

مكتبة
الشيخ
الشيخ

الأهلية

والمعالي السنية المستندة في

مكتبة
الشيخ
الشيخ



مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ

الأهلية

والجائز السنية

تأليف

هشام محمد

الحامى لدى محكمة النقض والابرار سابقا
ودريس مجلس حسي مديرية أسبوط سابقا
وقاضى محكمة الموسيقى بالقاهرة

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٣٥٤ هـ — ١٩٣٥ م

مطبعة الضياء

كلمة

للدكتور عبد السلام ذهني بك

المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة

الحق - وهو ميزة لدى صاحبها تجعله يطالب بها مدينه أو مدينه فرداً أو جماعات - كحق الدائن قبل مدينه وحق الفرد قبل الحكومة أو قبل الدولة، أخذاً بالمبدأ الإلزامي المعروف. وهو المبدأ القائل بتقرير واجب الدولة في حماية الفرد وتربيته ودرء الضرر عنه على اعتبار أن الحكومة نظام اجتماعي خاضع لأصول قانونية لا تملك من سلطان العمل وتصريف الأمور إلا بقدر ما تملكه المصلحة العامة وفي حدود الأصول القانونية العامة - هذا الحق في صوره المختلفة يخضع هو الآخر لأدوار الحياة وتطوراتها العمرانية والاقتصادية والسياسية. وهو في تطوره يدعو الدولة إلى السن والتشريع بما يلزم مع اضروراته الجديدة وعناصره المتعددة ومظاهره المختلفة. وكلما كان الحق في يد صاحبه يتكون في بيئة محصورة محدودة، كان التشريع له تشريعاً محدوداً وفي دائرة معينة. وكلما كان الحق سائراً في طريق النمو والاتساع وهو يسير خلف تطورات الحياة في مظاهرها المختلفة كان التشريع له وبجانبه سائراً هو الآخر في طريق الاتساع والنمو، يرسم للحق طرقاً عدة في سبيل المحافظة عليه وعلى كيانه وفي سبيل التوسيع من مجال الاستفادة منه استفادة ترجع في مداها وقدرها إلى ما ناله الحق من مزايا عدة بفعل التطورات الاجتماعية على اختلاف أنواعها.

والشارع لا يتهيأ للتشريع وسن الأصول القانونية المسطورة إلا إذا نادته التطورات الاجتماعية بصوت لا يستطيع معه الوقوف في غير حرة. فهو يدأب

على سن القوانين وتقرير الضوابط التشريعية العامة حتى يجعل الحق — وهو الحق الذي اتسعت له مناحى العمل وتعددت له وجوه الاستفادة بقدر ما آلت إليه الحياة العامة من تطور دائم مستمر — حقاً مضموناً من حيث طريقة الاستفادة منه عملياً استفادة لها من وسائل التنفيذ وتعدد طرق الأخذ ما يجعل صاحب الحق يحس من نفسه بأن حقه في بيئة التطور حق مضمون من حيث الوسائل ومن حيث الغاية .

والقضاء يسبق الشارع في العادة ، فهو الذي يحس أولاً بضرورة التشريع لما تبين له من نقص تشريعي سابق . والقضاء يعمل دائماً على جعل القانون القائم يلتم مع التطور الحاضر بما يحتمل له من وسائل التفسير وطرق الاستنتاج تارة ومن الاستعانة بما يسونه بالقانون الطبيعي والعدالة طوراً . فإذا أعوزت القاضي طرق المرافعات في تأييد الحق المتطور فزع للشارع الذي لا يتردد في انقضاء بتقرير وسائل تنفيذ الحق والاستفادة منه حتى يستقر الحق في مكانه الذي وصل إليه بفعل التطور الاجتماعي .

هذا الحق وهو في طريق تطوره ، يرسم له الشارع طرق وقايته ويعين له مدى الاستفادة والنفع بعد أن كشف القضاء للشارع وجوه النقص في التشريع القائم — هذا الحق لا يقلت وهو في طريق تطوره الاجتماعي من يد رجال الفقه الباحثين في أصوله وكنهه ، وهم يتعقبونه في كل مرحلة يخطوها في طريق الحياة ، يحللونه في أصله ويسيروا وراء مصدره ويتنبأون له مصيره في مستقبل حياته ، وذلك بما أوتوه من مزايا الصبر على البحث الطويل العميق وصرف الأعمار الطوال في درس الحق والتوفر على درس أصوله ومظاهره ووسائل الاستفادة منه تشريعاً وقضاءً درساً عميقاً مشفوعاً بالاستنتاجات المنطقية والتاريخية ، وما يجر ذلك إلى رسم المناهج العلمية الصحيحة لرجال التشريع ورجال القضاء حتى يطعن للشارع وهو يسن القانون إلى صحة قانونه وبعده عن الشذوذ والخطأ وحتى

يعلمن القاضي إلى متانة حكمه واتفاقه مع الأصول العلمية الصحيحة - هذا الفقه وهؤلاء الفقهاء هم الذين يرجع اليهم في تعرف الحق في أصله وفصله وكيانه وتطوره ومبلغه وقدره بما يفيضون به من بحوث مستفيضة لا تقف عند البية الذي نما فيها الحق لديهم فحسب، بل هم يطوفون حول الشرائع الأخرى يلتمسون منها وسائل الاستفاضة ووجوه التعمق حتى تكون مجهوداتهم مأمونة الجانب، يشع عليها نور من كل صوب، لا يتعثرون في تحليل مبدأ ولا يتقيدون بقيود محلية معينة، قد يضيق معها البحث فلا يشر فيه مجهود الباحثين .

هذا الفقه في كل بيئة عمرانية هو المنبت الذي ينمو فيه علم القانون ويتربى في ربوعه . وعلم القانون أو فن القانون هو ذلك العلم الذي يتفرغ له علماءه تفرغاً ينقطعون من أجله في وقف أعمارهم على تعقب أصوله ودرس وجوه مراميه ومعرفة ماضيه وحاضره بل ومستقبله ؛ في ضوء الأدوار التاريخية التشريعية وفي ضوء الأحكام القضائية على اعتبار أن آراء القضاة في الأنظمة المطروحة إنما تعبر تعبيراً صحيحاً عن درجة تطور الحق عند صاحبه ومبلغ عناية الشارع به عناية سلبية أو إيجابية قد يكون لها من من المخاطر ما يجعل القاضي في حل من العمل بما تلميه عليه ضرورات الحياة وتطورات الوجود في حدود العدالة والقانون الطبيعي .

هذا الفقه وهذه الجهود الجبارة التي يقضي علماء القانون أعمارهم في تحليل الحق وفي تحليل القانون وما يجر ذلك إلى بحوث دقيقة ترجع للتاريخ والقانون المقارن أو علم القانون المقارن وما توجه إليه أخيراً أنصار هذا العلم المقارن من الرغبة في إنشاء علم خاص يسمى بعلم القانون المقارن لا يقف فيه الباحث عند مقارنة التشريعات الأجنبية مع بعضها البعض بل يرمي إلى تقرير أصول عاقلة تصلح لأن تكون دستوراً قانونياً لبيئات معينة تتحد في أصولها وغاياتها ورامياتها

ونفسياتها، بل يرمى بعض الشغوفين به الى وضع ضوابط عامة يصح أن تكون مناهلاً للمعاملات التجارية بين الشعوب على اختلاف نزعاتها وتباين أغراضها، وعلى اعتبار أن التعامل التجاري في ذاته من حيث أصوله ومراميه القانونية، إنما هو واحد عند جميع الشعوب - هذا الفقه وما شفع به من مختلف وجهات النظر إنما يبنى عليه علم القانون بكل ما يستفاد من كلمة العلم أو كلمة الفن من معان بعيدة

هذا العلم علم القانون وديعة في ايدي فقهاء القانون . ويستحيل على الفقه العلى القانوني أن يخطر خطواته الواسعة المرجوة وأن يمد رجال التشريع ورجال القضاء بأصوله وضوابطه وإن يشع على الافراد بضوء ساطع يستنير به من يريد الاسترشاد والتوير - يستحيل عليه ذلك الا اذا استعان عالم القانون باداة التعبير التي تتفق واعصابه والتي تلين له كلما أراد السير والعمل والبحث المستفيض . وكيف يمكن للعالم القانوني أن يفرض على أهل بلده وأفراد عشيرته عصا حمره وثمرة جهوده الا اذا استعان باللغة التي تربى عليها وتغذى بها ، لغة آباءه وأجداده ، لغة أهله وذويه وبيته .

وهام أجدادنا العرب قد تركوا لنا تراثا قانونيا غاية في المسانة والغزارة أصبحت معه الشريعة الاسلامية شريعة مصر وغيرها شريعة موفورة بالبحث عامرة بما يحل الغامض وينير المادلم

وهامى المؤلفات العربية تغمر البيئة المصرية بآثار مجهودات العلماء المصريين بما يكتبون من بحوث مستفيضة يستفيد منها كل مصرى ناطق بالعناد . وأما هذا النوع من التأليف بلغة أجنبية فهو مقصور النفع على الناطقين بتلك اللغة من المصريين . والنفع فيه ضئيل يكاد لا يذكر . وأما التأليف باللغة العربية فانه عام النفع يستطيع كل مصرى الاستفادة منه . والتأليف باللغة العربية ينقل العلم للمصريين جميعا . وأما ان وضع التأليف باللغة الاجنبية فان

التفح فيه لا ينقل إلا الى عدد قليل جدا لا تشمر به الامة ولا تال منه نفعا ولا ثمرا يذكر

...

وهذا السفر - الاهلية والمجالس الحسينية بمصر - لوضعه زميلنا الاستاذ هاشم محمد مهنا القاضي - هو قيس من ذلك النور الذي يسطع على مصر وعلى علم القانون فيها ، بلغة عربية فصحي تهز لها أعصابنا العربية هذا السفر قد جمع بين التحليل التاريخي وتحليل الاصول القانونية ما جملة بحق في مقدمة الاسفار القيمة التي يعنى بها الباحثون من رجال القانون ، والراغبون من الافراد في التعرف على المسائل القانونية الخاصة بالمجالس الحسينية

...

بدأ المؤلف في الكتاب الأول من مؤلفه بفدلكة سريعة في تاريخ التشريع وتاريخ الأخذ بالشريعة الاسلامية في عهد العرب ، ولأول مرة ظهر نظام المجالس الحسينية في مصر سنة ١٨٧٣ وان السبب في تسميتها بالحسينية راجع الى الحسبة في الاسلام . وكان نظامها بسيطا جدا تلوه النزعة الادارية

وتكلم المؤلف في تاريخ القضاء بمصر في عهد محمد علي وانشاء ديوان الوالي والديوان الخديوي ومجلس الشورى واصدار قانون مرافعات مجلس أحكام ملكية وسلطة الكشاف ، الحاكم المطلق ، والدواوين السبع والجمعية العمومية ومجلس الشورى الخصوصية ومجلس الجمعية الحقانية ومجلس الاحكام

وأقى بنية في الادوار التاريخية للمجالس الحسينية من سنة ١٨٧٣ (١٤ مارس) ومعالجة النقص أولا سنة ١٨٨٠ باصدار لائحة المحاكم الشرعية ومعالجة النقص ثانيا سنة ١٨٩٦ بالنه يت المال ومنع تدخل الادارة الا في حدود معينة ، ثم معالجته أخيرا وبالتدرج سنة ١٨٩٨ وسنة ١٩١١ بتشكيل المجلس الحسبي العالي ومينة ١٩٢٥ بترتيب المجالس الحسينية الحاضرة وبصدور اللائحة التنفيذية لها ،

وسنة ١٩٣١ بتشكيل المجلس الحسبي الاستثنائي في القضايا الجزئية .
وفي هذه الادوار المختلفة بين المؤلف كيف خرج الاختصاص الحسبي من
سلطة الادارة ودخل تدريجيا سلطة القضاء حتى أصبح المجلس الحسبي الآن
مرؤوسا بالقاضي الاهلي في الدرجة الابتدائية . وأما في الدرجة الاستثنائية
فالفصل في الاتقضية الحسبية يرجع للمجلس الحسبي العالي ، ومن أعضائه ثلاثة
مستشارون يرأسه أحدهم ، وتبدي النيابة رأيها فيها يعطى أمامه

وتكلم عن اختصاص المجالس الحسبية وانه عام يشمل المصريين جميعا
من كان منهم مقيما في مصر أو خارج مصر . وعن نظرية محلية القوانين وعلاقتها
بالمجالس الحسبية والامتيازات الاجنبية . وعن تنازع الاختصاص فيما اذا تعدد
محل وجود العقارات في بلاد مختلفة

وتكلم عن قانون القسمة ليات بشأن التركات خارج مصر وما يشمل ذلك
من واجب القسمة في أخذ التدابير التحفظية وفي أخذ وصايا المصريين وطريقة
سحبها وقضائها بعد وفاة الموصى ، وعن فتح التركات في مصر عند وفاة المصري
خارج بلاده

وعن مجلس البلاط المنشأ سنة ١٩٢٢ والخاص بأعضاء العائلة المالكة بمصر ؛
وعن دولة المانيا ومركزها بعد الحرب وبعد معاهدة فرساي وعن روسيا

وعن الأجانب الخاضعين للمجالس الحسبية وغير التابعين للدول ذات
الامتيازات الأجنبية كاهل سوريا والعرب والارمن والعراق وآراء القضاء
الاهلي والمختلط في ذلك . وبين كيف أن المحاكم الاهلية هي المحاكم الاصلية للبلاد
المصرية وأن المحاكم المختلطة هي محاكم استثنائية لا تختص الا بالأجانب
فقط والتابعين للدول ذات الامتيازات الاجنبية دون غيرها .

وعن ترتيب المجالس الحسبية وعن الاختصاص النوعي والاختصاص
المركزي وتشكيل المجالس الحسبية من مجلس حسبي المركز ومجلس حسبي

المديرية أو المحافظة والمجلس الحسبي العالي

ثم تكلم عن مسألة دقيقة وهي : ما الحكم فيما اذا صدر قرار المجلس الحسبي بطريقة مخالفة لقانون إنشاء المجالس الحسبية ، فهل يعتبر قراره باطلا يصح التمسك بالبطلان في الدعاوى الاخرى المدنية أو الحسبية ؟ أو أن القضاء المدني أهليا كان أو مختلطا لا يملك حق الحكم ببطلان حكم صادر من هيئة قضائية تشكلت بطريقة مخالفة للقيود القانونية المقررة بشأن الانشاء ؟ البحث شيق . وطريق الجهد في العثور على الحل طريق محفوف بالدقة والخطورة .

وعن رد أعضاء المجلس الحسبي وهل يسرى عليهم ما يسرى على رجال القضاء العادى من ضرورة توافر أركان صحة القضاء وطمأنينة الافراد على حقوقهم ، وعلاقة الرد بوظيفتى المجالس الحسبية ادارية كانت أو قضائية وعن نظام الجلسات وسريتها ومداولات المجلس وطرق الطعن في قرارات المجلس ، من معارضة واستئناف وطرق الاجراءات المقررة في ذلك والالتماس . وهل يجوز الطعن في قرارات المجلس أمام محكمة النقض والابرام أم لا . والاشكالات في التنفيذ .

وعن علانية القرارات ونشرها بالجريدة الرسمية وآثار النشر قبل الغير وقبل صاحب الشأن بالذات وآراء القضاء في ذلك . وعن أنواع القرارات وما كان منها قضائيا حقيقيا أو إداريا والاجراءات الوقتية .

وعن قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لقرارات المجالس الحسبية وهل تسرى على الغير ومن هو الغير . وعلاقة ذلك بقرارات التصديق على الحساب ورأى القضاء في ذلك . وهل يحتاج بقوة القرارات أمام المحاكم الاخرى ؛ وصحة هذه القوة القانونية بالقرارات التي تعلوها المسجلة الادارية ، وبالقرارات القضائية بالبحث . وعن لائحة المجلس التنفيذية والسجلات وقلم تسجيل القرارات

وعن شهادة الميلاد والوفاة وقوتها القانونية .
وعن رقابة وزارة الحفانية على القرارات الابتدائية وجواز رفع استئناف
عنها من قبل وزير الحفانية .

• • •

هذا بعض ما تناوله الكتاب الأول من ذلك السفر القيم . أما الكتاب
الثاني فقد تناول البحث في الولاية بوجه علم وأنواعها وابتدائها وانتهائها . وفي
الولى الشرعى وسلطة المجلس قبله . وفي الولاية على النفس وآراء فقهاء الاسلام
وحق الحضانة والولاية على المال وقيودها وتصرفات الولى وما جاز منها وما
لا يجوز . والوقف والاستئذنة وبيع المنقول والشرء من أجنبى والبيع من الولى
لابنه والزهن وما الى ذلك . والحقوق والواجبات بين الولى والصغير . ومحاسبة
الولى وانقضاء الولاية وسلبها أو الحد منها وعودها ووصى الخصومة

وتكلم عن مسئولية الولى عن القاصر وشروطها وعن تضامن الاثنين الولى
وقاصره فى المسئولية . وقد أفاض المؤلف فى المسئولية افاضة رجعت الى الأصول
القانونية المقررة هنا وهناك بشأن مسئولية الأب عن هم تحت رعايته ، بما يجعل
أمر البت فيها جليا واضحا

وعن القانون الذى تخضع له سلطة الولى فيما اذا كان هذا الأخير مسلما
(المادة ٤٢٤ من كتاب قدرى باشا فى الاحوال الشخصية) أو مسيحيا (المادة
٤٠ من كتاب الخلاصة القانونية فى الاحوال الشخصية للايكوناموس فيلوثاؤس
للاقباط الأرثوذكس) وآراء القضاء فى ذلك

وعن الاوصياء والقوام والولاء وطلب تعيينهم ومتى يصح التعيين وما اذا
كانت الوصاية اجبارية . وعن صفات الوصى وعن علاقة قانون رد الاعتبار
رقم ٤١ سنة ١٩٣٠ بتعيين الوصى . وعدم الجمع بين وظيفتين . وعن اختلاف
جنسية الوصى عن جنسية الصغير وهل يعتبر هذا الاختلاف مانعا يحول دون

وصاية الاجنبي على المصرى وآراء أهل الفقه فى ذلك وعلاقة هذا الاشكال بالامتيازات الاجنبية وما يتصل به من توقيع غرامات وتنفيذ قرارات ضد الوصى الاجنبى

وعن تعدد الاوصياء والمختارين منهم والمشراف على الوصى المختار والمدير الموقت وضمين الوصى حفظاً لمال الصغير وواجبات الاوصياء وحقوقهم ومخضر الجرد وتقديم الحساب وايداع الاموال واستغلالها وعن تصرفات الاوصياء .

وعن مسئولية الوصى عن أعمال الصغير وعلاقة ذلك بالمواد ١٥١ و ١٥٢ مدنى أهلى . وقد نقد المؤلف حكم محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية الصادر فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٦ (المحاماة المجلد ١٠ ص ١٠١ رقم ٢٢٣٨) واستند فى نقده الى آراء الشارحين للقوانين المصرية من أجاناب مثل دى هاس ومن مصريين . والى بعض النصوص الاجنبية كالقانون السويسرى والالمانى

وعن تصرفات الاوصياء وما جاز منها وما يحتاج لاذن المجلس الحسى والتصرفات عند تعدد الاوصياء ، وعن مكافأة الوصى وتأديبه وعزله واستبداله بغيره وانتهاء مأموريته وما يترتب عليه . والقوة القانونية للتصديق على حساب الوصى ومراقبته وتصديق وزير الحفائيه

وعن قرارات التعامل وتصرفات الوصى وشراء العقارات وبيعها واستبدالها وتقرير حقوق عليها والتصرفات المحظورة على الوصى واتصال ذلك بالمادة ٢٥٨ مدنى فرنسى والآثار القانونية للنسح

وعن الهبة التى تمنح للصغير من الغير وشروط قبولها . وعن الاقراض والاقراض والصلح والتحكيم واليمين الحاسمة والقسمة بالتراضى أو بالتقاضى وعن مسئولية الوصى عن افعال وتصرفات صغيره . ودعوى رجوع الغير بما استفادته مال الصغير .

وعن مسئولية الوصى عن أعماله هو بالذات وعن تبديده لأموال القاصر
وعن مؤاخذه جنائيا على ذلك
وعن مباشرة الوصى لدعاوى صغيره كدعوى النفقة والدعوى المدنية أمام
المحاكم الجنائية ودعوى التعويض والبلاغ عن زنا الزوجة
وعن الأهلية بنوعها أهلية وجوب وأهلية أداء وعن الولاية القضائية التي
تترتب على حكم بعقوبة جنائية وسبها

هذا ما عالج المؤلف في الكتاب الثاني من مؤلفه . وأما الكتاب الثالث
فقد اشتمل على الأهلية وأنواعها وأقسامها ، والأهلية القانونية وأهلية التمتع
والوجوب وعوارض الأهلية وموانعها من سبأوية ومكتسبة
وعن أدوار الأهلية وعن الحمل المستكن وهل تصح الولاية عليه ومدة
الحمل وطريقة تحقيقه ونصيه . والوصية للحمل المستكن
وعن الحقوق المقررة للفرد من الولادة الى سن التمييز والحضانة وسن
الحضانة . والصبي المميز . والبلوغ وسنه في الذكر والأنثى . والقاصر اذا بلغ
١٨ سنة . وسن الرشد وطريقة اثباته وآراء القضاء فيه
وقد أفرد بحثا مستفيضا في الأثر الرجعي لسن الرشد الذي تقرر بقانون
أكتوبر سنة ١٩٢٥ . وهل اذا بلغ الصغير سن الرشد طبقا للقانون القديم
وهو ١٨ سنة قبل صدور القانون الجديد ولم يبلغ سن الرشد وهو ٢١ سنة
طبقا للقانون الجديد وعند صدوره ، هل يعتبر بالغاً رشيداً طبقا للقانون القديم ،
أم لا بدمن اعتباره قاصراً مادام لم يبلغ ٢١ سنة في عهد القانون الجديد ؟
وبعبارة أخرى هل يكتسب القاصر سن الرشد بحكم القانون القديم ولا
يسرى عليه مفعول القانون الجديد الذي أطال في سن الرشد ؟ أم انه لا يجوز
للقاصر أن يدعى بحقوق مكتسبة فيما يتعلق بسن الرشد مادام ان وجهة الشارع

من مد أجل سن الرشد هو حماية القاصر وانه لا يجوز للقاصر ان يدعى بحقوق مكتسبة لنفسه وضد نفسه مادام ان غرض الشارع هو حمايته من نفسه ، وقد بحث المؤلف في هذا الشأن ورجع فيه الى آراء بعض العلماء هنا وهناك بما يدل على سعة اطلاعه ووقوفه على شعب القانون في مناح كثيرة ، مع تعدد أنواعها وتغاير صفوفها

وإذا صحت وجهة النظر الفائلة بأن للقانون الجديد في مد سن الرشد أثرا رجعيا على القصر الذين لما يبلغوا بعد سن الرشد طبقا للقانون الجديد وقد بلغوه طبقا للقانون القديم ، وانه لا بد من اعتبارهم قصرا مع ذلك ، فانه يجب أن يلاحظ هنا بأن الأخذ بهذه القاعدة لا يمكن أن يترتب عليه المساس بالحقوق المكتسبة للغير ، وهو ذلك الغير الذي يكون قد تعاقد مع القاصر الذي بلغ سن الرشد في عهد القانون القديم وقبل صدور القانون الجديد . اذ يصبح تعاقد ، أو عبارة أخرى عامة ، يصبح حقه القانوني الذي تقرر له في ذمة القاصر البالغ حقا صحيحا لا يمكن مساسه ويجب تفسيده في مال القاصر البالغ (القاصر طبقا للقانون الجديد والبالغ طبقا للقانون القديم) . والا اذا قيل بالأثر الرجعي للقانون الجديد في جميع الصور القانونية لترتب على ذلك انهار حقوق كثيرة قد تقرررت لجماعات الغير وهم حسنو النية في عهد القانون القديم وهو ذلك العهد الذي لما يظهر فيه بعد القانون الجديد . وحسن النية في المعاملات القانونية ركن هام في تقرير الحقوق وعليه تركز هذه الحقوق ارتكازا يعصمها من الانهيار والتدهور .

وقد تعددت وجوه الأخذ بمبدأ حسن النية تعددا أظهر أرى في مجالات التعامل بين الأفراد حتى اضطروا الشارعون وفي طليعهم الرومان الى ضرورة حماية حسن النية ما يحتاجون به على غرة منهم ويحاسبون عليه يوم أن كانت آمارات حسن النية قائمة والطمأنينة آخفة برؤوسهم . ولعل أظهر ما أجاد فيه الرومان في هذا

الشأن ، وجرى الفقه والقضاء الحاضران في البيئات القانونية المصرية على الاخذ به ، هو ماقرروه بشأن الوارث الظاهر وتعامل الغير معه على اعتباره هو الوارث الحقيقي ثم مفاجتهم بالوارث الحقيقي حقا فيأتى هذا الأخير يعمل على محاولة هدم المعاملات العديدة والتصرفات القانونية التي جرت على يد الوارث الظاهر غير الحقيقي . فقد ألقى الرومان وأقربهم أهل القانون في الوقت الحاضر بحماية حقوق الغير واعتبار التصرفات الحاصلة من غير مالك صحيحة . وان الوارث الحقيقي هو شأنه مع الوارث الظاهر دون المساس بحقوق الغير التي اكتسبت في ضوء حسن النية . وعند التفاضل بين حسن النية والوارث الحقيقي يجب تفضيل الأول على الثاني لأن الأول معذور بحسن نيته وأما الثاني فعليه تبعه غيابه ومخاطر عدم حضوره في الوقت المناسب ثم تكلم المؤلف عن اللقيط واحكامه وأحواله الشخصية وعن العجز وأسبابه وآثاره والسفه وحكمته ومشروعيته وتصرفات السفه وبطلانها وآراء القضاء في ذلك من أهل ومختلط وعلى الأخص بشأن الاثر الرجعى لقرار السفه .

وعن الغفلة والجنون والعتة . وعن آثار العتة في الوقف والزوجية وعن المرض مرض الموت وآراء القضاء فيه وأقوال الشارحين وعن اجراءات الحجر وضوابطه وعن تقريره ورفضه ونشر قرارات الحجر وعن موانع الاعلية والاكره وآثاره القانونية وعن النسيان والنوم والاغباء والرق والجهل والخطأ والسكر .

. . .

وتناول الكتاب فوق ما تقدم مسائل عدة يخططها الحصر والعد . ومن هذا التحليل السريع يرى أن الكتاب من خير ما أخرج للناطقين بالضاد ورجال القانون . فقد اشتمل حقا على مسائل عملية عديدة يحتاج اليها العاملون من قضاة

وعلمين وأرباب أعمال . واحتوى مسائل قانونية عديدة جامعة شاملة أفاض فيها المؤلف في بحث دقيق يطمئن اليه القارئ . اطمئنانا يجعله يشعر بالارتياح الكامل عند ما يرى آراء الشارحين تستعرض استعراضاً في تمحيص وتحليل دقيق ؛ ويرى بجانب ذلك نقد المؤلف في روية وحلم وهندوء بما يدل على سعة الاطلاع وضبط النفس عند النقد الشديد فيما يخالف الأصول القانونية .

وإننا نحس حقيقة بأن في ظهور هذا الكتاب وعلى ذلك النحو الواسع الدقيق في غزارة في العلم والبحث العميق ، سداً لفراغ كبير كان رجال القانون من عمليين ونظرين في حاجة اليه . إذ تقرأ الكتب من أوله الى آخره وقد تشعر بأنك ألممت في الواقع بشيء كثير جداً يتعلق بأدق المسائل الحيوية اللصيقة بالانسان في حياته من عهد تكوينه جنيناً في بطن أمه إلى يوم وفاته وإلى ما بعد وفاته أيضاً . وهذه العوارض الحيوية التي تعترى الانسان في حياته ، وهذه الادوار التي يمر بها وهو يقطع مراحل الحياة الدنيا ليست بالأمر الهين . بل تعتبر البحوث القانونية فيها من أشد البحوث وأدقها وأكثرها صعوبة على الباحث فيها . وعلى الأخص في بلادنا المصرية التي تعددت فيها وجوه البحث وتباينت وجهات النظر ، نظراً لتعدد الجهات القضائية في الاحوال الشخصية وفي المعاملات تعدداً جعل درس المسائل القانونية من أدق البحوث عند الباحثين وأكثرها صعوبة ؛ لما يمتور الباحث من اعتبارات محلية وضوابط قانونية تجعله في الحقيقة في حيرة تضطرب له أداة التمهيص . ولكننا قد رأينا المؤلف قد خرج من هذه المأزق خروجا مأمون الجانب وقد صقل المبادئ القانونية صقلا جعلها بعيدة عن النقد ولذعه بما وفق اليه من بحث دقيق برى ، وهو يعمل في مجال قانوني بحيث لا يتأثر إلا بالأصول القانونية المقررة ولا يميل عليه ضميره في تقرير الرأي الا بالقدر القانوني الذي لا يعرف محابة لاحلاس متدفق لساعته . وخير ما أخرج للناس في مجال القانون أن يتجرد الباحث من كل عاطفة غير عاطفة

(ن)

القانون وأن يتمدك بأصول القانون وأهذاب القانون وأن يجعل قبله المبسأ القانونى البحث . لان الباحث لا يكتب لنفسه بل هو يكتب لغيره ولأهل عصره وبعد عصره . فاذا كتب وتملكته عواطفه حاد وتمتد عن القانون وعن روحه وطافت به العواطف فى مسارح الوم ومضارب الخيال ، فلا يعرف كيف يعود إلى حيث بدأ رحلته القانونية

وقد تلسنا فى المؤلف ميزة ظاهرة جعلته يبحث المسئلة القانونية وهو يستعين حوله بما أوتيه من صبر وجلد واطلاوع واسع على القانون ومناحيه المختلفة ، لا يعرف وجهه إلا القانون ولا غرضاً إلا القانون

وانا نرحب بهذا السفر الجليل ونرحب بهذا المؤلف القدير الذى قدم كتابه اليوم للقراء وقد أصبح الآن فى عداد من تنظر اليهم مضر بعين الأجلال والا كبار لأنه قد أوفى بقسطه فى علم القانون ودفع فيه نصيبه فى الجعل القومى وتكاليف النفع العام

فأهلا به وسهلا فى حظيرة العلم وميدان القانون

عبد السلام زهنى

الزمالك فى ١٦ يوليه سنة ١٩٣٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - أردت بعرض هذا الكتاب على أنظار القراء الكرام أن أقرب لهم خلاصة وافية عن المبادئ والاجراءات الخاصة بحماية القصر والمحجور عليهم والغائبين إذ أنهم يحكم أحوالهم الجسدية والعقلية محرومون من حريتهم الطبيعية عاجزون عن العناية بمصالحهم . لذلك وجب إيجاد التشريع اللائق لانقاذ هذه الفئة حتى يمكن الوصول إلى حماية أموالهم وترقية مداركهم وتهذيب نفوسهم إلى الحد المستطاع ولا يخفى أن هذا العمل منتج ومفيد للمصالح الشخصية وللصالح العام

٢ - ونحن لا نرجو أن نصل بالتشريع المصرى الى درجة الكمال ولكن نأمل أن يزيد الاهتمام بالمجالس الحسبية حتى تستصلح الميوب بقدر المستطاع

٣ - ولقد اهتمت وزارة الحفانية كثيراً فى توحى وجوه الاصلاح واعمالى على ماهر باشا الفضل الأكبر فى السير حيث ان ترقية المجالس الحسبية بمصدر من القوانين الجارى العمل بها الآن ذلك مذكأن مدير المجالس الحسبية الى أن تولى وزارة العدل

٤ - ولا ننسى الرغبات الصادقة التى بدت من كثير من مديرى إدارة المجالس الحسبية . اذ اتهموا فرصة هيمنتهم على أعمال المجالس الحسبية فلبسوا الأمراض والعلل وتلبسوا بفرط ذكائهم واخلاصهم كثيرا من الحلول فى مسائل معقدة لا يوجد سبيل الوصول اليها عن طريق النصوص القانونية اذ هى قليلة وقاصرة

فقد قدم كل من حضرات حسن فريد بك ويس بك احمد حامد واحمد حسن

بك تقريراً وافياً شاملاً . وقامت اللجنة الحكومية من حضرات أمين زكى بك وحسن توفيق بك ومحمد السيد شاهين بك والشيخ عبد الجليل عشوب بأعمال هامة مسطرة تفصيلاً في التقارير المقدمة منهم وباقية في محفولات ادارة المجالس الحسبية . قامت اللجنة التي كان رأسها الاستاذ يس بك احمد بتحرير مشروع واف عن المجالس الحسبية . وهو يمتاز بنصوصه الخاصة بحماية النفس . وقد بذلت مجهود الجابرة في مراجعة القوانين الحديثة في العالم وراجعت كتب الفقه واستخلصت مبادئه هي غاية في الحكمة وسداد الرأي . ولكن هذا المشروع لا يزال منسياً حتى يحىء الله له من يخرج به الى عالم الحياة والعمل

٥ - تم ان قانون المجالس الحسبية الحديث صدر في سنة ١٩٢٥ ، ولكن البرلمان في سنة ١٩٢٦ شعر بالضرورة الملحة للنظر في تهيئة وسائل الاصلاح . وحصلت المناقشة العلنية بجملة ١٠ اغسطس سنة ١٩٢٦ بمجلس النواب . ومن مراجعة بعض الفقرات من محضرات تبيين الروح الوثابة التي كانت تدفع البرلمان الى الاخذ بناصر الضعفاء . كذلك ما حصل في مجلس الشيوخ يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ وقد شعرت وزارة الحفانية بضرورة الاعتداد بهذا الشعور حتى عنيت وكلفت كتبه ان رجالها بدراسة وجوه الاصلاح ، فقدمت التقارير التي أشرنا اليها من حضرات مديري ادارة المجالس الحسبية في سنى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ و ١٩٢٨

٦ - وقد ذكرنا في صدر هذا الكتاب كثيراً من الآراء التي يصح أن تكون محل مناقشة للاخذ بالأحسن منها . فان بعضها يتعلق بعيوب تشكّل هذه المجالس والبعض راجع الى عيوب الاختصاص وضرورة التوسع فيه حتى يشمل الولاية على النفس وبعضها راجع الى عيوب الاجراءات الحالية فيما يتعلق بالاجراءات التحفظية وغيرها وطرق حماية الأموال .

٧ - وكذلك فصلنا الرأي الراجح والمرجوح عن بقاء المجالس الحسبية أو إلغائها وإحلال المحاكم الأهلية محلها .

٨ — على أن وزارة الحقانية سارت سيراً بطيئاً في تعديل بعض نصوص القانون فأطلقت حق الاستئناف المقرر في المادتين ١٣ و ٢٦ من القانون بأزيكون بقرار في قلم كتاب المجلس الذي أصدر القرار والحكم . وذلك مراعاة للدقة في إثبات المواعيد

كذلك نص القانون ٤٠ لسنة ١٩٣١ على إنشاء مجالس حسية استئنافية في دائرة كل محكمة كالية اذ روعي في ذلك مصلحة المتقاضين وعدم تكبد مشقة الانتقال من جهات بعيدة الى المجلس الحسي العالي بالقاهرة في تركات قليلة الاهمية وقد لا تحتمل قيمتها مصاريف الانتقال . على ان مجال الاصلاح لا يزال واسعا

٩ — وكل ما تقوم به المجالس الحسية يرجع الى أنواع معينة منها الحجر وهو خصومة قضائية بالمعنى الحقيقي تقسم بين طرفين: طالب الحجر والمطلوب الحجر عليه . والاحكام التي تصدر فيها تعتبر حائزة لقوة الشيء المحكوم فيه ونافذة المفعول قبل كل انسان . وهو معتبر من الاحوال الشخصية حتى أن القانون راعى ضرورة وجود أحد العلماء ضمن الهيئة ضمانا لتحقيق أحكام الشريعة الاسلامية . أما بالنسبة للطوائف غير الاسلامية فان الذي يحل محل القاضي الشرعي هو عضو الملة . على أنه إذا قيل بأن الميل إلى اعتبار أحكام الاحوال الشخصية من الامور الدينية قد قل فانه لا يزال لهذه المجالس قيمتها .

١٠ — أما النوع الآخر من أعمال المجالس الحسية فانه خاص بالمحافظة على اموال المحجورين والتصرف في أموالهم على الوجه المطابق لمصلحتهم . والنظام العائلي يقوم على تحقيق هذا الغرض . وهذا الرأي أخذت به الحكومات القائمة في الامم اللاتينية مثل ايطاليا وفرنسا حتى أنها أنشأت مجالس العائلات مكونة من الاقارب والاهالي . أما الحكومات الاخرى فان بعضها أناطت رعاية مصالح عديمي الاهلية بالسلطات العمومية سواء كانت السلطة الادارية أو السلطة القضائية وذلك كحكومات النمسا والمجر وانجلترا .

١١ - وفي نظري ان اهم اصلاح يصح الاسراع في تحقيقه هو النظر في تلافى الاضرار الحاصلة من تأخير الخبراء في تقديم تقاريرهم عن الحسابات المحولة عليهم فحصها وتأخير المجالس في النظر في اعتماد الحسابات، وبعضها يتعلق بالمحولات التي يقوم بها الاوصياء في تأخيرهم في تقديم كشوف الحسابات في المواعيد المحددة في اللائحة ومماطلتهم في ابداع المبالغ المتوفرة لسهم لعديبي الاهلية وغير ذلك مما يتعلق بادارة الاموال

على ان العقوبة المنصوص عنها في المادة ٢٥ من قانون المجالس الحسبية عن مجازاة النائبين عن عديبي الاهلية بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها عند اخلالهم بالواجبات المفروضة عليهم بمقتضى القانون أو بمقتضى القرارات الصادرة من المجالس الحسبية هذه العقوبة ليست كافية ولا رادعة . والواجب يقضى في حالة الحكم بالغرامة بالاتجاه الى تنفيذه بطرق الاكراه البدني طبقا لما هو منصوص عنه في المادة ٢٦٧ من قانون تحقيق الجنايات .

نعم قد عدلت القوانين الحديثة عن قاعدة الاخذ بنظرية الاكراه البدني تنفيذاً لسداد الديون احتراماً للكرامة الانسانية وتحقيقاً لمبادئ الحرية . ولكن مادامت الاموال التي في ذمة النائبين عن عديبي الاهلية أصبحت مترتبة في الذمة بسبب هذه الوكالة فكل ما يمكن اتخاذه هو تقديم المبددين للمحاكم الجنائية لمعاقبتهم على جريمة التبديد . ولكن التجربة دلت على ان اغلب القضايا التي انتهى الفصل فيها قضى فيها بالبراءة والباقي قضى فيه بايقاف التنفيذ لظروف عائلية .

وعلى ذلك لا توجد طريق لعدم التماهي في اغتيال أموال اليتامى بغير حق الا تقرير حق الحبس بالاكراه البدني عند تأخير الوصى عن تنفيذ ما ينص عليه القانون أو ما يأمره به المجلس . وقد أشار التقرير الذي قدمه حضرة يس بك احمد الى ان مقاطعة كريك نصت في قانونها بالمادة ٨٣٣ على انه يجوز حبس الاوصياء أو القوام تنفيذاً لسداد الديون التي تعلقت بنفقتهم لمجبريهم بسبب ادارة اموالهم

١٢ - والامل عظيم في ان تصل وزارة الحقانية في الزمن القريب المقبل الى التوصل لتحقيق اوجه الاصلاح بقدر المستطاع والى تصفية الموقف بعد مراجعة كل التقارير والآراء التي عرضت عليها . والتي تينبت بعد دراسات وافية من رجال لهم قيمتهم من مرا كزهم الرسمية ومن كفاهتهم ومقدرتهم في تفهم الأحوال الاجتماعية

• • •

١٣ - اما سبب وضع هذا الكتاب فانه قد مضى زمن طويل منذ ان وضعت النصوص الخاصة بالمجالس الحسبية . ولم يظهر في عالم التأليف كتب تناول شرحها مع ان الحاجة ماسة الى معرفة الغامض منها الى فهم المبادئ القانونية والشرعية المتعلقة بهذه النصوص

مع ان المشتغلين بتطبيقها كثيرون ويزداد المحترفون بها تبعا لزيادة السكان . وقد تدعو الضرورة الملجئة عائلات كثيرة الى تعرف الحقوق والواجبات والانظمة التي تسر عليها هذه المجالس عما يتعلق بحقوق الصغار الذين يتركون بغير عائل . فان في هذه المعرفة فائدة كبرى يكون من ورائها المحافظة على حقوق هؤلاء اليتامى الذين يقول الله جل شاناه فيهم :

« وَلْيَحْضِرَ الَّذِينَ تَوَكَّلُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا . إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا »

وقد بذلت جهدي في جمع نصوص المجالس الحسبية شارحا بقدر المستطاع جميع المسائل القضائية المتعلقة بها عن قرب أو بعد . وأظن أنه يسيل معرفة القاعدة أو الحل عن اية مسألة من مشكلات الصغير أو عديم الاهلية

ولعل تشعب مواضيع هذا الكتاب واقتضاه الرجوع الى كثير من الشروح القانونية المبعثرة في كثير من الاحكام وقليل من الكتب يدعو الى قطع وقت غير قليل في مراجعتها وتبويبها وتفكير غير قليل في استخلاص المطلوب منها .

ولعل كل ذلك كان من أسباب القعود عن تحقيق فكرة إيجاد مثل هذا الكتاب لسد الثلة القانونية الباقية .

١٤ — ولا يخفى أن قانون المجالس الحسبية ليس في متعارف الناس من القوانين الأخرى كالمدنى والتجارى والجنائى وغيرها فان مافيه من النقص فى النصوص ودوام التغير والتبدل فيه يجعل الاعتقاد فيها أقرب إلى المجالس العرفية العائلية من المحاكم النظامية .

لذلك وجدت الفرصة مناسبة للقيام بهذا العمل مع مافيه من المشاق بعد أن وليت أمر المجالس الحسبية في مديرتى أسبوط وجرجا . وقد كانت الحال تقتضى الرجوع من وقت إلى آخر إلى المراجع القضائية لمعرفة الحل فى بعض المسائل المعروضة . ولا يخفى أن المسؤولية القضائية راجعة ظها إلى رؤساء هذه المجالس . لذلك كانت مهمة وزارة الحفانية على الدوام موجهة إلى حسن اختيارهم أكثر من الاهتمام بإجراء الإصلاح الذى يتطلبه النشوء والارتقاء .

١٥ — وقد رأيت من الضرورى أن يتناول بحثى : الاهلية وعوارضها لما فى ذلك من الاتصال الوثيق بينها وبين موضوع هذا الكتاب فان معرفة هذه للباحث له علاقة كبرى فى المعاملات المتعلقة بالوصاية والحجر والغيبة وبصرفات الاوصياء والقوام والوكلاء عن الغائبين والصغير والمهجور عليه

١٦ — كذلك أعددت كتابا خاصا عن الاهلية وآثارها القانونية الشرعية وسيكون موضوع الجزء الثانى من هذا الكتاب ان شاء الله

١٧ — ورايت انتمسأاما للفائدة أن أجمع جميع القوانين واللوائح المتعلقة بالمجالس الحسبية وأن أجملها ملحقه لهذا الشرح حتى يسهل الوصول إلى أى نص . إذ كل غرضى هو تقريب قواعد ونصوص هذه المجالس . لذلك أوجدت ترتيبا يقرب شتاتها .

وقد استفدت كثيراً من خبرة عشرين عاماً قضيتها في المحاماة الاهلية والشرعية وشعرت وأنا قائم بالعمل في رئاسة مجلس حسي مديزية أسبوط بالمتاعب الكبرى في سبيل الحصول على قاعدة أو رأى من الكتب الكثيرة من شرعية وقانونية ١٨- وقد يرى القارئ في طيات هذا الكتاب نقصاً أو غلطاً أو إجحازاً ولكن السبب يرجع الى انه الاول من نوعه . على أنى قد قت بما استطعت عسى أن يكون عىلى فأئحة استنهاض همة رجال القانون للوصول إلى مؤلفات تفى عن التماس الاحكام من جهات متعددة من مراجع القوانين والكتب الشرعية ان عملاً كهذا يجمع بين سهولة التعبير ووضوح المعنى مع حسن الترتيب ويشرح الاحكام الشرعية والقانونية للسائل الكثيرة التى تعرض فى المعاملات يرجع الى اللونخ والقوانين والمنشورات - هذا العمل قد استخرت الله على تحقيق الرغبة فى امامه مهما لاقيت من العثرات والتأخى لا أبئنى من وضعه غير الثواب راجياً من الله أن يلمنا الصواب وأن يبعدنا عن مواطن الزلل وأن يم النفع بهذا الكتاب والله ولى التوفيق وهو حسي ونم النصير ٩

هأئم مرمأنا

١٨ رمضان سنة ١٣٥٠ ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢ القاضى بالمحاكم الاهلية

مقدمة تاريخية

١— كانت الشريعة الإسلامية هي قانون البلاد في عهد العرب والأتراك . وقد كان الالتزام في القضاء معروفا بمصر عند تولية محمد علي باشا عليها . وقد عدل الشارع المصري نظام المحاكم الشرعية بمجلة لوائح آخرها القانون الصادر في سنة ١٩٣١ بتعديل لائحة المحاكم الشرعية . (١)

٢— وجاء زمن لاقت مصر فيه كثيراً من العناء في أشد حالاته . واحتملت الغبن الظاهر ، في تقرير الحق ، في أبشع مظاهره . ذلك ان وظيفة القضاء الشرعي كانت تباع فيها كالسلع يتساومها المتساومون ، فمن قدم فيها أكبر عطاء يرسو عليه المزداد . كما كانت الحال في جباية الضرائب بواسطة الملتزمين ، إذ يشتري الملتزم المديرية أو المديريتين ويدفع في ذلك مبلغاً معيناً بعد حصول المساومة ثم يقوم بتحصيل الضرائب بما شاء له نهمه وبما توحى إليه مطامعه .

وإذا كان الالتزام في تحصيل الضرائب قد أرقق الناس وسامهم سوء العذاب فإذا يكون قدر هذا النوع من الالتزام في القضاء ؟

وظل العمل بطريقة الالتزام في القضاء الشرعي زمناً طويلاً فيما عدا مصر القاهرة ومدينة السويس ، يباع بالمزاد العلني . ومن يرسو عليه المزداد يكون قاضياً في الجهة التي اشترى القضاء فيها . ثم هو يبيع القضاء الذي اشتراه من باطنه في المنطقة التي تحدت له ويبيعه كلاً أو بعضاً ويبقى لنفسه ماشاء كلاً أو بعضاً (٢)

وظل الشعب المصري يرسف في أغلال هذه القيود في أكبر مظهر من

١— الالتزامات نظرية العامة للدكتور عبد السلام بك ذنن ص ٣٤

٢— تخصيص القضاء للشيخ محمد جيت مفتي الديار المصرية السابق مجلة الأحكام الشرعية ص ٣٣ و ٤٣ والمدانيات الجزء الأول للاستاذ عبد السلام ذنن ص ٤٦

مظاهر السلطة العامة، وفي أعظم نقطة حساسة من الوظائف الحكومية وهي وظيفة القضاء والحكم بين الناس، حتى أوائل زمن الخديو سعيد باشا. وفي أوائل حكمه ضمت الحكومة المصرية لنفسها جميع المحاكم بالقطر المصري ماعدا محكمة مصر القاهرة ومدينة السويس اللتين بقيتا خارجتين عن الحكومة المصرية إلى أواخر زمن حكم الخديو اسماعيل. وفي آخر حكمه ضمت هاتان المحكمتان أيضا للحكومة المصرية وشكلت محكمة مصر الشرعية تشكيلا جديدا، فجعل فيها مجلسان مجلس أول ومجلس ثان، وناثبان لقاضي مصر، وبقى لقاضي مصر الحق في تنصيب قاضي مدينة السويس بصفته نائبا عنه وتعيين نائبين يولاق مصر ومصر العتيقة. ولا يزال الرقي في تشكيل المحاكم الشرعية آخذا في الصعود حتى بلغت به الدرجة إلى الحد المعروف به الآن (١)

٣ — المجالس الحسينية ومبدأ إيجادها بالديار المصرية — لم يعهد في أى زمن من أزمان الدول الإسلامية أنه كانت توجد سلطة تعين الأوصياء أو تنصب القوام وتنظر في مصالح الأيتام سوى سلطة القاضي الشرعى الذى له الولاية العامة في ذلك. فانه إذا لم يكن للقاصر وصى مختار، أو طرأ على الشخص السفه أو العته بعد بلوغه سن الرشد فللقاضي بمقتضى نصوص الشريعة الغراء أن ينصب للصبي وصيا وللسفيه أو المعتوه قيا كما تقرر ذلك المادة ٤٤٦ والمادة ٩٤٨ من كتاب الأحوال الشخصية

٤ — وقد جرى العمل على هذه القواعد من يوم الفتح الاسلامى إلى سنة ١٢٩٠ هجرية الموافقة سنة ١٨٧٣ ميلادية حيث ظهر لأول مرة نظام المجالس الحسينية. وهى مجالس تقابل عند الغربيين ما يسمونه مجالس عائلية Conseils de Famille فصدر الأمر العالى الرقم ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٠ هجرية ٧ ديسمبر سنة ١٨٧٣ بلائحة تأسيس المجالس الحسينية مشتملة على ثمان عشرة مادة

ومن ذلك اليوم أصبحت شؤون القصر والمحجور عليهم من اختصاص تلك المجالس
وسلخت من المحاكم الشرعية

٥- وقد سميت مجالس حسية على أنها مأخوذة من الحسية التي منها الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر . لأن لكل مسلم أن يقوم بإزالة المنكر لقوله تعالى :
كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْنَ
عَنِ الْمُنْكَرِ

ولقوله عليه الصلاة والسلام : من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم
يستطع فليسانه ، فإن لم يستطع فليقلبه . وهذا أضرب الإيمان
وكل دعوى بطلب الحجر مثلاً يصح أن تكون من هذا القبيل لأن السفه
والتبذير منكر من المنكرات . فالدعوى التي ترفع لازالة هذا المنكر تسمى عادة
دعوى حسية . فتكون تسمية هذه المجالس بحسية لأنها تنظر في الدعاوى الحسية
المرفوعة بسبب طلب الحجر (١)

ويرى المرحوم عمر بك لطفى أن تسميتها حسية — لأن من اختصاصها
محاسبة الأوصياء — هو قول غير وجيه لأنه على ذلك كان يجب تسميتها بمجالس
حسائية لا حسية . وهذا فيه من المخالفة لقواعد اللغة العربية ما لا يصح تسليمه .
٦ — أما السبب الذي دعا الحكومة لإيجاد هذه المجالس فهو مسطر في صدر
الأمر الكريم المشار إليه فيصح الرجوع إليه تفصيلاً وتلخيصاً في : أن المجلس
الخصوصي أصدر هذا القرار المشتعل على ما تراه استنسابه في تركيب مجالس
حسية بمصر وجميع الاقاليم قبل وبحرى والثغور والبادر للنظر في أحوال الإيتام
وإجراء ما فيه حفظ أمورهم بالكيفية الموصحة بالقرار : وأنه من الموافق أنه
مع تشكيل هذا المجلس الحسى بمصر بديوان بيت المال أن تتشكل مجالس حسية
في جميع الاقاليم لأجل السهولة والاستقراب في الحصول على المقصود . فقد
تبين للمجلس أن بيت المال معتاد في إجراءات التركات التي تحال عليه

أن لا يتعرض بالحجز على التركة ولا يضع اليد عليها إلا إذا كان فيها ورثة قصر أو غياب حسب أصوله ولوائحه، ولكن الحاصل من بعض أوالاد الذوات والمعتبرين الذين يتوفى آباؤهم ويفرج لهم عن متروكاتهم أنهم عند استحصالم عليها يحصل منهم سوء التصرف والسير بالأمور الغير لائقة بهم حتى أنهم يذهبون أموالهم ويبيعون أملاكهم وأمتعتهم ويتصرفون في أثمانها في أقرب وقت ثم يؤول أمرهم للاضمحلال والضنك ولا يجدون ما يقوم بأمر تعيشهم خصوصاً من يكون منهم غالياً من الصناعة ومن كسب علوم يتحصل منها على العيش، وفضلاً عن أن هذا أمر موجب لضررهم وتلف أحوالهم فانه مورث الضرر للمصلحة العمومية - وضرب القرار مثلاً لذلك انه عند ماتوفى سليم باشا السلحدار كان أقدم سعادة حسين باشا وكيل مجلس الأحكام سابقاً وصياً على أولاده وعائلته بالأمم العالي - وانه لما رآه من عدم استقامة أحوال الأولاد قدم مكتابة لنظارة الداخلية بطريق التنازل عن تلك الوصية، وقد حررت الداخلية للبالية بقبول تنازله وأحالة أمور التركة المذكورة إلى مصلحة بيت المال - ولكن لما كان بيت المال لا يتعرض بالحجز على التركة ولا يضع اليد عليها إلا إذا كان فيها ورثة قصر أو غياب (غائبين) فلم يكن في هذه الحالة محتصاً. ولذلك استصدرت هذه اللائحة: كذا بنصه :

- ٧- وكان تشكيل هذه المجالس من رئيس بمصر يكون من كبار الذوات الموظفين بالدواوين، وبالنفور من المحافظ والوكيل والأقاليم والمديريات من المدير أو وكيل المديرية والأعضاء وعددهم ثلاثة أدم من العلماء العاملين والثاني من عمد التجار والثالث من وجوه البلدة. ومجلس مصر يزداد به عضو خامس من ذوات الرتبة الثانية الموظفين بدواوين الحكومة .
وفي حالة تصيب الأوصياء يجب حضور القاضي أو نائبه .
٨- وكانت الوظيفة الأصلية لهذه المجالس توقيع الحجر على السفهاء أو المعتهين وتعيين القوام عليهم ومحاسبتهم وعزلهم وتعيين غيرهم كما يستفاد

ذلك من الأسباب التي بنى عليها ولكن أضيف الى ذلك تصيب الاوصياء للذين ليس لهم وصى مختار ومحاسبهم ومحاسبة الاوصياء الذين نصبهم المجلس وعزلهم وتقدير النفقات الواجب صرفها من القيم على المحجور عليه والنظر في التصريح ببيع أموال القصر أو رهنها من عدمه (راجع المواد ١٢ و ١٣ و ١٥ و ١٤ من اللائحة)

هذا ملخص ما كانت عليه المجالس الحسينية قبل صدور الأمر العالي الرقيم نوفمبر سنة ١٨٩٦ ميلادية والذي عدل بعد ذلك كما سيأتي بيانه ويصح الرجوع الى لائحة سنة ١٢٩٠ عن نصوصها المدونة بمجلة الأحكام الشرعية السنة الأولى صحيفة ٢٧. لأنها غير موجودة ضمن أوامر الحكومة الرسمية. ٩- ولكن لما كان تغير الزمان والأحوال كثيراً ما يفضي الى وجوب تغير الأحكام أو تحويلها وهي سنة جليلة من سنن التشريع وجرباً على خطية الترقى رأى الشارع في الأمة احتياجاته الى تقويم المعوج من هذه المجالس بربطها بقانون يكون أحكم غاية وأوفى بالمقصود فسن لها قوانين ولوائح لتعمل بموجبها، وأردفها بأوامر عالية ومنشورات سامية تفسر ما أشكل من مفهومها وتحل ما انعقد من رموزها وتوضح ما انبههم من مقاصدها رغبة منه في تمكين ثقة الأمة بما تأتية هذه المجالس من الأعمال وما تقرره من اللوائح ليصبح اليةم والسفيه ومن في حكمهما عاظا بسور من المحافظة على مالهيه .

وقد كان للوزير الجليل على ماهر باشا الفضل الأكبر فيما وصلت اليه المجالس الحسينية من الإصلاح حين كان مديراً للجالس الحسينية بوزارة الحفانية ثم بعد أن كان وزيراً للحفانية بالنيابة استصدر المرسوم بقانون بترتيب المجالس الحسينية في سنة ١٩٢٥ ميلادية .

ثم تمت على يديه أهم التعديلات التي حصلت بعد أن ولى أمر وزارة الحفانية . وقد شكلت لجنة رياسة الأستاذ يس بك احمد المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية بمصر منذ كان مديراً للجالس الحسينية فبذلت هذه اللجنة

مجهوداً عظيماً وجهزت مشروعا جليل الفائدة يحقق الإصلاح المنشود في المجالس الحسنية فحسب أن يكون لهذا المشروع حظ العناية به وتحقيقه في القريب العاجل

١٠- قلنا إن القضاء الشرعي هو الذي كان يتولى أمر عدى الأهلية وقد كانت المذاهب الأربعة معمولاً بها في القاهرة. وهى الحنفى والمالكي والشافعى والحنبلى. والاصل الأخذ بالمذاهب الأربعة. قال فضيلة الشيخ محمد نجيب في مقالته: تخصيص القضاء - مجلة الاحكام الشرعية لسنة ١٣ ص ٤٧: أن أول من جعل في القاهرة قضاة هو الملك الظاهر بيبرس. وكان سبب ذلك أن الملك الظاهر سأل القاضى تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعر فى أمر فامتنع من الدخول فيه وكان تاج الدين قاضياً شافعيّاً بالقاهرة، فقال له الملك الظاهر مر نائبك الحنفى. وكان القاضى الشافعى ينبى من يشاء من علماء المذاهب الثلاثة فى جزئيات خاصة عند الحاجة. فامتنع تاج الدين من ذلك أيضاً فضم اليه قضاة ثلاثة على وجه ما تقدم سنة ثلاث وستين وستماية من الهجرة. وقال أبو شامة لما بلغه ضم القضاة الثلاثة: لم يقع مثل هذا فى ملة الاسلام قط. وقال ابن ميسر فى تاريخ مصر، فى سنة خمس وعشرين وخمسمائة: رتب احمد بن الافضل فى الحكم أربعة قضاة يحكم كل قاض بمذهب ويورث بمذهب. فكان قاضى الشافعية سلطان بن رشاد وقاضى المالكية أباً محمد عبد المولى بن اللبى وقاضى الاسماعيلية أباً الفضل بن الازرق وقاضى الامامية ابن أبى كامل ولم نسمع بهذا تخصيص القضاء ص ٤٣

وقد ظهرت نتائج سيئة من جراء الأخذ بالمذاهب الأربعة معاً فى القطر المصرى وما كانت عليه حالة القضاء الشرعى من ترك الناس فوضى لا يعرفون مذهباً واحداً يرجعون اليه فى تقرير مصائرهم الشخصية والمالية.

وقد أصدر الباب العالى فرماناً لمحمد على وآخر لقاضى مصر بتخصيص القضاء بمذهب أبى حنيفة دون المذاهب الثلاثة الأخرى ولذلك ارتفع بعض التناقض ورفع بعض الحيف عن الاهلين. ولكن الفوضى ما كانت لتستأصل

شأقها بعد فان باب الفوضى لازال مفتوحاً فيما يتعلق بالمذهب الواحد بالقول الأقوى والقوى والضعف والأرجح والراجح والمرجوح حتى تدخل الشارع المصرى بقرار بلائحة يونية سنة ١٨٨٠ المادة العاشرة منه بأنه يؤخذ فى مذهب أبى حنيفة بالأرجح من الأقوال المعروفة فيه ولا يعدل عنه الى غيره الا فى مواد القتل بالرجوع الى مذهب الصاحبين والأئمة الثلاثة

ولقد استمر العمل على ذلك إلا أن المصلحة اقتضت العمل فى بعض الحوادث على بعض الأقوال فى المذهب فنص فيها فى لائحة سنة ١٩١٠ القانون رقم ٣١ وصدر القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ بأحكام التفقة والعدة والعجز عن النفقة وأحكام المفقود فاستعان الشارع ببعض الآراء فى المذاهب الأخرى .

أما مذهب أبى حنيفة فى المعاملات وفى الأحوال الشخصية وفى الوقف فقد قام بتلخيصه المرحوم قدرى باشا : وجعله على شكل قانون بمواد كالقوانين المصرية الحاضرة وجعل لكل نوع كتاباً خاصاً وقام بشرحه فقهاء الوقت الحاضر كالأستاذ الشيخ محمد زيد بك والأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم بك ويصح الرجوع أيضاً الى شرح المجلة التى حوت المسائل الشرعية فى المعاملات على اختلاف أنواعها . (١)

النظام القضائي فى مصر من عهد محمد علي

١١- لم يكن فى البلاد المصرية قبل تولى المرحوم محمد علي باشا نظام للقضاء يمكن توضيحه للقارىء الذى يريد الاستطلاع من الوجهة التاريخية . فقد كانت المحاكم الشرعية هى مرجع الفصل فى الخصومات التى كانت تعرض عليها وكانت إرادة الحاكم متغلغلة فى القرارات أو الأحكام التى كانت تصدرها هذه المحاكم

بطريقة غير منتظمة ولا قائمة على أساس معروف من الوجهة النظامية
 ١٢- فلما تولى المرحوم محمد علي باشا حكم هذه البلاد سنة ١٢٢٠ هجرية بعد
 أن مرت عليها الحوادث المختلفة التي انتهت بالإجهاز على المالك وحكمهم. رأى
 رحمه الله أن يبدأ بوضع قواعد حكومة البلاد وترتيب مصالحها وتنظيم ادارتها
 العمومية

١٣- والذي هبنا من تلك الأنظمة كلها هو نظام القضاء فاني سأعرض
 على أنظار القارئ الكريم في سطور قليلة حالة الأمة في ذلك الزمن ليعرف
 بعد ذلك مبلغ التطورات التي حصلت ويقارن بينها وبين ما وصلت اليه
 الأنظمة الحالية

١٤- القضاء في عهد علي - لما تبوأ المرحوم محمد علي باشا ولاية
 مصر كانت البلاد خالية من كل نظام وكل قانون . وكانت ارادة الحاكم
 المتغلب هي المرجع الوحيد في عظيم الأمور وصغيرها . فرأى بثاقب فكره أنه
 لا يستطيع سياسة الأمة التي أصبح أميرها وحاكمها منفرداً بشخصه ، فعمد
 إلى تشكيل ديوان سياه ديوان الوالي سنة ١٢٢٠ هجرية ،
 ويختصر هذا المجلس بضبط المدينة وربطها والفصل في المشاكل بين
 الأهالي والاجانب سواء . وعين فيه عالماً من كل مذهب من المذاهب الاربعة
 لنظر مسائل المواريث والاوصياء والجنايات الكبيرة

١٥- الديوانه الخديوي - هذا الديوان هو الذي وضع نظامات
 البلاد الاولى وسن اللوائح الابتدائية وقد سمي بعد بضع سنين (بالديوان
 الخديوي) وجعل له حق النظر في جميع المسائل من كلي وجزئي وأمر بعرضها
 عليه ليصدر أوامره فيها بما يشاء ثم أخذ يعظم أمره كلما تقدمت البلاد . فقد
 كثرت المصالح ودعت الحالة الى إيجاد أقسام مختلفة سميت أقلاما اختص كل
 قلم منها بعمل مستقل هذا للعارف وذاك للزراعة . وكان له رئيس اسمه كتخدنا بك

فكان هذا الديوان في اشرافه على جميع تلك الاقلام أشبه شيء برئيس الوزراء في الحكومات الحاضرة .

١٦- مجلس المشورة- وفي سنة ١٢٣٤ هـ خصص بعض رجال هذا الديوان لنظر المسائل المتعلقة بالحكومة وأطلق عليه اسم مجلس المشاورة تعرض عليه القوانين قبل سننها ورأيه استشارى محض

١٧- مجلس الشورى والمعية السنية - وفي سنة ١٢٥٣ هـ سمي بالديوان الخديوى (الشورى) ثم اطلق عليه عنوان (شورى المعاونة) الى سنة ١٢٥٨ اذ قيل له المعية السنية

وقد بحث كثير من المؤرخين فلم يعثروا على لائحة أو قانون لهذا المجلس أو لمجلس المشورة ولكن الوالى أصدر أمراً فى ٥ ربيع آخر سنة ١٢٤٠ هـ بين فيها كيفية نظر المسائل التى تعرض على ذلك المجلس وطرق المناولة وسماه المجلس العالى الملكى وجرى المجلس على هذه اللائحة وصار ينظر فى جميع أحوال المملكة الى سنة ١٢٤٥

١٨- قانونه مرافعات لمجلس أعلام ملكية - وفى ٢٣ صفر سنة ١٢٤٩ صدر قانون أشبه بلائحة داخلية وطرق مرافعات ومداولات مختصرة أمام المجلس المذكور وسمى هذا القانون ترتيب مجلس أحكام ملكية وبقي هذا المجلس الى سنة ١٢٥٣ وقد اتسعت اختصاصاته حتى صار يرجع اليه فى كل أمر

١٩- سلطة الكشف - وكانت البلاد فى الأقاليم محكومة بواسطة الكشف بغير نظام ولا قانون بل كان هؤلاء الحكام يسرون على مقتضى أهوائهم ومن المسائل ما كانوا يطلبون الرأى فيه من الديوان الخديوى فيأمرهم بما يصح اتخاذه قاعدة فى العمل - كما أن المجلس الملكى كان يصدر قرارات بما يعن له من المسائل التى تستوقف التفاته

٢٠- أموال الحكومة وقطاع الطرق - ولكن الحكومة كانت مهمة

بأميرين عظيمين: منع اختلاس أموال الحكومة ومطاردة اللصوص وقطاع الطرق. وكانت الشدة بالغة متنها في عقوبة الاولين

٢١- الدواوين السبع - كان المرحوم محمد علي باشا يشغل مجزئات الامور وكيالتها ويصدر بشأنها الاوامر المختلفة - على اننا نقرر ان التنظيمات التي اوجدها تطورت الى انشاء سبع دواوين

الاول - الديوان الخديوى . واختصاصاته ضبط وطر بمدينة القاهرة والفصل في خصومات سكانها والنظر في المسائل المتعلقة بمراتب الموظفين وغيرهم في أى جهة كانت ، ومن اعماله انه مرجع الرئاسة على مجلس التجار وامور الاحتساب ورؤية الدعاوى والعرضحالات وامور الاحكام في مدينة الاسكندرية

الثاني - دواوين كافة الايرادات وتشمل ايرادات وحسابات كافة مديريات الاقاليم وجزيرة كريد والحجاز وبلاد السودان ويقوم بمراقبتها مفتشو الاقاليم

الثالث - ديوان الجهادية

الرابع - ديوان البحر

الخامس - ديوان المدارس

السادس - ديوان الامور الافرنكية والتجارة المصرية

السابع - ديوان الفوريقات

٢٢- الجمعية العمومية المشورة ، سنة ١٨٢٩ - وكانت تجتمع جمعية عمومية اسمها مجلس المشورة في كل سنة مرة من مديري هذه الدواوين ومن الذوات الذين يعينهم الوالى للنظر في المسائل الكبرى والمصالح الكلية وتعرض هذه القرارات على الوالى ليصدر اوامره بملأها فيها

٢٣- مجلس الشورى الخصوصى - وشكل مع هذه الدواوين مجلس آخر اسمه مجلس الشورى الخصوصى يتألف من الذوات المجربين وله اختصاصات

من بينها النظر في الأمور النافعة والمشروعات المفيدة وينظر في الأحكام الواجب توقيعها على الموظفين وخصوصاً مأموري الدواوين السبع
هذا هو النظام الذي وضعه المرحوم محمد علي باشا للبلاد أما تفاصيله فليرجع فيها إلى الكتب التاريخية الخاصة

٢٤ - تطبيق الشريعة الإسلامية - إلى هذا العهد لم يكن للبلاد قانون وضعي عام يرجع إليه في المعاملات بل كان يرجع كثيراً إلى أحكام الشريعة الغراء كما كان يرجع في أحوال غير يسيرة إلى إرادة الحاكم وظل الحال على هذا المنوال إلى سنة ١٢٥٣ هجرية

٢٥ - مجلس الجمعية الحقانية - في هذه السن رأى الحاكم أن الموظفين لا يقومون بواجبهم بسبب كثرة الأعمال فأصدر في ٣ محرم سنة ١٢٥٨ هـ - ١٨٤٢ ميلادية إرادة إلى مجلس شوري المعاونة لتشكيل مجلس يسمى مجلس الجمعية الحقانية وبين اختصاصه وإشارته ترتيب لائحة لأعماله (١)

٢٦ - مجلس الاصطفا - فكان هذا المجلس أول خطوة في طريق تقدم الأفكار القضائية وتأسيس المجالس المختصة بنظر الخصومات، ثم تنوعت الإصلاحات إلى أن صدر في ٥ ربيع آخر سنة ١٢٦٥ هـ - ١٨٤٨ م أمر باستبدال التسمية (جمعية الحقانية) بمجلس الأحكام وهو المجلس الذي صار له الشاؤون الأول. وكان يعتبر درجة ثالثة في الخصومات ويتألف من تسعة أعضاء من الكبراء ومن عالين أحدهما حنفى والثانى شافعى. وأهم شيء في لائحة هذا المجلس أحالة الخصومات الجزئية على جهاتها في الأقاليم - وكان المأمورون والمديرون هم الذين يحكمون فيها وأصبح هذا المجلس مقام سلطة تشريع كما كانت جمعية الحقانية من قبل وأصبحت قراراته أوامراً ونصوصاً يرجع إليها.

٢٧- مجالس الأقاليم — وقد صدر الأمر في ١٣ شوال سنة ١٢٦٨ هـ بتشكيل مجالس في الأقاليم للنظر في قضايا المباد وعددها خمسة : طنطا وسمنود والقشن وجرجا والخرطوم ، ويتألف كل مجلس من رئيس وأربعة أعضاء وأربعة كتاب ولكل مجلس اثنان من العلماء بعنوان مفتين أحدهما حنفى والآخر شافعى .

٢٨- إلغاء مجلس الإقطاع وعادته وإلغاء وعادته - غضب الأمير على مجلس الأحكام فأصدر أمره في ١٦ الحجة سنة ١٢٧١ هـ - ١٨٥٣ م بإلغائه ثم أعيد في غرة ربيع الأول سنة ١٢٧٣ هـ - ١٨٥٥ م ثم ألغى في ٢٤ رمضان سنة ١٢٧٦ هـ بسبب ارتكاب رشوة من أعضاء المجلس في قضية مقامة على أهالى الدلجون بمديرية الغربية - ثم أعيد في ٤ ذو القعدة سنة ١٢٧٧ هـ - ١٨٥٩ م ومن ذلك التاريخ استقر المجلس ولم ينلّه سوء حتى جاءت المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٤ ميلادية فسلخت منه نصف سلطته وقصرته على قضايا الوجه القبلى ، واختصت المحاكم الأهلية بنظر قضايا الوجه البحرى إلى سنة ١٨٨٩ حتى تم إلغاء النظام القديم وذهب مجلس الأحكام فلم يعد له أثر إلا فى التاريخ

٢٩- الإصلاحات أيام الخديوى اسماعيل - أراد المرحوم اسماعيل باشا أن يبدأ حكمه بإزالة الرعية مبتغاهما من هذه الجهة . فبادر بإصدار أمره إلى مجلس الأحكام فى ٢٧ رجب سنة ١٢٧٩ هـ - ١٨٦٣ م بتشكيل مجالس الأقاليم بشكل واسع النطاق فأنشئت بالبلاد الآتية :- مصر . بنها . المنصورة . طنطا . اسكندرية بنى سويف . أسيوط . اسنا . ثم دمياط . ثم رتب هذه المجالس فى ٣ ربيع أول سنة ١٢٨٩ - ١٨٧٢ بترتيب جديد وزاد عددها وجعل لها محاكم استئنافية

٣٠ - القانون المحامى - ولكن لم يسن لهذه المجالس قانون على

كثرتها بل استمر العمل جارياً بمقتضى القوانين التي أشار إلى وجوب اتباعها المرحوم سعيد باشا، إذ أنه من عهد تشكيل هذه المجالس والقانون الهايوني هو الدستور الصحيح المرعى الاجراء في الأحكام الجنائية

٣١- ويروى المحفظة - وفي سنة ١٢٨٠ أنشئ ديوان الحفائية وأحيلت إليه إدارة أعمال المجالس ثم صار سلطة تشريعية يسن اللوائح ويضع القوانين راجعاً في أغلب فتاويه إلى القوانين الفرنسية (١)

٣٢- معظم الوفاط - ومع وجود هذه المجالس كان نظام الأقسام وحكام الأخطاط ينظرون في كثير من الدعاوى ويقضون في بعضها ويحيلون البعض الآخر إلى المدير. فكانت الإدارة والقضاء في يد حاكم واحد وكانت نتيجة ذلك اعتلال الأحوال

٣٣- مجالس الوفاط - لما فتح مجلس شورى النواب سنة ١٢٨٨ هـ سنة ١٨٧٠ م رغب إلى الحكومة في تشكيل مجالس الأخطاط والقرى لنظر القضايا الصغيرة فأجابت سؤله وسميت (المجالس المركزية) ورتب في كل بلد مجلسان أحدهما لأمور الإدارة وسمى مجلس مشيخة البلد والثاني لرؤية الدعاوى وسمى مجلس دعاوى القرية يرأسه شيخ معه اثنان من المزارعين بصفة عضوين يعينان بالانتخاب على طريقة معينة. وأهم شيء يستلفت النظر في اللائحة المذكورة هو جمع السلطة الشرعية والمدينة في مجلس واحد يحكم في بعض القضايا التي هي من اختصاص المحاكم الشرعية، وكان يكتفى بأنه إذا رفعت دعوى عن مادة شرعية فإن المجلس يسمها بحضور قاضي الشرع

٣٤- اصدر قوانين المجالس - أرادت الحكومة بعد ذلك

ورأت أنه من أوجب واجباتها سن قانون مصرى عام ووضع نظام جديد بترتيب مجالس خصوصاً بعد أن تم إنشاء المحاكم المختلطة في سنة ١٨٧٥ لنظر القضايا المتعلقة بالإجانب - فصدر ذلك الإصلاح في ٣ صفر سنة ١٢٩٨ هـ - ٤ يناير سنة ١٨٨١ وانجزت لأئمة ترتيب المجالس في ٢٥ الحجة سنة ١٢٩٨ هـ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ وكان لافرق بينها وبين لأئمة ترتيب المحاكم الأهلية الحالية في شيء من قواعدها الكلية وأحكامها العامة . وما كادت الحكومة تفرغ من وضع بقية القوانين حتى قامت الثورة العرابية وذهبت بكثير من هذه الإصلاحات إلى أن فتحت المحاكم الأهلية الحالية .

الادوار التاريخية للمجالس الحسينية

٣٥- بيت المال - رأينا من الواجب بعد أن نشرح حال القضاء على العموم أن نأتى بفذلك عن الادوار التي مرت بها المجالس الحسينية فقد أنشئت مصلحة تعرف ببيت المال صدرت لها لأئمة في ١١ ذوالحجة سنة ١٢٧٥ هـ وأضيف اليها مع توالى الأيام عدة أوامر تعرف بالمحقات إلى أن بلغت الأئمة والمحقات نحو ٦٠ صحيفة من كتاب قاموس الادارة والقضاء لوضعه فليب بك جلاد فيمكن الرجوع اليه

٣٦- المجالس الحسينية الاولى - أنشئت بعد ذلك في مصر مجالس حسنية صدر بنظامها أمر كريم في ١٦ ربيع أول سنة ١٢٩٠ هـ (١٤ مارس سنة ١٨٧٣) فان الخديوى إسماعيل رأى أن البلاد في حاجة إلى الإصلاح في الوقت الذى تشعر فيه باستقلالها التام

ووظيفة هذه المجالس هي الهيمنة على مصالح الصغار وحماية أمورهم . وبدأت الفكرة أولاً بإنشاء مجلس حسنى بالقاهرة يكون خاصاً بأولاد كبار الموظفين

والنوات (الأعيان) ويكون اختصاصه قاصراً على الصغار الذين لم يبلغوا سن الرشد .

فلما ظهرت فائدة هذا المجلس تقرر إنشاء مجالس أخرى في جميع أنحاء البلاد ويكون اختصاصها شاملاً لجميع الأهالي مهما كان مركزهم الاجتماعي

٣٧ - **نقص هذه الميزة** - وقد يفت اللامعة اختصاصات المجالس المذكورة . ويلاحظ أنها لم تتكلم عن الأوصياء المختارين ولا عن تثبيتهم ولا عن وكيل الغائب ولا عن طرق العطن في القرارات

وكان مجلس حسي مصر يمتاز عن بقية المجالس بأن له الحق في إدارة التركات فهو في وظيفته هذه لا يمتاز عن وظيفة بيت المال الملني

٣٨ - **تشكيل هذه المجالس** - أما تشكيل هذه المجالس فانهما كان يختلف باختلاف المديرية والمحافظات الا في فروق صغيرة . فان النظام في المديرية يرأسه المدير أو وكيله عند غيابه . أما مجلس حسي مصر فقد كان يرأسه أحد كبار الموظفين ويستبدل في المديرية سر التجار بأحد العمدة ، وسبب ذلك أن العمدة في المديرية أقدر من التاجر في العاصمة في المسائل الزراعية

٣٩ - **سلطة المحاكم الشرعية** - أما سلطة المحاكم الشرعية فيما يتعلق بالمواريث والوصاية والأحوال الشخصية على العموم فانها نافذة على المسلمين الذين هم أغلبية البلاد أما غير المسلمين فانهم يتبعون مجالسهم المالية طبقاً للأظمة الميمنية في القرارات السلطانية وطبقون قوانين أحوالهم الشخصية أما الأجانب فانهم يتمتعون بالامتيازات الأجنبية ويتبعون قوانينهم التي تقوم بتطبيق قوانين بلادهم

ولما صدرت لائحة ١٨٧٣ ميلادية أخذت جزءاً من اختصاصات المحاكم الشرعية وأخذ الاتقاص من اختصاصها يزيد حتى وصلت إلى اقتصارها على الأحوال الشخصية .

وقد صدرت لائحة المحاكم الشرعية في ١٧ يولية سنة ١٨٨٠ مثبتة في كثير من موادها اختصاص المجالس الحسينية في تعيين الأوصياء والقوام وعزلهم وباتهام الوصاية وبأن للقاضي الشرعي حق تعيين الوصي في المجلس الحسيني بصفته عضوا فيه .

٤٠ - سبب هذا المصموم - كان الغرض من تأسيس بيت المال المحافظة على حقوق الاهالي خوفا عليها من التبديد والضياع . ولكن من سوء الحظ انتقلت هذه المصلحة من خير إلى شر . وأصبحت الحقوق في يدها معرضة لأنواع الضرر أكثر مما لو بقيت تحت يد المفسدين . وقد انحرف أغلب موظفي الحكومة في ذلك العهد عن سادة الاستقامة والنزاهة . ويرجع أيضا إلى علة متولدة عن ذات التشريع . ذلك أن وضع يد بيت المال على التركة ما كان يتوقف فقط على وجود حمل مستكن . أو قاصر أو غائب وهو ما يدعو إلى اتخاذ الاحتياطات صونا للأموال . بل كان يكفي أيضا أن يطلب أحد الورثة - وإن كانوا جميعا بالغين - وضع يد المصلحة على التركة أي الحجر على أعيانها بدعوى أن حقوقه مهددة فتسارع المصلحة عملا بالنصوص فتستحوذ على الأعيان من منقول وعقار وتأخذ في إدارة حركة التركة بطريقة قل أن تلتزم مصالح ذوي الشأن . وكلنا يعلم أن اختلاف الورثة بعضهم مع بعض من شأنه المساعدة كثيرا على ميل أحدهم إلى تقديم طلب الحجر .

وإذا توفي أحد الورثة قبل الافراج عن التركة كانت هناك تركة أخرى تستوجب تدخلا وحجرا جديدين . وهو ما كان يعود بالضرر الجسيم على أصحاب الحقوق من جراء سوء الإدارة ومن الرسوم المقررة على أعيان التركة ومن المبالغ الطائلة التي كان ولا بد من صرفها توصلا إلى إعادة الأموال إلى أيدي ذوي الشأن ولم يكن ليعود منها في الواقع إلا القليل
ضجت الأهالي من هذه المضار وتنبه رجال الحكومة إلى النظر في هذا الأمر وانهى الحال بصدور أمر عال في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ قضى بالناء تلك

المصلحة وبيت المال ، والغاء الرسوم التي كانت مقررة لها ومن انشاء المجالس الحسينية الموجودة الآن

والفرض الاساسي من هذا الامر العالى أن لا تتداخل مطلقاً جهة الحكومة في التركات إلا إذا كان هناك حل مستبكن أو قصر أو محجور عليهم أو غائبون وليس لهم من ينوب عنهم - وأن يكون هذا التدخل مقصوراً مع ذلك على اتجاذ مجرد الوسائل التحفظية إلى أن تسلم التركة لمن له صفة في وضع يده عليها وقد جاء في المادة ٢٣ من الأمر العالى المشار إليه أن لكل من ناظر الداخلية والمالية والحقانية مباشرة ما يلزم لتنفيذه من الأحكام النظامية والتسمية

ومن عهد صدور هذا الأمر العالى أخذ بيت المال في تسليم التركات التي كانت تحت يده لمستحقها . والتركات التي لم يطالب بها أحد أودعت تحت يد حراس عنهم قاضى الأمور المستعجلة لهذا الغرض أما التركات التي توجد بعد صدور الأمر العالى فإن العمل بخصوصها يكون طبقاً للقانون المذكور

وقد أوجبت اللائحة المذكورة على المجالس الحسينية الثبوت من اقتدار واستقامة النائبين عن عديمى الأهلية مخولة لها الحق في تكليفهم بتقديم الضمانات الشخصية أو العينية مقيدة كل منها بقيمة معينة ولكنها قضت بإعفاء الولى من تقديم الضمانة وكذلك الوصى المختار إلا إذا كان الموصى قد اشترطها في وصيته . ولكن هذه الضمانات كانت عديمة الجدوى اذ من السهل أن نرى الوصى أو الضامن مجرداً في يوم ما من أملاكه لسيب ما قهضت الحقوق ههنا

على أن المتنبج للحوادث يرى مع الأسف أن كثيراً من المجالس كان غير قائم بوظيفته على الوجه الذى تصبان به حقوق الضعفاء وهو ما أوجب تعدد الشكاوى مما اضطر الحكومة لأن تضع نظاماً تحقق به الضمانات الكافية

ويمبا يدعو إلى الأسف أن المجالس الحسينية ما كانت تهتم بأمر محاسبة الاوصياء والقوام بحيث لامراقبة على هؤلاء في الواقع إلا عن طريق ضلالتهم

خصوصاً وإن المجلس الحسبي الأعلى الذي كان مقرراً وجوده في الماده ٧٠ من اللائحة لاعادة النظر في الحسابات قد ألغى بمقتضى الأمر العالى الصادر في ٤ يونيه سنة ١٩٠٠ ولم يشكل الا بمقتضى القانون رقم ٥ سنة ١٩١١. ويرى البعض أن إلغاء المجالس الحسبية وإضافة اختصاصها إلى المحاكم الأهلية فيه ضمان أكبر لحسن الإدارة لأموال القاصر وعديم الأهلية وخطوة في سبيل توحيد جهات القضاء. على أن هذا الرأي محل اعتراض كبير لان التشريع الاجنبى وهو أقدم عهداً منا بالتقاليد وبالخبرة القضائية ينبثق بأنه لا يصح ترك هذه المادة للمحاكم النظامية تنفرد بالنظر فيها وقد أشرك الشارع في فرنسا مثلاً مجلس العائلة الذى يرأسه قاضى المصالحات بأن جعله جزءاً متما لنظام القضاء. على ان الحكمة بادية من ذلك فى إنشاء هذه المجالس سنة ١٨٧٣ بناء على طلب نظارة المالية كان مبعثها : أنها لاحظت بحق أن مأمورية بيت المال كانت قاصرة على ادارة تركات القصر وأنه عند بلوغهم سن الرشد يسلمهم أموالهم وهم على جانب عظيم من الجهل وسرعان ما تنذر أموالهم فيصحبوا فى حالة يرثى لها ولذلك طلبت المالية تشكيل مجالس حسبية لحفظ ادارة التركات وتقديم المشورة لبيت المال ليقوم بتنفيذها (١)

الأدوار التاريخية لقوانين المجالس الحسبية

على أنه يحسن بنا أن نلخص الأدوار التى مرت بها هذه المجالس ليكون القارىء على بينة مما سار عليه التشريع وليعرف بمجمل التغييرات التى حصلت :

أولاً - صدرت لائحة بيت المال فى ١١ الحجة سنة ١٢٧٦

ثانياً - صدرت لائحة المجالس الحسبية فى ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٠ مع ملحقاتها.

ثالثاً - صدرت لائحة المحاكم الشرعية فى ٩ رجب سنة ١٢٩٧ الموافق

١٧ يونية سنة ١٨٨٠ ولها اتصال وثيق بالمجالس الحسبية في كثير من نصوصها
رابعا - صدر الأمر العالي بالغاء بيت المال بترتيب المجالس الحسبية في ١٣
جمادى الثانية سنة ١٣١٤ الموافق ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وصدرت اللائحة التنفيذية
في ٢٦ مايو سنة ١٨٩٧

خامسا - صدر أمر عال في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ بشأن تنصيب الأوصياء
وعزلهم تعديلا للأمر العالي الصادر في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ - ٢٧ مارس
سنة ١٨٩٧ خاصا بتحويل القضاة والنواب الشرعيين حق إقامة الأوصياء
وعزلهم بمجلسه المجلس الحسبي .

سادسا - صدر قانون رقم ٥ لسنة ١٩١١ خاص بتشكيل المجلس الحسبي
العالي في ٥ مارس سنة ١٩١١ - ٤ ربيع أول سنة ١٣٢٩ .

سابعا - صدر قانون في ٤ يونية سنة ١٩٠٠ خاص بتعديل نصوص الأمر
العالي المتعلق بالمجالس الحسبية وذلك بالغاء المجلس الحسبي العالي الذي أرجع
بعد ذلك في سنة ١٩١١ كما سبق الايضاح

ثامنا - صدر قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٣ بشأن نظام جلسات المجالس
الحسبية والرقابة على الأوصياء والوكلاء عن الغائبين والقوام في ١٤ محرم سنة
١٣٤٢ - ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٣

تاسعا - صدر قانون في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ - ٢٥ ربيع الأول سنة
١٣٤٤ بترتيب المجالس الحسبية الحاضرة وصدرت اللائحة التنفيذية المتعلقة به
في ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٤٣ - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥

عاشرأ - صدرت لائحة الرسوم أمام المجالس الحسبية في ١٧ شعبان سنة
١٣٤٤ - ٢ مارس سنة ١٩٢٦ .

حادى عشر - صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣١ في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١
خاص بتشكيل المجلس الحسبي الاستثنائي في القضايا الجزئية

ثاني عشر - صدرت لائحة الخبراء الذين يؤدون أعمالهم أمام المجالس

الجلسية في سنة ١٩٣٠

ثالث عشر - صدر مرسوم في ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ - ١١ شوال سنة ١٣٥٠ بتحويل معلوفى المجالس الحسينية صفة مأمورى الضبطية القضائية هذا النظام الحديث للمجالس الحسينية يختلف عن النظام السابق اختلافاً كلياً . فبعد أن كانت المحاكم إدارية يجلس فيها الموظفون أصبح فيها رجال القضاء الأهلى والشرعى ورجال القانون من أهل ملة غير المسلم . وأصبح لها ما للمحاكم النظامية من الحقوق عن الأجراءات والعقوبات والجنح والجرائم التى تقع فى الجلسات بما يجعل لهذه المجالس الاعتبار والهيئة تستطيع أداء واجبها بما فيه المصلحة . على أن وزارة الحفانية لم تأل جهداً فى أيام وزيرها الأسبق على ماهر باشا فى إيجاد الإصلاحات لهذه المجالس . فقد كان له الفضل فى أنشأتها طبقاً لنظمتها الحالى وقد عمل على جعلها صالحة للقيام بالفرض المطلوب بكل ما يستطيع من مقدرة وكفاءة وقد أنشأ لجنة تقوم بتوحيد المجالس الملية بدلا من اختلاف أنظمتها الحالية وتعدد جهاتها وهو عمل شاق ومتنظر آتلهه فى القريب العاجل

اسباب هذه التطورات والتعديلات

لقد أشرنا إلى طرف من هذه الاسباب ولكن يحسن أن نقول كله عن بعض هذه المسائل وسيرى القارىء فى هذا الكتاب شيئاً غير قليل عن ذلك كل فى مناسباته .

٣٢ - عن الاستئناف - كانت أحكام المجالس لا يقبل عنها استئناف حتى سنت الحكومة فى سنة ١٨٩٦ درجة استئنافية هى المجلس المحسى العالى وعكمة الاستئناف الأهلية وجعلت لكل منهما اختصاصاً وكان المجلس المحسى العالى مشكلاً وأعلية أعضائه من كبار الموظفين بما فيها الرئاسة وكان مختصاً

بما يرفضه له ناظر الحاقية من القرارات الصادرة بعزل الأوصياء والقائمة وبأعادة
لخص حسابهم (مادة ٧ من القانون)

أما القرارات الصادرة في طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو في استمرار
الوصاية على الإضر الذي بلغ سن الرشد فيرفضه ذوو الشأن أو النيابة العمومية
إلى محكمة الاستئناف الاهلية (المادة ٦)

ظلت هاتان الهيئتان تنظران الاستئنافات عن أحكام المجالس إلى أن
حل بالمجلس الحسبي العالي ما تضمن تشكيكه من عيوب . إذ أن وكيل مجلس
حسبي مصر الذي له رأى في المسائل التي عرضت على المجلس الابتدائي تجده
جالسا في المجلس العالي . وعرضته والحالة هذه كانت سببا في عدم استئناف
قرارات مجلس حسبي مصر .

أما قرارات مجالس الأقاليم فما عرض منها كان نافعا لذلك صدر الأمر العالي
في ٤ يونية سنة ١٩٠٠ بالغاء المجلس الحسبي العالي

٣٣ - انفراد محكمة الاستئناف - وانفردت محكمة الاستئناف في نظر
المسائل التي خصها بها قانون سنة ١٨٩٦ وأصبحت المجالس الحسبية تحكم نهائيا
في المواد التي كانت تستأنف قراراتها أمام المجلس الحسبي العالي إلى أن أحيت
نظارة الحاقية في سنة ١٩١١ لما رآه ناظرها في طوائف في أقاليم الوجه القبلي من
ضروب الخلط والاهمال في أقدس واجبات هذه المجالس

٣٤ - إعادة المجلس الحسبي العالي - أعيد هذا المجلس إلى عالم الوجود
فتحل لباس عصري جديد نابذاً ذلك الثوب القديم الذي تعودنا أن نراه فيه .
وشكل - لا من الموظفين ولكن من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف
برئاسة أحدهم ومن عضو محترم من محكمة مصر العليا الشرعية أو من أهل مكة
المتخصص عند النظر في المسائل الخاصة بغير المسلمين عملا بقانون سنة ١٩٢٥ -
ومن أحد الموظفين الموجودين بالخدمة أو المتقاعدين

واختص هذا المجلس بما كان من اختصاصه في ماضى أيامه وبما كان داخلا في اختصاص محكمة الاستئناف الاهلية التى أصبحت والحالة هذه عنصرا جديداً في عضويته

٣٥ - **رياسة المجلس للقضاة الاحقيين** - استمرت هذه المجالس تنعقد برئاسة المدير أو المحافظ أو المأمور ومن حل محلهم من الموظفين . وظلت المجالس ادارية حافظه صبغتها هذه إلى أن أدخلت الحكومة تعديلا عظيم القيمة سنة ١٩٢٢ كان من شأنه تغيير الرياسة واستنادها بصفة أصلية إلى قاض من قضاة المحاكم الاهلية ، ولا يخفى ما فى هذا التغيير من المغزى الكبير . وقد نمسك القلم عن تسطير الأسباب التى دعت لهذا التشريع مما لا يحمله أحد ، مكثفين ببيان وزارة الحفانية إذ قالت في تقريرها :

« قد أظهر الاختبار عيوباً كثيرة في سير الاعمال بالمجالس الحسينية ولهذا تبحث النظارة في اصلاح حالها بحيث تكفل لذوى الشأن مصالحهم ، (١) وقد قرر المستشار القضائى في تقريره سنة ١٩١٤ .

« أن كثيراً ما اشرت في تقاريرى الى سوء الاعمال في هذه المجالس والى الشكوى العامة منها . وبما لاشك فيه أن السبب يرجع الى العيوب اللاصقة بتشكيل هذه المجالس ونظامها ، (٢)

وقد ظهرت هذه المجالس في ثوبها الحقيقى الجديد من ذلك الحين بما حفظ لها حسن السمعة وجميل الثناء . وكان الواجب أن يقدر القانون هذه الرياسة وأن لا يجعل في نصوصه عودة إلى التبرع بها لرجال الادارة في حالة غيبة القاضى وتؤمل من الحكومة أن تستمر في تكملة الاصلاح بعد أن تدرس الاقتراحات المختلفة المعروضة عليها بما اشرت إلى بعضها في هذا الكتاب

(١) الوقائع الرسمية عدد ٣٤ في ٢٨ مارس سنة ١٩١١

(٢) الوقائع الرسمية عدد ٥٤ في ٤ مايو سنة ١٩١٤

الكتاب الاول

النظام القضائى للجالس الحسيه فى مصر

الباب الاول

النظام القضائى فى مصر

الفصل الاول

تمديد

٣٦ - توجد فى كل أمة ذات حكومة نظامية سلطة تشريعية تقرر القوانين وسلطة تنفيذية تقوم بتطبيقها وتنفيذها . فإذا كان التطبيق أو التنفيذ راجعاً إلى إدارة شؤون البلاد السياسية سميت السلطة التنفيذية بالحكومة وإن كان راجعاً إلى تنظيم تفاصيل الحياة العامة سميت بالسلطة الادارية . وإذا كان تطبيق القوانين وتنفيذها راجعاً إلى فصل المنازعات التى تقوم بين الناس أو إلى توقيع العقوبات على من يخالف القوانين سميت السلطة التنفيذية إذاً بالقضاء أو بالسلطة القضائية

٣٧- الفصل بين السلطات- ولا يوجد من خلاف فى وجوب فصل السلطات بعضها عن بعض، فإن ذلك من مبادئ القانون العام الأساسى . وهو المميز الأكبر بين الحكومة الدستورية وغير الدستورية . فإن الحرية لا تنجو من الأخطار إذا كانت السلطة الموكل بها تنفيذ القانون قادرة على التشريع وعلى وضع قانون لكل ما توجبه إليها إرادتها وسلطانها . كذلك تكون الحرية

مهدة إذا كانت السلطة المشرعة هي التي تنفذ للقوانين التي وضعتها بنفسها فانها حينئذ تثبت مدلولها وتمحو وتتوسع في التفسير أو قضيه حسب ارادتها بدلا من أن تقوم بتنفيذها كما هي

٣٨- معنى الفصل- وليس المراد بانفصال السلطين التشريعية والتنفيذية أن تكون كل واحدة مستقلة عن الأخرى تمام الاستقلال ومنعزلة عنها عزلة كاملة . كلا بل المراد أن يتحدد نطاق كل منهما تحديداً يوقف الأخرى داخل دائرة عملها حتى تعملتا متكافئتين بشرط أن يكون الحكم الأخير لاحداهما عند استحكام حلقات الخلاف بينهما

أما مقدار سلطان احدى هاتين السلطين على الأخرى فهذه مسألة دقيقة من مسائل القوانين الأساسية الدستورية، لان كل دستور يحدد انفصال السلطات بحسب ماتوجه الروح التي أوجدته . وكل أمة تفسره بحسب استعدادها السياسي

يبد أن الأمة الحرة كما يقول علماء القوانين الأساسية هي الامة التي فيها تقوم السلطة التشريعية التي انتخابها الشعب إلى حد أن تنفذ ارادتها وتمتدل إلى حد ألا تعدى اختصاصات السلطة التنفيذية (١)

الفصل الثاني

وظيفة السلطة القضائية

٣٩- **مفهومها** — تختص السلطة القضائية بأقامة العدل وبالحكم في المنازعات التي تقوم بين الأفراد أو بينهم وبين الإدارة - وتمتاز السلطة القضائية عن سائر السلطات العمومية بمميزات كثيرة يمكن الرجوع إلى تفاصيلها في الكتب المختصة لذلك - فإن الحاكم يعتبر جامعاً بين يديه للسلطتين التشريعية والتنفيذية إذا لم يهدأ أمر القضاء لغيره - ويكون في هذه الحالة مصدر القانون والحاكم به والمنفذه - وهذا الجمع بين هذه الوظائف ربما يصور للحاكم أن يتساهل أو يفرط في تطبيق الأجزاء التي يوجبها القانون والتي فيها الضمان لمصالح الشعب لأنه هو واضع القانون ومنفذه ومطبقه فتختلط هذه الصفات الثلاث في شخص الحاكم ويكون مجموعها حاكماً يفرضه وهواه - وتطبيقاً لهذه القاعدة فإن وزير الحقانية وهو رئيس السلطة التنفيذية فيما يتعلق بالواجبات القضائية لا يمكن أن يحكم بنفسه أو يفصل في قضية ما أو يكون رئيساً لأي محكمة قضائية (١)

الفصل الثالث

القضاء الولائي

٤٠- **السلطة القضائية** — هي التي تقوم بأعبائها المحاكم القضائية المختلفة إلا أن هذه السلطة على نوعين :

الأول قضاء بالمعنى الحقيقي ويطلق عليه *Juridiction contentieuse* ويشترط أن تكون الدعوى في مواجهة خصم مخصوص تسمع أقواله أو يكون قد دعى أمام القاضي ليدافع عن نفسه سواء حضر أو لم يحضر والثاني قضاء هو أشبه بالأمر الإداري يصدر من القاضي بناء على ماله من الولاية العامة ويسمى *Juridiction Gracieuse* وفيه يحكم القاضي أو يأمر بأمر معين بناء على طلب شخص بدون أن يستدعى ذلك الطرف لسماع أقواله ويعرف هذا النوع في المحاكم الشرعية باسم التصرف . والدائرة التي توليها تسمى دائرة التصرفات وقد اعتبرت المجالس الحسبية داخلة في تفسير القضاء الولائي .

الفصل الرابع

تعدد الجهات القضائية في مصر

١- كان من نتائج تقدم الشعوب المستقلة في العمل للفكرة الوطنية وجوب اعتبار النظام القضائي في كل أمة مستقلة أو محكومة بحكومته منظمة على النمط الأوروبي نظاماً واحداً يشمل اختصاصه جميع سكان البلاد بلا تمييز بين من هو تابع لحكومتها ومن هو أجنبي عنها. كذلك تعتبر القوانين سارية على جميع السكان *Territorialité des lois* إلا في مسائل الأحوال الشخصية فإن هذه تبقى في الغالب خاضعة للقانون الشخصي لكل إنسان بشروط تختلف حسب الأحوال .

٢- الحالة في مصر — أما في مصر فإن الحالة تختلف كثيراً ، والنظامات متعددة والقوانين المصرية لا تسرى دائماً على الأجانب للسببين الآتين :

الأول - الامتيازات الأجنبية

الثاني - فصل القوانين المتعلقة بالأموال عن أحكام الدين وجعلها تابعة لأحكام وضعية ولذلك تتنازع القضاء المصري أربعة أنواع من المحاكم .
المحاكم الأهلية المحاكم المختلطة المحاكم القنصلية محاكم الأحوال الشخصية .

الباب الثاني

في المجالس الحسينية

مقدمة

٤٣ - سبب التسمية - الحسبة لغة عمل الشيء يراد به وجه الله تعالى وقد يصح أن يكون سبب تسمية هذه المجالس بالحسبية (بكسر الحاء) إلى إرجاعها للحسبة التي كانت معروفة ومعتبرة بأنها وظيفة الحكومة الإسلامية . وكان مظهرها الدعوى الحسبية التي كانت ترفع لازالة منكر

وقد ذكر ابن تيمية في كتاب الحسبة في الاسلام : ص ٦
أن جماع الدين وجمع الولايات هو أمر ونهي فالأمر الذي بعث الله به رسوله هو الأمر بالمعروف والنهي الذي بعث به هو النهي عن المنكر . وهذا فعت النبي والمؤمنين كما قال تعالى : والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر . وجمع الولايات الإسلامية إنما مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سواء في ذلك ولاية الحرب الكبرى مثل نيابة السلطنة ، والصغرى مثل ولاية الشرطة وولاية الحكم . أو ولاية المسال وهي ولاية الدواوين المالية . وولاية الحسبة

ويظهر أن هذه المجالس سميت بالحسبية لأنها كانت تنظر في الدعاوى الحسينية التي كانت ترفع لطلب توقيع الحجير. على أن بعضهم يرجع هذه التسمية إلى أنها تحاسب الأوصياء والقوام (١)

كان القاضي الشرعي هو المختص دون غيره بتنصيب الأوصياء والقوام وحسابتهم في حالة الحجير، سواء كان الحجير لقصر مادة ٤٤٦ من كتاب الأحوال الشخصية لقندري باشا أو لسفه وجنون مادة ٤٩٨ من الكتاب المذكور. وقد جرى على ذلك كما أوردنا في صدر هذا الكتاب حتى سنة ١٢٧٦ هجرية إذ أنشئ بيت المال في ١١ ذي القعدة من تلك السنة. وفي هذه السنة نفسها أنشئت المجالس الحسبية (٢)

ثم أخذت القوانين تكثر بشأن هذه المجالس وأولها الأمر العالي الصادر في ٧ ديسمبر سنة ١٨٧٣ (١٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٠). وصدر أمر عال في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ قضى بإلغاء بيت المال وأبطال رسومه التي كان يتقاضاها من التراكات والتي ما تقدمه من الأوامر العالية بما في ذلك ما يتعلق بالمجالس الحسبية فيما ورد بلائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ٩ رجب سنة ١٢٩٧. وقضت المادة ٦ من هذا الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٩٦ أن محكمة الاستئناف الأهلية تنظر فيما يرفع إليها من الاستئنافات المرفوعة عن القرارات الصادرة من المجالس الحسبية وقررت المادة ٢١ بالإجازة لوزراء الداخلية والمالية والحقانية بعمل لائحة تسمية للمجالس الحسبية وهذه صدرت في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ من وزيرى الداخلية والحقانية فقط وقررت أحكاما هامة فيما يتعلق بهذه المجالس. ومن أهمها نشر

(١) الحسبة في الإسلام لابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨ هجرية. مطبعة المؤيد وبها الأحكام الشرعية السنية الأولى ص ١٨ عن مقالته المرحوم عمر بك لطفى في المجالس الحسبية - والمداينات للدكتور عبد السلام بك كهنى ص ٥٣ وراجع ما كتبه في المقدمة التاريخية عن هذه القضية

(٢) المجالس الحسبية للمرحوم عمر بك لطفى مجلة الأحكام الشرعية ص ٢٧-٣٣ السنية الأولى وعبد السلام بك كهنى الاتومات الجزء الأول ص ٥٣

قرارات الحجر بالجريدة الرسمية

وفي سنة ١٩١١ صدر قانون رقم ٢٥١ بتشكيل مجلس حسبي عالى مكون من ثلاثة مستشارين وطنيين من مستشارى محكمة الإستئناف الاهلية وعضو من المحكمة العليا الشرعية بمصر وأحد الموظفين الموجودين فى الخدمة أو المتقاعدين وينظر هذا المجلس فيما يرفع اليه من الاستئنافات التى ترفع من ناظر الحفانية أو من النيابة العمومية أو من الافراد ذوى الشأن فيما يتعلق بإدارة الاوصياء والقوام والوكلاء أو تنصيبهم وعزلهم وأباح الشارح فى المادة ٩ من هذا القانون للمجلس الحسبى العالى وضع لائحة بتعيين طرق المرافعات أمامهم. وفى سنة ١٩٢٠ صدر قانون بأسناد رأسه المجالس الحسبية بالمديريات والمحافظات لرؤساء المحاكم الاهلية أو لوكلائها أو لقضاتها الذين يندبون لذلك .

ولقد كان لانشاء المجلس الحسبى العالى سنة ١٩١١ أثر ظاهر فى رقى القواعد القانونية فيما يتعلق بالوصاية والقيامه وإدارة الاوصياء وشأن يذكر فى تكوين آراء قانونية أصبحت مصدرا للفقهاء بمصر يمكن الرجوع اليه فى تقرير النظريات الشرعية .

الفصل الأول

آراء واقتراحات

٤٤ - توصير النظام - قد سعت الحكومة ولا تزال تعمل لتوحيد النظام القضائى فى مصر . وهى ترمى إلى الاتفاق مع الدول لتتنازل عن ما لها من الامتيازات فى القضاء والتشريع - وشاع أن المحاكم الاهلية ستكون وحدة النظام القضائى وانه سيكون هناك دوائر مختلطة للمحاكم الاهلية للحكم فى قضايا العنصر الاجنبى ودوائر شرعية تقضى فيما له مساس بالأحوال الشخصية وتدخل فى ذلك المجالس الحسبية

٤٥ - تومير المجالس المحلية - وتجه النية أيضا في اصلاح أنظمة الحكم في الأحوال الشخصية لغير المسلمين . فقامت وزارة الحقاتية في هذه الايام بتأليف لجنة ابتدائية لبحث هذا الموضوع ووضع تقرير كامل عن النظام الحاضر وكيفية اصلاحه وتنظيمه ومدى اشراف السلطة العامة عليه أسوة بغيره من نظم الحكم في البلاد وستعرض نتيجة أعمال هذه اللجنة على لجنة عليا يرأسها وزير الحقاتية وهو مشروع جليل نرجو أن يتحقق على يده خدمة لمصر ولهذه الطوائف وتحقيقا لفكرة توحيد الانظمة في هذه البلاد .

٤٦ - اشتهر الزاء في تومير النظام - لقد كثرت الآراء في هذا الشأن ففريق يرى إلغاء المجالس الحسنية والرجوع إلى المحاكم الشرعية والمجالس المالية في القيام باختصاصاتها. وهذا الرأي لا يمكن الاخذ به بعد التطورات التي سارت اليها المجالس الحسنية والتي أبعدتها عن محاكم الأحوال الشخصية وفريق يرى بقاء هذه المجالس وتوسيع اختصاصاتها ويدخل في ذلك توحيد المجالس المالية .

وفريق ثالث يرى أن تحل المحاكم الاهلية محل المجالس الحسنية

٤٧ - الفوائد العملية للمجالس الحسنية - ولا ريب في أن بقاء المجالس الحسنية أدعى إلى تحقيق الغرض بعد أن ثبتت فوائدها الكثيرة . فان أعمالها ولو أنها راجعة إلى المسائل المالية إلا أن وجود قاض شرعي وأحد الاعيان أو عضو الملة مما يساعد كثيراً على الحصول على معلومات صحيحة فيما يتعلق بالتركات . كذلك فان النيابة العمومية السلطة المطلقة في التداخل واتخاذ الاجراءات السريعة لحماية الاموال .

٤٨ - العفة العائلية للمجالس الحسنية - ومن الصعب جعل المحاكم

المدينة مخصصة لهذه المسائل لان الدول التي نقلنا عنها هذه الانظمة لاتزال تتمسك بمجالس العائلات . ولان المسائل الحسية لها صفة أخرى تختلف عن صفات القضايا العادية . والواجب أن تكون بعيدة عن طرق المرافعات والمباحث والتحقيقات التي تتطلبها القضايا المدنية .

وللمسائل الحسية علاقة كبرى بالمسائل الاجتماعية والزراعة وعلى الاخص فانها تبحث في الاستعداد الخاص للصغير والمهجور عليه ومقدار كفاهة الوصي والقيم .

ولا يخفى أن وجود عضو الاعيان يساعد كثيراً على انقاص التكاليف التي تتطلبها القضايا في القرارات المتعلقة بالتعامل فانها توفر تمييز خبراء وتساعد على معرفة حقائق التركة

٤٩ - انغلاق المجالس مع طبيعة البهر - ويمكن اعتبار المجالس الحسية متفقة مع طبيعة البلاد وأنها تحقق الشرائط الاجتماعية المناسبة مع النظام العائلي ووجوب النص بحق المجلس في استدعاء الاقارب والاصهار وأصدقاء العائلة عهد كبيراً في الوصول إلى الحل الافوم لكل مسألة من المسائل المطروحة . ولا يمكن أن يكون في البلد نظام أحسن من النظام الحالي الذي تمثل فيه العناصر المرغوب فيها فان عضو الاعيان يمثل الوسط الذي يقيم فيه الصغير، والقاضي الشرعي يكون أكثر الملمة من غيره في المسائل الدينية والاحوال الشخصية . والقاضي الاهلي يستطيع بمعلوماته القضائية أن يحل أية مسألة قانونية . ولذلك أصبحت هذه المجالس شعبية متداخلة في عواتقنا وانه إذا فكر في الغائما فعنى ذلك الاضرار بنظام أصبح له العدم الثابت في هذه البلاد ومضى على وجوده أكثر من ستين سنة وهذا لا يعنى أن تبقى هذه المجالس على حالها بل يصح العمل على تحسينها وتقويتها بوسائل الاصلاح المختلفة .

٥٠ - عزم التناسب بين أعضاء المجلس - قد يصح أن يقال بأن

تشكيل المجالس الحسبية لا يساعد كثيراً على ادائها للغرض الذى وضعت له فان التنافر وعدم التناسب بين الاعضاء الذين يكونون المجلس كل ذلك يكون عبة فى تحقيق الغرض إذا لوحظ من جهة أخرى أن عضو الاعيان لا يأخذ أجراً على عمله فان ذلك أيضاً مما يقلل من نشاطه والعمل باخلاص وذمة .

٥١ - هيمنوزارة الحفانية على المجالس - وإذا أضيف إلى ماتقدم أن وزارة الحفانية مهمة على هذه المجالس ومبتلة كل سلطة فان ذلك مما يجعلها عاجزة عن القيام بواجبها مادامت قراراتها كلها لا تنفذ إلا بعد مصادقة الوزارة عليها .

كل هذه الاعتراضات جعلت فكرة الشارع موجهة إلى تحويل الاختصاص إلى المحاكم الأهلية حتى انه فى سنة ١٩١٣ وجد مشروع لتحقيق هذه الفكرة ولكن الأفكار قد تغيرت وألغيت هذه الفكرة بعد إيجاد قانون سنة ١٩٢٥ وبعد الاصلاحات المراد إجراؤها تنميا لهذا القانون .

٥٢ - ضرورة إيجاد قانونه لمبادئ الوصاية - ويلاحظ أن القانون الحالى يقر الأنظمة الواجب اتباعها فى إصدار القرارات ولكنه لا يبحث عن القواعد الأساسية فيما يتعلق بالوصاية والقوامة والوكالة عن النائب ولذلك كان من الضروري إيجاد نظام كامل شامل لكل جميع هذه المسائل . لذلك رأت وزارة الحفانية تشكيل لجنة بمقتضى قرار صدر فى ١١ يونية سنة ١٩٢٨ وقد قامت هذه اللجنة بكثير من العمل ولكنها لم تمه وبقى فى محافظ الوزارة حتى الآن

ولنا عظيم الأمل فى همة وزير الحفانية فى اخراج هذا المشروع والقيام بالمهمة .

٥٣ - الوصاية على النفس - من الضروري أن تقوم المجالس الحسبية بالمهمة على نفس الصبغير بدلا من أن تكون رقابتها قصيرة على الأموال لأن

التسلط على النفس بدرجة معينة يساعد كثيراً على الإصلاح فيسهل الوصول إلى تربية الأطفال الذين حرّموا من رعاية آبائهم ليكونوا بعد ذلك أداة نافعة للعمل لمصلحة أنفسهم ولمصلحة الوطن . فإن الثروة الصحيحة ليست قاصرة على المال وحفظه بل أن التعليم والتربية في حدّاتها ثروة لا تقدر وسلاح يحارب به المرء شدة العيش وقسوة الحياة إذا أصيب في ماله بكارثة غير منتظرة أو إذا لم يوفق في حياته توفيقاً يسبب له ضياع جزء عظيم من ثروته .

وبما يجب ملاحظته أن أغلب الصغار الذين يموت عنهم آبائهم وقد كانوا وقت حياتهم في المدارس يتعلمون فيها ، يتركون المدرسة دون أن يجدوا من يعمل على استبقائهم بها فيضيع مستقبلهم ثم ينحدرون إلى هوة الضلال ويعيشون عيشة الترف والشباب والفراغ فلا يلبثون بعد تسلم أموالهم إلا قليلاً حتى تذهب هذه الثروة في مواطر الفجور فيصبحون في وقت قريب عائلة على ذويمهم ونكبة على المجتمع المصري الذي يحتاج لرجال صادقين يعرفون واجبه نحو أنفسهم ونحو وطنهم

وقد سارت البلاد الأجنبية كلها على هذا النظام باهتمامها بالولايتين : النفس والمال ، ولو أن كثيرين يعترضون على هذا النظام قولا منهم بأن الولاية على النفس لها اتصال كبير بالمسائل الدينية وبالتقاليد العائلية وأنه بذلك يجب أن تكون داخلة في اختصاص محاكم الأحوال الشخصية ، ولكن هذا الرأي لا يقام له وزن إذا قيس بالفوائد العظمى التي تنتج من رقابة المجالس الحسنية على النفس ولقد كانت هذه الفكرة واضحة في مشروع القانون الذي وضع في سنة ١٩١٣ خاصة بالغاء المجالس الحسنية وجعل المحاكم الأهلية محلها . ولكنه أجل إلى أجل غير مسمى

٥٤ - تمثيل النيابة العمومية في المجالس الحسنية - قد يلاحظ أن المادة ١٢ من القانون تعطى للنيابة العمومية حق تبليغ وزير الحفانية عن أي
٣ - مجالس الحسنية

قرار في الموضوع صادر من المجلس الحسبي حتى تتخذ الاجراء اللازم في استثنائه وحتى يصح بذلك هذا الاستئناف . فمن أين النيابة العمومية استعمال حق التبليغ مع انها غائبة عن المجلس؟ ولماذا لا يشترط القانون ما اشترطه غيره من استطلاع رأيها في هذه القضايا؟

ان الشرائع الأجنبية ونظام المحاكم المختلطة في هذه الديار أقامت النيابة العمومية حارسة ومهيمنة على مصالح القصر وعديمي الأهلية فأفسحت لها مجال الاطلاع والحضور في الجلسات وسلحتها بالسلطة التي تسهل لها القيام بمأموريتها هذه (١)

على ان الشارع قد بدأ بتجربة ظهرت آثارها العظيمة في تمثيل النيابة العمومية في استئناف المجلس الحسبي العالي . ولعل هذه التجربة الناجحة تساعد على سرعة ايجاد النظام القاضي بتمثيل عضو النيابة في المجالس الحسبية حتى تطمئن المصالح العامة بوجود هذا العضو النافع

٥٥ - مرمانه الاوصياء مع حق الاستئناف - لقد سكت القانون عن حق الاوصياء المعينين فلم يعطهم حق الاستئناف في القرارات الصادرة بعزلهم أمام المجلس الحسبي العالي (المادة ٢ من قانون ٥ سنة ١٩١١) أو أمام مجلس حسي الاستئناف حسب حالة القضية ان كانت مركزية أو كاية ولذلك أصبح هؤلاء الاوصياء لا يملكون إلا الاتماس من وزير الحفانية لاستعمال حقه في رفع الاستئناف . ولم تذكر المذكرة التفسيرية سببا لسلب حق كان لهم بموجب القانون السابق

نعم أنه من الوجهة الشرعية يعتبر الوصي وكيلًا للقاضي فإذا عزل فليس له أن يعترض - ولكن إذا قارنا مركز الوصي بغيره من الاوصياء المختارين والقوام نجد أن حالة كل واحد تختلف عن الآخر في هذا الوصف القانوني، فلا معنى

التفرقة بينهم في الحقوق مادامت المساواة موجودة في الواجبات - وحرمان هؤلاء الاوصياء من هذا الحق فضلا عما فيه من عدم المساواة فان فيه غنا يلحق الوصى إذا عزل لخيانته مثلا وفيه ضرر كبير يلحق ماله وسمعته وكرامته فيجب أن يعطى له من الفرصة ما يدافع به عن نفسه وعن شرفه

ولعل القانون الذي صدر في سنة ١٩٣١ منظما لطريقة الاستئناف بأن جعلها قائمة على تقرير يعمل في قلم الكتاب بدلا من تقديم عريضة لوزير الحفانية - لعل هذه الطريقة تساعد الوصى المعزول على تقرير الاستئناف ثم يترك الأمر بعد ذلك للهيئة الاستئنافية في تقدير ظروف القرار الأول .

ويكون الدفع بعدم جواز نظر الاستئناف شكلا بعيد أن يطرح أو أن يقبل إذا قدم من النيابة أو من غيرها وبعد عن أن تفرضه المحكمة من تلقاء نفسها باعتباره من النظام العام مادام اختصاصها الاستئنافي يشمل تعديل كل القرارات أو إلغاء كل القرارات

٥٦- عقوبة الحبس للوصى عند انشاء منافع عن المنافع - ما الذي يمنع من إيجاد نص يبيح إرغام الوصى أو القيم بطريقة شرعية بدفع النفقة الواجبة للصغير أو عديم الاهلية لينجو من الخطر المحدق بحياته أو ليتفادى خطرا محققا من أثر الامتناع عن دفع هذه النفقة ؟

ولذا قيل إن هناك عقوبات تأديبية تفرض على القيم أو الوصى عند امتناعهما عن تنفيذ القرارات فان ذلك لا أثر له مطلقا من الوجهة العملية - وإذا تأخر الوصى عن الدفع مثلا فاهو الاجراء الذي يستطيع المجلس القيام به لدفع الخطر؟ ما الذي يمنع من توقيع عقوبة الحبس على الوصى كما يحصل ذلك في المحاكم الشرعية التي سارت على الحكم بحبس الوصى إذا امتنع عن دفع نفقة الزوجة وكان للزوج مال في ذمته ؟

ولقد أصابت وزارة الحفانية في منشورها الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٩١٦

رقم ٥٢ بأنه لا تقبل دعاوى الحبس إذا كان المطلوب حبسه عديم الاهلية لأن مال القاصر تحت يد وصيه فالشرط الشرعي غير متوفر وللمحكوم لها أن ترفع دعاوى الحبس على ولي المال وليس هناك ما يمنع من حبسه إذا تحققت المحكمة الشرعية أن تحت يده مالا للقاصر أو للمحجور عليه يمكن دفع نفقة منه وأنه يمنع عن الدفع

فإذا كان الوصي يجبس لنفقة مطلوبة للغير على القاصر أفلا يكون من الأولى أن يجبس لامتناعه عن دفع النفقة للقاصر خصوصاً وأن وظيفته مبناهما حماية القاصر وأمواله من الضياع والقيام بتحقيق جميع مطالبه وحوائجه وأخصها الاتفاق عليه ؟

وإن أعتقد أن منح المجالس الحسنية سلطة الحبس في هذه الحالة أمر لازم إذ يسهل كثيراً على المجلس أن يتحقق من وجود المال تحت يد الوصي ويضمن أيضاً من الوجهة الشرعية بوجود القاضي الشرعي عضواً فيه

٥٧ - **لائحة الرسوم** - لقد زادت هذه اللائحة في تقدير الرسوم عن الحد اللائق وأصبحت حملاً ثقيلاً على كاهل القصر بحيث لا ينظر في أى مادة إلا بعد دفع الرسم المقرر على التركة كما أن الحساب المطلوب تقديمه سنوياً يجب أن يدفع عنه رسم مع أن المجلس في العادة يعين خبيراً لمراجعة هذا الحساب يأخذ أتعابه من مال القاصر

وتقدر الرسوم عادة بنسبة مجموع إيراد التركة مع أن هناك تركبات مثقلة بالديون قد تستغرق نصف إيرادها فهل يمكن تقدير الرسوم على صافي التركة بعد خصم الديون الثابتة

على أنه يصح أن يصرف النظر عن أخذ الرسوم على المسائل الضرورية الهامة التي تكون لمصلحة القصر اكتفاء بما يؤخذ من الرسم الأول وقد علمنا مع السرور أن الوزارة قائمة بتعديل هذه اللائحة وهي على

وشك الصدور

٥٨ - قرارات التعامل - إن الإجراءات المتبعة في البيع والشراء بسيطة للغاية فقد تستغرق شهورا تكون الفرصة قد ضاعت وتباع العقارات في هذه الحالة بثمان بخس أو قد لا تباع أصلا فيكون نصيب القصر الخسران بضائع الصفقة ولذلك يصح أن تضع الوزارة إصلاحا في هذه المسألة الهامة يقلل من الزمن الذي يحتاجه الفصل النهائي

٥٩ - توقيع العقوبة على الولي - لم ينص القانون على عقوبة الولي إذا قصر أو أهمل في واجبه نحو الصغير أسوة بالوصي أو القيم . وكل ماقرر من العقوبة هو سلب الولاية منه إذا أتى من التبذير وسوء التصرف في أموال القاصر ما يقضى بعزله: على أن المادة ٢٨ نصت على أن المجالس الحسنية لا تلجأ إلى اتخاذ هذه الإجراءات إلا إذا اضطرها إليها سوء تصرف الأولياء وبلوغهم في ذلك مبلغا من شأنه الأضرار برأس مال القاصر كما إنها تقرر بأن رفع الأمر للمجالس الحسنية ضد الأولياء لا يكون إلا بطلب النيابة العمومية والأولياء غير مكلفين بتقديم حساباتهم لذلك لا يستطيع المجلس توقيع عقوبة في حالة امتناع الولي عن الانفاق على الصغير أو في حالة تبديد إيراداته فلذلك يحسن فرض عقوبة على الولي أسوة بالوصي والقيم أو إيجاد نصوص تحتم سلب الولاية في حالة إهمال الولي وعدم القيام بالواجبات المفروضة

٦٠ - استبقاء رؤساء المجالس مدة طويلة - إن سرعة التغيير في رؤساء المجالس الحسنية فيه ضرر عظيم ويحسن أن يمكن الرئيس زمنا كافيا يستطيع معه التعرف حالة التركات وأخلاق وأحوال الاوصياء والقوام إذ في ذلك ما يساعد على وضع خطة معينة تكون كفيلة بإصدار القرارات والاحكام وفقا للمصلحة الحقيقية وأن هذا التغيير المستمر يقلل من المهمة الواجب توفرها عند نظر القضايا فيحسن وضع قاعدة لتحرى وجوه المصلحة في استبقاء القاضي مدة كافية للاستفادة من علمه وتجاربته

٦١ - امال - إن لنا عظيم الامل في وزارة الحقانية في أن تسارع باجراء الاصلاحات ووضع قانون شامل يترتب عليه تكوين الاسرة تكوينا نافعا - ولا ريب في أنه إذا حدثت أحوال العائلة أديا وماديا بعد موت عائلها كان لذلك الاثر العظيم في تحسن أخلاق الامة في مجموعها وفي الاحتفاظ بثروتها وكيانها

الفصل الثاني

مسائل عمومية

٦٢ - القوانين واللوائح الجاري بها العمل الورد - يمكن أن تبين النظام الحالي لحماية عديمي الاهلية ويتلخص هذا النظام في أن المجالس الحسينية تراعى في قراراتها وأحكامها النصوص الآتية:

أولا - مرسوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بترتيب المجالس الحسينية والمعدل بمرسوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ عن الاستئناف في القضايا المركزية أمام المحاكم الاهلية الابتدائية وقانون نمرة ٥ سنة ١٩١١ بتشكيل المجلس الحسيني العالي

ثانيا - اللائحة التنفيذية الصادرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥

ثالثا - قرار الوزارة الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٦ خاصا بإنشاء قلم للتسجيل في مجلس حسي مصر

رابعا - لائحة ٢ مارس سنة ١٩٢٦ خاصة برسوم المجالس الحسينية

خامسا - القانون نمرة ٢٥ الصادر في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٢ الخاص بمجلس

البلاط

سادسا - نظام الخبراء أمام المجالس الحسبية الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٩٣٠
 سابعا - المرسوم الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ باعتباره معاونا للمجالس
 الحسبية من رجال الضبطية القضائية

وبالرجوع الى الاعمال التحضيرية لقانون سنة ١٩٢٥ نجد أنه توسع كثيراً
 في ايجاد الإصلاحات يدين أثرها العظيم عند مراجعته المذكرة الايضاحية التي
 صدرت مع القانون المذكور وقد عرض هذا القانون على مجلس النواب وصدق
 عليه بمقتضى المرسوم نمرة ٢ سنة ١٩٢٦ الذى يشمل المصادقة على جميع القوانين
 التي صدرت في المدة من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ وهى الفترة
 التي عطل فيها البرلمان على أثر مقتل سردار الجيش المعمرى وعلى ذلك فان هذا
 القانون أصبح من الوجهة الدستورية صحيحاً تطبيقاً للدستور سنة ١٩٢٣

ولا نرى فائدة من البحث في سريان هذا القانون عن الماضى، فان ذلك أصبح
 بغير جدوى بعد مضي الزمن الطويل من وقت صدوره وذلك بالنسبة لسن
 الرشد الذى حدده باتمه ٢١ سنة كاملة ميلادية بدلا من ١٨ سنة. وكذلك نرى أن
 الاوصياء والقوام الذين عينوا طبقا للنظام السابق يجب إحترام تعيينهم لصدوره
 من جهة مختصة «تراجع المادة ٤٦ من القانون» أما فيما يتعلق بالعقوبات التي فرضها
 القانون الجديد فان الواجب تنفيذ نصوص القانون عليهم لأن المصلحة تقتضى
 أن يقوموا بالواجبات التي فرضها القانون الجديد على أمثالهم

الفصل الثالث

وظائف المجالس الحسبية

الفرع الأول

الاختصاص العام

٦٣- الحالة قبل القانونه الجمهور - لما صدرت لأئحة ١٤ مارس سنة ١٨٧٣ التي أنشئت بمقتضاها المجالس الحسبية الأولى لم يكن بها نص خاص للأشخاص الخاضعين لهذه المجالس

ولما جاء ذكره ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ أوجد نصاً على أثر الأحكام القضائية التي ظهرت منذ سنة ١٨٧٣

وبمراجعة المادة ٢ تبين : بأن الإهالي الخاضعين لقضاء المحاكم الشرعية فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية هم الخاضعون للمجالس الحسبية . وهذا التعبير ناقص ولكن كان الغرض منه جعل الرعايا المحليين من المسلمين هم التابعين لهذه المجالس ولسبب الامتيازات فإن الأشخاص الآخرين يرجعون في مسائلهم الحسبية إلى قوانين أحوالهم الشخصية وعلى ذلك فإن المجالس الحسبية كانت خاصة بالمسلمين وأما غيرهم فإن المجالس المالية والحاخامات هي الكفيلة بنظر أمور المسيحيين واليهود أما عن الأجانب فانهم يرجعون إلى قنصلياتهم التي تفصل في أحوالهم الشخصية وذلك طبقاً للمعاهدات الدولية والامتيازات الأجنبية

٦٤- القانونه الجمهور - وقد توسع الشارع في اختصاصه بالنسبة للأشخاص فقرر في المادة الثالثة من قانون سنة ١٩٢٥ : تنظر المجالس الحسبية دون غيرها في المسائل والمنازعات المتعلقة بالمواد الآتية الخاصة بالمصريين وغيرهم من المتوطنين بالقطر المصري مسلمين كانوا أو غير مسلمين إلا إذا قضت القوانين أو المعاهدات بغير ذلك

ويلاحظ أن المشروع كان يشمل المصريين والأجانب ولكن اعترض دار المندوب السامى قضى بحذف كلمة أجانب من النص (١)

٦٥- قانون الجنسية - والآن وقد ظهر بعد قانون المجالس الحسبية قانونان للجنسية المصرية أحدهما فى ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ والثانى فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ فإن جملة (رعية مصرية) قد حلت محل عبارة (رعية محلية) وأن كل الاشخاص الذين لا يعتبرون مصريين فى نظر قانون الجنسية يعتبرون أجانب عن هذا القانون مالم يكونوا متوطنين فى مصر وليسو من أصحاب الامتيازات

٦٦- مدلول نص المادة ٣ - وبناء على هذا النص يكون اختصاص هذه المجالس بنظر الامور الخاصة بالمصريين راجعا إلى استكمال شرط جنسيتهم المصرية وهذا الامر يلحقهم حيثما كانوا سواء كانوا متوطنين بمصر أو مقيمين بالخارج نعم أن النص العربى لهذه المادة أو بعبارة أدق هذه الترجمة العربية للنص الفرنساوى بوضها الحالى ليست بالترجمة الدقيقة - وقد فهم خطأ منها أن اختصاص هذه المجالس بالنسبة للمصريين قاصر على حالة توطنهم هم أيضاً اسوة بالأجانب بمصر والحقيقة أن شرط التوطن قاصر على الاجانب دون المصريين - وهذا المعنى ظاهر تماما من النص الفرنساوى حيث يقول

Les Egyptiens ainsi que toutes les personnes domiciliées etc,
والترجمة الصحيحة لهذا النص هى : أن تنظر المجالس الحسبية دون غيرهما فى

المواد الآتية الخاصة بالمصريين وكذلك بغيرهم من المتوطنين بالقطر المصرى
فيتين من ذلك صراحة أن اختصاص المجالس الحسبية بالنسبة للمصريين عام مطلق وليس مقيداً بشرط التوطن فى مصر ويالحقهم ولو كانوا مقيمين فى الخارج

أما غير المصرى أى الشخص الاجنبى المنظور فى أمره فالعبرة فى تحديد اختصاص المجالس الحسبية له هو موطنه فاذا كان متوطناً بمصر كان خاضعاً

لاختصاص المجالس الحسبية من الوجة الدولية إلا إذا كان اجنابا متمتع
بالامتيازات طبقا للقوانين والمعاهدات

الفرع الثاني

محلية القوانين • des lois territorialité

٦٧- محلية القوانين - أن هذه النظرية هي إحدى مظاهر البلد المستعمل
على أنه قد يحصل أن تطبق المحكمة في المنازعات قوانين غير قوانين الدولة التي
أولتها القضاء . بما هو الحال عند تطبيق قوانين الأحوال الشخصية أو أن المحكمة
تطبق قانون البلد الذي أبرم فيه العقد موضوع النزاع طبقا لقاعدة
locus Regit actum

٦٨- محلية القوانين بالنسبة للمجالس الحسبية - ولكن محلية قوانين
المجالس الحسبية تقضى بأنه لا يجوز للمحكمة أن تراعى في أحكامها وقراراتها غير
القواعد التي وضعتها لها الدولة التي يجرى القضاء فيها - ويترتب على تطبيق هذا
لمبدأ : أن قانون المجالس يسرى على كل المقيمين بأرض الدولة مهما كانت
جنسيتهم . ولكن لا تؤخذ هذه النتيجة على إطلاقها في التشريع المصري بسبب
بقاء الامتيازات الأجنبية

٦٩- الاختصاص في النزاع العيني على أموال الثركة - ولما كانت المحاكم
المصرية - تطبيقا للمبدأ السالف الذكر مختصة دون غيرها بنظر جميع الدعاوى
العينية العقارية كدعوى ملكية العقار أو حق الارتفاق عليه ودعوى وضع اليد
والرهن وغيرها كلما كان بالعقار المرفوع بشأنه النزاع موجودا بالقطر المصري
فهذا الظرف وحده كاف لجعل محامينا وبجائنا المصرية مختصة دون غيرها
بدون نظر إلى محل إقامة المدعى عليه وجنسية سواء أتمد الخصوم في الجنسية
أو اختلفوا فيها (راجع المادة ٩ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة)

٧٠- التركة العينية في غير مصر - ولكن إذا كانت التركة موجودة في فرنسا مثلاً وهي عينية فليس للمجالس والمحاكم المصرية اختصاص أصلاً بنظرها لأن المحاكم الفرنسية تكون مختصة دون غيرها تطبيقاً لهذه القاعدة وبمصر المادة ٣ من القانون المدنى الفرنساوى - ولأن حكم المحاكم المصرية أو المجالس الحسبية لا يكون قابلاً للتنفيذ في فرنسا Competence Ratione materiae

٧١ - التركة بعضها عينية وبعضها منقول - فإذا كانت العقارات بعضها في مصر وبعضها في الخارج فللوصول إلى معرفة الحل يجب الرجوع إلى المادة ٢٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فإنها أوجدت حلاً لمثل هذه الحالة فقد قضت بأن المحكمة المختصة بأثبات الوراثة في التركة هي المحكمة التي فيها أعيان هذه التركة العقارية أو بعضها الأكبر قيمة فهل يطبق هذا النص في تحديد الاختصاص الدولي بالمجالس والمحاكم المصرية فنقول باختصاصها إذا كانت العقارات كلها أو بعضها الأكبر قيمة في فرنسا مثلاً فتكون المحاكم الفرنسية المختصة ؟ أو في مصر فتكون المحاكم المصرية هي المختصة ؟

٧٢ - تنازع الاختصاص - ان تقرير هذه القاعدة في الاختصاص الدولي يترتب عليه تنازل المحاكم الشرعية المصرية عن الاختصاص لمحكمة أجنبية بالنسبة لعقارات التركة الأقل قيمة الموجودة في مصر . كما انه يترتب عليه أن تختص المحاكم المصرية بالنسبة لعقارات التركة الأقل قيمة الموجودة بفرنسا مثلاً . وبما أن خضوع العقار لاختصاص محكمته يعتبر في كل بلد من النظام العام، لذلك يصح أن تكون القاعدة في الاختصاص الدولي في هذه الحالة : أن تختص المحاكم في كل بلد يوجد به عقارات التركة بالحكم في دعوى ارث هذه العقارات وغيرها من المسائل المرتبطة بها حتى لا يخضع عقار ما سواء في مصر أو في غيرها لاختصاص محكمة غير محكمة محل وجوده

نعم قد ترتب على ذلك لتعدد دعاوى اثبات الوراثة أو تعيين الأوصياء بتعدد جهات العقار ولكن ذلك لا يحول دون سريان هذه القاعدة قياساً على حال اختصاص المحاكم المصرية كلما كان العقار بمصر وبصرف النظر عن جنسية الخصوم

٧٣- تطبيق هذه القاعدة بالنسبة للمجالس - وعلى هذا الاعتبار يمكن تطبيق هذه الآراء فيما يتعلق بالمجالس الحسبية فإذا فتحت التركة في فرنسا أو في مصر وكانت هناك عقارات في كل بلد منها فلا سبيل إلى اختصاص كل من الجهتين إذا لم ينسر الاقناع بالطرق السياسية في توحيد إدارة التركة

٧٤- التركة غير عينية - أما ما يتعلق بالمنقول فنص القوانين باختصاص المحاكم المصرية طبقاً لقواعد الاختصاص في المطالبة بالحقوق الشخصية *Compétence Ratione personae* وعلى ذلك يمكن اعتبار المجالس الحسبية مختصة إذا كانت التركة منقولات موجودة كلها خارج مصر على فرض أن تكون التركة منقولات موجودة كلها خارج مصر على فرض أن تكون التركة فتحت في الخارج أيضاً . أما إذا لم تفتح هناك فالاختصاص موجود من باب أولى

٧٥- دعوى رضى التركة - واتماماً للبحث نقول كلمة عن هذا الموضوع . وبالرجوع إلى المادة ٣٤ فقرة ٣ مرافعات نجد أن الشارع حدد الاختصاص بأن ترفع الدعوى أمام المحكمة التابع لدائرتها محل فتح التركة قبل تقسيمها فإذا كانت التركة عقاراً أصبح حكمها مابيناه من القواعد القانونية

الفرع الثالث

القوانين والمعاهدات فيما يتعلق بالتركات وجهة الاختصاص

٧٦- القاعدة الرومية في معاملة الأجانب - إذا رجعنا إلى القوانين الفرنسية مثلاً وكان يقيم فيها بعض الورثة من الأجانب نرى أنها تقضى بعدم

اختصاص المحكمة الفرنسية بالنسبة لهؤلاء الورثة . فقد نصت المادة ٥٩ من القانون المدنى الفرنساوى بأنه : كقاعدة عامة لا تختص المحكمة الفرنسية بنظر المنازعات الخاصة بالأجانب وحدهم ولو كانوا مقيمين فى فرنسا ، ويستثنى من ذلك ما يبينه من الاختصاص إذا كانت التركة عينقو كذلك إذا كانت الدعاوى تتعلق بتركات تفتح فى فرنسا (المادة ٥٩ من القانون المدنى الفرنساوى)

٧٧ -- الاختصاص فى إدارة التركة -- ويلاحظ أن الاستثناء الأول خاص بالدعاوى العينية ودعاوى الديون والالتزامات المتعلقة بعقار موجود فى فرنسا وهذه الدعاوى تختلف عن المنازعات الخاصة بالإدارة التى تدخل فى نطاق الأحوال الشخصية والتى ينظمها قانون جنسية المتخاصمين دون القاضى المحلى

٧٨ -- تأثير قانونه الجنسية -- هنا القانون له فائدة فانه ينظم حدود الحقوق التى يتمتع بها مثل عديم الأهلية سواء أقام فى بلده أو سكن فى الخارج . وذلك أثر من آثار المبدأ القائل بضرورة خضوع الأهلية بالنسبة لكل شخص إلى النصوص الواردة فى قانون بلده

وعلى ذلك فإدام الموضوع يتعلق بأمر داخل بمجملته فى دائرة الأحوال الشخصية فمن الخطأ القول بأن تصرفات الصغير يجب أن تكون خاضعة للإجراءات المدينة فى قانون البلد المقيم فيه مادام النظام العام المحلى لم يمسسه ضرر . وعلى ذلك فإن القانون الأجنبى التابع له الشخص هو الواجب تطبيقه (١)

نصوص قانون التفصيلات عن التركات خارج مصر

٧٩ -- قانون التفصيلات -- صدر فى ٥ أغسطس سنة ١٩٣٥ مرسوم بقانون خاص بالنظام التفصىلى وقد جاء فى المادة ١٦ بيان اختصاص القناصل أولاً : قيد مواليد المصريين ووفياتهم فى حدود دوائر اختصاصهم .

(١) شرح القانون القولى الخاص للسبب على بند ٥١ و ٥٠ وما بعدهما

ثانيا : تحرير عقود الزواج متى كان الزوجان مصري الجنس ولهم اجراء ذلك متى كان أحد الزوجين مصري الجنس على شرط أن يحصلوا أولا على ترخيص من وزير الخارجية . وللقناصل نفس السلطات والاختصاصات المخولة للأذنين الشرعيين بالقطر المصري بالنسبة لهذه الاعمال

ثالثا : تحرير اشهادات الطلاق واشهادات التصديق عليه

رابعا : تحرير إعلانات ثبوت الوراثة بعد استيفاء التحريات التي يرونها لازمة

خامسا : تحرير اشهادات الاعتراف بالبنوة متى كان صادرا من مصري

٨٠- واجب النقل في القيام بالامراء التحفظي - وقد جاء في المادة ١٩ بيان الاختصاص المتعلق بالوفاة: للقناصل في حدود العادات والاتفاقات السياسية أن يباشروا بأنفسهم أو يطلبوا من السلطات المحلية اتخاذ جميع الاجراءات التحفظية في حالة وفاة مصري عن أموال في دائرة اختصاصهم وعلى الأخص متى كان الوراثة غائبين أو مجهولين أو كان بينهم قصر أو ديمو أهلية لا ينوب عنهم أحد

وعليهم مع مراعاة القيود المتقدمة أن ينوبوا عن الوراثة المذكورين أمام القضاء

٨١- الوصية من مصري - ونصت المادتان ٢٠ و ٢١ على طريقة استلام القناصل للوصية وطريقة سحبها وقبضها بعد وفاة الموصي

٣٨- التركات التي تمنح في مصر عند وفاة المصري في الخارج

لقد قررت مبادئ القانون الدولي الخاص بأن التركات التي تفتح في فرنسا مثلا هي التي يسرى عليها القانون الفرنسي وتركه المصري لا تفتح إلا في مصر حتى ولو حصلت الوفاة في الخارج إذ تقضى قواعد القانون الدولي والمعاهدات عادة بتكليف السلطات المحلية باخطار القنصل إذا توفي أحد من مواطنيه. ففي هذه

الحالة يأمر بوضع الاختام القنصلية على متروكات المتوفى ويكون له مراقبة إدارة أملاكه وحفظها طبقا لقانون بلاده

وهذا الحق أو الواجب تقتضيه القواعد العامة الدولية فيجوز للقنصل أن يقوم به حتى من غير معاهدة كما يقول فالري في كتابه آف الذكر. ومن ذلك يتبين أن المحاكم المصرية والمجالس الحسبية مختصة بنظر النزاع على إدارة التركة وقضائها

الفصل الرابع

أصحاب الامتيازات

تنص المادة الثالثة من قانون المجالس الحسبية بمريران اختصاصها على الاجانب المتوطنين بالقطر المصري وعلى المصريين إلا إذا قضت القوانين أو المعاهدات بغير ذلك

٧٣- قانون مجلس البهوط - وبالرغم من أن النص مدلوله على سبيل الجمع فانه لا يوجد إلا قانون واحد يمنع المجالس الحسبية من تطبيق النصوص بالنسبة للمصريين وهو قانون مجاس البلاط رقم ٢٥ الصادر في ١٠ يونيه سنة ١٩٢٢ الخاص بتنظيم الأحوال الشخصية المتعاقبة بالمائلة المالك في مصر

٧٤- المعاهدات - لا توجد معاهدات بالمعنى الحقيقي فان الامتيازات التي حصل عليها الأجانب مع مرور الزمن هي التي جماعتهم يخرجون عن اختصاص المحاكم الأهلية والمجالس الحسبية ولا تؤخذ معاهدة بالمعنى القانوني إلا المعاهدة الحاصلة في ١٦ يونية سنة ١٩٢٥ بين مصر والمانيا التي ستذكر تفصيلها فيما بعد. هذه الامتيازات تؤثر تأثيراً عظيماً في مبدأ السيادة المصرية واستقلال البلاد ولذلك أنشئت لجنة للبحث في طريقة التخلص منها ولكن لم تنته بنتيجة حاسمة حتى الآن

وفي الحقيقة لا يوجد أدنى ضرر من خضوع هؤلاء الاجانب للمجالس المصرية إذا ما علمنا بأن القوانين المصرية فيما يتعلق بعدم الأهلية تطبق على النصوص

التي أوردتها القانون الدولي والتي تجعل كل شخص يتبع قانون الأحوال الشخصية الخاضع له
ولنا الأمل العظيم في أن النظام الحسن الذي تنبر عليه المحاكم والمجالس المصرية
وطريقة توزيع العدالة بمعرفة قضاة أكفاء عادلين يكون كل ذلك كفيلاً بطمأننة
الأجانب واقناعهم بضرورة توحيد النظام القضائي في مصر

٨٥- أصحاب الامتيازات - لا يهمننا إلا أن نبين من هم أصحاب الامتيازات
ولا يوجد تعقيد من حيث مركز الدول الأوروبية إذ أنها بمجموعها مع
ماتكون والفصل عن الدولة العثمانية (ماعدنا بلغاريا) متمتعة بنظام الامتيازات
إلى ما قبل الحرب العظمى التي كان لتأثيرها النتائج التي سيأتى بيانها

٨٦- ألمانيا والنمسا - كان لادلاء الحرب بين ألمانيا والنمسا من جهة
وبريطانيا العظمى من جهة أخرى وحلول الأحكام العسكرية البريطانية في مصر
حل الأحكام العادية تأثير على مالهاتين الدولتين من الحقوق والامتيازات
وقد أشار المستشار القضائي في تقريره عن سنة ١٩١٥ عند كلامه عن الشريع
الصادر من السلطة العسكرية وتأثيره في امتيازات الأجانب إلى ماتج من هذا
التأثير في قوله : وأدخلت السلطة العسكرية تغييراً واحداً في امتيازات الأجانب
من شأنه التأثير في رعايا الأعداء القاطنين في القطر المصرى فقط وهو يتعلق
بحقوق الاختصاص في شؤون رعايا الألمانين والنمساويين والمجريين اذ وقف
بالطبع عمل محاكمهم الفصلية وسلبت قضايام إلى محاكم الفصلية الانكليزية (١)

٨٧- المعاهدة مع ألمانيا - قد صدرت معاهدة بين مصر وألمانيا مؤرخة ٢٦
ربنية سنة ١٩٢٥ وصدرت كذلك مكاتبات بين ألمانيا والنمسا والمجر انتهت بعدم
خضوع رعاياهم للقضاء الأهلى للأسباب الموضحة في المكاتبات المرسلة إلى وزارة
الحقاية بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ رقم ٢٨ - ١١٦ - ١ (٤٨٣)

٧٨- معاهدة - رأى - قد حددت هذه المعاهدة علاقة ألمانيا بمصر في المواد

١٤٧ لغاية ١٥٤

وقد اعترفت المانيا بتنازلها عن نظام الامتيازات الاجنبية بمصر . وقضت المادة ١٥١ بأن للحكومة المصرية الحرية التامة في تعيين النظام ووضع الشروط التي يستطيع الرعايا الالمان أن يقيموا في القطر المصري بموجبها . وبمقتضى هذا اتفق على احوالة قضايا الرعايا الالمان إلى المحاكم القنصلية البريطانية بمرسوم يخول لهذه المحاكم السلطة اللازمة وذلك إلى أن ينفذ تشريع مصرى عن النظام القضائى فى المستقبل . وإلى هذا المرسوم تستند المحاكم فى حكمها ولكن مثل هذا المرسوم لم يصدر للآن كما أنه لم يوضع نظام خاص لمحاكمة الأجانب

ولكن الحكومة المصرية كما سبق الذكر اتفقت مع المانيا والنسا على عدم خضوع رعاياهما للقضاء المصرى وبذلك تساهلت الحكومة المصرية فى التسليم بانصت عليه معاهدة فرساي

٨٩- المحكومات وليرة معاهدة فرساي — وما قيل عن موقف المانيا يقال مثله عن رعايا النسا وكولونيا وغيرهما من الأمم التي نزلت عن امتيازاتها وقد تجزأت أولاهما ولم تعد لها شخصيتها السابقة (١)

أما تشيكوسلوفاكيا فانها تكونت مكان الصرب وأصبح لها مالدولة السابقة

٩٠- روسيا — أما روسيا فقد انقلبت من حكومة قيصرية فردية إلى نظام بولشفي لم تعترف به معظم الحكومات حتى الآن بما فيها مصر

وقد صدر قرار مجلس الوزراء فى ١١ اكتوبر سنة ١٩٢٣ بالعدد ٩٩ من الوقائع المصرية بما يأتى :

عدم اعتراف الحكومة المصرية بالتمثيل السياسى والقنصلى الروسى الذى كان قائما فى مصر . ويرتب على هذا القرار أن جميع الرعايا الروسين فى القطر المصرى يعاملون الآن من جميع الوجوه معاملة رعايا أية دولة أخرى من الدول التي ليس لها امتيازات

(١) . ولجميع كتاب قانون الدول العام لكوفس cauwees

٩١- بلغار والجميل الأسود - لم تغير نتيجة الحرب العظمى شيئاً من مركز البلغاريين لأنهم لم يكونوا متمسكين بنظام الامتيازات وكذلك رعايا الجبل الأسود. وقد جاء في البند ٤٥٣ من تعليمات النائب العمومي ما يأتي :

البلغاريون والمراكشيون ورعايا الجبل لاسود والبرازيل لا يعاملون كرعايا الدول المتمتعة بالامتيازات الاجنبية بل هم كالوطنيين يحاكون أمام المحاكم الأهلية

٩٢- المراكشيون والتونسيون والطرابلسيون - ولكن جاءت معاهدة فرساي في المادة ٢٩ بما يأتي :

يتمتع المراكشيون الذين هم رعايا فرنساويون والتونسيون بنفس المعاملات التي يتمتع بها سواهم من الفرنسيين في تركيا من جميع الوجوه. ويتمتع أهالي ليبيا في تركيا بنفس المعاملة التي يتمتع بها الإيطاليون من جميع الوجوه

٩٣- اعتبار الامتيازات ملغاة من الوجهة القانونية - على أن هذه الامتيازات بحكم معاهدة لوزان لا يصح أن يكون لها وجود من الوجهة القانونية الدولية بعد أن تخلصت تركيا منها في ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣ حيث نصت المادة ٢٣ على ما يأتي

يقبل كل من الفريقين المتعاقدين إلغاء الامتيازات في تركيا الغاء تاماً من جميع الوجوه

٩٤- أصحاب الامتيازات مسبب الحازة المحاضرة - على اننا نستطيع أن نسجل في هذا الكتاب أصحاب الامتيازات طبقاً للمنشور الذي أرسلته وزارة الخارجية المصرية في ٢٣ يناير سنة ١٩٢٩ عن أسماء الدول ذوات الامتيازات الاجنبية بالمعطر المصري وقد بلغ هذا المنشور إلى وزارة الحفانية :

(١) بريطانيا العظمى (٢) فرنسا (٣) إيطاليا (٤) بلجيكا (٥) اليونان (٦) الولايات المتحدة (٧) هولندا (٨) اسبانيا (٩) البرتغال (١٠) الدانمرك (١١) السويد (١٢) النرويج (١٣) سويسرا (١٤) رومانيا (١٥) لكسمبرج وان رعايا لكسمبرج مقيدون بمقتضية بلجيكا ورعايا سويسرا مقيدون بمقتضيات

أحدى الدول الثلاث فرنسا وإيطاليا وبريطانيا العظمى . أما رعايا كل من دولة المانيا والنمسا والمجر فانهم مع كونهم غير متنعين بالامتيازات الأجنبية كما أسلفنا إلا أنهم لا يخضعون للقضاء الأهل

٩٥ - فواصل الرول - يوجد استثناء يشمل جميع فواصل الدول وعائلاتهم وكذلك الأشخاص المنصحين بخدمتهم وذلك طبقا لقواعد القانون الدولى العام التى تنص بعدم خضوع ممثلى الدول الأجنبية إلى القضاء المحلى والقوانين المحلية فى جميع بلاد العالم - إلا إذا أرادوا أن يتنازلوا عن امتيازاتهم ويقبلوا اختصاص القانون المصرى (راجع ذكرى أول مارس سنة ١٩٠١ بخصوص القناصل) أما سائر موظفى القنصليات وكذلك القواسون فهم خاضعون للقضاء المصرى إلا فيما يكون له مساس بوظائفهم

الفرع الخامس

الأجانب الخاضعون لل مجالس الحسية

٩٦ - فالأجانب الغير الخاضعين لدولة لها امتيازات ينفذ عليهم قضاء البلاد وقد أصدرت المحاكم المختلطة والأهلية أحكاما لا تقبل النقض بأن الرعايا الذين كانوا تابعين لتركيا وانفصلوا عنها كأهل سوريا والعرب والأرمن والعراق (١) لا يتمتعون بامتياز اختصاص المحاكم المختلطة (١) وقد صدر اتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الفرنسية بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٢٥ ونشر بالجريدة الرسمية فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ نمرة ٢٣ بالاعتراف بهذه الحالة القانونية وقد نصت المادة ٢ من هذا الاتفاق المؤقت بأن حماية فرنسا لا تمنح هؤلاء الأشخاص

(١) محكمة الاستئناف الأهل ٣ يناير سنة ١٩٢٨ مجموعة رسمية سنة ١٩ رقم ٧٩
وحكمة الاستئناف المختلطة الدوائر المتجمعة ٢ مايو سنة ١٩٢٩ الحمامات السنة التاسعة رقم ٤٣٢ ص ٢٨٩

اقل امتياز متعلق بنظام الامتيازات الذي لم يكونوا قد تمتعوا به من قبل

٩٧- أى قانونه يطبق على الأجانب؟ - متى تقرر بأن المجالس الحسنية تنظر في المسائل المتعلقة بالأجانب فبرد على الخاطر أى لائحة أو قانون يطبق على هؤلاء الأجانب هل تطبق عليهم أحكام الشريعة الإسلامية أو يطبق عليهم قانون أحوالهم الشخصية؟ أما الرأى الأول فانه يقضى بتطبيق الشريعة الإسلامية لأنه القانون العام للأحوال الشخصية . والرأى الثانى يقضى بأن المجالس الحسنية هى محاكم وضعية مستقلة عن المحاكم الشرعية ويقضى أن لا يطبق الا قانون الأجانب طبقا لنصوص القانون الدولى الخاص (١)

٩٨- معاهدة فارس - اتفقت الحكومة المصرية مع حكومة العجم في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ على طريقة تطبيق الاحوال الشخصية فقد نصت المادة ٦ فقرة ٢ : بأنه في مواد الاحوال الشخصية فان المحاكم المصرية أو العجمية أو الفارسية يطبقون - تنفيذاً لقواعد القانون الدولى - القانون الذى ينتمى اليه الخصوم في الحالة التى يرفع فيها الأمر من أحد الخصوم الى هذه المحاكم

القاعدة القانونية لمعرفة الأجانب الخاضع للقضاء المصرى

٩٩- القضاء الأهلى هو القضاء الصادر فى البلاد المصرية فيجب أن يشمل جميع المقيمين فى هذه الديار الا ما استثنى بنص صريح فى القانون وبموجب معاهدات دولية أو عادات مرعية .

والأجانب الذين يتمتعون بالامتيازات هم المتممون الى الدول المتعاقده مع مصر أو الدولة العثمانية فى الوقت الذى كانت مصر فيه تحت سيادتها . ومن عداهم من الأجانب خاضعون قانوناً لقضاء المحاكم الأهلية . وقد سار القضاء الأهلى على هذا

(١) كتاب القانون الدولى الخاص تأليف الأستاذ العربى بنى جز. أول نمرة ٢٠٠ هو كتاب القانون الدولى الخاص الدكتور

المبدأ وهو الذى أوحى الى الشارع باصدار القانون الخاص بتعديل الماده ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهليه فى سنة ١٩٢٩ فقد قرر المرسوم رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ فى الماده الأولى منه الصادر فى ١٧ مارس سنة ١٩٢٩ تعديل الفقرتين الأولى والثانية من الماده ١٥ من الامر العالى الصادر بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ على الوجه الآتى :

تحمك المحاكم المذكورة فى الدعاوى المدنية والتجارية وتحكم أيضا فى المواد الجنائية فى المخالفات والجناح والجنايات عدا ما كان منها من اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى لائحة ترتيب تلك المحاكم ويشمل الاختصاص المدنى والجنايى للمحاكم الاهلية المصريين والأجانب الذين لا يكونون غير خاضعين لقضاها فى كل المواد الداخلة فى اختصاصها أو فى بعضها بمقتضى معاهدات أو اتفاقات أو عادات وعلى ذلك لا يشمل لفظ أجنبي Etranger الواردة فى المادة ٩ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة إلا رعايا الدول التى اشتركت فى وضع النظام المختلط .

ولا يمكن التسليم بأن ينتفع بهذا النظام رعايا دول لم تكن لها حقوق ولا امتيازات فى ذلك الوقت لأن الامتيازات بطبيعتها مقيدة لسلطان الدولة — فهى إذن استثناء يجب تفسيره بدون توسع فيه . فضلا عن ذلك فان قواعد القانون الدولى العام التى ينبغى الرجوع اليها فى فهم المعنى المقصود من لفظ أجنبي تأبى التنازل عن الحقوق بطريق الظن كما تأبى تعدى أثر الاتفاقات إلى الغير وعلى ذلك يكون اختصاص المحاكم المختلطة مقصوراً على رعايا الدول ذات الامتياز التى وقعت على عك انشاء المحاكم المختلطة وان الأجانب المقيمين داخل البلاد المصرية التى لم تشترك فى وضع النظام القضائى المختلط وبالأخص التى أنشئت حديثاً بعد الحرب يكونون خاضعين فى منازعاتهم لقضاء المحاكم الاهلية . أما المحاكم المختلطة فهى عاكم استثنائية قامت على انتزاع جزء من سلطة المحاكم القنصلية ضم اليها جزء من اختصاص المحاكم الاهلية ولا تملكها الحكومة صاحبة

الولاية الشرعية سلطة الحكم إلا في الحدود المينة بلائحة ترتيبها
١٠٠ - على أن المحاكم المختلطة وقعت وقعة لاتتفق مع المبادئ المقررة
والتي طبقها المحاكم الأهلية في أحكامها الكثيرة (١٠) والتي تلخص في أن
اختصاص المحاكم المختلطة يقتصر على رعايا الدول ذوات الامتياز التي وقعت
على صك انشاء المحاكم المختلطة

وحجة المحاكم المختلطة في الحكم الذي أصدرته دوائرها المجتمعة في ٢ مايو
سنة ١٩٢٩ المحاماة السنة التاسعة ص ٦٨٩ - انها ورثت المحاكم المختلطة القديمة
التي لم تكن تميز بين الأجانب من نوعين وان المادة ٩ من لائحة الترتيب لم تفرق
بين رعايا الدول ذوات الامتيازات والدول التي لا امتيازات لها . وان هذه
المادة توافق تماماً ماورد في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية - (وهذه
مغالطة تظهر بمجرد الرجوع إلى التعديل الذي نوهنا عنه) . وانه ورد في عدة
مواضع من لائحة الترتيب ٣٥ وفي القانون المدني ملدة ٤٣٦ ما لا يدع مجالاً للشك
في أن كلمة أهالي Indigene لا تعني إلا الرعايا المحليين الذين تشملهم سلطة
ملك البلاد

ولا شك ان هذا الحكم لا يتفق مع ماأوردناه من الحجج القانونية خصوصاً
وأن نظام المحاكم المختلطة وليد معاهدات خاصة عقدتها مصر بنفسها طبقاً لمعاهدة
لوندرة سنة ١٨٤٠ وهو يبق قائماً بين مصر والدول التي اشتركت في وضعه حتى
تحصل مفاوضات بشأنه أو حتى يلغى إذا طلب أحد الفريقين الغائه فعليه تقديم
الانذار بذلك حتى إذا مضت سنة من وقت هذا الاخطار ألغيت هذه
المحاكم .

وقد أخذت هذه المسألة دوراً هاماً في مجلس النواب . هذا ويصح الرجوع
إلى المناقشة التي حدثت بشأنها في مضابطه

(١) استئناف مصر الأهلية ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ المحاماة السنة التاسعة حكم رقم ٢١٦ ص ٢٨٤

الفرع السادس

من هو المصري ؟

١٠١- قانون الجنسية - يقتضى الحال معرفة من هو المصري حتى يمكن تعرف غير المصري المتمتع بالامتيازات. لذلك يجب الرجوع إلى قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ فانه يحدد القواعد والشروط التي يجب توفرها لاعتبار الشخص مصرياً وقد قلنا أن قانون المجالس الجنسية يرى على جميع المصريين أيّاً كانوا ، ويعتبر مصرياً :

- (١) من ولد في الخارج لأب مصري
 - (٢) من ولد في الخارج من أم مصرية مادامت نسبته لايه لم يثبت قانوناً
 - (٣) من ولد في القطر المصري لأب أجنبي ولد أيضاً فيه إذا كان هذا الأجنبي ينتمى بجنسه لغالبية السكان في بلد لفته العربية أو دينه الاسلام .
- وقد نصت المادة ١٢ من القانون بأنه لايسوغ امصري أن يتجنس بجنسية أجنبية إلا بعد أن يحصل مقدماً على ترخيص بذلك من الحكومة المصرية. وهذا الترخيص لا يكون إلا بمقتضى مرسوم يصدره مجلس الوزراء والمصري الذي يتجنس بجنسية أجنبية دون أن يرخص له بذلك مقدماً من الحكومة المصرية يعتبر مصرياً من جميع الوجوه وفي كل الأحوال

١٠٢- مركز المرأة المصرية - والمرأة المصرية التي تزوج من أجنبي تفقد الجنسية المصرية إذا كانت بمقتضى هذا الزواج تدخل في جنسية زوجها عملاً بالقانون الخاص بهذه الجنسية . (١) فإذا انتهت الزوجية حق لها أن تسترد الجنسية المصرية إذا قررت رغبها في ذلك وكانت اقامتها العادية في القطر المصري أو عادت للإقامة فيه

١٠٣ - مركز المرأة الأجنبية - المرأة الأجنبية التي تزوج من مصري تصير مصرية . وهذا استثناء للاستثناء الخاص بالأجانب أصحاب الامتيازات ولا تفقد المرأة الجنسية المصرية عند انتهاء الزوجية إلا إذا جعلت اقامتها العادية في الخارج وأصبحت بذلك غير متوطنة واستردت جنسيتها عملاً بالقانون الخاص بهذه الجنسية

١٠٤ - مائة الاولاد القصر من أجنبي جنس بالجنسية المصرية - هؤلاء القصر يعتبرون مصريين إلا إذا كانت اقامتهم العادية في الخارج وبقيت لهم - بمقتضى تشريع البلد الذين هم تابعون له جنسيتهم الأجنبية - والاولاد القصر للمصري الذي تجنس بجنسية أجنبية يفقدون الجنسية المصرية إذا كانوا بحكم تغيير جنسية أيهم يدخلون في جنسيته بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية الأصلية في خلال السنة التالية لبوإشعاره من الرشد (راجع المادة ١٦ من قانون الجنسية)

وتطبيقاً لهذه المبادئ يكون كل شخص يسكن الأراضي المصرية معتبراً مصرياً ويعامل بهذه الصفة إلى أن تثبت جنسيته الأجنبية على الوجه الصحيح ليعرف إذا كان له حق امتيازات الأجانب الثابتة بالمعاهدات أو غير متمتع بها فيكون خاضعاً لقضاء البلاد

١٠٥ - إثبات الجنسية بالطريقة الوحيدة لاثبات الجنسية الأجنبية هي اعتماد الشهادات الصادرة من قنصليات الدول الأجنبية متى كان مصداقاً عليها من جهة الإدارة كالمحافظة أو المديرية . على أنه من المتعين قانوناً اعتبار الدفع بعدم اختصاص المحاكم المصرية من النظام العام ويصح التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى

١٠٦ - لا يغير من الواقع المقرر بكتاب وزارة الخارجية بأنها لم تعرف الملطعون في انتخابهم بجماعة أجنبية وبقائه متجنساً بالجنسية المصرية كون الملطعون فيه سلك في إحدى الدعاوى محاولته استغلال شبه التبعية الغير معترف

بها كما تقدم للظفر من المحاكم الأهلية بالحكم بعدم اختصاصها وبناء على ذلك يرفض الطعن المبني على عدم تجنس المظنون فيه بالجنسية المصرية (١) وعدم ابطال انتخابه عضواً في مجلس النواب

الفرع السابع

سريان القوانين المصرية على المصرى

١٠٧ موغنى عن البيان أن نذ كربان قانون المجالس الحسبية يسرى على المصريين إذا أقاموا في البلاد الأجنبية فان (أهليتهم) خاضعة للشروط المصرية فاذا تركوا بلادهم فانه لا يمكن تهريبهم من تطبيق القوانين المصرية عليهم إذا كانوا عديبي الأهلية (٢)

هذه الحالة تشابه حالة سريان بعض نصوص قانون العقوبات على المصريين الذين يرتكبون بعض الجرائم خارج بلادهم . وعلى ذلك لا تطبق المجالس الحسبية قوانين غير القوانين المصرية مهما كانت نصوص قوانين الأحوال الشخصية أو قانون البلد الذى ينتمى اليه المقيم في مصر أو المصرى في الخارج . وبذلك تطبق نظرية *Iocus regit actum* فان سن الرشد مثلا يجب أن يكون إحدى وعشرين سنة ميلادية مهما اختلف هذا السن في القوانين الأخرى التى ينتمى اليها الشخص المطلوب تطبيق هذا النص عليه

١٠٨ — تنازع في الوضعاى — على أننا لانسى أنه قد يحصل نزاع في مسائل تسمى تنازع القوانين *conflict des lois* فاذا جاء أجنبي ليس من أصحاب الامتيازات وتوفى وترك تركه فان القانون المصرى محا كل أثر لآى

(١) القضا والابرار ٢٢ يولي سنة ١٩٣٦ المريدة القضائية ص ٢ رقم ٤٤٤

(٢) بلانيول بند ١٩٠ ص ٧٨

خلاف تطبيقاً لنظرية محلية القوانين

١٠٩ - **بعض القوانين** - على أن النظرية الحديثة وهي شخصية القوانين *Personnalite des lois* وهي تتبع الشخص لقانونه أينما كان. أساسها مبدأ الجنسية. ولم تكن قائمة على نظرية الوطن *territorialite des lois* وقد قلنا بأن القضاء قد استقر في فرنسا على أن المنقولات تتبع قانون الإقامة أو الوطن *Domicile*. أما العقارات فإنها تكون تركبات مختلفة بقدر عدد البلاد المستقلة الموجودة بها. أما في إيطاليا فإن التركة تكون وحدة غير قابلة للتجزئة والقانون الواجب سريانه هو قانون جنسية المتوفى مهما كان محل إقامته أو موقع أعيان التركة وهذا القانون يطابق نظرية القانون المصري فيما يتعلق بالمصريين الذين يتوفون خارج بلادهم ما داموا مستوطنين بمصر

الفرع الثامن

ماهو الوطن

ان المادة ٣ من القانون صريحة في أنه يسرى على جميع المتوطنين بالقطر المصري مهما كانت جنسيتهم فيجب الرجوع إلى معنى التوطن وشرائطه

١١٠ - **تعريف المواطن** - فالمواطن من أهم المباحث التي يجب الإحاطة بها لما يترتب على ذلك من الأحكام. فالمواطن هو الذي يعلن فيه المتقاضون بعضهم البعض ما تقتضيه الحال من الأوراق القضائية سواء كانت متعلقة بالخصومات القائمة بينهم من أي نوع كانت أم من غير ذلك. ويترتب على ذلك نتائج كبرى. وأتماماً للبحث نذكر أن الشراح قسموا المواطن إلى أقسام أربعة: المواطن العام. المواطن المختار. المواطن القانوني. المواطن السياسي.

١١١ - **المواطن العام** - ويسمى المواطن الحقيقي أو الأصلي وبالرجوع إلى

القانون نجده لم يأت بنص في التعريف عنه ولكن القضاء عرفه بالعبرة الآتية :
الموطن هو المركز الشرعى المنسوب للانسان الذى يقوم فيه باستيفاء ماله
وايفاء ماعليه . ويعتبر وجوده فيه على الدوام ولو لم يكن حاضراً فيه فى بعض
الاحيان أو أغلبها . وأن لا يبجل ما يحصل منه فيما يتعلق بنفسه . ويسمى الموطن
محل الإقامة أو المحل وبالرجوع إلى لائحة المحاكم الشرعية نرى انها عرفت الموطن
بانه البلد الذى يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقبياً فيه (مادة ٢١)

١١٢ - ومرد موطنين للشخص - ومن الناس من يقيم دائماً فى بلد
ولكن أعماله كلها تكون فى بلد آخر ولا يذهب إلى هذا الأخير إلا فى أوقات
متقطعة ولا يقيم إلا أياماً قلائل أو بعض يوم فى كل مرة كما هو شأن أصحاب
الاملاك الذين يقيمون بعائلاتهم حيث ولدوا ثم تركوا بلادهم وسكنوا المدن
ومنهم من أتى إليها بعائلته

ولما كان القانون لا يذكر شروط الموطن ولا أحكامه العامة جاز القول بأن
مثل هؤلاء الناس يعتبرون مالكيين لموطنين عامين

الاول محلهم الاصلى حيث توجد املاكهم والعادة أن لهم وكلاء وأن اختلافهم
اليه من حين إلى آخر يجعله فى نظر الناس باقياً ويجوز لمن له رابطة عمل بهم فى
تلك الجهة أن يقاضهم أمام محاكمها

والثانى محل أقامتهم بالذات أو محل سكنهم وعائلتهم . ويجب اعتباره موطناً
عاماً يتخاضون فيه ويختصمون فيما يتبادلونه من المعاملات مع أهل بلدهم . وقد
يقوم محل الإقامة مقام الموطن إذا جمل هذا الأخير

١١٣ - الموطن المختار - هو الذى يتفق المتعاقدان عليه لتنفيذ اتفاقاتهم
وحيث يقوم مقام الموطن العام فى جميع ما يقتضيه العقد المذكور ولا يمكن التمسك
به عن المسائل القانونية الاخرى

١١٤ - الموطن القانونى - قد يقضى القانون نفسه بوجوب تعيين محل

عنتار أو هو يعينه في أحوال مخصوصة راجع المواد ٥٦٦ مذق وكالتعيين المين
بالمادة ٥ من قانون المجالس الحسبية ويراجع المواد ٧٥ و٧٦ و٩٥ و٤٤٤ و٤٥٥
و٥٣٨ و٥٦٦ و٥٧٧ و٥٧٩ و٥٩٦ و٦٨١ وما بعدها من قانون المرافعات

١١٥ - الموطم السياسي - يصح أن نقول كلمة عنه فقد عرفوه بأنه هو
الذى يعتبر فى مسائل الانتخابات ويجب أن يكون المنتخب مقيما فى المركز الذى
انتخب عنه وأن تكون الإقامة على وجه الاستمرار ويجوز نقل المحل السياسى
من جهة لآخرى باعلان مدير الجهة المنقول إليها الطالب
وقد جاء فى نصوص الدستور المصرى أن الجنسية المصرية يحددها القانون
وقد حدها بالفعل فى القانون نمرة ٩ لسنة ١٩٢٩ وان المصريين لدى القانون
سواء . فيجب الرجوع للنصوص المدون به لمعرفة المصرى من غير المصرى .
وقد شرحنا الأحكام الهامة المتعلقة به

أما الأجانب فلا سبيل إلى اخضاعهم للقانون المصرى إلا إذا كانوا متوطنين
وتوفرت لديهم شروط هذا التوطن وكانوا غير متمتعين بالامتيازات الاجنبية
١١٦ - الاختصاص من النظام العام - إذا تبين ماتقدم فانه يترتب
عليه عدم جواز سلب اختصاص أى مجلس من المجالس الحسبية يكون مختصا
بحكم نصوص القانون

فاذا جاء الشخص فقير جنسيته اثناء سير الدعوى فلا يعتبر هذا التغير (١)
ولكل مجلس الحق فى التسلك باختصاصه مهما حاول البعض أو الكل حرمانه
من القضاء لان ذلك من النظام العام (٢)

١ محكمة استئناف مصر ٣ مارس سنة ١٩٠٧ مجموعة رجمية سنة ١٩١١ ص ١٩٤

٢ محكمة استئناف مصر ٣ مارس سنة ١٩٠٦ مجموعة رجمية سنة ١٩١٧ ص ١٤١

الباب الثالث

ترتيب المجالس الحسينية

الفصل الأول

الاختصاص النوعي

١١٧ - يقوم بأعباء العدالة في المجالس الحسينية:

(١) المجالس الحسينية المركزية

(٢) المجالس الحسينية للديريات والمحافظات

(٣) المجلس الحسبي العالي

(٤) المجلس الحسبي الاستئنافي

(٥) مجلس البلاط

١١٨ - مجلس حسبي المركز - يختص هذا المجلس متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه لا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه

١١٩ - الوصيات النفعية - ويختص أيضاً باتخاذ جميع الاجراءات التنجضية المستعجلة مهما كانت قيمة التركة أو المال حتى ولو كانت الحالة تستدعي اتخاذها بنذر المديرية . والحكمة في ذلك ظاهرة لأن الغرض حماية أموال عديمي الأهلية حتى لا تعرض هذه الأموال للضياع أو الخطر إذا تركت في وقت يجب أن تكون فيه محل عناية واحتفاظ

١٢٠ - اختصاص بالامانة من مجلس المديرية - ويختص أيضاً بنظر كل مادة يرى مجلس حسبي المديرية من الاوفق أن يتولاها مجلس حسبي المركز

مادة (٤) - وقد لوحظ في هذا الاختصاص وجود ظروف تجعل من الصعب على مجلس المديرية القيام بهذا الواجب أو أنه من المصلحة أن يكون مجلس حسي المركز في حالة ومقدرة تسمحان له بملاحظة التركة بطريقة أنفع والعمل على حمايتها بكيفية أحسن مما لو كانت غير منظورة به

وهذا التقدير راجع بطبيعة الحال إلى فحص كل مسألة على حدها وبحث تفصيلاتها ، على أن القاعدة في ذلك هي ترجيح المصلحة بين الجهتين

١٢١- مجلس حسي المديرية - يختص هذا المجلس متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو النائب أو المطلوب الحجر عليه تجاوز ثلاثة آلاف جنيه وليس لهذا المجلس اختصاص استثنائي

١٢٢- مجلس حسي المحافظة - يختص هذا المجلس بجميع المسائل الواقعة في دائرته مهما كانت قيمة التركة أو المال سواء قلت قيمة الأموال عن ثلاثة آلاف جنيه أو زادت

١٢٣- المجلس الحسي العالي - يختص هذا المجلس بنظر الاستئناف عن القرارات التي تصدرها مجالس حسي المديريات أو مجالس المحافظات في القضايا الكلية

١٢٤- المجلس الحسي الاستثنائي - كانت الاستئنافات تنظر كلها في المجلس الحسي العالي مركزية كانت أو كلية ولكن القانون رقم ٤٠ سنة ١٩٣١ أوجد هذا المجلس الجديد لنظر الاستئناف عن القرارات والأحكام التي تصدرها المجالس الحسية المركزية . اذ روي أن في انشائها تخفيفا عن كاهل المجلس الحسي العالي من جهة ونجaza للأعمال وتقريب الهيئة الاستئنافية من أولى الشأن

١٢٥- مجلس البعوط - يختص هذا المجلس طبقا للنصوص القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٢ بتطبيق النظام الذي وضع للأسرة المالكة وروعي فيه تنظيم ما لجلالة الملك من حق الولاية على أفراد أسرته . وقد أنشئ هذا المجلس لمعاونة الملك في تولى هذه السلطة

الفصل الثاني

الاختصاص المركزي

أو الاختصاص بالنسبة للكان

١٣٦ - يتمين اختصاص المجالس الحسنية بالنسبة للكان بالكيفية الآتية، طبقاً لنص المادة (٥) من القانون :

- ١ - مسائل الولاية : محل توطن الولي
- ٢ - جميع أحوال الوصايا: محل توطن المتوفى
- ٣ - في مواد الحجر: بمحل توطن المحجور عليه أو الشخص المطلوب الحجر عليه
- ٤ - في مواد النية بآخر موطن كان معلوماً للغائب

١٣٧ - اختصاص امتيازى - يجوز للمجلس المختص بسبب موطن المتوفى أن يحيل المادة المعروضة عليه على المجلس الذى يقع فى دائرة محل توطن القاصر إذا كان هذا الأخير مقبلاً عند الوفاة فى مكان غير موطن المتوفى أو كان قد انتقل إليه بعد الوفاة (مادة ٦)

١٣٨ - من الامتياز من مجلس لاخر - إذا رأى المجلس أن المسألة من اختصاص مجلس آخر بسبب القيمة أو المكان فله الحق فى إحالتها على المجلس المختص - ومعنى ذلك أنه ليس هناك دفع بعدم الاختصاص باعتبار أن المسائل التى تنظرها المجالس الحسنية ولائية بمحطة

١٣٩ - استثناء من وزير الحفانية - وقد أباح القانون لوزير الحفانية أن يغير الاختصاص فى حالة واحدة وهى أنه عند تعلل وجود عضو ملة الشخص المطلوب النظر فى أمره فله الحق فى أن يحيل المادة لآى مجلس يراه

مبادئ قانونية تطبيقاً لهذه النصوص

١٣٠ - على أنه يحسن أن نذكر بعض المبادئ التى أصدرها بعض المجالس خاصة بهذا الموضوع :

١ - لا مانع يمنع من تغيير محل توطن المحجور عليه فإذا مات القيم كان المجلس الحسى المختص بتعيين بدله هو مجلس حسبى توطن المتوفى الذى ظهرت فى دائرته مسألة القوامة

حسبى على ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٥ محاماة ١ صحيفة ٢٤٥

٢ - مجلس حسبى المركز الذى كان المورث متوطناً فيه هو المختص دون غيره بالنظر فى أمر رفع الوصاية عن ورثته القصر

حسبى على ٢٦ ابريل سنة ١٩١٦ شرائع ٣ صحيفة ٥٦٢

٣ - فى مواد الحجر يكون المجلس المختص والموجود بدائرته محل توطن الشخص المقتضى الحجر عليه. وهذه القاعدة من النظام العام ولا يسقط حق الدفع بعدم الاختصاص بالتكلم فى الموضوع

حسبى على ٤ مارس سنة ١٩٢٣ محاماة ٣ صحيفة ٢١٦

٤ - الاختصاص يتبع محل الإقامة المستديرة فإذا أقام شخص فى بلد ضرورة وقتية كالمعالجة من مرض فلا اختصاص لمجلس حسبى محل الإقامة الجديدة

حسبى على ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ محاماه ٣ صحيفة ٣٤١

٥ - يجوز للضرورة والاستعجال مع الحكم بعدم الاختصاص إحالة الأوراق على المجلس الحسى المختص بنظر الدعوى

حسبى على ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ محاماه ٣ صحيفة ٣٤٣

٦ - الأمر الصادر من سلطة قضائية مختصة فى ملكية أجنبية بأقامة وصى هو أمر صحيح قانوناً ويجب احترامه فى القطر المصرى فإذا توفى شخص فى مصر وترك أولاداً قصر فى بلاد أجنبية (البلاد التركية مثلاً) وعين عليهم وصى من قبل القاضى الشرعى فى تلك البلاد كان هذا التعيين نافذاً أمام المجالس الحسبية

حسبى مصر ١٦ ديسمبر بمجموعة رسمية ٢٤ صحيفة ١٨ محاماه ٣ صحيفة ٩٣٥

٧ — لا مانع يمنع من تغيير محل توطن المحجور عليه فإذا مات القيم كان المجلس الحسبي المختص بتعيين بدله هو مجلس حسبي توطن المتوفى الذي ظهرت في دائرته القوامة . ولا حاجة للبحث في محل إقامة المحجور عليه حسبي على ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٥ محاماه ١ صحيفة ٢٤٥

الباب الرابع

تشكيل المجالس الحسبية

الفصل الأول

مجلس حسبي المركز

١٣١ — يوجد هذا المجلس في عاصمة كل مركز بحسب التقسيم الإداري للحكومة المصرية ويشمل اختصاصه دائرة المركز ويشكل بالكيفية الآتية :
أولاً — قاض من المحاكم الأهلية يتدبه وزير الحفانية وتكون له الرئاسة وإذا تعذر وجوده يحل محله مأمور المركز . فان تعذر وجوده يحل محله القاضي الشرعي . وتنتدب الإدارة مندوباً عنها إذا كانت المسائل متعلقة بالمسلمين بما سنيته تفصيلاً

ثانياً — قاض شرعي يتدبه وزير الحفانية . فإذا تعذر وجوده يحل محله عالم من علماء المركز يعينه وزير الحفانية . والمفهوم طبقاً للقانون رقم ١٠ سنة ١٩١١ للجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية أن العالم هو الذي يحمل شهادة العالمية طبقاً للادة ١٣٦ من القانون ويكون متمزهاً للذهب الحنفي
ثالثاً — أحد الأعيان يعينه وزير الداخلية

١٣٢ - **عضو اللجنة** - وعند النظر في المسائل المتعلقة بغير المسلمين يستبدل بالقاضي الشرعي أو العضو العالم عضو يعينه وزير الحقانية يكون من أهل ملة الشخص المقتضى النظر في أمره . ويجب أن يكون هذا العضو من رجال القانون في حالة غياب القاضي الأهلي وحلول مأمور المركز محله في الرئاسة

١٣٣ - **رئاسة القاضي الشرعي** - فإذا تعذر وجود القاضي الأهلي المنتدب للرئاسة والمأمور معا تكون الرئاسة للقاضي الشرعي ويكمل هيئة المجلس من ينوب عن المأمور من موظفي المركز

الفصل الثاني

مجلس حسي المديرية أو المحافظة

١٣٤ - يوجد في عاصمة كل مديرية وفي كل محافظة مجلس من هذا النوع يشمل اختصاصه دائرة المديرية أو المحافظة طبقا للتقسيم الإداري والقضائي ويشكل بالكيفية الآتية :

(١) قاض من المحاكم الأهلية يندبه وزير الحقانية إذا تعذر وجوده يحل محله في الرئاسة المدير أو وكيل المديرية في المديرية والمحافظة أو وكيل المحافظة في المحافظات

ثانيا - قاض شرعي يندبه وزير الحقانية فإذا تعذر وجوده يحل محله عالم آخر يعينه وزير الحقانية

ثالثا - أحد الاعيان يعينه وزير الداخلية ويكون انتخابه بقدر الامكان من أهالي المركز أو القسم الذي به محل توطن الشخص المقتضى النظر في أمره

١٣٥ - **عضو اللجنة** - وعند النظر في المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالقاضي الشرعي أو العضو العالم من يعينه وزير الحقانية من أهل ملة الشخص المقتضى النظر في أمره على التفصيل الذي ذكرناه بالنسبة لمجلس حسي المركز

١٣٦ - انتقاد تشريعى - يتبين من مقارنة تشكيل مجلس حسبي المركز من جهة والمديرية والمحافظة من جهة أخرى أنه لا يوجد فارق حقيقى بينهما ولذلك ليس مفهوما كيف يوجد الشارع مع وحدة التشكيل اختلافا فى الاختصاص بين مجلس حسبي المركز من ناحية ومجلس حسبي المديرية أو المحافظة من ناحية أخرى ومن الواجب أن يغير تشكيله من حيث صفة الأعضاء أو من حيث العدد لتوفر الضمانات الوافية التى تبرر الزيادة فى نصاب الاختصاص .

ويصح أن يكون الاختصاص المركزى شاملا للقضايا المركزية والكلية . كذلك يصح أن يستبدل بالمدير أو وكيل المديرية عند غياب القاضى الأهلى قاض أهلى آخر يتدببه وزير الحفانية أو رئيس المحكمة الابتدائية .

وبهذا الحل يمكن أن يتفادى الشارع الضرورة التى تدعو لتعيين أحد رجال القانون من رجال الملل فى حالة غياب القاضى الأهلى .

الفصل الثالث

المجلس الحسبي العالي

١٣٧ - مقر هذا المجلس بالقاهرة محكمة الاستئناف العليا الأهلية ويشمل اختصاصه القطر المصرى بأجمعه ويشكل من : -

(١) ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية من بينهم الرئيس يعينهم وزير الحفانية بناء على ما يعرضه رئيس المحكمة .

(٢) عضو من المحكمة العليا الشرعية يعينه مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير الحفانية .

(٣) أحد الموظفين الموجودين بالخدمة المتقاعدین .

١٣٨ - عضو الملل - وعند النظر فى القضايا الخاصة بغير المسلمين يستبدل

بعضو المحكمة الشرعية عضو من أهل ملة الشخص المقتضى النظر في أمره .
 ١٣٩ - غياب أحد الأعضاء - إذا غاب أحد الأعضاء أو تخلف لما منع
 فانه ينوب عنه عضو ينتخب بالطريقة عينها عن توفرت فيهم شروط العضو
 الغائب ويكون تعيين الرئيس والأعضاء لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد .

الفصل الرابع

المجلس الحسبي الاستئنافي

- ١٤٠ - رأى الشارع أخيراً إصدار قانون نمرة ٤٠ سنة ١٩٣١ تعديلاً
 لقانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فأوجد مجلساً حسياً في كل مديرية ومحافظة بالكيفية
 الآتية وذلك لنظر استئناف القرارات المركزية :
- (١) رئيس المحكمة الأهلية وتكون له الرئاسة فإذا تعذر حضوره حل محله
 وكيل المحكمة .^١
- ولوزير الحفانية إذا تعذر حضور الرئيس والوكيل أن يندب أحد قضاة
 المحكمة لرئاسة المجلس .
- (٢) نائب المحكمة الشرعية فإذا تعذر حضوره حل محله قاض شرعي ينتدبه
 وزير الحفانية .
- (٣) قاض أهلي ينتدبه وزير الحفانية .
- (٤) عضوان آخران يعينهما وزير الحفانية من بين الموظفين الموجودين بالخدمة
 أو المتقاعدين أو من بين الأعيان .
- وعند النظر في المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالعضو الشرعي عضو
 ملة من أهل ملة الشخص المقتضى النظر في أمره يعينه وزير الحفانية .
- ١٤١ - سبب هذا التشريع - وقد زوعى في إصدار هذا القانون مصلحة

المتقاضين وعدم تكبد مشاق الانتقال من جهات بعيدة الى المجلس الحسبي العالي بالقاهرة في تركات قليلة الأهمية قد لا تحتمل قيمها مصاريف الانتقال .

الفصل الخامس

بطلان القرارات بسبب عدم تشكيل قانوني

١٤٢ - لم ينص القانون عن هذه الحالة ولا يوجد نص يقرر بطلان القرارات التي يصدرها مجلس حسبي غير مشكل طبقاً للقانون والمستتج من ذلك ان القرارات التي تصدر بهذا النقص لا تعتبر صحيحة أو أن الواجب يقضى بعدم اعتبار أى قيمة لها . إن هذه المسألة لها أهمية كبرى من جهة نتائجها القانونية ويصح أن نورد بعض الآراء القانونية القضائية لمعرفة الحدود التي وقفت عندها مجهودات المحاكم والمجالس عن مسألة لم ينص عنها قانون بل تركها بغير إصدار حكم عنها . ولا شك أن عدم تشكيل المجلس بصفة قانونية يعتبر وجهاً من أوجه البطلان إذ أساس ذلك النظام العام فيجوز إبداءه في أى حالة كانت عليها الدعوى . وللحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها .

وتسرى هذه القاعدة على المجلس الحسبي المشكل بصفة غير قانونية .

محكمة الاستئناف ٣ مارس سنة ١٩١٠ بمجموعة رسمية س ١١ صحيفة ٣٠١
١٤٣ - وإذا بحثنا في حالة المجالس الحسبية نجد أن لها عملاً مزدوجاً فتعمل تارة عمل المحاكم النظامية الحقيقية في فرنسا وغيرها من البلاد وتارة أخرى تعمل عمل ما يسمى في تلك البلاد بمجالس العائلات .

وأحكام محكمة الاستئناف التي نصت بطلان قرارات المجالس الحسبية مراعاة للنظام العام بسبب أن تلك المجالس لم تكن مشكلة بصفة قانونية - هذه الأحكام راجعة الى القرارات التي تصدرها هذه المجالس بصفتها محاكم نظامية حقيقية أى عندما تفصل هذه المجالس في طلب توقيع حجر أو رفعة أو استمرار

الوصاية بدد بلوغ سن الرشد - فلا تعدى هذه الأحكام الى القرارات التي تصدر فيها أثناء قيامها بعمل من أعمال مجالس العائلات كالتصريح للوصى بالتصرف في العقارات أو رفضه وفي هذه الحالة لا تكون القرارات من المجلس المشكل بصفة غير قانونية باطلة حتما بل للمحكمة السلطة المطلقة في تقدير صحة هذه القرارات . ولها أن تحكم بإعلانها أو بصحتها حسب ما يترامى لها من أن التشكيل الغير القانوني كان نتيجة اتفاق وتدليس . أو أنه نشأ عنه ضرر لعدمي الأهلية - فإذا صرح المجلس للقيم بشراء عقار للمحجور عليه وكان المجلس المذكور مشكلا بصفة غير قانونية ورفضت دعوى نيابة عن المحجور عليه بطلب إلغاء البيع للسبب المتقدم فقد حكمت المحكمة برفض الدعوى لأنه لم يكن للبائعين دخل مطلقا في عدم تشكيل المجلس الحسي بصفة قانونية ولأن هذا التشكيل الغير القانوني لم يكن في ذاته سببا في الاضرار بالمحجور عليه ضرراً مباشراً أو غير مباشر .

محكمة الاستئناف ١٥ مايو سنة ١٩١١ بمجموعة رسمية ١٢ صحيفة ١٨٣ وحقوق ٢٥ صحيفة ٢٨ .

١٤٤ - عرم ومودنهي - على أن القانون لم ينص على هذه الحالة . فهل يعتبر القرار الذي يصدر عند مخالفة التشكيل باطلا أو غير موجود ؟ وهل نستنتج من هذا السكوت وجوب اعتبار هذه القرارات صحيحة أو اعتبارها معدومة القيمة وبالتالي تقرير كل الأعمال التي تمت تنفيذها لها - ملغاة ولا أثر لها ؟ وتبدو هذه المسألة وجية اذا غاب أحد الاعضاء .

١٤٥ - رأي القضاء - وقد بينا رأي القضاء في هذه الأحوال إذ أنه بدأ باعتبار هذه القرارات باطلة بطلاناً مطلقاً في جميع الأحوال (راجع أيضا حكم محكمة الاستئناف الأهلية في ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٧ مجلة القضاء س ٥ ص ١١٠) واعتبر التشكيل من النظام العام وليس في هذا الرأي مخالفة للانظمة الموجودة . فان مثل المجالس الحسية كاللها كم سواء بسواء .

ولكن القضاء خفف من أثر هذا الرأي وفرق بين القرارات طبقاً للتفصيل الذي أوردناه عن حكم محكمة الاستئناف الأهلية في ١٥ مارس سنة ١٩١١ على أنه لا يزال من الواجب التمسك بالضمانات التي قررها الشارع للمتقاضين أمام المجالس الحسبية بغض النظر عن الطلبات المرفوعة إليها .

فإذا لم يستكمل المجلس تشكيله فإن ذلك نقصاً عظيماً في تحقيق غرض الشارع على أن القانون في المادة السابعة أعطى لوزير الحفانية عند تعذر وجود عضو الملة في أحد المجالس - أن يحيل بقرار منه المادة إلى أقرب مجلس يوجد به عضو من ملة الشخص المقتضى النظر في أمره .

فكأنه بهذا النص حتم وجود العضو ويمكننا أن نستنتج بطريق القياس أن التشكيل الغير القانوني يجعل القرار باطلاً .

الباب الخامس

اختصاص المجالس الحسبية

١٤٩ - تختص المجالس الحسبية بنظر مسائل تدخل في الأحوال الشخصية وقد كانت تنظر من قبل أمام المحاكم الشرعية . ولكن الشارع رأى من زمن بعيد أنه لا توجد أي صفة دينية تدعو لبقائها خاضعة لسلطان القضاء الشرعي وإن المصلحة تدعو لإخراجها فيما يتعلق بالمسلمين من اختصاص هذا القضاء وأن يعهد بها إلى جهة مستقلة ذات تشكيل خاص ضماناً للقيام بتصرفها على وجه أكمل وقد رأى أيضاً أن هذا الاعتبار نفسه يبرر جعل اختصاص هذه الجهة شاملاً لجميع المسلمين توصلوا إلى توحيد نظام القضاء في البلاد . ولذلك نص القانون على أن المجالس الحسبية تنظر دون غيرها في جميع المسائل الخاصة بالمسلمين وغيرهم .

وقد وضع هذا النص حداً للخلاف الذي كان قائماً حول ما إذا كان للمجالس الحسبية وظيفة فيما يتعلق بمسائل غير المسلمين . وكان كثير من هذه المجالس

تثبت بان لها اختصاصا بنظر جميع المسائل الداخلة في وظائفها ولو كانت بين غير المسلمين مالم يكن لهؤلاء مجالس مختصة بموجب قوانين منظمة اختصاصها ومعترف بها من الحكومة المصرية. أو مالم يتفق اولو الشأن على اختصاص جهات أحوالهم الشخصية فاذا لم يتفقوا أو لم يكن لهم مجالس ملية معترف بها ولسلطتها من الحكومة المصرية وجب خضوعهم لسلطة المجالس الحسنية باعتبارها الجهة القضائية العادية المختصة بنظر هذه المسائل

١٤٧ - اختصاص المجالس الحسنية — فصلت المادة ٣ من القانون وظائف هذه المجالس بالكيفية الآتية :

- (١) تعيين الأوصياء للقصر والحمل المستكن والقائمة للمحجور عليهم والوكلاء للغائبين ومراقبتهم .
- (٢) تثبيت الأوصياء المختارين اللاتمين للوصاية .
- (٣) تعيين المشرفين .
- (٤) عزل جميع المتولين المذكورين أو استبدال غيرهم بهم أو قبول استقالتهم
- (٥) الحجر على عديمي الاهلية ورفع الحجر عنهم .
- (٦) استمرار الوصاية الى ما بعد سن الرشد (٢١ سنة ميلادية)
- (٧) منع القاصر الذي بلغ الثامنة عشرة سنة من التصرف
- (٨) تعيين مأذون بالخصوصة .
- (٩) اتخاذ الاحتياطات لصيانة حقوق عديمي الاهلية .
- (١٠) سلب الولاية الشرعية أو الحد منها .

١٤٨ - اختصاص المجلس المحسى العالى أو الاستئنافى — ينظر هذا

المجلس بصفة استئنافية فى أى قرار صادر فى الموضوع من أحد المجالس الحسنية ويكون له إزاء القرار أو القضية الصادر فيها السلطات الآتية :

(١) أن يلغى أو يعدل أى قرار صادر من المجلس الابتدائى أو يوقف تنفيذه مؤقتاً .

(٢) أن يقرر الاجراءات المستعجلة .

(٣) أن يقرر فى مسائل الحجر توقيع الحجر أو رفعه .

(٤) أن يقرر فى مسائل الوصاية باستمرار الوصاية أو رفعها وأن يفصل فى أمر منع القاصر الذى بلغ حد الأهلية الناقصة من استلام أمواله أو إدارتها .

(٥) أن يتبين فى القضية المرفوعة اليه طريقة السير التى يرى أن يتبعها المجلس الابتدائى .

(٦) أن يعين الأوصياء والقائمة والوكلاء أو يعزلهم أو يستبدل بهم غيرهم .

(٧) أن يسلب الولاية الشرعية على المال أو يحد منها .

للمسائل الخارجة عن اختصاص المجالس الحسبية

١٤٩ - الولاية على النفس - ليس للمجالس الحسبية حق التداخل فى المسائل المتعلقة بالولاية على النفس وتبقى هذه المسائل داخلة فى وظائف المحاكم الشرعية والمجالس المالية .

١٥٠ - القضاء الولائى - نلاحظ كذلك أنه ليس للمجالس الحسبية وظيفة قضائية بالمعنى الاصطلاحي إذ كل سلطتها ولائمة مقصود بها تمكينها من حماية أموال عديمي الأهلية ومن فى حكمهم . فاذا قام نزاع قضائى وجب الرجوع فيه الى رأى القضاء العادى المختص .

١٥١ - مجلس البعوط - لا وظيفة للمجالس الحسبية فى النظر فى المسائل التى عهد بها الشارع لمجلس البلاط .

وسنكلم عن كل مسألة من هذه المسائل بتفصيل أدق فى هذا الكتاب فى مواضع أخرى .

- ١٥٢ - سلطة المجلس على التولى الشرعى - طبقا لنص المادة ٢٨ التى نظمت الولاية الشرعية فيما يتعلق بأموال القصر وحددتا تحديدا ضيقا فان بقية المسائل الأخرى تعتبر خارجة عن اختصاص المجالس المذكورة وكل ما يمكنه المجلس الحسى هو سلب الولاية أو الحد منها فى حالة سوء التصرف .
- ١٥٣ - المعاهدات - قد تكلمنا عن عدم اختصاص المجالس الحسنية فيما يتعلق بالأجانب الذين لا يخضعون للقانون المصرى طبقا للمعاهدات أو الامتيازات وتكلمنا عن الشروط الواجب توفرها فى الأشخاص الخاضعين للمجالس الحسنية
- ١٥٤ - التصرفات المرئية - ليس للمجالس الحسنية اختصاص فيما يتعلق بالتصرفات ولا بالآثار القانونية المترتبة عليها فان المحاكم المدنية هى المختصة أو المحاكم الشرعية عند اللزوم فى الفصل فيما اذا كانت إحدى التصرفات الصادرة من عديمى الأهلية أو من متولى أمرهم هى صحيحة أو باطلة .
- حسبى على فى ٢٤ / ٦ / ١٩٢٣ عمامه ٤ صحيفة ٢١

الباب السادس

القائمون بأعمال المجالس الحسنية

- ١٥٥ - يقوم بأعمال المجالس الحسنية : (١) القضاة الأهليون (٢) والقضاة الشرعيون (٣) ورجال الإدارة (٤) والعلماء (٥) الاعضاء الاعيان (٦) أعضاء الملة (٧) الكتبة والمعلونون (٨) الخبراء
- ١٥٦ - القضاة الأهليون والشرعيون ورجال الإدارة - أما عن القضاة الأهليين والشرعيين ورجال الإدارة فان طريقة اختيارهم وتعيينهم مبينة فى لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وللأولين ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية للثانين ولائحة لتوظيف

للاخرين. فيصح الرجوع اليها اذا أريد التفصيل وسنكتفي الآن بالكلم عن الآخرين بما يتناسب مع الفرض الذي وضع من أجله هذا الكتاب متوخين في ذلك تلخيص المنشورات التي أصدرتها وزارة الحفانية في هذا الشأن شرحا لبعض ماغض من القانون أو من لائحته التنفيذية أو لم يرد له نص فيها فيرجع اليها لاستكمالها

الفصل الأول

الاعضاء الاعيان

١٥٧ - يقوم بأعمال المجالس الحسبية فريق الاعيان
طريقة اختيارهم - وطريقة اختيارهم ان يحمر المدبرون والمحافظون في شهر نوفمبر من كل سنة كشفا باسماء الاعيان الذين يرشحونهم لحضور جلسات المجالس الحسبية في المديرية والمحافظات والمراكز وراعى في تحديد مددهم مقتضيات الحاجة . وفي اختيارهم أن يكونوا من المعروفين بالنزاهة والاستقامة . ومن المتعلمين بقدر الامكان . ويصدر قرار بتعيينهم من وزير الداخلية قبل ١٥ ديسمبر من كل سنة بعد عمل المباحث اللازمة ، وبعد الوقوف على الملاحظات التي ترفع لوزارة الحفانية من رؤساء المجالس الحسبية

١٥٨ - مدة التمين - ويكون التمين لمدة سنة ويجوز تجديد انتخابه كما يجوز استبدال غيرهم بهم في غضون السنة إذا اقتضت مصلحة العمل هذا الاستبدال
١٥٩ - طريقة العمل - ويعمل هؤلاء الاعضاء بطريقة اتناوب ويكون من بينهم أعضاء احتياطيون يدعون للعمل عند الحاجة

١٦٠ - طريقة التناوب - وقد لاحظت الوزارة أن المجالس الحسبية لا تتبع نظاما معينا عند انتخاب الاعضاء للحضور للجلسات . وترتب على ذلك

تعطيل بعض الجلسات أو تكليف بعض الاعضاء بالعمل دون غيرهم . لذلك وضعت النظام الآتى :

أولا : ينتخب رؤساء المجالس الحسبية من كشف الاعيان الذين تعينهم وزارة الداخلية أربعة أعضاء عن كل مركز أو قسم للحضور لجلسات المجالس الذى ينظر فى قضايا هذا المركز أو القسم سواء كان ذلك فى مجلس حسبي المديرية أو مجلس حسبي المحافظة بحيث يجلس كل منهم ثلاثة شهور فى السنة فقط . أما باقى الاعضاء الذين تعينهم وزارة الداخلية فيكونون بصفة أعضاء احتياطيين يجلسون عند غياب العضو الاصلى بحسب ترتيبهم فى الكشف

ثانيا - يحضر رؤساء المجالس فى بدء كل سنة كشوفاً باسماء الاعضاء الاعيان المنتخبين للحضور بالجلسات ويان المدة التى يجلس فيها كل منهم مذيلة باسماء الاعضاء الاحتياطيين ويرسلونها للوزارة للتصديق عليها

ثالثا - إذا تخلف أحد الاعضاء المنتخبين للجلسات عن الحضور بها بدون سبب مقبول أو لم يحضر المجلس فى باقى المدة المخصصة له - يرسل بيان عن ذلك للوزارة . ويراعى دائماً اعلان حضور عضو احتياطى فى كل جلسة حتى لا تنقطع فى حالة عدم حضور العضو الاصلى فاذا حضر هذا العضو ينصرف العضو الآخر (١)

١٦١ - اختيار الاعضاء من المتعلمين - وقد طلبت وزارة الحفانية من الداخلية اختيار الاعضاء الاعيان من طبقة المتعلمين فقد لوحظ أن كثيرين منهم فى الاقاليم ليسو على استعداد تام للقيام بما يعمد اليهم من أعمال هذه المجالس المتنوعة . وعلى الأخص مراجعة الحسابات للاوصياء ولخص تقارير الخبراء . وقد طلبت الوزارة استعمال الدقة وبذل كل العناية فى اختيار هؤلاء الاعيان من طبقة المتعلمين على قدر الامكان من المعروفين بالنزاهة والاستقامة حتى يتسنى لهم اداء وظيفتهم على الوجه الأكمل

ولكن العرف مع الأسف قضى حتى الآن بعدم تنفيذ هذه الشروط تنفيذاً تاماً حتى أصبح الاعضاء في الحقيقة كمية مهملة لا يمكن الاستفادة من أكثرهم بأى مساعدة متجة

يراجع الخطاب المسمى اليه المؤرخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٦ نمرة ٨١٨٢ -
بمجموعة منشورات الحاقانية .

١٦٢ - منع الاعضاء من التعامل مع الاوصياء ومن في حكمهم - رأت
وزارة الحاقانية عقب ملاحظات تبينت لها من مراجعة بعض القضايا أن بعض
الاعضاء يستأجرون أطيان وعقارات عديدي الأهلوية الموجودة في دائرة اختصاصهم
ولما كانت وظيفة القضاء في الأحوال الشخصية التي يقوم بها هؤلاء الاعضاء
لا تتفق مع معاملة الأوصياء والقائمة والكلاء الذين يرجع أمرهم إليهم سواء في
التعين والعزل أو في التصديق على الحسابات والأذن بالتصرفات - فقد رأت
الوزارة لفت أعضاء المجالس الحسبية لوجوب الامتناع عن ذلك (١)

١٦٣ - استبدال الاعضاء في مهول السنة - نصت المادة الرابعة من اللائحة
التنفيذية لقانون المجالس الحسبية بأنه - ولو أن التعيين يكون لمدة سنة إلا أنه يجوز
استبدالهم في "بمجر السنة متى اقتضت مصلحة العمل ذلك

١٦٤ - استئصال الاعضاء بمرورهم - وبلاحظ أن هؤلاء الاعضاء
يشغلون بدون أجر أو مكافأة . وكثير منهم يعتبر تعيينه مظهرأ من مظاهر
الشرف والثقة فيه من جانب الحكومة ورجالها . وبعضهم يراه فرضاً لازماً
ينال من ورائه الشكر من الناس والمثوبة من الله . وقليل منهم من يعمل لأغراض
لا تتفق مع مصلحة اليتامى . على أنه لو أريد حقيقة الوصول الى اختيار أعضاء
نافعين فالت واجب يقضى بالعمل على تنشيطهم بالمكافأة الأدبية ولذلك نرى
الأكفاء يتعدون عن الاشتراك في هذا العمل الحسبي

وأن كثيرا من الاعيان من يتخذ الوسائل المختلفة لتعيينهم في الوقت الذي لا تستفيد المجالس من وجودهم شيئا بل أن البعض تدفعه الاغراض الخاصة للحصول على العضوية مهما كلفه ذلك من المشاق والنفقات على أن القانون لم يحدد لانوع الكفاية ولا الاوساط التي يشملها الاختيار بل ترك ذلك لمحضر الصدقة والظروف أو الفرض أو عوامل أخرى لا حصر لها ولا عداد. وجعل التعيين يمر برجال كثيرين من موظفي الداخلية والحفانية

١٦٥ - ضرورة اصموم هذه الطريقة - ومن الواجب البحث عن طريقة أخرى أو تنظيم الطريقة الحالية لانه من الصعوبة بمكان لرئيس المجلس خصوصا إذا كان حديث عهد في تعيينه أن يتعرف حقيقة جميع الاعضاء ليستطيع أن يبدى رأيه عن كل عضو على انه من السهل إيجاد ملف خاص لكل عضو يمكن أن يدون فيه رئيس المجلس ملاحظاته عنه ليكون ذلك دليلا ومرشدا للرؤساء اللاحقين ولوزارة الحفانية. ويكون الاحتفاظ بهذه الملفات مقررًا بطريقة سرية في عهدة رئيس المجلس. أو أن تكون لجنة خاصة منتخبة من اشخاص متفق على صلاحيتهم وذمتهم لبحث حالة كل عضو والاستئناس بمناخيه من سيرته العامة وسمته. ولا مانع من اختباره شخصيا لمعرفة درجة كفايته واقتداره على العمل.

الفصل الثاني

عضو الملة

١٦٦ - مدلول كلمة ملة - اختار المشرع كلمة ملة عمدا لان مدلولها اوسع واعم من مدلول كلمة مذهب أو طائفة. لان الملة الواحدة قد تشمل عدة مذاهب. ولما كان من الصعب ان يوجد بين طائفة الشخص المنظور في امره عضو حائز

لكل الصفات المطلوبة فقد رؤى الاكتفاء بحضور شخص من الملة الدينية الشاملة لمذهب الشخص المنظور في امره . وعليه فيمقتضى هذا النص تعتبر جميع الطوائف الارثوذكسية او الكاثوليك . او البروتستانية . او الاسرائيلية من ملة واحدة . ومن ثم حضور عضو قبلى كاثوليكي مثلا يكنى لصحة التشكيل للمجلس الحسبى عند النظر في المسائل الخاصة بالكاثوليك من اى مذهب كانوا وكذلك حضور عضو قبلى من طائفة الانجليكان يكنى عند نظر المسائل الخاصة بالبروتستانت . وحضور عضو من الطائفة الاسرائيلية سنوديم يكنى عند نظر المسائل الخاصة بالاسرائيليين لاشكنازيين او القرائين

١٦٧ - سبب اختيار عضو الملة - لو رجعنا إلى المذكرة الايضاحية التى نشرتها وزارة الحفائية عند اصدار قانون سنة ١٩٢٥ رأينا أن اختصاص المجالس الحسبية أصبح شاملا لغير المسلمين باعتبار ان المسائل الداخلة فى اختصاصها هى من المسائل المدنية المحضة التى ليس لها فى الحقيقة أية صفة دينية . وهذا الاعتبار هو الذى حدا من زمن طويل إلى إخراج هذه المواد فيما يتعلق بالمسلمين من اختصاص المحاكم الشرعية التى هى جهة القضاء فى احوالهم الشخصية والمثال نفسه يحتذى الآن فيما يتعلق بالطوائف غير الاسلامية توصلا الى توحيد النظام القضائى للبلاد

غير انه لما كان لمسائل الوصاية والحجر اتصال وثيق بما للعائلات من المصالح المادية والادبية فقد رؤى من المناسب انه عند نظر المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالقاضى الشرعى عضو تمينه وزارة الحفائية من اهل ملة الشخص المنظور فى امره إذ حضور مثل هذا العضو الذى له اضطلاع بالعادات العائلية لطوائف الملة التى هو منها داع الى الطمأنينة

١٦٨ - عضو الملة مع رجال القانون - وفوق ذلك لما كان اشتراك القاضى الشرعى فى المجلس متمما فى حالة قضايا غير المسلمين وكان المجلس اذا

رأسه للأمور في غيبة القاضي الاهل قد يخلو من وجود أى عضو عن لم المام بالمعلومات القانونية والخبرة الفنية فقد أوجب المشرع في الصورة المذكورة - أن يكون عضو الملة من رجال القانون

١٦٩ - اعتراض على هذا النص - وقد يوجد عيب في تغيير هذا النص اذ وجود أعضاء من رجال المحاماة يكونون في الغالب من المحامين العاملين ومن يحق لهم قانونا المرافعة أمام المجلس في قضايا المسلمين وغيرهم يخلق كثيراً من المواقف الدقيقة التي لا يتيسر فيها الخلاص من مركز محام له صفة العضوية بالمجلس ويكون قد حضر في نفس الجلسة عن صاحب قضية وهو في الوقت نفسه حاضر فيها كعضو متم لهيتها ليفصل في القضايا المنظورة ففي مثل هذه الحالة يكون موقف المحامي في غيبة التناقص. إذ لا يمكن أن يوفق بين مصلحته كحام وبين المصلحة العامة التي يعمل بها كعضو مكلف بالحكم في القضايا ومتطوع للعمل على أداء الواجب فيها. لذلك يحسن اشتراط تعيين أعضاء الملة في هذه الحالة من رجال القانون الذين لا يشتغلون بالمحاماة ولو على الأقل أمام المجالس الحسبية

١٧٠ - شروط التعيين وما ذكر من شروط التعيين وطريقته في عضو الايعان منطبق تمام الانطباق على عضو الملة غير أن الفارق الوحيد هو أن وزارة الحفانية هي التي تتولى تعيينه لأنه يحل محل القاضي الشرعي عند نظر قضايا غير المسلمين فن الطيبي مادام هذا القاضي يعين من طريق وزارة الحفانية فان عضو الملة يكون في حكمه

الفصل الثالث

رد أعضاء المجالس

١٧١ - لما كان هؤلاء الأعضاء سواء أكانوا من الأعيان أم من الملة يقومون بالاشتراك في المجالس تطوعا وحسبة - فإن فكرة ردهم عن نظر بعض القضايا أسوة بقضاة المحاكم الأهلية مثلا بعيدة عن الأخذ بها في هذه المجالس العائلية

ولكن إذا لوحظ من جهة أخرى أن العضو معتبر قاضيا لافرق بينه وبين رئيس الجلسة في كل مايتعلق بالاعتبارات القضائية، فإن من المصلحة مراعاة الظروف التي تقتضى إبعاد شخص يكون وجوده خطراً على القضية من جهة المصلحة أو الواقعة التي سيفصل فيها حتى يتنى الضرر وحتى تكون المجالس بعيدة عن أن تكون محل انتقام أو محاباة بشكل لا يتفق مع العدالة الواجب توفرها في جميع الأحكام والقرارات

وعلى هذا الاعتبار قد حكم بأنه من أصول القضاء امكان رد القاضى عن الحكم . وقاضى المجلس المحسى يمكن رده أيضا ولكن في الصور التي يبين فيها بكيفية جلية انه لا يمكن أن تحكم بلا تمييز لغير الحق (١) وللرد إجراءات خاصة تميزت بالمواد ٣١٢ وما بعدها من قانون المرافعات وإذا لم يتبع طالب الرد شيئا منها فإن طلبه يكون غير مقبول شكلا

والقرابة ماكانت قط موجبة لرد أحد من أعضاء المجالس المحسية التي هي هيأت تفصل في مسائل عائلية . وأول من يفصل فيها هم الواقفون على حقيقتها من أعضاء العائلة . وقد كان قانون المجالس المحسية الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦

(١) حسب حال ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مجموعة رسمية سنة ١٩٢٩ رقم ٩٠
م - ٦ المجالس المحسية

قاصيا بأن يكون من أعضاء مجالس المديرية والمحافظات الحسبية أحد أعضاء العائلة ذات الشأن بمايو كد انه لا محل لرد أعضاء المجالس الحسبية لمجرد وجود قرابة بينهم وبين الخصوم وإذن يكون طلب الرد غير وجه (١)

الفصل الرابع

المحامون

١٧٢ - لا يوجد بالمجالس الحسبية محامون مقيدون أمامها وقد نصت المادة (٢١) من اللائحة التنفيذية على ان للخصوم أن ينيبوا عنهم أمام هذه المجالس من المحامين أو من ذوى قرباهم. ولذلك فإن للمحامين الشرعيين والأهليين على السواء حق النيابة عن الخصوم أمام المجالس الحسبية وقد يضاف اليهم المحامون أمام المحاكم المختلطة إذ لا يوجد نص يمنع حضورهم

١٧٣ - المحضور أمام المجلس الحسبي العالى - إنما يشترط في من ينوب عن الخصوم أمام المجلس الحسبي العالى من المحامين الأهليين أن يكون مقبولا للمرافعة أمام محكمة الاستئناف الأهلية (تراجع المادة ٣٤ من القانون)

١٧٤ - تقرير التعقيب - والمجلس الحسبي مختص بالنظر في طلب تقدير أتعاب الوكلاء الذين حضروا عن الخصوم أمامه وفي تقدير المصاريف التي صرفت وأتعاب المحاماة والخبراء والزام الخصم الذى خسر الدعوى (٢)

(١) المجلس الحسبي العالى حكومتى بمعية المحاماة ص ٩

(٢) المجلس الحسبي العالى ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ رقم ١٦٨ ص ٢٣٦ لائحة الرابعة

الفصل الخامس

الخبراء

١٧٥ - كثيراً ما تحتاج المجالس الحسنية إلى الاستعانة بالخبراء وعلى الأخص في المسائل الحسائية لذلك رؤى وضع نظام للخبراء أمام هذه المجالس وهي لائحة الخبراء الصادرة في ١٨ فبراير سنة ١٩٣٠ وتنص هذه اللائحة على القواعد الآتية :

أن يكون الخبير مصرياً غير موظف في الحكومة إلا ما استثنى لضرورة .
وأن يكون كفوؤاً للعمل وأن يتخذ له محلاً مختاراً بدائرة المديرية أو المحافظة .
وأن لا يكون محكوماً عليه بأحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف وأن لا يكون من أعضاء المجلس أو المحامين

١٧٦ - لجنة قبول الخبراء - تشكل هذه اللجنة من رئيس المجلس أو من ينوب عنه رئيساً ومن القاضي الشرعى أو العضو العالم ومن المتدربين لرئاسة الجلسات أن وجدوا كما في مجلس حسبي مصر - ومن ثلاثة أعضاء أعيان تختارهم الرئيس لمدة سنة ولا تكون قراراتها نهائية ونافذة إلا بعد التصديق عليها من وزارة الحفائية

١٧٧ - ملف اليمين - يحلف الخبير قبل مباشرته أعماله يميناً أمام رئيس المجلس ان يؤدي عمله بالانزعة والصدق

١٧٨ - العقوبات التأديبية - أما العقوبات التي ينتهها اللائحة عند ارتكاب أحد الخبراء أمراً خارجاً عن الواجب المفروض عليه أذاؤه فهي الانذار والاقطاف لمدة لا تزيد عن ستة شهور والمخو من الجدول . ويحكم بهذه العقوبة الأخيرة إذا لم يؤد الخبير عمله بالانزعة والصدق أو أهمل فيه إهمالاً فاحشاً

وكل من يحى اسمه لا يجوز إعادته للجدول
وتقبل المعارضة من الخبير في ظرف اسبوع من اعلان القرار إليه إذا صدر
في غيبته

١٧٩ - مسائل أخرى — توجد مسائل أخرى متعلقة بالخبراء ولا نرى
ضرورة لذكرها في هذا الكتاب تتعلق :
(١) تقدير أتعاب الخبير (٢) طريقة المعارضة في أمر التقدير (٣) تكليف
الخبير بأداء العمل في بعض القضايا مجانا (٤) طريقة التنفيذ عن الاتعاب
فان هذه المسائل مدونة في اللائحة على سبيل التفصيل فيصح الرجوع إليها
إذا أريد زيادة البيان

١٨٠ - مصروح جدير - على أن وزارة الحفانية نظراً للاعتبارات
الكثيرة التي استتجتها من حالة الخبراء أمام هذه المجالس — رأت أن تبدأ بعمل
تجربة بأن عينت خبراء حسابين موظفين في بعض المجالس يقومون بمراجعة
التقارير الحسابة التي يقدمها الاوصياء والوكلاء.
وقد نجحت التجربة نجاحاً عظيماً — والمتنظر أن تتم جميع المجالس

الفصل السادس

الكتابة والمعاونون

١٨١ - الكتابة — يوجد بالمجالس الحسبية من الكتابة ما يكفي للقيام
بالأعمال الكتابية المختلفة وهم يتبعون في تنظيم أعمالهم ومباشرتها ما تضمه وزارة
الحفانية من القواعد

١٨٢ - وظيفة الكتابة - وعلى الكتابة الحضور في الجلسات والقيام بكل ما
تطلبه القضايا أسوة بالنظام المتبع تماماً في المحاكم الأهلية وعليهم تنفيذ لائحة
الرسوم وقيد المراض التي ترد للمجالس وحفظ الدفاتر وتسليم صور القرارات

والشهادات التي يطلبها أصحاب الشأن طبقاً للتعليمات الموضوعية واستلام وتسليم المستندات وتقارير الخبراء والاعضاء وبالاختصار فانهم مكلفون بما تعرضه عليهم اللائحة والمنشورات من الاعمال - ال

١٨٣ - **المعاونون** - أما **المعاونون** فانهم يقسمون بالاعمال التي يقوم بها رجال الادارة من جرد التركات وأموال المطلوب الحجز عليهم والغائبين وترشيح الاوصياء والقوام وتنفيذ قرارات المجلس وغير ذلك من الاعمال التي يعمد اليهم القيام بها . ويلاحظ انهم في الحقيقة يجب أن يندبوا في المسائل الدقيقة او الهامة التي لا يقدر لجهة الادارة او لاعضاء المجلس التوصل الى تحقيقها ولذلك من الواجب ان يحصل التوسع في زيادة عددهم وفي زيادة اختصاصهم (١)

١٨٤ - **مقترحات** - ومن رأي أن يكون هؤلاء من خريجي مدارس التجارة وأن يكلفوا بفحص جميع كشوف الحساب التي يقدمها الاوصياء أو القائمة أو الوكلاء عن الغائبين وهم في هذه الحالة أقدر من غيرهم على اداء الواجب وأسرع في تقديم التقارير وأدعى الى مراقبتهم بواسطة رؤساء المجالس أكثر من الخبراء الذين يرون في قلة الاعمال وفي إقامة اغليبيتهم بعيدين عن المجلس الذي يشغلون أمامه وفي قلة الانتاب المقدرة - ما يثبط عزائمهم ويدفعهم الى تأجيل القضايا أو تقديم تقارير غير مستوفاة مما يتعمد معه تأخير الفصل في كشوف الحساب السنوية مع أن المصلحة تقتضي سرعة النظر في هذا الامر الهام حتى يتيسر ارقام

تقدم برسم ١٨٤ فبراير سنة ١٩٣٧ باعتبار معاونين من رجال الطبقة الثانية وترقى الواقع الرسمية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٧ بالعدد ١

الوصى أو القيم على ائباع المبالغ التي تظهر في ذمته في وقت لا تقى تتحقق معه مصلحة عديم الأهلية

الفصل الأول

الباب السابع

مساعدو المجالس الحسبية

العمد والمشايخ ورجال الادارة

١٨٥ - يصح أن نقول كلمة عن هؤلاء فان المجالس الحسبية تؤدي وظيفتها بمساعدتهم ومعاونتهم واليه يرجع في الحقيقة حل كثير من المسائل وتقرير أغلب الأحكام ولذلك فرض الشارع عليهم عقوبة في بعض الأحوال إذا قصرُوا ولم يؤدي الواجب عليهم حتى لا يحصل ضرر لأموال عديم الأهلية من جراء اهمالهم

١٨٦ - الواجبات - أما هذه الواجبات فانها مبنية في المادة ٩ ويمكن بيانها بالكيفية الآتية :

أولاً على العمدة أن يتخذ كافة الاجراءات اللازمة لحصر الاموال والمحافظة عليها وضع الاختام عند اللزوم وعليه أن يعمل محضر المجرّد

ثانياً - على العمدة أن يبلغ بالوفاة هو ومشايخ الخارات في ظرف ٤٨ ساعة الى المجلس الحسبي وإلى النيابة العمومية لتأديب لها . كما يجب عليهم أن يبلغوا بالوفاة في حالة استحقاق الحكومة لكل التركة أو بعضها

ثالثاً - أوراق الترشيح : على جهة الادارة أن تقدم كشفاً بأسماء من يرى لائقهم للرعاية أو القيام أو الوكالة عن النائبين وفقاً لنص المادة ١٨ من القانون وذلك قبل انعقاد الجلسة الجديدة للنظر في تعيين الوصى أو القيم أو الوكيل عن

الغائب - وهنا في الحالة التي لم يقدم فيها هذا الكشف بتوقيع أفراد العائلة - وهو ما يعبر عنه بأوراق الترشيح - فإن العمدة من واجباته التحري عن كفالة الاشخاص وصلاحياتهم حتى يتمكن المجلس من اختيار شخص يمكن أن يحتفظ بالاموال حتى لا تكون عرضة للضياع اذا ماتوا لها شخص غير أمين

رابعا - تنص المادة ٣٢ من اللائحة التنفيذية بأنه اذا حصلت معارضة أثناء الجرد أو عند تسليم الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب الاموال يرفع الأمر الى المجلس ليقدر ما يراه بعد اتخاذ الاجراءات التحفظية على المال - فاذا أقر المجلس وجوب مساعدة الإدارة فعلى مأمورى السلطة الادارية أن يؤدوا هذا الواجب ولو باستعمال القوة وذلك طبقا للشروط المدونة في تلك المادة وفي المادة ٥٣ من اللائحة المذكورة

خامسا - يجب على رجال الإدارة القيام باعطائه المعلومات عن أحوال القصر قبل بلوغهم الحادية والعشرين لمرة حقيقة أمرهم ليقدر المجلس قبل بلوغهم هذا السن باستمرار الوصاية أو باتمائها

سادسا - يقوم بوظيفة اعلان الأوراق رجال الإدارة بدلا من قلم المحضرين الا في الحالة التي يقرر فيها المجلس أن يؤدي هذا العمل قلم المحضرين لاسباب تقدر حسب ظروف كل قضية أو عند الضرورة

سابعا - يقوم العمدة ورجال الإدارة على العموم بتنفيذ ما يطلب المجلس اوريثه من تحقيقات وبيانات ومعلومات وبالاختصار يقوم هؤلاء بكل ما يمكن أن يكون له علاقة بعديمي الأهلية أو بالمسائل المطروحة على المجلس من معانيات وتقدير ثمن أطيان وتأجير وتحقيق شكوى وغير ذلك من المطالب المتنوعة وهو اختصاص عام لاحد له ولا تفصيل اذ راجع كله إلى المجلس ورئيسه في تأدية هذه الأموريات وهذه المساعدة

١٨٧- العقوبات - الورقة بالنون والمأمورون الذين يثبتون الوقيات أو يحضرون محاضرها ومن يباشرون الدفن ومشايخ البلاد كل هؤلاء عليهم أن يلغوا العمدة أو شيخ الحارة في ظروف ٤٨ ساعة

أولاً - ب وفاة كل شخص يتوفى عن حمل مستكن أو عن ورثة قاصرين أو غائبين أو فاقدى الأهلية - أو تكون الحكومة مستحقة لكل تركته أو لبعضها
 ثانياً - ب وفاة الولي أو القيم أو الوكيل
 ثالثاً - كذلك يجب على الورثة والبالغين والمشايخ الأخبار عن كل تغيير يحصل في أهلية المتولين المذكورين - وذلك بمجرد علمهم بذلك والإعقاب المتأخر في الاختبار أو التبليغ الحبس مدة لا تزيد عن سبعة أيام أو بغرامة لا تتجاوز مائة قرش

١٨٨ - عقاب العمرة - إذا تبين لك العقوبات التي فرضها الشارع على الأشخاص الذين يجب عليهم بسبب علاقاتهم العائلية أو الحكومية مساعدة العمدة على أداء واجبه ، فإن القانون يقضى من جهة أخرى بمعاقبة العمدة وشيخ الحارة في مصر والاسكندرية وبورسعيد والسويس إذا تأخروا عن التبليغ بعد أخبارهم من الأشخاص المذكورين في البند السابق . اذ وجب عليهم أن يبلغوا في ظرف ٤٨ ساعة إلى المجلس الحسنى المختص أو إلى النيابة العمومية التابعين لها أو إلى جهة الإدارة في حالة استحقاق الحكومة لكل التركة أو بعضها

١٨٩ - العقوبات على المبرأتم الوصرى - أما العقوبات عما يحصل من الإهمال أو التقصير في المسائل الأخرى عندما يطلب من العمدة والمشايخ ومشايخ الحارات القيام بتنفيذ ما يكلفون به سواء أكان ذلك التكليف بمقتضى نصوص القانون أو بأمر من المجلس أو من رئيسه مما يتعلق بقانون المجالس الحسنية فإن الإدارة في هذه الأحوال تتولى عقابهم طبقاً للوائح الإدارية المتبعة أمام لجنة الشياخات

١٩٠ - اعتياد محاضر المحصر أو رافقاً رسمياً - ولزيادة اليان في مسؤولية هؤلاء الأشخاص نذكر أن التزوير في محضر المحصر الذى يحضر العمدة يعتبر تزويراً في أوراق رسمية بالمعنى المقصود في المادة ١٧٩ عقوبات لأن وجوب تحرير محضر

بمجرد التركة مستفاد من طبيعة الواجب الذى فرضه قانون المجالس الحسينية الذى
أوجب على العمدة أن يتخذ الاجراءات التحفظية اللازمة لصيانة التركات ريثما
يصدر بشأنها قرار المجلس الحسى والا كيف يتسنى للعمدة اثبات قيامه بهذا
الواجب إذا لم يكن قد حرر محضرا بما أجراه لاسيما وان هذا الاحتياط الواجب على
العمدة اتخاذه لا يتأتى حصوله فى بعض الصور إلا إذا جرد العمدة الاشياء
وسلمها إلى من يحفظها حتى يعين الوصى وهذا لا يكون طبعاً إلا بكتابة وما هي
إلا المحضر

ويلاحظ أيضاً أن القانون المذكور سوى بين النقابة والعمدة فى وجوب
اتخاذ الاحتياطات ولا يمكن أن يقال بأن النيابة اذا حررت محضرا فى هذه الحالة
يكون عديم الاهمية والقيمة مثل محضر العمدة على أنه من الممكن أن يقال بأن
سبب سكوت الشارع عن التنصيص صراحة بوجوب تحرير محضر اكتفاؤه بأن
العمدة والنيابة يقومان فى هذه الحالة بعمل يشبه من بعض الوجوه عملهما فى بعض
الوقائع الجنائية بصفتها من مأمورى الضبطية القضائية ومفروض عليهما فى
قانون تحقيق الجنايات عمل محضر بكل ما جريانه - فكان الشارع اعتباران وجوب
تحرير محضر بمعرفة العمدة أو النيابة فى هذه الحالة من البديهيات التى لا تحتاج
إلى نص (١)

الفصل الثاني

الورثة الأقارب الأصهار — أصدقاء العائلة

الفرع الأول

واجباتهم

١٩١ — إذا كان العمد والمشايخ من واجبهم مساعدة المجالس في أداء مأموريتها والاعقبوا بمخلف العقوبات، فالورثة والأقارب والأصهار مفروض عليهم بنص قانون المجالس أداء بعض الواجبات والاحق توقيع العقاب عليهم . ولوحظ في ذلك أن علاقتهم العائلية تقضى بأن يسارعوا بالاحتفاظ بأموال التركة وأن ييلفوا المجلس عن كل المعلومات النافعة لتوافر له كل العناصر التي تنتج رأيا صائبا يؤدي إلى خير عظيم لفائدة الأهلية فقد يقرر القانون لظروف كثيرة هامة أنه يجب على الورثة البالغين أن ييلفوا العمدة في ظرف ٤٨ ساعة بوفاة كل شخص يتوفى عن حمل مستكن أو ورثة قاصرين أو غائبين أو فاقدي الأهلية أو تكون الحكومة مستحقة لكل التركة أو بعضها . ويجب عليهم اخبار العمدة أو شيخ الحارة أيضاً بوفاة الولي أو الوصي أو القيم أو الوكيل عن الغائب

والحكمة في ذلك أن هؤلاء أقرب إلى معرفة هذه الحالات ولا يمكن للعمدة أن يقوم بوظيفة التبليغ للمجلس أو للنيابة إلا منهم هم ومشايخ البلاد . خصوصاً إذا لوحظ كثرة مشاغله ومسئوليته في جميع أنواع أعمال الحكومة المختلفة والمتصلة بكل الوزارات . لذلك فرض عليهم عقوبة الحبس سبعة أيام أو غرامة لا تتجاوز مائة قرش

١٩٢- الاستشارة من الوقارب والاصهار - وقد يرى المجلس أيضاً لأسباب هامة أن يدعو في كل مائة من المواد المنظورة أمامه من الاقارب والاصهار وأصدقاء العائلة من ترى فائدة في استشارته. فاذا دعا المجلس أحداً الاقارب والاصهار المقيم في دائرة المجلس ولم يحضر في اليوم المحدد له بعد اعلانه على يد محضر أو أحد رجال الضبط ولم يقدم عذراً مقبولاً لتخلفه عن الحضور يحكم عليه المجلس بغرامة قدرها مائة قرش

حالة العود - وإذا اقتضى الحال حضوره يكلف ثانياً بالحضور فاذا امتنع عن الحضور بعد اعلانه مرة ثانية يحكم عليه بغرامة قدرها خمسمائة قرش ويكون ميعاد الاعلان ثلاثة أيام على الأقل خلاف مواعيد المسافة الميمنة في قانون المرافعات

قبول المنذر - وإذا حضر من تخاف عن الحضور وأبدى أعذاراً مقبولة وجب اقلته من الغرامة (مادة ٣٦ من القانون)

وقد قصر الشارع العقوبة على الاقارب والاصهار في الوقت الذي يحق للمجلس فيه أن يدعو اليه اصدقاء العائلة ولم يتعرض لتوقيع عقوبة عند تأخيرهم عن تلبية الدعوة لأن هناك فارقا عظيماً بين الفريقين إذ يكفي للصدوق إذا كان يريد خدمة العائلة أن يحضر من تلقاء نفسه للاسترشاد برأيه . فاذا لم يحضر كان من الذين لا يريدون أو يستطيعون خدمة العائلة أو تأدية المعلومات النافعة

الفرع الثاني

الاصهار والاقارب للدرجة الرابعة

ذكرنا ان للمجلس الحق في توقيع العقوبة على الاقارب والاصهار المقيمين في دائرة المجلس مادة ٣٦ من القانون

وبالرجوع إلى كتاب الأحوال الشخصية تجد تفصيلا عن ذلك نلخصه في هذه البيانات فالأقارب هم بحسب ترتيبهم في الاستحقاق في التركة (١) أصحاب الفروض وعددهم ١٢ - أربعة من الذكور وهم الأب والجد الصحيح وابن علا . والأخ لأُم والزوج . وثلاثة من الإناث وهن البنت . بنت الابن . الأُم . الجدة الصحيحة . الأخت الشقيقة . الأخت لاب . الأخت لام . الزوجه

فالموجود منهم يأخذ فرضه وما بقي أخذه العاصب النسبي (٢) العاصب بنفسه من النسب . هو من يأخذ ما بقي من التركة بعد أخذ أصحاب الفروض وقد يكون الابن أو الأخ الشقيق أو ابن أخ لاب وهو ينحصر في أربع جهات : البنة . الابوة . الأخوة . العمومة . فالأول يجب الثاني فإن كانوا في درجة واحدة استووا في الاستحقاق ومحل تقديم أصحاب الفروض على العاصب النسبي إذا لم يكن الفرض محجوبا والعاصب لا يكون إلا مذكرا . (٣) العاصب السببي هو مولى المتأقعه وعند عدم العصبه النسبية يعطى للعصبه السببيه . وهذا الصنف لا علاقة له بالقرابة

٤ - عصبه العاصب السببي . لا يكون هؤلاء إلا من الذكور وهم بنوة المتفق أبوته - أخوته عمومته مع الترتيب السابق في الاستحقاق

٥ (ذؤو الرذ . يرد على ذؤى الفروض النسبية بقدر حقوقهم ولا يكون ذلك إلا عند عدم العصبات والرذ لا يكون إلا لأصحاب الفروض النسبية لأن القرابة باقية بعد الموت بعكس أصحاب الفروض السببية أى بسبب الزواج وهم الزوجه والزوج

٦ (ذؤو الأرحام . وهم قرابة الميت وليسو بعصبه ولا ذؤى فرض كابن البنت وبنت البنت وأب الأم وابن الأخت . وهم يرثون إذا لم يترك المورث أصحاب فروض نسبية ولا عصبه أو ترك صاحب فرض سببي

(٧) مولى الموالاة . وهو الذى قبل موالاة الميت حين قال له أنت مولى ترثنى اذا مت وتمتقل عنى اذا جنيت . ويشترط فى الميت أن يكون حراً غير عربى والا كان معروف النسب فليس له أن يوالى غير آبائه - وأن لا يكون معتقاً والا كان ولاؤه لمن اعتقه ولمصته . وأن لا يكون له وارث نسي - وأن لا يكون بيت المال قد عقل عنه ودفع له الدية من الجناية فأصبح بذلك وليه . وأن لا يكون عقل عنه مولى موالاة آخر . وهذا لا علاقة له بموضوعنا

(٨) المقر له بنسب ، شروطه أن يكون مجهول النسب وأن يكون محمولا على غيره (هذا ابن أبى مثلاً) وأن لا يثبت نسب المقر له من الغير . وأن يموت المقر على إقراره فلورثته أو أنكره ثم مات لا يرثه

(٩) الموصى له بما زاد على الثلث . لأن الوصية إن كانت بالثلث لأجنبى تنفذ وإن لم ترث الورثة وتكون مقدمة على الثلث

(١٠) بيت المال - مكان يوضع فيه المال ليصرف فى مصاريفه الشرعية إذا لم يوجد واحد من المذكورين يأخذ مال المتوفى

١٩٣ - تبين مما تقدم أن الأقارب ينحصر فى أصحاب الفروض وفى العاصب بنفسه من النسب وفى ذوى الأرحام . ودرجة القرابة بين شخصين تحدد بعدد الدرجات ، فالجد هو قريب من الدرجة الثانية مع ابن ابنه لأن الفارق بينهما درجتان deux generation والعلم قريب من الدرجة الثالثة مع ابن أخيه أو ابن أخته .

١٩٤ - المصاهرة - أما المصاهرة فهى الرابطة الشرعية التى يوجد بين أقرب أحد الزوجين للآخر . وأساسه الزوج الذى يقرب بين العائلات . وتحديد درجة المصاهرة كتحديد درجة القرابة تماماً - فالإنسان يعتبر صهراً لأحد الزوجين فى نفس خط المصاهرة ligne وفى نفس درجة القرابة إذا كان قريباً لأحدهما فتلاً . يعتبر الزوج صهراً من الدرجة الثانية عن طريق الحواشى ومع أخ زوجها وهكذا

١٩٥ - ملاحظة قانونية - على أن قانون المجالس الحسينية لم يحدد درجات المسئولية ولم يقرر نظام الحجب الحاصل في الميراث بل جعل المسألة عامة غالية من كل قيد - وترك للمجالس الحسينية مطلق الحرية في الاسترشاد بأى شخص من هؤلاء الأقارب والأصهار إذا رأى أن مصلحة الصغير أو عديم الاهلية تقضى حضوره أو الاستعانة برأيه

١٩٦ - الوصاية الزامية - على أن المادة ١٩ من القانون قضت على أنه في حالة تعذر تعيين وصى أو قيم تكون وظيفة الوصاية أو القوامة الزامية بالنسبة إلى أقارب القاصر أو المحجور عليه حتى الدرجة الرابعة وأصهارهم كذلك

١٩٧ - ملاحظة تشريعية - ويلاحظ أن تشكيل المجالس الحسينية لا يفرض اشتراك أحد أعضاء العائلة في عضوية المجلس وأنه يكتفى بالاستشارة للحصول على معلومات ذات فائدة أو يحضر لابتداء شهادته في بعض المواضيع وليس المجلس ملزماً باستدعاء أحد منهم بل له الحرية المطلقة

١٩٨ - عيب هذا النظام - على أن هذا النظام يترك مجالاً للنقاش فقد نعلم أن كثيراً من البلاد تقوم فيها مجالس العائلات بوظيفة المجالس الحسينية في مصر وأن العنصر العائلي فيها يقوم بنصيب كبير في طريقة تشكيلها

وقد ذكرنا في المقدمة التاريخية أن قانون سنة ١٨٧٣ كان يلزم المجلس الحسى بسماع أقوال الأقارب والجيران الذين يعتبرون كأن لهم اتصالاً وثيقاً بالمتوفى مدة حياته

وجاء قانون سنة ١٨٩٦ مقررًا بوجوب حضور أحد أعضاء العائلة كعضو في المجلس

فاذا أريد فائدة محقة فإن المجلس الحسى يستطيع أن يصدر قراراته بعد أن يتبين جميع الظروف الخاصة بعديم الاهلية بعد أن يناقشهم أمام هؤلاء الأقارب والأصهار ولذلك يصح أن ينظر في جعل هذه الاستفادة بصورة تسمح

باشتراك هؤلاء. ولو في بعض المسائل الهامة وإن يكون المجلس الحسبي مقيدا إلى حد ما بضرورة الاستعانة بأرائهم بدلا من جعل استشارتهم أمرا اختياريا

الباب الثامن

علاقة النيابة العمومية بالمجالس الحسبية

١٩٩ - ضرورة تمثيل النيابة بالمجالس الحسبية - قلنا في مقدمة الكتاب أننا نتمنى أن يتوج الإصلاح القادم بإيجاد نصوص تحتم حضور النيابة العمومية في جميع المجالس الحسبية أسوة بما قرره المشرع بالنسبة للمجلس الحسبي العالي لتكون دعوى الحسبة مستوفاة شرائطها.

٢٠٠ - على أن عدم التمثيل لم يمنع المشرع من جعل النيابة العمومية ذات صفة في كثير من المسائل التي لها اتصال وثيق بأموال عديدي الأهمية وبأشخاصهم فقد أعطيت لها بعض الحقوق حتى يمكن أن تعمل من ناحيتها على مفاهية المصلحة فإن لها من النفوذ والسلطة ما تستطيع به أن تجمع كل المعلومات التي تساعد على إظهار الحقيقة وعلى تنفيذ المجالس بكل ما تصل إليه يدها فيسهل بذلك سبيل الحكم في القضايا والجرائم التي يرتكبها الأشخاص المتصلون بهذه المجالس.

٢٠١ - تحرير المحاضر عند مرور وصول التبليغ - فقد نصت المادة الثانية على أن أعمال الاخبار من جانب الورثة البالغين والمأمورين الذين يشترط الوفيات أو يحرمون محاضرتها عن وفاة كل شخص عن حمل مستكن أو وورثة قاصرين أو غائبين أو فاقضى الأهلية في ظرف ٤٨ ساعة تجعلهم عرضة لتقديهم أمام محكمة المخالفات للحكم عليهم بعقوبة الحبس أسبوعا أو غرامة لا تتجاوز مائة قرش. وكذلك تأخر العمد ومشايخ الحارات عن التبليغ عن ذلك كله في ظرف ٤٨ ساعة إلى المجلس الحسبي المختص أو إلى النيابة العمومية التابعين لها. فانه يؤدي إلى الحكم عليهم بنفس هذه العقوبة.

٢٠٢ - الوصايا لم تفظ الاموال - قد نص القانون في المادة ٩ بأن النيابة العمومية أن تأمر باتخاذ الوسائل التي تراها لازمة لحفظ حقوق الحمل المستكن أو القصر أو عديمي الأهلية أو الحكومة . وذلك الى أن تصدر قرارات المجلس الحسبي في الحالات الأولى أو قرارات جهة الادارة إذا لم يكن للتركة وارث . قد يحصل أن يموت شخص ويترك تركة كبيرة متسعة الأطراف كثيرة الأوراق والمستندات متنوعة الحقوق فلا يمكن لجهة الادارة ولا لمعاون المجلس ولا لرئيسه أن يتولى واحد منهم العناية بها بالطريقة الصالحة لأسباب كثيرة مانعه . ففي مثل هذه الحالة تكون النيابة العمومية أجدر من يعمل على تحقيق هذا الحصر بطريقة سهلة ناجحة . إذ تمنع كثيراً من الطامعين من تبديد شيء من التركة . حتى اذا تجارى واحد منهم أمكن في الحال القبض عليه وتفتيش منزله واسترداد الأشياء المختلسة . وهذه السرعة في تولى تحقيق الجرائم الخاصة بالتركة تدعو إلى الطأئنة التامة على حقوق اليتامى وعديمي الأهلية :-

٢٠٣ - مسائل العجوز والوصاية - قد ينشأ عند التكلم على العمد وواجباتهم الأحوال التي يجب عليهم التبليغ عنها .

ولكن جاءت المادة ١٠ من القانون فقررت : بأنه في غير الحالة المبينة في الفقرة الثانية من المادة الثانية يرفع الأمر لمجلس الحسبي في مواد الوصاية والحجر والنية من النيابة العمومية كما يرفع من أحد أعضاء العائلة أو من كل ذي شأن وتنفيذاً لذلك نصت المادة ١٦ من اللائحة التنفيذية بأن كل طلب يقدم من غير المنصوص عنهم للمادتين الثامنة والعاشرة من القانون في هذه المسائل فإن رئيس المجلس يحيله على النيابة العمومية لابتداء رأيها فيه .

والحكمة في ذلك ظاهرة إذ يتيسر للنيابة أن تتولى التحقيق بالطريقة التي تراها ضرورية بما لها من السلطة والنفوذ . فإذا ما اقتضت بأن الوصاية لازمة أو أن الحجر ضروري بسبب سوء تصرفات أو للعتة أو أن الفائب يجب حماية

أمواله بتعيين وكيل عنه أو غير ذلك من المسائل الداخلة في اختصاصها فإن لها أن تبدى رأيها على كل حال أو تخطر عنه المجلس لاتخاذ ما يراه من الاجراءات . وقد عمل هذا الاحتياط حتى لا يصبح الناس عرضة لكل شاك يسارع للاضرار بهم انتقاماً أو لفرض آخر أو طيشاً منه . فإن الأمور المتعلقة بالمجالس الحسنية كثيراً ما تتعلق بالكرامة أو بالعائلات وبشرفهم وأموالهم . وهذا القيد يوقف خطر المبدأ القاتل بحرية الشكوى . فلا يمكن أن يكون محل نظر في الشكاوى إلا ما تراه النيابة العمومية جديراً وصالحاً للاهتمام به .

٢٠٤ - موارء الواءة الشرعة - نصت المادة ٢٨ من القانون بانه لا يجوز الحكم بسلب ما للأولياء الشرعيين من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم الأبناء على طلب النيابة العمومية وبشرط أن يكون سوء تصرفهم في أموال المذكورين ملحقاً للضرر برأس مالهم نفسه . وهذا الاحتياط وضع حداً للطلبات الطائشة أو الباطلة فإن العلاقة الأبوية بين الولد والقاصر يجب احترامها وتوكيدها وعدم المساس بها إلا إذا وجد المبرر لهذا التدخل . وفي إمكان النيابة العمومية بحث كل شكوى على حداثها ومعرفة حقيقتها مادامت لم تقدم لامن أحد أعضاء العائلة ولا من صاحب الشأن .

٢٠٥ - طريقة تنفيذ هذه الواجبات - لقد رأى النائب العمومى إصدار منشور يحقق الرغبات التى يتطلبها المشرع لحماية أموال عديمى الأهلية فاصدر منشوره رقم ٤٦ بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢١ طلب فيه من رجال النيابة القيام بتنفيذ نصوص القانون لانه قد يترتب على تركها حصول اختلاسات وسرقات لا يمكن الوصول الى اثباتها . وأنه صوناً للتركات من الضياع ومحافظة على حق من له حق فيها قد أمر باتخاذ القواعد الآتية وتنفيذها :

أولاً - تفرد كل نيابة جزئية جزءاً من دقة العرائض لعدد جميع البلاغات التى ترد اليها ب وفاة شخص عن ورثة قاصرين أو عن غائبين أو فى حالة تستدعى

الحجر عليهم أو قيا اذا كانت الحكومة تستحق لكل تركتهم أو بعضها وان ترفع الدعوى العمومية عند التأخير في التبليغ .

ثانياً - أن تتولى بنفسها اتخاذ الاجراءات التحفظية في التركات أو في أموال عدى الاهلية الكبيرة وأن تندب رجال الادارة لهذا الغرض في التركات الصغيرة وتكفلهم بارسال أوراقها مستوفاة الى المجلس الحسني المختص مباشرة واخبار النيابة بما يتم .

ثالثاً - يؤشر في الدقير بما يتم في كل مسألة .

٢٠٦ - تمثيل النيابة في المجلس الحسني العالي - نص القانون بضرورة حضور عضو النيابة متممماً للهيئة أسوة بحضوره في القضايا الجنائية أمام المحاكم الاهلية ويصدر المجلس حكمه بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال الخصوم

٢٠٧ - نزع النيابة في استئناف القرارات - نصت المادة ١٣ فقره (٢)

من قانون المجالس الحسنية بأن لوزير الحقاينة استئناف أى قرار صادر في الموضوع اذا وصل اليه بلاغ من النيابة العمومية وهذا الحق معطى للنيابة اذا رأت من ظروف بعض القضايا ما يستدعي استئنافها خيفة أن يكون هناك خطر غير متيسر استدراكه فيما لو ترك حق الاستئناف لصاحب الشأن وحده .

وهذه القرارات خاصة بطلبات توقيع الحجر أو رفعه أو في رفع الوصاية واستمرارها أو في منع القاصر الذي بلغ الثامنة عشرة من التصرف .

وللنيابة العمومية وحدها الحق في طلب سلب ما للأوصياء الشرعيين من السلطة على أموال الاشخاص المشمولين بولايتهم . ولها وحدها حق استئناف أحكامه . وبناء على هذا لا يقبل الاستئناف المرفوع من أى شخص خلاف النيابة العمومية عن الحكم "صادر برفض مثل هذا الطلب .

فاذا لم تستأنف النيابة القرار الصادر برفض الطلب الخاص بسلب الولاية أو الحد منها فإن عدم استئنافها يعتبر قبولاً منها لهذا القرار . ولا يجوز بعد ذلك

لاى شخص آخر من أقارب القصر أن يستأنف هذا القرار لأن صاحب الصفة الوحيد في استئناف مثل هذه القرارات هي النيابة العمومية (١)

الباب التاسع

حقوق رئيس المجلس الحسبي وسلطته

٢٠٨ - سبب هذه السلطة - لما كان رئيس المجلس هو المسئول في الواقع عن تسيير العمل بطريقة كافية لادالة رأى الشارع أن يعطيه من السلطة بالقدر المناسب الذي يمكنه من القيام بالواجب في حدود المصلحة - وهو المسيطر على كل الاجراءات . وأنه بما له من الكفاءة القانونية والخبرة الفنية في إدارة الجلسات وتوجيه القضايا للسبيل القانوني قد أصبح في اختصاصه المسائل الآتية : -

٢٠٩ - ضبط جلسات المجلس - نصت المادة ٣٧ من القانون بان ضبط جلسات المجلس وإدارتها منوطان برئيسها بحيث يكون له أن يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بنظامها . فان تهادى في فعله كان للمجلس الحسبي الحكم بحبسه أربعة وعشرين ساعة ويسلم في الحال للبوليس لحبسه وعلى البوليس تنفيذ الحكم .

٢١٠ - وقوع جنابات أو جنح في الجلسة - قررت المادة ٣٨ من القانون بأنه في حالة وقوع جنح أو جنابات بالجلسة فان للرئيس الحق في أن يأمر بكتابة محضر بما يتبع . وإذا اقتضى الحال القبض على المتهم أمر بذلك وأرسله مع المحضر إلى قلم النائب العمومي أو الى أقرب نقطة من نقط البوليس ويكون المحضر معمولاً به أمام المحاكم الأهلية

٢١١- كشف الاعيان - بالرجوع الى لائحة تنفيذ المجالس الحسبية الصادرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وهي المتممة للقانون وهي أشبه بشئ بقانون المرافعات للقانون المدني والتجاري نجد أحوالاً كثيرة يصح أن نذكرها بترتيب ورودها ولها علاقة برئيس المجلس - ومنها كشف الاعيان فقد نصت المادة ٣ بأن على رؤساء المجالس الحسبية أن يرفعوا الى وزارة الحفانية قبل ١٥ نوفمبر من كل سنة ملاحظاتهم على أعضاء الاعيان الذين تنتهى مدتهم في ٣١ ديسمبر من السنة عينها لتبليغ مآثرها منها الى وزارة الداخلية .

وهذه الأمورية شاقة إذا أراد رئيس المجلس أن يصل إلى حقيقة هؤلاء الاعضاء وصلاحياتهم . لذلك اقترحت أن يوجد ملف خاص لكل عضو يثبت فيه كل المعلومات والبيانات التي يمكن ملاحظتها عليه أثناء العمل وحتى تكون هذه الطريقة مدعاة إلى سهولة الاختيار خصوصاً أن كثرة تغيير الرؤساء مانع من التوصل الى فهم حالة كل عضو ونفسيته وكفائه

٢١٢ - التغليب والتناوب - نصت المادة (٥) من اللائحة بان رئيس المجلس ينتخب من بين الاعيان المتمين الاعضاء العاميين والاحتياطيين بالكيفية التي يراها عند التكلم على أعضاء الاعيان ويجب أن يراعى الرئيس التناوب في العمل ويرسل كشفاً بذلك لوزارة الحفانية قبل آخر ديسمبر من كل سنة للتصديق عليه

٢١٣ - استبدال الاعضاء - نصت المادة (٧) بأنه اذا تخلف أحد الاعضاء الاعيان العاميين أو عضو الملة ينتخب رئيس المجلس بدله من الاعضاء الاحتياطيين إن وجد . وإذا تكرر التخلف بدون عذر مقبول يرفع الامر لوزير الحفانية ليقرر ما يراه

٢١٤ - الامور المتعلّقة - يجب على رئيس المجلس بمجرد حصول

التبليغ طبقاً للنصوص عنه في المادة ٨ من القانون أن يتخذ كافة الاجراءات لحصر الاموال والمحافظة عليها ووضع الاختام عند اللزوم ويشترك معه في هذا الحق النيابة العمومية والمعمدة

ولكن الشارع أعطى للرئيس الحق في استيفاء أى نقص يراه في أعمالهما وأباح الوزير لرئيس المجلس أن يقوم بهذه الاعمال بنفسه أو بواسطة تعاون المجلس أو جهات الادارة ويحرم بذلك محضراً . على أن هذه السلطة واسعة ودقيقة خصوصاً في التركات الكبيرة المتعلقة باحدى الامرات الشهرة والنفوذ . والواجب الرجوع في كل قضية إلى المعادات والحالة الاجتماعية والظروف العائلية فان لكل ذلك أحكاماً عرفية لامناس من احترامها وهي كثيراً ما تمنع أو توقف حجر عثرة في اتخاذ الاجراءات في الوقت الذي حدده القانون

ولا مناص أيضاً من الرضوخ لبعض هذه العقوبات في الوقت الذي يصح معه فيه عمل الاحتياط اللازم للاحتفاظ بالتركة بطريقة تضمن مصالح القصر

٢١٥- ترك جزء من التركة للصرف على الجنائز وغيرها - وقد نصت اللائحة على بعض هذه المعادات الواجب احترامها . وصرحت بضرورة ترك جزء من أموال التركة تحت يد أحد أفراد العائلة أو أى شخص مؤمن كالنفود والحبوب وغيرها ما يكفي للصرف على الجنائز والمأتم ولنفقة العائلة ومؤونة المواشي وادارة حركة الاعمال التي يخشى عليها من فوات الوقت

٢١٦- التركات الجزئية - وقد رأى المشرع ان التركات الجزئية لا تستحق الاهتمام فقرر بأنه لا حاجة لتعيين وصي أو وكيل عن غائب اذا كانت حصة عديم الاهلية لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً أو كان مجموع انصباة عديمي الاهلية المتعدين لا يتجاوز خمسين جنيهاً إلا إذا دعت الضرورة لذلك

٢١٧- كشف الترشيع للوصاية - يجب على الرئيس أن يحصل قبل انعقاد الجلسة المحددة للنظر في تعيين الوصي أو القيم أو الوكيل عن الغائب على

كشف بتوقيع أفراد العائلة يشمل أسماء من يرى لياقتهم للوصاية أو القيامة أو الوكالة عن الغائبين وفقاً لنص المادة ١٨ من القانون فإذا تعذر الحصول على هذا الكشف من أفراد العائلة لسبب ما فإن جهة الإدارة ملزمة بتقديمه

٢١٨ - انقطاع بالقبول أو بالرفض - يجب على الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب الذي لم يسبق قبوله الوصاية أو القيامة أو الوكالة أن يخطر رئيس المجلس بالقبول أو بالرفض في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ التعيين أو إخطاره بقرار التعيين في حالة الغياب مادة ٢٧ من اللائحة وفي حالة الرفض أو عدم الإخطار يعرض الرئيس الأمر على المجلس ليعين البديل في ظرف الثمانية الأيام التالية للثلاثة أيام المينة في المادة السابقة

٢١٩ - توقيع الرئيس على دفتر الدوصياء - يلزم قبل بدء الكتابة في الدفتر المعروف باليومية في حساب الدويأ أن يوضع على كل ورقة امضاء أو ختم رئيس الجلسة أو الكاتب الاول إذا ندبه الرئيس لهذا الغرض وذلك إذا زادت أموال التركة على عشرة آلاف جنيه . المادة ٣٧ من اللائحة .
ويثبت في الصحيفة الاولى ما يفيد حصول التوقيع على أوراقه مع ذكر أول وآخر نمرة فيه ثم يوقع على حدة العبارة بامضاء أو ختم الرئيس أو الكاتب الاول وتم بمجلس

٢٢٠ - التوقيع آمر كل سنة - وفي آخر كل سنة يؤشر رئيس المجلس أو الكاتب الاول المنسوب للتوقيع بما يفيد اتمام حساب السنة ويؤشران كذلك بما يفيد اتمام العمل في الدفتر وتاريخ ذلك إذا انتهى عمل الوصى أو القيم أو الوكيل عن النائب لاي سبب أو انتهى الدفتر قبل مضي السنة

٢٢١ - التمرى عن أموال القصر قبل بلوغ سن الرشد - لما كان القانون صريحاً في أن الوصاية أو الولاية تنتهى على المال متى بلغ القاصر من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية ما لم يقرر المجلس استمرارها . فانه تنفيذاً لهذا الاحتياط أوجبت اللائحة على رئيس المجلس أن يتحرى أحوال القصر قبل بلوغهم الحادية والعشرين من العمر بمدة تسكنى لمعرفة حقيقة حالهم . وعليه أن يعرض نتيجة هذا التحرى على المجلس ليقرر قبل بلوغهم هذه السن وبعد سماع أقوال القاصر ما اذا كان من المصلحة استمرار الوصاية أو انتهاؤها - مادة ٥٠ من اللائحة

٢٢٢ - المستندات والجهراء - قد يعين الخبير في قضية من القضايا لفحص حساب أو مستندات أو غير ذلك مما تتطلبه حالة التركات فيضطر لاستلام المستندات ولما كانت هذه المستندات في كثير من الأحيان لا تسمح الظروف بنقلها لما في ذلك من الخطر أو لأسباب أخرى ، فان لرئيس المجلس مطلق الحق في أن يأمر بعدم نقل أى مستند من ملف المادة حسب أهميته .

٢٢٣ - تهمير الجلسات - لا يملك رئيس الجلسة تحديد الجلسات أسوة برئيس المجلس الحسبي العالى فان للاخير في كل سنة الحق في تحديد جلساته بغير مواعيدها ويصدق على ذلك وزير الحفانية ولكن لا يمنع ذلك من تحديد جلسات خاصة لبعض القضايا التى يرى أن لها أهمية خاصة وأنها تستدعى وقتاً خاصاً لنظرها : - مادة ٨ من اللائحة .

٢٢٤ - حرمة التعامل مع المنوبين - وكما أن القانون قد حرم على الأعضاء التعامل مع الأوصياء ومن في حكمهم فان هذا التحريم يشمل أيضاً رئيس المجلس من باب أولى .

٢٢٥ - الوهمال الودرية - أما الأعمال الادارية فانها تلخص في

العلاقات بين رئيس المجلس والجهات الادارية - وبين المجلس ووزارة الحفانية وهذه العلاقات غير مستطاع حصرها أو معرفة أنواعها فان في اختلاف أنواعها ما يدعو الى التعجب من كثرتها .

ولذلك متروك لرئيس المجلس تصريفها بالطريقة التي يراها موصلة للمصلحة العامة . وأن هذه الأعمال قد تستغرق أوقاتا كثيرة إذا قيست بالأوقات التي يستلزمها نظر القضايا نفسها لذلك كان حسن التصرف فيها لا يقل مطلقا عن الفصل في القضايا .

وقد نصت المنشورات وأوامر الحفانية على أن كل الأوراق صغيرة أو كبيرة صادرة أو واردة يجب أن تمر على الرئيس ليعطى لها من الحلول ما يراه مناسباً ويؤشر عليها بنفسه بما يفيد هيئته على كل ما يتعلق بالمجلس حتى يكون هذا الاطلاع المستمرسيا في تنبيه موظفي المجلس بتوالي الرقابة على أعمالهم .

٢٢٦ - عدم جواز انفراد الرئيس بالتصرف - قد يقدم الى المجلس طلبات رفع الحجر أو رفع الوصاية لبلوغ سن الرشد وغير ذلك وبعد عمل التحريات يتصرف الرئيس وحده بطريقة إدارية .

والمساعدة أن المسائل التي تكون من اختصاص هيئة باكملها لا يصح أن يفرد بها أحد أعضائه تلك الهيئة حتى ولو كانت ظاهرة الرض والقبول (١)

٢٢٧ - تحرير ميثاق القرارات والتوقيع على القرارات ومحاضر الجلسات على الرئيس أن يوقع على محاضر الجلسات ويحرر الأحكام ويكتب لها حيثياتها وهو الذي يمحى جميع القرارات وكذلك الاحكام الصادرة بالقرارات على الارصياء وغيرهم ويأمر بتنفيذها وعليه أن يوقع على جميع محاضر الجلسات

٢٢٨ - سلطة الرئيس على الخبراء - نصت المادة الثالثة من قانون الخبراء

على أن من يريد قيد اسمه بصفة خير أمام المجلس أن يقدم طلباً بذلك إلى رئيس المجلس مرفقاً به الأوراق اللازمة وذلك قبل شهرين من كل سنة .
ثم تشكل اللجنة بالصورة المينة في المادة الخامسة .
أما طريقة التأديب فإن الشكوى تقدم إلى لجنة الخبراء وتُنظر بالطريقة المينة في لائحة الخبراء المواد ٣١ وما بعدها .

الباب العاشر

سلطة المجلس وحقوقه وواجباته

٢٢٩ - اختصاص المجلس - قد ذكرنا قبل ذلك اختصاص المجلس طبقاً للنصوص عنه في المادة ٣ من القانون .

على أن هذا الباب خاص باختصاصات المجلس حال انعقاده تنفيذاً للاختصاصات السالفة الذكر . إذ من الضروري حصرها بقدر الامكان حتى تعرف الحدود التي يستطيع المجلس في دائرتها القيام بما يحقق قصد المشرع .

٢٣٠ - تعيين الدوصياء وغيرهم - يجب تعيين الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين في مدة لا تتجاوز ثمانية أيام من تاريخ التبليغ بالوفاة أو من يوم صدور قرار بتوقيع الحجر أو إثبات الغيبة مالم يكن التعيين قد حصل فعلاً بالقرار المذكور .

والحكمة في ذلك ظاهرة لان الاسراع في تعيين هؤلاء الأشخاص ضروري لحفظ الأموال . ولان المبادىء منها كانت الاحتياطات الأولية التي اتخذها فانه لا يكون له ما لوصى من اليقظة ووسائل العلم بحالة التركة ما يكون لهم بعد أن وثق بهم المجلس وتعرفت له كفاءتهم ومقدرتهم ورغبتهم الصحيحة في العناية بأموال عديبي الأهلية .

٢٣١ - مراقبة - والمجلس حق الرقابة المطلقة بدون شرط ولا قيد. إذ له أن يقرر ما يراه ضروريا ولازما سواء كان ذلك متعلقا بالنظر في الحسابات أو في اتخاذ الاحتياطات المستعجلة لصيانته حقوق القصر أو عديبي الأهلية أو القائمين .

٢٣٢ - سلب الوصية أو المهر منها - وللجلس الحق في سلب مال لاولياء الشرعيين من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم أو الحد من حريتهم في الأحوال الميئة في المادة الثامنة والعشرين من القانون عما سنذكره تفصيلا عند التكلم في باب الولي .

٢٣٣ - طلب المهر أو الوصاية - بين القانون الطريقة الواجب اتباعها للتصرف في هذه المسائل طبقاً لنص المادة العاشرة من القانون وقد تكلمنا عنها من قبل

٢٣٤ - انتخاب أعضاء المجلس والقراء - نصت المادة ١٩ من اللائحة التنفيذية بأنه يجوز للمجلس قبل الفصل في الموضوع أن يقوم بعمل تحقيقات تكميلية . وله نذب أحد أعضائه لذلك كما أن له الاستعانة بأعمال أهل الخبرة من غير أن يتقيد بأرائهم .

٢٣٥ - طلب مساعدة الإدارة عن المجره أو استعمال الاموال - قد يتفق أن تحصل موانع في تحقيق غرض المشرع من حماية أموال عديبي الأهلية . وحتى يكون لقرارات المجلس مايجب من الاحترام والفائدة أبحاث اللائحة التنفيذية في المادة ٣٢ بأنه اذا حصلت معارضة أثناء المجره أو عند تسليم الوصي أو القيم أو الوكيل عن النائب الاموال يرفع الأمر للمجلس ليقرر ما يراه بعد اتخاذ الاجراءات التحفظية على المال . واذا قرر المجلس وجوب مساعدة جهة الادارة فعلى مأموري السلطة الادارية أن يساعدوا ولو باستعمال القوة .

ويشترط في حالة استعمال القوة أن يكون نصيب عديم الأهلية المراد وضع

اليد عليه غير متنازع فيه وانه من الممكن حيازته ولو على الشيوع وفي هذه المسألة يعمل محضر يذكر فيه نص القرار والاجراءات التي تمت ويوقع عليه مندوب الادارة والحاضرون من ذوى الشأن ويرسل المحضر للمجلس لحفظه ملف خاص ٢٣٦ - انصهرى على قوائم الجرد - هذه المسألة من أهم ما يصح للمجلس النظر فيه . بل هي في الحقيقة كل ما يمكن أن يترتب عليه تقدير التركة . لذلك اشترط القانون وجوب البحث في المسائل الآتية :

أولاً - التحقق من أن قائمة الجرد اشتملت على جميع أموال عديمى الأهلية واستوفت كل البيانات المدونة في المادة ٢١ من اللائحة التنفيذية وسيأتى الكلام عليها في باب واجبات الأوصياء .

ثانياً - التثبت من صحة الديون الواردة في القائمة وبيان الوسائل الواجب اتخاذها لسدادها .

ثالثاً - التقرير باستمرار استغلال المحلات التجارية أو الصناعية أو تصفيتها بحسب ما يرى صالحاً لعديم الأهلية مع مراعاة عدم المخاطرة بأمواله .

رابعاً - تقدير النفقة اللازمة لعديم الأهلية بما فيها تربية القاصر مع مراعاة حالته المالية ومركزه الاجتماعى . ويجوز تعديل هذا التقدير بحسب الظروف . وتسلم النفقة للقائم بالعناية بشخص عديم الأهلية .

خامساً - بيان طريقة استغلال الأطلان الزراعية . إما بالتأجير وإما بالزراعة حسبما يرى أصح لتحقيق الفائدة

سادساً - بيان طريقة استثمار المبالغ التي قد توجد في التركة زائدة عن الحاجة

٢٣٧ - تعميم الطلبات والتنازل عنها - على المجالس أن تسير في

الاجراءات بمجرد تقديم الطلبات لها قانوناً ولا عبرة بتنازل مقدميها أو صلحهم وقد لوحظ في تقرير هذا المبدأ أن المسائل الخاصة بعديمى الأهلية من النظام

العام أو من دعاوى الحسبة وعلى المجلس أن يتولاها ويفصل فيها بما يرى فيه المصلحة — إذ قد يجوز أن يكون النزاع عن الطلب أو الصلح عن الشكوى المقدمة فيه مضرة لا يمكن تلافيها إذا قرر المجلس بعدم السير في اجراءاته

٢٣٨ - ضرورة التأكد من استقامة الوصى واقتداره -

يجب على المجلس أن يسعى في تحقيق هذه الغاية بالنسبة للوصى أو القيم أو الوكيل عن النائب أو المدير الموقت — ويجوز للمجلس أن يكلف هؤلاء في أى وقت كان عند التعيين أو بعده بتقديم ضمانات ويجوز أن تكون الضمانات شخصية أو عينية وأن تكون على حسب الأحوال بقيمة معينة أو غير معينة تشمل تعويض كافة الأضرار التي قد تنجم عن إدارة الأموال

٢٣٩ - استثناء خاص بالولى والوصى المختار -

ولا يلزم الولي بتقديم هذا الضمان ولا الوصى المختار إلا إذا اشترط الموصى ذلك في وصيته

٢٤٠ - تفرغ الحسابات - يقدم الأوصياء والقائم والوكلاء عن النائبين إلى المجلس الحسبي التابعين له في ديسمبر من كل سنة حسابهم كما هو مبين في المواد ٣٩ وما بعدها من اللائحة التنفيذية مما سنسره تفصيلاً في واجبات الوصى

٢٤١ - فحص الحسابات - للمجلس الحق في فحص الحسابات التي تقدم إليه بنفسه. وله عند الضرورة أن يستعين بتجبر من المقبولين أمام المجالس الحسبية ويجب على المجلس عند ندب الخبراء أن يبين لهم المأمورية على وجه التفصيل

٢٤٢ - توقيع العقوبات - تنفيذاً لحق الرقابة على الأوصياء ومن في حكمهم قد نص القانون في المادة ٢٥ على العقوبات التي يصح توقيعها على الذين لا يعملون على تنفيذ قرارات المجلس أو يراعون الواجبات المفروضة عليهم

قانونا وهذه العقوبات هي :

أولا - غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية ويجوز أن تزداد إلى عشرين
جنيها مصرية في المرة الثانية
ثانيا - حرمان هؤلاء من كل مكافأتهم أو بعضها

٢٤٣ - جواز الرجوع عن الحكم - ويجوز الرجوع في الحكم إذا
أدعن المحكوم عليه للأمر الذي ترتب عليه الحكم إذا قدم أعذارا يرى المجلس
قبولها مادة ٢٥ فقرة ٢ من القانون

٢٤٤ - توقيع العقوبة على الأقارب والأصهار - إذا دعا المجلس أحد
الأقارب أو الأصهار المقيم في دائرة المجلس ولم يحضر في اليوم المحدد له بعد
إعلانه على يد محضر أو على يد أحد رجال الضبط ولم يقدم عذراً مقبولا لتخلفه
عن الحضور يحكم المجلس عليه بغرامة قدرها مائة قرش وإذا اقتضى الحال إلى
حضوره يكلف ثانيا بالحضور فإذا امتنع عن الحضور بعد إعلانه مرة ثانية
يحكم عليه بغرامة قدرها خمسمائة قرش ويكون ميعاد الاعلان ثلاثة أيام على
على الأقل غير مواعيد المسافة وإذا حضر من تأخر عن الحضور وأبدى
سبباً أو أعذاراً مقبولة وجب إقائه من الغرامة مادة ٣٦ من القانون

٢٤٥ - انتهاء مأمورية المجلس - تنتهى الولاية أو الوصاية على المال
متى بلغ القاصر من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية وللمجلس أن يمنع
القاصر الذى بلغ الثامنة عشرة من التصرفات المباحة له قانونا طبقاً لنص الماد
٢٩ من قانون المجالس

٢٤٦ - استمرار الوصاية - للمجلس طبقاً لنص المادة السالفة الذكر
حق تقرير استمرار الوصاية على القاصر الذى بلغ الحادية والعشرين إذا رأى
من ظروف وحالة الشخص ما يدعو إلى بقاءه تحت الحجر احتياطياً على أمواله

٢٤٨ - منع القاصر البالغ أكثر منه ١٨ سنة من التصرفات المالية قلنا بأن للمجلس حق المنع طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٩ فإذا لم يحصل فإن للقاصر في هذه الحالة :

(١) قبض دخله مدة إدارته والتصرف فيه

(٢) التأجير لمدة لا تتجاوز سنة زراعية

(٣) اجراء ما يلزم للعقارات من أعمال الحفظ والصيانة ويعتبر القاصر رشيداً بالنسبة إلى هذه التصرفات ويبقى قاصراً فيما عداها ويستمر الوصي في أداء وظيفته بالنسبة إليها وليس للمجلس أن يتيد إدارة القاصر مدة اختياره بعد أن يبلغ الثامنة عشرة سنة بتحديد مدة أو يجعلها تحت إشراف الوصي وهذا لا يمنع المجلس من أن يمنعه من التصرف المصرح به إذا أساء في استعمال حقه (١)

الباب الحادى عشر

نظام الجلسات والقرارات

الفصل الأول

نظام الجلسة

٢٤٨ - نظام الجلسات والقرارات - ليس في قانون المجالس ولا ونمحه التنفيذية بيان عن نظام الجلسات تبين منه جميع الأحكام - وذلك على ما يظهر راجع الى الاكتفاء بالرجوع الى النظام المبين في قانون المرافعات الذى تعود القاضى الاهلى السير على مقتضاه - وقد ترك أمر هذا النظام إلى الرئيس بما يضعه

من القواعد وبما يراه من الاجراءات - على أنه واجب على كل حال أن يعمل بقدر الامكان بما هو مدون بالباب الثالث من قانون المرافعات الاهلي الخاص بحضور الاختصاص أو وكلائهم فيما لا يتعارض مع نصوص قانون المجلس ولا تحت التنفيذ - وفيما لا يتفق مع طبيعة أعماله

كذلك يجب الرجوع إلى المادة ٩١ وما بعدها من قانون المرافعات أيضاً فيما يتعلق بالاحكام وطريقة المداولة وتحررها والنطق بها وغير ذلك من المسائل وسنأخذ بقدر الامكان القواعد الاساسية التي يجب إجراء العدل على مقتضاها

٢٤٩ - نظام الجلسة - تكون الهيئة من ثلاثة يرأسهم قاض ويقوم بتحرير المحاضر كاتب يندبه وزير الحفانية . وليس للجلسة محضر ينادى على المطالوين بل يقوم الحاجب باداء هذه المامورية . ويقوم الرئيس بضبط الجلسة حسب الذي يبينه من قبل في باب سلطة الرئيس.

٢٥٠ - مهام الجلسة - أما من القضايا المركزية فانها تنظر في المحكمة الجزئية لاهليه برئاسة القاضى الاهلي

أما القضايا الكلية في المديرية والمحافظات فان الامكنة تختلف فقد يحصل أن يكون محل الانعقاد في مكان المحكمة الاهلية أو في مكان مستقل . أما عن القضايا المستأنفة في المجلس الحسبي الاستئنافي فانها تنظر في المكان الذي تنعقد فيه جلسات الاستئناف للقضايا المدنية مادام يرأسها رئيس المحكمة الاهلية . ويجوز لوزير الحفانية أن يقرر انعقاده في عاصمته المديرية التابع لها المجلس الذي أصدر القرار المستأنف أو في المحافظة التي أصدر مجاسها القرار المشار إليه متى رأى أن الظروف تقتضى ذلك . مادة ٢ من قانون سنة ١٩٣١ ، الفقرة الأخيرة

الفصل الثاني

الأمور المستعجلة

٢٥١ - الأمور المستعجلة - الرئيس المجلس أن يحدد لكل مسألة اليوم الذي يصبح أن تنظرها فيه - ولكل صاحب شأن الحق في أن يطلب تعجيل قضية بعد دفع الرسم المطلوب عنها وبعد موافقة الرئيس على هذا الطلب يحدد لها اليوم المناسب

أما القضايا المستعجلة بطبيعتها فانه لا يصح تحديد جلسة خاصة لها في بحر الأيام المحددة للجلسات التي تحدد بمقتضى قرار وزاري. إلا اذا كانت الأهمية تستدعي تحديد يوم خاص. فلا مانع في مثل هذه الحالة من هذا الإجراء

الفصل الثالث

سرية الجلسات

٢٥٢ - سرية الجلسات - نصت اللائحة التنفيذية بأن جلسات المجالس الحسنية سرية لا يحضرها إلا أصحاب الشأن ومن يدعوهم المجلس للحضور والسبب في ذلك راجع إلى أن أسرار المائلات في حاجة إلى الاحتفاظ بها. وأن في اطلاع الاجنبي عليها ضرراً عميقاً أو معتلاً. وهذا مبدأ جليل الفائدة عظيم الأثر. وتعميراً لذلك قررت المنشورات بأنه إذا حصلت دعوة كثيرين من الأعضاء الاصاين والاحتياطيين فانه بمجرد حضور العضو الاصلي ينصرف القوم الاحتياطي (راجع المادة ٢٠ من اللائحة التنفيذية)

٢٥٣ - استثناء - ولكن اللائحة استثنت بوجوب العلانية عند النقاق بنص الاحكام في المواد الآتية:

١ - توقيع الحجر

٢ - رفع الحجر

٣ - استمرار الوصاية الى ما بعد سن الحادية والعشرين .

٤ - سلب الولي سلطته على أموال محجورة أو الحد منها .

ولم يقرر الشارع هذه العلانية عبثاً بل إن الغرض منها اعلام الناس بالتغيرات التي تقع في أهلية الأشخاص لان هذه الأهلية تتعلق الى حد قريب أو بعيد بحقوق الأشخاص الذين يكونون قد تعاملوا أو يريدون أن يتعاملوا مع القاصر أو المحجور عليه أو الوصي. فيجب أن يعلم الناس بما تم حتى يتخذ صاحب الشأن الحيطة لنفسه ويعمل ما يراه متفقاً مع مصالحته . وحتى لا يندفع كثير من الأشخاص في الأضرار بأنفسهم أو في إلحاق الضرر بالذير . أو في خاق مشاكل وقضايا كان الجميع في غنى عنها لو عدوا بما يقرره المجلس في المسائل المطروحة أمامه (مادة ٢٠) من القانون

الفصل الرابع

مداولات المجلس

٢٥٤ - مداولات المجلس - أما هذا للمداولات بين الأعضاء فإنها سرية

فلا يجوز إفشاؤها (مادة ٢٢ من اللائحة)

ويكون صدور الحكم فيها بالأغلبية. وقد نص القانون في المادة ٤٠ رجوعاً في ذلك الى القواعد القانونية العامة وقرر بوجوب بيان الأسباب عن القرارات والأحكام

٢٥٥ - توقيع القرارات بعد المداولات - يوقع رئيس الجلسة وكاتبها على

القرارات ومحاضر الجلسات التي تورخ بالتاريخين الميلادى والمجرى لما في ذلك من الأهمية . وهو الذى يحرر أسبابها لتكون مظهرأ لكتابة الوقائع وظروفها وأدلتها والإجاز الحكم يطلانها (١)

الفصل الخامس

ضبط الجلسات

٢٥٦ - ضبط الجلسات - نص القانون في المادة ٣٧ على أن ضبط الجلسات وإدارتها منوطان برئيسها بحيث له أن يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بنظامها . فان تمالى على فعله كان للمجلس الحسبي الحكم بحبسه أربعاً وعشرين ساعة ويسلم في الحال للبوليس لحبسه وعلى البوليس تنفيذ الحكم .

ونصت المادة ٣٨ بان رئيس المجلس يأمر بكتابة محضر بما يقع من الجنايات أو الجنح في الجلسة . واذا اقتضى الحال القبض على المتهم أمر بذلك وأرسله مع المحضر الى قلم النائب العموى أو الى أقرب نقطة من نقط البوليس ويكون المحضر معمولاً به أمام المحاكم الاهلية .

٢٥٧ - سلطة المجلس الحسبي العالى - وقررت المادة ٣٩ بان للمجلس الحسبي العالى أثناء أداء وظيفته ولاعضائه في حالة نذهم كذلك جميع الاختصاصات التى لدائرة مدنية بمحكمة الاستئناف الاهلية . ويعاقب على الجرائم التى ترتكب ضدكم بالعقوبات التى يحكم بها فى الجرائم التى تقع ضد دائرة من دوائر المحكمة المذكورة وقد بينا ذلك تفصيلاً فى الباب العاشر من هذا الكتاب .

٢٥٨ - اقتراح - . وانا نرجو للمجلس الحسبي المركزي أو الكلى سلطة أوسع مما قرره القانون حتى تقل الفوارق بين هذه المجالس وبين المحاكم النظامية مادام يرأس هذه المجالس قاض أهلى يشترك معه أحد القضاة الشرعيين .

الباب الثاني عشر

طرق الطعن في القرارات والأحكام

مقدمة

٢٥٩ - ليس في نظام المجالس الحسبية غير طريقين للطعن : المعارضة والاستئناف بشروط معينة .

على أن لوزارة الحفانية بما لها من الرقابة على سير الأعمال أن تصدر آراءها للمجالس عن بعض القرارات والأحكام مما يستلزم عنه في موضعه .

والسبب في ذلك أن قضاء هذه المجالس ولائى . وإن المادة ٢٥ من القانون تبيح لها العدول عن قراراتها اذا ظهرت أسباب جديدة تدعو لذلك . وبشرط أن لا يتعلق بالقرار حق الغير . ولذلك ترى أن القرارات معرضة على الدوام للتغيير والتبديل تبعاً للظروف الكثيرة المتنوعة التي لا يمكن حصرها ولا وضع قاعدة لها والاعتبارات تختلف أيضاً باختلاف القضايا والأشخاص تبعاً لآرائهم القانونية أو تقديرهم للوقائع والأدلة .

ولما كان تطبيق هذه المادة يحصل في الغالب عن أحوال استثنائية . فإن المرجع في الطعن دائماً يكون في المعارضة وفي الاستئناف .

الفصل الأول

المعارضة

٢٦٠ - المعارضة - هل يجوز المعارضة ؟ هنا أول سؤال يبادر إلى ذهن

القارئ - والجواب عليه يرجع الى نص من القانون . أما اللائحة التنفيذية فاتها لم

تقرر أى فرق بين القرارات الحضورية والمعنوية ولم تصرح بجواز المعارضة في القرارات التى تصدر في غيبة من يكون له شأن فيها. ولا عمل للأخذ بطريق القياس على ما يحصل أمام المحاكم العادية مدنية أو جنائية لاختلاف النظام في المجهتين اختلافا كبيرا.

ويرى الشارع بما نص عليه في المادة ٢٥ أن التخصوم الحق في أن تسمع أقوالهم وأنه لذلك يقتضى وجوب إعلانهم للجلسة المحددة فإن حضروا فقد أدوا واجبهم. وأثبتوا ما يريدون تقريره. وإن تأخروا كانوا هم المسئولين عن تأخيرهم وعن تركهم حقوقهم وعدم الدفاع عنها أو عدم تقديم مستنداتهم ومذكراتهم. وينبى على حضورهم أو تأخيرهم أن المجلس حر في أن يسير في إجراءاته إذا شاء دون انتظارهم. وأن يصدر قراره بما يقدره. وإما صاحب الشأن حق الاستئناف طبقا للمادة ٣٠

وإذا أجازت القوانين الجارية العمل بها أمام المجالس الحسنية لأعضاء العائلة حق طلب الحجر على أحد أفرادها وحق طلب رفع الاستئناف عن هذه القرارات فليس ذلك معناه أن طالب الحجر هو خصم حقيقى في الدعوى. لأن عمله في الواقع هو مجرد إبلاغ حالة المطلوب الحجر عليه. فهو في هذه الحالة كفاحد حسبة ومثله مثل المبلغ في المواد الجنائية فلا يترتب على غيابه أو حضوره أى تأثير في سير الدعوى ولا تجوز له المعارضة عند ما يصدر قرار في غيبته (١)

٢٦١ وجوب النص من معي المعارضة — على أن ترك القانون

تقرير النص يجعل مجالا كثيرا لاختلاف الآراء فإن بعض القضاء يرون عدم وجود المانع من قبول المعارضة للأسباب الآتية

أولا : أن القاعدة العامة : كل ما لم يكن ممنوعا فهو مباح. ولا بد من وجود

(١) حسي حال ٢٢ يونيو سنة ١٩١٥ المادة رقم ١٢ من ١٣٦ جلسة الأولى علماء وحسن حسي حال ٢٢

أبريل سنة ١٩٢٢ رقم ١٢ من ١٥ علماء لجنة الخامسة

نصر إذا أراد الشارع حرمان صاحب الحق من المعارضة
ثانياً: يجب على المجالس الحسنية بقدر الامكان اتباع القواعد التي وضعها
الشارع في قوانين المرافعات المدني كلما كانت متفقة مع نصوص قانون المجالس
ومع فكرة الشارع. ولا يمكن أن يستتج من عدم وجود النص ان رغبته ظاهرة
في الحرمان من حق المعارضة. بل ان استعمال هذا الحق لا يختلف مع القواعد
القانونية العامة

ثالثاً: ان النص صريح في المادة ٣٥ من القانون بوجوب اعلان الخصوم
ومع ذلك يمكن اعتباره اعترافاً ضمناً بحق المعارضة في حالة عدم حضورهم
أما الفريق الآخر الذي يستند على عدم وجود هذا الحق فانه يرتكز على
الدالة الآتية:

أولاً - أن القانون لم يفرق بين القرارات الحضورية والغيابية. ولم يبين
للمعارضة طريقاً ولا ميعاداً كما فعل في حق الاستئناف. ولا يمكن أن يقاس على
ذلك بما تفعله المحاكم العادية لان تشكيل هذه المجالس واختصاصها يختلف عنها
ثانياً - نصت المادة ١٤ بأن القرارات نافذة ولو مع حصول استئنافها. فاذا
كان الشارع يرغب في تقرير حق المعارضة لما وجد مانعاً من ذكر لفظة المعارضة
كما ذكر لفظة الاستئناف

ثالثاً - أن غرض الشارع من عدم تقرير المعارضة هو الوصول الى السرعة في
تنفيذ القرارات التي لا يقصد منها في الحقيقة الا المحافظة على أموال عديمي الاهلية
بالوسائل التحفظية التي يرى ضرورة تقريرها

رابعاً - ان نص المادة ٣٥ صريح في أن للخصوم الحق في أن تسمع أقوالهم
في الحالة التي لا يتم فيها هذا الاعلان فان لهم الحق في طلب بطلان القرار -
لا بطريق المعارضة ولكن بطريق الاستئناف

خامساً - نصت المادة ٣٦ بأن المعارضة جائزة في الاحكام الغيابية الصادرة

بناء على المادة ٢٥. ويجب أن يستخلص من ذلك أن المعارضة غير جائزة في الأحوال الأخرى

٢٦٢- رأي القضاة - دلي أن أحكام المجالس سارت على الرأي الأخير فلا تصح المعارضة سواء في القرارات التي تصدر من المجالس الحسبية الابتدائية أو من المجالس الحسبية العالي أو الاستئناف (١)

٢٦٣- ما لا يعدم الدعوى الصعوبة - قد يحصل أن لا يتم الاعلان بالصورة القانونية وان يصدر المجلس قراره من غير أن يتبين حقيقة هذا الاعلان لأسباب كثيرة. فما هو الحل القانوني؟

ان الطريقة القانونية الواجب اتخاذها هي التظلم من القرار الذي يصدر في النتيجة ويكون لازماً للتظلم بشيء من وجود الالزام وهذا التظلم لا يكون من قبيل بطلان الاجراء لعدم اعلانه بالجلسة مع وجوب ذلك الاعلان وحتى تكون هذه الحالة معقولة فانه اذا تبين ان الاعلان حصل الى ذوى الشأن في الجهة التي عينوها هم أنفسهم في الاوراق الصادرة منهم والموجودة بملف الدعوى فانه يكون على حد سواء للمجلس في اعتبار الاعلان صحيحاً أن يكون قد وصل اليهم فعلاً أو لم يصل. وليس لصاحب الشأن الا أن يستوفي حقه من سماع أقواله. ومعنى ذلك أن المعارضة غير جائزة في القرارات لان المادة (٣٥) قررت بأن القرارات واجبة التنفيذ ولو مع حصول الاستئناف ولم يذكر شيئاً عن المعارضة ولو كانت جائزة لاشار اليها (٢)

(١) مجلس حسبي حال ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٢ مجموعة رسمية س ٢٣ رقم ٧٠ و٢٦٠ مابرسنة ١٩٢٢ مجموعة رسمية س ٣٠ رقم ١٥٠
 ٢٥ حسبي حال محاميس رقم ٨١ ومجموعة رسمية سنة ١٩٢٢ ص ١٦٥ ومجلس الحسبي العالي يناير سنة ١٩٢٣
 رقم ١١٢ ص ١٦٥ مجلة المحاماة السنة ٣

٢٦٤- المعارضة في أممالم الفرمان- نصت المادة ٢٦ من القانون بأنه يجوز المعارضة في الأحكام النائية الصادرة بناء على تطبيق المادة ٢٥ من القانون الخاص بمعاينة الأوصياء والقامه والوكلاء عن الغائبين والمشرفين

٢٦٥- معاد المعارضة- مويعاد المعارضة ثمانية أيام كاملة من تاريخ اعلان الحكم على يد محضر أو أحد رجال الضبط وأما طريقة تقديمها فانها تحرر بهريضة بعنوان رئيس المجلس الذي أصدر الحكم المعارض فيه

٢٦٦- معارضة من غير معاد - نصت المادة ٣٦ على تغريم الاقارب والأصهار في الأحوال المينة بها . ولكنها لم تقرر طريقة المعارضة في هذه الأحكام بل جعلت الباب مفتوحا - ويصح تقييد الميعاد الى الثمانية أيام على سبيل التقياس لكن النتيجة على كل واحدة فان الحق العام الذي خوله القانون للمجلس في إعفاء المحكوم عليه من الحكم إذا أبدى أعذاراً مقبولة تجعل مسألة الميعاد معدومة الأثر

٢٦٧- من المجلس في الربوع في أممالم الفرمان- نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥ بأنه يجوز الرجوع في الحكم إذا اذعن المحكوم عليه للأمر الذي ترتب عليه الحكم وقدم أعذاراً يرى المجلس قبولها

٢٦٨ - المعارضة في قاعة الرسوم وفي انتخاب المحاماه والفهر- نصت المادة ٢٢ من لائحة تعريف الرسوم أمام المجالس الحسنية بأن رئيس المجلس يقدر انتخاب المحامين وأتاعب ومصاريف الخبراموبدل انتقال الشهود والمصاريف الأخرى كما يقدر الأمانة الواجب ايداعها على ذمة الخبراء أو التحقيق وأنه يجوز المعارضة في وأمر التقدير المذكورة أمام المجلس في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ اعلانها

وذلك بتقرير في قلم كتاب المجلس . والقرار الذي يصدر فيها يكون نهائياً غير قابل للطعن

ونصت المادة ٢٦ من اللائحة المذكورة بأنه يجوز للطالب منه الرسم أن يعارض في قائمة الرسوم المذكورة في المادة ٢٥ عند إعلانها له أو في قلم كتاب المجلس في ظرف ثلاثة أيام كاملة من يوم الاعلان

فإذا كانت المعارضة عند الاعلان بالقائمة فيجب اعلان المعارض بواسطة جهة الادارة بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر المعارضة

أما إذا كانت المعارضة في الرسوم قد حصلت بتقرير في قلم الكتاب فيحدد الكاتب اليوم الذي تنظر فيه المعارضة في نفس التقرير قبل توقيع الطالب عليه وقررت المادة ٢٧ بأن المعارضة تنظر في الرسوم بمعرفة المجلس الحسبي الذي فصل في الطلب . والقرار الذي يصدر فيها يكون نهائياً غير قابل للطعن . ويؤخذ على المعارضات رسم قدره ٢ ٪ عن المبلغ المرفوع بشأن المعارضة بشرط أن لا يقل الرسم المذكور عن عشرة قروش

الفصل الثاني

الاستئناف

الفرع الأول - الاختصاص

٢٦٩ - اختصاص المجلس الحسبي العالي - تنظر هذا المجلس في استئناف أى قرار صادر في الموضوع من أحد مجالس حسبي المديرية أو المحافظة إذا كانت القيمة تزيد عن ثلاثة آلاف جنيه

٢٧٠ - اختصاص المجلس الحسبي الاستئنافي - وينظر هذا المجلس في القرارات الصادرة من المجالس الحسبية المركزية متى كانت قيمة التركة أو حاله

المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه لا يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه

أما القرارات الصادرة منها طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون الخاصة بجواز الاحالة من مجلس حسي المديرية إلى مجلس حسي المركز عن كل مادة يرى من الأوفق أن يتولى نظرها فانها تعتبر صادرة من مجلس حسي المديرية ويكون المجلس الحسي العالي مختصاً بالنظر فيها راجع المادة ٣ من القانون نمرة ٤٠ لسنة ١٩٣١ المعدل لقانون المجلس

الفرع الثاني

مايصح استئنافه

٢٧١- مايصح استئنافه - نصت المادتين ١٢ و ٢٦ بأن لوزير الحقانية اختصاص عام - فقد أتيح له أن يرفع إلى المجلس الحسي العالي أو الاستئناف أى قرار صادر في الموضوع وذلك بناء على بلاغ من النيابة العمومية أو من أى شخص ذى شأن أو إذا رأى بما له من الرقابة العامة أن يرفع هذا الاستئناف من تلقاء نفسه - ومعنى ذلك أن القرارات التى لا تتعلق بالموضوع لا يصح استئنافها كتميين خير طبيب لفحص حالة محجور عليه يريد رفع الحجر عنه أو حالة شخص مطلوب الحجر عليه أو ما يشابه ذلك من الأمثلة العديدة وتلخص القرارات الواجب استئنافها فيما يأتى :-

أولاً - القرارات الصادرة بمرول الأوصياء والمختارين ، فقط ، أو استبدال غيرهم بهم وقد سبق لنا أن لاحظنا نقص هذا النص يجرمان الأوصياء المعينين والمشرفين من استئناف القرارات الخاصة بعزلهم . لأن ذلك أجحاف لا مبرر له وحرمان من المساواة الواجب توفرها في كل قانون لجميع الأشخاص الخاضعين لسلطته مادام المسوغ لهذا الحرمان غير موجود

ثانيا - القرارات التي تسلب سلطة الأولياء الشرعيين على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم أو تحظر عليهم اجراء بعض التصرفات في هذه الاموال بلا إذن سابق

ثالثا - القرارات الخاصة بتوقيع الحجر أو رفعه أو في رفع الوصاية أو استمرارها أو في منح القاصر الذي بلغ الثامنة عشرة سنة من التصرف

رابعا - القرارات الصادرة من المجالس الحسبية التي تقضى بحرمان الوصى أو القيم أو الوكيل عن النائب بالحرمان من مكافأة تزيد قيمتها عن عشرين جنيا؛ مادة ٢٦ فقره ٢ من القانون

- أحكام صادرة تنفيذاً لهذه المبادئ أو مخالفة لها

٢٧٢ - قرارات رفع الوصاية - ان قرارات المجالس الحسبية سواء كانت قاضية برفع الوصايا أو باستمرارها قابلة للاستئناف (١)
ويقبل الاستئناف المرفوع عن قرار المجلس الحسبي الذي قضى برفع الوصاية عن قاصر اعتبره المجلس خطأ بالغاشن الرشد (٢)

٢٧٣ - القرار القاضى بزل الوصى لا يجوز الطعن فيه أمام محكمة الاستئناف طبقاً للنظام القديم تراجع مقدمه .

وذلك لعدم النص عليه - ولكن جاء القانون رقم ٥ لسنة ١٩١١ فتوسع في القرارات الجائز الطعن فيها بطريق الاستئناف مما يصح معه النظر في جوازها بالنسبة لهذا الوصى المعزول

٢٧٤ - استئناف الرفع - لا يقبل الاستئناف المرفوع بصفة أصلية عن الحكم القهيدى الصادر من المجلس الحسبي برفض الدفع بعدم

(١) محكمة الاستئناف سنة ١٩٠٨ حقوق ص ٢٤ ص ٧٦

(٢) محكمة الاستئناف ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ مجموعة رسمية ص ١٠ ص ٥٩

اختصاصه. ومع ذلك فإن لمحكمة الاستئناف أن تبحث في مسألة عدم الاختصاص عند نظرها في الاستئناف المرفوع لها عن القرار الذي يصدره المجلس المذكور فيما بعد خاصاً بالموضوع (١)

٢٧٥ - قرار باستئناف المطلوب الحجر عليه - القرار الصادر من مجلس حسي بتكليف الشخص المطلوب توقيع الحجر عليه بالحضور أمام المجلس للكشف عليه طياً هو من القرارات التي يجوز استئنافها (٢)

٢٧٦ - أعمار الحساب - قد عدت المادة ١٣ من قانون المجالس الحسبية المسائل التي يجوز فيها استئناف القرارات الصادرة من المجالس الحسبية إلى المجلس الحسبي العالي وليس من بين هذه القرارات ما هو خاص باعتقاد الحساب (٣)

٢٧٧ - القرارات التمهيدية - لا يجوز استئناف القرارات التمهيدية التي لم تفصل في الموضوع وذلك عملاً بالمفهوم من نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون المجالس الحسبية «القديم». ومنعاً للأضرار الناجمة من عرقلة سير العدالة أمام المجالس الحسبية برفع الاستئنافات عن كل القرارات ولو كانت صادرة بالتأجيل ارتكاناً على ظاهر نص المادة دون الأخذ بالمفهوم والمقصود منها والقرار المستأنف خاص بتعيين خبير

وقد لوحظ أن النص الفرنسي أصرح من النص العربي لأن عبارة تفيد الفصل والقرار الصادر بالتحقيق لأجل الوقوف على الحقيقة كما هو الحال في الفقرة المنظورة لا يعتبر فصلاً في طلب الحجر ولهذا لا يمكن إدخاله في مدلول الفقرة المحكي عنها

(١) محكمة الاستئناف ٢ يولية سنة ١٩١٠ مجموعة رقم ١١ ص ٣٢٤

(٢) حسي عال ٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ مجموعة سيمس ٢٣ ص ١٥ وجماعة ص ٤٥ وجماعة ص ٣٩٣

(٣) مصر الابتدائية ٨ أبريل سنة ١٩٢٩ مجموعة رسمية سنة ١٩٢٩ رقم ١٨٨

ويترتب على التفسير الخطأ للبادة فتح باب واسع لذوى الشغب والحسد من المتخاصمين وتأخير الفصل في القضايا مع أن بعضها قد يكون في غاية الاستعجال ويغشى عليه من فوات الوقت (١)

حسبى على ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٩ علماء س ١ ص ١٢٤ رقم ١٦
على أنه هناك رأيا آخر مخالف للرأى السابق إذ قرر المجلس الحسبى العالى ما يأتي:
يعتبر القرار الصادر من المجلس الحسبى بتكليف مطلوب الحجر عليه بالحضور طبقا للكشف عليه طبقا قرارا تمهيدا قابلا للاستئناف إذ يدل على ماسبقه
المجلس (٢)

٢٧٨ - مكم بنميس قيم على محكوم عليه بعقوبة متناهية -
وأما لهذا البحث تذكّر أن الحكم الصادر بتعيين قيم من المحاكم الابتدائية الأهلية على مجرم محكوم عليه بعقوبة الجناية - لا يعتبر حكما صادرا من المحكمة باعتبارها سلطة قضائية قاطعة في خصومة مينة بل هو صادر منها بما لها من حق الولاية العامة في حدود سلطتها الادارية ومثل هذه الأحكام لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه ولا يستأنف (٣)

٢٧٩ - استئناف تعيبي غير - لا يعد القرار الصادر من المجلس الحسبى بتعين خير لفحص الحسابات لشخص مطلوب الحجر عليه لسفه قرارا في الموضوع فاصلا في طلب الحجر طبقا للبادة ٢ من قانون سنة ١٩١١ وعلى ذلك يكون استئنافه أمام المجلس الحسبى غير مقبول (٤)

(١) حسبى على علماء س ١ ص ٢٩٣ تغيير لى أمدى فهو وكان يمثل النيابة خرفة على بك ماهر

(٢) ومجلس حسبى على ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٢ رقم ٣٢٥ ص ٤٥٥ السنة الثالثة س ١ ص ١٢٤

ومجلس حسبى على ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٣ رقم ١٠٩ ص ١١٣ السنة الخامسة س ١ ص ١٢٤

(٣) استئناف أسبوط ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ الجريدة للقضايا س ٢ ص ٤٣

(٤) حسبى على ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٩ مجموع س ١ ص ٢١٩ ومجلس س ١ ص ١٢٤ رقم ١٦

الفرع الثالث

طريقة رفع الاستئناف وميعاده

٢٨٠ - طريقة رفع الاستئناف وميعاده - كان النظام المتبع أخيراً طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة (١٣) من القانون هو أن يرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى وزير الحفانية في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرار المستأنف وأنه على الوزير تقديم هذا الاستئناف إلى المجلس الحسبي العالي

٢٨١ - الاستئناف إلى المجلس الحسبي العالي أو الاستئنافي

ولكن الشارع عدل هذه الطريقة بعد إنشاء المجلس الحسبي الاستئنافي قرر في المادة ٤ من قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣١ تعديلاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٣: برفع الاستئناف في الأحوال المبينة بهذه المادة - بتقرير يحرر في قلم كتاب المجلس الذي أصدر القرار في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرار المستأنف وعلى قلم الكتاب تبليغ هذا الاستئناف إلى المجلس الحسبي العالي أو المجلس الحسبي الاستئنافي حسب الأحوال .

وقرر أيضاً في المادة ٦ تعديلاً للفقرة الأخيرة من المادة ٣٦ واستبدالها بالفقرة الآتية :

يرفع الاستئناف للمجلس الحسبي العالي أو المجلس الحسبي الاستئنافي بتقرير في قلم كتاب المجلس الذي أصدر الحكم في ميعاد شهر من تاريخ الحكم الصادر حضورياً أو في معارضة أما إذا لم تحصل معارضة في الميعاد القانوني فيتدى ميعاد الاستئناف من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة

وقد قرر هذا التعديل لفرض منتج : وذلك أن المرافعة التي ترسل لوزير

الحقانية قد يتفق أن لا يقبل بعضها اذا ارسلت بغير تسجيل فاذا ضاعت لاي سبب فان حق الاستئناف يضيع بغضائهما وليست هناك أدنى مسؤولية . فقد يترتب على ذلك اضرار عظيمة فأراد الشارع أن يضع حدا لهذا النقص بوضع هنا التعديل الذي يؤدي الى مراعاة الدقة في اثبات الاستئنافات في مواعيدها ويلاحظ أن القانون لم يتعرض في تعديله إلى طريقة رفع الاستئناف من وزير الحقانية فان نص المادة ١٢ لا يزال باقيا

٢٨٢- أسباب الاستئناف - كان العمل قبل انشاء المجلس الحسبي العالي صريحا في أنه يجب على الخصوم مراعاة القواعد المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية خصوصا ما يجب أن يشمل على إعلان الاستئناف من الاسباب التي يبنى عليها - وطلبت المستأنف طبقا للمادة ٣٦٣ مرافعات وإلا كان الاعلان لاغيا (١)

وهذا الحكم صدر قبل انشاء المجلس الحسبي العالي عند ما كانت محكمة الاستئناف مختصة بنظر الاستئنافات . ولكن الحال تبدلت بكتابة عريضة لوزير الحقانية . ثم جاء القانون الجديد فاكثرت بتقرير يحرق في قلم الكتاب دون حاجة إلى ذكر الاسباب .

٢٨٣- احتساب ميعاد الاستئناف - مواعيد الطعن بطريق الاستئناف في قرارات المجالس الحسبية يجب حسابها طبقا للتقويم الميلادي كما هو متبع في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية (٢)

على اننا نلاحظ ان قانون سنة ١٩٢٥ حدد في المادة ٢٦قرة ثالثة الميعاد لشهر واحد . وهذا الابهام قد فسر بما سار عليه القضاء من احتساب التقويم الميلادي خصصا وان قانون سنة ١٩٣٦ الخاص باشاء المجلس الحسبي

(١) محكمة الاستئناف ٣١ يناير سنة ١٩١٠ مجموع ١١ ص ٢٢٠

(٢) حسب حال ٣١ يناير سنة ١٩١٤ مجموع ٢٣ ص ٨٨ نشر اتم ٢ ص ١٦ بمجامع ١ ص ٢٩٢

الاستئنافي قرر في المادة ٦ بأن الاستئناف يرفع في ميعاد شهر .
وهو يختلف حسب الاحوال إن كان مرفوعا من وزير الحفانية أو من
أصحاب الشأن .

(١) فإن كان مرفوعا من وزير الحفانية فإن المادة ١٢ صريحة في أن الاستئناف
يرفع في ظرف تسعين يوما من تاريخ صدوره وذلك بناء على بلاغ من النيابة
العمومية أو من أى شخص ذى شأن أو من تلقاه نفسه .

(٢) أما إذا كان مرفوعا من غير وزير الحفانية فإن الميعاد المحدد هو شهر
من تاريخ الحكم الصادر حضوريا أو في معارضة . أما إذا لم تحصل معارضة فيبتدىء
ميعاد الاستئناف من اليوم الذى لا تكون فيه المعارضة مقبولة مادة ٦ قانون ٤٠
سنة ١٩٣١ وذلك عن الأحكام الصادرة طبقا للبلده ٢٦ من القانون .

(٣) أما عن الاستئناف في الأحوال الميئة في المادة ١٣ من القانون فإن الشارع
قرر بأن الاستئناف يرفع في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار المستأنف

الفرع الرابع

من له حق الاستئناف

٢٨٣ - مهلة من الاستئناف - بالرجوع الى المواد ١٢ و ١٣ و ٢٦ من
القانون ترى أن حق الاستئناف معطى للإتقى ذكرهم :

أولا - وزير الحفانية . وهو اختصاص عام عن كل قرار من تلقاه نفسه .
إذا أراذ . أو بناء على بلاغ من النيابة العمومية أو من صاحب شأن
ثانيا - الأوصياء المختارون لهم الحق في استئناف قرارات العزل والاستبدال .
ثالثا - الأولياء الشرعيون فيما يتعلق بقرارات سلب سلطتهم على أموال
الأشخاص المشمولين بولايتهم أو حظر عليهم باجراء بعض التصرفات في هذه
الأموال بلا إذن سابق .

رابعا - للنيابة العمومية أن تستأنف أى قرار صادر فى طلب توقيع الجير أو رفعه أو فرغ الوصاية أو استمرارها أو فى منع القاصر الذى يبلغ الثامنة عشر من التصرف .

خامسا - لكل ذى شأن أن يستأنف القرارات الميئة بالفقرة السالفة .
سادسا - للأوصياء والقامق والوكلاء عن الغائبين أن يستأنفوا قرارات الجرمان من المكافأة اذا زادت عن عشرين جنيها .

٢٨٤ - مسؤولية وزير الحفانية - وزير الحفانية غير ملزم قانونا بأن يبلغ الى المجلس الحسبى العالى كل استئناف يرفع اليه عن قرار صادر من المجلس الحسبى بل له مطلق الحرية فى استئناف القرارات التى يرى لزوما لاستئنافها بمقتضى المادة ١٢ من قانون المجالس الحسبية .

وعلى ذلك لا يترتب على عدم التبليغ أدنى مسؤولية على وزارة الحفانية (٢)
٢٨٥ - استئناف مع غيرى شأنه بما أن الحق فى استئناف القرارات الصادرة من المجالس الحسبية فى مواد الحجر أمام المجلس الحسبى العالى مقصور على النيابة العمومية وذوى الشأن فلا يجوز لأجنبى لأشأن له شخصيا فى الدعوى أن يرفع استئنافا عن قرار صادر فى تلك المواد (٢)

٢٨٦ - اعادة الاستئناف مع الوزارة بناء على طلب مع غيرى شأنه - اذا لم تستأنف وزارة الحفانية القرار الصادر من المجلس الحسبى الابتدائى وصدت عليه ثم تقدم لها استئناف من شخص ليست له صفة فاحالته على المجلس الحسبى العالى للنظر فيه فلا يعتبر هذا استئنافا منها ووجب الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا (٢)

(١) محكمة مصر الابتدائية الاهلية ٨ ابريل سنة ١٩٢٩ بمجموعة رسمية حكم رقم ٨٨

٢٨٧- ابن المحجور عليه إذا كان الاستئناف فرعاً من ابن المحجور عليه فإن القرار الصادر يؤثر على مصلحته إذا كان الحجر حصل على والدته بسبب الغفلة إذا اشترى منها بعد تقديم طلب الحجر فهو في هذه الحالة من ذوى الشأن الذين يجوز لهم الاستئناف في مادة الحجر ولذلك يكون الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً على غير أساس ويتمين رفضه وقبول الاستئناف شكلاً (١)

٢٨٨- استئناف قرار سلب الوصية صادر برفضها - للنيابة العمومية وحدها الحق في طلب سلب الولاية من الأوصياء الشرعيين على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم . ولها وحدها حق استئناف أحكامه . وبناء عليه لا يقبل الاستئناف المرفوع من أى شخص غير النيابة العمومية عن الحكم الصادر برفض مثل هذا الطلب .

فاذا استأنفت جدة القصر المشمولين بولاية والدهم - فإن ذلك لا يجوز لأن القانون جعل طلب النيابة العمومية شرطاً أساسياً للحكم . فاذا لم تطلب ذلك فلا يجوز الحكم بها وذلك حماية للأولياء المذكورين لأن حقوقهم مستمدة من الشريعة (٢)

الفرع الخامس

أثر التقرير بالاستئناف

٢٨٩- أمر التقرير بالاستئناف - نصت المادة ١٤ من القانون بأن قرارات المجالس الحسبية واجبة التنفيذ ولو استؤنفت الى المجلس الحسبي العالى أو المجلس الحسبي الاستئنافى طبقاً للتعديل الجديد :-

- (١) مجلس حسبي عالى ١١ يوتيه سنة ١٩٢٢ رقم ٢٢ من ١٦ السنة الخامسة بحاماه
- (٢) مجلس حسبي عالى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ رقم ٣٠٠ من ٣١٩ السنة الخامسة بحاماه
- (٣) استئناف قرارات المجالس الحسبية بوزارة الحفانية رقم ٦٢ سنة ١٩٢٩-١٩٣٠
- (٤) استئناف قرارات المجالس الحسبية بوزارة الحفانية رقم ٥٣ سنة ١٩٢٩-١٩٣٠

٢٩٠ - استثناء - ولكن لو وزير الحفانية اذا رأى أن يرفع قرارا صادرا من مجلس حسبي لنظره بالاستئناف أن يوقف تنفيذه حتى يصدر قرار هذا المجلس فيه متى رأى أن المصلحة تقتضى ذلك .

الفرع السادس

سلطة المجلس الحسبي العالي أو الاستئناف

- ٢٩١ - سلطة المجلس الحسبي العالي أو الاستئناف - لكل من هذين المجلسين متى رفع اليه الأمر بالطرق القانونية أن :
- أولا - يلقى أو يبدل أى قرار صادر من المجلس الحسبي أو يوقف تنفيذه مؤقتاً عند الاقتضاء . وذلك لأن القرارات نافذة حتى مع حصول استئنافها .
 - ثانيا - أن يبين فى القضية التى تكون مرفوعة أمامه طريقة السير اللازم اتباعها بمعرفة المجلس الحسبي . وفى هذه الحالة يكون مرشداً وناعماً فى وضع الخطط التى يرى أنها نافذة أو ممانعة للضرر . وهو اختصاص عام غير محدود ومرجه حالة كل تركه وحالة الأشخاص المتعانة بهم .
 - ثالثاً - أن يقرر اتخاذ الاجراءات المستعجلة التى كان للمجلس الحسبي الابتدائى اتخاذها للحفاظ على حقوق القصر أو عديمى الأهلية أو الغائبين .
 - رابعا - أن يقرر توقيع الحجر أو رفعه .
 - خامساً - أن يقرر استمرار الوصاية الى مابعد الحادية والعشرين أو رفعها .
 - وأن يفصل فى أمر منع القاصر الذى يبلغ سن الثامنة عشرة من تسلمه ماله بنفسه لإدارة .
 - سادساً - أن يعين الأوصياء والقائمة والوكلاء أو يعرلم أو يستبدل بهم غيرهم
 - سابعا - أن يسلب الأولياء الشرعيين مالم من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم أو يحظر عليهم بعض التصرفات بلا إذن سابق .

الفصل الثالث

الاتحاد

٢٩٢- قد يخطر على بال المشتغلين بالمسائل القانونية : هل للاتحاد مقبول أمام المجالس الحسبية في القرارات النهائية وعلى الأخص ما يصدر منها من المجلس الحسبي العالي أو المجلس الحسبي الاستئنافي ؟

فإذا رجعنا إلى القانون فإتينا نجد سكوتا مطلقا فهل يقى القضاء أيضا صامتا أم يبحث هذه النقطة وأبدى فيها رأيه ؟

لقد صدر من محكمة الاستئناف الأهلية حكمان مختلفان أحدهما صدر في ١٣ يناير سنة ١٩٠٩ وتقرر بعدم قبول الاتحاد (١) والثاني صدر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ وتقرر بقبوله (٢)

وحجة الرأي الأول أن القانون لا ينص على هذا الحق وعلى أن قضاء المجالس الحسبية هو قضاء استثنائي لا يحتمل التوسع في التفسير. وعلى أن القاعدة الواجب تطبيقها هي أن كل مالم يكن مقرر بنص يجب رفضه .

وحجة الرأي الآخر أن المادة ٢٧٢ مراققات مدنية أو أهلية يجب تطبيقها . وأن طرق الطعن هي حق مشترك بين القوانين كلها Droit commun ولا يمكن أن يمنع شخص من التمتع بها .

ويستند الرأي الأول على أنه لما كان الاستئناف ينظر أمام محكمة الاستئناف طبقا للقانون القديم قد صدر حكم قاض بعدم جواز الطعن بطريق التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف عن قرارات المجالس الحسبية في مواد الحجر .

(١) المجموعة الرسمية س ١٠ رقم ١٢١

(٢) المجموعة الرسمية س ١١ رقم ٢٢

وحجة المحكمة أن الحجر من مسائل الأحوال الشخصية التي هي في القطر المصري ليست من اختصاص المحاكم المدنية بل هي من اختصاص محاكم الأحوال الشخصية التي لها نظام قضائي خاص وتحكم بحسب الأحوال على الخاضعين لسلطتها طبقاً لقوانين خاصة بها وزادت على ذلك بأن المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات الأهلى الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٢ المختصة بالتماس إعادة النظر في الأحكام المدنية لا تسرى على الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف في قرارات المجالس الحسبية وذلك .

أولاً - لانه حين صدور قانون المرافعات لم يكن لمحاكم الاستئناف هذه السلطة الاستثنائية التي هي النظر في قرارات المجالس الحسبية .

ثانياً - لأن الحكم الذي يصدر من محكمة الاستئناف عن قرار من المجلس الحسبي ليس حكماً مدنياً بالمعنى المقصود من المادة ٢٧٢ مرافعات بل هو حكم صادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية .

واعتمد أيضاً على أن الحق الذي يبيح رفع الاستئناف في الدعاوى الماثلة هو حق مستثنى من المبادئ المتعاقبة بنظام القضاء فيجب إذاً عدم التوسع في تأويله على قدر الامكان .

راجع حكم محكمة الاستئناف الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٠٩ بمجموعه رسميه ص ١٠ حكم رقم ١٢١ ص ٢٩١ دائرة المستر بوند وعضوية مستر رويل وعبد الحيد بك رضا .

٢٩٣ - ^{٢٩٣}الرأى المكسب - وقد أصدرت محكمة الاستئناف الاهليه في ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ من الدائرة السابقة ماعدا الرئيس فانه استبدل به حسن جلال وقرر المبدأ الآتى وهو : أنه يجوز الطعن بطريق الالتباس في الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف عن قرارات المجالس الحسبية مستندة في ذلك على أن المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات أجازت التماس إعادة النظر في الأحكام الانتهاية

الصادرة من محكمة ابتدائية أو استئنافية بمواجهة الخصام أو في حالة الغيبة ان كانت المواعيد التي يجوز فيها معارضة الأحكام الصادرة في الغيبة قد مضت . . ولم تميز هذه المادة بين مواضع الأحكام متى توفرت في الحكم شروط المادة ٢٧٢ جاز الطعن فيه بطريق الالتباس مالم ينص على المنع . والعبرة في ذلك على الأحكام لاعلى المواد إن كانت صادرة من المحكمة الابتدائية أو من مجالس حسية .

راجع المجموعة الرسمية السنة الحادية عشرة حكم رقم ٢٢ ص ٦١ وقد قرر المجلس الحسبي العالي العدول عن هذا الرأي اعتمادا على أن القضاء الولائي ليس من طبيعته كما قدمنا من الأمثلة والبيانات أن يستبقى القرارات والأحكام نافذة مفعولها إلى أجل غير مسمى . بل للمجالس الحق في الرجوع عن كثير من هذه القرارات إذا وجد المبرر لذلك وليست لهذه القرارات قوة الشيء المحكوم فيه بالمعنى المفهوم من القضايا المدنية أو التجارية .

وما دام من السهل طلب العودة إلى المناقشة في الموضوع السابق الفصل فيه وذلك بتقديم طلب عادي فلا معنى بعد ذلك لتقرير حق الالتباس أو حق المعارضة باعتبارهما من طرق الطعن في القرارات (١)

الفصل الرابع

النقض والابرار

٢٩٤- لم يكن حق النقض في المـ ائل المدنية موجودا قبل القانون رقم ٦٨ الصادر

(١) مجلس حسبي عال ١٩ نوفمبر سنة ١٩١١ مجموعة رسمية سنة ٢٢ رقم ١٠ و ٤ فبراير سنة ١٩٢٣ مجموعة رسمية س ٢٩ رقم ٥٩ وعلمه الاستئناف ٢ أبريل سنة ١٩٣٠ مجموعة رسمية ٣١ رقم ٨٥ وعكس ذلك مجلس حسبي عال في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ مجموعة رسمية رقم ٧٢ سنة ١٩١٨ مجموعة رسمية رقم ٧٢

في ٢ مايو سنة ١٩٣١ القاضي بإنشاء محكمة النقض والابرام المدنية
 فقد بينت المادة ٩ الاحوال التي يجوز عمل النقض فيها . وليس من بينها
 القرارات التي تصدر من المجالس الحسبية
 ولم تصدر حتى الآن أحكام عن هذا البحث
 على ان الرأي الصائب يقضى بعدم قبول النقض في قرارات المجالس الحسبية
 لانه فضلا عن عدم وجود النص فان المسائل التي تنظر أمام هذه المجالس
 ليست متصلة من الوجهة القانونية حتى تحتاج إلى رفعها إلى محكمة النقض لتفسير
 القانون عنها .

الباب الثالث عشر

الاشكالات في التنفيذ

٢٩٥ - السلطات في التنفيذ - قد يحصل أن تكون القرارات
 والأحكام عملا للاشكال عند التنفيذ في الصور التي يبيها القانون في
 نصوصه العامة المدونة بقانون المرافعات إذ ربما تكون هذه القرارات ضارة
 بأصحاب الحقوق فلا يجدون وسيلة لدفع الضرر عنهم إلا اتخاذ هذا السبيل
 على انه ليس في قانون المجالس ما يعطى هذا الحق لصاحب الشأن
 وقد حكم المجلس الحسبي العالي بأنه لا يقبل الاشكال في الأحكام الصادرة
 من المجالس الحسبية (١)

على ان ذلك لا يمنع صاحب الشأن من رفع الأمر إلى القضاء الأهلي أو
 المختلط بطريقة مستعجلة لمنع أثر هذه الأحكام أو إيقافها حتى يفصل نهائيا من
 محكمة الموضوع، ويظهر ان الشارع لاحظ هذا الأمر فلم يشأ أن يقرر نظاما
 خاصا بالاشكالات وترك الأمر فيها إلى القواعد العامة

الباب الرابع عشر

علانية ونشر القرارات في الجريدة الرسمية وآثارها .

٢٩٦ — **عملية ونشر القرارات في الجريدة الرسمية وآثارهما** — نصت المادة ٣٠ من اللائحة التنفيذية للمجالس الحسنية بأنه يجب على كل من القيم والوصى والولى أن ينشر في الجريدة الرسمية فوراً القرارات الصادرة بتوقيع الحجر أو استمرار الوصاية أو الولاية إلى ما بعد سنة الحادية والعشرين ونصت المادة ٢٠ بأن جلسات المجالس سرية لا يحضرها إلا أصحاب الشأن ومن يدعى للحضور فيها . واستتكت هذه السرية بوجوب العلانية عند اصدار القرارات في المواد: توقيع الحجر أو قته أو استمرار الوصاية إلى ما بعد سن الحادية والعشرين أو سلب الولى سلطته على أموال مجبورة أو لخدمتها وظاهر من وجوب النصين أن الأول متمم للثاني وإن الغرض اعلان الناس بصدر هذه القرارات . ولكن هل عدم النشر أو عدم النطق علانية يعتبر مبالا لها وغير صالحه للاخذ بها ؟
وانه إذا تصرف المحجور عليه أو المحكوم باستمرار الوصاية عليه فهل يعتبر

تصرفه صحيحا إذا خولف هذا النصان ؟

ليس في نصوص الأحوال الشخصية ولا في قوانين المجالس الحسنية ما يقضى بالنشر والا كان قرار الحجر كأنه لم يكن وذلك للأسباب الآتية :

أولاً - لأن المادة ٤٨٩ من كتاب الأحوال الشخصية اعتبرت في جواز تصرفات المحجور عليه للسفه وعدم جوازها تاريخ صدور قرار الحجر . وجاء في بعض الكتب الفقهية عن تشييد قرار الحجر وإعلانه بأن ذلك من الأمور المستحسنة لامن التي تلزم لصحة الحجر

ثانياً - لأن المادة ٣٠ من اللائحة التنفيذية مع التسليم بأنها جزء متمم لقانون سنة ١٩٢٥ إلا أنها لا تنفد مطلقاً أن نتيجة قرار الحجر معلقة على نشر القرار

منه . فان للقيم أن ينشره في أى وقت لأن المادة المذكورة لم تعين مياعداً يجب على القيم أو غيره أن ينشر القرار في خلاله وإذا جاز للقيم أن يتأخر في النشر كما ينبغي فانه من المستحيل أن يكون ذلك التأخير موجبا لعدم اعتبار قرار الحجر ولجواز تصرفات المحجور عليه بغير الحجر . لا سيما وإن السرعة مطلوبة طلباً مؤكداً في كل هذه المسائل كما هو ظاهر من عبارة المادة ٣٠ من وجوب النشر فوراً وعلى ذلك يكون الأمر بالنشر إنما هو من باب الاستحسان كما هو في نظر الأحوال الشخصية وتكون العبرة في جواز تصرف المحجور عليه للسف و عدم جوازه راجع ليوم صدور قرار الحجر لا ليوم نشره بالجريدة الرسمية

ثالثاً - ولا محل لتطبيق أصول الاعلان المتعلقة بانتقال الحقوق (مادة ٦١١ مدني) ولا المتعلقة بنشر القوانين المدونة بلائحه ترتيب المحاكم الاهلية وذلك لحصول الاختلاف المبين بينهما وبين حالة العلانية والنشر في قانون المجالس الحسبية فاذا كان المشتري سليم النية ونشأ له ضرر من هذا البيع الذي حكم بطلانه لعدم أهلية البائع نه فان له الرجوع بالتعويضات على من كان السبب إذا كان هناك مسؤول وإلا فهو المهمل في استيفائه الشروط اللازمة لصحة البيع أما كيفية البحث عن هذه الشروط فهذه مسألة متروكة لصاحب الشأن الذي يريد أن يتعاقد

على أن الكشف الرسمي المستخرج من دفاتر التسجيلات وان اشتمل بالنسبة إلى بعض العقارات على بعض بيانات مالية لها فائدة في التعاقد وتكون التصرفات الخاصة بها صادرة من المحجور عليه قبل الحجر . إلا ان هذه الدفاتر لم توضع للتعريف عن أهلية المتعاقدين الشخصية ولا عن أهليتهم المالية . وان توفر الأهليتين وقت العقد أمر لا بد منه لصحة العقد (المادة ١٢٨ و ١٤٦ و ٢٤٧ من القانون المدني) (١)

رابعا - والواقع أنه يجب على من يتعاقد مع الغير أن يتحرى ويبحث عن أهلية من تعاقد معه حتى يتأكد من صحة التعاقد والافعليه أن يتحمل نتيجة تفصيله وإعماله . ولا يمكن إباحة البيع لعدم نشر قرار المجلس الحسبي الصادر باستمرار الوصاية لأن العبرة بالواقع . وعدم النشر له لا يغير صفة التعاقد بل يجب على من تعاقد معه أن يصل إلى المعلومات المتقنة التي تظمن إلى معرفة حقيقة هذا الشخص حتى إذا كان عديم الأهلية كان تصرفه قابلا للبطلان (١)

خامسا - على أن المادة (٤٣) من القانون نصت على وجوب تسجيل هذه القرارات بنصها أو بمضمونها في دفتر عمومي وأن تبين الأحكام المتعلقة بهذا الدفتر وطريقة التسجيل فيه بقرار يصدر من وزير الحفانية وقد صدر هذا القرار في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٦ وقد نص في المادة ٩ منه أن يسلم قلم التسجيل شهادة عن الشخص المطلوب الكشف عنه لكل طالب في ظرف يومين من تاريخ الطلب مبينا فيه مضمون ما يكون بدفتر التسجيل خاصا بالمطلوب الكشف عنه أويذكر بها عدم وجود تسجيلات بخصوصه . وذلك بعد مراجعة دفتر الفهرست وبعد دفع الرسوم المستحقة وهذا بدون اية مسؤولية على الحكومة

ونصت المادة الأولى منه بأن قلم التسجيل ينشأ في مجلس حسي مصر لتسجيل جميع القرارات المبينة في المادة (٤٣) من القانون أيأ كان المجلس الذي أصدرها ولذلك لتوحيد العمل وتسهيل ظهور الحقيقة . فقد يحصل أن يكون الشخص مقما في جهة ويقرر عليه الحجر ثم ينتقل إلى جهة أخرى ولا تعلم الناس من أمره شيئا في الجهة الأخيرة التي اختارها . وبذلك يحتاج الانسان لان يستخرج شهادة من المجلس الذي يقيم فيه الشخص حال حصول التصرف فلا يتبين منها شيئا . لهذا عمل الشارع هذا الاحتياط ضمانا للعقود والمتعاقدين

(١) محكمة استئناف مصر ١٥ فبراير سنة ١٩٢٩ بمجموعة رسمية سنة ١٩٢٢ ص ٩٧

ونعتقد أن عدم النشر لا يمكن أن يكون معطلا للقرارات وأن سهولة تعرف الحقيقة بالوسائل التي قررها القانون كفيلة بعدم وقوع الناس في الخطر الذي يمكن أن ينتج عدم النشر في الجريدة الرسمية

رأى القضاء المختلط

٢٩٧- والقضاء المختلط متفق على أن نشر قرارات الحجر قد اشترطه المشرع لحماية الغير هو الوسيلة الوحيدة لإذاعة القرارات والعلامة بها. ولذا فإنه لا يمكن أن يحتاج على من تعاقد مع محجور عليه لعدم أهليته مادام قرار الحجر لم ينشر أو نشر بعد العقد (١)

وانظر عكس هذا الرأي (٢)

رأى القضاء الاهلي

١- ليس من الضروري لصحة اعلام الحجر أن يكون هذا الاعلام صادراً في مواجهة المحجور عليه ولا أن يملأ اليه بصفة خصوصية بل يكفي علم المحجور عليه به (٣)

٢- ما لم يعلم بالحجر فالحكم بالحجر في غيبة المحجور عليه نافذاً إذا علم هذا به فيما بعد (٤)

٣- وغالفة نص القانون الذي يقضي بوجوب استدعاء المطلوب الحجر عليه أمام المجلس يترتب عليها بطلان الاجراءات وبطلان الحكم الذي عليها (٥)

(١) محكمة الاستئناف المختلط ٢٩ مارس سنة ١٨٩١ مجلة للتوزيع والقضاء، ص ١٨٣١٨ و١٨٩٩ سنة ١١ ص ٢٥٧ و ١٢ ص ٢٥٢ و ١١ مايو سنة ١٩٠٥ و ١٧ ص ٢٦٥ و ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ ص ٢٨ و ٤٠ و ٧ مارس سنة ١٩١٦ ص ٢٨ و ١٨١

(٢) محكمة الاستئناف المختلط ١٤ مارس سنة ١٩٠٠ مجلة للتوزيع والقضاء، ١١ ص ١٦١

(٣) مجموع عقريه ٤ عدد ٦١ ص ٣ و ١٤٨

(٤) استئناف مصر ٢٢ مايو سنة ١٩٠٣ حقوق ١٨ ص ١٨

(٥) حسي قال ٣ ديسمبر سنة ١٩١٢ مجلة ٣ عدد ٣ ص ١٣٢

- ٤ - لا يترتب على عدم نشر اعلام الحجر الصادر من مجلس ملي قبلي بطلان هذا الاعلام . وعلى ذلك لا يترتب على ترك نشره صحة عقد يعقده المحجور عليه بعد صدور الحجر (١)
- ٥ - انه وإن كان مشروطا اشهار الحجر بطريقة النشر إلا أن الحجر لا يتوقف على الاشهار ولا يكون بدونه لاغيا (٢)
- ٦ - لا يسوغ لمن تعاقده مع المحجور عليه الاحتجاج على صحة العقد لعدم حصول النشر عن الحجر إلا إذا كان يحمل حقيقة حال المحجور عليه (٣)
- ٧ - يتحكم الحكم ببطلان البيع الصادر من محجور عليه بعد تاريخ الحجر ولو لم ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وذلك لأنه لم ينص على بطلان قرارات الحجر الصادرة من المجلس الحسبي ان لم ينشر (٤)
- ٨ - يجب على من يتعاقده مع الغير أن يتحرى ويبحث عن أهلية من تعاقده معه حتى يتأكد من صحة التعاقد . والا فعليه أن يتحمل نتيجة تقصيره واهماله
- ٩ - ولا يجوز لمن اشترى عقاراً من شخص قرر المجلس الحسبي باستمرار الوصاية عليه بعد بلوغه سن الرشد أن يتمسك بصحة العقد ارتكاً ناعلي أن ذلك القرار لم ينشر بالجريدة الرسمية بل أن مثل هذا العقد يكون قابلاً للبطلان عند طلب عديم الأهلية (٥)
- ٣٩٩ - على ان هذه الفكرة تطورت وأصبحت محكمة

(١) أسبوط ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٠١ بمجموعة رسمية ٤ عدد ٦٥ س ٢ ص ١٤٨

(٢) استئناف ٢٦ مايو سنة ١٩٠٣ حقوق ١٨ ص ١٨٩

(٣) استئناف ٢٣ مايو سنة ١٩٠٦ حقوق ٢١ ص ٢٩٧

(٤) استئناف مصر ١٢ يونيو سنة ١٩١٦ بمجموعة رسمية س ١٨ ص ١٥

وشرائع ٤ ص ٢٢٩ وعلماء ١ ص ٢٩٦

(٥) استئناف مصر ١٥ فبراير سنة ١٩٢١ بمجموعة رسمية ٢٣ ص ٩٧ وعلماء ١

الاستئناف المختلطة عن قيمة النشر في الجريدة الرسمية تقررت بأنه يفهم من صدور مرسوم بقانون بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بأعادة تشكيل المجالس الحسبية والقرارات الوزارى الصادر في سنة ١٩٢٦ بإنشاء مكتب تسجيل بمجلس مصر الحسبى أن للشارع المصرى أراد أن ينشئ طريقة لاشهار قرارات المجالس الحسبية واعلانها *Publicité* بدلا من النشر في الجريدة الرسمية الذى كان على عهد الأمر العالى الصادر وكما كان منصوفا عليه في المنشور الوزارى الصادر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الذى يعتبر أن قرار سنة ١٩٢٩ الذى جاء بعده قد حل محله فقد دلت التجربة على أن النشر في الجريدة الرسمية طريقة غير عملية في هذا الصدد

وبناء على ذلك إذا عقد شخص مع المحجور عليه رهنا بعد صدور قرار المجلس بالحجر أو تسجيله بالدقة المعد لذلك بمجلس حسبى مصر فإن العقد يعتبر باطلا ولو لم يبشر في الوقائع المصرية (١)

٣٠٠ — وموجب التوسع فى النشر بالجرائد — كانت قرارات المجلس الحسبى فى المسائل التى تعرض عليه من طلب توقيع الحجر أو تعيين القامة والاوصياء تنشر فى الوقائع المصرية . وكان هذا النشر يعد مبدءا لمعرفة الجمهور بقرارات المجلس فيعلم أن زيدا حجر عليه وإن عمرو ارفع عنه الوصاية غير أنه صدر فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مرسوم بقانون اعاد تنظيم المجالس الحسبية . وصدر بعد ذلك قرار من وزارة الحفانية فى ١٣ فبراير ١٩٢٦ بإنشاء مكتب تسجيل بمجلس مصر الحسبى فصار يكتفى من ذلك الحين بتسجيل قرارات المجالس الحسبية فى هذا المكتب دون اللجوء إلى نشرها فى الجريدة الرسمية . على أن بعض ذوى المصلحة فى مسائل توقيع الحجر أو رخصة كانوا ينشرون فى الصحف السيارة قرارات المجلس حتى يعلم الجمهور هذه القرارات ويعرف من هم الذين يجب التعامل معهم ويكون هذا التعامل صحيحا

(١) الاستئناف المختلط فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ دائرة ثانية الجريدة القضائية

وفي الواقع فإن نشر قرارات المجلس الحسبي في الصحف السيارة أمراً واجب وعدم النشر يوجد صعوبات للقامة والاوصياء والوكلاء وللحجور عليهم وعملاتهم . فقد حدث أن شاباً صغيراً من أبناء أسرة مشهورة بسالموط وافى سن الرشد القانوني في سنة ١٩٢٨ . وسرعان ما أخذ يبدد في ثروته فطلب ذوو قريته من مجلس المنيا الحسبي توقيع الحجر عليه للسفه . وصدر قرار المجلس بهذا الحجر في ٢٧ يونيو ١٩٢٨ ولكنه لم ينشر في الجريدة الرسمية

بعد ذلك وفي نوفمبر سنة ١٩٢٨ استمر المحجور عليه - بالرغم من توقيع الحجر عليه - يعامل المراهين . فقبل ، في سبيل مبلغ تافه من المال ، أن يرهن أطيانه لمراب مفلس ، وأن يكتب في عقد الرهن العقاري أن المحجور عليه تسلم مبلغ ٣٠٠٠ جنيه ١

ولما علم القيم المعين على المحجور عليه بذلك بادر بطلب ابطال الرهن بحجة ان توقيع حدث أثناء قيام الحجر وبعد صدور قرار المجلس الحسبي به عارض السنديك المعين على أموال المراهي المفلس في ابطال الرهن محتجاً بأن قرار المجلس لم ينشر في الجريدة الرسمية . وعندما عرضت المسألة على محكمة الاستئناف قررت بطلان الرهن لأنه عقد مع محجور عليه ، وإن قرار الحجر يحل في الدقة المدعى لذلك بمجلس مصر الحسبي ، وإن انشاء مكتب التسجيل في دار هذا المجلس طبقاً للقرار الوزاري الصادر سنة ١٩٢٦ جعل تسجيل القرارات في الدقة المشار اليه كافياً يحل محل الطريقة القديمة التي كانت متبعة وهو نشر القرارات في الوقائع المصرية

على اننا نقول ان الاكتفاء بتسجيل قرارات المجلس الحسبي في دفتر المجلس أمر غير كاف مطلقاً . والواجب تحميم نشر القرارات في الصحف السيارة أسوة بنشر الاعلانات القضائية فإن كثيراً ما تصدر قرارات من المجالس الحسبية بتوقيع الحجر أو برفعه وتعيين القامة والوكلاء والاوصياء ولا يعلم بذلك إلا

الخصوم في هذا النزاع . خصوصاً إذا لوحظ ان جلسات المجالس الحسبية سرية بخلاف جلسات المحاكم . فالصنف هي الوسيلة لكي يعرف الجمهور ما طرأ على الأشخاص من الأحوال القانونية ، ويكون النشر حجة صحيحة ومن جهة ثانية طريقة عملية معقولة للعلم بقرارات المجالس وعلى ذلك فن الضرورى وجوب زيادة طرق النشر وعدم الاختصار والاكتفاء بالتسجيل

الباب الخامس عشر

قوة الشيء المحكوم به من قرارات وأحكام

الفصل الأول

مقدمه

٣٠١ - تصدر المجالس الحسبية قرارات من أنواع مختلفة حسب المسائل التي تدعو الحاجة اليها لاتخاذ قرار فيها وأهم هذه القرارات ما تعلق بتعيين الأوصياء أو القوام أو عزلهم وما تضمن توقيع الحجر أو رفعه وما تضمن التصديق على حساب الأوصياء أو القامة أو الوكلاء .

ومن المتفق عليه أن هذه القرارات - إلا ما تعلق منها بالتصديق على الحساب - تكون نافذة محترمة من الجهات القضائية الأخرى مادامت صادرة في حدود وظائف المجالس الحسبية فلا يجوز إبطال مفعولها أو تجاهلها أو تأويلها لأنها قرارات صادرة من إحدى جهات الأحوال الشخصية .

٣٠٢ - ولكن ليس لهذه القرارات قوة الشيء المحكوم به بالمعنى الاصطلاحي

لهذه العبارة . لأن هذه القوة لا تلحق غير الأحكام القضائية ولا تتناول الاعمال الولائية *juridiction gracieuse* التي تعتبر وظائف المجالس الحسبية جزءاً منها . وبناء عليه يجوز للمجلس أن يرجع أو يعدل في قراره إذا تغيرت الظروف التي استلزمت اتخاذه أو إذا رأى أن المصلحة تستدعي هذا الرجوع أو هذا التعديل . ولكن مع الاحتياط المدون في المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية بأنه لا يجوز للمجلس أن يعدل عن قراره إلا إذا ظهرت أسباب جديدة تدعو لذلك وعلى شرط أن لا يكون قد تعلق بالقرار حق الغير .

٣٠٣ - على أن احترام قرارات هذه المجالس ليس بواجب . وهناك فرق بين احترامها وبين كونها حائزة لقوة الشيء المقضي به . لأن هذه القوة تمنح الجهة التي أصدرت الحكم من الرجوع فيه مهما تغيرت الظروف إلا في الحالات الاستثنائية التي تميز الرجوع في الأحكام .

ولا نزاع في أن قرار المجلس الحسبي قابل للتعديل والرجوع فيه من نفس المجلس الذي أصدره حسب مقتضيات الأحوال . على أنه من الصعب التفرقة من الوجهة العملية بين احترام القرارات وبين مبدأ قوة الشيء المحكوم به . لأن الغرض من القرارات ترتيب الآثار عليها من الوجهة القانونية . أما الرجوع في بعضها فليس راجعاً إلى أنها لا تحوز قوة الشيء المحكوم به بل لأن الأسباب تتغير وبناء على ذلك تكون الشروط الواجب توفرها طبقاً لنص المادة ٢٣٢ مدني للاحتجاج بسبق الحكم في القرار أو الحكم غير متوفرة .

ومن الضروري أن يكون موضوع الدعوى يختلف عن الموضوع السابق الادعاء به، وأن يكون سبب اكتساب ذلك الحق لم يتغير صورته وأن تكون الدعوى مقامة من الأشخاص الأول بينهم .

فاذا قدم طلب جديد لتوقيع الحجر فإن المجلس ينظر فيه باعتبار أن شروط المادة ٢٣٢ مدني لم تتوفر باعتبار أن طبيعة الشخص المطلوب الحجر عليه غير ثابتة ولا مستقرة على حالة واحدة .

٣٠٤ - ولم تخرج قرارات المجالس الحسبية على كونها كسائر الأحكام التي يجب احترامها والعمل بها والتي لا يقبل القول بما يخالفها. وليس في القانون نص صريح يخرج هذه القرارات من حكم قاعدة الشيء المحكوم به. ولو صح ما يقال غير ذلك لآصبت القرارات فوضى لانظام لها ولا قيمة لها أصلا. وأصبح لكل محكوم عليه فيها أن يطعن فيها في يوم صدورها مهما كانت الجهة التي أصدرتها ثم يتمسك بنفس الأسباب التي سبق عرضها على المجلس وقرر رفضها. وبذلك لا تنتهي الخصومة أمام تلك المجالس وتتعدى المعاملة مع ذوى الشأن في تلك الأحكام مع أن مبدأ قوة الشيء المحكوم به لم يشرع إلا لفض الخصومات وقطع جبل المنازعات (١)

٣٠٥ - على أن القرارات الصادرة من المجالس الحسبية برفض توقيم الحجر لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه حيث أنها تتعلق بصفات شخصية قابلة للزوال والطروء ومن ثم فللمجالس الحسبية أن ترجع في مثل هذه القرارات اذا رأت لزوما لذلك.

واستفاد المجلس الحسبي الابتدائي على مجرد قرار سابق صادر منه في هذا الموضوع لا يكفي لتبرير قراره بعد أن مضى زمن على القرار السابق. ومن المتعين على المجلس المذكور بحث الموضوع والنظر فيما يتقدم اليه من الدفاع إثباتا ونقيا (٢)

٣٠٦ - قوة قرارات المجالس الحسبية عن أجراء القيم - وقد صدر كثير من الآراء باعتبار المجالس الحسبية سلطة قضائية مستقلة والقرارات التي تصدرها في المسائل الداخلة في اختصاصها تعد حائزة لقوة الشيء المحكوم فيه. وقد حكم بأنه لا يجوز للقيم على محجور عليه أن يطلب من المحاكم الأهلية الحكم له بزيادة أجر وبمبالغ ادعى صرفها في ترميم عقارات مملوكة للمحجور عليه اذا كان قد سبق له ان

(١) حسي عال ٣ أكتوبر سنة ١٩١٨ مجموعة سنة ١٩٢٥ ص ١١٩

(٢) حسي عال ٤ فبراير سنة ١٩٢٣ مجموعة رسمية سنة ١٩٢٣ ص ٩٨

قدم هذين الطائين للمجلس الحسبي وقت فحص الحساب المقدم منه بقرار المجلس رفضها. وقالت أنه بما لا نزاع فيه أن الشريعة الإسلامية كانت هي المتبعة في هذه البلاد فيما يختص بالأحوال الشخصية كالنسب، والزواج والأهلية وفيما يختص بالمعاملات المدنية.

وبما أنه بمقتضى هذه الشريعة يعتبر القاضي الشرعى صاحب الرأى الأعلى والكلمة النهائية فيما يختص بإدارة أموال عديم الأهلية والمحافظة عليها فكان هو الذى ينتخب القامة والأوصياء ويعزلهم ويوليهم ويبحث تصرفاتهم وكانت أحكامه في ذلك مرعية نافذة.

وبما أن الشارع عندما أخذ في تنسيق النظام القضائى أوجد المجالس الحسبية في سنة ١٢٩٠ هجرية تتداخل مع القاضي في نظر المسائل الخاصة بأهلية الأشخاص الذين تسرى عليهم أحكام الشريعة الإسلامية في أحوالهم الشخصية (راجع المادة ٥٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في رجب سنة ١٢٩٧ التى تنص على اختصاص القاضي الشرعى في هذا الشأن)

وبما أن الشارع أنشأ بعد ذلك بمقتضى قانون ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ المجالس الحسبية الحالية للراى كالمجالس الحسبية العالى وحفظ للقاضي الشرعى تنصيب الأوصياء والقامة الذين تختارهم المجالس المذكورة (مادة ١٥ منه) وقد جعل في تركيب هذه المجالس عضوا من العائلة ليكون مرشداً للمجلس في شؤون عديم الأهلية وأباح لمن يهمهم أمره الحضور أمامه والبطاع عن حقوق عديم الأهلية (مادة ٢ منه)

وقد خول لهذه المجالس منفردة النظر في انتخاب الأوصياء والنظر في تثبيتهم وعزلهم واستمرارهم والوصاية وفحص حسابهم (المادة الخامسة منه) وخول لها النظر في بيع ورهن عقار عديم الأهلية والأذن به (مادة ١٣ منه) وأوجب التنفيذ لقراراتها إلا ما استثنى (مادة ٤ من قانون نمرة ٥٠ سنة ١٩١١) ثم خول للمجلس الحسبي العالى أن يلغى أو يعدل بناء على تظلم ذوى الشأن أى قرار صادر
٢ - ١٠ - المجالس الحسبية

من المجالس الحسبية الأخرى (المادة الثالثة من القانون المذكور)
وتنفذا لهذه القوانين صدرت في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ اللائحة التي يعمل بها
أمام المجالس المذكورة وفصلت فيها الاجرامات تفصيلا يجعلها أقرب وأقدر
هيئة على تقدير حساب الوصى سنويا وفي آخر عهده ومناقشته فيه مناقشة دقيقة
في أوقاته المناسبة (راجع نصوص المواد من ٢٨ الى ٣٥ من اللائحة المذكورة)
ويستفاد من هذا النظام أن هذه المجالس إنما هي هيئة قضائية ذات
درجتين حلت محل القاضى الشرعى لتتفر في مسألة الأهلية كما حلت محل الهيئات
والنظامات الأخرى في مسائل المعاملات . وقد شمل اختصاصها المسائل
الخاصة بحالة الأهالي الدينية له كما شمل المسائل المدنية التي ترتبط بالحالة المدنية
كمسائل الحساب التي تدخل في فرنسا في نظر المحاكم العادية .

وبما أنه لا يمكن اعتبارها هيئة إدارية كمجالس العائلات في فرنسا لما مراقبة
دقيقة على أعمال القامة والوصايا حتى يبلغ عديم الأهلية ويعيد مع الوصى وأقيم
النظر في الحساب السابق لها فخصه . وذلك لأن القانون الفرنسى لم يعط للمجالس
العائلة مثل السلطة التي للمجالس الحسبية ولأنه من جهة أخرى فإن الوصى وإن
اعتبر شرعا وقانونا بمثابة الوكيل لعديم الأهلية فإن القاضى الشرعى يعتبر وليه
المحافظ على أمواله . ومن المتفق عليه شرعا أن ما يميزه القاضى من أعمال القامة
والوصايا يكون نافذا على عديم الأهلية عند بلوغ رشده أما وقد حل المجلس
الحسبى محل القاضى فيجب حينئذ أن يكون لقراراته وأحكامه ذلك الأثر النافذ في
فصل المنازعات التي أدخلها الشارع في اختصاصه من سلطة القاضى الشرعى كما
كان ذلك لأحكام هذا الأخير

ولمنا بسبب قد جاء نص المادة الرابعة من القانون رقم ٥ سنة ١٩١١ صريحا
في وجوب نفاذ قراراتها . وهذا لا يمكن معه للجهات القضائية المدنية الأخرى عند
بلوغ عديم الأهلية أن يبحث بناء على رغبته قرارات المجالس الحسبية الصادرة

بالنصرف في أمواله بالبيع أو الرهن. ولا معنى بعد ذلك للرأى القائل بأنه محافظة على العدالة وحقوق القاصر في مسألة الحساب يجب أن تنظر المحاكم المدنية في الحساب الذى لحقه المجلس المحسب لانه من الغريب ان تقصر العدالة وحب المحافظة على حقوق عديم الاهلية في هذه المسألة دون غيرها من المسائل المخصص بها المجلس المحسب من جهة أخرى بمقتضى قوانينه التى تعتبر الرابطة القانونية في علاقة العديم الاهلية بمن يهد اليه أمره وبمقتضى اللائحة الموضوعية للإجراء عليها أمامه تقيد كل هيئة قضائية أنها قامت بعملها حسب القانون والعدل والذمة

الفصل الثانى

أنواع القرارات

٣٠٧- أنواع القرارات - على أنه يحسن أن تحدد صفة القرارات التى تصدرها المجالس المحسبة من الوجهة القانونية . فان معظم هذه القرارات خاصا بأمر إدارية إلا أن منها قرارات لها صفة قضائية حقيقية وهى المسألة بحرق مقررة لذويها من قبل الشارع وتتلخص فيما يأتى .

الفرع الاول

القرارات ذات الصفة القضائية الحقيقية

٣٠٨- القرارات ذات الصفة القضائية الحقيقية - وهى تنالخص فى قرارات الحجر واستمرار الوصاية لما بعد الحادية والعشرين وعزل الأوصياء المختارين وسلب ولاية الأولياء الشرعيين أو الحجر واستمرار الوصاية إلى ما بعد تلك السنن، وكلاهما ماس بالكل فرد من الحرية التامة فى إدارة أمواله

والنصرف فيها بعد انتهاء طور القصر - وعزل الاوصياء المختارين وسلب الولاية وكلاهما أيضا ماس بحقوق مترره لهؤلاء من قبل الشرع
ولذلك أجاز القانون لمن تمس حقوقه تلك القرارات أن يستأنفها مستقلا
في استئنافه وفي مناضاته من حقه غير تابع في هذا الاستئناف لارادة أى سلطة
من السلطات

٣٠٩ - شروط الرفع بهذه القوة - ويستلزم حتما أن تنقيد المجلس فيها
بأصول المرافعات العامة فلا يجوز أن يستصدرها غير ذى صفة كما لا يجوز أن
يتجاوز فيها المجلس حدود طلب ولا أن تقدم لأول مرة لدى الاستئناف ولا
أن يقضى فيها الاستئناف من تلقاء نفسه

٣١٠ - القواعد الاختيارية - الاستئناف - يؤخذ من نص المادة ٢٥ من
اللائحة التنفيذية للمجالس الحسبية أن المشروع نص على أنه لا يجوز للمجلس أن
يعدل عن قرار أصدره في الموضوع إلا إذا ظهرت أسباب جديدة تدعو لذلك
ولم يكن تعاقى بالقرار حق الغير

ويؤخذ من ذلك أنه يشترط لجواز تبول المجلس عن قرارا صدره توافر
شروطين أولهما أن يجد أسبابا تستدعي تعديل القرار وثانيهما أن لا يكون قد تعلق
بالقرار حق للغير. فإذا فقد هذان الشرطان أو أحدهما فلا يجوز للمجلس أن يعدل
عن قراره مهما كانت الأحوال. ولا سبيل إلى تعديل قرار هذا الشأن إلا بطريقة
الاستئناف فيما لو كان من القرارات المجتزأ استئنافها قانونا

فإذا أصدر المجلس الحكمي قراره بإقالة القيمة ولم توجد أسباب تستدعي العدول
عن هذا القرار فلا بد من ما هو روية المجلس البحث من جديد فيها إذا كانت الهيئة
السابقة أخطأت أو أصابت في قرارها المشار إليه بل موضوع البحث ينحصر فيما
إذا كان يجوز للمجلس قانونا أن يعدل عن قراره المذكور أولا يجوز ذلك .
ولذلك وجب معرفة ما إذا كان الشرطان اللذان اشترطتهما المادة ٢٥ كلاهما متوفر
أو سقط أحدهما أو كلاهما معا

٣١١- ويمتد قرار قبول استقالة القيمة في ذاته من القرارات التي تتعلق بها حق الغير واذن لا يجوز للمجلس أن يعدل عنه حتى ولو وجدت أسباب تستدعي العدول وذلك لأن البناء ما هي إلا وكالة في إدارة أموال المحجور عليه وإن القيم لم يخرج عن كونه نائباً عن المجلس في هذه الإدارة. وقد اشترط القانون أصلاً وجوب قبول هذه الانابة من جانب القيم لا مكان اقامته فيما لا في أحوال استثنائية رأى فيها المشرع جواز فرضها على الرغم منه وفي ظروف خاصة لصالح عديم الأهلية. والوكالة عن النائب ما هي في الواقع إلا مجرد وكالة تمهد بين هيئة المجلس أو الوصي أو القيم أو الوكيل. ويشترط لانعقادها إيجاب وقبول بين الطرفين. فإذا قدم القيم استقالته من وكالة المجلس وقبل المجلس هذه الاستقالة ترتب على هذا القبول فسخ العقد وحل الرباط القانوني الذي يربط الطرفين إلا فيما يتعلق بالنتائج التي ترتبت على إدارته أموال المحجور على مدة قضا منه. ولا سبيل إلى الرجوع عن هذا القرار بإرادة المجلس ومحض اختياره نظراً لما تعلق به من حق للغير وهي القيمة المستقبلية التي أصبح مركزها قانوناً بمجرد استقالتها مركزاً لأجنبي عن المجلس. وإن قرار قبول الاستقالة بمجرد صدوره أصبح حقاً مكتسباً للقيمة المستقبلية ولا يجوز سلبه منه إلا في حدود القانون وذلك لا يكون إلا إما بقبول منها جديد أو بفرض القوامة عليها الزاماً إن كانت ممن يجوز للمجلس إلزامهم بها وتوافرت الظروف التي تنتج هذا الإلزام (١)

الفرع الثاني

القرارات ذات الصفة الوقتية — الاجراءات الوقتية

٣١٢- على أن المجالس تقوم أيضاً بإصدار قرارات تعرف في القانون العام

(١) حبي القرية في ٦ أبريل سنة ١٩٢٩ المريدة القضائية من حكم ٢٢٠.

بالاجراءات الوقتية وهي فيما تنظره هذه المجالس واسعة المتناول :
فهى تشمل تعيين الأوصياء والقوام والوكلاء عن الغائبين وعزلهم واستبدال
غيرهم بهم ومراقبة ادارتهم ومحاسبتهم وبالجملة كل ما ليس ماسا بحق مقرر فى
الأصل الا احد .

٣١٣ - وضابط هذه المواد التى يمكن به معرفة حقيقتها وحدودها هى
التى : متى قرر المجلس فيها أمراً كان استئناف قراره فيها من اختصاص وزارة
الحقانية وحدها

٣١٤ - وللجلس الحسبى العالى أو المجلس الحسبى الاستئنافى أن لا يتقيد
فى إصدار قراره منه بالقيود الأخرى الخاصة بالقرارات القضائية إذ مثل هذه
القرارات الوقتية ان رفعتها الوزارة وتبين من التحقيقات الخاصة بها أن هناك
ما يستدعى اتخاذ اجراء مستعجل ولو لم يكن المرفوع أمره من الوزارة للمجلس
الحسبى العالى . فان لهذا الاخير أن يقرر هذا الاجراء بحيث يكون له أن يعزل
الوصى مثلا وإن كان المرفوع لديه استئناف عن قرار باعتماد حساب (على
الرأى القائل بجواز استئناف قرارات الحساب)

وذلك متى تبين له أن الحساب غير صحيح وأن الوصى يستحق العزل
ويكون له متى كان المرفوع لديه قرار برضى عزل وصى أن يعزله ثم يستبدل
به غيره أو أن يقيه ويضم له مشرفا وإن كان الاستبدال أو ضم المشرف غير
مرفوع اليه (١)

الفصل الثالث

الحكمة في مبدأ قوة الشيء المحكوم فيه

٣١٥ - تقضي المصلحة العامة التي تحمي بها الأفراد أن الحكم الذي يصدر في خصومة بصفة نهائية يجب أن يعتبر عنوان الحقيقة. والنتيجة الهامة لذلك أنه لا يجوز بحال من الأحوال الرجوع إلى الأمر الذي كان النزاع قائما بشأنه متى تعدى وسائل الطعن على الحكم. وهي الوسائل التي رسمها القانون من معارضة واستئناف والتماس إعادة النظر. والالجاز الرجوع في الاحكام الاتهائية وبسط النزاع من جديد أمام القضاء ولترتب على ذلك أن الحقوق لا تستقر مطمئة بأيدي أصحابها.

وأنه ليشقى الناس الفرع من احتمال تناقض الاحكام وبحل محل الطمأنينة التي استكن اليها حملة الاحكام. على أن الطمأنينة على الحقوق وتوكيد عقائد الافراد في استقرار حقوقهم من المسائل الماسة جداً بالمصلحة العامة. فاذا نفذت هذه الوسائل أصبح الحكم نهائياً لا يجوز الرجوع فيه. ومن ثم لا يجوز رفع الدعوى مرة أخرى على حده يطالب فيها الحكم النهائي متى كان من المحكمة إبداءه عند الطعن في الحكم بالطريقة القانونية^(١) وكل ذلك تأييد وعمل بالقاعدة المعروفة:

(ان وسائل البطلان لا تصح ضد الاحكام)

(Voies de nullité n'ont lieu contre les Jugements)

٣١٦ - ونظام المجاميع يقضى بذلك لأنه لا تستقيم حال عمرانية بدونه.

(١) كتاب المدايات والإلتزامات ج ٢ ص ١٥٣ الدكتور عبد السلام زمني

وحكم محكمة الاستئناف ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ مجموع عمرانية ١٩ ص ٤٩ عدد ٢٨

وشرائع ص ٢٤٣ عدد ٥٠ واستئناف مخطوط ١٨ مايو سنة ١٨٩٩ مجلة الشريعة ص ١١ ص ٢٠٧

وتدب الفوضى . لذا كان لأمر القرينة الاستفادة من قوة الشيء المحكوم فيه . أهمية كبرى . إذ جعل لهذه القرينة مركزاً خاصاً في مجال القانون في كل عصر من العصور السابقة ومن بينها عصر الرومان

والمراد بقرينة الشيء المحكوم فيه أنه لا يجوز إعادة نظر الدعوى من نفس الخصوم وعن نفس الموضوع وعن السبب فإذا اختلفت الأركان فلا تعتبر الدعوى الثانية هي نفس الدعوى الأولى بل تعتبر مخالفة لها ويسمح نظرهما . ويعتبر الحكم عنوان الحقيقة ولم نقل أنه يعتبر الحقيقة في ذاتها لأنه يحصل في النادر أن يكون الحكم مخالفاً للحقيقة إذ الضمانات التي رسمها القانون تحول غالباً دون الوقوع في الخطأ لأن طرق الطعن والمرافعات وتبادل الاطلاع كل ذلك يجمعاً الحكم يمثل الحقيقة

فاذا تبين للقاضي أن القضية هي بنفسها حكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها حتى ولو تبين له أن الحكم لم يصادف الحقيقة . لأنه خير للجماعات أن تتحمل نتيجة الضرر في حالة فردية من أن تكون عرضة للاضرار عامة فيما إذا تقرر المبدأ المناقض لمبدأ قوة الشيء المحكوم فيه وكان من يقتضى ذلك جواز نظر الدعوى مراراً عديدة وإلى ما لا نهاية

الفصل الرابع

الشروط الكلية لقوة الشيء المحكوم فيه

٣١٧- يشترط في الحكم وفي القرار غير الشروط الاخرى أن يكون صادراً من هيئة قضائية مختصة بالفصل في النزاع فيخرج منها الأحكام الصادرة باتخاذ احتياطات من شأنها ضمان حالة قائمة الآن يجوز الرجوع فيها فيما بعد . وذلك كالأحكام الصادرة بالمصادقة على القسمة في حالة وجود قاصر لأن المحكمة الابتدائية

إذا صدقت فلا يكون عملها إلا عملاً إدارياً الفرض منه حماية القاصر ولكل من الشركاء أن يظعن بطريق الاستئناف في القسمة التي أجريت أمام القاضي الجزئي وصادقت عليها المحكمة الابتدائية لأن هذا التصديق ليس له قوة الشيء المحكوم فيه. ولذا لا يمنع من الاستئناف (١) وكأحكام مرسى المزداد في البيوع القضائية في الأحوال الاستثنائية إذا صدر حكم مرسى المزداد بناء على غش وتدليس أو ظهر أن المدين برئت دفعته قبل صدور حكم مرسى المزداد (٢) على أن هذه الأحكام يجب التمسك بها فيما بين الخصوم الذين صدر في مواجهتهم حكم مرسى المزداد. ولذلك لا يجوز لهم إلا الظعن بالطرق القانونية المقررة في المادة ٥٨٦ مرافقات. وكأحكام الصادرة في المسائل المستعجلة كالحراسة والنفقة (٣)

ولكن يلاحظ أن الأحكام المستعجلة تحوز قوة الشيء المحكوم منه بين الخصوم إذا لم يطرأ طارئ من شأنه تغيير أو تعديل الحالة التي صدر بشأنها الحكم المستعجل (٤)

وكأحكام المحكمين تحوز قوة الشيء المحكوم فيه إذا تقدمت في ميعاد الثلاثة الأيام من تاريخ صدورها بقلم كتاب المحكمة التي كان يلزم رفع الدعوى أمامها فيما إذا لم يحصل الاتفاق على التحكيم - مادة ٧٢٥ مرافعات وواخذت عليها الصيغة التنفيذية من القاضي الجزئي أو من رئيس المحكمة الكلية حسب الأحوال وكأحكام المصادقة على الصلح. وقد قام الخلاف بشأنها عما لا حاجة إلى ذكره هنا ويمكن الرجوع إلى التفاصيل في شرح المادة ٢٣٢ مدني على أنه يجب ملاحظة

(١) بر سوف حكم استئناف ١٢ فبراير سنة ١٩١٤ مجموعة ص ١٥ ص ١٢٤

(٢) استئناف مختلط ٢٩ مارس سنة ١٩١٧ مجلة التوزيع المختلط ٢٩ ص ٣٢٧

(٣) استئناف مختلط أول فبراير سنة ١٩١١ مجلة التوزيع المختلط ٢٣ ص ١٥

(٤) استئناف ١٦ مارس سنة ١٩٢١ مجلة التوزيع المختلط ٣٣ ص ٣١٨

أن مصادقة المحكمة لا ترفع عن شوائبه وعيوبه التي أصابته من جراء عدم مراعاة طريقة القبول القانونية التي كان يجب مراعاتها فالوصى مثلا لا يجوز له التصالح الا بعد اجازة المجلس الحسبي وقراره له إياه . فاذا حصل الصلح من غير أن يأخذ الوصى رأى المجلس الحسبي فلا عبرة به ولا تعتبر مصادقة المحكمة على الصالح رافعه لهذا السبب (١)

وكالاحكام الصادرة من محاكم غير مختصة . والاختصاص أما أن يكون شخصيا *Rationae Personae* بالنسبة لمحفل الإقامة فاذا لم يتمسك المدعى عليه بالدفع به — دم الاختصاص أصبح الحكم حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه

أما إذا كان الاختصاص عاديا *Ratione Materiae* فاذا كان راجعاً لمحاكم مختلفة من نوع واحد فالحكم فيها كالاختصاص الشخصي وإذا كان راجعاً لمحاكم مختلفة لأنواع من الخصومات مختلفة فالمحاكم الأهلية من جهة والمحاكم المختلطة من جهة أخرى وبين المحاكم الشرعية والأهلية فإن الحكم إذا صدر من جهة غير مختصة لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه لأن ذلك من النظام العام كما إذا فصلت المحكمة الشرعية في مسألة تتعلق بالوقف لا بأصله ولا بانشائه بل بوضع اليد (٢)

٣١٧ — وكأحكام المجالس الحسبية في مسألة تتعدى اختصاصها فلا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه لأن هذه المجالس وإن كانت تعتبر محكمة وقراراتها واجبة النفاذ إلا أنها نظام استثنائي لأنها ليست من المحاكم العادية . فاذا خرجت عن اختصاصها أصبح قرارها لغواً . وجاز رفع الدعوى من جديد أمام المحاكم العادية .

وكالقرارات التأديبية . فاتها تعتبر حجة أمام المحاكم المدنية إذا صدرت

(١) استئناف مصر ٧ يناير سنة ١٩١٩ مجموعة من ٢١ ص ٩

(٢) استئنافية الأهلية ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ سطام ٢ ص ٣٤٤ رقم ١٠٩

بطريقة قانونية ولم تحرم الموظف من حق الدفاع ومن القيود القانونية المشروعة ولا تعتبر هذه القرارات حجة أمام المحاكم الجنائية وكالات أحكام الصادرة على أمر مخالف للنظام العام كالربا . والمشبوبة بالفن والتدليل ليس . فإذا اتفق المراءى مع السفه قبل الحجر عليه أو قبله على أن يقرضه مبالغاً مثيلاً مقابل أن يأخذ عليه كمباله ببلغ طائل فان الغش في مثل هذه الحالة والا كراه الادبى الذى يقع تحت سلطانة السفه المدين الذى يقبله مكرها عليه من طريق الضغط والتأثير مثل هذا الغش يعيب الحكم ويجعله كأنه لم يكن . وقرر القضاء في مثل هذه الحالة جواز رفع هذه الدعوى من جديد يطالب بطلان الحكم النهائى الصادر للدائن المراءى على فريسته السفه وهو على أبواب الحجر (١)

قرارات المجالس الحسدية الاجراءآت الوقتية

٣١٨ - الاجراءآت الوقتية - هذه القرارات لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه لانه يجوز الرجوع فيها من وقت لآخر كلما زالت أسبابها فإذا توقع الحجر على شخص لعتة ثم زال العتة أو السفه تم صلح شأنه ودلت أعماله على حسن الادارة جاز رفع الحجر عنه وإعادة الاهلية اليه كما كان من قبل والمفهوم من ذلك طبعاً أنه إذا تغير السبب زالت قوة الشيء المحكوم فيه ويجب أن يكون الحكم نهائياً . وهذه القوة لا تتسلط إلا على نص الحكم أى على ما حكم به فقط ولا تمتشئ في الاصل على الأسباب (٢) والدفع بقوة الشيء المحكوم فيه هو دفع خاص بالافراد وليس خاصاً بالنظام

(١) محكمة مصر المختطة ١٥ مارس سنة ١٩١٥ جازت المحاكم المختطة ص ١٢٩ عدد ٢٩٢

(٢) رسالة عبد العزيز بك كميل في اثبات الحقوق المدنية و شرح القانون المدنى لفضى باشا زغلول ولالة في الالتزامات للدكتور عبد السلام زهني

العام فلا يجوز للمحكمة أن تدفع به من تلقاء نفسها^(١)
 فإذا تنازل عنه صاحبه اعتبر منه تنازلاً عن التمسك بما قرره الحكم
 أما الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه جنائياً فهو من النظام العام ويجوز للمحكمة
 أن تقرره من تلقاء نفسها^(٢)

٣١٩ - الشروط الموضوعية - أما الشروط الموضوعية لقوة الشيء المحكوم
 فيه فهي ثلاثة
 اتحاد الموضوع واتحاد السبب واتحاد الأشخاص
 وقد أفرّد شراح القانون المدني كل البيانات القانونية عن النظريات المختلفة
 والصور المبينة^(٣)

الفصل الخامس

٣٢٠ - الإطلام التي تخور قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للرافعة
 هذه الأحكام يجب أن تخور قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للكافة لجميع
 الناس . وذلك للمصلحة العامة لأنه يستحيل عملاً أن يحصل خلاف ذلك، وإلا
 اضطربت الثقة بين الناس، وهذه الأحكام هي الخاصة بالأحوال الشخصية للأفراد.
 فالأحكام الصادرة بتوقيع الحجر لأي سبب أو رفع الحجر - أو بإفلاس تاجر

(١) استئناف من تلط ٣ فبراير سنة ١٩١٣ و ١٠ أبريل سنة ١٩١٩ مجلة التشريعات ص ٢١٦ و ٣١٠ ص ٢٤٤

(٢) محكمة طحا الاستئناف ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٧ مجموعة رسميه ٢ ص ١٢

(٣) ميت غمر ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ص ٢٨٩ مخطاه ص ٢٨٩ عدد ٩٣

والاحكام الخاصة بالزواج - والطلاق كل هذه الاحكام حجة على الكافة -
- وليس لاحد الاحتجاج على عدم صدرها في مواجهته. لانه لو كان الامر
على عكس ذلك لترتب عليه ضرورة إدخال جميع الناس أو طائفة منهم . وهذا
مستحيل عملا ومنقص لنظام الاجتماع. ولما كان من اللازم معرفة الافراد لهذه
الاحكام حتى يكونوا على بينة من امر من يتعاقدون معهم قررت بعض الشرائع
ضرورة اعلان الجمهور بها من طريق النشر . وقد نص قانون لمجالس الحسبية
ولانته التنفيذ في المداين ٢٠ و ٣٠ بضرورة علانية اصدار القرارات ونشرها
في الجريدة الرسمية

٣٢١ - على أنه من جهة أخرى نلاحظ أن قرار المجلس الحسبي الذي
يصدر بالحجر لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للمحجور عليه لأنه يجوز
الرجوع فيه برفع الحجر عند زوال السبب (١)

٣٢٢ - وإذا كان الحكم الصادر خاصا بقرينة جديدة بشخص أو بنفيها
attributif d'un état de droit اعتبر هذا الحكم مقصوراً فقط على طرفيه
فإن رفعه دائن مثلاً دعوى إفلاس على مدينه ثم حكم برفضها جاز لدائن
آخر تجديدّها

٣٢٣ - أما إذا كان الحكم خاصاً بتأييد صفة قائمة من قبل أو بنفيها
Jugement de clarification d'un état de droit فالاصل في هذا الحكم أن يكون
مفعوله مقصوراً فقط على طرفيه

فإن رفعت جملة دعاوى على شخص مدعى عليه فدفعت في إحداها بعدم الأهلية
وقت التعاقد وعدم بلوغه سن الرشد اعتبر هذا الدفع خاصاً بالدعوى التي دفع
فيها . وعلى ذلك لا يجوز الحكم الذي يصدر فيها قوة الشيء المحكوم فيه

بالنسبة للدعاوى الأخرى (١)

والأحكام على العموم التي تصدر من لجنة أو محكمة تعتبر جائزة لقوة الشيء المحكوم فيه وناقضة لأنها صادرة من هيئة أقرها القانون ولا يمنع الأخذ بهذا المبدأ من رفع دعوى تفسيرية أمام الجهة التي أصدرته ولا ضرر من هذا التفسير لأنها لا تخرج عن توضيح الحكم الأول لا أكثر من ذلك

الفصل السادس

تنازع الاختصاص

تنازع الاختصاص - لقد يقضى المبدأ القاضى بتوزيع الاختصاص أن تكون كل جهة قضائية منفصلة عن الأخرى في الوقت الذي تكون قراراتها وأحكامها نافذة ومحترمة لديها ولكن يظهر أن المحاكم المختلطة في مصر قد توسعت في نظرية اعتبارها المحاكم الأولى أو المحاكم العادية وأن غيرها هو الاستثناء فأصدرت حكما في غاية الأهمية والخطورة (٢)

وقررت أن القرارات التي تصدرها الجهات القضائية غير العادية لا تجوز قوة الشيء المحكوم فيه ولا تكون حجة في اختصاص الهيئة التي أصدرتها. وإن لمحكمة الاستئناف المختلطة مطلق الحرية في بحث شروط الاختصاص وبذلك تصبح جميع القرارات والأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية محل مراجعة وتقدير من المحاكم المختلطة تسبق منها ما تريد وتنقض ما تراه خارجا عن حدوده القانونية

(١) محكمة الاستئناف المختلط ٢ مارس سنة ١٨٩٠ ح ٧٠٧ و ١١١ مجلة التبريع والقضاء ٤ ص ١٢٦

(٢) مجلة المحاماة سنة ١٩٢٦ حكم رقم ٢٧١

٣٢٥ - صدور قرارين متناقضين - إذا صدر قراران متناقضان من مجلسين حسيين فإن ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو من اختصاص السلطة الشرعية للأحوال الشخصية دون غيرها

٣٢٦ - سلطة المحاكم الأهلية في قرارات المجالس - لا تختص المحاكم الأهلية بالفصل في شكوى تقدم ضد قرار مجلس حسي قضى بتعيين وصي لأن مثل هذا القرار داخل في اختصاص المجلس الحسي وحده بنص قانون المجالس الحسية (٢)

٣٢٧ - السلطة القضائية للمجالس - للمجالس الحسية سلطة قضائية مستقلة والقرارات التي تصدرها في المسائل الداخلية في اختصاصها تعد حائزة لقوة الشيء المحكوم فيه.

وقد حكم بأنه لا يجوز للقيم على محجور عليه أن يطلب من المحاكم الأهلية الحكم له بزيادة أجر وبمبالغ إدعى صرفها في ترميم عمارات مملوكة للمحجور عليه إذا كان قد سبق له أن قدم هذين الطلبين للمجلس الحسي وقت فحص الحساب المقدم منه بقرار المجلس رفضهما (٣)

٣٢٨ - تعتبر قرارات المجالس الحسية حائزة لقوة الشيء المحكوم فيه تبعاً للبدا القانوني المعروف وتطبيقاً للقاعدة الشرعية بأن القضاء اجتهاد - والاجتهاد لا يتقضى بمثله (٤)

(١) استئناف ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٣ حقوق ص ٣٩٥

(٢) • ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ استقلال ص ١٣٥

(٣) سيده زينب جزئي ١٧ أبريل سنة ١٩٢٠ بمجموعه رسميه ٢٢ ص ١٢٢

(٤) حسي عال منه ١٩١٩ محاماه ١ ص ٢٨٤

٣٣٩- ليست المحاكم الاهلية مختصة بالفصل في صحة اعلان الحجر المظنون فيه بسبب عدم موافقة هيئة المجلس الذي أصدره (١)

الفصل السابع

قرارات التصديق على الحساب

٣٣٠- قرارات التصديق على الحساب - هذه القرارات لها كثير من الامة في نتائجها المدنية والجنائية لذلك رأينا أن نخصص لها هذا البحث وهذه المسائل تعتبر بطبيعتها مسائل مدنية وتدخل في وظائف القضاء العادي إذا قام نزاع بشأنها . ولكن المجالس الحسبية تنظرها وتصدق على نتائجها بما لها من سلطة الاشراف على إدارة أموال القصر والمحجور عليهم والفنايين . فهل قرارات التصديق على المحاسبة التي تصدرها هذه المجالس تكون نافذة وأنه يجب على الجهات القضائية الاخرى احترامها وعدم التعرض للاساس الذي بنيت عليه ؟؟

قد يمكن القول بهذا الرأي باعتبار أن هذه القرارات متناولة مسائل تدخل في وظائف المجالس احسية وهي تصدرها بما لها من السلطة التي منحها إياها القانون (٢)

ولكن الرأي الراجح هو أن المحاكم عندما ترفع اليها دعوى يطلب محاسبة الوصي أو المحكم عليه برصيد الحساب الذي صدق على المجلس الحسبي . لا تنقيد هذه المحاكم ولا يمنعها التصديق على الحساب بمعرفة من التعرض له من جديد

١- أسبوط ٣٣ سبتمبر سنة ١٩٠١ بمجموعة ٤ ص ١٤٨

٢- محكمة النقض والايام ١١ مايو سنة ١٩١٨ بمجموعة رسمية سنة ١٩١٨ ص ١٢٥

والفصل في موضوعه لأن المجلس الحسبي بتصديقه على الحساب لم يفصل في خصومه بين خصمين بالمعنى القانوني. إذ لم يكن أمامه إلا الوصي -د- فظهره للحساب في هذه الحالة وتصديقه عليه إنما هو من قبيل الرقابة التي له على القوام والأوصياء وطريقة من طرق الإشراف على أعمالهم توصلًا لأبائهم أو عزلهم من وظائفهم بحسب ما يظهر له من عملهم في الإدارة - فهذا التصديق لا يكون مانعًا قانونًا لذوى الشأن من الطعن بعد ذلك في الحساب أمام جهة القضاء من يملك ذلك سواء أكان الوصي الجديد أو الصغير بعد بلوغه سن الرشد أو كل ذى شأن غيرهما (١)

هذا المبدأ فيه ضمان لمصلحة القصر أكثر من مصلحة الأوصياء ومن في حكم القصر لأن القصر الذين لم يكن في طاعتهم حماية حقوقهم أثناء قصرهم لا يمكن الاحتجاج عليهم بقرار يتخذ من غير أن تكون لديهم وسائل المناقشة في أساسه ويان خطؤه

٣٣١ - هل وسط بين الرأيين - إن الغائبين عن عديى الإهلية مازمون بتقديم الحساب للمجلس الحسبية ومسؤولون أمامها عن تفهيمهم وعن سوء إدارتهم فإذا قدموا هذا الحساب للمجلس الحسبي سقط عنهم هذا الواجب فيما بعد. فلا يصح للقاصر الذى بلغ الرشد أو للوصى الذى عين بدل آخر أن يطالب الوصى السابق بتقديم متجاهلين سبق تقديم الحساب المطلوب الى الجهة المختصة. وقد يستند الوصى بأن المجلس اعتمد الحساب ويستند الصغير أو الوصى الجديد على أن قرارات المجالس الحسبية التي تفحص حسابات الأوصياء والقوام والكلاء عن الغائبين ليس لها قوة الشيء المحكوم فيها لأنها لا تفصل في خصومه

نعم أن هذه القرارات وإن كانت لا تكسب قوة الشيء المحكوم فيه إلا أنها تجعل ذلك الحساب أساسيا لا يكذبه الظاهر. فيعتبر صحيحا إلا إذا قام الدليل على عكس ذلك. وعلى مدعى عدم الصحة الاثبات وعليه يجب بحث الحساب للقدم على أساس المبادئ المتقدمة (١)

وقد أصبح هذا الرأي مضطردا بعد صدور الحكم السابق الذي أيد حكما آخر صدر من دائرة حسين درويش باشا وقرر بأنه وأن يكن القاصر غير ممنوع من محاسبة وصيه أو قيمه بعد أن عادت إليه أهليته إلا أن هذا الحق ليس معناه أن ينقض بدون مقتض كل ماتم من جهة الوصي أمام المجالس الحسبية ذات الرقابة عليه. فلا يمكن أن يقدم له الحساب حتى يطلب تعيين خبر لا إعادة لخصه بل يجب عليه أن يظهر عيوب هذا الحساب فيسوغ إعادة لخصه بمعركة خبير - وتصديق المجلس الحسبي على الحساب الذي يقدمه له الوصي أو القيم يعتبر قرينه على صحة ما جاء به حتى يقدم ما ينافيها (٢)

الفصل الثامن

قوة أحكام المجلس الحسبي أمام الجهات القضائية الأخرى

٣٣٢ - القاعدة العامة القانونية هي أنه لا أثر للأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية خارج اختصاصها أمام جهات الاختصاص الأخرى بمصر. وهذا الرأي هو الذي تسير عليه المحاكم المختلطة كما قلنا على اعتبار أنها المحاكم العادية راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٤ يونيه سنة ١٩٢٨ بمجلة المحاماة السنة التاسعة حكم رقم ٨٢ ص ١٢٧

(١) محكمة الاستئناف الاهلية بمجلة المحاماه بها حكم ٣٥٣ دائرة مصطفى بك محمد

(٢) استئناف مصر ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ عمامه س ٩ حكم رقم ٣٠٣

٢٠ ابريل سنة ١٩٣٠ عمامه س ١٠ ص ٧١١ حكم رقم ١٣٥٣

فإذا رفعت دعوى أمام المحاكم المختلطة وتمسك أحد الخصوم أمامها بإعلان أو حكم أو قرار صادر من هيئة قضائية أخرى كان من حق المحاكم المختلطة أن تبحث في قيمة الاعلان أو الحكم أو القرار المقدم لها وتبحث إن كان الحكم أو القرار أو الاعلان استوفى الشرائط القانونية اللازمة لوجوده قانوناً . وعلى الخصوص تبحث فيما إذا كانت الهيئة التي أصدرته قد أصدرته في دائرة اختصاصها أم لا .

وعلى ذلك فإن المحاكم المختلطة ليست مقيدة برأى هيئة قضائية أخرى سبق أن أبدته فيما يختص بقيمة قرار صادر من هيئة قضائية غير عادية تقدم لها . وذلك لأن كل قضاء مستقل بنفسه وغير تابع للقضاء الآخر .

يراجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ بجلسة المحاماة السنة السادسة حكم رقم ٢٧١ ص ٥٦٦

٣٣٣ -- على أن القرارات التي تصدرها الهيئات القضائية غير العادية لا تحوز الشيء المحكوم فيه ولا تكون حجة في إثبات اختصاص الهيئة التي أصدرتها بالنسبة إلى غيرها من الهيئات القضائية بخلاف الأحكام التي تصدرها الهيئات القضائية العادية فانها تكون حجة في إثبات اختصاص الهيئة التي أصدرتها إذا أصبحت نهائية .

وهذا الفارق بين أحكام الهيأتين مبني كما بينه علماء القانون الألماني والقانون الإيطالي على أن القاضي العادي يملك ولاية القضاء في الأصل . وأما القضاء غير العاديين مثل أعضاء المجالس المالية فانهم ليس لهم في الأصل ولاية القضاء فانما ما جاؤوا لحد الاختصاص المحدد لهم فانهم يفقدون كل أهلية للقضاء . ولهذا كانت قراراتهم عرضة دائماً لفحصها والتحقق بما إذا كانت قد صدرت في الدائرة التي حددها الشارع أم لا .

يراجع الحكم السابق الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة .

وحكم محكمة طهطا ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ المحاماة السنة العاشرة حكم رقم ٣٨٥

٣٣٣- ومن الواجب اعتبار الحكم الذي يقرر علاقة قانونية كانت موضوع نزاع بين خصمين يجب أن يسرى على كل نتيجة تتولد من تلك العلاقة مباشرة يراجع حكم محكمة الاستئناف الأهلية ١٥ فبراير سنة ١٩٢٣ المحاماه السنة الثالثة حكم رقم ٢٠٧ ص ٢٧٥

٣٣٤- ومن المتفق عليه عنا وعملا أن الأحكام التي تكون حجة بما فيها ولا يجوز إعادة البحث فيما قرره هي الأحكام القطعية سواء صدرت في موضوع الدعوى أو في مسألة متفرعة عنها كالدفْع بعدم الاختصاص أو بعدم جواز نظر الدعوى لفوات الميعاد أو لاضى المدة أو كطلب بطلان المرافعة - خلافاً للأحكام الفرعية التي تندمج فيها الأحكام التمهيدية والتحضيرية والمؤقتة فليس لها هذه القوة ويسوغ العدول عنها إذا ما طرأت ظروف جديدة. كالدعوى بإثبات الحالة فإن الحكم فيها لا يمنع من تجديد الدعوى إذا وجد ما يبرر ذلك. - يراجع حكم محكمة سمالوط ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ المحاماه السنة الخامسة حكم رقم ٢٢٩ ص ٢٦٨

الفصل التاسع

قرارات التعامل وقوتها القانونية

٣٣٥- من مراجعه نصوص تشكيل المجالس الحسبية واللائحة التنفيذية الملحقه به وكذا القوانين السالفة يتضح لأول مرة أن المجالس الحسبية جمعت في اختصاصها بين نوعين من السلطة مختلفين اختلافاً جوهرياً إذ أحدهما قضائي بالمعنى الصحيح بينما الآخر إداري محض واختصاصها القضائي مستمد من السلطة القضائية التي كانت لمحاكم الأحوال الشخصية أصلاً ثم سلبت منها وأعطيت للمجالس الحسبية وهو يشمل المسائل المتعلقة بالحجر وباستمرار الوصاية إلى ما بعد بلوغ سن الرشد وسلب سلطة الولي أو الجدد منها وغير ذلك مما هو متعلق بالأحوال الشخصية وتكون قرارات المجالس الصادرة بشأنه بمثابة أحكام حائزة لقوة الشيء

المحكوم فيه وحجة على الكافة . ولهذا أوجب المشرع في المادة ٤٣ من قانون الحسبية اشهارها بالتسجيل

أما الاختصاص الإداري للمجالس فتشمل جميع المسائل المتعلقة بإدابة أموال مفقودي الولاية وبمحملتها قرارات الاذن بالتعامل الوارد ذكرها في المادة ٢١ من القانون والتي من بينها اعتماد القسمة المعمولة بالتراضي . فهذا الاختصاص مستمد من السلطة الإدارية التي كانت لبيت المال أصلاً قبل انشاء المجالس الحسبية . وحكم هذه المجالس بصدها حكم الافراد في نظر القانون لأنها لا تمثل غير طرف واحد . وهو مفقود الأهلية فوقها أمام القضاء فيما تجر به من التصرفات بأموالهم لا يخرج عن موقف الولي الشرعي أمامه بالنسبة لحقوق الصغير . لأن المجالس الحسبية من هذه الناحية لم تخرج عن كونها نظام اقتضت الضرورة لسد الفراغ الذي يحدثه وفاة الولي الشرعي أو فقد أهليته فلا وجود لسلطاتها بجانب قيام سلطة ذلك الولي قانوناً .

لهذا وجب أن ينظر الى قرارات المجالس الحسبية الصادرة في الشؤون المتعلقة بإدارة الاموال بتكليف الوصي باجراء تصرف من التصرفات المشار اليها في المادة ٢١ من القانون نظر الاوامر الصادرة من الولي الشرعي الى وكيله بالتصرف في أموال الصغير لأن علاقة الوصي أو القيم أو الوكيل بالمجلس من حيث إدارة الاموال لا تخرج عن كونها علاقة الوكيل بالاصيل وان كل قرار يصدر من المجلس بأذن المولى عن مفقود الأهلية بالتعامل مع الغير منها كانت صفة أو صورته فهو في الواقع أمر صادر من المجلس نحو ذلك المولى النائب عنه بالتعامل مع الغير ولا يلزم شخصاً غيره بتنفيذه . فأن هذا القرار لا يتعدى من عداه من الافراد من لا ولاية للمجلس عليهم كما أنه ليس للغير في نظير ذلك أن يتمسك بما اشتمل عليه مثل هذا الاذن الا اذا قام الوصي بتنفيذه فلا ياربنا طمع الغير باسم الصغير بإطاعة قانوني غير مجرد صدور القرار المذكور

بالتعامل أو التعاقد باسم مفقود الأهلية. فعندئذ فقط تنشأ الرابطة القانونية بين المجلس وذلك الغير. ويعتبر في هذه الحالة أن قرار المجلس قد تعاقى بحق الغير فلا يجوز للمجلس أن يعدل عنه . أما لو وقف الأمر عند حد صدور القرار بالأذن بالتعامل دون أن ينفذ للقرار بالتعامل فعلا فلا تنشأ أية رابطة قانونية بين المجلس وبين من أذن الوصي بالتعامل معه. وإن حكم ذلك القرار لا يخرج عن حكم الأوامر التي تصدر من الإصلي الوكيل بالتعاقد مع شخص معين فلا يصل أن يأنى أمراً كهذا قبل الشروع في تنفيذه بالتعاقد مع ذلك الشخص . ولهذا كان المجلس الحسبي في حل من العدول عن قرار أصدره بالأذن بالتعامل طالما أن القرار لم ينفذ بأر تباط الوصي قانوناً مع الغير

ولا يمكن الاستناد بوجود الرابطة القانونية بين المجلس وبين الورثة البالغ بالتعاقد على مشروع التسمية عن موافقة الورثة البالغ على هذا المشروع وتصديق المجلس عليه في نفس الجلسة متخذاً ذلك بمثابة تعاقد تم بإيجاب وقبول بين الورثة البالغ والمجلس بشأن التسمية . إذ بالتأمل يرى أن ما يجري في محاضر جلسات المجلس من المناقشات والقرارات الصادرة من جانب الغير ليس له أدنى تأثير على طبيعة قرارات الصادر من المجلس ولاذن بالتعامل لأنه إن صح ما يعرضه اعتبار الأفراد على المجلس بمحاضر الجلسات بمثابة إيجاب فلا يجوز اعتبار القرار الصادر للوصي بالأذن بالتعامل بمثابة قبول لأن قرار الأذن موجه إلى الوصي دون غيره. فشكايته بالتعاقد ليس تعاقداً في ذاته يترتب عليه انشاء رابطة قانونية بين المجلس والغير . وليس أدل على ذلك ما نص عليه في المواد ٢٠ و ٥٧ و ٦٢ و ٦٩ من اللائحة التنفيذية من أن محاضر جلسات المجالس الحسبية مبرية وليس لأحد من الأفراد أن يطالعها . ولا يجوز تسليم صور قرارات التعامل أو إظهار شهادات عنها أو صور محاضر الجلسات أو إرسال ملفات أعضائها إلى محكمة إلا بأذن خاص من وزارة الحفائية . فمن ذلك كله يظهر أن محاضر جلسات المجالس الحسبية معبرة من الأوراق الدورية الخاصة بالمجلس ولا يصح للأفراد اتخاذها

مستنداً يستندون به أمام المحاكم فيما يدونه المجلس من الأمور في أوراقه الخاصة سواء كانت صادرة من تلقاء المجلس أو عن لسان الغير لا تخرج في حكمها عن الأمور التي يدونها الفرد في مذكراته ودفائره الخاصة

فاذا قيل من جهة أخرى أن الفقرة الثالثة من المادة ٢١ من القانون صريحة في أن تصديق المجلس على القسمة يقوم مقام تصديق المحكمة المنصوص عليه في المادة ٥٦ مدني . ويقصد التدليل بذلك على أن قرار التصديق على القسمة من المجلس بمثابة حكم التصديق عليها من المحكمة . مع أن هذا مردود عليه بأن المشرع لم يقصد بذلك النص اكتساب المجالس الحسبية سلطة المحاكم في التصديق على قسمة الأموال لمفقودي الأهلية واعتبار قرار المجلس التصديق على القسمة وقوة الحكم ولكنه راعى اعتبارين: أولهما أن القسمة في هذه الحالة هي بالتراضي بين المجالس الحسبية وهو يمثل مفقود الأهلية وبين الغير كما لو تمت القسمة بين الأفراد أو الولي للشعري والغير . وثانيهما أن للمجلس أصلاً سلطة الولاية على أموال مفقودي الأهلية والتصرف في أموالهم بالبيع والشراء والبدل وغيرها من التصرفات الناقلة للملكية وأن عقد القسمة لا يخرج في خطورته عن حد هذه التصرفات كما أنه لا يختلف في جوهره عن كونه عقداً متضمناً عمليتي بيع وشراء أو بعبارة أخرى عقد مبادلة عن جزئيات العقار الشائعة في كامل العين بأجزاء تعادل قيمتها معززة . فالقسمة أدنى مرتبة في التصرف من البيع أو البدل فكانها فرع من هذه التصرفات ولا يعقل أن من يملك الأصل لا يملك الفرع ولهذا تدارك المشرع هذا النقص في التشريع الأخير ونص على إعفاء عقود القسمة التي تتم بالتراضي بين المجالس والغير من التصديق المنصوص عليه في المادة ٥٦ مدني مراعاة الاعتبارين السابقين وذلك فضلاً عما في ذلك من الاقتصاد في نفقات التقاضي والوقت . فتصديق المجلس الحسبي على مشروع القسمة ليس حكماً ولا هو بمثابة حكم بل مجرد توسيع في الاختصاص الإداري للمجلس لا يخرج عن دائرة سلطته أصلاً في الولاية على مال الصغير

وتصديق المجلس على مشروع القسمة جاء سابقاً لأوانه لأن محل هذا التصديق بعد تحرير العقد وتحديد شروطه وصيغة ألفاظه والتوقيع عليه من جميع الورثة البالغ وتحقق عدم وجود ضرر على القصر كما أشارت بذلك المادة ٤٨ من اللائحة. فمثل هذا القرار في معناه وملوله لا يخرج عن كونه مجرد إذن بالتعامل صادر من المجلس للرعى وليس حكماً باتاً في موضوع القسمة يترتب عليه حق الغير

ويتضح من كل ما تقدم إن قرارات الاذن بالتعامل الصادرة من المجلس للأوصياء والقائمة والوكلاء لأجراء تصرف من التصرفات في أموال مفقودي الأهلية وبجملتها الاذن بالقسمة ليست من القرارات التي تتعلق بها حق الغير إلا إذا تنفذت فعلاً بالتعاقد مع ذلك الغير فلا تنطبق عليها حكم المادة ٢٥ من اللائحة مادامت معلقة بغير تنفيذ (١)

...

الباب السادس عشر

مجلس البلاط

الفصل الأول

ترتيب مجلس البلاط

٣٣٦ - مجلس البعوط - صدر القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ بوضع نظام للأسرة المالكة روعي فيه تنظيم مالملك من حق الولاية على أفراد أسرته - وقد تضمنت نصوص هذا القانون انشاء مجلس البلاط لمعاونة الملك في تولى هذه السلطة

(١) مجلس حبي الغرية ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ الجريدة القضائية ٢ رقم ٢٥٨

ويشكل المجلس بالكيفية الآتية :-

- (١) أميرم الأسرة المالكة من أقرب أقرباء الملك يعين بأمر ملكي
- (٢) رئيس مجلس الأعيان (الشيوخ) فان لم يوجد وحتى يوجد (لأن قانون الدستور صدر في سنة ١٩٢٣) فأحد كبار الدولة الحاملين لرتبة الرأس والامتياز يعين بأمر ملكي كذلك
- (٣) - وزير الحفانية
- (٤) رئيس ديوان الملك
- (٥) شيخ الجامع الأزهر
- (٦) رئيس محكمة الاستئناف الأهلية
- (٧) رئيس المحكمة الشرعية العليا
- (٨) مفتي الديار المصرية

٣٣٧ - شروط المفوضية - ويشترط في أعضاء المجلس أن يكونوا مسلمين فان لم يتوافر هذا الشرط في أحدهم عين بدله بأمر ملكي

٣٣٨ - الرئاسة - ويرأس الأمير المجلس فان منعه مانع فـ رئيس مجلس الأعيان فان لم يوجد أو منعه مانع فيرأسه صاحب رتبة الرياسة أو وزير الحفانية أو رئيس ديوان الملك بحسب ترتيب أسبقية الدرجات

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا إذا حضره خمسة من أعضائه على الأقل - ولكن إذا كان المجلس منعقداً للنظر في أمر من أمور الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الشرعية وجب أن يحضره الأعضاء الشرعيون جميعاً

٣٣٩ - مقرر النائب العمومي في مسائل الحجر - إذا عرض على المجلس أن يصدر قراراً بالحجر أو برفضه فيضم المجلس اليه أحد أقارب صاحب الشأن الأقربين ويكون رأيه استشارياً . وفضلاً عن ذلك يحضره النائب العمومي

ليدى أقواله فى هذا الشأن . فاذا منعه مانع ناب عنه رئيس نيابة الاستئناف
ويصدر أمر ملكى بتعيين كاتم سر المجلس

٣٤٠ - **مردود القرارات** - وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية -
وعند تساوى الآراء يكون الرجحان للجانب الذى فيه الرئيس ويجب أن تكون
مشملة على الأسباب التى بنيت عليها

فان كانت المسألة المعروضة على المجلس من نوع ما يختص به المحاكم
الشرعية فالقاعدة الشرعية التى يبنى عليها الحكم تثبت لرأى الأعضاء الشرعيين
وخدم أو رأى أغلبيهم

٣٤١ - **التصديق على القرارات** - القرارات الصادرة بتعيين الأوصياء
والقائمة والكلاء أو استبدال غيرهم بهم يجب عرضها فيما يتعلق بالشخص المعين
على جلالة الملك للتصديق

الفصل الثانى

٣٤٢ - **تنفيذ القرارات** - وتنفذ قرارات هذا المجلس بمعرفة وزير
الحقانية - فان له أن يتخذ ما يراه موافقاً لتنفيذها عند وصولها اليه . وإنه
لم يتمكن من اجراء التنفيذ بالطرق الودية أو الادارية فله أن يضع الصيغة
التنفيذية على صورة الحكم ويسدها لصاحب الشأن لياشر التنفيذ بواسطة قلم
المحضرين

الفصل الثالث

قوة الشيء المحكوم فيه - واختصاص المجلس

٣٤٣- قوة الشيء المحكوم فيه واختصاص المجلس - وظيفة مجلس البلاط قضائية وغير قضائية فالأولى أن يقضى لمحكمة أول درجة وبصفة انتهائية في مسائل الأحوال الشخصية التي يكون فيها الطرفان أو أحدهما من أمراء أو أميرات الأسرة المالكة ويكون له في مباشرة هذه الوظيفة كل مال للمحاكم الشرعية والمجالس الحسينية من اختصاص وسلطة ولا يجوز لهذه المحاكم أو المجالس أن تنظر قضية تدخل في اختصاص مجلس البلاط إلا إذا صدر أمر ملكي برفعها إليه

٣٤٤- مسائل الوقف - ويخرج من اختصاص هذا المجلس المسائل المتعلقة بالوقف وتبقى خاضعة لامتضاء الشرع والاهل على التفصيل المذكور في هاتين الجهتين

٣٤٥- وظيفة البعوض النهرية القضائية - أما وظيفة البلاط الغير القضائية فهي ان الملك يأخذ رأيه في المسائل الآتية :

(١) تعيين وجهة تعلم الامراء القاصرين القريبين من وراثة العرش بمقتضى احكام الامر الخاص بنظام التوارث وشروط هذا التعليم . ولو كانت الولاية على الامير القاصر لغير جلالة الملك

(٢) اخراج أحد الامراء من الأسرة المالكة وحرمانه من لقب الامارة : لعدم جدارته بالانتساب اليها ويكون رأى المجلس في ذلك استشاريا

(٣) المسائل الاخرى التي تمم الأسرة المالكة إذا طلب منه ذلك

الفصل الرابع

لائحة المجلس التنفيذية

٣٤٦ — لائحة المجلس التنفيذية — وقد نظمت لائحة خاصة بالاجراءات التي تتبع أمام هذا المجلس وصدر بها أمر ملكي رقم ٦٣ بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٢٢ فيصح الرجوع الى تفاصيلها في الملحق الخاص بهذا الكتاب.

ويمكن تلخيص بعض ما فيها بما يأتي :

جلسات المجلس سرية وضبطها منوط برئيسها وتخصص الاجراءات في مواجهة الخصوم ويجوز لهم أن ينوب عنهم غيرهم الخ ...

الباب السابع عشر

الدفاتر والشهادات والإطلاع

٣٤٧ — الدفاتر والشهادات والمطوع — نظمت الأعمال في المجالس الحسبية طبقا لللائحة التي وضعتها وزارة الحفانية . وقد نصت المادة ٥٧ من اللائحة التنفيذية بأنه ليس لأحد الأفراد أن يطلع على دفاتر المجالس الحسبية ولا على أوراقها الإدارية

وقد صدر قرار من الوزير بتنظيم دفاتر التسجيل الخاص ببعض القرارات لأهميتها في المعاملات مما تجده مفصلا في الفصل الآتي :

وقد نصت المادة ٥٦ بأن لدوى الشأن أو وكلائهم . وللخير أن يطلعوا على أوراق القضايا ما دامت منظورة بالمجلس وليس لتفسير الإطلاع على الأوراق المذكورة إلا بأذن من وزارة الحفانية

٣٤٨ - تسليم المستندات - وقد نصت المادة ٥٨ إلى ٦٣ على طريق تسليم المستندات والقرارات والشهادات والتعامل وقوائم الجرد ومحاضر الجلسات ومحاضر التحقيق وقرارات العزل والتعيين واستمرار الوصاية أو رفعها وتوقيع الحجر أو رفعه وبإثبات الغيبة وبسلب الولاية أو إلحده منها وصور العرائض والشهادات الخاصة بها . فان بعضها يعطى لطالبها بدون إذن الوزارة والبعض بما لا بد منه من الاذن . وفي كلتا الحالتين لا بد من دفع الرسم طبقاً للأنحة الرسوم

الباب الثامن عشر

انشاء قلم التسجيل للقرارات والاحكام

٣٤٩ - طبقاً للادة ٤٣ من قانون المجالس الحسينية الخاصة بتسجيل قرارات توقيع الحجر ورفعها واستمرار الوصاية إلى ما بعد سن الحادية والعشرين وساب الولى سلطته على أموال محجورة أو إلحده منها - فى دفتر عمومى قد أصدرت وزارة الحقنية فى ٢٠ رجب سنة ١٣٤٤ - ١٣ فبراير سنة ١٩٢٦ لائحة بطريقة العمل فيها التعليمات الآتية :-

(١) ينشأ مجلس حسبي مصر قلم لتسجيل القرارات الميئنة بالمادة ٤٣ وهى الخاصة بتوقيع الحجر أو رفعه أو باستمرار الوصاية إلى ما بعد الحادية والعشرين أو بسلب سلطة الولى على أموال محجورة أو إلحده منها - أيا كان المجلس الذى أصدرها - ويعد فى هذا القلم دفتر عمومى تسجل فيه القرارات ويتبع هذا الدفر دفتر أخرى لحصر القرارات المقدمة للفحص والأخرى فهرستات لها ويكون العمل فيها بالكيفية الميئنة بعد وتكون جميع هذه الدفاتر طبقاً للنموذج الموضوع لكل منها .

(٢) يدون ملخص القرارات المبلغة للقلم المذكور بمجرد وصولها فى دفتر

الحصر بنمر متتابعة . ويشمل هذا المخصص تاريخ ورودها واسم وصناعة المحجور عليه أو القاصر الذي استمرت عليه الوصاية أو الولي الذي سلبت سلطته على أموال محجوره أو حد منها واسم المجلس الذي أصدر القرار . ويقفل الدفتر المذكور في آخر كل يوم بعد تدوين كل ما ورد من البيانات بأشارة يوقع عليها الكاتب (٣) تفيد القرارات بعد ذلك في دفتر التسجيل بمراجعة تسلسل نمر التابع بالمخصص المقيدة بها في دفتر الحصر المبين بالمادة الثانية ويؤشر في هامش كل تسجيل بالمداد الأحمر بمضمون القرارات الصادرة برفع الوصاية أو الحجر أو رد سلطة الولي واسم المجلس الذي قرر ذلك سواء أكانت صادرة من المجالس الحسنية الابتدائية أو من المجلس الحسني العالي . ويكون قيد جميع القرارات بنصها حرفيا ويجب أن يتم التسجيل في خلال يومين على الأكثر من يوم قيدها في دفتر الحصر .

(٤) تنقل إلى دفاتر الفهرس — تات المرتبة بالترتيب الهجائي أسماء جميع الأشخاص الذين صدرت بشأنهم القرارات المسجلة في دفتر التسجيل بمراجعة ترتيب الأحراف التالية من اسم كل شخص مع ذكر محل إقامته واسم المجلس الصادر منه القرار . ويجب أن يتم هذا النقل في نفس اليوم الذي يصل فيه القرار ويؤشر في الفهرسات بالمداد الأحمر بمضمون القرارات الصادرة برفع الوصاية أو الحجر أو رد سلطة الولي إليه سواء كانت صادرة من المجالس الحسنية الابتدائية أو المجلس الحسني العالي .

(٥) يوقع على محصف هذه الدفاتر عند البدء في العمل فيها من رئيس مجلس حسبي مصر ويكتب في الصفحة الأولى من كل منها ما يفيد حصول التوقيع منه على محففة مع ذكر أول وآخر نمرة منه ثم يوقع على هذه العبارة بإمضاء أو ختم رئيس المجلس المذكور وعند انتهاء العمل بالدفاتر يؤشر منه كذلك بما يفيد انتهاء العمل فيها وتاريخ ذلك .

(٦) يجب أن يكون قيد القرارات وتسجيلها خالين من كل شطب أو

موضع كلمة فوق أخرى من الكتابة بين السطور . وأن لا يتخلل الكتابة ياض . وكل تصحيح لأى شيء من ذلك يجب أن يوقع عليه رئيس مجلس حسي مصر . في نفس اليوم .

(٧) يؤشر في ذيل القرارات المسجلة بتاريخ ونمرة تسجيلها وبنمرة صحيفة الدقر المسجل فيها وتحفظ الصور مرتبة بتاريخ ورودها .

(٨) على جميع المجالس الحسية أن ترسل صور القرارات الواجب تسجيلها إلى قلم التسجيل في نفس اليوم الذي صدرت فيه . وإذا تعذر ذلك . فيرسل ملخص القرار طبقا للنموذج الموضوع لذلك في اليوم ذاته مع إرسال صورة القرار في اليوم التالي له . وذلك بعد مراجعة الصورة أو الملخص والتوقيع عليهما من الكاتب الاول في المجالس الحسية الابتدائية ومن كبير كتاب محكمة الاستئناف في المجلس الحسي العالي .

وإذا حصل تغيير في الوصى أو القيم فعليها اخطار القلم بهذا التغيير ويوقع على الاخطار من كاتب أول المجلس الابتدائي أو كبير الكتاب وترسل اليه صور القرارات الصادرة برنع الوصاية عن تقرر استمرارها عليه ورد سلطة الولي بنفس الطريقة المتقدمة .

(٩) يسلم قلم التسجيل شهادة عن الشخص المطلوب الكشف عنه لكل طالب في ظرف يومين من تاريخ الطلب مبينا فيها مضمون ما يكون بدقر التسجيل خاصا بالمطلوب الكشف عنه أو يذكر بها عدم التسجيلات بخصوصه وذلك بعد مراجعة دقر الفهرست وبعد دفع الرسوم المستحقة . وكل هذا بدون أية مسؤولية على الحكومة

وقد عمل بهذا القرار ابتداء من ٣ مارس سنة ١٩٢٦ وكل الدفاتر الخاصة به موجودة بمجلس حسي مصر .

الباب التاسع عشر

اثبات الوفاة والولادة

مقدمة

٣٥٠ - نكلمنا عن ضرورة إخطار المجلس الحسبي عن الأحوال لمبينة بالمادتين ١٠٥٨ من القانون والآن نتكلم بصفة عامة عن اثبات الولادة والوفاة لان هذا الأمر هو الاصل في تقرير الاحكام . فقد يحتاج الحال الى معرفة سن شخص لتقرير بلوغه سن الرشد أو غير ذلك من الحوادث . وهذا الاثبات هو موضوع القانون نمره ٢٣ المؤرخ ١١ أغسطس سنة ١٩١٢ وهو ينقسم إلى أربعة أقسام

الفصل الاول

أحكام القيد بوجه عام

٣٥١ - القيد عبارة عن تسجيل الواقعة المراد اثبات حصولها للمواليد والثاني للوفيات ويجب أن تكون صفحات الدفتر منمرة وعلى كل ورقة من أوراقه ختم المحافظة أو المديرية مادة ٣٥١ ويكون في كل قرية نسختان من دفتر المواليد ومثلها من دفتر الوفيات وتحفظ النسخ الأربعة في مكتب الصحة

٣٥٢ - فان لم يكن بالقرية مكتب محلي حفظت من كل دفتر نسخة عند العمدة والنسختان الأخرى عند الصراف . وتقيد مواليد العزب والنجوع وقبائل العربان ووفياتها في دفاتر القرى التابعة لها

فان كان عدد أهل الواحدة منها كثيرا خصص لها دفتران كالقرية وتعتبر

أقسام القاهرة والاسكندرية قرى مستقلة بحسب عدد المكاتب الصحية الموجودة بها فيكون في كل مكتب أربع نسخ تفيد فيها مواليد القسم أو الأقسام التابعة للمكتب ووفياته .

٣٥٣ - ويجب أن تفيد كل ولادة وكل وفاة في الدفتر المعد لذلك مادة (١) .
وكل ما يحصل أثناء القيد من الأضائة أو التصحيح أو الشطب يوقع به على هامش الدفتر ويصدق على ذلك من المبلغ ومن يكون الدفتر في عهده مادة (٤)
وسواء كان التبليغ بوفاة أو ولادة فانه يجب قيد اسم المبلغ ولقبه وسنه وصناعته ومحل إقامته وأن يوقع بالأمضاء أو الختم فان لم يكن له ختم وكان لا يعرف القراءة ولا الكتابة يطبع إبهام يده اليمنى بالخبر في أسفل العين مادة (١)

٣٥٤ - في التبليغ عن المواليد - التبليغ بالمواليد واجب على أشخاص معينين ورد ذكرهم على الترتيب الآتى مادتي ٦ و ٧

أولاً - والد الطفل ان كان حاضرا

ثانياً - جميع الأقرباء الذكور الراشدين بالمنزل الذى حصلت فيه الولادة إن كان الوالد غائبا

ثالثاً - القابلة أو الطبيب الذى حضر الولادة إن لم يوجد الوالد أو أحد الأقارب

رابعا - شيخ الحارة فى المدن وشيخ الناحية فى القرى وبلية العمدة متى كان صاحب الرتبة الأولى فى القيام بهذا الواجب موجودا أو قادرا على التبليغ سقط التكليف عن الآخرين

ومن قصر منهم فى التبليغ الواجب عليه غرم إلى مائة قرش مادة (٧) ما يشتمل البلاغ ويجب أن يشتمل البلاغ ما يأتى مادة (٨) .

(١) يوم الولادة

(٢) نوع المولود ذكر أو أنثى والاسم واللقب اللذين وضعا له

(٣) اسم الوالد ولقبه وصناعته وجنسيته وديارته ومحل إقامته وكذا الوالدة فان لم يكن الوالد معروفاً اكتفى بذكر الوالدة

٣٥٥ - ميعاد التبليغ - ميعاد التبليغ خمسة عشر يوماً من وقت الولادة ويكون لمكتب صحة الجهة التي حصلت فيها الولادة فان لم يوجد بها مكتب صحة فللمعدة. وفي العزب والنجوع والقبائل المنصوص عنها في المادة ٢ لمن يكون الدقتر في عهده من تعنيه لذلك جهة الادارة مادة (٦)

وإذا حصلت الولادة أثناء السفر داخل القطر المصري وجب التبليغ عنها لمن في عهده دقتر المواليد بالجهة التي يقصدها أهل المولود. وميعاد التبليغ في هذه الحالة ثمانية أيام من تاريخ العودة، ويجب على أهل المولود أن يقدموا شهادة الميلاد المحررة بمعرفة الجهة المختصة حيث حصلت الولادة. وعلى من في عهده الدقتر أن يقيد الشهادة المذكورة بدقتر المواليد في الحال

فإذا كانت الولادة في الحج أعنى مدة الحج سواء كان في وقت الإقامة أو السفر ذهاباً وإياباً وجب إبلاغها إلى المأمور الصحي المرافق للقافلة وعلى هذا المأمور أن يعطى أهل الطفل شهادة بحصول البلاغ

وعلى أهل الطفل تقديم هذه الشهادة في ثمانية أيام من تاريخ عودتهم إلى مكتب الصحة أو من في عهده دقتر جهتهم فيفيها في الحال مادة (٩)

٣٥٦ - اللقيط - أما اللقيط فله أحكام خاصة مبينة في المادة (١٠)

٣٥٧ - الوعاب - أما قيد الأجانب فانه مبين بالمادتين ٢٠ و ٢٢ من اللائحة

٣٥٨ - التبليغ عن الوفيات وقبرها - التبليغ عن الوفيات واجب عن جميع الوفيات حتى عن الاطفال الذين يولدون أمواتاً بعد الشهر السادس من الحمل سواء كانت وفاتهم قبل الوضع أو في أثناءه والتبليغ واجب على أشخاص مبيتين المذكورين على الترتيب الآتي:

(١) أهل المتوفى أو كل شخص ذكر بالغ - (لم تقل المادة رشيداً ولكن المراد إعفاء القاصر دون غيره) ويكون قاطناً مع المتوفى
(٢) الطبيب أو المنتدوب الصحى الذى أثبت الوفاة إن لم يكن أو لئلك موجودين
٣ - شيخ الحارة فى المدن وشيخ البلد فى القرى وبلىه العمدة وما قبل فى حكم ترتيب المبلغين بالولادة من حيث سقوط الواجب والعقوبة على التقصير يقال هنا فإذا حدثت الوفاة فى مستشفى أو فى محل معد للمريض أو فى مايجأ أو فى فندق أو فى مدرسة أو قسلاق أو سجن أو فى محل عموى كان التبليغ واجباً على مدير المحل أو القائم بإدارته .

- ويجب أن يشمل التبليغ البيانات السالفة الذكر عند الولادة مع ذكر نوع المرض الذى أعقبته الوفاة أو السبب الذى نشأت عنه طبقاً للشهادة للمنصوص عنها فى المادة ١٦

ميعاد التبليغ - ميعاد التبليغ هو ٢٤ ساعة من تاريخ الوفاة

٣٥٩ - مكم مخالفاتنصوص القانون - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد عن مائة قرش وفى حالة رفع الدعوى بعدم التبليغ عن ولادة أو وفاة يتم القيد بمجرد الاطلاع على الحكم النهائى القاضى بالعقوبة . ولذلك يجب على النيابة الاهلية أو المختلطة أن ترسل الى الجهة المختصة صورة من الحكم الصادر من محكمتها فى هذا الشأن بلا ابطاء سواء كان الحكم بالعقوبة أو بالبراءة مادة ٢٢

٣٦٠ - تصحيح الخطأ - يجوز أن يقع خطأ فى قيد المواليد والوفيات يحتاج الى تصحيحه ويجب لذلك رفع دعوى أمام المحكمة المختصة ولا يحصل التصحيح الا بناء على حكم يصدر به فى وجه النيابة العمومية بمقتضى عريضة تقدم لها وعلى النيابة أن تقدم للمحكمة ما ترى لزومه من الأيضاحات مادة ٢١

٣٦١- صور وشهادات من الرفاتر - يعطى المبلغ صوره من القيد الذى يحصل بناء على بلاغه عقب إتمامه مصدقا عليها من فى عهده الدقتر ومن العمدة أو نائبه بمطابقتها للأصل ولا تؤخذ مصاريه على ذلك
وهذه الشهادة المسماه شهادة الميلاد أو شهادة الوفاة. ولكل انسان أن يأخذ مثل تلك الصورة متى طلبها وقدم البيانات الكافية لمعرفة المطلوب ورسم الصورة ٦ قروش يدفعها الطالب لمن فى عهده الدقتر ويأخذ منه ايصالا مادة (٥)

الفصل الثانى

قوة شهادة الميلاد والوفاة

٣٦٢ - لم يذكر القانون شيئاً عن قيمة الدفاتر والشهادات أى الصور التى تعطى منها . ولكن أثير البحث فى كثير من المناسبات وعلى الأخص عن أشخاص قرروا أن سنهم أكثر مما هو مدون فى دفاتر المواليد . وذلك بسبب الانتخابات التى يشترط فيها سنا مخصوصا وقد صدرت أحكام بجواز تقدير العمر وعدم الاخذ بما هو مدون بهذه الدفاتر (١)

٣٦٣ - البيانات مجز على الظاهر - على أن البيانات التى تدون فى دقتر المواليد والوفيات تكون حجة على الكافة إذهى خاصة بوقائع قد رآها الموظف المختص بنفسه وأثبتها كما رآها . وتكون حجة الى أن يطن فيها بالتزوير
أما البيانات الاخرى التى يعلها عليه أصحاب الشأن ويضطر إلى إثباتها بدون أى مراقبة منه عليها فلا يكون لها أدق قيمة من جهة الاثبات لاحتمال أن يشوبها

الكذب أو الغلو أو التناقض (١)

٣٦٤- قيمة ورقة الميلاد - والبيانات التي تدون في ورقة الميلاد لا تكون حجة بذاتها في إثبات البنوة والأبوة اللهم الا اذا كان الأب نفسه هو الذي أشهد الاشهاد الوارد في ورقة الميلاد. ان ورقة الميلاد لا تثبت في الأصل إلا الوقائع المادية التي أثبتها المأذون الذي شهد بها بعد أن حررها بنفسه أى دافعه الوضع فقط (٢).

٣٦٥- ان شهادة الميلاد أو مستخرج المواليد هما الأساس الثابت لتقدير سن الموظف وان شهادة الميلاد من الأنظمة العامة التي قامت على مقتضاها شروط التوظيف والتي يجب الأخذ بها والعدل عما عدلها متى تقدمت . وأن تقدير القرومسيون الطبي للسن لم يكن الا وسيلة وضعها الشارع. ليرجع اليها في حالة عدم وجود شهادة الميلاد فلا يحل محلها ويصبح أساسا مثلها (٣)

٣٦٦- طلب التصحيح - يجوز للحاكم الأهلية أن تنظر طلب تصحيح في دفاتر المواليد لأن هذا الطلب وإن كان عملا إداريا إلا أنه متعلق بالمصلحة العامة وليس فيه تعطيل لأعمال الحكومة بل فيه مصلحة من حيث تصحيح الخطأ . والأعمال الادارية التي تمنع المحاكم من النظر فيها هي الأعمال التي تجرمها فروع الحكومة بصفتها ممثلة للسلطة العمومية وهذا لا ينطبق على الأغلاط في الدفاتر العمومية كدفاتر المواليد والمتوفين والمكلفات . كذلك تنظر المحكمة الجزئية المدنية هذا الطلب لأن المادة ٢١ من لائحة

(٢) محكمة الاستئناف المختلطة ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥ المحاماه السنة السادسة رقم

٥٦٤ ص ٩٠٤ ومجموعة الاحكام المختلطة س ٣٧ ص ٣٩١

(٢) محكمة استئناف ليونج ١٧ مارس سنة ١٩٢٤ رقم ٧٠ ص ٩١ المحاماه السنة السادسة

(٣) استئناف مصر الاهلية ٧ ابريل سنة ١٩٣٠ المحاماه س ١٠ رقم ٤٣٣ ص ٧٥٨

المواليد والوفيات لا تمنع ذلك بل اكتفت بالقول أن التصحيح يكون بحكم قضائي من دون نص على ما إذا كان هذا الحكم يصدر من قاضي المخالفات أو القاضي المدني . والمفهوم من هذا النص أن كل أمر لا يكون موجبا للعقوبة يرفع إلى القاضي المدني (١)

٣٦٧ - تجريد السمع منه النظام العام - ان مسألة تحديد سن الأفراد هي من المسائل الماسة بالنظام العام لما يترتب على تحديد السن من الحقوق والواجبات القانونية ولا يملك الأفراد إحداث أي تغيير بشأنها . ومتى تبين حقيقة على الوجه الرسمي الصحيح أصبح كل عمل مناف لهذه الحقيقة باطلا لا يعمل عليه مهما كان مصدره

والاثبات الرسمي الأول للسن محل الدقة المعد من من الحكومة لفيد المواليد ومتى وجد هذا الاثبات فلا عبرة ولا قيمة لخلافه من الاثباتات والأسانيد والاستدلالات الأخرى مهما كانت قوتها (٢)

٣٦٨ - شروط التصحيح ومورد المصلحة - وتصحيح الاسم في دفتر المواليد لا يشترط فيه أن يكون طالب التصحيح اسمه كالأسم المدون في دفتر قيد المواليد ومطلوب تصحيح الخطأ الواقع فيه . بل يكفي أن يكون له طالب التصحيح مصاحبة ولا معذوية تبرر دعواه (٣)

٣٦٩ - جريمة عدم التبليغ وأثرها في تجريد السمع - وجريمة عدم التبليغ عن ميلاد مولود جديد هي من الجرائم المستمرة . فليست تمت ضرورة تلجئ المحاكم للبحث في تاريخ الميلاد بالذات ويكفي أن تعتبر المخالفة قد وقعت في تاريخ التبليغ عنها

(١) الموسكى ٥ مايو سنة ١٩١٩ المحاماه ١ رقم ٣٤ ص ١٤١

(٢) استئناف مصر ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ المحاماه ٥ رقم ٣٣٨ ص ١٤١

(٣) نقص باجيكا المحاماه ٥ رقم ٣٠٥ ص ٣٧١ في ٢٩ يناير سنة ١٩٢٦

ولو يصح أن يكون الميلاد قد حصل قبل ذلك بسنوات عدة . وعلى ذلك لا يكون الحكم القاضي بمعاقة شخص لعدم تبليغه عن ميلاد مولود قاطعاً في تقدير سن هذا المولود مادام أنه لم يتعرض لهذه النقطة

وقيد اسم شخص في دفتر المواليد على أنه من مواليد سنة معينة بناء على حكم قاض بمعاقة شخص آخر لعدم تبليغه عن حصول الميلاد لا قيمة له إطلاقاً فلا يحل المستخرج من هذا الدفتر محل شهادة الميلاد (١)

٣٧٠ - الفرق بين التصحيح - يلاحظ أن القانون قاصر على حصول التصحيح. أما التغيير الذي يطلب فإن المحاكم الأهلية غير مختصة به . بل مرجع ذلك إلى جهة الأحوال الشخصية . فيمكن استصدار أعلام شرعى عنه أو حكم شرعى .

الباب العشرون

رسوم المجالس الحسبية

٣٧١ - اشتملت لائحة الرسوم الصادرة في ٢ مارس سنة ١٩٢٦ على قواعد لتقدير الرسوم النسية والمقررة على الأعمال التي تباشرها المجالس الحسبية وأهم هذه القواعد هي ما يأتي :

- ولا - تؤخذ رسوم نسبية عن :
- (١) طلب تعيين الأوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين عند مبدأ الوصاية أو القوامة أو إثبات الغيبة وطلبات استمرار الوصاية ورفعها وتوقيع الحجر ورفعها وسلب الولي سلطته أو الحد منها بالكيفية الآتية .
 - (٢) طلبات الإذن لمباشرة أحد التصرفات الآتية : شراء العقار . استبداله . ارتثانه . الصلح . إجراء القسمة بالتراضي . قبول الهبة إذا كانت تقترن بشرط . التأجير لمدة أكثر من ثلاث سنوات . تشغيل دورس الأموال .
- وتكون الرسوم في هاتين الحالتين ذات نسبة تصاعدية

(١) استئناف مصر ١٠ يونيو سنة ١٩٢٩ المحاماة س ٩ رقم ٥٨٩ ص ١٠٨٤

الرسوم	من	أكثر من	مليم جني	الى	مليم جني	مليم جني
	٢٠٠	٤٠٠	٢٠٠	٤٠٠	٢٠٠	٤٠٠
	٢٠٠	٥٠٠	٢٠٠	٥٠٠	٨٠٠	٨٠٠
	٥٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٤٠٠	١٤٠٠
	١٠٠٠	١٥٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠
	١٥٠٠	٣٠٠٠	١٥٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠

وتقدر قيمة طلبات تعيين الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب بقيمة نصيب القاصر أو القصر في التركة وبقيمة أموال المحجور عليه أو الغائب. وقيمة طلب استمرار الوصاية أو رفعها بقيمة حصته المطلوب استمرار الوصاية عليه أو رفعها عنه وقيمة سلب الولاية أو الحد منها بقيمة مال القاصر أو القصر المشمولين بالولاية

٣٧٢ - ٣ - طلبات التصديق على الحساب السنوى أو الحسابات النهائية للوصاية والقوامة والوكالة عن الغائبين يؤخذ عليها رسوم على أساس قيمة الايراد السنوى حسب الآتى :

الرسوم	مليم جني	الى	مليم جني	مليم جني
أكثر من	٢٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠
٢٠	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠

الرسوم

مليم جنب	مليم جنب	مليم جنب	
٢	٣٠٠	٢٠٠	،
٤	٥٠٠	٣٠٠	،
٦	٨٠٠	٥٠٠	،
٨	١٠٠٠	٨٠٠	،
١٠	١٥٠٠	١٠٠٠	،
١٢	٢٠٠٠	١٥٠٠	،
١٥		٢٠٠٠	فأفوق

٣٧٣ - ثانيا - يؤخذ رسم مقرر على جميع الطلبات الأخرى قدره مائة قرش أمام مجلس حسي المديرية وأربعين قرشا أمام مجلس حسي المركز ثالثا - يؤخذ رسم على الاستئناف مساو لرسم الطالب الابتدائي رابعا - يعني من الرسم النسبي

(١) جميع الطلبات أيا كان نوعها إذا كانت قيمة حبيب القاصر وأموال المحجور عليه أو الغائب لا يتجاوز مائة جنيه مصري

وطلبات الحساب إذا كانت قيمة الإيراد السنوي أقل من ١٠٠ جنيه

(٢) جميع القرارات والأوامر التي يصدرها المجلس من تلقاء نفسه على قرارات تعيين الأوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين والتصديق على الحساب

(٣) جرد التركات أو أموال المحجور عليهم أو الغائبين وجميع الاعمال لتمهيدية أو التحفظية السابقة على تعيين القوامه عن عديمي الأهلية

(٤) طلبات الاذن بسداد دين أو اقراض مبلغ من المال في حالة ما إذا كان الدين أو القرض لا يتجاوز مائة جنيه

(٥) طلبات تقدير النفقة الشهرية إذا كانت قيمتها لا تزيد عن خمسة جنيهات

شهرية لكل واحد من عديمي الأهلية

- طلبات تقدير مبالغ عن مصروفات شخصية غارجة عن النفقة المقررة اذا لم
تزد هذه المبالغ عن خمسين جنبا
(٦) طلبت تقدير مبالغ عن مصروفات شخصية غارجة عن النفقة المقررة
اذا لم تزد هذه المبالغ عن خمسين جنبا
(٧) الشكاوى التي ينظرها رؤساء المجالس الحسبية بصفة ادارية
(٨) اجراءات التنفيذ عن احكام الغرامات والجزاءات المالية التي تصدرها
المجالس الحسبية

٣٧٣ - خامساً : يرد ثلاثة ارباع الرسم في حالة رفض المجالس للطلبات
الحصة بالتصرفات أو الادارة بشرط أن لا يقل الباقي المستحق للخزانة عن مائة
قرس في المجالس الحسبية في المديريات وأربعين قرشا في المجالس الحسبية في
المراكز وهذه الطلبات مقدمة من والأوصياء والقوم والولاء عن الغائبين
٣٧٤ - سادساً - هنالك قواعد خاصة برسوم الصور والشهادات وبكيفية تحصيل
الرسوم بصفة عامة وباعفاء الفقراء من الرسوم اذا تبين حالة فقرهم بشهادة مقدمة
من جهة الادارة (يراجع المادة ١٤ وما بعدها من لائحة الرسوم) وبناء على
طلب يفصل فيه المجلس قبل نظر الموضوع بقرار غير قابل للطعن

٣٧٥ - ضرورة اصدار الموضع - على أتفاق أبدينا بعض الملاحظات عن هذه
الرسوم في مقدمة الكتاب وأملنا أن تنهى وزارة المحفانية في القريب العاجل
من تعديل هذه اللائحة بما يرفع آثار الشكاوى المتعددة من فسادتها وعدم تناسبها
وقد أمرت الوزارة أخيراً بتعيين لجنة لمراجعة لائحة الرسوم بما يتناسب
مع حالة هذه المجالس وقد أتمت هذه اللجنة مأموريتها وأرسل المشروع للجنة
التشريعية لوضعه في الصبة القانونية ثم عرضه على البرلمان

الباب الحادى والعشرون

رقابة وزارة الحفانية

الفصل الأول

أثر هذه الرقابة

٣٧٦- قلنا بأن من خصائص الوظيفة القضائية أو وظيفة الحكم أن القرار الذى يصدر فيها يكون له قوة الشيء المقضى به بمعنى أنه يضع حداً للنزاع وذلك على الأقل عندما يصبح قابلاً لأى طريق من طرق الطعن . وأثر هذا يكون من ناحية القاضى الذى يجب عليه أن يحترم القرار الذى يصدره فى حدود وظيفته القضائية فانه لا يكفى أن يصدر القضاء أحكاماً يلتزم الخصوم بما فيها . ولكن هذه القاعدة لا تؤخذ على إطلاقها ، لأن من بين طرق الطعن فى الأحكام ما يسمح للقاضى بالرجوع فى حكمه . فالمعارضة المقدمة فى المهاد المستوفاة شرائطها القانونية تحيز للحكمة الرجوع فى حكمها أو تعديله حسبما يتبين لها من دفاع المعارض

ولكن وظيفة المجالس الحسبية هى ولائىة أو إدارية تباشرها بما لها من حق الولاية وبما تستلزمه مصلحة الأفراد الذين يلجؤون لحماية حقوقهم أو ما يطلبه النظام العام من حماية القاصرين وعديمى الأهلية . ورأى المشرع أن تكون هذه المجالس تحت رقابة وزير الحفانية

فقد قضت المادة ٥٤ : تكون المجالس تابعة لوزير الحفانية وهو يراقب سيرها ونصت المادة ٤٤ بأن وزير الحفانية يقرر طرق الاجراء أمام المجالس الحسبية وتنفيذاً لهذه الرقابة التى فرضها القانون يسير العمل بهذه المجالس

٣٧٧- وقد أُنشئت إدارة المجالس الحسبية ويتصل مديرها بالوزير ويساعده وكيل ومفتشون قضائيون وحسابيون يقومون بتنفيذ القانون ولائحته التنفيذية

وقد صدرت هذه اللائحة في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ واشتملت على أحكام تبين كيمة اختيار الأعضاء الاعيان وأعضاء الملة وعدد من بالنسبة للدوائر التي يختارون لها - وكيفية رفع الأمر لهذه المجالس والاجراءات الواجب اتخاذها لحصر أموال عديمي الاهلية والعائنين والمحافظة عليها وكيفية ترشيح الاوصياء والقوام والتحقق من لياقتهم وحقوق هؤلاء وواجباتهم وسلطة المجلس عند اتهام مأمورياتهم وكيفية الاطلاع على الاوراق والدفاتر وأخذ صورها بما تكلمنا وستكلم عنه في مواضع كثيرة من هذا الكتاب

٣٧٨ - ولا مزية في أن كثيراً ما تطلب الوزارة من المجالس مراجعة كثير من القرارات خصوصاً فيما يتعلق بالحساب . وفي مثل هذه الاحوال تعرض ملاحظات الوزارة على المجلس ليتخذ فيها ما يراه : اما التصميم على رأيها او ما التبديل والتغيير . والمجلس حر في تقدير عدم انطباق هذه الملاحظات على صحة القرارات السابقة . وتعتبر الوزارة في هذه الاحوال أشبه بدرجة استئناف في المسائل التي لا يصح الاستئناف فيها أو درجة استئناف في المسائل التي لا يرى الوزير اعرضها على المجلس الحسبي العالي أو المجلس الحسبي الاستئنافي . ويكتفى بطلب عادة النظر فيها بمعرفة المجلس الذي أصدر قراره فيها . وهذه المسائل موكولة لتقدير الوزير

٣٧٩ - وتتلخص هذه الرقابة أيضاً في الحقوق الآتية التي يتولاها الوزير:

أولاً - ينتدب رئيس المجلس العضو الشرعي والعضو العالم وأعضاء الملة

مادتي ٦ و ٧

ثانياً - يعين الوزير لكل مجلس حسبي كاتباً أو أكثر يقوم باعمال الجلسات ويسائر الاعمال الكتابية وغيرها . ويكون في عهده أوراق المجلس كذلك يعين مملوئي المجلس الذين يقومون بحصر الزكات وغيرها مادة ٩ من اللائحة

ثالثاً - يحدد عدد جلسات المجالس وأيام انعقادها في كل سنة مادة ٨

رابعا - يصادق على قرارات المجلس الخاصة بتعيين الخبراء الجدد خامسا - لا تسلّم صور القرارات الآتية بيانها إلا لذوى الشأن وهى :
صور القرارات بتعيين الاوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين وبمزلهم أو بانهاء مأموريّتهم وباستمرار الوصاية أو رخصها وبتوقيع الحجر أو رفعه وبإثبات الغيبة وبسلب الولاية أو الحد منها والشهادات الخاصة بهذه القرارات أما غير هؤلاء من غير ذوى الشأن فانها لا تسلّم اليهم هذه الصور إلا باذن وزارة الحفانية .

— أما الشهادات بمنطوق هذه القرارات فتسلّم لكل من يطلبها بعد دفع الرسم عنها
سادسا - لا تسلّم صور قرارات التعامل ولا قرارات اعتماد الحساب التى تصدر من المجالس الحسبية الابتدائية ولا الشهادات الخاصة بها إلا بعد الاذن بذلك من وزارة الحفانية .

سابعا - لا تسلّم قوائم المجرّد لغير الاوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين والورثة إلا باذن من الحفانيين وتسلّم للاولين بغير إذن مادة « ٦١ »
ثامنا - لا تسلّم محاضر الجلسات ومحاضر التحقيق ولا الشهادات الخاصة بها إلا باذن الحفانية كذلك صور الفرائض والشهادات الخاصة لا تسلّم إلا لمقدميها
ملم تأذن الوزارة بتسليمها لغيرهم مادة ٦٢
تاسعا - لا يجوز ارسال ملفات قضايا المجالس الحسبية لآية محكمة أو أى جهة كانت إلا باذن الوزارة مادة ٦٩ لائحة

الفصل الثانى

حق استئناف الوزير للقرارات وإيقاف تنفيذها
٣٨٠- نصت المادة ١٢ من القانون بأن لوزير الحفانية أن يرفع الى المجلس

الحسبي العالي أو المجلس الحسبي الاستثنائي أي قرار في الموضوع صادر من المجلس الحسبي في ظرف تسعين يوماً من تاريخ صدوره وذلك بناء على بلاغ من النيابة العمومية أو من أي شخص ذي شأن أو من تلقاء نفسه

وجاء في المادة ١٤ بأن قرارات المجالس الحسبية واجبة التنفيذ ولو استؤنفت إلى المجلس الحسبي العالي أو الاستثنائي . ومع ذلك فلوزير الحقانية إذا رأى أن ترفع قراراً صادراً من مجلس حسبي إلى المجلس الحسبي العالي أن يوقف تنفيذه حتى يصدر قرار هذا المجلس فيه متى رأى أن المصلحة تقتضي بذلك

الكتاب الثانى

فى الولاية الشرعية والقانونية

الكتاب الثاني

في الولاية

الولاية على العموم

٣٨٠ - تعريف الولاية - الولاية بفتح الواو وكسرهما مصدر ولى الشيء وعليه أى ملك أمره وقام به فهو وليه. وولى عليه أى قائم بأمره. ومن هذا المعنى اللغوى أخذ المعنى الفقهى للولاية بأنها تنفيذ القول على الغير شاء أو أبى وهذه الساطة لها قيود شرعية روعى فيها صلاحية الولى للولاية ومصلحة المولى عليه فى نفسه وماله

٣٨١ - منشأه الوعية - منشأ الولاية الشرعية من أحد أربعة أشياء أ - القرابة : وهى تنظيم ولاية بعض الأقارب على بعض فى النفس والمال جميعاً أو فى النفس فقط. ويتولد منها الولاية التى يستمدّها الوصى من الأب أو الجد على المال فقط

ولما كانت الأم أقدر على تربية صغيرها وأعرف بها وأصبر عليها قدمت على الأب فى ذلك فكانت أولى منه بحضانة الصغار حتى يستغنوا عن النساء ، ومنها انتشرت ولاية الحضانة فى أقارب الصغير من النساء على ما هو مبين فى موضعه من الكتب الفقهاء . وكذلك الأب لما كان أقوم بمصلحة الولد فى تهذيبه وإصلاحه وتزويجه وحفظ ماله واستثماره كانت له ولاية ذلك على أولاده ومنه انتشرت الولاية على ذلك للأقارب من الرجال والأوصياء على ما سنبينه تفصيلاً

م - ١٣ - المجالس الحسينية

ب - الملك - فإن للمالك ولاية على ماله
 ج - الولاء - وهو ولاية السيد المعق ولو امرأة على من أعتقه أو عتق عليه من رقبته وكنا ولواء الموالاتة وهو على ولواء العتق في المرتبة
 د - الامانة - وهي ولاية الامام الأعظم على جميع الأمة وهي ولاية عامة بخلاف الولايات الثلاث المذكورة قبلها فانها ولايات خاصة وتدرج تحت الولاية العامة ولاية سلاطين المسلمين وملوكهم والقضاة المأذون لهم بذلك في منشورات تولياتهم. ونحن لا شأن لنا في هذا الكتاب إلا فيما يتعلق بالنوع الاول

٣٨٣ - المحكمة في الولاية لم تقرر هذه الولاية عبثاً بل وضعت للحكمة. أما الصغير والمجنون والمعتوه فقد شرعت الولاية عليهم لأجل حمايتهم في نفوسهم وأموالهم لعجزهم البين . فكان من مقتضى رحمة الشارع وحكمته أن يتولى شؤونهم غيرهم من القادرين على العمل لمصلحتهم وأما السفیه فالولاية عليه لمنع تعدى ضرره إلى غيره بصيانة ماله والضرب على يده

٣٨٤ - الولاية للمحكم - والولاية عليه للحاكم فقط دون أقاربه ويتولى ذلك الآن في بلادنا المصرية المجالس الحسبية

الفصل الثاني

أنواع الولاية

٣٨٥ - تنقسم الولاية الى قسمين ولاية على النفس وولاية على المال أما الاولى فتثبت أولاً للبنوة ثم الأبوة ثم الأخوة ثم العمومة . فلذا وجد شخصان

من جهة واحدة كالآب والجد الصحيح قدم الأقرب . فان اتحد شخصان في الجهة والدرجة والقوة كابنين أو آخرين شقيقين ثبتت الولاية لكل منهما (راجع شرح هذه المادة من كتاب الأحوال الشخصية للشيخ محمد زبد بك والشيخ أحمد إبراهيم بك)

٣٨٦ - ومير المال - أما الثانية فهي المقصودة هنا وثبتت لسته على هذا

الترتيب : الآب ووصيه والجد الصحيح ووصيه والقاضي ووصيه . فتي كان الآب موجوداً وكان أهلاً للولاية فهو أحق بالولاية على أموال ولده ولو فور شقيقته واصله رأيه . فإذا مات الآب راقم وصياً مستوفياً للشروط سواء كان قريباً للآب أو غير قريب له فهو الذي يتصرف بالأموال غيره . ولو كان ذلك الغير جداً للأولاد ، فلان لم يخصص الآب إلى أحد وكان له أب يمكنه أن يقوم بشؤون التركة فالولاية له فان لم يكن له أب انتقلت الولاية إلى القاضي ان شاء تصرف بنفسه وان شاء أقيم وصياً وهذا هو الجاري . لان القاضي لا يمكنه أن يتولى جميع أموال الأيتام . وقال الامام الشافعي : الجد أحق من وصي الآب . والرأي الراجح . أن اختيار الآب الوصي مع علمه بوجود الجد يدل على أن تصرفه انتفع بالأولاده من تصرف الجد . راجع المادة ٣٤٤ أحوال شخصية

فان كان له مال فالوصي هو الذي يستمره . والقانون يجوز أعماله المتعلقة به . مادامت موافقة القواعد المنصوصة

وان لم يكن له مال فهو إما أن يعيش من مال الوصي كما هو الغالب اذا كان القائم على أمره أحد والديه أو على نفقة بعض جهات الصدقة العامة أو من عمله كما اذا كان صيباً عند أحد الناس بشرط أن ما يقدمه اليه للعلم برده بعد التام ولما كانت الرصاية أمراً شاقاً فالواجب أن يختار لها من كان فيه استعداد ويسهل عليه القيام بها والمحبة للطبيعة تدفع المرء اليها أكثر من القانون . ولاكن جمع ذلك رأينا آباء تركوا أبنائهم وكان هذا سبباً لوضع عقوبة على من تركه .

فإذا دين الوالد قبل موته وصيا على أولاده علمنا أن هذا الوصي أجدر الناس بذلك الاختيار لكون الوالد يعرف ابنه حق المعرفة فانه أدري بمن يخلفه في تربيته من بعده . لذلك يجب الاقرار على اختياره . الا اذا وجدت أسباب قوية تدعو الى العدول عنه

فان لم يكن يكن للطفل وصي مختار وجب أن يوصى عليه رجل من أهل القرابة يكون غيورا على حفظ أموال العائلة عبا للطفل مفتخرا بتولي أموره . فان لم يكن له قريب نصديق يقدم نفسه لهذا العمل والا فأحد الرجال ممن تختارهم الحكومة .

وينبغي أن نلاحظ الأسباب التي يفي الانسان لاجلها من الوصاية كال تقدم في السن والعمالة ومقتضيات الحكمة والنزاهة كما لو خيف التعارض في المنافع

٣٨٧ - أما التدابير اللازمة اتخاذها لوقاية القاصر من ضرر الوصي فوجوده في قانون العقوبات فان أضمره في شخصه دخلت الجريمة تحت قسم الاساءة الشخصية . وان أضمره في ماله كانت من قسم اكتساب المال بطرق الغش وهكذا انما ينبغي أن يلاحظ القاضي على الدوام مافي جريمة الوصي من الجنابة مطلقا . على أن الجنابة لا تكون سببا دائما في تشديد العقوبة بل أن كثيرا ما تكون من موجبات التخفيف لان حالة الوصي أخص من حالة غيره والوقوف على جريته أسهل والفرع منها أقل . أما اذا كانت الجريمة بالاغراء فصغة الوصي ألزم لتشديد عقوبته .

ثم اذا نظرنا الى التدابير اللازمة بالنسبة للنظام العام رأينا الامم قد قسمت الوصاية . فأناطت إدارة الاموال بأعظم الورثة قرابة ماله من المنفعة الكبرى في المحافظة عليها وعهدت بتربية الصبي الى غيره ممن اشد ميلهم اليه . فقد حجرت القوانين على الوصي ، أن يشتري مال القاصر وأباحته للقاصر استرداد مال باعه الوصي مدة من الزمان بعد رشده . والطريقة الاولى أقل ضررا من الثانية

وأصح الطرق في حفظ مال القاصر ورد طمع الوصي أن يكون لكل من الناس حق بصفة صديق في مراعاة الوصي إذا اختلس أو أهمل أو أساء. وبذلك يكون الشارع قد وضع الضعفاء تحت مراقبة كل شخص

واعلم أن في الوصاية تابعية فهي ألم. لذلك يقتضي تركه متى تحققت من أنه لا ينشأ عن إبطائها ضرر أكبر منها. وقد كانت القوانين الرومانية تقضي باستدامة الوصاية إلى تمام الخامسة والعشرين وهو أولى وأحكم إذ يكون الإنسان في هذا العمر متمتعاً بجميع ملكاته حائزاً لكل قوته يعمل بالنصح مالا يعمل بالامر فلا يطبق البقاء في حالة الطفولية، ومن الخطأ أن يجبر عليها لما فيه من اغتصابه ونفوره وهو مضر بمنافع الوصي ومصلحه. ومن شذ عن هذه القاعدة فلم يبلغ مبلغ الرجال في الحادية والعشرين من عمره حجب عليه

٣٨٨ — إن ضعف الصبي يستلزم دوام الرعاية وأن يقوم غيره بجميع حاجاته مادام لا يقدر على قضاء واحدة منها. ولا تشتد قوى الصبي إلا في عدة سنين ولا تكمل ملكاته العقلية إلا في زمن أكبر من اللازم لكل جسمه. ومن أدوار حياته ما يكون له فيه قوة وأميال لكنه قليل التجربة جاهل بطرق استعمال ما وصل إليه فيشتغل بالحاضر وهو لاه عن المستقبل. ولذلك وجب أن يكون له حافظ غير القانون حتى يضبط سيره ويؤثر عليه بعقاب وجزاء يشر بهما حقيقة في كل آن ويتيسر تنويعها على حسب ما تستلزمه أحوال التربية

٣٨٩ — كذلك تجب المراقبة للطفل في اختيار صنعة أو حرفة ولا يليق أن يتولاه القاضي لما فيه من الصعوبة الكلية. إذ يلزم للمختار أن يتفقد الطفل من الصغرو يخبر سيره ويلاحظ أمياله ويعرف قوته العقلية ويتحقق من رغبته. حتى إذا اختار له شيئاً سار فيه غير مقهور عليه وكان أدعى إلى النجاح. وهو أمر أدعى وأحب لكل طفل. ومعلوم أن القاضي لا يسعه أن يتوم بملاحظة ما يتقدم.

٣٩٠ — والغاية أنه لا بد من الوصاية. وهي سلطة تسلّم إلى شخص على آخر ليس له

قدرة على حماية نفسه والحكم على سيره في الهيئة الاجتماعية . وسببها حاجة الخاصين لحكمها فينبغي أن يعطى القائم بها ما يلزم فيها من الحقوق بشرط الوقوف عند الحد اللازم

وينبغي أن يعطى المراح إلى الوصى في اختيار الحرقة التي يربى الطفل فيها وتعين على إقامته وتوقيع ما يروق من العقوبة عليه ومنحه ما يلزم من المكافأة حتى تأتي السائلة بالفرض المقصود منها . وليلاحظ أنه يسهل التخفيف في مسائل التمييز لكون تنفيذها عتماً وتأثيرها مضموناً وأنواعها لا تعد . إذ الطفل محتاج إلى كل شيء ومنحه بعض ما تميل نفسه إليه أسعاده وباعث على حسن تربيته أما معيشة القاصر فتأتى من أحد الوجوه الثلاثة : فاما من ماله أو من مال يهرب له أو من عمله

٣٩١ - طرق حماية النفس والمال - لا يتعدى موضوع هذا الكتاب.

غير البحث في طرق المال

أما حماية النفس فإن لها موضعها في الكتب الفقهية ولكننا سنذكر كلمة عنها عند التكلم على الولي وسلطته

أما طريقة حماية المال فهي الولاية . وهي تنقسم ثلاثة أقسام : الولاية الشرعية . الولاية الحسية . الولاية القضائية . أما الأولى فقد قلنا كلمة عنها في البند ٣٨٥

أما الولاية الشرعية فهي على الصغير والمعتوه والمجنون وكذا الغائب بشرط أن يكون الولي مصفاً بالعدل وحسن السيرة والأمانة على حفظ المال ما سنشرحه تفصيلاً في المباحث الآتية منها ما هو خاص بالعرفات ومنها ما هو متعلق بالحقوق والواجبات

٣٩٢ - الولاية القضائية -- وهي التي تصدر من المحاكم الأهلية إذا حكم على شخص بعقوبة جنائية كالإشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . وأصبح بذلك

الحكم مجبوراً عليه فن الواجب أن يقوم مقامه من يتولى إدارة أمواله ويكون تعيينه من المحكمة الابتدائية المدنية التابع لها محل إقامة المحكوم عليه بناء على طلب النيابة العمومية أو ذوى الشأن

والقيم في هذه الحالة يكون تابعاً للمحكمة في جميع ما يتعلق بقيامته وهي تقوم مقام المجلس الحسي. وليس للأخير أن يتدخل في أموره بل إن جميع الواجبات والإجراءات المفروضة على القيم في مصلحة المحجور عليه تكون تحت ملاحظتها. فيجوز لها أن تكلفه بالضمان وأن تكشف على أعماله بمن تتدبه لذلك متى شئت. ولها أن ترخص للقيم لمباشرة بعض الأعمال. وأن تقدر له أجرة حسب الأعمال التي قام بها

ومع ذلك يجوز للمحكوم عليه أن يوصى وأن يقف بلا إذن
أما التصرفات الأخرى كالبيع والشراء والرهن والهبة والمعارضة فلا تجوز إلا بإذن من المحكمة (١)

٣٩٣ - الوصية الحسية - فهي التي تصدر من المجالس الحسية وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: الوصاية والقيام والوكالة عن الغائب

الوصاية - أما الوصاية فنوعان : وصاية مختارة وهي التي تصدر من الولي قبل موته لغيره ويصدق عليها من المجلس الحسي. ووصاية تصدر من المجالس الحسية رأساً. وسواء أكانت مختارة أم لا فإن أحكامها واحدة والوصيان متساويان في الواجبات والحقوق إلا في بعض اختلافات سيأتي ذكرها.

القيام - القيامه هي الولاية على مال البالغ المحجور عليه وهي نوعان قيامه حسية وهي الصادرة من المجلس الحسي وهي من موضوع هذا الكتاب وقيامه قانونية - أي مأمور بها في قانون العقوبات الاهلي - وهي التي تكلمنا عنها بأنها الولاية القضائية وهذه لا شأن لنا بها الآن

الوكالة - والوكالة هي الولاية على مال المفقود والغائب

٣٩٤ - وقد أراد المشرع بوضع قانون المجالس الحسية ولائحته التنفيذية تنظيم الطرق لحماية المال

أما حماية النفس فقد نص القانون صراحة في الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة بان المجالس ليس لها حق التداخل في المسائل المتعلقة بالولاية على النفس لخروجها على اختصاصها ولها موضعها في الكتب الفقهية وسنذكر شيئاً عنها في باب الولي الشرعي

٣٩٥ - ومجرب النظر في هذا القير - على ان الحالة الاجتماعية في مصر وتطور الأخلاق والبزوع إلى الأخذ بالمدينة الكاذبة يحتم ضرورة إيجاد نصوص تقرر القواعد الخاصة بخير الطرق لحماية النفس . على أن بحثنا الآن قاصر على حماية المال ولو أن المجالس الحسية تستطيع أن تعمل عملاً ناجحاً في الوصول إلى حماية النفس بأساليب رشيدة . والمرجع في ذلك الى فطنة المجلس ورغبته الصادقة في الأخذ بالأمور باللين والحكمة والارشاد .

٣٩٦ - المجالس الحسية والمحاكم الشرعية - قد تكلمنا في المقدمة التاريخية على الأدوار التي مرت بها هذه المجالس وقد أدى عرض المشروع الخاص بقانون سنة ١٩٢٥ على البرلمان لاقراره أو ابطاله إلى البحث فيما اذا كان من المصلحة بقاء تشكيل هذه المجالس على حالتها الحاضرة أو ادخال تعديل فيها أو إلغاء هذه المجالس وإحالة أعمالها على المحاكم الأهلية أو فصل قضايا الحجر من وظائفها

وادعاهما ضم، وظيفة المحاكم الأهلية وبقاء المسائل الأخرى خاضعة لسلطة هذه المجالس على مثال ما هو عليه العمل في فرنسا .
وفي الوقت نفسه رأى وضع تشريع يتناول مسائل الولاية على المال والنفس ليتسنى للجهة التي يعهد إليها هذه المسائل تطبيقه
ولكن وزارة الحفانية أبقت هذا المشروع موقوفاً بعد أن سارت اللجنة التي عينت لهذا الإصلاح شوطاً بعيداً بل قد أتمته بالفعل . وزجروا أن يكون لهذا المشروع ، حظ الظهور في القريب العاجل (١)

٣٩٧ - اقتراح - على أننا لسنا من رأى الذين يقولون بضم المجالس الحسينية إلى المحاكم الأهلية . بل نرى ضم اختصاصات المحاكم الشرعية فيما يتعلق بحماية النفس إلى المجالس الحسينية لأن الضمانات متوفرة في الأخيرة من طريق تشكيلها ومن ضرورة وجود قاض شرعي يتولى العضوية فيها

الفصل الثالث

ابتداء الولاية وانتهاءها على الاموال

٣٩٨ - ١ - تبتدى ولاية الأب على أولاده الصغار من وقت ولادتهم .
وعلى أموالهم من وقت تملكهم لها وتبتدى ولاية الجد بعد موت الأب
٢ - وتبتدى على من يلحق بالصغار من المعتوهين والمجانين من وقت ظهور العته والجنون

٣٩٩ - ولاية القاضي - وتبتدى ولاية القاضي من وقت علوه بوقاة

(١) هذه اللجنة شكلت تحت رئاسة حضرة يس بك احمد المستشار بمحكمة استئناف
عمر منذ كان مديراً لإدارة المجالس الحسينية

من يتولى شؤون من لا يقدر على حاية أموالهم من الصغار والمحقين بهم ولم يقم نائباً عنه

٢ - وتبتدى ولاية وصى القاضى بأقامته وصيا من قبل القاضى
٣ - وتبتدى ولاية القاضى أو نائبه من وقت ظهور السفه على رأى أبو يوسف مما استكلم عنه فى المبحث الخاص بالسفه وتبتدى على ذى الغفلة من وقت ظهور غفلته وتبتدى ولاية الدائن على أموال المدين من وقت الحكم بمنع المدين عن التصرف فى أمواله حتى يؤدى الدين وهى حالة الحكم بإفلاسه
٤٠٠ - انتهاء الوصية - وتنتهى الولاية والوصاية على الصغير انتهاء تاماً يلوغنه رشيداً

وتنتهى الولاية على المعتوه والمجنون وذى الغفلة بزوال المعتوه والمجنون والغفلة وعلى السفه بظهور الرشد أو بالحكم بالرشد وعلى المدين بقضاء الدين وتنتهى مؤقتاً فى أحوال أخرى مبينة فى هذا الكتاب

الباب الثانى

الولى الشرعى

الفصل الاول

مقدمة

٤٠١ - يعتبر الوالد سيداً لابنه ووصياً عليه من جهة أخرى . فصفته سيداً يكون له الحق فى تكليفه بخدم يؤديها وأن يتنفع بشركات عمله حتى تنقضى مدة تابعيته كما قررها القانون . وقد أعطى الوالد هذا الحق ليكون له عوضاً عن الاتعاب التى تحملها والنقود التى صرفها فى تربية الولد إذ يستحسن أن يكون للوالد لذة وثمرة فى تربية أبنائه ومزيتة فى ذلك خير له ولم جميعاً

ويصفته وصيا يكون له جميع الحقوق وعليه جميع الواجبات التى ذكرت فى باب الوصاية . وقد صار من الواضح أن الشارع اعتبر منفعة الولد خاصة فى حالة الأبوة والبنوة . واعتبر منفعة الولد خاصة فى حالة الوصاية وهاتان الصفتان تتفقان بالسهولة بين يدى الوالد لما عنده من المحبة والميل الطبيعى للابناء مما يحمله على تكبد المشاق لأجلهم ويمنعه عن استعمال حقوقهم لمنفعته .

ويظهر بادية أنه لم يكن من الواجب على الشارع وضع قاعدة تبين النسبة من الوالد وبنيه وكان الأولى أن تترك هذه المسئلة الى محبة الآباء والأبناء إلا أن التأمل يدلنا على غير ذلك وأنه لابد من قانون يعيد سلطة الأولين ويوقف سلطة الآخرين عند البر والاحترام

٤٠٢ - ويتج من هنا قاعده عامة : هى أنه لا ينبغي منح الوالد سلطة اذا استعملها كان ضرر الولد فيها أكثر من كسب أيه . ولقد خرج الناس على القانون الذى أصدرته روسيا حيث منح الآباء حق منع الأبناء عن الزواج إلى أجل غير محدود فبنوه ظهروا ولم يعملوا بمقتضاه

أما الكتاب فقد خاضوا كثيراً فى السلطة الأبوية . فريق لها وفريق عليها . والكل متطرف ففهم من أوصلها إلى حد الاستعباد كما كانت عند الرومانين ومنهم من أشاروا باطلها . فقال بعض الفلاسفة أنه لا يجب أن يترك الأطفال وشأنهم مع الآباء . يعلمونهم كما يشاء الجهل وميل الأهواء . وأن النولة يجب عليها أن تربيه مجتمعين وضرروا لذلك مثلاً (أسبرطه) وكنديه وقدماء الفرس ونسوا أن الترية العمومية انما كانت لقسم صغير من الناس حيث كان السواد الأعظم من الأمة مستعبداً .

على أن هنا سبيل يصعب فيه توزيع المعرف والزام الآباء به وهم لا يتفقون بعمل أبنائهم ولا يميلون اليهم لفرقتهم . وزد على ذلك أن كل طفل قد لا يجد سبيلا منذ الصغر الى اعتناق الحرة التى يكلف بأدائها بعد الترية . والوالدان أعظم

خير بالولد منذ نشأته وهما اللذان يمكنهما اختيار ما يليق به من الأعمال. ومحال على الأجنبي أن يعرف أحوال الطفل وأمياله وما يوافق طبعه ومزاجه. ومن نتائج تلك الطريقة الوحيدة قطع رباط المحبة بين الآباء والأبناء وهدم أساس العائلة واضعاف رابطة الزواج وحرمان الوالدين من آمالهم في التمتع بمشاهدة جلتهم بين أظهرهم. ويبعد أنهم يهتمون لصالحهم المستقبل مع هذا الانفصال الكلى وأن تكون لهم بالنسبة اليهم احساسات لا يرجون نظرها. فهبط الصناعة لأن مودة القرى كانت أقوى البواعث على التسابق فيها. ثم تفقد العائلات جزءاً كبيراً من لذاتها بحيث لا تستفيد الهيئة الاجتماعية

وآخر دليل على وجوب ترك التربية والاعتناء بشأن الأطفال الى الوالدين ما في هذه الطريقة من كثرة التجارب وطول الاختبار. وذلك يؤدي الى التحسين ويقرب من الكمال فان تقدم الانسانية بتتابع الأفكار واختلافها وتقلب الاجيال وترعها. أما اذا جعناهم في صعيد واحد وأجرينا عليهم تربية واحدة وأخضعناهم الى سلطة واحدة فكأننا خلدنا الخطأ وأيدز الفساد وأقننا في الطريق عقبات لا تزول

٤٠٣- سلطة المجالس الحسينية قديماً - ما كان للمجالس الحسينية حق الهيمنة على الولى الشرعى بل كانت لديه الحرية المطلقة في التصرف في أموال الصغير بمحض إرادته. ولكن جاء القانون الجديد في سنة ١٩٢٥ فحول للمجالس الحسينية حق نزاع ما للأولياء الشرعيين من السلطة أو تقييد هذه السلطة عند ظهور عدم كفاءتهم

وهذا مبدأ جديد أدخل في التشريع الخاص بالمجالس الحسينية. إذ الأولياء الشرعيون لم يكونوا بمقتضى قانون سنة ١٨٩٦ خاضعين لقضاء هذه المجالس ولقد كان أمر الولى الشرعى إذا أتى من التبذير وسوء التصرف في أموال القاصر ما يقضى بعزله من الولاية، راجعاً إلى المحاكم الشرعية وهي التي تفصل فيه. فاذا قضت بعزله من الولاية أمكن المجلس الحسيني عند ذلك أن يعين وصياً للقاصر

٤٠٤ — سبب الاصطوح — غير أنه حصل فى بعض القضايا أن ذوى الشأن رفعوا الأمر إلى المجالس الحسبية فى صورة طلب توقيع الحجر على الولى توصلاً إلى سلب ولايته على مال القاصر. وثبت من الوقائع أن لا محل لتوقيع الحجر على الولى لعدم وجود مال له. كما ثبت أيضاً أنه سعى التصرف فى مال القاصر. فقضى المجلس الحسبى العالى فى هذه الصورة بسلب ولاية الولى وتعيين وصى للقاصر. كما قضى هذا المجالس أيضاً فى أحوال أخرى بنزع ولاية الولى عن القاصر وتعيين وصى له متى تبين أن مصلحة القاصر تستلزم ذلك. (١) ولما كان القضاء مقيداً فى إنجاز العمل بتوحيد الجهة التى تفصل أطراف المسألة الواحدة رؤى تحويل المجالس الحسبية حق سلب ما للأولياء الشرعيين من السلطة على الأموال أو تحديد هذه السلطة بحظر بعض التصرفات عليهم بدون إذن سابق من المجالس

٤٠٥ — باب الاحتياط فى هذا الاصطوح — على أنه قد نص صراحة فى المادة ٢٨ من القانون دلى أنه ليس للمجالس الحسبية أن تلجأ إلى اتخاذ هذه الاجراءات إلا إذا اضطرها إليها سوء تصرف الأولياء وبلوغهم فى ذلك مبلغاً من شأنه الاضرار برأس مال القاصر. كما أنه احتياطاً لمصلحة الأولياء قد رؤى من الضرورى النص على أن رفع الأمر للمجالس الحسبية ضدهم لا يكون إلا بطلب من النيابة العمومية مع العلم بأن الأولياء الشرعيين الذين تسلمهم المجالس الحسبية بعض سلطتهم لن يكونوا مكلفين بتقديم حساباتهم إلى تلك المجالس كما هو الشأن فى الأوصياء مختارين أو معينين.

(١) المجلس الحسبى العالى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢ بمجموعة رسميه ٢٣ حكم ١١٨ وقراره أيضاً فى ٤ فبراير سنة ١٩٢٣ بمجموعة رسميه ٢٤ حكم رقم ٥٠

بل غاية ما فرض عليهم إنما هو أن يستأذنوا تلك المجالس كل ما أرادوا
إجراء شيء هام من التصرفات أو أعمال الإدارة

٤٠٦ - سبب التمييز - وهذا التمييز ملحوظ فيه ما بين الولي وبين
الوصي مختاراً أو معيناً من الفارق الطبيعي في العطف والثقة
على أن الولي ليس مع ذلك مطلق التصرف في أموال محجوره كما يتصرف
في أموال نفسه بدون حسيب عليه ولا رقيب - كلا - بل هو مكلف بالتصرف بما
فيه الخير والمصلحة لهذا المحجور مما تراد مفصلاً في موضع آخر

الفصل الثاني

الولاية على النفس

الفرع الأول - الزواج

٤٠٧ - هذه الولاية أهمها التزويج - ولا خلاف بين العلماء في جواز
تزويج المعتوه والمجنون والمعتوهة والمجنونة الكبار لحاجتهم إلى ذلك أما الصغير
والصغيرة فذهب بعض العلماء ومنهم من شربمه وأبو بكر الأصم - إلى أنه لا ولاية
لأحد على تزويج أحدهما لا تنفاه الحاجة إلى ذلك بخلاف الكبار والشيء إنما
يشرع لفائدته - أما زواج النبي صلى الله عليه وسلم من عائشة رضي الله عنها
فهو من خصائصه وفيه إكرام لأبيها أبي بكر رضي الله عنه

وذهب جمهور العلماء إلى جواز تزويج الصغير ولكنهم اختلفوا في من له
ولاية التزويج . فهم من ضيق دائرة الولاية جنأ ومنهم من وسعها جنأ ومنهم
من وقف بين الرأيين

٤٠٨ - رأى مالك - وقد ذهب مالك رحمه الله إلى أن ولاية تزويج
الصغار للاب فقط لأن الولاية على الحرية باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا لانعدام
الشهوة . إلا أن ولاية الأب تثبت نصاً بخلاف القياس والجذ ليس في زمن الأب
فلا يلحق به . ثم وصى الأب قائم مقام الاب إن أذنه بذلك وبوجه يكره
السلطان ولكل هذا شروط معينة في كتب مذهب مالك

٤٠٩ - رأى الشافعي - وذهب الشافعي رحمه الله - إلى أن ولاية تزويج الصغار للأب ثم للجد الحاقاً له بالأب وليس لغيرهما من الأقارب ولاية التزويج

٤١٠ - رأى الصاميين - وذهب الصاجان أبو يوسف وعمر ورحمهما الله إلى أن ولاية تزويج الصغار ومن في حكمهم ثابتة للعصبات من الأقارب - ثم العصة السببية على ترتيب الاستحقاق في الميراث غير أن محمد قال بتقديم الأب على الابن في ولاية الزواج

٤١١ - رأى الإمام أبو حنيفة - وذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن الولاية أولاً للعصبات - ومن بعدم ينقل إلى الأقارب غير العصبات من ذوى السهام وأولى الأرحام . ذكوراً أو أنثى على الترتيب المبين هناك . فإن لم يكن عصة مطلقاً ولا أصحاب سهام ولا أولو أرحام فولاية التزويج لولى الموالاة . وبعده للسلطان ثم للقاضي الذى كتب له ذلك فى منشور توليته ثم لنواب القضاة ان فرض بهم ذلك

٤١٢ - هل لوصى المال التزويج - أما وصى المال فليس له تزويج اليتيمة واليتيم لأن ولايته على المال دون النفس - وروى هشام عن أبى حنيفة أن الأب إذا أوصى إليه بذلك يثبت له ولاية التزويج كذهب مالك . وفى شرح الروضة النبوية بحث فى هذا الموضوع

٤١٣ - رأى الواجب - والرأى الواجب أن يكون هو تضيق دائرة تزويج الصغار بالقدر المستطاع على مقتضى الحاجة وأن تقصر الولاية على الأب والقاضي لا غير

٤١٤ - شروط الولى فى التزويج - يشترط فى الولى أن يكون حراً عاقلاً بالغاً ليكون أهلاً لعمل ما فيه المصلحة لموليه وأن يتحد فى الدين مع المولى عليه إذا كانت الولاية عامة كولاية السلطان على رعيته . فانها تتناول المسلمين منهم أما الفسق ، (أى استنهار الولى به) فالمشهور فى مذهب أى حنيفة أنه لا يسلب أهلية الولاية إلا فى بعض أحوال معينة فى كتب الأحوال الشخصية (١)

٤١٥ - مائة الجنونه - وإذا جن الولى فان كان جنونه مطبقاً سلبت ولايته إذ لا تنتظر إفاقته بل لا تنتقل الولاية إلى من يليه مباشرة من توافرت فيه شروط الولاية وإن كان جنونه متقطعاً فالولاية ثابتة له . ولكن ليس له حق التزويج إلا حال إفاقته

والجنون المطبق هو ما استوعب شهراً على الأقل وعليه الفتوى وما دون ذلك فهو متقطع (٢)

٤١٦ - مائة الغياب - وإذا غاب الولى غيبة متقطعة أو مسافة قصر فان أصحاب المذهب لم يقرروا حكماً فى هذه الحالة . وقد اختلف المشايخ فى الجواب فقيل ببقاء ولايته وعدم انقطاعها . وقيل - وهو الراجح - أنها تنتقل إلى من يليه إذا كان حاضراً إلى آخر ما هو مذکور فى كتب الأحوال الشخصية

٤١٧ - أثر الزواج - الأولياء من حيث لزوم الزواج بعد صحته ونفاذه ينقسمون إلى قسمين :

الأول - الأب . والجد والابن فهؤلاء بعد أن يكون تزويجهم قد استوفى كل شروطه يكون لازماً فى حق من زوجه

(١) راجع كتابي الشيخ محمد زيد والشيخ أحمد إبراهيم شرحاً لقانون الأحوال الشخصية

(٢) فتح القدير ورد المختار

الثاني — غير هؤلاء الثلاثة من أولياء التزويج كالعالم والحال والآخر والأول وهؤلاء لا يكون تزويجهم لازما من زواجه بعد استيفاء كل شروطه . وعلى ذلك يكون للزوج بولايته خيار الفسخ عند البلوغ أو الإفاقة

١٨٤ - الشروط القانونية للزواج — اشترط القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ شروطا تحد من اختصاص المحاكم الشرعية من سماع دعوى الزوجة إذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة وسن الزوج تقل عن ثمانى عشرة سنة وقت العقد إلا بأمر من ولي الأمر ومنع كذلك فى المادة الثانية مباشرة عقد الزواج .. والمصادقة على زواج مسند الى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم تكن سن الزوجة ١٦ سنة وسن الزوج ١٨ سنة وقت العقد

١٩٤ - هذا القانون لم ينسخ الولاية الشرعية على تزويج الصغار وذلك لأنه جاء مخصصا للقضاء وما يتصل به من كتابة الشهادات بالزواج وذلك حق لولى الأمر على ماقرره علماء مذهب أبى حنيفة من جواز تخصص القضاء

أما الولاية الشرعية فلم يمسه القانون أصلا لأنها حق الشارع وحده — ولما كانت عقود الزواج فى بلادنا المصرية الى الآن لا يجب أن تكون رسمية أو مسجلة بالمحاكم كان للأولياء شرعا ونظاما حق تزويج الصغار بعقود عرفية . بل بعقود شفوية ولا مانع من القانون بمنعهم من ذلك . كما أنه يجوز للكبار أيضا . وغاية الأمر أن الدعوى لا تسمع والعقد لا يسجل وهذا شئ آخر غير صحة العقد فى ذاته متى استوفى شرائطه الشرعية

وقد صدر القانون نمره ٧٨ سنة ١٩٣١ الخاص بتعديل لائحة المحاكم الشرعية الصادر فى ١٢ مايو سنة ١٩٣١ — ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ وقد جاء فى المذكرة

الايضاحية : أنه اظهارا لشرف العقد وتقديسا له عن الجحود والانكار ومنعاً
للفاسد العديدة وصيانة للحقوق واحتراما لروابط الاسرة زيدت الفقرة الرابعة
من المادة ٩٩ التي نصها : ولا تسمع عند الانكار دعوى الزوجية أو الاقرار
بها الا اذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس
سنة ١٩٣١

وظاهر ان هذا المنع لا تأثير له في دعاوى النسب بل هذه باقية على حكمها
المقرر كما كانت باقية عليه رغما من التعديل الخاص بدعوى الزوجية في المادة
١٠٦ من اللائحة القديمة

الفرع الثاني

حق الحضنة

٤٢٠ - لما كان الصغير عاجزاً عن النظر في شؤون نفسه نظر اليه
الشارع نظر حكيم فحكم بأن يكون قبل بلوغه سن التمييز - عند من هو أقدر على
القيام بلوازمه وهن الأقارب من النساء على الترتيب المبين في كتب الفقه . فاذ
بلغ سن التمييز دخل في دور جديد يحتاج فيه إلى الاعداد بما هو مطالب به
في المستقبل . فيسلم إلى من هو أقدر على القيام به . ولذا يبقى الولد عند الحاضنة
حتى يستغنى عن خدمة النساء . وقد تكلمنا في موضع آخر عن السن للولد
والبنت وعن القانون الذي صدر بزيادة السن المقدره شرعا
ولا شك أن الأب أقدر على تعليم الولد ما ينفعه والى صيانة البنت اذا بلغت
حد الشهوة

هنا اذا كان الأب موجوداً والا فيعطى الاقرب فالأقرب من العصابات على الترتيب المبين في المادة ٣٨٥ أحوال شخصية
فان لم يوجد أحد من العصابات يسلم الولد الى باقي الأقارب المبينة في المادة ٣٨٦. فالذا لم يوجد أحد من الأقارب وقد انتهت مدة الحضانة ينظر القاضي: فان رأى إبقائه عند الحاضنة أنفع له تركه عندها والا سلمه لمن يرى نفعه في وجوده عنده (مادة ٣٩١)

٤٢١ — وما دام حق الحضانة ثابتاً للام فليس للأب اخراجه من البلد المقيمة هي به الا اذا رضيت بذلك . فان سقط حقها في الحضانة وتزوجت بغير رحم محرم وليس هناك من ينتقل لها حق الحضانة جاز له أن يسافر به الى أن يعود حق أمه أو من يقوم مقامها في الحضانة . وغير الأب من العصابات حكمه في ذلك كالأب . وبعضهم يرى أنه لا يجوز له أن يسافر به قبل انتهاء مدة الحضانة ولو سقط حقها فيها الا اذا كان السفر لمكان يمكنها أن ترى ولدها متى أرادت اذا سافرت اليه وترجع الى منزلها في اليوم الذي سافرت فيه لأن لها حق رؤية الولد وهو الأرفق بالأم . مادة ٣٩٢ .
أما سفر الحاضنة ففيه تفصيل :

فان كانت الحاضنة غير الأم فليس لها أن تنتقل الى محل آخر ولو كان قريباً . الا باذن الأب .

وان كانت الحاضنة هي الأم فاما أن تريد الانتقال بالولد وهي في العدة أو بعد انقضاءها . فان كان الأول فلا يجوز لها الانتقال ولو أذن الزوج لأن القرار في البيت الذي حصلت الفرة وهما مقيمان فيه حق الشرع فلا يصح اتفاقهما على إبطاله

وان كان الثاني وهو ما اذا أرادت الانتقال بعد انقضاء العدة فلا يخلو الحال

بالنسبة للمحل المنتقل منه والمحل المنتقل اليه من أحد أمور أربعة :

الأول — أن يكون الانتقال من مصر الى مصر

الثاني — أن يكون الانتقال من قرية الى قرية

الثالث — أن يكون الانتقال من قرية الى مصر

ففي هذه الأحوال الثلاثة لا يخلو الحال من أحد أمرين : الأول أن يأذن الاب لها بذلك والثاني أن لا يأذن

فان كان الاول فلا كلام في جواز انتقال الام بالولد مطلقاً أى سواء كان المحل المنتقل اليه قريباً أو بعيداً وسواء كان وطنها وعقد عليها فيه أولاً لانه بالاذن قد أسقط حقه. وان كان الثاني وهو ما اذا لم يأذن لها فاما أن يكون المحل المنتقل اليه قريباً أو بعيداً . فان كان بعيداً فاما أن يكون وطنها وقد عقد عليها فيه أولاً فان كان الاول جاز لها السفر بالولد لان عقده عليها في هذا البلد يعد رضا منه باقامتها فيه . وان كان الثاني بأن كان وطنها ولم يعقد عليها فيه أو عقد عليها فيه ولم يكن وطنها أو لم يكن وطنها ولم يعقد عليها فيه فلا يجوز لها السفر للاضرار بالاب

وان كان المحل الذى تريد الانتقال اليه قريباً من محل اقامته جاز لها ذلك لعدم الاضرار بالاب . والمراد بالمحل القريب في هذا الموضع أن يكون بحيث يمكن الاب زيارة ولده في اليوم الذى يريده ويعود الى منزله قبل دخول الليل الرابع — أن يكون الانتقال من مصر الى قرية . والحكم فيه أن لا تتمكن منه الام بغير إذن الزوج ولو كانت القرية قرية الا اذا كانت القرية وطنها وقد عقد عليها فيها لان القرية ليست كالمصر (راجع المادتين ٣٩٣ و ٣٩٤ أحوال شخصية)

— أما احتساب مدة الحضانة فانه اذا ولد المولود في وسط الشهر القمري احتسبت السنة من سنى حضائته عددية أى باعتبار السنة ٣٦٠ يوماً (راجع

التفصيل الوارد في حاشية ابن عابدين على الدرر صفحة ٦١٩ من الجزء الثاني
وصفحة ٦١١ وحكم محكمة مصر الشرعية في ٦ مايو سنة ١٩٣٣ الجريدة القضائية
س ٢ حكم ٣٠٧)

الفصل الثالث

الولاية على المال

٤٢٢ - الولاية على المال — وهو يشتمل الولاية على الصغير والمجنون
والمعتوه والسفيه وهي على الترتيب الآتي طبقا لما جاء في كتاب الأحوال
الشخصية:—

الولاية على هؤلاء للاب ثم لوصيه ثم لوصى وصيه الخ
ثم للجد الصحيح وإن علا ثم لوصيه الخ.
ثم للقاضي ووصيه ثم للوالى الذى يملك تقليد القضاء

٤٢٣ - رأى الشافعى — وقدم الشافعى للجد الصحيح على وصى الأب
وجعله بمنزلة الأب بعد وفاته

غير الشافعى: أما غير الشافعى فانه جعل وصى الأب قائما مقام الاب فكان
الاب موجود بوجود هذا الوصى ولا ولاية للجد مع وجود الاب

٤٢٤ - رأى المصم ومالك — على أن مالكا واحدا لم يجعل للجد ولاية
بل اقتصر على الاب ثم وصيه ثم القاضي

وقدم الاب على غيره لكونه أقرب الناس إلى ولده وأشفقهم عليه مع كمال
عقله . وسعى وصى القاضي وصيا على أن الايصاء هو الاستخلاف بعد الموت

لانه هنا يصير خليفة للاب كان الاب جعله وصيا . فان فعل القاضى كفضل الاب ولو وصى القاضى أن يوصى الى غيره (١)

٤٢٥ — وظيفة قرضه الوضعية — وتلخص هذه الوظيفة في حفظ المال وتثمينه والقيام بحاجة الصغير واستيفاء مال تركه المتوفى من الحقوق وإيقاء ما عليها من المطلوبات وما يتصل بذلك

والمحور الذى تدور عليه تصرفات أولياء المال هو النظر فى مصلحة المولى . عليهم والقيام بحاجاتهم وتوفية ما على أموالهم من الحقوق واستيفاء ما لهم وصيانة أموالهم من الضياع وتثمينها واستغلالها بالطرق المشروعة وما يتصل بذلك

٤٢٦ — القبول القانونى لهذه الوظيفة — احتاط قانون المجالس الحسبية . فى تصرفات أولياء المال جميعاً أشد من احتياط الفقهاء مراعاة لتغير الاحوال . فقد بنى الفقهاء تلك الاحكام على حمل حال الناس على الصلاح ما أمكن لقوة الدين واحترامه وظهور الأمانة فى عصرهم . حتى اذا تغير الحال وجب أن تتغير الاحكام بما تقتضى به المصلحة .

ولا نقول أن الشرع لا يأبى ذلك بل نقول أنه يأمر به محافظة على أولئك الضعفاء وأموالهم لانهم لا حول لهم ولا قوة . وقد اتى بهم فى أحضان الاقوياء وجعلهم تحت رعايتهم وأوصاهم بهم خيراً وحرك عاطفة الشفقة والرحمة بهم فى كتابه العزيز بأبلغ ما تحرك به العواطف ووعد وأوعد فوجب علينا امتثال ما أمر به واجتناب ما نهى عنه والعمل بوصايا رسول الله صلى الله عليه وسلم . والمسألة من باب التعاون على البر والتقوى ، والامر بالمعروف ، والنهى عن المنكر . والله عاقبة الامور .

٤٢٧ — هرة الوليدة مقبرة بالمحمودياتية : —

- (١) حفظ مال الاولاد من الضياع والتلف
- (٢) استثماره واستغلاله بالطرق المشروعة
- (٣) استخدام الولد عند الحاجة إذا كان قادراً على هذا
- (٤) ما تتطلبه التصرفات المالية من التأمينات كالحزن والكفالة ومن حوالة الديون وتأجيلها والصالح عنها والبراء منها وما الى ذلك
- (٥) -- ما يتعلق بالتبرعات من أموال الاولاد ابتداء أو انتهاء فقط والتبرع بنفس الولد للخدمة

- (٦) انتفاع الاب بمال ولده في النفقة وإيفاء الديون وب نفسه للخدمة.
- (٧) رجوع الاب على ولده بمسأ أفق والاختلاف بينهما بعد البلوغ ومحاسبة الاب

أما تفصيلات هذه المواضيع فإنها مبينة ببياناً كافياً في كتب الاحوال الشخصية ولا نذكر منها في هذا الكتاب الا خلاصة تناسب مع موضوعه وهي خاصة باخلال الولي في واجباته وحصول ما يستدعي سلب الولاية أو الحد منها

٤٢٨ — ولدية الجهر — اذا آلت الولاية للجد فلي ما أطلقه محمد رحمه الله في الاصل يكون للجد كل مال الاب من الحقوق والتصرفات. وعلى ما بينه الخصاص رحمه الله لا يكون للجد ولاية يبيع شيء من تركه ابنته المتوفى لا يفاء ما على التركة من الديون ولا يبيع شيء لتنفيذ ما أوصى به ابنته

وذلك لان ولايته على ابنته حال حياة الابن انقطعت بسبب بلوغه رشيداً فكذلك لا ولاية له عليه بعد موته وانما ولايته على أولاد ابنته .

وبهذا يكون وصي الاب أرقى حالاً من الجد من هذه الناحية وصي الجهر — وصي الجد كالجهد. والفتوى نافذة ومأخوذ بها على قول الامام

الخصاص

راجع كتب أحكام الصغار . وآداب الاوصياء وجامع الفصولين وحاشية الرملی ورد المختار ومقالة الشيخ أحمد ابراهيم بك في مجلة القانون والاقتصاد .
٤٢٩- وصی الجرد - وصی الجرد كالجد وبذلك الخصاص تحصل الفتوى (١)

٤٣٠- تصرفات الولي من عام - للولي بمقتضى الولاية على المال أن يستثمر مال محجوره بالتصرفات المؤدية الى ذلك بما فيه مصلحة الولد وذلك بنفسه أو بوكيل عنه فيزرع ويؤجر ويشارك وغير ذلك من الاعمال التي تدخل في الادارة عادة وله أن يبيع ويشترى وغير ذلك من التصرفات الا أنه من الاعمال ما لا يجوز اجراؤه الا بقيود
٤٣١- والخلاصة بما تقدم أن حقوق الولي في أموال ولده مادام قد عرف بحسن الاختيار :
(١) أن يستثمر المال بالتصرفات التي يراها مؤدية الى ذلك عن طريق عقد المضاربة

(٢) وله أن يملك منافع أموال ولده لغيره مقابل مبلغ يأخذه منه سواء كان المال منقولاً أو عقاراً وهو عقد الاجارة يجب ان تكون بأجر المثل أو بغبن يسير
(٣) كذلك يملك اجارة نفس الولد ان كان مذكراً أما الاثني فلا يملكها
(مادة ٤٢٢ قانون الاحوال الشخصية) . وعللوا ذلك بأن المستأجر قد يحتل بها وهو غير جائز

(٤) ويجوز له بيع المال عقاراً كان أو منقولاً بالتفصيل الذي أوردناه في باب البيع بشرط أن يكون البيع بثمن المثل أو بغبن يسير
(٥) وله أن يرهن المال لدين على الولد أو عليه بالشروط المدونة في المادتين ٤٢٧ و ٤٦١ من قانون الاحوال الشخصية .

(٦) ليس للاب أن يعطي أموال ولده للقرض الشرعي لان في ذلك تعطيلاً للاموال بدون استثمار والاب مأمور بتنمية أموال ولده بقدر الامكان وكذلك لا يجوز أن يقترضه لنفسه

(٧) كذلك لا يجوز للاب هبة شيء من الاموال الا اذا كانت عقد معاوضة والفرق يسير

(٨) ويجوز له الوديعة والعارية . اذ الوديعة هي تسليط الغير على حفظ المال ولا ضرر فيها والعارية هي تملك المنفعة بغير عوض . ولكن يشترط في جوازهم أن لا يخشى ضياع المال ولا اتلافه عند المودع والمستعير مادة ٢٨٤ أحوال (٩) ويجوز له نقل دينه من ذمة المدين الى ذمة غيره ويكون ذلك بمقد الحوالة على التفصيل الوارد في المادة ٢٩٤

(١٠) وواجب على الاب أن ينفق على ولده ان لم يكن له مال . فاذا اشترى له شيئاً وأراد الرجوع بالثمن بعد أن صار للولد مال فان القاعدة الشرعية مبنية بالمادة ٣٠٤ أحوال شخصية و ٣١٤

على انه يسمح أن نورد بعض التصرفات الجائزة وآثارها القانونية

١ - البيع والاجارة لأجنبي

٤٣٢ - البيع والاجارة - البيع والاجارة اما أن يكونا لأجنبي أو للولي نفسه فان كان لأجنبي وجب أن لا يكون فيهما غبن فاحش والا كانا باطلين حتى ولو أقرهما الولد بعد أن يبلغ رشيداً ويقدر الغبن الفاحش بالغبن ويقتصر الغبن اليسير

٤٣٣ - ادب الفاسد الرأى - اذا كان الاب فاسد الرأى سىء التدبير فلا يجوز له بيع عقار ولده الصغير والكبير الملحق به الا اذا كان خيراً له .

على أجازة القصر عند بلوغهم سن الرشد (١)

٤٣٦ - الاستدانة - أن القضاء الأهلي والقضاء المختلط جريا على عدم إقرار تصرفات الولي الشرعي في مال ابنه القاصر إذا كان تصرفه حصل قضاء لمصالح شخصية للولي فلا يجوز للولي الاستدانة على مال القاصر إلا إذا كانت الاستدانة في مصلحة هذا القاصر وللنفقة عليه. وأنه إذا ثبت أن الشخص يعلم بحقيقة حالة لأب المشهورة من التبذير وعدم أمانته على حفظ مال القاصر فلا يعقل أن يقترض مبلغا جسيما بصفته ولما بدون أن يعرف الأوجه التي دعت الأب المشرف إلى الاستدانة بمبلغ جسيم مع أن القاصر ليس في احتياج إليه (٢)

٣ - بيع المنقول

٤٣٧ - بيع المنقول - نصت المادة ٤٥٠ من قانون الأحوال شخصية: إذا كانت التركة خالية من الدين والوصية - والورثة كلهم صغارا - يجوز للوصي أن يتصرف في كل المنقولات ويبيعها ولو ييسر الغبن وإن لم يكن للايتام حاجة لثمنها. وبالأولى يكون هذا الحق للولي إذا وجدت الديون وتحققت الحاجة ولكن إذا كان الأب فاسد الرأي فلا يصح البيع إلا إذا كان بزيادة ثلث الثمن (٣)

٤ - الشراء من أجنبي

٤٣٨ - الشراء من أجنبي - الشراء من أجنبي نافذ على القاصر إن لم يكن فيه غبن عليه أو كان بغبن يسير - فإن كان الغبن فاحشا نفذ على الولي نفسه

(١) محكمة استئناف مصر مجلة المحاماة ص ١٠ حكم رقم ٤٣٨

(٢) استئناف مصر ١٨ يناير سنة ١٩٢٧ محاماه مارس سنة ١٩٢٧ ص ٥٨١

(٣) فتوى شرعية ١٥ أغسطس سنة ١٩١٨ محاماه ص ٤ رقم ٢٩٥ ص ٣٦٨

٥ - البيع للولى نفسه

٤٣٩ - البيع للولى نفسه - لا يجوز للولى أن يشتري مال القاصر لنفسه وإذا فعل جاز للقاصر بعد الرشد أن يطلب فسخ البيع إن لم يقرضه راجع المادة ٢٥٨ مدنى
أعنى أن البائع يلزم الولى بدفع الثمن من ماله وتكون الصفقة عليه لا على القاصر (١)
ويجوز للقاصر رفع دعوى تكملة الثمن للبيع بعد بلوغ الرشد طبقاً لنص المادة (٣٣٦) مدنى أهلى

٦ - البيع من الولى لابنه

٤٤٠ - البيع من الولى لابنه - يجوز للولى أن يبيع ماله للقاصر . لكن الملكية لا تنقل للقاصر الا بالقبض للثمن فان هلك المبيع قبل قبضه على ذمة القاصر فهلا كد على الولى . وهذه الصورة تتحقق اذا كان البيع منقولاً في بلد أخرى . ويجوز للولى أن يبيع عروض (منفولات) القاصر الغائب لنفسه (أى نفقة الولى) - نفقة أمه وزوجته وأطفاله ولا يصح أن يبيع الا بمقدار النفقة (٢) . وطالما أن العقد نص صراحة على البيع وقبض الثمن ونفاذ البيع في الحال فلا يمكن القول بأن العقد كان وصية في الواقع ذلك لأن الوصية هبة من الموصى الى الموصى اليه مضاف تملكها إلى ما بعد وفاة الموصى . ومادام العقد أثبت ثمناً مدفوعاً ونص صراحة بمحصول التسليم للعين المبيعة واعترف المشتري بالاستلام والحيازة فان العقد لا يمكن اعتباره مجرد هبة لأنه توضح صراحة في ذلك العقد أن كذلك لا يمكن اعتباره مجرد هبة لأنه توضح صراحة في ذلك العقد أن

(١) شرح القانون المدنى لفتحى زغلول ص ٣٠

(٢) شرح القانون المدنى لفتحى زغلول باشا ص ٣١

البيع تم مقابل مبلغ معين استلمه البائع من والدة القاصر، وليس ما يمنع قبول أم القاصر الشراء نيابة عنه إذا كان البيع صادرا اليهمن أيه وكانت هي المتبرعة بضمن البيع واشتراط شروط في عقد البيع لا تنفق مع انتقال الملكية المطلقة للمشتري لا تؤثر في صحة البيع ولا في ماهيته إذا كانت هذه الشروط لم توضع لمصلحة البائع ولا حق له في التمسك بها .

ومتى توافرت في عقد البيع أركانه الجوهرية وثبت فيه بأكملها رضا المتعاقدين واتفاقهما على البيع وثمنه فيجوز لوالدة القاصر أن تقبل الشراء بالنيابة عنهم فإذا وضعت شروط في العقد لا تفسد عقد البيع وإنما هي قيود أراد البائع وضعها لمصلحة والدة القاصر وأولادها المشتريين خاصة بالعلاقى انكاثرة والتي ستكون بين هؤلاء المشتريين وبعضهم من جهة وبينهم وبين والدتهم من جهة أخرى فلا شأن لنفس البائع فيها بعد صدور العقد منه

فان كان محل للاطلاع في هذه الشروط فأنما يكون ذلك خاصا بالمشتريين ووالدتهم ولا شأن لغيرهم . فإذا لم يتقدم أحد من هؤلاء الاشخاص بطلن من هذا القبيل حتى كان يصح التعرض له والبحث فيه فلا عبرة بالنزاع الذي يصدر من غيرهم (١)

٧ - الرهن

١٤٤ - حكم الرهن هو حكم البيع في الحالتين أى سواء كان الولي ذو الرهن للقاصر أو المرتهن منه . ويجوز للولي أن يرهن مال القاصر بدين نفسه . وفي هذه الحالة اذا هلك الرهن كان على الولي للقاصر قيمة الدين أى يهلك لحساب

(١) عكمه الاستئناف الاهليه ١٧ ابريل سنة ١٩٢٨ محاماه س ٨ حكم رقم ٥٥٦

الولى ولو كانت قيمة الرهن أكثر منها . أعنى اذا رهن عقار للقاصر قيمته ألف جنيه ثم هلك الرهن لا يلزم الولى للقاصر الا بألف (١)
وهذا اذا لم يكن هلاك الرهن بتقصير من الولى
وحق الولى فى الرهن محله أن يكون الاب أهلا للولاية على ابنه شرعا .
فاذا كان الاب سىء التدبير مبذراً متفقا مال ولده غير أمين على حفظه كان غير أهل للولاية ويقع تصرفه باطلا (٢)

٨ - القرض والهبة

٤٤٢ - لا يجوز للولى أن يقرض مال القاصر ولا أن يقترضه ولا أن يهب شيئا من ماله ولو بعوض

٩ - العارية

٤٤٣ - يجوز للولى أن يعير مال القاصر لأجنبي حيث لا يخشى الضياع ولا التلف

١٠ - الحوالة بالدين

٤٤٤ - اذا كان الولى هو الذى باشر عقد الدين الذى للقاصر فله قبول الحوالة على مدين آخر بلا قيد
فان لم يكن هو الذى باشره فلا يجوز له أن يحتال به الا اذا كان المحال عليه من المدين الجديد أملاً من الاول أى أكثر يسراً منه

(١) قوى سرعيه ١٥ يناير سنة ١٩٢٧ المحلله من ٧ رقم ٥٣٧ ص ٩٢٩
(٢) استئناف مصر ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ محله من ٧ رقم ٢٣٣ ص ٤٧١

١١ - القسمة

٤٤٥ - عزم ضرورة التصديق عليها - أن المادة ٤٥٦ مدني أهلى الى
تتطلب تصديق المحكمة الابتدائية على القسمة، اذا وجد قاصر بين الملاك على
الشيوع، لا يمكن أن تشمل قسمة أعيان وافق عليها والد القاصر بصفته وليا شرعيا
والحكمة في ذلك أن ايجاب التصديق إنما الغرض منه احاطة صالح ذلك
القاصر بالعناية الواجبة في الأحوال التي لا يكون لوصيه أو لقيمه أن يستقل في
تصرفه فيها دون الجهة التي أوجب القانون رقابتها عليه كالمجلس الحسبي مثلا
والأمر بخلاف ذلك بالنسبة للصبي الذي له ولي طبيعي كالآب أو الجد
فليس للمجلس الحسبي الاشراف عليه إلا إذا سلب ولايته أوحد من سلطته
وله ان يعقد القسمة بينه وبين شركائه بالاتفاق دون احتياجه إلى القضاء
فاذا رفع الولي دعوى قسمة عن أبنه وحكم فيها كان له أن يقبل الحكم وإذا
أراد أن يطعن فيه فليس له إلا الاستئناف وحل لا لتصديق المحكمة على القسمة
لأنها صحيحة بالنسبة للولي نافذه من غير اجازة ولا استئناف الحكم ان رآه غير
مرض (١)

١٢ - تصرفات التعامل

٤٤٦ - تصرفات التعامل - ويمكن أن نلخص حقوق الولي في التصرفات
في أموال الصغير في أن له الحرية المطلقة في التصرف مالم يحد المجلس الحسبي منها
طبقا لنص المادة ٢١ من القانون على أن الحالة في فرنسا غيرها في مصر . فان
الشارع هناك أوجد في سنة ١٩١٠ نظاما بالنسبة للولي نلخصه فيما يأتي :

(١) حكم محكمة تبي سوف الاهلية ٢٧ يونيو سنة ١٩٢١ بمجموعة رمسية ٤٧٨ سنة ١٩٢٣ ص

(١) بيع المتقولات التى تزيد قيمتها عن ١٥٠٠ فرنك واستبدال سندات بهذه القيمة

(٢) بيع عقار . والواجب فى هذه الحالة اتخاذ الاجراءات التى بينها القانون خاصة بالبيع بالمزاد العلنى

(٣) الاقراض أو الرهن أو أى حق عقارى أو الصلح
هذه الأمور يجب الاستئذان فيها

٤٤٧ - والواجب أن يوجد نص فى قانون المجالس الحسنية يحدد من حقوق الولى أما الانتظار حتى يرتكب أمراً من الأمور الضارة بأموال الصغير ثم يأتى المجلس بعد ذلك ويحدد من سلطته أو يسلب منه الولاية فإن فيه منتهى التفريط فى الحقوق . والقاعدة الشرعية أن درء المفسد مقدم على جلب المنافع فكما حد القانون من سلطة الوصى كذلك يجب الحد من سلطة الولى فإن فى تركه يستغل أموال الصغير بمحض إرادته ورغبته منتهى المضرة

١٣ - اليمين الحاسمة - الصلح

٤٤٨ - اليمين الحاسمة نوع من أنواع الصلح إذ يترك طالبها الفصل فى حقه إلى ذمة خصمه . وعلى ذلك فالوصى أو القيم لا يملك توجيهها لأن الصلح من التصرفات الممنوعة عنهما إلا باذن المجلس الحسنى .

ولكن الولى يصح أن يوجهها إن لم يكن مسلوب الولاية أو محدودها (١) . ولا يجوز توجيه اليمين الحاسمة إلى قيم لأنها نوع من أنواع الصلح الذى يترك طالبها أمر الفصل فى حقه إلى ذمة خصمه راجع المادة

(١) استئناف مختلط ٦ يونيه سنة ١٩١٣ مجلة التشريع والقضاء س ٤٢ ص ٣٩٧

(٢) استئناف ميسوط علماء س ١٠ حكم رقم ٧٩

١٧٣ مرافعات ورسالة الاثبات للاستاذ أحمد نشأت بك بند ٤٥٢ وما يصده
والمادة ٥٣٢ مدنى أهلى

الفصل الرابع

الحقوق والواجبات بين الولي والصغير

الفرع الأول

السلطة المطاعة

٤٤٩ - لا يخفى أن الولاية الشرعية للاب شرعت لأنها عن مجموع الحقوق
والواجبات التى يحددها الشرع والقانون للأب على النفس والمال لأولادهم القاصرين
ليستطيعوا أداء واجباتهم الأبوية

ولا يخفى أن هذه الحقوق والواجبات ما شرعت لهؤلاء الأقارب الا نتيجة
للواجبات الثقيلة التى عليهم أدائها . ولا توجد ولاية الا لأن الالتزامات العديدة
على الآباء كثيرة العدد وتلخص فى كلمة واحدة وهى تربية الولد . ولهذا الحكمة
قصرت الولاية على الآباء أو الأجداد الصحيحين ولم تعط للوالدة ولا للجدنة .
وهى محدودة الى أن يبلغ القاصر سن الرشد بعكس ما كان لدى الرومان من
جعلها مستمرة على الدوام مهما بلغ الولد من العمر ، وكل ما يطلب من البالغ سن
الرشد أن يحترم ويوقر آباءه . فاذا ارتكب أمراً مخالفاً بالشرف أو اتخذ ضدهم
إجراً أت عن ديون له أو حقوق فإن القانون والشرعة لا يمنعان حرمانه من
الحرية فى أمواله . ولا يمنع الأب من استعمال حقوقه إلا فى الأحوال
الثلاثة الآتية -

(١) حال الوفاة

(٢) حالة العزل

(٣) حالة عجزه عن استعماله حقوقه أو غاب أو سجن أو حكم عليه . جنائياً ولا يخفى أن الأقارب الأعلون ليس لهم أى حق على الولد مادام أبوه على قيد الحياة . فلا يمكن أن يعترضوا على طريقة تربيته . وساطة الأب مطلقة ومستقلة عن الكل - فإذا مات الأب انتقلت جميع حقوقه إلى الجد وإن علا بقوة القانون .

٤٥٠ - تربية الطفل - للولى الحق وحده فى تربية الطفل بل واجب عليه أن يعنى به وأن يحسن تقويمه ويرقى أخلاقه ومعلوماته وهذه المهمة الأساسية هى التى يجب على الآباء القيام بها . فيجب أن يرسله المدرسة وأن يحافظ عليه ولا يعرضه للخطر وغير ذلك من الواجبات مما سنتكلم عنه تفصيلاً فى باب الصغير كذلك له حق تأديبه وملاحظته . وله حق احتضانه بالرضاء أو بالقوة القانونية بحكم يصدر بالضم من المحكمة الشرعية أو المجلس الملى .

والواجب على الصغير أن لا يترك منزل الابوة إلا إذا طلب للخدمة العسكرية على أن هذا الضم لا يكون إلا إذا بلغ الصغير أكثر من السابعة والصغيرة أكثر من التاسعة مع ملاحظة القانون الخاص بسن الحضانة الذى قضى باستمرارها وظروف معينة لوالدة القاصر لمدة معينة

كذلك للاب أن يمنع شخصاً ما من رؤية ولده وله أن يراقب خطاباته فإن ذلك راجع الى وجوب توجيه الصغير الى الطريق الاقوم والعناية بحالته المعنوية والنفسية

أما حق التأديب فان تفاصيله مبينة فى الكتب الشرعية

التمتع بأموال القصر

٤٥١ - التمتع الشرعى بأموال القصر - قد أباح القانون والشرعة بان يتمتع الولي الشرعى بأموال ابنه مقابل الواجبات المفروضة عليه - فله أن يحصل إراداته بدون أن يقدم عنها حساباً ولا يخفى أنه ملزم باستعمال هذه الاموال في تربية الصغير بما يتناسب مع حالة إراداته لا بالنسبة لهذا الإيراد فإذا زادت هذه الإيرادات عن مطالب الصغير كان له أن ينتفع بها كما يشاء. كما أن عليه أن يدفع جمع الديون المطلوبة من الصغير ويؤدى غير ذلك من الواجبات. وللولي أن يدير أموال الصغير إلا إذا أوصى موص للصغير واشترط شخصاً معيناً لإدارة الاموال فإن الشرط جائز وقد أحترمه القضاء (١) وكذلك الهبة فإن الواهب حر في أن يضع الشروط التي يراها لتعاديها ولم يحدد طرق هذه الإدارة ولا الشرائط الواجب احترامها في نفاذ تصرفاته وللولي من إشارع الحقوق في التصرفات التي يصرح بها قانون المجالس الحسينية للوصى ولا تستلزم الاستدانة عليها

الفرع الثانى

النفقة الواجبة للأبناء على الآباء

٤٥٢ - النفقة عند الفقهاء تشمل الطعام والكسوة والسكنى ولكنها واجبة على الاب لولده بالتفصيل المبين في المادة ٣٩٥ أحوال شخصية وما بعدها

ونفقة الولد واجبة على أبيه ولو كان الأب غير مسلم . وقول الفقهاء بأن النفقة لا تجب مع اختلاف الدين محله في غير الزوجة والأولاد والأب إن كان غنياً لا يشاركه أحد ولو الأم .
وان كان فقيراً لا يستطيع أن يفي بأمركه فإنه يؤمر من يليه في وجوب الاتفاق عليه وهو الأم . ويكون ما تنفقه ديناً على الأب تأخذه منه إذا أيسر . ثم إذا كانت الأم معسرة وجب النفقة على من يليها .
والأب هو الذي يتولى الاتفاق على أولاده . فإن قام بالواجب عليه شرعاً فهي وإن اشتكت منه الأم أولاده . رفعت أمرها القاضي . فإن تحرى وظهر له صدقها فرض النفقة وأمر الأب بتسليم قدر منها لتتولى هي الاتفاق وللام أن تصطاح مع الأب على مقدار النفقة

٥٣٤ - العناية بالطفل والنفقة عليه - واجب الأب يشمل التزامه جميع النفقات من مأكل ومسكن وتعليم ولا يصح أن يحاسب الصغير عليها . إلا إذا كان الأب فقيراً وهنالك فارق بين النفقة الشرعية التي يلزم بها الأب طول عمره وبين الواجب الأول الذي ينقطع بمجرد بلوغ الولد سن الرشد أما الوصي فلا شأن له مطلقاً بهذه الأمور إلا إذا كلفه المجلس بالسير مع نظام معين يتعلق بطريقة التصرف في أمواله ومقدار النفقة وغير ذلك من الخطة التي يرى من الضروري وضعها لنظر مستقبل الطفل

الفرع الثالث

النفقة الواجبة للابوين على الأبناء

٥٤٤ - إذا كان الأب غنياً فنفته في ماله لأن النفقة وجبت للحاجة وإن كان الأب عاجزاً عن الكسب فلا خلاف في وجوب النفقة على الولد

مذكراً كان أو أنثى بعد أن يكون موسراً
ولا يشترط الاسلام في وجوب النفقة لقوله تعالى (فان جاهدك على أن
تشارك في ما ليس لك به علم فلا تطعمهما وصاحبها في الدنيا معروفا)
كذلك تجب على الولد نفقة زوجة الأب إذا كان الأب مريضاً مرضاً
يحوجه الى زوجة أو خادم يقوم بشأنه كالعمى والشلل

الفصل الخامس

محاسبة الولي

٤٥٥ — بما أن أموال الاولاد تحت يد الأب فهو الذي يتصرف فيها بإيثاره
صالحا لهم الى أن يبلغوا رشدهم فإذا كبروا وصاروا محسنين للتصرف سلمت لهم
أموالهم لان المانع قد زال . ولكن لما كانت الاموال المماوكة لهم لا تبقى بحالة
واحدة بل قد تزيد أو تنقص احتيج الى المحاسبة عليها ليستلذوها على ما هي عليه
الآن بقطع النظر عما طرأ عليها من النقص أو الزيادة لانه قائم مقامهم . وكل
شيء يدعيه الاب حال المحاسبة يحسب من مالهم أن صدقوه لان الاموال ملكهم
فلهم أن يقرؤا على يدعيه وان نازعوه فيما يدعيه بأن قال صرفت عليهم في
مدة صفرهم خمسمائة جنيه مثلا وعارضوه في ذلك فان كان الظاهر لا يكذبه
بأن كانت المدة تحتل صرف هذا المبلغ صدق قوله بيمينه . وإن كان الظاهر
يكذبه ، كما إذا كان المبلغ الذي يدعى صرفه يزيد عن لوازمهم في تلك المدة
فان ادعى سبعمائة مقبولا كأن قال : اشتريت لهم طعاما فسرق أو كسوة فاحترقت
فاشتريت لهم بدل ما ذكر صدق أيضا إن لم يدع تكرار ذلك مرارا . أما إذا لم
يبين سببا مقبولا فلا يصدق بل نحسب نفقة المثل ويلزم بدفع الباقي . ومثل

هذا لو ادعى ضياعه فانه يصدق يمينه وإن هذا لا بد بعد تحرى القاضى (راجع المادة ٤٣٢ أحوال شخصية)

على أن الولى لا يحاسب وليس للمجالس الحسينية سلطة عليه إلا إذا تصرف.

فاتصر سيثا يستحق معه ساق الولاية عنه أو الخدم من سلطته

٤٥٦ -- فإذا أنه إذا انقضت الولاية وجب تسليم ما للقاصر اليه ووجب على الولى المحاسبة . فان نازعه فيها فالامر للقاضى أى برفع دعوى المطالبة بما يظنه حقا على الولى . ويصدق الولى يمينه فيما لا يكذبه الظاهر فيه . أما غير ذلك فلا يقبل منه إلا ما كان مطابقا للعرف ويلزم بالباقي .

٤٥٧ -- موت الولى مجهول للتركه — أما إذا مات الولى مجهلا ماله الصغير فلا رجوع على التركه

الفصل السادس

انقضاء الولاية الشرعية

٢٥٨ — هل للولى أنه يتخلى عن الولاية — لا يمكن للولى أن يتخلى عن الولاية وعمله غير جائز القبول إذ الولاية من المسائل المتعلقة بالنظام العام وولاية الأب والجد هي وصف ذاتي لها فلو عزلها أنفسهما فلا ينزعلا . وبناء عليه لا يجوز للأب أو الجد أن يتنازل عن ولايته على أولاده إلى زوجته . فإذا تنازل فلا يكون لتنازله قيمة . وتبقى الولاية حتى يعزله القاضى

راجع الفتوى الشرعية ٢٣ دسمبر سنة ١٩٢٣ المحاماة السنة الرابعة رقم ٤٢٩ ص ٥٧٢

٤٥٩ — انقضاء الولاية — تنقضى الولاية باحدى الأساليب

الآتية :

١ — متى زال سببها وهو الصغير بشرط أن يبلغ الولد عاقلاً . فإن بلغ مجنوناً أو معتوها استمرت الولاية إلى أن يزول سبب الاستمرار
ولكن الرأى الراجح الآن يخالف ذلك فيما يتعلق بالاستمرار فإذا بلغ الشخص عاقلاً ثم عته فلا تعود إليه ولاية الأب بل يعين المجلس الحسى قياً .
واختلف المشرعون في ذلك فقيل إنها لا تعود قياساً وتعود إليه استحساناً
والأول يقول به أبو يوسف والثاني يقول به محمد وعلى ذلك فإن للمجلس أن يختار أحد الرأيين تبعاً للمصلحة ومراعاة للآحوال للمحافظة على أموال المحجور عليه . وقد تحقق إذا اعتبر الأب قياً من قبل المجلس
وتبين مما تقدم ان المجالس الحسنية يصح أن تأخذ بهذه القاعدة فإذا بلغ الصغير عاقلاً صارولى نفسه

ثانياً — تنقضى الولاية أيضا بعزل الولى أى بنزع المال منه وتسلبه إلى وصى يعينه القاضى الشرعى (المجلس الحسى الآن لأن الولاية العامة أصبحت له)
ويتبع ذلك اذا صار الولى مبذراً متافهاً مال القاصر غير أمين على حفظه
ثالثاً — موت الولى أو القاصر

الفصل السابع

سلب الولاية أو الحد منها

٤٦٥ — المجالس الحسنية هى هيئة نصبها الشارع للمحافظة على أموال القصر وعديمى الأهلية . ومهما يكن لدى القائمين بها من الميل لأداء الواجب نحو هؤلاء القصر ومن فى حكمهم فلن يبلغوا من أداء هذا الواجب ما يلائم العطف الفطرى المحبوس عليه الآباء وغيرهم من الأولياء الشرعيين ولذلك تخرج القانون كثيراً فى التعرض لهؤلاء الأولياء فأوجب أن لا تتداخل تلك المجالس فى

شأنهم إلا إذا وجد موجب صحيح للتدخل إذا طالت النيابة العمومية ذلك
 ٤٦١ - شروط السلب - وقد نصت المادة ٢٨ من القانون بأنه لا يجوز
 الحكم بسلب ما للولاة الشرعيين من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين
 بولايتهم إلا بناء على طلب النيابة العمومية. ويشترط أن يكون سوء تصرفهم في
 موال المذكورين ملحقاً بالضرر برأس مالهم نفسه

٤٦٢ - شروط المرد مع الولاية - فإذا رأى المجلس أن عدم الثقة بالولي
 لا تبلغ درجة تبرر سلب جميع سلطاته على ملك الأموال فله أن يحظر عليه
 اجراء كل التصرفات المبينة بالمادة الحادية والعشرين أو بعضها بدون إذن خاص
 وهي المعروفة بقرارات التعامل في باب الوصي فيصح الرجوع إليها
 ٤٦٣ - مطالبته بقرعة - يحظر مجرد اعتقاله وحمله أيضاً أن يكلف
 الولي بتقديم بيان للأموال المذكورة في ميعاد لا يكون أقل من ثمانية أيام. فأن لم
 يفعل عوقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون وهي الحبس
 لمدة لا تتجاوز أسبوعاً أو غرامة لا تتجاوز مائة قرش - راجع المادة ٢٨ فقرة
 ثانية. والفقرة الثالثة من المادة الثامنة

٤٦٤ - المقررة المبينة بالمادة ٢٥ - وعلى ذلك لا يصح توقيع العقوبات
 المنوطة على المادة ٢٥ من هذا القانون على الولي بل هي قاصرة على الأوصياء
 والقائمة والوكلاء عن الغائبين ولا يعتبر القياس في مسائل العقوبات. وهي الخاصة
 بعدم تنفيذ القرارات أو عدم مراعاة الواجبات المفروضة عليهم

٤٦٥ - سلطة المجلس الحسبي العالي - للمجلس الحسبي العالي بمقتضى
 المادة (١٥) متى رفع إليه الأمر أن يتصرف بما يراه أنه يسلب الولاية
 سلباً كلياً حتى ولو لم تعال النيابة ذلك

٤٦٦ - مع بطلان استئناف القرار - فتى قرر المجلس الابتدائى أمراً كان استئنافه من اختصاص وزارة الحقانية وحدها وليس للنيابة العمومية أن تطلب لأول مرة فى الاستئناف أزيد مما طُلبت لدى المجلس الابتدائى (١)

فاذا طلبت النيابة العمومية تطبيق الفقرتين الأخيرتين من المادة (٢٨) ورأى المجلس ان الحالة تدعو لسلب الولاية سلباً تاماً فإنه يجب عليه مرة أخرى أن يطلب من النيابة العمومية أن تبدى رأيها النهائى

فاذا لم يفعل كان قراره من جهة السلب التام غير صحيح (١)

أمثلة من التصرفات الميعة لسلب الولاية أو الحد منها

٤٦٧ - إذا كان الولي مقيماً فى بلاد أجنبية مواصلاً لها مقطوعة فإنه يعتبر شرعاً غائباً غيبة منقطعة وللجلس احسبى تعيين وصى للقيام بشؤون القاصر طالما كان هذا الولي الشرعى لا يستطيع القيام بها بنفسه

وواقعة الحال فى هذا ان جده لا صر لايها كان متغيباً بالاناضول وجدها لانها موجود بالسودان لأن والد القاصرة توفى فى السودان ولان جدها بالاناضول لجأ المجلس احسبى العالى وقرر بأن والد القاصرة لم يكن مقيماً فى السودان إلا بصفته مريضاً (انظر تعريف المواطن) فلا يعتبر السودان محل توطن له قانوناً بل محل توطنه القانونى هو مدينة الاسكندرية التى اكان مقيماً بها أصلاً وان وجود جده القاصرة بالاناضول يعتبر الجدة شرعاً غائباً غيبة منقطعة لانقطاع المواصلات بين تلك البلاد وبلاد القطر المصرى (وذلك أثناء الحرب لا وروية السكرى) (١)

(١) حسي على محاماه س ٩ حكم رقم ٥٤

(١) حسي على محاماه س ٩ حكم رقم ٥٤

(٢) مجلس حسي على فى ٣٠ مايو سنة ١٩١٥ بمجموعة رسمية سنة ١٩٢١ ص ٦١

٤٦٨ - من باب الامتناع - للمجلس الحسبي ولاية الجد على أحفاده.
القصر واقامة وصى عليهم من باب الاحتياط ولزيادة المحافظة عليهم (٢)

٤٦٩ - تبوت السلف على الولي - للمجلس الحسبي توقيع الحجر على
الولي الشرعي ورفع ولايته عن أولاده القصر إذا ثبت أن عنده سفيه.
وتبذير في حالة ما . فان ذلك من شأنه أن يجعله غير جدير بالولاية
فاذا لم تتوفر أسباب الحجر على شخص ولكن ظهر للمجلس ما يدل على سوء
تصرفه في أموال ولده البالغ وأنه يخشى أن يتصرف أيضاً في أمواله أولاده
القصر وجب على المجلس سلب ولايته من أولاده ومنعه من التصرف في أموالهم
أولهم وصى على القصر (١)

٤٧٠ - كون الولي الشرعي رافع دعوى قسمه والعقار المراد قسمته غير
قابل للقسمة ومآله إلى البيع وإن البيع يضر بالصغير لا يعتبر من الأسباب التي
تستدعي غل يد الولي شرعاً (٢)

٤٧١ - الوالد ذو السوابق - الوالد ذو السوابق في مسائل المرافعات
لا يؤتمن على مال ابنه المسؤول بولايته (٣)

٤٧٢ - نيرير المصالح - إذا بدد الولي الشرعي أموال بنته الصغير
بأن قبض مالها وصرفه في شؤونه الخاصة وتنزل عن استحقاقها في الوقف
لآخرين واستدان باسمها وبدد ما قبضه كان غير أمين ويجب عزله من الولاية
الشرعية على بنته لأنه أصبح غير ثقة ويخشى على أموال بنته من وجودها معه (٤)

(٣) مجلس حسبي عالي في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ بموجبه سنة ١٩٢٣ ص ١٧

(١) مجلس حسبي عالي عامه س ٤ ٣٠ مارس سنة ١٩٢٤ حكم رقم ٥٦٢ ص ٧٣٤

(٢) مجلس حسبي عالي عامه سنة ١٩٢٦ حكم رقم ٤٣٦

(٣) حسبي مصر ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ عامه س ٤ حكم رقم ١٧٤ ص ٢٤٠

(٤) المحكمة العليا الشرعية ٦ مارس سنة ١٩٢٤ عامه س ٤ حكم رقم ٦٥٣ ص ٨٧٣

٤٧٣ - **الرهق** - الاصل ان للاب رهن مال ابنه لدين عليه (أى على الاب) ولكن كل ذلك أن يكون الاب أهلا للولاية على ابنه شرعا. فاذا كان الاب سيء التدبير مبذرا متلفا مال ولده غير أمين على حفظه كان غير أهل للولاية ويقع تصرفه باطلا (١)

٤٧٤ - **دس الرهن** - يجب أن تقصر عبارة دين الوارده في المادة ٢٧ من قانون الاحوال الشخصية التي تجيز للاب رهن مال ابنه القاصر ضمانا لدينه الشخص على دين الاب الحرص الحسن التدبير وبمعنى آخر الدين الذي يستدينه رئيس العائلة ليسد به حاجاته وحاجات عائلته فلا يجوز إذا القول بصحة رهن الولى عقارا لقاصر ضمانا لدينه التجارى لمجرد سوء تدبيره لم يكن مشهوراً أو معروفا للدائنين ولاحتيال أن يكون هذا الدين مقيداً للقاصر (٢)

٤٧٥ - إذا تصرف الاب بصفته وليا شرعيا فى عقار فلا يكون تصرفه هذا مبرراً يطالب توقيع الحجر عليه . والمجلس الحسبي ليس له حق التداخل فيما يتعلق بتصرفات الولى . فاذا نسبت للولى أمور تستدعى أو تستوجب عزله وجب رفع الامر إلى الجهة المختصة وهى المحكمة الشرعية طبقا للقانون القديم . والمجلس الحسبي طبقا للقانون الحالى

فاذا رأى المجلس أن مثل هذا التصرف من جانب الولى موجب للحجر عليه صح له ذلك . كذلك له سلب الولاية كلها أو بعضها . على أن المجلس اذا تبين له أن السبب الذى ألجأ الولى إلى هذا التصرف هو خسراته فى ايجارة

(١) استئناف مصر الاهلية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ محاماه س ١٠ حكم رقم ٣٣٣ ص ٤٧١

(٢) المحكمة المختطاه ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ محاماه س ٩ حكم رقم ٤٣٨ ص ٦٩٤

(٣) مجلس حسبي على ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ مجموعته رسيه سنة ١٩٢١ ص ٦١

استأجرها . ومثل هذا لا يعد سفها لانه حادث قهرى يجوز حصوله لاشد الناس حرصا واكثرهم تدبيرا فى الامور

أحوال الجدد

٤٧٦- سوء تصرفه - اذا طلب عزل جدد القصر بصفته وليا شرعيا عليهم لسوء تصرفه فى ملكهم بالبيع وخلافه والحجر عليه لسفاه وضعف قواه العقلية فرفض المجلس الابتدائى الطلب واستوقف القرار فللمجلس الحسبى العالى رأى من باب الاحتياط والمبالغة فى المحافظة على أملاك القصر : سلب الولاية من الجدد على احفاده وأحواله الاوراق للمجلس الحسبى الابتدائى لتعيين وصى على القصر (١)

٤٧٧- بيع العقار - فى مذهب الامام الاعظم أبى حنيفة الجدد الصحيح أنزل من وصى الاب بالنسبة للتصرفات . وفى مذهب تليذه محمد : الجدد الصحيح أرقى من وصى الاب لان الاب يملك مالا يملك وصيه . ويقول محمد تليذه ان ولاية الجدد كولاية الاب . والقاعدة انه اذا كان الاب عدلا محمود السيرة مستورا الحال الله بيع عقار الصغير ولو ييسر الغبن . اما اذا كان فاسد الرأى سىء التدبير فليس له بيع العقار الا فى صورة واحدة وهى اذا كان البيع خيرا لولده . والخيرية أن يبيعه بضعف قيمته وهذا لاحوال بعينها تنطبق على الجدد متى ثبت له الولاية على الصغير (٢)

١٠، حسبي عال ٢٢ سمبر سنة ١٩٢٣ محاماه س ٤ رقم ٢٦٣ ص ٢٢٥
٢، محكمة استئناف مصر لاهلية ١٧ مارس سنة ١٩٢٤ محاماه س ٤ رقم ٥٧٢

٤٨٧- بيع العقار لم يبرأ المتخصص عليه شرعائه لا يجوز للجد بيع عقار الصغير ولا عروضة لقضاء ما على الميت من الديون وإنما يرفع الغرماء أمرهم إلى القاضي لبيع لهم من التركة بقدر ديونهم (٢)

٤٧٩ - عزل الولى — لم يحدد الشارع المسائل التي يصح فيها العزل أو سلب الولاية والأمر موكول إلى المجلس في تقدير حوادث الحرمان ويصح لهذه المجالس أن تستأنس بكل ما يمكن من الآراء الفقهية في مختلف الجهات وكذلك بالأحوال التي يصح فيها عزل الوصى متى كانت متناقضة مع حقوق الولى ومع مصلحة الصغير .

وقد ذكر بلائيول في الجزء الأول بند ١٧٣٦ وما بعدها كثيراً من القيود الملزمة للعزل بقوة القانون (١)

٤٨٠ - كذلك توجد أحوال اختيارية يمكن أن نذكر منها حالة ترك الطفل من غير رعاية أو حالة الحكم على الولى في مخالفة سكر وعردة — أو في حالة إرسال الصغير إلى سجن الأحداث لسبب إهمال الولى وعدم عنايته بترية هذا الصغير (٤٨١) - يصح للمجلس أن يعزل الولى فيما يتعلق بأحد الأولاد دون الآخرين . ولكن العزل الحاصل بسبب الحكم على الولى في جنابة لا يمكن أن يضيع أثره إلا إذا صدر العفو عن الولى عن الجريمة وآثارها المترتبة عليها .

ومع ذلك إذا عزل الولى بسبب طارىء كمرض مثلاً فإنه يصح أن يسترد ولايته لأن العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً .

٤٨٢ - متى يحمل محل الولى المفزول - إذا قرر المجلس عزل الولى أو سلب

٢٣٥ المحكمة العليا التشريعية ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ محامدس ٨ رقم ٢٠٠ ص ٢٤٦
(١) راجع القانون الصادر في ٢٤ يولي سنة ١٨٨٩ في فرنسا عن سقوط الولاية الفرعية وراجع بلائيول وريير شرح قانون المدنى الجزء الأول صفحة ٤٣٦ وما بعدها

الولاية عنه فهل يحل عمله الولي التالي له طبقاً لنصوص الشريعة أو أن المجلس الحق في تعيين الوصي الذي يختاره ؟.

فإذا رجعنا الى القاعدة المنطقية نجد أن الحالة الاولى أدعى الى الاخذ بها .

ولكن الواقع غير ذلك فان القضاء سار على التمتع بحريته في اختيار الوصي مادام القانون لم ينص على هذه الحالة . ومع ذلك فان هذه الحرية تتيح للمجلس تعيين الولي الشرعي اذا رأى فيه الصلاحية والمقدرة لادارة أموال الصغير بما فيه المصلحة .

الفصل الثامن

اعادة الولاية الشرعية

٤٨٣ — قلنا بأن القانون أعطى للمجلس الحسي سلطة سلب الولاية أو الحد منها وله ايضا تبعاً لهذا الاختصاص الواسع أن يعيد للولي ولايته اذا تأكد من صلاحيته وحسن رعايته لاموال الصغير .

وقد نصت المادة ٨ من القرار الوزاري الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٦ الصادر بإنشاء قلم التسجيل بضرورة اخطار القلم عند رد سلطة الولي - ولا يمكن تنفذ هذا النص الا اذا كان من حق المجلس اعاده الولي الى سلطته الاولى على أنه من باب تكملة الموضوع تقرر بأن هذه المسائل قليلة . واذا رجعنا الى الاحصاء السنوي الذي تنشره وزارة الحفانية تجد أن عدد القضايا التي سلب فيها ولاية الولي أو حصل الحد منها لا تتجاوز ٦١ مسألة في سنة ١٩٢٨ — سنة ١٩٢٩ قضائية . وحصلت قضية واحدة أعيد فيها المولى ولايته

٤٨٤ — المجرى على من لولي شرعي - وقد صدر منشور من وزارة الحفانية

رقم ٩ لسنة ١٩٢٣ خاص بالحجر على من له ولى شرعى والاحوال التى تعود فيها الولاية للولى أولا تعود نصه كالاتى :-

منشور رقم ٩ سنة ١٩٢٣

تبين للوزارة من مراجعة بعض القضايا أن المجالس الحسبية تقرر أحيانا عدم اختصاصها بالنظر في طلبات توقيع الحجر على من يكون له ولى شرعى استنادا على المادة ١٦ من لأئمة المجالس الحسبية كما أنها اختلفت فيما إذا كانت الولاية تعود للولى الشرعى إذا حجر على شخص له ولى .

ونظراً إلى أن مجرد وجود ولى شرعى لشخص لا يمنع من توقيع الحجر عليه متى توفرت الاسباب الداعية له ليكون ذلك حداً فاصلاً بين التصرف النافذ وغير النافذ وهذا لا يناقض ماقتضت به المادة ١٦ المذكورة لان الغرض منها أن المجلس لا يتعرض لاقامة ولى فى الحالة التى نصت عليها فاذا كان الحجر للسفة مع وجود الولى فلا تعود الولاية لهذا الولى فيجب

تعيين قيم على المحجور عليه

أما إذا كان الحجر للعتة أو الجنون فتستمر الولاية للولى الشرعى إذا بلغ الشخص معتوها أو مجنوناً - فان بلغ الشخص عاقلاً ثم طرأ عليه ائمة والجنون فلا تعود الولاية عليه وقد أخذ بهذا رأى الاخير المجلس الحسبى العالى بقراره الرقم ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٣ لأن من مصلحة المحجور عليه أن يكون المتصرف على أمواله تحت سلطة المجلس الحسبى ومراقبتها . لذلك ترى الوزارة لفت المجالس الحسبية إلى العمل بالقواعد المتقدمة .

تحريراً فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣

٤٨٥- على أن القضاء الحسبى قرر هذه القاعدة :إذا حجر على شخص للسفة مع وجود ولى شرعى له لا تعود الولاية لهذا الولى . ويجب تعيين قيم عليه . أما اذا

كان الحجير للعتة وللجنون فإن الولاية تعود للولى الشرعى (١)
 فإذا بلغ الشخص عاقلًا ثم عته جاز للجلس الحسبى عدم اعتبار ولاية الأب
 عاتده اليه وإقامة قيم يتحدث عن أموال المحجور عليه ليكون المجلس الحسبى
 الحق فى مراقبة تصرفاته - لأن فى هذا حيطة للمحافظة على أموال المحجور عليه (٢)
 فإذا بلغ انسان رشده وخرج من ولاية أبيه وسار شوطا طويلا فى حياته
 وتزوج ورزق بأولاد ثم طرأ عليه فى القوى العقلية فولاية ابنه لا تعود له بعد
 انقطاعها وهذا هو الرأى المعول عليه (٣)

٤٨٦ - المتوفى الممنوء - ويصح القول بأن الابن المتوفى إذا توفى معنوها
 أو مجنونًا فولاية ابنه ثابتة عليه الى وفاته . فهل تبقى الولاية بعد موته فيصح له
 بيع مال التركة لايفاء الديون ؟
 الظاهر أن له ذلك لأن المتوفى يعتبر حيا حتى يستوفى ما له وما عليه .

الفصل التاسع

تعيين وصى خصومة

٤٨٧ - قد تقوم خصومة قضائية تتعارض فيها مصلحة عديم الأهلية أو
 الغائب مع القسم أو الوكيل وتقضى الضرورة بإقامة شخص يباشر المخاصمة فى
 هذه الحالة . وكان التشريع القديم خاليا من نص صريح بين الجهة التى تقيم هذا
 الشخص ولكن المجالس الحسبية كانت تقرر بأنها صاحبة الاختصاص فى تعيين

(١) مجلس حسبى عال عامامه س ٣ ٣٤ يونيو سنة ٢٣ حكم رقم ٣٩٧ ص ٤٩٥

(٢) نفس القرار السابق

(٣) حسبى عال عامامه س ١٠ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ حكم رقم ١٣١ ص ٢٧٨

المأذون بالخصومة في حالة ما اذا كان متولى إدارة الاموال معينا فيها أو لم يكن هناك وصى أو ولى معينا من قبل

٤٨٨ - وكان هنالك خلاف فيما اذا كانت المجالس تختص بتعيين المأذون بالخصومة عند وجود ولى شرعى ففضى بعضها بانفراد المحاكم الشرعية بالاختصاص في هذه الحالة وطبقا للقانون وقضى البعض الآخر باشتراك المجالس الحسينية مع المحاكم الشرعية بالاختصاص

على أن القانون قد نص في المادة الثالثة على أن هذه المجالس مختصة بتعيين المأذون بالخصومة في حقوق القصر أو المحجور عليهم أو الغائبين وذلك عند تعارض مصلحتهم مع مصلحة الأوصياء أو القاعة أو الوكلاء .

٤٨٩ - وهذا النص غامض وناقص لأنه لم يتناول حالة تعارض مصلحة القاصر مع مصاحبة الولى الشرعى

ولكننا نرى أن المجالس الحسينية هي صاحبة الاختصاص في تعيين المأذون بالخصومة حتى مع وجود الولى وحتى في الحالة التي يصدر فيها قرار بالحد من سلطات واختصاصها هو مستمد من كونها صاحبة الساطة المطابقة في مسائل الولاية على الاموال. وقد منحها المشرع ساطة على الاولياء الشرعيين فيما يتعلق بأموال الاشخاص المشمولين بولايتهم تجيز لها ساطة تعيين مأذون الخصومة عند تعارض مصلحة الاولياء مع مصلحة القصر تنفيذاً للقاعدة الشرعية من ملك لا كثر مالك الاقل .

الفصل العاشر

في مباشرة الدعاوى وفي مسؤولية الولي

عن أعمال الصغير بصفة خاصة

الفرع الأول

مباشرة الدعاوى

٤٩٠ - أما حق الولي في مباشرة الدعاوى خاصة بالصغير المشمول بولايته فإنه حق عام يتصرف فيه الولي كما يريد بالطريقة التي يقدرها ويقرررها أسوة بجميع التصرفات الأخرى المباحة له شرعا
أما إذا حدث من ولايته . فإن مثله مثل الوصي تماما فلا بد من أن يستأذن المجلس في المسائل الواجب استئذانه فيها مما سيراه القارئ مبينا في باب الوصي وخفوقه وواجباته في مباشرة الدعوى الخاصة بعدم الأهلية

الفرع الثاني

مسؤولية الولي

٤٩١ - مسؤولية الولي - قد أفردنا في هذا الكتاب بحثا خاصا عن مسؤولية الاوصياء والوكلاء والقوام عن أعمال القصر والمحجور عليهم فيصح الرجوع اليه . كذلك تكلمنا في باب الصغير وواجبات حمايته ومسؤولية الوصي والقيم أو العزل من الوجهة الجنائية
ولكننا في هذا الكتاب سنتكلم بصفة خاصة عن مسؤولية الولي وهذه

المسئولية راجعة الى أن القاصر موجود في حماية ورعاية الولي . وهي استثناء للقاعدة العامة من أن الانسان لا يسأل الا عن أعماله ويجب عدم التوسع في تفسير هذه المسئولية (١)

٤٩٢ - شروط هذه المسؤولية - لمسئولية الآباء عما يصدر من أولادهم القصر المقيمين معهم شروط خاصة

٤٩٣ - الشرط الاول - يشترط في الولد أن يكون قاصراً فإذا بلغ فلا مسئولية على أبيه حتى ولو كان مقبياً مع هذا الاخير (٢)
أما اذا كان بالغاً ومعتوها وكان تحت رقابة أبيه جاز تطبيق المادة ١٥١ فقرة ثانية مدني أهلي باعتبارها أهم من المادة ١٣٨٤ فرنساوي وهذا الرأي يختلف مع رأي القضاء الفرنسي فانه يأخذ في هذه الحالة بالمادة ١٣٨٢ المقررة لقاعدة المسئولية العامة وذلك كله لان نص المادة ١٣٨٤ لم يكن عاماً ومطلقاً كما جاء بالنص المختلط في المادة ٢١٣ مدني والنص الاهلي في المادة ١٥١ فقرة ثانية مطلقاً وهو: كذلك يلزم الانسان بضرر الغير الناشئ عن افعال من هم تحت رعايته أو عدم الدقة والانتباه منهم أو عدم ملاحظته اياهم

أما النص المختلط : كذلك يلزم الانسان بضرر الغير الناشئ عن تقصير من هم تحت رعايته أو من افعالهم أو عدم الدقة والانتباه منهم أو عدم ملاحظته ياهم . والفرق بين النصين واضح في المسئولية عن التقصير

٤٩٤ - الشرط الثاني - يشترط أن يكون القاصر مقبياً مع أبيه أو جده فإذا اتنى هذا الشرط انتفت المسئولية فإذا كان الولد تليذاً بالقسم الداخلي بالمدرسة يتام وبأكل فيه فلا مسئولية على الاب. كذلك إذا احتضن الولد حاضن

(١) مجلة التشريع والقضاء المختلط حكم ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٦ س ١٨ ص ١٢٢

(٢) الالتزامات للدكتور عبد السلام ذهني ٧٦٤

أو حاضنة وإذا كان الولد يشتغل في مصنع تحت رقابة رب المصنع ففي هذه الاحوال كلها لا توجد مسؤولية مادامت المساكنة غير محقة وعلى ذلك فالمسؤول هو المصنع أو المدرسة وبوجه عام يكون المسؤول من يتولى أمر الرقابة كمنظمة السجون أو سجن الاحداث فيما يقع من المحبوسين كباراً أو صغاراً

٤٥٩ - الشرط الثالث - ولا يشترط في المسؤولية أن يكون الملاحظ أباً بل النص المصرى عام فقع المسؤولية أيضاً اذا كان الملاحظ جداً أو جدة صحيحين كانا أو فاسدين اذا طبق النص المصرى ولكن القضاء الفرنسى لا يطبق المادة ١٣٨٤ فى هذه الحالة بل يأخذ بالمادة العامة ١٣٨٢ مدنى لانه يرى أن ماورد فى المادة الاوى انما جاء على سبيل الحصر لا على سبيل التمثيل

٤٩٦ - وهذا يجوز اعتبار الاب مسؤولاً عن أعمال ابنه حتى ولو لم يقم معه فى معيشة واحدة اذا ثبت أن العمل الذى وقع من الابن انما كان نتيجة سوء تربيته وان صلة السببية قائمة بين هذا العمل وبين ماأخذه الولد عن أبيه أو عن أمه من سوء المثل (١)

٤٩٧ - ابتداء المسؤولية - ولا تبدأ المسؤولية على الاب إلا من يوم بلوغ الولد سن ٧ سنوات لان الولد قبل ذلك يكون فى حضنة أمه (٢)

٤٩٨ - تضامن الولى مع الصغير - كما انه يجوز أن يكون الاب والابن مسؤولين بالتضامن فى الحالة التى يعطى الوالد فيها ابنه سيارة وهو فى معيشة

(١) مجلة دلو ز سنة ١٨٧٦ القسم الثانى صحيفه ٧٠ ومجلة سرى سنة ١٨٧٥ القسم الثانى ص ٧

(٢) كتاب الالتزامات للدكتور عبد السلام ذهني بند ٨٣٤

واحدة معه ثم انقلبت به فأصابته أشخاصاً آخرين (١)

٤٩٩ - مرسة الديانة واعناء الولى من المسؤولية - الاصل فى الحراسة انها تكون للاب . فهو مسئول عن أعمال ابنه حتى ولو كان هذا الاخير مقبياً مع والديه أيام أمه . فإذا حال حائل دون حراسة الاب وظلت الام حارسة دونه اعتبرت مسئولة عما يحصل من ابنها وذلك فى حالة غياب الاب لاي سبب كمثل تجارى أو لانه فى السجن لتقصية عقوبة حكم بها عليه أو اعتقل لاي سبب كان . فان الام تكون مسئولة عن تعويض الضرر الناشئ عن فعل ابنها القاصر حتى ولو لم تكن هى الوصية عليه (٢)

٥٠٠ - سلب الولاية والمسئولية - مسؤولية القيم - القيم والوصى سواء كان قياً شرعياً أو منصباً من المجلس الحسبى أو قياً جنائياً أى منصباً من قبل المحكمة الاىة لسبب الحكم على المحكوم عليه فى عقوبة جنائية وسواء أكان الوصى مختاراً أو وصى القاضى فان ولايتهما مقصورة على المال دون النفس وعلى ذلك لامتولية عليها

٥٠١ - سلب الولاية - ولكن إذا سلبت الولاية من الولي لاي سبب كان ووكل الى الوصى أو القيم أمر النفس من جانب المجلس الحسبى فقد أصبحت تحت نطاق المادة ١٥١ مدنى أهلى فقرة ثانية والقضاء الفرنسى لا يرى القيم داخلاً ضمن المادة ١٣٨٤ مدنى لأن هذه قد وردت على سبيل المحصر كما ذكرنا

(١) استئناف باريس ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ المحاماه ٣ صحيفة ٤٤١

(٢) جزئى مستأنف ٧ فبراير ١٩١٠ مجموعته رسميه س ١١ صحيفة ٣٣٣

٥٠٢ - نفى المسؤولية الأصل أن تكون المسؤولية متوفرة ضد الولي .
وقد قررت المادة ١٣٨٤ مدني فرنسي بأنه يجوز للآباء إقامة الدليل على أنهم
قد اتخذوا ما يمكن اتخاذه من الاحتياطات في درء الضرر وانهم لم يفلحوا في
النهاية رغمأعمالهم بذلوه . لأن أساس المسـؤولية هو التقصير في الرقابة وحيث
لا تقصير فلا مسؤولية

للفرع الثالث

من هو القاصر الذي تترتب عليه المسؤولية

٥٠٣ - قلنا ان مسؤولية الولي ملاحظ فيها دائماً ما يتلقاه الولد من
والديه من التعليم والارشاد . والوالد ملتزم بتربية ولده وتهذيبه ولأن الولد عادة
يتطلع بطباع أبيه . والوالد واجب عليه المحافظة على سلوك ولده والعناية بأفعاله
ما دام في السن التي لا يحسن فيها التصرف بما فيه صالحه
وللوالد الاشراف المستمر الدائم فيما فيه تقويم المعوج من أخلاقه وصرفه
عما يكون مفسداً لأدابه . فان أحدث بعد ذلك ضرراً كان سببه تفريط الأب
في واجب عنايته وإمهاله مراقبة سلوكه فان ذلك الوالد يكون مسؤولاً عن
تفريطه وإمهاله

٥٠٤ - ولم يفرق القانون بين القاصر المميز وغير المميز عند تقرير
مسؤولية الأبوين والذي يتبادر الى الذهن ان مسؤولية الاقوين تكون أظهر في
وجوبها عند ما يكون الولد غير مميز . لأن الصبي في هذه الحالة لا يكون
مسؤولاً عن الاطلاق على أفعاله اذاء الغير كنص القانون
فقد نصت المادة ٢١٢ مدني مختلط :

كل فعل يخالف القانون يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر الناشئ

ما لم يكن الفاعل غير مدرك لأفعاله سواء كان لعدم تمييزه بالنسبة لسنه أو لسبب آخر.

٥٠٥ - إلا أن بعض المذا. رأوا أن الأب لا يسأل عن فعل ولده غير المميز لأن أفعاله تعتبر من قبيل العوارض والحوادث القهرية وعلى المجنى عليه أن يقيم الدليل على عدم عجز الأب عن منع حدوث الفعل المؤثر وقت وقوعه. ولكن العلماء الآخرين وعلى رأسهم العلامة « فوستان هيلي » يخالفون ذلك (١)

٥٠٦ - الصبي المازوهر له - أما الصبي المأذون له فإن كل تصرف مشروع لهذا الصبي بسبب معاملاته يصبح للوصى الرجوع به إذا دفعه عنه ووجب نفاذه على القاصر ويضمنه من ماله. أما إذا كان الأذن صادراً من لمجلس المحسى طبقاً للمادة (٢٩) من قانون المجالس فإنه من البديهي أن الولي أو الوصى في هذه الحالة لا يكون مسؤولاً عن أفعال القاصر إذا أوجب الضرر للغير. لأن الأذن بالتعامل لم يأت من ناحيته بل جاء من جهة قضائية تملكه

البالغ سن الرشد معتوها أو مجنوناً

ويبقى عند والدته بدون حجر

٥٠٧ - ذهبت محكمة النقض والابرار المدنية في فرنسا إلى أن الزوجة ليست مسؤولة عن أفعال زوجها المجنون الذى لم يعجر عليه. وإلى عكس هذا الرأى ذهبت بعض محاكم الاستئناف. ولا ريب في أنه لا يمكن تجرييد الوالدين عن كل مسؤولية بالنسبة لأفعال ابنهما المجنون ما دام قد اختاراً إمساكه لأن القانون أوجب عليهما تلك المسؤولية في بعض أحوال معينة. فقد جاءت المادة

٣٤٦ من قانون العقوبات المصرى بالنص على عقوبة من يطلقون المجانين المكلفين بحراستهم يمسون على وجوههم

٥٠٨ - مسؤولية الام - على أن مسؤولية الام توشك أن تكون مسؤولية شخصية ناشئة عن خطئها أو إهمالها لا أن تكون مسؤولية عن فعل الغير (١)

٥٠٩ - اعتقال الولي - ومناطق المسؤول أن يكون الولي حراً . فاذ اعتقل طبقاً للمادة ٢٥ من قانون العقوبات فإنه يحرم من إدارة أملاكه ويدين عليه قيم . واعتقاله في هذه الحالة يجعله غير مسؤول عن أفعال أولاده القصر لأن واجب العناية بأمرهم مرفوع عنه بحكم الضرورة وما يقال عن ذلك يقال أيضاً عن حكم الحبس الذي يصدر على الولي

الفرع الرابع

دليل المسؤولية

٥١٠ - صرح القانون الفرنسى الابوين بحق رفع المسؤولية الناشئة مثلاً عن أفعال أولادها بأقامة البرهان على عجزهما عن منع حدوث تلك الافعال . وذلك لاثبات كل الظروف التي تخرج عادة من مقدور الانسان مهما كبرت حيطته . وذلك على عكس المادة ١٥٢ مدنى أهلى التي تكلمت عن المعلم وصاحب المصنع فقد قررت أنهما مسؤولان عن أفعال الصبيان الذين يستعملانهم أثناء اشتغالهم بوظائفهم بغير استثناء وأنه ليس لهما رفع تلك المسؤولية مهما كان العذر

(١) محكمه مصر الابتدائية - حكم ٢٧ فبراير سنة ١٩١٠

على أن القاعدة المتفق عليها لدى غالب العلماء : بأنه ليس للوالد أن يتمسك باستحالة الفعل الضار عند حدوثه على وجه الإطلاق
وتبقى مسؤوليته قائمة إذا اتضح أن الفعل سببته ظروف تبين خطأ الوالد
لولاها لما وقع الفعل الموجب للمسؤولية
٥١١ - المرض المزمع للولي أو حالة التجمهر أو حالة الاشتراك في المسؤولية
تسقط مسؤولية الوالد إذا كان زمناً أو كان الفعل المنسوب لولده وقع منه في تجمهر
عام أو أثناء حركة سياسية أو كان الذي أصابه مشتركاً في المسؤولية (١)

الفرع الخامس

آراء الشراح والقضاء

عن مسؤولية الأب عن أعمال من هم تحت رعايته

٥١٢ - سبق أن بينا أن من بين الشروط الواجب توفرها لمسؤولية الأب عن أعمال من هم تحت رعايته ، أن يكون هؤلاء مقيمين معه في معيشة واحدة أو تحت سقف واحد Sous le même toit على حد تعبير المسبوسوردا. والآن نعالج مدى هذه المسؤولية في حالة ما إذا كان الابن لا يقيم مع والده . ويدور البحث في هذا الصدد حول المسائل الآتية : —

أولاً - فيما إذا كان الابن تلميذاً باحدى المدارس

ثانياً - فيما لو كان قد أودع عند صاحب صناعة لتعليمه

ثالثاً - فيما إذا كان الابن يقيم بعيداً عن والده لغير السنين المتقدمين

٥١٣ - هل يسأل الأب إذا ارتكب ابنه حادثاً وهو في المدرسة ؟
قبل الجواب على هذا ، نقول ان الحال لا يخلو من أحد أمور ثلاثة :

الاول . أن يكون الابن طالباً بالقسم الدخلى
الثانى أن يكون نصف داخلية

الثالث - أن يكون طالباً بالقسم الخارجى فان كان طالباً بالقسم الداخلى كان الاب غير مسئول عما يأتیه ابنه من الأعمال الضارة ، بالغير سواء أ وقعت هذه الأعمال فى قاعة الدراسة أم خارجها وسواء وقعت فى المدرسة نفسها أم خارجها أثناء الرياضة التى يقوم بها الطلبة مع أحد مدرسيهم أو من يمهّد اليه أمر ترويضهم لأن ملاحظة الابن فى هذه الحالة ومراقبته موكولة إلى المدرسة ، لا إلى والده فليس ثمة تقصير من جانب هذا الاخير وبالتالى لامتسولية عليه .
فان كان الطالب ملتحقاً بالقسم الخارجى أو كان نصف خارجية فالمسئولية واقعة على المدرسة طالما كان الطالب بها :

La responsabilité de l'instituteur ou de maître est limitée a la
dnree de la presence a l'école

راجع : باندكت فرنسيّز ج ٥٠ بند ١٣٥٥ تحت كلمة مسئولية

ديموبل بند ٨٠٨

ميتو . المسئولية المدنية صفحة ١٧٣

توليه ج ١١ بند ٢٦٦ - ٢٦٨

بلانيول ج ٢ بند ٩٤٩

سوردا ج ٢ بند ٨٧٤

لوران ج ٢٠ بند ٥٦٦

تيرى ج ٣ بند ٢٠٦

هيل ج ٨ بند ٤٤١

١٤٥ - ولكن ماهو المعنى المقصود هنا بالمدرسين؟

يجب أن يشمل هذا المعنى جميع المدرسين الذين يقومون بتهديب الطلبة وتعليمهم ويجب أن يفسر بأوسع معانيه مهما كانت درجات المدرسين . فهذا المعنى يشمل إذن المدرس بالمدراس الاولى أو الابتدائية أو الثانوية كما ينطبق على مدرس الرسم أو الموسيقى أو الالعب الرياضية وغيرهم .

باندكت فرنسيس ج ٥٠ ؛ بند ١٣٤٧ تحت كلمة مسئولية

ديمولب ج ٨ بند ٦٠٦

بلانيول ج ٢ بند ٩٤٩

لوران ج ٢ بند ٥٦٦

سوردا ج ٢ بند ٨٧٥

١٥٥ - ولكن هل يكون هناك محل للمسئولية في الاحوال المتقدمة إذا كان الطالب قد بلغ سن الرشد ؟ قد تضاربت أقوال الشراح في ذلك . فمن راء أن المدرس يعتبر مسئولاً عن الاعمال التي يرتكبها الطالب حتى ولو كان هذا الاخير قد بلغ سن الرشد . وعلى ذلك أصحاب هذا الرأي بقولهم أن القانون لم يفرق بين البالغ الرشيد والقاصر فلا محل للفرقة إذن

ديراتون ج ١٣ بند ٧٢١

لارومبيير تعليقا على المادة ١٣٨٤ بند ١٧

ميتو صفحة ٣٢٠

لوران ج ٢٠ بند ٥٦٦

بودرى - لاكاتينرى ج ٢ بند ١٣٥٢

هيل ج ٨ بند ٤٤١

ومن راء أن المدرس لا يعتبر مسئولاً عن الحوادث التي يرتكبها البالغ، وأن المسؤولية تقع فقط اذا ارتكب الطالب القاصر حادثاً مما تسبب عنه ضرر للغير، وعمل أصحاب هذا الرأي قولهم، بانه وان يكن القانون قد جاء حقيقة غفلا عن هذا التفريق، الا أن هذا هو المفهوم بداهة. لان الملاحظة والرعاية واجبة للقصر دون غيرهم، والبالغ ليس في حاجة الى مراقبة أو ملاحظة لانه يتمتع بكافة حقوقه فيجب أن يسأل عن كل أعماله.

Il est maitre de ses droits, maitre de ses actions.

ومن المسلم به أن الابن إذا بلغ سن الرشد سواء أ كان يقيم عند والده أم يقيم في منزل بمفرده، يعتبر هو المسئول دون أبيه عن ما يرتكبه من الحوادث وعن كل ما يلحقه من الاضرار بالغير، فلذا هذه التفرقة إذن إذا كان البالغ طالباً بعد باحدى المدارس وما هو المسوغ القانونى لمسئولية المدرس في هذه الحالة؟ يعتبر الاب مسئولاً عن أعمال ابنه القاصر لاعتبار واحد وهو أنه هو الولى الشرعى على ابنه، فن واجبه إذن ان يتعهد برعايته ويكلاًه بعنايته، يقوم ما اعوج من أخلاقه، ويصلح ما فسد من طباعه، يكون له المثل الاعلى في كل شيء، ينزل به العقاب إذا وجب، ولا يتغاضى عن معاييه وتقائصه. هذا هو المسوغ القانونى لمسئولية الآباء عن أبنائهم أولئك الذين فرض فيهم القانون ضعف الادراك فاذا انتقل الطالب إلى معهد دراسى انتقلت المسئولية بدورها إلى هذا المعهد الذى يحل محل الوالد في ولايته على ابنه

La puissance paternelle est deleguee

وبعبارة أخرى انتقل واجب الملاحظة والمراقبة إلى المعهد الدراسى، فاذا باغ

الولد سن الرشد، زالت الرأية وزال مسوغها فلا وجه للمسئولية
راجع :-

باندكت فرانسير جزء ٥٠ بند ١٣٥٣ - ١٣٥٤ تحت كلمة مسئولية
ديموبل بند ٦٠٧

سوردا ج ٢ بند ٨٧٧ (١)

الفرع السادس

لاى قانون تخضع سلطة الولى

فى التصرف فى أموال أبنائه القصر ؟

١٦٥ - تنص المادة ١٣٠ من القانون المدنى الأهل على أن الحكم فى أهلية أحد المتعاقدين يكون على حسب الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها .
فن هذا نرى أنه يجب الرجوع إلى قانون الاحوال الشخصية التابع اليه القاصر وذلك لمعرفة حدود سلطة الولى على أموال ابنه القاصر المشمول بولايته .
فان المادة ٤٢٤ من قانون الاحوال الشخصية تجيز للأب بصفته ولياً شرعياً على ابنه القاصر أن يبيع عقار ولده الصغير الملحق به بمثل القيمة أو ييسر القبن إن كان عدلاً مستور الحال . ولكن شريعة الأقباط الأرثوذكس لا تقر بيع الوالد المسيحى لمال ابنه إلا فى حالتين :

الاولى : إذا كان القاصر مديناً ومطالباً بخراج وفى هذه الحالة يجب الحصول على إذن الرئيس الشرعى ، ثم يجب أن يكون البيع بقيمة المثل
الثانية :- أن يكون البيع لفظة ظاهرة وإذا كان مؤجلاً فبضمان أو رهن

راجع المادة ٤٠ من كتاب الخلاصة القانونية في الاحوال الشخصية
للايفوناموس فيلوتاؤوس للاقباط الارثوذكس

وراجع الجزء الخامس من كتاب قاموس الادارة والقضاء الخاص بالاحوال
الشخصية صفحة ٢٣٧ وتطبيقا لما تقدم حكمت المحاكم بما يأتي :-
أولا - إذا كان الوالد مصريا مسيحيا فان حقوق والده عليه باعتباره
وليا شرعيا على ماله تكون محكومة بقانون البطريركية التابعين لها لالشرعية
الاسلاميه . وبناء على ذلك يعتبر الرهن الذي أوقعه الوالد على مال الولد باطلا
بعكس ما اذا كانت الشريعة الاسلامية هي التي تحكم في الموضوع فان الرهن يكون
صحيا في بعض الاحوال ولا تسرى هذه القاعدة على المسيحيين

استئناف مختلط في ٢٥ مارس سنة ١٩١٥ جازيت ص ١٠٨ رقم ٢٩٠
واستئناف مختلط في ٣١ مايو سنة ١٩١٩ جازيت صحيفة ١٥٨ رقم ١٦٢
ثانيا - ان سلطة الوالد المصري المسيحي في التصرف في مال ابنه
القاصر بصفته وليا شرعيا يجب أن تحددها شريعة البطريركية التابع
لها ذلك القاصر عملا بالمادة ١٣٠ من القانون المدني الاهلي التي تنص على أن الحكم
في أهلية أحد المتعاقدين يجب أن يكون على حسب الاحوال الشخصية المختصة
بالملة التابع لها . لذلك يجب الرجوع إلى نصوص الشريعة القبطية الأرثوذكسية
لمعرفة حدود حق الولي القبطي الأرثوذكسي في التصرف في بيع مال ابنه القاصر
وقد نصت تلك الشريعة على أن للولي الحق في بيع مال ابنه القاصر في
حالتين فقط . الأولى إذا كان القاصر مدينا ومطالباً بخراج وفي هذه الحالة يجب
الحصول على اذن الرئيس الشرعي ثم يجب أن يكون البيع بقيمة المثل . والحالة
الثانية هي أن يكون البيع لنبطة ظاهرة وان كان مؤجلا فبضمان أو برهن .

بنى سويف الكلية الأهلية : ٣١ مارس سنة ١٩٢٩ ، المحاماة ١١ ، ٧٠

ص ٧٢٩

ثالثاً - لمعرفة حدود سلطة الوصى على أموال القاصر أو الوالد أو الجد بصفةهما أولياء على المال المنوط بهما إدارته ، يجب الرجوع الى قانون الأحوال الشخصية التابع اليه القاصر

استئناف مختلط في ٢٥ مارس سنة ١٩١٥ ، جازيت ٥ ص ١٠٨

رقم ١٩٠

٥١٧ - محاسبة الولي - تنص المادة ٤٣٢ من قانون الأحوال الشخصية على أنه إذا بلغ الولد وطلب ماله من أبيه فادعى أبوه ضياعه أو انفاقه عليه نفقة المثل في مدة صفرة والمدة تحمله يصدق الأب يمينه .

والذي يفهم من هذا النص انه لا يتخلو الحال عند البلوغ من أحد أمرين : الأول : أن لا يحصل نزاع عند المحاسبة ويقرها الابن فينحسم النزاع - ولا شك أن الابن وقد بلغ الرشد أصبح تام الأهلية فله أن يقر وليه على الوجوه التي أنفق فيها ماله وهو صاحب الحق في اعتدائه الحساب الذي بينه

الثاني : أن يحصل نزاع عند التسليم والمحاسبة وحيث ينظر إن كان المال المدعى بانفاقه تحمله المدة التي أنفق فيها أم لا مع مراعاة البيئة التي يعيش فيها الابن وقياس نفقته بنفقة أمثاله . فان كان الظاهر لا يكذبه بأن كانت المدة تحمله صدق قوله يمينه أما اذا كان الظاهر يكذبه بأن كان المبلغ جسماً ويزيد عن حاجياته ولو ازمه في تلك المدة وكان من غير المعقول اتفاق مثل هذا المبلغ ، فان ادعى سياً مقبولاً بأن قال انه اشترى له طعاماً قلف أو كسوة فسرت فاشترى غيرهما صدق قوله يمينه إذا لم يتكرر ادعاؤه . فان ذكر سياً غير مقبول فلا يصدق قوله بل يحتسب نفقه المثل ويازم بدفع الباقي

أما إذا ادعى ضياع مال ابنه فتذكر المادة انه في هذه الحالة يصدق قوله و محل ذلك طبعاً ألا يكون هذا مجرد ادعاء

راجع الجزء الثانى من شرح الأحكام الشرعية لزيد بك ص ١٣١
 ٥١٨ - قد علمت بما تقدم ما يتبع إذا بلغ الولد رشداً وطلب استلامه ماله من
 وليه ومحاسبته ولكن ما القول إذا مات الولى ولم يكن قد بلغ الولد سن الرشد بعد؟
 قد أجابت على ذلك المادة ٤٣١ من كتاب الأحكام الشخصية بقولها : « إذا
 مات الأب مجهلاً مال ولده فلا يضمن منه شيئاً وإن مات غير مجهل ماله وكان
 المال موجوداً فله بعد رشده أو لوليه أخذه بعينه وإن لم يكن موجوداً أخذ بدله
 من تركته » .

وهذا النص صريح فى أن الأب إذا مات وكان قد بين قبل وفاته ما يستحقه
 ابنه عنده من مال وغيره استلته من ثبوت له الولاية على الصغير من بعده .
 والأصل أن الولاية للأب ووصيه وإن بعد ، والجدة ووصيه وللقاتل ووصيه .
 أما إذا مات مجهلاً مال ولده فالمال الذى يوجد ويكون معروفاً للصغير
 فهو له أما مالا يوجد فلا يكون مضموناً فى تركه الأب .

ولعل ما تقدم يبدو غريباً لأن المال وديعة عند الأب والمودع إذا مات
 مجهلاً الوديعة فانها تلزم من تركته . على أن الفرق بين هذه الحالة وتلك أن
 للأب ولاية التصرف فى مال ولده الصغير فى حالة عدم وجود شيء منه عند
 الوفاة يحمل ذلك على أنه تصرف فيه فى حال حياته وذلك ما يختلف والوديعة
 راجع شرح الأحكام الشرعية لزيد بك ٢ ، بصفحة ١٣٠

٥١٩ - وقد سبق أن قلنا أن الأب قد يحد من سلطته من المجلس الحسب بناء على
 طلب النيابة العمومية فى أحوال خاصة وذلك طبقاً لنص المادة ٢٨ من قانون
 المجالس الحسبية وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة المشار إليها على أن للمجلس
 فى الحالة المتقدمه أن يكلف الولى بتقديم بيان لأموال القاصر فى ميعاد لا يكون
 أقل من ثمانية أيام . الخ فإن تقدم مثل هذا البيان . كان للقاصر إذا بلغ سن
 الرشد وطلب من وليه تسليم ماله إليه ، أن يجرى المحاسبة بناء على هذا البيان .
 وكان لمن تثبت له الولاية على الصغير فى حالة وفاة الولى أن يطلب أن يكون

التسليم بمقتضى هذا البيان وهذا في مصلحة القاصر كما ترى .
قلنا أن للصغير إذا بلغ سن الرشد أن يطلب من وليه تقديم الحساب عن
ماله . ولكن ما هي الجهة المختصة التي يرفع إليها الأمر عند النزاع ؟ لا شك أن
هذه الجهة هي المحاكم الأهلية دون غيرها . والآب حتى ولو حدد من سلطته
لا يكون مكلفاً قط بتقديم حساب للمجلس الحسبي عن أموال من هو مشمول
بولاية .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بهذا
الخصوص ما يلي :

« وللاحظ في هذا الصدد أن الأولياء الشرعيين الذين تسلمهم المجالس
الحسبية بمض سلطتهم لن يكونوا مكلفين بتقديم حساباتهم إلى تلك المجالس كما
هو الشأن في الأوصياء مختارين أو معينين بل غاية ما فرض عليهم إنما هو أن يستأذنوا
تلك المجالس كلما أرادوا إجراء شيء هام من التصرفات . . »

والأوصياء وإن كانوا مكلفين بتقديم حساباتهم للمجلس الحسبي ، فإن سلطة
هذا الأخير في اعتماد الحساب أو تصحيحه إنما الفرض منها مراقبة عمل الوصي
وتقدير حسن الإدارة أو عزله إن كان سيئاً . أما دعاوى الحساب التي ترفع من
القاصر ، عند بلوغ سن الرشد ، على وليه من قبل فن اختصاص المحاكم الأهلية
وحدها وهذا هو الرأي الراجح الذي سارت عليه المحاكم الآن لأن المجالس
الحسبية ليس لها سلطة الحكم بالزام الوصي بدفع نتيجة الحساب .

راجع : —

محكمة المنصورة الجزئية الأهلية ٩ أبريل سنة ١٩٢٤ ، المحاماة ٥ ص ٢٦٤

رقم ٢٢٧

وحكم محكمة الاستئناف الأهلية في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩٣ الحقوق ٨ ص ٣٩٥

١٢ م - المجالس الحسبية

وحكم محكمة الاستئناف الاهلية في ٥ مارس سنة ١٩١٠ ، المجموعة الرسمية ٩
ص ٢٥٢

وحكم محكمة الاستئناف العالي ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٧ ، المجموعة الرسمية ٩
ص ٢٥٢

وتكون المحاكم الاهلية مختصة بالنظر في دعاوى الحساب حتى ولو كان
المجلس الحسيني قد صدق عليهم قبل . فلاناصر مع ذلك الطعن في الحساب أمام
المحاكم الاهلية عند بلوغه سن الرشد كما أن للوصي الجديد أن يطعن أمام المحاكم
الاهلية على الحساب الذي قدمه الوصي السابق .

راجع - حكم محكمة النقض والابرار ، ١١ مايو سنة ١٩١٨ ، المجموعة
الرسمية ١٩ ص ١٢٥

وحكم المجلس الحسيني العالي ، ٢٤ يناير سنة ١٩١٥ شرائع ص ١٢٥
وحكم محكمة الاستئناف الاهلية ٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، الشرائع ٢ ص ١٢١
رقم ١٢٩

وأبو هيف بك — دولي خاص صفحة ٨٢٤ وما بعدها . (١)

الباب الثالث

الأوصياء والقوام والوكلاء

٥٢٠ - قلنا أن المجلس الحسيني لا يباشر إدارة عديمي الاهلية بنفسه ولكن يعهد بها إلى من يقوم بادائها تحت رقابته من الأوصياء والقوام والوكلاء . لذلك اقتضى الحال أن نبين الأحكام المتعلقة بهؤلاء حتى يمكن معرفة الحقوق والواجبات الخاصة بهم وعلاقاتهم مع عديمي الاهلية وكذلك الآثار القانونية المترتبة عليه.

الفصل الأول

الأوصياء

الفرع الأول - طلب التعيين

٥٢١ - نصت المادة (٨) من قانون المجالس الحسينية على الاشخاص الذين يجب عليهم التبليغ وهم الورثة البالغون والمأمورون الذين يثبتون الوفيات أو يحضرون محاضرها ومن يباشرون الدفن وكذلك مشايخ البلاد - هؤلاء يجب أن يخبروا العمدة أو شيخ الحارة في ظرف ثمان وأربعين ساعة ب وفاة كل شخص يتوفى عن حمل مستكن أو وربة قاصرين أو غائبين أو فاقدى الاهلية أو تكون الحكومة مستحقة لكل تركته أو لبعضها

ويجب عليهم أخبار العمدة أو شيخ الحارة أيضاً في الميعاد المتقدم ب وفاة الولي أو الوصى أو القيم أو الوكيل . كما يجب على الورثة البالغين والمشايخ الاخبار كذلك

بكل تغيير يحصل في اهلية المتولين المذكورين وذلك بمجرد علمهم به . وعلى
العمد ومشايخ المحاربات بدورهم أن يبلغوا ذلك في ظرف ثمانى وأربعين ساعة إلى
المجلس الحسبي المختص وإلى النيابة العمومية للتابعين لها
ويعاقب المتأخر في الاخبار أو التبليغ في جميع الأحوال المتقدمة بالحبس مدة
لا تزيد عن سبعة أيام أو بغرامة لا تتجاوز المائة قرش

٥٢٢ - على أننا نقرر بأن كل شخص له الحق في أن يطلب تعيين وصى .
كذلك يملك المجلس الحسبي من تلقاء نفسه أن يتولى هذا الأمر . وكذلك من
حق النيابة العمومية القيام بهذا الواجب فان المسألة هي حصة يقوم بها من يشعر
بالضرر اللاحق بالضعفاء فيعمل على حفظ أموالهم وحمايتهم من التبدد والضياع

الفرع الثانى

. متى يصح التعين

٥٢٣ - لم ينص القانون على الأحوال التى يصح فيها التعين فرجع ذلك
إلى المدلول العام للقانون وإلى نصوص الأحوال الشخصية وإلى العرف إذ أن له
في الشرع اعتباراً على أننا نستطيع أن نقرر بأنه يصح تعيين وصى عند عدم وجود
ولى أو وصى مختار . وكذلك في الأحوال التى يصبح فيها هؤلاء الاوصياء غير
قادرين على ادارة أموال الوصاية بسبب عدم اهليتهم أو عزلهم أو استغفائهم

٥٢٤ - الترتيب الجزئية - هل من الضروري تعيين وصى لكل صغير ؟
يجب أن يلاحظ وجود كثيرين من الصغار يموت عنهم آباؤهم وهم لا يملكون
شيئاً . أو أن ما يتركونه يعتبر زهداً لا يصح الاهتمام به
على أن المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية نصت على أنه لا حاجة لتعيين وصى

أوقيم أو وكيل عن الغائب إذا كانت حصة عديم الأهلية الواحد لا تتجاوز الخمسة والعشرين الجنيه أو كان مجموع الانصباء لعديمي الأهلية متعددين لا يتجاوز الخمسين جنيهاً إلا إذا دعت الضرورة لذلك . ويكتفى بتسليم النصيب إلى من يقومون بشؤونهم ويؤخذ عنهم السند اللازم

على أنه لا يوجد ما يمنع تعيين أوصياء لهذا الصنف من الصغار ، إذ أن كل تصرف يصدر من الأوصياء غير الرسميين يعتبر قانونياً في حدود الحقوق والواجبات العامة للأوصياء الرسميين

٥٢٥ - أمياً المضرورى - قد كثرت الشكاوى من أنه قد يحصل أن يتوفى بعض الناس عن ورثة قصر وبالغين وإن أحد الورثة البالغين يضع يده على عموم ما تخلف من موارثهم بما فيه حصة القصر الجزئية التي لا تحتاج إلى تعيين وصى . وعند مطالبة متولى شؤون القصر الواضع يده على التركة بحقوقهم يتمتع عن التسليم . وفي هذه الحالة لا يمكن استخلاص حقوق القاصر أو القصر إلا بعد تقديم دعوى بشأنها ونزاعها بحكم قضائى . ولا تنأى سماع الدعوى إلا من وصى شرعى . وكذلك الحال فى من يتوفى عن قصر أيضاً وتكون التركة لها أو عليها ديون يلزم المطالبة بها والمخاصمة فيها ولو كانت حصة القاصر أقل من المبلغ المنوّه عنه . كما أن المبالغ الباقية تسلم للمتولى شؤون القاصر وتربيته والاتفاق عليه (١)

وقد لوحظ أن بعض العمد الذين يقدرّون عادة قيمة تركات المتوفين يهملون فى ضبطها اعتماداً منهم على أنها جزئية . ولكن الواجب حصر التركة مهما كانت قيمتها لا فرق بين كلية أو جزئية ثم تقديم الأوراق لرئيس المجلس الذى له حق التقدير دون غيره . فإن رأى أنها جزئية وتطبق على القانون يأمر بحفظ

الأوراق وإلا فله أن يرفع الأوراق للجلس الحسبي للنظر في تعيين الوصي

٥٢٦ - تعيين الوصي بناء على طلب الرئيس - لا يصح للجلس أن يمتنع عن تعيين الأوصياء عند ما يطلب منه الدائتون الذين يريدون غاصمة القصر . وقد ظهر أن سبب هذا الامتناع اعتقاد المجالس المذكورة أن مصلحة القصر تقضى بذلك

وهذا الاعتقاد بعيد عن الصواب لأن مصلحة القصر تقف عند رعاية أموالهم ولا يجوز أن تمتد إلى الأضرار بأموال الغير

٥٢٧ - تعيينه وصي للخصومة - قد تقوم خصومة قضائية تتعارض فيها مصلحة عديبي الاهلية أو الغائب مع مصلحة القيم أو الوكيل أو الوصي وتقضى الضرورة بإقامة شخص يباشر الخصامة في هذه الحالة . ولقد كان التشريع القديم عاليا من نص صريح يبين الجهة التي تقيم هذا الشخص . ولكن المجالس الحسبية كانت تقرر بأنها هي صاحبة الاختصاص في تعيين المأذون بالخصومة في حالة ما إذا كان متولى إدارة الأموال معينة من ناحيتها . أو لم يكن هناك وصي معين من قبل .

على أن القانون في المادة الثالثة منه نص على سلطة هذه المجالس في تعيين المأذون بالخصومة في حقوق القصر أو المحجور عليهم أو الغائبين وذلك عند تعارض مصالحهم مع مصلحة الأوصياء والقائمة والوكلاء

٥٢٨ - تعيين الركلاء عن الغائبين في بلاد الأعداء - واتماما للبحث نذكر هذه الحادثة التاريخية التي وقعت أثناء الحرب الأوروبية الكبرى في سنة ١٩١٤ لا يخفى أنه بسبب احتلال أنكلترا لمصر بطريقة غير مشروعة وجد نزاع بين المجالس الحسبية للقصر بسبب غيبة بعض الأشخاص الخاضعين لقضائهم بالنظر في قضاياهم من جهة وبين ديوان الحراسة الرسمية لديوان الاعلاء المختص

بالإشراف على إدارة أموال هؤلاء الأشخاص بموجب الاعلانات الصادرة من القائد العام للجيش البريطانية لاسيما الاعلان الرقم ٣١ يوليو سنة ١٩١٦
فلاجتنب الاشكالات الناشئة عن هذا الاشتراك في الاختصاص قد اتفقت
وزارة الحقانية مع ديوان الحراسة الرسمية لاموال الاعداء على أن يبقى الاختصاص
بالنظر في القضايا المذكورة للمجالس الحسبية فيكون لها حق تعيين الوكلاء
وعزلم على شريطة أن يكون التعيين في أول الامر والتعيين أثر العزل بعد موافقة
ضابط الرخص

ومتى صدر قرار التعين يعطى ضابط الرخص للوكيل المعين رخصة رسمية
ويكون الوكيل غاضعا لقانون الغيبة المعمول به في المجالس الحسبية مع اتباعه
جميع شروط الرخصة . وتختص المجالس في هذه الحالة بمحاسبة هؤلاء الوكلاء
وتقدير أتعابهم وتقدير نفقات العائلات الغائبات . وإذا ظهر من المحاسبة أن
الوكيل لم يودع مازاد من الأيراد في خزانة الحارس الرسمي لاموال الاعداء
طبقا للتعليمات الصادرة منه يقرر المجلس ايداع هذه الزيادة في خزانة الحراسة
الرسمية لاموال الاعداء ويعلن قراره لضابط الرخص

٢٩٥- أما الأشخاص الذين لا يقيمون في بلاد الاعداء فتكون إدارة أموالهم
تحت إشراف المجالس الحسبية وحدها ولا شأن لديوان الحراسة فيها (١)

٥٣٠- تعيين وصي للعمل المستكن - يجب على المجالس أن يعين
وصيا للعمل المستكن . ولا يصح إيقاف هذا التمين حتى يفصل ذلك الحل
لان في ذلك ضرر لمصلحة هذا الأخير لما يترتب عليه من ترك أمواله بلا حصر

ولا تأجير ولا قبض وغير ذلك من الامور الوقية التي تقتضى السرعة (١) وينبغي قبل التقرير بتعيين الوصى مع عدم وجود ما يؤيد الدعوى أن يتحقق المجلس من وجود الحل خصوصا ان باقى الورثة لا يقرون مدعية الحل. فيجب عرض المطعون فيها على امرأة ثقة خيرة بمسائل الحل ثم التصرف بحسب ما يظهر (٢)

٥٣١ - واجب المجلس في التعيين - نصت المادة ١٦ من القانون على أن تعيين الاوصياء والقامه والوكلاء أو تثبيتهم يجب أن يتم في مدة لا تتجاوز ثمانية أيام من تاريخ التبليغ بالوفاة أما غير ذلك من الاحوال في مسائل الحجر والعته فيجب تعيين القامة والوكلاء في ميعاد لا يتجاوز ثمانية أيام من يوم صدور قرارها بتوقيع الحجر أو ثبات النفيه ، وهذا اذا لم يكن التعيين قد حصل فعلا بالقرار المذكور والحكمة في ذلك ظاهرة لأن الاستعجال له فائدته في هذه الظروف . فقد يحصل أن يطمع بعض الورثة في أموال مورثهم فيعمل على تبديد جزء كبير منها لمنفعتهم في الوقت الذي يحرمون فيه بقية الورثة القاصرين من نصيبهم في هذه الأموال المبددة ، فأراد الشارع الاسراع بقدر المستطاع في تعيين الشخص الذي تتوافر لديه القوة على حماية أموال عديمي الاهلية

(١) منشور الحفانية ٢١ ديسمبر سنة ١٩١١ نمرة ١١١٣١

(٢) حسبي عال محاماه س ٦ - ١٤ يونيه سنة ١٩٢٥ حكم رقم ١٦ ص ١٦

الفرع الثالث

هل الوصاية اجبارية ؟

٥٣٢ - قد يتعذر على المجلس التوصل لشخص كفه يقبل القيام بأعباء الوصاية أو القيامه لذلك جعلها الشارع اجبارية في هذه الحالة بالنسبة لأقارب القاصر أو المحجور عليه حتى الدرجة الرابعة

٥٣٣ - أموال الإعفاء - ولكن الشارع لم يشأ أن يثقل عليهم القيام بهذا الواجب فهد لهم سبيل الخلاص

على أنه في الوقت نفسه بين في المادة ١٩ من القانون وفي المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من اللائحة التنفيذية الاحوال التي يمكن الإعفاء فيها لأسباب رآها وجبة وشرعية

٥٣٤ - مرة الوصاية - لم يشأ الشارع أن يثقل على كثيرين فقرر بأنهم غير ملزمين بالبقاء أكثر من عشر سنوات فأجاز لهم طلب اقالهم بمسد انقضاء هذه المدة مادة ١٩ فقرة أولى من القانون

٥٣٥ - أسباب إقراء الإعفاء - كما أن الشارع أيضا رأى أن من بين الأقارب والأصهار من قد يتمتع أو يشق عليه القيام بتكاليف هذه الوظيفة فأجاز للأشخاص الآتى ذكرهم الامتناع عن القبول (راجع المادة ١٩ من القانون فقرة ثانية)

(١) النساء - والحكمة في ذلك ظاهرة خصوصا اذا رجعنا إلى عاداتنا وعدم استطاعة المرأة تولى شؤونها بنفسها فضلا عن ادارة أموال غيرها
(٢) من تجاوز عمره ٦٠ سنة بسبب مجزئه أيضا عن اداء الواجب بصوره المطلوبه

- (٣) المصاب بمرض أو عاهة - كذلك مثل هذا الشخص يصعب عليه القيام بوظيفته بالصورة التي يتطلبها الواجب
- (٤) من تلحق به هذه الوظيفة ضرراً خاصاً بسبب بعد محل إقامته عن الجهة التي توجد بها الأموال .
- (٥) من ضم إليه غيره وصياً كان أو قفياً أو مشرفاً

٥٣٦ - الاقارب والاصهار عن الدرجة الرابعة

وقد تكلمنا في الكتاب الاول عن المعنى الشرعى والقانونى لهؤلاء الاقارب والاصهار وضررنا الامثلة لمعرفتهم فيصح الرجوع الى الكتاب المذكور

٥٣٧ - عقوبة الممتنع - لم يبين القانون في المادة ١٩ عقوبة الامتناع من الاقارب والاصهار وهذا نقص جوهري يجب أن يسارع بإيجاد نص يقرر وجوب احترام قرار المجلس من العبث به على أن من السهل اعتبارهم على أثر تعيينهم أو صباه أو قواماً أو وكلاء - مسؤولين لدى المجلس في كل ماله علاقة بأموال عديدي الأهلية ، وبالتالي تطبيق العقوبات المدونة في المادة ٢٥ من القانون .

لأنه لا يمكن أن يكون لهذا الالتزام أثر الا اذا كان هؤلاء الاقارب والاصهار يتأكدون من وجود أثر فعلي لهذه المسؤولية ليستطيعوا أن يقوموا بالواجب عليهم . وبهذه الطريقة يعملون على مساعدة المجلس في حماية أموال الضعفاء واليتامى .

وإذا لم يكن للمجلس هذا الحق فإن الالتزام الذى فرضه القانون يكون عديم الجدوى

الفرع الرابع

الصفات الواجب توفرها في الوصى

٥٣٨- عزم تعيين عضو المجلس - نصت المادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية بأنه لا يجوز تعيين الأوصياء والقائمة والكلاء عن الغائبين من بين أعضاء المجلس الحسى إلا إذا كانوا من أقارب عديمي الأهلية أو كانوا ملزمين بالوصاية أو القيامة طبقاً لنص المادة ١٩ من القانون التى تقرر بأنه فى حالة تعذر تعيين وصى أو قيم تكون وظيفة الوصاية أو القوامة الزامية بالنسبة لأقارب القاصر أو المحجور عليهم حتى الدرجة الرابعة . وأصهارهم كذلك.

٥٣٩- موانع قانونية - رأى الشارع أن يمنع طائفة من الناس من تعيينهم أوصياء أو قائمة أو وكلاء أو مشرفين بسبب عدم أمانتهم على أموال عديم الأهلية أو على عرضه أو أخلاقه أو لتحقيق رغبة الأب التى ظهرت قبل وفاته باعتباره أولى الناس بأن يعرف من ليسوا صالحين لأن يؤتمنوا على أموال أولاده وأشخاصهم وهؤلاء الممنوعون هم :

- (١) المحكوم عليهم فى جريمة سرقة أو خيانة أمانة أو نصب أو تزوير
- (٢) المحكوم عليهم فى جريمة من الجرائم المخلة بالأداب أو غير ذلك من الجرائم الماسة بالشرف والنزاهة

- (٣) المحكوم عليهم بإفلاسهم إلى أن يحكم برد شرفهم لهم
- (٤) كل من قرر الأب حرمانه من التمييز بأشهاد شرعى أو بكتابة صادرة

بخط يده

على أن نص المادة ١٨ التى قضت بهذه البيانات يعتبر فى الحقيقة متمماً لنص المادة ٣٨ من قانون العقوبات التى تفضى بحرمان المحكوم عليهم من التمتع

بالحقوق المدنية . ولو انه لم يذكر من بينهم حقوق الحرمان من تعيين المحكوم عليه وصياً أو قياً

على ان المادة ١٨ أوسع نصاً من المادة الجنائية لأنها تجعل عقوبة الحرمان أثراً لعقوبة الجنبه بينما قانون العقوبات لا يقرر بالحرمان إلا عند توقيع عقوبة الجنائية

٥٤٠ - إعادة الاعتبار — قد صدر القانون ٤١ في ٥ مارس سنة ١٩٣٠ وهو يقضى بإعادة الاعتبار . وقد نصت المادة العاشرة منه : بأن إعادة الاعتبار تمحو آثار الحكم في المستقبل . فهل يسرى هذا النص على المادة ١٨ من قانون المجالس أو يعتبر الحرمان مستمراً مهما ظهر بعد ذلك من الأدلة التي تساعد على تغيير الفكرة عن حالة المحكوم عليه ومظنة الخير فيه ؟ أنى أرى إعادة الاعتبار لا تأثير لها مطلقاً على المادة ١٨ وأن الفرض من تنس الأخير هو حماية أموال الغاصر بوضعها تحت يد أمين . وعدم الامانة أمر نفسى وحالة معنوية لا أظن أن الزمن يخفف من نتائجها ومن ظهورها في الوقت اللائق

على أنه يصح أن يكون للمادة العاشرة من قانون إعادة الاعتبار معنى أوسع مما رأيناه ، اذا راعينا أن النص يقرر النتيجة التالية : يرول ابتداء من تاريخ الحكم بزد الاعتبار كلما يترتب عليه من وجوه انعدام الأهلية أو الحرمان من الحقوق ولم تبين المذكرة الايضاحية مدى هذا الحرمان ولا الحقوق التي ينطبق عليها غرض الشارع عند إعادة الاعتبار

على أن حق تعيين الوصى لا يؤدي الى اعطاء الشخص حقاً . بل ان هذا التعيين هو واجب الزامى في الأحوال التي شرحناها .

كذلك انعدام الأهلية لا يقصد منها الا حالة الشخص في أموره الخاصه وحالته القانونية وأظن أن لا يمتدى الى أمور أخرى متعلقة بأموال الآخرين عن حقوقهم .

٥٤١ - مربية المجلس في النميم - على أن مثل هذه يصح أن تترك المسائل للمجلس الحسبي حتى يقدرها بحسب كل قضية. فان المادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية أوسع تعبيراً من المادة ١٨ من القانون اذ نصت على أنه : يجب على المجالس الحسبية أن تستوثق من استقامة واقتدار الوصي أو القيم أو الوكيل عن الغائب أو المدير الموقت ، فلفظ الاستقامة تشمل معنى عاماً شاملاً يصح معه أن يحرم الأشخاص الذين تقرر المحاكم بإعادة اعتبارهم اذا رأى المجلس أن حالتهم لا تسمح بتوليهم أموال عديمي الأهلية .

٥٤٢ - لا يصح تعيين عضو المجلس وصياً - لا يجوز تعيين الاوصياء والقائمة والوكلاء من أعضاء المجالس الحسبية في القضايا التي تقدم اليها للفصل فيها . والغرض الاصل من هذا التعيين لو تم ، أن تكون فيه زيادة العناية بإدارة عديمي الأهلية أو الغائبين لما يوجد في الاعضاء المعينين من الصفات اللازمة لاداء مثل هذه الاعمال بدقة وكفاءة

إلا أنه لوحظ أن أعضاء المجلس الحسبي يقومون في أعمالهم بوظيفة قاض في الاحوال الشخصية ولوحظ أن القضاء يجب أن يكون بعيداً عن المؤثرات . فالواجب يقضى بعدم اتباع تلك الطريقة لما يترتب عليها من الشبهات

٥٤٣ - استثناء - ويصح المدول عن هذا الحرمان إذا كان يوجد بين عديم الأهلية والعضو المراد تعيينه لادارة أمواله قرابة تمتنع معها هذه الشبهات (١) على أن المادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية تقرر :

بأنه لا يجوز تعيين الاوصياء من بين أعضاء المجلس الحسبي الا اذا كانوا

من أقارب عديم الاهلية أو كانوا مازمين بالوصاية أو القيام طبقاً لنص المادة ١٩ من القانون

فكأن عضوية المجلس في ذاتها لا تمنع هذا التعيين . ولكن تفادياً من الضرر بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة رأيت أن الوزارة تخيير من يريد الوصاية والقيام من الاعضاء بين ترك العضوية أو البقاء فيها (١)

ولكن ماذا تكون الحال اذا كانت الوصاية الزامية وامتنع العضو من الاستقالة طبقاً لما نصت على المادة ١٩ من القانون ؟

يجب في هذه الحالة أن تراعى المصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة. على أن المجلس له حرية التقدير في كل حالة على حدها يبحث ظروفها ويعدل بقدر الامكان على التوفيق بين المصلحتين ويستطيع بما يمكن أن يكون له من التفوذ أن يجد الحل الملائم بما يكون فيه المنفعة لعديم الاهلية

٥٤٤ - - - - - حرّم تعييني نهاراً من الاوصياء - كذلك يجب عدم تعيين خبراء من الاوصياء لانه يخشى من المحاباة اذا قدم الخبير الوصي حسابه فأحاله المجلس على خبير وصى آخر يفحصه لما قد يتوقمه كل منها لمساعدة زميله عند الحاجة وترى وزارة الحفانية منع هذا التعيين حرصاً على مصلحة الايتام (٢)

٥٤٥ - - - - - حرّم الجمع بين وتلفيزي - لوحظ أن بعض الناس يتخذ من الوصاية أو القوامة صناعة له وبذلك يجمع بين عدد كبير منها لأنها مرغوب فيها كثيراً . وفي ذلك ضرر عظيم بمصلحة القصر والمحجور عليهم والغائبين . فاتفاه للضرر يجب وضع حد لهذا التصرف بمنع جواز تكليف انسان بأكثر من وظيفتين حتى يتسنى له أن يحسن القيام بأعماله (٣)

(١) منشور الحفانية ٣٠ مارس سنة ١٩١٥ رقم ١١٤٢ بمجموعة المنشورات

(٢) منشور الحفانية ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٥ رقم ٨٣٦ بمجموعة المنشورات

(٣) منشور الحفانية ١٥ ابريل سنة ١٩١٥ رقم ٢٢٢١

٥٤٦ - تعيين الوصي من أهل الملّة - يجوز للمجلس المحسبي أن يعين أي شخص يرى فيه المقدرة على الاضطلاع بععب الوصاية أو القيامة أو الوكالة عن الغائب سواء أكان من أقارب عديم الأهلية أو من في حكمه أم ليس منهم بشرط أن يكون من طائفة القاصر أو المحجور عليه أو الغائب فإن لم يكن فن أهل ملته

٥٤٧ - - اغتلاف الدين - نصت المادة ١٨ من القانون بأنه يجب أن يكون الوصي أو القيم أو الوكيل من طائفة القاصر أو المحجور عليه أو الغائب فان لم يكن فن أهل ملته وقد نصت عليه الآية الكريمة
وجاء في المادة ٤٤٣ من قانون الاحوال الشخصية بأن الوصي يجب ان يكون مسلماً ولهذا أيدت المادة وجوب الاتحاد في الدين بين الوصي والقاصر

٥٤٨ - الوصي المختار - ومن المفهوم جلياً بأن هذه المادة لا تنطبق بطبيعة الحال على الوصي المختار . فانه يصح أن يكون متبياً إلى دين يختلف عن دين القاصر . والحكمة في ذلك أن العلاقة بين الوصي والصغير إنما تتصل بالاموال وهي بعيدة عن المسائل الدينية وللوصي بهذه الحالة أن يختار من يثق فيه ولو كان من غير دينه .

وكلنا نعتقد ان الحالة إذا تعلق بالصغير المسلم فان الوصاية المختارة في هذه الحالة يصعب قبولها لما في ذلك من مخالفة المبادئ العامة للشريعة الاسلامية

٥٤٩ - اغتلاف الجنسية - توجد مسألة أخرى يصح أن تعرض على المجالس من الوجهة العملية وهي تتعلق بمجواز تعيين الوصي الذي يكون من جنسية أخرى تخالف جنسية الصغير . وإذا رجعنا إلى الشريعة الاسلامية نجد أن الجنسية والدين يتداخلان معاً حتى لتحسبهما أمراً واحداً . واختلاف الدين يعتبر سبباً لعدم الأهلية لتعيين وصي . كذلك يعتبر اختلاف الجنسية له

مثل هذا الاثر . ولكن القانون لم يبين في نصوصه وجود المانع من تعيين أجنبي ليكون وصيا على مصرى فهل يفهم من ذلك ان الشارع أراد جواز حصول هذا الامر ؟

وقد قام في هذه المسألة رأيان أحدهما يرى في الوصاية صفة الحق العام وبالتالي يتطلب ضرورة اتحاد الجنسية (١)

٥٥٠ - والرأى الثانى الذى يحد له كثير من الانصار يعتبر الوصاية أمراً مدنيا محضاً ، الغرض منه تنظيم حماية أموال عديم الاهلية . فاذا تطلبت المصلحة وجود أجنبي لما بينه وبين الصغير من علاقة القرابة فانه في هذه الحالة لا يصح أن يرفض تعيين أجنبي . ويستند أصحاب هذا الرأى على أن المادة ١٨ من القانون لم تذكر اختلاف الجنسية من بين أسباب عدم الاهلية . ومن رأينا أنه من الواجب عدم تعيين أجنبي لأن في ذلك اضراراً عظيمة بسبب النظام الفاسد من بقاء الامتيازات الاجنبية حتى الآن . ولا يخفى أن نظام الامتيازات لا يسمح بتطبيق كل النصوص التى تتطلبها ضرورة حماية الأموال (٢)

وإذا رجعنا إلى قانون المجالس الحسبية نجد أنه لا يمكن تطبيقه الا على الأشخاص الخاصين لقضاء المحاكم الاهلية وبذلك لا يمكن للمجالس الحسبية أن تقيم نفسها عاجزة أمام وصى أجنبي من أصحاب الامتيازات . فانه في حالة عدم تنفيذ قرارات المجالس الحسبية لا يمكن توقيع العقوبات والغرامات المبينة في المادة ٣٥ . ولا يمكن أيضاً الاستعانة برجال القوة العمومية لاسترداد أموال القاصر من يد الوصى الاجنبى المعزول طبقاً لنص المادة ٥٣ من اللائحة التنفيذية الا باللجوء إلى المحاكم المختلطة . ويوجد مانع آخر جاءت به المادة ٣٣ من القانون فقد قررت . أن كل مخالصة يحصل عليها الوصى من القاصر بعد انتهاء الوصاية ولكن قبل

(١) دلوژ البورى صحيفه ٣٤٩ جز ٨

(٢) كتاب الحماية الشرعية للقصر تأليف الاستاذ الغمراوى ص ٢٧

مضى ستة أشهر من تاريخ تقديم الحساب ومستنداته المجلس كما هو مبين بالمادة الرابعة والعشرين تكون باطلة ولا يعمل بها .

فإن هذا النص لا يوجد له نظير في قوانين المحاكم المختلطة . ويكون أثر ذلك أن الصغير الموضوع تحت وصاية الاجنبي محروم من هذه الضمانة التي يقرها القانون ضد كل محاولة خطرة من الوصي يتوصل بها الى التخالص بطريقة لا تتفق مع الواقع .

وعلى ذلك فإن المصلحة تقضى بعدم الأخذ بالرأى القائل بإمكان تعيين الاجنبي في حماية أموال عديمي الاهلية (١)

ومن ذلك يستخلص أنه مادام الصغير المطلوب اقامة وصى عليه من رعاية الحكومة المحلية فلا يجوز اقامة وصى عليه يكون تابعا لدولة أجنبية . على أنه لا تأثير لتبعية القيم الاجنبي على محجوره بالنسبة لاختصاص المحاكم الأهلية إذ أن هذه المحاكم مختصة بنظر دعوى المحجور عليه ولو كان القيم أجنبياً (٢)

٥٥١- تعيين المرأة - لا يوجد ما يمنع من تعيين المرأة وصية وقد جرت العادة باعتبار هذه الصلاحية لها وذلك بخلاف ما كان عند الرومان مثلاً من حرمانها فإن الشريعة الاسلامية حققت لها هذه الاهلية وأخذت جميع المجالس بهذا الرأى إذ أنها أشفق على الصغير وأرقق به ولديها من الغيرة عليه والعناية بأمره مالا يتوافر على الوجه الأكمل عند غيرها ويجب تعيينها مادامت أهلاً وعندهما من الكفامة والاقتدار تستطيع معه القيام بهذه الأمور على أحسن ما يكون (٣)

(١) مجلس حسي عال ٦ يونيه سنة ١٩٢٦ محاماه سنة رابعة ص ٨٠٠ والرأى العكسي مجلس حسي عال أول فبراير سنة ١٩٢٥ محاماه سنة خامسة ص ٤٢٦

(٢) عكمه قنا استثنائي بمجموعة رسميه سنة ١ ص ١٨

(٣) حسي عال ١١ يونيه سنة ١٩٢٢ محاماه ص ٥ حكم رقم ٣٠٣ ص ٣٣٠ م ١٨-١ المجالس الحسية

ولا يمنع زواج المرأة من أن تكون وصية فليس زوجها بوصى معها كما تقتضيه نصوص القانون الفرنسى ولا هو بمحتمل مسؤولية الوصاية معها

٥٥٢- الأشخاص المعنوية - لقد كان بيت المال من وظائفه أن يدير حركة

التراثات حتى يعين لها أوصياءه. يوجد وفي انكلترا ما يسمى Public trustee office وهي ادارة عامة يوكل اليها من جانب المحاكم أو من جانب الاشخاص بادارة أموال عديم الاهلية

وقد رأت وزارة الحفانية في سنة ١٩٢٩ أن تستشير جميع الهيئات القضائية والاشخاص المختصين لتعرف رأيهم فيما إذا كان من مصلحة عديمي الاهلية أن توكل أموالهم إلى أوصياء أو قوام أو وكلاء عن الغائبين أو أنه من المستحسن انشاء إدارة عامة تقوم بأداء هذه المأمورية

ولا تخفى معرفة الفوائد والاضرار من تحقيق هذه الفكرة . ويكفى أن نلقى نظرة إلى وزارة الأوقاف وإلى مصلحة الأملاك الأميرية لمعرفة أثر تدخل الحكومة في إدارة الأملاك الموقوفة أو الأملاك الأميرية . وقد بينا في صدر المقدمة التاريخية الاضرار العظيمة التي ظهرت من إدارة بيت المال للتراثات والتي ترتب عليها الاصلاحات التي بينها وأبدينا رأينا عن الاصلاح الواجب تحقيقه في أنظمة المجالس الحسبية ونعتقد أنه من الصعب على المجالس الحسبية أن يكون من وظائفها تعيين الأشخاص المعنوية لإدارة أموال عديمي الاهلية . فان هذا الامر يعتبر رجوعاً إلى الحالة الأولى من غير مبرر لذلك الرجوع (١)

٥٥٣- الشروط العامة في الاوصياء على العصورم - إذالم يعين الميت وصياً على أولاده فينتخب لهم المجلس وصياً عن لا يشك في استقامتهم وذمتهم من الناس المعروفين بالاستقامة والخبرة وحسن التصرف ، مادة ٤٤٦ من كتاب

الاحكام الشرعية . وورد في المادة ٤٤٢ شروط الوصى وأوصافه فيشترط فيه ما يشترط في الولي: الذكورة إلا في الأم والجدات، ويشترط بلوغ الرشد إلا في الأيوين . ويشترط السلامة من الحجر في الجميع وأن لا يكون معروفاً بسوء السلوك وأن لا يكون ممن صدرت في حقهم أحكام مشيئة وأن يكون معروفاً بالامانة وحسن التصرف وعدم الخيانة ومن أهل الكفاة وإذا ظهر على أحد منهم شيء من ذلك وجب عزله .

وهذه الاوصاف مطلوبة في الولي أو الوصى وعضو مجلس العائلة وقد ورد في المادة ٤٠٥ من القانون المدني الفرنسي ما معناه .

الصبي الذي مات أبوه وأمه ولم يختار له وصياً وليس له أصول ذكر أو كانت أصوله الموجودون غير قادرين على الوصاية أو في حالة تستوجب عدم تكليفهم بها ينصب له وصى بمعرفة مجلس مؤلف من أقاربه *Conseil de famille*

٥٥٤ - تناقضى المصلحة بين الوصى وعربم الاجمالية - يحسن اختيار الاوصياء من ذوى قرابة الصغار أو من أصهارهم كما يحسن أن لا يكون للاوصياء روابط تربطهم بأشخاص لهم علاقات مالية قد تنشأ عنها خصومات بينهم وبين القصر (١)

فاذا عين المجلس أخ القاصر وصياً عليه وتطلت والدته بأن هناك تعارضاً في مصالحهم ما لان الوصى مدين للاركة بدين ينكره أو ين عائلة الوصى وعائلة المتظلة منازعات قضائية لا يحسن معها ابقاؤه في الوصاية فان هذا التظلم يعتبر وجهاً . وان والد القاصر هي أشفق عليه من سراها ولا يوجد أى مانع من تعيينها وصية على ابنها (٢)

١ - حى عال ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ محامه س ٣ رقم ١١٦ ص ١٦٧

٢ - حى عال اول ابريل سنة ١٩٢٣ محامه س ٣ رقم ٢٦٧ ص ٢٤٥ و س ٤

رقم ٤٠٠ ص ٥٣١

ويكفي لقول النظام أن الوصى الذى عنه المجلس الحسبى هو أجنبي عن العائلة ويرجع أن له مصاحبة ذاتية فى هذا التعيين (١)
 فإذا - صلت من الوصى انتراقات تجعل مصاحبة الوصى متعارضة مع مصاحبة القاصر وجب استبداله (٢)

الفرع الخامس

تعدد الاوصياء

٥٥٥ - لقد تكلمنا عن الأحوال التى يصح فيها تعيين وصى للمال عن الصغير فى الوقت الذى يكون له ولى شرعى عن النفس . وبيننا الاختلاف الجوهري بين الولاياتين

٥٥٦ - تعدد الاوصياء - لم يتكلم القانون عن هذه الحالة ولم يلحظ وجود أحوال يقتضى فيها تعيين وصيين أو أكثر فى وقت واحد . كذلك لم يلحظ حالة أخرى تتعاقب بضرورة تعيين وصى لإدارة الأموال الكائنة خارج الديار المصرية

على أنه لا يوجد مقابل ذلك نص يمنع تعيين أكثر من وصى لتركة واحدة . ويصح أن نستتبع غرض الشارع من إباحة هذا الأمر إذا رجعنا لنص المادتين ٥ و ١٩ من لائحة رسوم المجالس الحسبية ومن المادتين ٤٤٧ و ٤٤٨ من قانون الأحوال الشخصية .

١ - حسبى عال اول ابريل سنة ١٩٢٣ بمقامه س ٣ رقم ٣٣١ ص ٢٩٤ و س ٤
 رقم ٦٢٦ ص ٨٣٨
 ٢ - حسبى عال ٣ يناير سنة ١٩٢٥ بمقامه س ٦ رقم ٣٤٨ ص ٣٣٥

ولا يمنع مطلقاً أن يقوم الأولياء الشرعيون بتعيين أوصياء مختارين .
وللمجالس الحسبية الحق أيضاً في أن تعين أو تصادق على تعيين أكثر من وصي
واحد لتركبة واحدة

ولكن يحسن مراعاة المصلحة في عدم تعيين أكثر من وصي واحد
لشخص واحد . ولكن الخروج عن هذه القاعدة في حالة الضرورة القصوى
دون غيرها مراعاة لمصلحة وتفادياً من الضرر الذي يتأتى من الاختلاف
الحاصل بين الأوصياء باختلاف آرائهم وأفكارهم في المسألة الواحدة

٥٥٧ - أوصياء لامر معينة - نصت المادة ٣ من القانون : بأنه يصح
للمجلس تعيين مأذون للخصومة في حقوق القصر أو المحجور عليهم أو الغائبين
وذلك عند تضارب مصلحتهم مع مصلحة الأوصياء أو القامة أو الوكلاء .
ويكون التعيين في الحالة التي تتضارب فيها المصلحة عن مسألة واحدة معينة .
فإذا كان التضارب يشمل مسائل كثيرة فإن استبدال الوصي في هذه الحالة واجب
كذلك يصح تعيين وصي: للتوقيع على العقود أو في الحالة التي لا تتضارب فيها
المصلحة . ولكن توجد اختلافات نظر ومصلحة تقتضي أن تمثل مصالح عديبي
الأهلية بشخص آخر غير الوصي . ويدخل في ذلك حالة البيع والشراء التي
يأذن بها المجلس والتي تحصل بين الوصي والصغير

٥٥٨ - مساعرو الأوصياء - للوصي الحق في أن يعين مساعدين له
يؤجرهم على عملهم ويخصموا في الأحوال والأعمال التي تتطلب معلومات فنية
مثل استغلال محل تجارى أو زراعى أو مباشرة القضايا
هؤلاء المساعدون ليسوا بأوصياء ولكنهم يعتبرون وكلاء أو موظفين
يأخذون أتعابهم تبعاً لأهمية العمل . وليس من الضروري استئذان المجلس
الحسبي في تعيين أو في تقدير أتعابهم فإن هذا الأمر يدخل بطبيعة الحال في
الحساب السنوى الذى يقدم منه والذي يفحصه المجلس عادة ليصادق عليه أو

ليبدى ما يراه من الالتزامات والملاحظات

٥٥٩ - **الثر القانونى لتعدد الأوصياء** - ستكلم فى موضع آخر من هذا الكتاب عن الآثار القانونية فى تصرفات الأوصياء . ونقول هنا كلمة متعاقبة بهم إذا كانوا معينين معا لشخص واحد . فانه فى هذه الحالة يجب أن يكونوا جميعا متضامنين فى إدارة الأموال إلا إذا خصص المجلس لكل واحد منهم عملا يقوم به منفرداً . وفى غير ذلك يجب عليهم أن يشتركوا فى كل تصرفات الإدارة .

وإذا رجعنا إلى الشريعة الإسلامية نجد أنه لا يمكن الوصى أن يقوم منفرداً إلا فى الأحوال المستعجلة أو قليلة الأهمية التى أوردتها تدرى باشا فى قانون الأحوال الشخصية فى المادة ٤٤٧

وإذا رجعنا إلى القانون المدنى نجد أنه فى حالة تعدد الوكلاء وعدم التفرع صراحة لأحدهم بالقيام بالعمل منفرداً فانهم لا يستطيعون أن يعملوا إلا مجتمعين مادة ٥١٩

وعلى ذلك يصبح تطبيق هذه القاعدة بالنسبة للأوصياء (١)

الفصل الثانى

الأوصياء المختارون

٥٦٠ - **مقدمة** - يجب على كل شخص أن يختار قبل موته وصيا على أولاده القصر ليقوم بحفظ أموالهم وتدير شؤونهم حتى يصلوا لدرجة البلوغ

(١) حكمه الاستشفى ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بموجوه رسميه سنة ١٩٣٢ نمرة ٨٤

والوصية مأمور بها في الشريعة الإسلامية الغراء بنص القرآن والأحاديث الشرعية وقد قال تعالى « ووصى بها إبراهيم بنبيه ويعقوب » .

وقد عرفوها شرعا بأنها الأمر بالتصرف بعد الموت وبمال التبرع به بعد الموت فقد قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا شهداء بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخرين من غيركم إن أتم ضربتم في الأرض فأصابكم مصيبة الموت تحبسونهما من بعد الصلاة » (سورة المائدة آية ١٠٩)

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا يحل لمسلم يبيت لييتين إلا ووصيته مكتوبة » .

وقال الامام أبو حنيفة والامام مالك بأنها تصح الوصية للاجنبي في أمر الأولاد .

وقال صاحب كتاب « رحمة الامة » في كتاب الوصايا « ومن له أب أو جد لا يجوز له عند الشافعي واحمد أن يوصى إلى أجنبي بالنظر في أمر أولاده مع وجود أبيه أو جده إذا كان من أدل العدالة » .

وقال صاحب كتاب نيل المآرب لشرح دليل الطالب على مذهب ابن حنبل في باب الموصى له من كتاب الوصايا الجزء الثاني بأن الموصى اليه هو المأذون في التصرف بعد الموت في المال وغيره مما للولي التصرف فيه حال الحياة مما تدخله النيابة .

وقد ورد حكم الوصية والوصى بالقانون الفرنسي في المادة ٣٩٧ مدني وفيها ان اختيار الوصى من حقوق آخر الابوين حياة فيختار الاب أو تختار الام وصيا على الأولاد الصغار من الاقارب أو الاجانب وهو حكم يوافق الشريعة الغراء على بعض المنهاج

وعلى ذلك يجوز للاب أن يختار للوصاية على أولاده أى انسان كان يعهد فيه الاهلية لتدبير شؤونهم وحفظ أموالهم حتى يصح اختيار المرأة والعبد بل

ذهبت الشريعة الإسلامية إلى أنه يجوز اختيار القاصر الذي ظهرت خبرته وحسن تصرفه. (١)

٥٦١ - هل المجلس ملزم بالتعيين - كانت المسألة ١٧ من لائحة المجالس الحسينية الملغاة تنص بأنه : إذا عين الأب قبل وفاته وصياً مختاراً على ولده القاصر . فليس للمجلس الحسيني سوى إجراء التصديق من القاضي الشرعي على الوصاية التي اختارها المتوفى بعد استيفاء الاجراءات القانونية

غير ان العمل أظهر ضرورة تخويل المجالس الحسينية بعض السلطة على هذا الصنف من الأوصياء لان الأب قد يسيء الاختيار أو قد تغير الظروف التي كانت سببها . لذلك وضعت بالتشريع الحالي نصوص تجعل للمجالس الحسينية حق بسط رقابتها على الأوصياء المختارين . فان رأت صلاحيتهم ثبتهم . وإلا استبدلت بهم غيرهم . فثلهم مثل الأوصياء المعينين سواء بسواء . وتنفيذاً لهذا الحق يصح أن نثبت بعض القرارات التي صدرت من المجالس الحسينية والتي تعتبر أمثلة لتطبيق نصوص القانون وهي ليست مذكورة على سبيل الحصر . على ان كل مجلس له أن يقرر ما يراه في كل مسألة بما يناسبها

٥٦٢ - قرر القضاء الحسيني بأن الحجر على شخص بسبب السفه لا يؤثر على تعيين الوصي المختار الذي اختاره ذلك الشخص قبل أن يحجر عليه (٢)

٥٦٣ - الجدة لا تملك النسيب - لا تملك الجدة حق اقامة وصي مختار لاحفادها المشمولين بوصايتها ليدبر أملاكهم بعد وفاتها . وللمجلس الحسيني في هذه الحالة اقامة الوصي الذي يختاره لاولئك انقصر سواء أكان من اختارته الجدة أم غيره .

(١) المقارنات والمقالات ص ٢٧٨

(٢) حسي عال ٣٠ مايو سنة ١٩١٥ مجموعته رسميه سنة ١٩٢١ صحيفة ٦٢

ذلك لان الوصاية شرعا على المال تكون للاب ثم وصيه ثم للجد ثم وصيه ثم للقاضي ووصيه (١)

٥٦٤ - طريقة اثبات الوصاية - ليست المجالس الحسينية ملزمة عند اثبات الوصاية المختارة بتطبيق لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تنص على الاجراءات التي يتختم على هذا المحاكم اتباعها بالنسبة لسماح الدعوى المتعلقة بتلك الوصية أو عدم سماعها . ومن ثم فان المجالس حرة عند اثبات ذلك في اعتماد كل ورقة تقوم الدلائل على صحتها وقد حكم المجلس الحسيني العالي بأن مرض المورث بالشلل وقت صدور الوصاية لا يمنع من صحتها (٢)

٥٦٥ - - والوصية في مختلف قوانين الاحوال الشخصية الاخرى ليست الا عقداً رسمياً ينمقد بارادة المتعاقدين . واذا رجعنا الى قانون الاحوال الشخصية للاقباط الارثوذكس نجد انه من الضروري تسجيل الوصية ولكن هذا النص لا يجعل الوصية اذا لم تكن على هذه الصورة باطلة

واذا رجعنا الى المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية طبقاً للقانون الجديد نمرة ٧٨ الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٣١ نجد أن الشارع في حالة انكار الوصية يقرر عدم سماع الدعوى الخاصة بها إلا إذا كانت محررة أمام مأمور العقود الرسمية أو مكتوبة بأكلها وممضاة من الموصي

وما تقدم يتبين ان المجالس الحسينية غير مرتبطة بهذه النصوص إذ أن كل ما يجب أن تعمله هو التحقق بكل الوسائل من تعرف إرادة الموصي لتستدير منها عند تعيين الوصي . ولا يهم بعد ذلك مطلقاً مراعاة الاجراءات الرسمية التي تتطلبها الوصية في المسائل العادية الاخرى

٥٦٦ - صغر الموصي - لم ينص قانون المجالس الحسينية على الاشخاص

(١) حسبي عال ١٦ يناير سنة ١٩٢١ بمجموعة رسميه سنة ١٩٢٢ صحيفه ٢٧

(٢) حسبي عال ٤ فبراير سنة ١٩٢٣ بمجموعة رسمية ١٩٢٣ صحيفه ٥٦

الذين يحق لهم أن يوصوا وأن تأخذ المجالس في تقدير وصيتهم فيجب الرجوع الى قانون الاحوال الشخصية لمعرفة هؤلاء الاشخاص الذين يحق لهم تعيين الاوصياء المختارين فاذا رجعنا الى الشريعة الاسلامية نجد ان المادة ٤٣٤ من قانون الاحوال الشخصية تعطى الحق للاشخاص الآتين في تعيين الوصى المختار وهم :

أولاً - الأب

ثانياً - رصى الأب

ثالثاً - الجد الصحيح

ويجب على هؤلاء الاوصياء المختارين أن يستمروا في أداء عملهم حتى تنتهى مأموريتهم والحكمة في ذلك أن لا ينتقل عملهم الى شخص غير مرغوب فيه

٥٦٧ - حرية الرضى أو القبول - للوصى المختار حرية مطلقة في قبول أو رفض الوصاية ما لم تكن الوصاية اجبارية طبقاً لاحدى الاحوال المبينة في المادة ١٩ من القانون

٥٦٨ - وصى الامم - لا تمنع الشريعة الاسلامية من أن الام تعين وصياً مختاراً لاولادها عن الاموال التى تركها لهم

ولكن هذه الوصية لا تنفذ الا اذا كان الصغير محروماً من آبيه أو من جده الصحيح أو من وصى مختار منهما . ففي هذه الحالة تخرج الاموال التى يرثها الصغير من آبيه أو جده عن ادارة الوصى المختار من الام على أنه يصح من وجهة عامة تثبيت الوصى المختار من الام ما دامت المصلحة تقتضى ذلك

٥٦٩ - وصى الاب والجد الصحيح وأبهما أمي بتعيينه وصياً ؟ -

لقد يوجد نزاع بين وصى الأب وبين الجد الصحيح في أيهما أفضل من الآخر . على أن الولاية على مال القاصر بعد وفاة الاب تكون لوصى الأب

وهو الذى اختاره وليست للجد الصحيح الذى على قيد الحياة (١)

٥٧٠ — تعارضى المصلحة — يجوز استبدال الوصى ولو كان مختاراً إذا خيف على مال القاصر من الوصى ولا سيما إذا تعارضت مصلحة للقاصر مع مصلحة الوصى . والجلس إذا ثبت له أن الوصى لا يصلح للقيام بأعمال الوصاية إذا استند على ورقة منسوب صدورها للورث تتضمن اختيار المورث له لأن يكون وصياً على أولاده وتتضمن أيضاً الاقرار من المورث لبعض الورثة بما فيهم الوصى بملكية بعض الاعيان

والوصى في هذه الحالة تعارض مصلحته مع مصلحة القصر تعارضاً يمنع من النظر في هذه المصلحة بل هو تعارض يخشى منه على مصلحة القصر . وفي هذه الحالة لا يكفي لميانة مصلحة القصر الاختصار على تعيين وصى الخصومة لأن تعيين وصى الخصومة لا يكون الا لحالة أو لبعض حالات معينة (٢)

٥٧١ — من المقرر شرعاً أن لا وصية لوارث الا اذا أجازها جميع الورثة . وانه إذا خيف على مال القاصر من الوصى المختار فيجوز استبداله وعدم التعويل على هذه الوصية الضارة بالقصر (٣)

٥٧٢ — الوصية في مرض الموت - اذا أقام الاب وهو في مرض الموت وصياً مختاراً على ولده القاصر كانت الوصية صحيحة اذا ثبت أن الموصى كان مدركاً لافعاله وقت صدور الوصية وذلك بمقتضى اشهاد شرعى ولم يثبت أن الموصى كان ضعيف الادراك خصوصاً اذا أمضى على الدقروعين الوصية المختارة

(١) مجلس حسي عال ١٩ أبريل سنة ١٩١٥ بمجموعة رسميه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣٧

(٢) حسي عال ٢٧ يونيو سنة ١٩١٩ بمجموعة رسميه سنة ١٩٢١ صحيفة ١٤٥

(٣) حسي التيا ٢١ يونيو سنة ١٩٢٤ وتأيد حسي عال في يونيو سنة ١٩٢٥

وأولاده بأسماهم (١)

٥٧٣ - المشرف على الوصى المختار - لا يجوز للمجلس الحسبي أن يضم مشرفا الى الوصى المختار قبل أن يتمكن من تقدير ادارة الوصى لشؤون القاصر . طبقا للنص القديم من قانون سنة ١٨٩٦ لان المجلس ليس له الا التصديق على تعيين الوصى المذكور ولكن القانون الحالي أصبح صريحا في هذا الباب فان للمجلس الحسبي الحرية التامة في تعيين مشرف على الوصى المختار واستبدال هذا الاخير متى ظهر له من أعماله في الوصاية ما يدعو لذلك (٢) وهو نص واسع المدى يبيح للمجلس قبول التصديق أو رفضه أو الحد منه بالشروط التي يراها لتثبيت الأوصياء اللاتقين للوصاية طبقا لنص المادة ٣ من القانون

٥٧٤ - حرية المشرف في القبول أو الرفض - لهذا المشرف أن يقبل الوصاية أو يردّها بعد وفاة الموصى أو حال حياته

٥٧٥ - هل التمييز يقبل التفصيل؟ - هنا الوصى لا يقبل التخصيص على قول الامام أبي حنيفة وبه يفتى - فاذا أوصى اليه بنوع خاص كإيفاء الديون واستيفائها أو أوصى اليه في شؤون التجارة أو الزراعة مثلا فانه يكون وصيا عاما في كل شيء . وكذا إذا أوصى الى اثنين أحدهما في نوع من التصرفات والثاني في نوع آخر فان كل واحد منهما يكون وصيا عاما فلا يقتصر على ما أوصى اليه به

٥٧٦ - الوصاية بشرط - غير أنه إذا شرط الموصى صراحة قصر الوصى على ما أوصى اليه به فانه يعمل بشرطه . لانه في هذه الحالة يكون قد نهى الوصى عن النظر في غير ما أوصى اليه فيه . وعلل قول أبي حنيفة بأن

(١) حسبي عال ١٠ يونيه سنة ١٩٢١ مجموعة رسمية سنة ١٩٢٢ صحيفة ١٣١

(٢) حسبي عال ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ مجموعة رسمية سنة ١٩٢١ صحيفة ٣٢

أيضاً الميت نقل لولايته إلى الوصي وهذه الولاية لا تنجز إذا انتقل الإيصاء في نوع من أنواع التصرفات انتقل إلى سائر الأنواع فيصير وصياً عاماً إلا إذا وجد نص صريح في قصره على بعض الأنواع

وقال أبو يوسف أنه يتخصص ماخصص به وهو ظاهر لأن الإنسان قد يحسن بعض التصرفات دون البعض الآخر. ولو كان الوصي يريد أن يجعله وصياً عاماً لفعل ذلك ولم يتخصص ببعض التصرفات. أليس هذا قرينة على أنه يريد إسناد تلك التصرفات الأخرى إلى غيره ممن هو أدري بها وأصلح لها وقد اختلفت الرواية عن الإمام محمد أنه مع أبي حنيفة أو مع أبي يوسف راجع صحيفة ٥٤١ من مجلة القانون والاقتصاد السنة الأولى

٥٧٧ - عزل الوصي المختار - ليس للوصي أن يخرج نفسه من الوصاية بعد موت الموصي في غير محل القاضى وللوصي حال حياته أن يخرج الوصي من الوصاية بعد قبوله ولو في غيبته لأنه استمد التصرف منه على أن المجالس الحسنية أصبحت وظيفتها تثبت الأوصياء المختارين اللاتقين للوصاية ومراقبة أعمالهم والنظر في حسابهم واتخاذ الاحتياطات لصيانة حقوق الموصى عليهم (راجع المواد ٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ من القانون

٥٧٨ - مبرور الوصاية - إذا أقيمت الرتبة وصية مختارة على أولادها القصر بوصية من أيهم فانها لا تعدى وصايتها إلى المولودة للوصي بعد وفاته من زوجة أخرى ويجوز للقاضى أن يعين وصياً آخر لهذه المولودة (١).

٥٧٩ - شروط الوصي المختار - قلنا أن الوصي المختار يجب أن تتوافر فيه الشروط وقد جاء في الفتاوى الهندية في كتاب الوصايا ص ١٣٨ ج ٦ من أنه يجوز

أن يكون الوصى صيباً ولكن الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى قال بأنه لا يكون وصياً وقال أبو القاسم رحمه الله تعالى يكون وصياً .

وورد بالمادة ٤٤٣ من كتاب الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية :
يكون الوصى مسلماً حراً عاقلاً بالغاً أميناً حسن التصرف

وقال الامام الغزالي في الوجيز الجزء الاول الباب الرابع من كتاب الوصايا ص ٢٨٢ : أما الاركان فأربعة الاول الوصى وشروطه خمسة : التكليف : كمال الحرية . الاسلام . العدالة : كفاية التصرف

وفي جواز التفويض إلى الاعمى وجهان ويموز التفويض إلى النساء والام أولى من نصب قياً .

وقال في منح الجليل الجزء الرابع ص ٦٨٨ في باب الوصية الركن الاول وشروطه أربعة :

التكليف الاسلام . العدالة . الكفاية . فيجوز اختيار العبد وإن كان قناً وقد أوردنا عند التكلم عن الوصى من وجهة عامة الشروط الواجب توافرها فيه

الفصل الثالث

المشرفون

٥٨٠ - المشرف هو الشخص الذي يعين لمراقبة أعمال الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب عند ما يحتاج الامر إلى هذا الاشراف ضماناً لقيام الأوصياء ومن في حكمهم يواجبهم على وجه أكمل

وتعين هذا المشرف وتأديبه وعزله كل ذلك من اختصاص المجالس الحسبية ولقد كان العمل سائراً على ذلك مع خلو التشريع القديم من النص على هذه

الطائفة وقد رأى الشارع عند بيان صنف المتولين أن يضيف إليهم المشرفين تكتملة للبيان وإقراراً للحالة التي كانت متبعة للعمل من قبل

٥٨١ - المشرف - يؤدي في مصر وظيفة المراقبة على الوصى بمكس المشرف في فرنسا فانه يضيف إلى عمله عملاً آخر وهو حلولة محل الوصى في بعض التصرفات المتعلقة بالوصاية وليس الحال كذلك في مصر فان المشرف لا يحل مطلقاً محل الوصى هناك لتنفيذ أى عقد أو تصرف متعلق بالوصاية

٥٨٢ - مقوم الواجبات المشرف - وقد حوت قوانين الأحوال الشخصية كثيراً من النصوص فيما يتعلق بالمشرف . ولكن القانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لم يبين في نصوصه الحقوق والواجبات المتعلقة بالمشرف ولا مشاحة في أن الشروط المتطلب توافرها في الوصى يجب أن تتوافر في المشرف وان الموانع في تعيين الأول تسرى على الثاني وكذلك كل الاعتبارات القانونية والعملية

٥٨٣ - وظيفة المشرف - على أن وظيفة المشرف هي مراقبة أعمال الوصى فلا يجوز تصرف الوصى إلا بعلمه

وقد جاء في الفتاوى الهندية : رجل أوصى إلى رجل وجعل غيره مشرفاً عليه فان الوصى يكون أولاً بامساك المال ولا يكون للمشرف وصياً . وأثر كونه مشرفاً انه لا يجوز تصرف الوصى إلا بعلمه . كذا في خزائن المفتين وبه يفتى كما ورد في رد المختار

٥٨٤ - تعيين المشرف - قلنا بأن المجلس المحسى هو الذى يعين المشرف ولا يوجد نص في الملة الثالثة من القانون يتعلق بتثبيت المشرفين المختارين أسوة بالوصى المختار

على انه ليس هناك ما يمنع المجلس من القيام بهذا العمل فان المادة ٤٤١ من قانون الاحوال الشخصية تبيح للوصى حق اختيار المشرف لمراقبة أعمال الوصى المعين على أولاده وعلى ذلك فان المادة الثالثة لم تمنع حقوقا قررتها الشريعة الاسلامية

٥٨٥ هل تعيين المشرف الزامى للمجلس ؟ - لا يوجد في القانون ما يجعل التعيين الزاميا بل ترك هذا الأمر إلى الظروف والمناسبات التي يمكن أن تدعو لهذا الأمر ومن الوجهة العملية فان المشرف لا يعين عادة إلا إذا كانت الوصية امرأة غير معتادة على مباشرة الأعمال وللشارع العذر في عدم تبيان وظيفة المشرف فان هذا الاشراف في الحقيقة موكل أمره إلى المجالس المحسنة نفسها وإلى وزارة الحفانيه ووظيفة المشرف عمليا هي تقديم الشكاوى إلى المجلس ضد الوصى أو طلب عزله ولكن الوصى يبقى متمتعا بكل سلطته إلى أن يصدر أمر المجلس بالزل ويصح أن يكون من الاصلاحات المنتظرة ايجاد نظام كافل في نصوص واضحة يمكن أن تعين وظيفة المشرف بما يكفل معها تحقيق الغرض الذي وضع من أجله

٥٨٦ - عزل المشرف - ولا يخفى أن للمجلس حرية عزل المشرف واستبدال غيره به وقبول استعفائه (١) في الأحوال التي يراها ومن بينها تعارض مصلحته مع مصلحة عدوى الأهلية

(١) المجلس الحسى العالى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ محاماه سنة رابعة صحيفة ٣٢٧

الفصل الرابع

المدير الموقت

٥٨٧ - قد يحصل أن يموت الشخص ثم يترك تركة كبيرة ثم لا يستطيع لأسباب كثيرة أن يعين وصياً مختاراً - ولما كانت وظيفة المجالس العمل على حماية الأموال فإنه يصح لها أن تعين مديراً للتركة يقوم بكل الحقوق والواجبات التي يقوم بها الوصى

٥٨٨ - وقد يحصل أن يطلب من المجلس النظر في أمر شخص يصح الحجر عليه لأي سبب من الأسباب القانونية ويجوز أن يرى المجلس وجهاً - قبل البدء في الطلب - أن يغفل يد هذا الشخص من إدارة أمواله . لذلك نصت المادة ١٧ : بأن للمجلس قبل أن يفصل في طلب الحجر أن يعين مديراً موقفاً يقوم بإدارة أموال المطلوب الحجر عليه إن رأى ضرورة لذلك

٥٨٩ - وقد يكون هناك ضرورة لهذا الاحتياط عند ما يكون لدى المجلس من الأسباب ما يدعوه إلى تأخير الفصل في الطلب إلى وقت طويل لتعيين خير لاختبار قوة العقل أو كاتداب عضو المجلس لبحث تصرفات الشخص لاثبات السفه والتبذير . وقد يجوز في هذه الفترة الطويلة أن يعمل الشخص على التصرف في أمواله بمساعدة كثيرين من وسطاء السوء الذين يلتصقون دائماً بأمثاله ويمهدون له سبيل الحصول على المال من طريق البيع والرهن والاقراض وقد يجد هذا الاستهواء مجالاً عظيماً في عقلية هذا الشخص فيستمرسل في سوء عمله فيصبح عما قليل متجرداً من كل أملاكه أو من أغلبها

لذلك رأى الشارع وضع هذا الاجراء وتقريره حتى يمكن للمجلس عند الضرورة القصوى التمكن من منع الخطر الذي يمكن أن يحدث بمثل هذا الشخص من خطئه السوء وحسنأ فعل .

٥٩٠- انتهاء الإدارة - لم يشأ الشارع أن يجعل مثل هذا المدير مستمراً في وظيفته على الدوام بل انه في الحالة الأولى تنتهى مأموريته بمجرد تعيين وصى غيره أو تكليفه هو بالقيام بالعمل على هذه الصورة
أما في الحالة الثانية فإن الإدارة تنتهى بصدور قرار نهائى فى طلب الحجر .
فان تقرر رفض طلب الحجر فان الشخص يصبح مسترداً حريته الكاملة فى التصرف فى أملاكه كما يشاء بدون شرط ولا قيد
وان تقرر الحجر فان المجلس يعين له قياً يكون فى حقوقه وواجباته كالوصى فى جميع أدواره

الفصل الخامس

ضمانة الوصى

٥٩١- لا يوجد فى القانون المصرى نصوص كالتى فى القانون الفرنسى من أن هناك رهناً قانونياً على جميع أموال الوصى ضماناً للقاصر (١)
على ان القانون قد أوجب للقاصر ضمانتين :
أولاً - وجوب التحرى لمعرفة المجلس الحسى من استقامة وكفاءة الوصى من الوجهة المالية والأخلاقية
ثانياً - وجوب تقديم ضمان من الوصى

٥٩٢ - كفارة الوصى المالية - نصت المادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية للمجالس الحسية على أنه يجب الاستيثاق من اقتدار الوصى
ولكن الخطر مع ذلك يكون موجوداً . فان هذا الاقتدار قد يكون قائماً

في بدء تعيين الوصاية ثم ينقطع بعد ذلك لأسباب قد تذهب بجميع ما يمتلكه الوصى . فلو أن هناك نصوصاً تقضى بإيجاد ما هو متبع في فرنسا مثلاً فإن هذا الاقتدار الملحوظ في أول الأمر يستمر إلى النهاية مهما عمل الوصى على تجريد نفسه عما يمتلك لأن هذا الرهن يبقى ثابتاً بمثابة الحقوق المبنية ومفضلاً على جميع الحقوق الأخرى التالية له

٥٩٣ - 'صمامه الوصى - - على أن الشارع رأى من باب الاحتياط أن يكون للمجالس الحسبية الحق في أن تكلف الأوصياء أو القوام أو الوكلاء عن الغائبين أو المديرين الموقتين - في أى وقت كان عند التعيين أو بعده بتقديم ضمانات قد تكون شخصية وقد تكون عينية وأن تكون على حسب الأحوال بقيمة معينة أو غير معينة تشمل تعويض كافة الأضرار التي قد تنتج عن إدارة الأموال

وهذا الضمان يعتبر في الحقيقة كافيًا ويمثل في قوته للرهن القانوني

٥٩٤ - استثناء - - وقد نصت المادة ٢٩ فقرة ثانية من اللائحة التنفيذية على أن هذه الضمانة غير مطلوبة لا من الوصى المختار ولا من الولى الشرعى إلا إذا اشترط الموصى ذلك في وصيته

الفصل السادس

واجبات الاوصياء وحقوقهم

٥٩٥ - يقوم الوصى مقام القاصر في جميع التصرفات وفي تقسيم التركة مع الورثة البالغين وفي إدارة جميع شؤونه ويبيع أمواله وشراؤه له بالشروط التي سنوردها بعد الأحكام والواجبات المفروضة فيها على الوصى واردة في الشريعة الغراء في باب أحكام الولى والوصى والقيم . راجع المواد ٢٠٤ وما بعدها

٤٥٠ وما بعدها ٤٨٢ وما بعدها ٥٧١ وما بعدها، من كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية .

ويتضمن قانون المجالس الحسبية واللائحة التنفيذية نصوصاً تبين ما يجب على متولى إدارة الأموال القيام به لضمان حسن الإدارة وإمكان الإشراف على أعمال الأوصياء وما لهم من الحقوق مقابل الاضطلاع بهذه الواجبات وستلخص في هذه المقالة ما يجب على الوصى القيام به وما يصح أن يطالب به من الحقوق

الفرع الأول

محضر الجرد

٥٩٦ - محضر الجرد - يجب على الأوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين أن يقوموا في ظرف ثلاثة أيام من تعيينهم جرد أموال التركة من منقول وعقار وأوراق بحضور مندوب من جهة الإدارة وكل شخص ذى شأن يحضر من تلقاء نفسه . وذلك قبل استلام الأموال المذكورة . وتحرر قائمة الجرد من نسختين ويوقع عليها جميع الحاضرين ويشتمل على تاريخ وساعة عمل الجرد وأسماء محرري القائمة وصفاتهم وأسماء ولقب ومحل توطن عديم الأهلية وأثبت حالة الاختتام أن وجدت وبيان أسماء عديمي الأهلية بالتفصيل ومقدار النقود والأوراق والمصوغات والمجوهرات وما عليهم وما لهم من الديون ومستنداتها وما يخصه في تركة أو في صناعة أو في أى عمل آخر

٥٩٧ - استثناء - نصت المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية بأنه لا حاجة لتقديم الحساب السنوى إذا لم ترد قيمة أموال القصر أو المحجور عليه على ألف جنيه إلا إذا قدمت شكوى

٥٩٨ - التأخير في تقديم محضر الجرد - قضى القانون بأن الوصى ملزم بمجرد التركة في ظرف ثلاثة أيام من تعيينه . وليس في القانون ما يدل على إلزام الإدارة بأن ترسل مندوبها من تلقاء نفسها . فالوصى أو القيم هو المكلف

بالسعي في استحضار مندوب الإدارة وبمجرد أعيان التركة بحضوره . فاذا أهمل في ذلك وجب الحكم عليه بالقرامة (١)
 ان القانون يقضى بلزوم حضور مندوب من قبل الإدارة عند الجرد .
 فاهمال الإدارة إرسال المندوب المذكور لاجراء الجرد بحضوره يبرى الوصى من المسؤولية في تأخير عن عمل الجرد الملزم به (٢)
 وصورة محضر الجرد كالآتي :

(١) قض وايرام ٣ مارس سنة ١٩١٨ بمجموعة رسمية سنة ١٩١٨ صحيفة ١٠٣

(٢) السطه الجزئية ٢٤ يناير سنة ١٩٠٩ حقوق ٢٤ صحيفة ٥٩

وزارة الحفانية
ادارة المجلس الحسبي

(نموذج رقم ٦ مكرر)

صورة محضر جرد

لأنه في يوم
أنا (١) على
بناء على القرار الرقم
في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦
وبمحضور
وبمحضور
من غفارات وأطيان ومنقولات ومصاغ ونقود وأوراق ذات قيمة
وديون (٢) وذمات هي المدونة بعد في هذا المحضر
وأقر باستلام نصيب القاصر فيها المقدّر بـ قيراط في التركة (٣) وبوضع
يدى عليه (٤) وأتعهد :
(أولا) بأن أنشئ دفترأ خاصا لتقيد الممتلكات بالتفصيل مع بيان
مواقعها وحدودها وملاحظة التأشير بكل ما يزيد عليها أو ما ينقص
منها وبيان أسباب ذلك :

- ١ — يذكر في الفراغ اسم الوصي أو القيم أو الوكيل عن النائب .
- ٢ — اذا كان الوصي أو القيم دين على المتوفى وله دين ثبت ضمن الديون أو الذمات
- ٣ — اذا كان لمديم الاهلية مال خاص فيوضح في محضر الجرد بعد عبارة : مجموع ما يخص القصر في التركة ،
- ٤ — يذكر هنا بيان الاشياء التي يحمل فيها نزاع بالتسهيل ويذكر اسم المنازع وسبب النزاع .

(٢) بأن أقدم كشاف عن الديون المطلوبة من التركة والتي لها قبل الغير سواء أكانت هذه الديون ممتازة أم عادية (٥)

(٣) بأن أقدم إلى المجلس في ظرف أسبوع من تاريخ هذا الجرد تقريراً (٦) موجزاً عن حالة أموال عديم الاهلية مشفوعاً بطلب تقدير النفقة اللازمة له ولن يجب عليه نفقته . وبطلب تقدير مصاريف الاداره بصفة مؤقتة إلى آخر السنة الأولى .

(٤) بأن أقوم بتسديد النفقة في مواعيدها بلا انقطاع كما أنى لا أتجاوزها إلا باذن من المجلس

(٥) ألا أنصرف في ملك محجورى بالبيع أو الشراء أو البدل أو الاستدانة أو الصلح أو بالرهن إلا باذن من المجلس

(٦) بأن أطالب بحقوق القاصر التي لم أضع يدي عليها بجميع الطرق القانونية

(٧) ألا أسدد ديناً إلا إذا كان ثابتاً خالياً من النزاع مأذوناً من المجلس بسداده

(٨) ألا أؤجر الأعيان الثانية إلا بأجر المثل وإن وجد نقص عنه أن أعرض

الأمر على المجلس للنظر فيما تقتضيه المصلحة وألا تتجاوز مدة الاجارة ثلاث

سنوات على أى حال وألا أستأجر لنفسى شيئاً من أملاك القاصر إلا إذا صدق

المجلس على شروط التأجير

(٩) يأن أستعمل الدفاتر الحسابية التي يضع المجلس نموذجها وأن أقدم

الحساب السنوى في آخر كل سنة وأن أودع من تلقاء نفسى المبالغ التي تريد عن

٥ - تعتبر من الديون التي للتركة الاعيان المرتبة للمتوفى بجميع انواع الرهن .
وتعتبر من الديون التي على التركة الاعيان المرهونة من المتوفى للغير بجميع انواع الرهن .
٦ - يبين في التقرير طريقة تسوية الدين ، وبه الاشياء التي لأربع لها ولا حاجة
للقصر بها حتى يؤذن ببيعها . وجـ في حالة وجود محل تجارى يبين اذا كانت المصلحة في
الاستمرار في التجارة أو في تصفيتها .

الايراد باكلها في الخزينة قبل آخر مارس من كل سنة وأن أسعى في سرعة استئثار المبالغ المودعة

(١٠) بأن أقدم الحساب النهائي للمجلس متى بلغ القاصر سن الرشد وأن أسله جميع أمواله عملاً بالمادة ٣٧ من اللائحة التنفيذية

(١١) بأن أحاسب الأوصياء السابقين وأرفع إلى المجلس نتيجة المحاسبة .

(١٢) بأن أخطر المجلس بالمسائل المهمة التي تعرض أثناء الإدارة وأطلع المشرف على اجميع لأوراق متى طلب ذلك .

الفرع الثاني

تقديم الحسابات ودفاتر المذكرات

٥٩٩ - واجب على الأوصياء أن يتخذوا لقيدهم حساباتهم دفاتر المذكرات يثبتون فيها جميع العمليات بطريق الحساب البسيط متسلسلة تواريخها من بيع وشراء ونققات وغيره . وذلك إذا كانت قيمة الأموال التي يدبرونها لا تتجاوز عشرة آلاف جنيه . فان تجاوزته وجب عليهم أن يتخذوا أساساً لحسابهم طريقة الحساب المزدوج (الدوياء) . وقد بينت المادة ٣٧ من اللائحة التنفيذية ضرورة وضع امضاء رئيس المجلس أو الكاتب الأول على كل ورقة قبل بدء الكتابة في الدفتر المعروف باليومية في حساب الدوياء . وأن يؤشر في آخر كل سنة بما يفيد انتهاء حساب السنة ويؤشران كذلك بما يفيد انتهاء العمل بالدفتر وتاريخ ذلك إذا انتهى عمل الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب لاي سبب أو انتهى الدفتر قبل مضي السنة

٦٠٠ - تقديم الحساب بالمستندات - يجب عليهم أن يقدم للمجلس حساباً عن إدارتهم مشفوعاً بالمستندات المؤيدة له بمقتضى كشف يثبتون فيه جميع

الايرادات والمصروفات عن المدة المقدم عنها الحساب سواء أكانت الايرادات دورية أى من قبيل الربيع مثل الايجارات والغلال الناتجة من الارض أو الاستحقاق في الوقف أو المعاش من الحكومة أو غير ذلك . أم كانت هذه الايرادات متحصلة لحساب رأس المال مثل الذمم المخلفة عن المورث أو أثمان الأعيان المباعة وغيرها

وسواء أكانت المصروفات دورية مثل الأموال الاميرية وعوائد الاملاك والمصروفات الزراعية أم ثمن المياه أو أتعاب الوصى أو مصاريف ادارية أو غيرها - أم كانت منصرفه بحساب رأس المال مثل الديون المسددة أو أثمان مشتريات أو قيمة تمسينات عقارية ثابتة . وتشمل المصروفات أيضاً النفقات ونحوها من المصاريف الشخصية الخاصة بدمم الأهلية

واذا كانت التركة مكونة من جملة عقارات فعلى الوصى أن يبين كل عقار ومصروفاته على حدة . ويبين في آخر الكشف مقدار الذمم المتأخرة لعدم الأهلية والديون التي عليه بالتفصيل طبقاً للنموذج الآتي الذي وضعته وزارة الحفانية لهذه الغاية

كذلك جميع المستندات وعقود التملك والدفاتر وسائر الأوراق الأخرى وتقدير ثمن الاملاك كلها واثبات استلام هذه الأموال طبقاً للصورة الآتية :-

كشف بيان الممتلكات

بيانات

الممتلكات

قيمة وقت الجرد	الجملة
مليم	مليم
جنيه عدد	جنيه عدد

عقارات تذكر (بالتفصيل وإن كانت وقفاً يذكر نصيب التوفي فيه ووريه السنوى)
أطيان زراعية وأرض فضاء (تبين مقاديرها بالسهم والقيراط والقدان ان كانت
من الأراضي الزراعية والأثمار ان كانت فضاء وإن كانت وقفاً يذكر نصيب التوفي
فيه ووريه السنوى

سواقي وواهورات وآلات زراعية (تبين بأنواعها وما تساويه من الثمن)
محصولات بالمخازن والأجران وما يوجد بالأرض المزروعة من المحاصيل التي لم
تخصدو تقدر بالوزن والكيل إذا كانت منفصلة وبوجه التقريب إذا لم تكن منفصلة مع بيان الثمن
منقولات (تبين بالتفصيل بأنواعها وعددها وما تساويه من الثمن وقت الجرد
ويدخل فيها الملابس والنحاس والركائب والسيارات والهربات والمواشي)

مصوغات تقدر بحسب ما تساويه وقت الجرد مع بيان نوعها ووزنها وإذا لزم
الحال يبين خبير للقيام بذلك التقدير)

تقود أوراق ذات قيمة تبين مقاديرها وأنواعها ويدخل ضمن السندات المقارنات بقومها

علا ت تجارية تبين مشتلاتها بالدفق التفصيل وقيمتها بحسب ماتساويه وقت الجرد
بيان ما يخصه في شركة أو صناعة أو في أي عمل آخر وبيان ما يخص القصر وعديهي
الأهلية في التركة وسن كل قاصر وعمل توطئه

بمجموع التركة

فصحت للترقي قبل الفير (تبين قصيلا مع بيان مستنداتا وتواريجها ان كانت
معلومة فان لم تكن معلومة وقت الجرد يعمل عنها كشف عملا بالفقرة الثانية من هذا
الانموذج) .

الديون التي على التركة (واذا وجدت ديون على التركة تبين على حداثها بالتفصيل
ان كانت معلومة وقت الجرد فان لم تكن معلومة يعمل عنها كشف عملا بالفقرة
الثانية من هذا الانموذج .

بيان المستندات والعقود وصحح الملكية والدفاتر وكل ماله أهمية من الاوراق
التساقطة بالتركة التي لم يسبق ذكرها من قبل

على الوجه المشرح تخرج هذا المحضر من نسخ عدد
بمختور النذوب المباشر لعملية الجرد والموقعين عليه من ذوي الشأن والشهود
الوكيل أو الوصي أو القيم
(المستلم)
لحفظ نسخة منها بالمجلس المحسبي ولسنت نسخة لكل من
(توقيعات الشهود ومن حضر الجرد من أصحاب الشأن)
منسوب الادارة

عن المدة من سنة ١٩٢٢ لغاية سنة ١٩٢٢

اليان	الايرادات	
	صافي المتحصل	
	مليم	جنيه
ما قبله		
اجار الاملاك :		
المتأخر لغاية سنة ١٩٢٢		
اجار بجهة بواقع لمدة عن سنة (٣)		
متحصل من اجار السنة المقبلة		
المجموع		
الباقى تحت التحصيل		
صافي المتحصل		
ايرادات متنوعة :		
ايراد مواشى وأغنام		
أنصبة في أرباح متاجر أو مصانع أو نحوه		
معاش الرزمانة		
أنصبة أو قاف طبقا لحساب الوقف		
ذمات مختلفة عن المورث وتحصلت مدة الحساب		
أعيان مبيعة		
ايرادات ومتحصلات أخرى		
مجموع المتحصل		
جملة المتحصل [نقل بصدده]		

(٣) بين ايجار كل عقار على حدة بمرور مدة الاجار

عن كشف بيان التحصيل والمنصرف لحساب (تابع) المدة من سنة ١٩٢ لغاية سنة ١٩٢

البيان	الايرادات	
	مليم	جنيه
(ما قبله) جملة التحصيل ويستنزل منه المصروفات :		
	المصروفات	
	جملة مفردات	
	مليم	جنيه
أموال أميرية		
عوائد أملاك		
مصروفات زراعية		
ثمن مياه		
اصلاح وترميم مباني		
انتساب الوصي		
مصاريف ادارية أخرى		
نفقة		
مصاريف خصوصية أخرى		
ديون مسددة		
أثمان مشتريات		
تأمينات عقارية		
مصاريف متنوعة		
بمجموع المصروفات		
صافي التحصيل بعد خصم المصروفات		

٦٠١ - إذا أرادت التركات والأموال على عشرة آلاف جنيه يراعى عند تقديم الحساب عنها فصل حساب الإيراد الدورى أو الربع عن حساب رأس المال ليتسنى الحكم على إدارة النائين عن عديمى الأهلية بنسبة الربع لرأس المال للوقوف على حقيقة التركة . ولهذا الغرض يقدم الأوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين كشفا بالإيراد والمصروف مرفقا بالميزانية تبين بها أصول وخصوم وصافى رأس المال بالطريقة التى تضمنها وزارة الحقانية وسنين ذلك فى المبحث الخاص بطريقة المحاسبة

الفرع الثالث

ايداع الاموال واستغلالها

٦٠٢ - العمل التجارى - إذا كان للقاصر أو المحجور عليه أو الغائب مال فى عمل تجارى أو صناعى فالمجلس الحسى أن يأمر بتصفية ماله وسحبه من هذا العمل أو باستمرار وجوده فيه وذلك بحسب ما يراه من المصلحة فان أمر باستمراره فله أن يأذن اذا عاما فى اجراء التصرفات المينة بالمادة ٢١ من القانون جميعا أو بعضها بدون توقف على اذن خاص لكل منها

٦٠٣ - ايداع الاموال فى هيئة الحكومة والمصارف - واجب على الاوصياء أن يودعوا من تلقاء أنفسهم ما يتوافر لديهم من الاموال لخزائن الحكومة أو إحدى المصارف التى يعينها المجلس وذلك قبل آخر شهر ديسمبر من كل سنة ويكون الايداع باسم المحجور عليه واذا احتاجوا شيئا من المتوفر للصرف منه فى شؤون عديم الأهلية حتى يوجد له إيراد جديد فالمجلس أن يأذن لم يمجزه قبل الايداع .
والحكمة فى ذلك ظاهرة فقد يحصل أن تزيد الإيرادات عن النفقات زيادة

كبيرة . فبدلاً من أن تبقى هذه الأموال متجمدة بين أيديهم رؤى وجوب إبدائها واستغلالها .

وقد لوحظ في هذا أيضاً أن بعض الأوصياء يستبقى هذه الأموال بين يديه ليستغلها لنفسه ولمصلحته بدون مراقبة من المجلس الحسبي

٦٠٤ - استعمل الأموال - واجب على الأوصياء أن يستغلوا الأموال المودعة على ذمة عدي الأهلية بالطريقة التي يراها المجلس مع مراعاة عدم المخاطرة بتلك الأموال

فإذا طالب وصي التصريح له بشراء أرض لبناء عمارة عليها ثمرها لأموال القاصر المشمول بوصايته . فقد قرر المجلس الحسبي في مثل هذه الحالة قبول الطلب والاذن للوصي بشراء الأرض وبناء العمارة فيها . ولكن وزارة الحقنية طعن في القرار وقالت أن في تنفيذ مثل هذا المشروع مجازفة بأموال القاصر إذ أن فائدته غير مضمونة بسبب تغيير فيات الإيجار وأثمان مواد البناء إذ يجب أن يكون استغلال الأموال بطريقة مضمونة الفائدة كسواء الأفيان الزراعية أو عمارات قائمة ذات ريع معروف

وقد أيد المجلس الحسبي العالي قرار مجلس حسبي مصر وقال إن إيراد الأفيان الزراعية هو عرضة للتغيير وغير مأمون الثبات لوجود مؤثرات عديدة عليه وأنه يحسن تنوع استثمار أموال القاصر (١)

٦٠٥ - تعيين مغير للمحاسبة - لا يمكن تعرف مقدار الأموال الباقية في يد الأوصياء زائدة عن المصروفات إلا إذا حوسب هؤلاء إما بطريق المجلس مباشرة أو بتعيين خبير . وهذه المراقبة لا يمكن أن تنسى إلا إذا علم مقدار المال المتوفر في الوقت المناسب أي عند قفل حساب السنة مباشرة . ولا يمكن طبقاً

لحالة العمل في المجلس أن يعرف مقدار المال المذكور في ذلك الميعاد لانه لا يتدين في الحقيقة الا بعد مراجعة الحساب المقدم وقد تتطلب مراجعة الحساب زمنا طويلا . فاذا أظهر الخبير مقدار المتجمد من المال بين يدي الوصى أو القيم فإن هذا المقدار يكون عبارة عن الموجود في آخر المدة التي فحص فيها الخبير حساباه .

لهذا رأت الوزارة وجوب تكليف الاوصياء بإيداع ما يتوفر لديهم من الاموال من تلقاء أنفسهم آخر كل سنة على وجه الاستمرار وتفهمهم بأن من يتأخر عن الايداع في الميعاد المذكور يكون مسؤولا عن اهماله . وللمجلس الحسي أن ينظر في أمره على وجه السرعة ولا مانع من حجز بعض المال الضروري للقيام بالنفقات الضرورية المستعجلة

٦٠٦ - الفرض من الإيداع - لما كان الفرض من الإيداع باحدى خزائن الحكومة أو احدى مصارف هو صيانة أموال التامى والضعفاء في محل مأمون لا يخشى عليها فيه من التبديد حتى ينتفع بها في أعيان تشتري أو في أى مصلحة أخرى . فان الواجب يقضى بسرعة استثمار هذه الاموال حتى لا يجرم عديم الاهلية من فائدتها . لذلك وجب على الاوصياء والقائمة أن يبحثوا عن خير سبيل لارتفاع هذه الاموال وعلى المجلس أن يفحص الامر حتى اذا ظهر فيه المصلحة صادق عليه على وجه السرعة

٦٠٧ - الانفاق مع بنك مصر - وقد اتفقت وزارة الحقاينة مع بنك مصر لاستثمار جميع أموال عديمي الاهلية بفائدة ٤ ٪ في السنة وسارت المجالس على تكليف بنك مصر بشراء سندات من الدين الموحد أو الدين الممتاز بما فيها من المميزات الاقتصادية والوطنية .

٦٠٨ - المبالغ الصغيرة - أما المبالغ الصغيرة فانها تودع في صناديق

التوفير في مصلحة البريد لأن الحكومة تضمن رد جميع المبالغ المودعة وما يخصها من الحصاص في الربح بمقتضى قانون ١٤ فبراير سنة ١٩١٢

٦٠٩ -- **الاذن بسحب بعض المبالغ** — على أنه من جهة أخرى لا يمكن صرف شيء من المبالغ المودعة في بنك مصر أو في سناديق التوفير إلا بأذن المجلس. ولتحقيق هذه المراقبة وجب أن يكون الإيداع باسم الصغير أو المحجور عليه إذا لو كان الإيداع باسم الوصي أو القيم شخصيا لا يمكن كل منهما قبض الأموال بدون إذن المجلس وكذلك إذا كان للفنصر معاش فلا يصرف شيء منه إلا بأذن المجلس راجع منشور الحفانية سنة ١٩١٦ ماله

الفرع الرابع

نشر القرارات بالجريدة الرسمية

٦١٠ — يجب على الاوصياء أن ينشروا في الجريدة الرسمية القرارات الصادرة بتوقيع الحجر أو استمرار الوصاية أو الولاية الى مابعد بلوغ سن الرشد وذلك لما في هذا النشر من الفوائد العامة حتى يعلم الناس بما يتم في أمر هؤلاء الاشخاص وحتى لا يترتب على هذه التصرفات المشاكل التي لا عداد لها. وقد تكلمنا في هذا الكتاب عن أثر عدم النشر في الجريدة الرسمية من الوجهة القانونية فيما يتعلق بتصرفات عدبي الاهلية وحقوق الاشخاص الذين يتعاقبون معه (راجع المادة ٣٠ من اللائحة التنفيذية)

الفرع الخامس

محاسبة الأوصياء

٦١١ - ١. وظيفة الأوصياء هي عبارة عن حلولهم محل عديمي الأهلية في جميع التصرفات الخاصة بأموالهم. فإن الآخرين في غير استطاعتهم أن يديروا شؤونهم بنفسهم. لذلك رأى الشارع أن يقوم مقامهم الوصى إلى أن يرشد الصغير فإذا بلغ سن الرشد القانوني سلمت إليه أمواله

وليس من الضروري أن يقوم المجلس بعرف حال الصغير إن كان قد بلغ الرشد شرعاً أم لا. فإن مجرد عدم بلوغ الحادية والعشرين سنة ميلادية كاف لاعتباره مستحقاً للرعاية بقوة القانون

وقد تكلمنا عن وجوب اتخاذ دفتر معينة ليقوم الوصى أو القيم بأبواب الإيرادات أو المصروفات طبقاً للنظام المعين الذي تكلمنا عنه. وقد لوحظ في كثير من القضايا أن الطريقة التي اتبعت في المحاسبة لم تؤد إلى خير النتائج المتطلبة لسبين.

الأول - طول الزمن الذي يضيع في الإجراءات وعلى الأخص الآجال الواسعة التي تمنح للوصى لتقديم الحساب وتمنح للخير لتقديم تقريره بعد لحظه الثاني - عدم توافر الوسائل لدى المجلس لتأقية الحساب بالدقة. وذلك

راجع لعدم وجود من ينازع الوصى في أوجه الحساب المقدمة منه الذي يرى عدم منح أجل للوصى مادام القانون حدد ميعاداً لتقديم هذا الحساب في آخر ديسمبر من كل سنة - كذلك يقتضى تحديد وقت لائق للخير لإدائه مأمورية حتى إذا تأخر أى واحد منهما عن أداء واجبه وجب الحكم عليه بالعقوبة التأديبية المينة في القانون

٦١٢ - طلب المساعدة لتأقية الحساب - يصح المجلس أن يستأنس بأحد أعضاء العائلة أو برأى عضو المجلس أو كلاهما يكون أقدر من غيره في بيان حقيقة إيرادات عديمي الأهلية ومصروفه فيقتضى لها أن يرشد المجلس عن مواطىء

الخطأ أو الخيانة في الحساب المطروح . وأذا تقدم أحد بالشكوى من الوصى فيجب استحضاره وأخذ معلوماته إذ يجوز أن يكون فيها ما يصح الاستفادة منه

٦١٣- من كل ذى شأن في فحص الحساب - إن الشريعة الإسلامية

اعتبرت جميع المسائل الخاصة بالقصر عديمى الاهلية مسائل حسبة والحسبة تكون من حق كل شخص قريباً كان أو بعيداً . ومراجعة المادة ٧ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩١٨ تجد أنها صريحة في أن كان للجلس في أن يدعو من الأقارب والأصهار وأصدقاء العائلة من يرى فائدة في استشارته وعلى هذا الأساس يصح أن يكون للجلس الحق في أن يقبل من يتقدم له بملاحظات على الحساب والتصريح له بالمناقشة فيه

على أن المنشور الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٥ من وزارة الحفانية يقرر بأن كل ذى شأن له الحق في فحص الحساب والمناقشة فيه . وقد قصر قانون المجالس الحسبية هذا الحق على ذوى الشأن وهم الأقارب والأصهار فيكون لكل منهم بمقتضى الشريعة والقانون أن يرفع الامر للمجالس الحسبية عن أى شكوى من وصى على القصر (١)

٦١٤ - التبريد والاضمحلال - متى تبين للجلس عند المحاسبة وقوع تبديد أو اختلاس في أموال القاصر أو عديمى الاهلية فانه ينظر في أمر عزل هؤلاء ويبادر بارسال الاوراق للنيابة العمومية إذا كانت أركان الجريمة متوفرة أو اذا أراد أن تتولى النيابة التحقيق إذ تستطيع بما لها من القوة المخولة لها قانوناً أن تأمر بالقبض وتقوم بالتفتيش وضبط المستندات والأوراق وتعمل ما يؤدى إلى اثبات التهمة والاحتفاظ بقدر ما يمكن بأموال عديمى الاهلية وبأوراقه وبمستنداته .

(١) مجلس حسبي على ٢٩ يولييه سنة ١٩٢١ بمجموعة رسيه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣٨

٦١٥ - قرارات التصديق - أما قرارات التصديق على الحساب فإنه يجب إرسالها للوزارة مصحوبة بتقارير الخبراء في مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما من تاريخ صدور القرارات لتتمكن الوزارة من مراجعتها في الميعاد المناسب ثم لرفع الاستئناف عنها للمجلس الحسبي العالي أو المجلس الحسبي الاستئنافي إذا رأت محلا للاستئناف . وللوزارة الحق في أن ترد القرارات اما لتصحيحها والا لمراجعتها مرة أخرى ومناقشة المستندات من جديد واما لفحص الشكوى التي تقدمت عن هذه القرارات . وقد ينشأ الضرر الذي ينجم من تكسب ملفات القضايا في مراجعة الحسابات إذ تتطلب وقتا طويلا . وهذا ما يدعو إلى أن العناية بهذه المسألة لا تحقق ما أراده الشارع من دقة البحث

على أنه لا توجد سبل أخرى لارغام الاوصياء على تقديم الحسابات السنوية . فان تأكدوا من أن مراجعة كشوف الحساب ستلقى عناية فان هذا الاعتقاد مما يجعلهم يحترسون كل الاحتراس ويعملون في ادارة التركة بالذمة والاخلاص ، بقدر المستطاع — وهذه الحالة هي احدى الاسباب التي تجعل قرارات المجالس ليست محل احترام نهائي ولا يمكن أن تكتسب قوة الشيء المحكوم فيه (١)

٦١٦ - على أننا نعلم بأن بوزارة الحفانية مشروعا يقضى بايجاد مفوضين حسابيين تقوم مهمتهم بمراجعة الحسابات ولكن الحالة المالية قضت بارجاء تنفيذ هذا المشروع (٢) .

٦١٧ - التركات العمومية - إذا كانت التركة صغيرة القيمة أو كانت حسابات التركة قد فحصت بواسطة خبراء اعتمدت تقاريرهم من وقت ولم يطرأ

(١) منشور الحفانية اول نوفمبر سنة ١٩١٦ نمرة ٩٤٠٢

(٢) لقد تم تنفيذ هذه الفكرة سنة ١٩٣٣ بأن عينت وزارة الحفانية بعض الموظفين خبراء حسابيين في بعض المجالس على سبيل التجربة وظهر انها نجحت فبدأت الوزارة في تعميمها

تغيير جوهرى عليها فيمكن في هاتين الحالتين أن تقتصر هذه المجالس الحسابات بهدافتها بدون حاجة الى خبير اما سهولة الحساب واما الرجوع الى التقارير والاستئناس بها وفي كلا الأمرين تكون الفائدة منتظرة من عدم توكيد التركة أتعاب الخبير .

٦١٨ - مأمورية الخبراء - في حالة تعيين خبير يجب على المجلس أن يبين الأوجه التي يريد التحقق منها وتكون مينة يائنا كافيًا مع الملاحظات المؤيدة الى ضبطه ويوضح الحساب مثلاً عدد القصر وأعمارهم ونصيب كل منهم ومقارنة موارد المينة بمحضر الجرد وما حدث بعده من التغيير في الاعيان الواردة بالحساب مع ملاحظات أخرى على أقلام الحساب بعد الاطلاع على المستندات المؤيدة له . وعلى الخبير أن يبين في التقرير حساب كل قاصر على حدة أو عديم الاهلية على حدة (١)

٦١٩ - اختصاص المحاكم الأهلية في قضايا الحساب

القاعدة العامة هي أن الحساب متى قدم للمجلس الحسبي فان الاوصياء يعتبرون معفون في المستقبل من تقديم حساب آخر . وعديم الاهلية الذي يبلغ رشده أو الوصي لا يمكن لاي واحد منهما أن يرفع دعوى لتقديم حساب جديد . لان قرارات المجالس الحسبية ولو أنها ليست لها قوة الشيء المحكوم فيه الا أنه ينطوي تحتها الحساب باعتبار أنه لا يمكن تكذيبه أو انتقاص قيمته الا اذا تقدم الزهان العكسي على عدم صحته (٢)

وكل ما يمكن أن يفعله الخصوم أن يناقشوا أمام المحاكم المدنية صحة هذه

(١) منشور الحفانيه ٩ يناير سنة ١٩٢٩

(٢) محكمة الاستئناف ١٧ يناير سنة ١٩١٢ بموجبه رسميه سنة ١٣ رقم ٣٥ والمحقوق سنة ٣ ص ٢٨ والحمامه - سنة خامسة ص ٢٦٤ ومحكمة استئناف مصر ٢ ايريل سنة ١٩٣٢ حمامه ١٠ ص ٧١١

الحسابات التي صادقت عليها المجالس الحسبية وقد سارت على هذا الرأى محكمة الاستئناف في ٥ مارس سنة ١٩٠١ بمجموعة رسمية سنة ٢ صحيفة ٢٥٣ و ٣ إبريل سنة ١٩٠٧ بمجموعة رسمية السنة التاسعة رقم ١٦ ومحكمة النقض ١١ مايو ١٩١٨ بمجموعة رسمية سنة ١٩ رقم ٨٨. ولكن يحدث أن المجلس الحسبي يصادق على حساب ما ويتبين منه أن في ذمة الوصى مبلغا من المال فهل هذا القرار يتطلب صيغة تنفيذية بين ينسب الدائن أو أنه من الضروري رفع الدعوى أمام المحاكم الأهلية؟ واستصدار حكم بهذا الدين؟

لا يوجد نص يمكن الأهتمام اليه لتقرير الحل القانوني في هذه المسألة ولكن الذى جرى عليه العمل هو أن الدائنين يجب عليهم الحصول على حكم من المحاكم الأهلية للمطالبة بهذه المبالغ التي ظهرت في ذمة الوصى أو في ذمة الأشخاص الآخرين الذين اتصلوا بالوصى أو تعاقدوا معه وبقيت لديهم أموال على أثر هذا التعاقد

على أن النظام الذى قضى على الاوصياء بأن يقدموا للمجلس الحسبي الحساب السنوى عن إدارتهم للأموال لم يكن ماحوظا فيه أن يقوم المجلس بالمراقبة على سير وإدارة الأوصياء. وعلى ذلك فلا يعتبر التصديق على هذه الحسابات إقرارا نهائيا لها. وإن لعددي الأهلية الذى تنتهى مدة الوصاية عنهم أو الوصى الذى يحل محل وصى سابق. لهذين الشخصين الحرية المطلقة في مناقشة صحة هذه الحسابات (١)

٦٢٠ — اقتراح — وإن أرى أن يعاد النظر في أمر حساب الاوصياء والقوام وبدلا من تعيين خبراء - وفى ذلك ما فيه من المتاعب والمشاق فضلا عن المضار التي تلحق عددي الأهلية من عدم قيام الكثيرين منهم بواجبهم بمقتضى الذمة والامانة فاني أقترح إيجاد قسم خاص يطلق عليه قسم المحاسبة

تكون تابعاً لكل مجلس ويقوم بالعمل فيه موظفون تابعون لوزارة الحفانية من المحاسبين العارفين بأحوال العمل علماً وعملاً. ويمكن إعطاؤهم مرتبات كافية مناسبة إذا روجعت لأئحة رسوم وعدلت تعديلاً يتفق مع تحقيق هذه الفكرة. فان المعروف أن المجالس الحسبية تأخذ رسوماً نسبية عند التصديق على قرارات الحساب. فاذا كان ولا بد من الحصول على هذه الرسوم فانه من الواجب أن تحتسب مصاريف الخبراء من هذه المبالغ بدلاً من أن يكون الغرم الذي يلحق عديمي الأهلية مضاعفا بسبب دفع رسوم ودفع أتعاب الخبراء

الفصل السابع

تصرفات الاوصياء

الفرع الاول

التصرفات على العموم

٦٢١- ولاية الوصى كولاية الأب ملحوظ فيها حماية المولى عليه ورعاية

ماهو الاصلح له

كذلك يقوم الوصى مقام المتوفى فيما له وما عليه من الحقوق وما يستتبع ذلك. لهذا كان من عمل الوصى الغاؤه ما على المتوفى من الديون واستيفاء ماله وما يتصل بهذين الامرين وله ولاية بيع التركة لقضاء الديون وتبعية الوصايا متى وجد المسوغ الشرعى وله استثمار مال المولى عليه واسـ تغلله بالطرق المشروعة

٦٢٢- استثمار الصغير - وله استخدام الصغير متى كبر على ذلك

ودعت اليه الحالة (١)

٦٢٣ - وله الاتفاق عليه بالمعروف وللولى عليه بعد أن يبلغ رشده أو يفيق من جنونه ويسترجع رشده أن يحاسبه على تصرفاته ويطلب تسليم ماله إليه . ويلاحظ أن الفقهاء اعتبروا الوصى آمناً . فكان القول قوله يمينه ما لم يكذبه الظاهر . ولكن قانون المجالس الحسينية احتاط في محاسبته ووضع لذلك نظاماً حسناً تؤيده وصايا الشرع للايتام ومن في حكمهم من العاجزين عن النظر في شؤون أنفسهم

ولما كانت شفقة الاب الطبيعية لا أثر لها في الوصى لا سيما إذا كان أجنبياً كانت دائرة تصرفات الوصى أضيق من دائرة تصرفات الاب أخذاً بلا احتياط ورعاية ما بين الاب ووصيه من الفرق الطبيعي كذلك وصى القاضى فقد قيدوه بما قيد به القاضى لانه استمد التصرف منه فلم يكن من الجائز أن يملك ما لا يملكه القاضى من التصرفات

٦٢٤ - **تخصيص الوصى** - هذا الوصى يتخصص بما خصصه القاضى لانه استمد سلطته منه

وكما يجوز أن يكون الوصى واحداً يجوز أن يكون متعدداً بحسب الحاجة فان أقام الموصى وصيين أو أقامهما القاضى فان نص على الانفراد أو الاجتماع اتبع ما نص عليه . وان لم ينص على شيء من ذلك بل أطلق فلا يجوز أن ينفرد أحدهما دون الآخر بالتصرف . وإن تصرف فلا يتقيد تصرفه إلا بأذن صاحبه أو إجازته

٦٢٥ - **استثناء** - غير أنه يستثنى من ذلك طائفتان من التصرفات الأولى - المسائل التى يخشى من تأخرها ضرر كتجهيز الميت وتكفينه وشراء الحاجات الضرورية لأطفال

الثانية - المسائل التى لا يحتاج فيها إلى الاستئاف بالرأى كرد الوديعة المعلومة أو العارية أو يحتاج فيها إلى الرأى ولكن يمنع من إجتماع الوصيين مانع خارجى

كالخسومة في مجلس القاضى
وإذا كان المتوفى قد أوصى إلى اثنين فقبل أحدهما بعد وفاته ولم يقبل الآخر
ضم إلى القاضى غيره إن شاء وإن شاء أطلق له التصرف واكتفى به

الفرع الثانى

مسئولية الوصى بالنسبة لأعمال الصغير

٦٢٦- نصت المادة ١٥١ مدنى أهلى :

« كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر ،
وكذلك يلزم الانسان بضرر الغير الناشئ عن إهمال من هم تحت رعايته أو عدم
الدقة والانتباه منهم أو عن عدم ملاحظته إياهم ،
المادة ١٥٢ مدنى أهلى .

« يلزم السيد أيضاً بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمته متى كان
واقفاً منهم في حال تأدية وظائفهم ،
المادة ٢١٣ مدنى مختلط :

« كذلك يلزم الانسان بتعويض الضرر الحاصل للغير عن تقصير من هم
تحت رعايته أو عن إهمالهم أو عدم الدقة والانتباه منهم أو عن عدم ملاحظته إياهم .
المادة ٢١٤ مدنى مختلط :

« ويأزم السيد أيضاً بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمته متى
كان واقفاً منهم في حالة تأدية وظائفهم ،
المادة ١٣٨٤ مدنى فرنسى

« ... ويعتبر الأب والأم مسئولين عن الاضرار الحاصلة من أولادهم
القصر المقيمين معهم في معيشة واحدة

ويعتبر المخدمون وأصحاب الأعمال والأشغال مسئولين عن الاضرار الحاصلة
من خادمهم ومستخدمهم أثناء قيامهم بالأعمال التى عينوها لهم .
ويجب أن يقضى به نه المسئولية الميئة فيما سبق إلا إذا أثبت الأب والأم

والمربون وأرباب الصنائع بأنه لم يكن في استطاعتهم منع وقوع الحادث الذي ترتبت عليه هذه المسؤولية . . .

ومن مقارنة النصوص المتقدمة نجد أن الشارع الفرنسى قد نص على مسؤولية الأب، والأم بعد وفاة الزوج عن الاضرار الحاصلة من أولادهم القصر المقيمين معهما في معيشة واحدة ، ثم نص على مسؤولية المخدمين وأصحاب الأعمال والأشغال عن الاضرار الحاصلة من خادمهم ، ومستخدمهم ، إلى أن نص صراحة على أنه يجوز للأب والأم والمربون وأرباب الصنائع أن يثبتوا أنه لم يكن في استطاعتهم منع وقوع الحادث الذي ترتبت عليه هذه المسؤولية . ويلاحظ أن هذا الجواز لم يرد بشأن المخدمين وأصحاب الأعمال والأشغال .
ومعنى ما تقدم :

أولاً : ان التفسير مفروض في الأب والأم وغيرهم
ثانياً : أنه وإن يكن التفسير قرينة ضد هؤلاء إلا أنها بالنسبة للأب والأم قرينة قانونية تقبل الدليل العكسى *Surris tantum* وبعبارة أخرى يجوز للأب أن يدرك عنه المسؤولية إذا هو أثبت أنه لم يكن في استطاعته منع وقوع الحادث الذي ترتب عليه الضرر

ثالثاً : أما فيما يختص بالسيد فانه ينهض من تفسيره قرينة قانونية قاطعة لا تقبل الدليل العكسى

وقد علل العلامة سوردا الفرق بين الحالتين المتقدمتين بقوله ان الأب لا يختار أبناءه ولكنه يختار خدمته، ولهذا يلزمه أن يدقق في اختياره وأن لا يسرف في هذا الاختيار فاذا وقع ضرر للغير بخطأ خادمه كان معنى هذا أنه قد أساء الاختيار ونهض من هذا الفرض قرينة قانونية قاطعة لا تقبل الدليل العكسى

أما الشارع المصرى فلم يحدد حذو الشارع الفرنسى فيما تقدم . ولهذا حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية بحكمها الرقم ٢٦ يونه سنة ١٩٢٩
• المحاماة السنة العاشرة ص ١٠١ رقم ٢٢٣٨ بأن :

د القانون الفرنسى قد نص فى المادة ١٣٨٤ مدنى على أن الاب مسئول عن تعويض الضرر الذى ينشأ من أعمال أولاده الساكنين معه د إلا إذا أثبت أنه ما كان فى وسعه إنقاذ الحادث الذى نجم عنه الضرر د . ولكن القانون المصرى قضى بمسئولية الأب إطلاقاً عن تعويض الأضرار الناشئة عن خطأ ابنه مادام تحت رعايته دون أن يحيد من هذه المسئولية بالقيد الذى أورده الشارع الفرنسى إذ نص فى المادة ١٥١ مدنى أهلى التى تقابل المادة ٢١٣ مخطئ وتحد معها مبنى ومعنى على مسئولية الشخص عن تعويض الضرر الناشئ د عن إهمال من هم تحت رعايته أو عدم الدقة والانتباه منهم أو عدم ملاحظته إياهم . . . ، فمسئولية الأب فى القانون المصرى عن أفعال أبنائه الذين هم تحت رعايته كمسئولية السيد عن أعمال خدمته ، فكما لا يستطيع السيد أن يدرك عنه المسئولية بآثبات أنه ما كان فى وسعه إنقاذ الحادث الذى أتاه الخادم ، كذلك الأب بالنسبة لأفعال أبنائه الذين هم تحت رعايته . والواقع أن حالة الاب أولى بتقرير هذه القاعدة من حالة السيد إذ للاب شرعاً وقانوناً حق التأديب على ابنه . والقانون تناول الاب فى بعض الأحوال بعقوبة جنائية فى حالة إجرام الابن (مادة ٦٢ و ٦١ عقوبات) .

وغريب أمر هنا الحكم حقاً ، إذ هو لم يطبق لا نصوص القانون الفرنسى ولا نصوص القانون المصرى ، فقد سبق ورأينا أن الشارع الفرنسى قد أباح للاب دون السيد أن يثبت أنه لم يكن فى استطاعته منع وقوع الحادث ، ولكن الشارع المصرى لم يقرر شيئاً من ذلك ، فهل معنى هنا أنه محظور على الأب أن يثبت أنه لم يكن فى مقدوره درء الحادث ؟ وعن أين جاء هذا الخطر ؟ وماهى الدعامة القانونية الذى يرتكز عليها ؟ إننا نحن رجعنا إلى قواعد الإثبات العامة لقلنا أن البينة على من ادعى .

فاذا أراد الحكم عدم الأخذ بالقانون الفرنسى وتطبيق القانون المصرى ، لكان هناك محل للقول بأنه لا يمكن افتراض مسئولية الأب وبعبارة أخرى يجب على المجنى عليه أن يثبت خطأ الأب ، ولهذا الأخير أن يدرك عنه المسئولية

إذا أثبت أنه لم يكن في وسعه منع وقوع الحادث
على أن الرأي الراجح الذي اتبعته جميع المحاكم والشرح هو أنه يجب الرجوع
إلى القانون الفرنسي فيما تقدم باعتبار أن الشارع المصري لم يرد مخالفة الشارع
الفرنسي في شيء إنما رمى فقط إلى مخالفته في الوضع دون المعنى والجوهر
راجع : المسئولية لعبد السلام ذهني بك ص ٢٢

دى هلتس ج ٤ ص ١١ بند ٨

وتلبيح ما تقدم في نظرنا أن الأب يحكم مركزه الطبيعي مفروض فيه زجر
أبنائه وتقويم ما عوج من أخلاقهم وإصلاح ما فسد من طباعهم وأن يكون لهم
قدوة حسنة ، وأن لا يفض الطرف عما يقع من أخطائهم ، وألا يتهاون في
تثقيفهم وتربيتهم ، وألا يتردد في ائزال العقاب بهم متى وجب .

فإذا ما وقع من أبنائه حادث تسبب عنه حصول الضرر للغير ، فعنى هذا
أن الأب قد أهمل في الواجب المفروض عليه ، وبالتالي كان هنالك ما يبرر اقتراض
هذا التقصير إلا إذا أثبت أنه لم يكن في استطاعته منع وقوع الحادث .

أما فيما يختص بالخدم للمفروض أن السيد أساء اختيارهم ، لأن الانسان
لا يختار أبنائه ولكنه يختار خدمته ، ومن هنا كان هناك محل لسئولية ، إذ أنه
لو أحسن الاختيار لما وقع الحادث

ولكن يلاحظ أن المادة ٨٣١ من القانون الألماني تنص على أنه إذا اتضح
بأن السيد قد أظهر من النية ما يجب أن يحصل عادة وعملا فلا تعويض
عليه ، كذلك لا تعويض فيما إذا قام الدليل على أن الضرر كان لابد من وقوعه
حتى لو قام بالنية اللازمة

وتنص المادة ٥٥ من القانون السويسري بأن المخدم مشمول عن الاضرار
الناتجة عن أعمال كسبه ومستخدمى مكتبه وعماله وقت أداء عملهم فيما إذا لم يثبت
المخدم بأنه قام بواجب العناية اللازمة التي تختمها الظروف الخاصة لأجل الحيولة
بين وقوع هذا الضرر أو أن ما قام به من العناية لا يحول مع ذلك مطلقا دون

ضرورة وقوع الضرر .

راجع : المسئولية لعبد السلام ذهني بك ص ١٣٠

وقد حكمت محكمة النقض بمصر على أنه ، يقوم ضمان السيد قانونا على فطنة خطته في اختيار خادمه وفي مراقبته اياه بماله عليه من حق التأديب والفصل من الخدمة — وهي فطنة قانونية تعنى المضرور من اثبات وقوع خطأ من المخدم في اختيار الخادم أو في مراقبته — ولا يعنى السيد من الضمان إلا إذا أثبت أن الحادث الضار — قد حصل بقوة قاهرة لاشأن فيها لخادمه أو عن خطأ المجنى عليه نفسه (١)

الفرع الثالث

حقوق وتصرفات كفيل الصغير

٦٢٧ — قد يحصل أن لا يتولى المجلس الحسي أمر هذا الصغير لآى سبب كان وأن يقوم بتربية الصغير شخص يكفله فإهى حقوقه وواجبات هذا الكفيل من جهة التصرفات ؟

هذا الكفيل لا يعتبر وصيا ولا وليا

وقد قال الفقهاء بأن من يكفل الصغير ويموله من الأجانب له الحق أن يبيع مالا بد منه لحاجته من المنقولات كذلك له شراء مالا بد منه .
ولا يجوز بيع العقار أصلا ولو مع وجود ما يسوغ ذلك لوصى الأب لأنه لا ولاية له على المال أصلا (٢)

(١) الشرائع السنة الاول سنة ١٩٣٤ العدد الثاني س ١٩

(٢) مجلة الحقوق والاقتصاد السنة الاولى صحيفة ٥٤٥

الفرع الرابع

تصرفات الاوصياء

٦٢٨ - يمكن تقسيم هذه التصرفات إلى ثلاثة أقسام

الاول - التصرفات التي لا يصح للوصي القيام بها

الثاني - التصرفات المباحة

الثالث - التصرفات التي لا يصح القيام بها إلا باذن المجلس

القسم الاول

٦٢٩ - نصت المادة ٢٢ من القانون بأنه لا يجوز للوصي أو القيم أو الوكيل عن النائب أن يهب أو يقرض أو يعير شيئاً من مال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب

٦٣٠ - الهبة - يقصد الشارع بالهبة كل التصرفات التي تحصل بدون مقابل وذلك لأن وظيفة الوصي أن يحافظ على أموال الصغير فلا يصح له أن يبدد هذه الأموال بطريق الهبة ويتنقض ذلك أن لا يعطى الوصي مال الصغير أو يسلم جزء من دينه أو يتنازل عن كل أو بعض أى دين ولا أن يتنازل عن ضمان شخص أو عيني ولا أن تقوم بوقف أموال الصغير ولا بانقاص عقود الأيجار (١) و (٢)

٦٣١ - ولا يجوز للوصي أن يتبرع بشيء من مال اليتيم وإنما عليه أن يؤدي عن اليتيم الصدقة (الزكاة) من صافي الربح ومقدارها الخمس بعد استئزال

(١) مجلس حسبي على ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٢ بمجموعه رسميه سنة ٢٣ رقم ٥٩ و ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٢ بمجموعه رسميه سنة ٢٣ نمرة ٥٨ و ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٢٢ بمجموعه رسميه سنة ٢٣ نمرة ٩٥

جميع المصاريف والتنفقات. وهو حكم موافق للشرعية الغراء كل الموافقة. ولكن هل قانون المجالس الحسبية يبيح مثل هذا التصرف ،
أظن بل أعتقد أنه من الواجب الرجوع الى المجلس الحسبي للوافقة على مثل هذا التبرع

وقد جاء في الفتاوى الهندية الباب التاسع من كتاب الوصايا نقلا عن فتاوى قاضخان ص ١٤٨ : وليس للوصى أن يهب مال اليتيم بعوض أو بغير عوض وكذلك الأب .

ورود بالباب المذكور ص ١٤٩ . وللوصى أن يؤدي صدقة فطر اليتيم بمال اليتيم وأن يضحى عنه اذا كان اليتيم موسرا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى .

والوصى لا يملك ابراء غريم الميت ولا أن يحط عنه سيئا ولا يؤجله اذا لم يكن الدين واجبا بمقد (١)

٦٣٣ - ولا يعتبر من الهبة الاعمال التي تسهل ايجاد اتفاق (كنكراتو) في أحوال التفاليس فان ذلك يدخل في المسائل المبينة في المادة ٢١ من القانون. يراجع منشور الحاقية للمجال الحسبية رقم ٤٣ سنة ١٩٢٣ خاص بالتنازل عن حقوق عدعي الاهلية . هذه التصرفات ممنوعة منعاً باتاً على الاوصياء وليست المجالس الحسبية من سلطتها أو من وظيفتها التصريح بها أو اجازتها بأى صورة كانت .

على أن ذلك لا يمنع من أن يكون للعرف نفوذ في بعض المسائل . فانه للوصى أن يدفع المهر وأن يقوم بنفقات الزواج الضرورية وأن يقدم الهدايا الذي جرى العرف بها وأن يصرف الاموال الخاصة بالزكاة والاعمال الخيرية التي تستلزمها الافراح أو المآتم أو المواسم الدينية المعروفة
٦٣٣ - ولا يجوز للوصى أن يدفع تعويضا لموظف عنده بمناسبة الاستغناء

عنه . ومثل هذه المسألة يحصل اذا كان المتوفى قد ترك دائرة بها كثير من الموظفين والواجب أن تترك هذه المسائل الى الجهات المختصة للفصل فيها

القسم الثاني

التصرفات التي تتطلب اذن المجلس

٦٣٤ - ليس بلائحة المجالس الحسبية الصادرة في سنة ١٨٩٦ نص عام لبيان التصرفات المختلفة التي لا يصح للوصى القيام بها إلا بأذن سابق من المجلس الحسبي وقد نص القانون الجديد في المادة الحادية والعشرين على ما يأتي:
يجب على الاوصياء والقامة ووكلاء الغائبين أن يحصلوا على إذن من المجلس الحسبي بمباشرة أحد التصرفات الآتية :

أولاً - شراء العقارات أو بيعها أو استبدالها أو ترتيب حقوق عينية عليها

ثانياً - التصرف بالبيع أو الرهن في الاوراق المالية

ثالثاً - تقليل التأمينات المقررة لمنفعة القاصر أو المحجور عليه أو الغائب

رابعاً - الاعتراف بدين سابق على الوفاة أو الحجر أو النية

خامساً - الصلح أو التحكيم

سادساً - اجراء القسمة التراضى - في هذه الحالة يقوم تصديق المجلس الحسبي

عليها مقام التصديق المقصود عليه بالمادة ٥٦ من القانون المدني

سابعا - طلب القسمة القضائية عند عدم الاتفاق

ثامناً - قبول الهبة إذا كانت مقترنة بشرط

تاسعاً - التأجير لمدة أكثر من ثلاث سنوات

عاشراً - الاقراض

حادى عشر - تشغيل رؤوس الاموال

ثانى عشر - شراء - شئ لانفسهم من ملك القاصر أو المحجور عليه أو

الغائب . أو بيع شيء من ملكهم للقاصر أو المحجور عليه أو الغائب
 ثالث عشر - استئجار ملك القاصر أو المحجور عليه أو الغائب
 رابع عشر - قبول التنازل لهم عن حق أو دين على القاصر أو المحجور
 عليه أو الغائب
 ويجب الحصول على إذن خاص من المجلس لأجراء كل تصرف من
 تلك التصرفات

٦٣٥ - ضرورة الإذن قبل التصرفات - إذا لم يتم الوصى باتباع هذه
 القاعدة فهل للمجلس أن يحيز هذه التصرفات بقرار لاحق لها ؟
 سنتكلم بالتفصيل عن هذا الموضوع في البحث الخاص بمسؤولية الوصى في
 إدارة التركة ونقرر بأن المجلس يصح له أن يقوم به - هذه الاجازة أو رفض
 المصادقة . وفي هذه الحالة يكون التصرف محلاً للبطالان

٦٣٦ - سلطة المجلس في الإذن - لم يشأ الشارع أن يترك الوصى في
 أعماله لنفسه لأجراء التصرفات المبينة في المادة ٢١ بل جعل للوصى الحق في أن
 يطلب هذا الإذن وللمجلس الحرية المطلقة في بحث كل مسألة على حدة في أى وقت
 يشاء . كذلك له العدول عن رأيه إذا تغيرت الظروف وقدم طلب جديد
 فإذا صدر الإذن بالموافقة، فعلى الوصى أن يقوم بالتنفيذ . وقد يحصل أن
 يشترط المجلس شروطاً خاصة على الوصى في حالة الاجازة . وفي هذه الحالة
 يجب عليه أن يقوم بكل ما قرره المجلس في هذا الشأن

ويلاحظ القارىء أن هذا النظام أوجد ضمانات كبرى لحماية أموال عديمي
 الأهلية من التبديد . ويسمح للمجالس الحسنية بأن تراقب تصرفات الاوصياء
 قبل أن يقوموا باتمامها على أن هذه المادة قد أنقصت كثيراً من سلطة الاوصياء
 وحدت من حرية عملهم التي نصت عليها الشريعة الإسلامية (راجع مادة ٤٥٠)
 وما بعدها من قانون الاحوال الشخصية)

القسم الثالث

التصرفات الجائزة والتي لا تحتاج لإذن المجلس

٦٣٧ - قد نصت المادة ٢٢ على التصرفات الممنوعة منعاً باتاً. ونصت المادة ٢١ على التصرفات الجائزة على شرط الحصول على إذن المجلس بها. فهل يفهم من ذلك أن بقية التصرفات تعتبر مباحة وما هي القواعد التي يمكن بها معرفة مثل هذه التصرفات؟ وهل للوصى الحرية المطلقة في القيام بهذه التصرفات أو أنه يجب عليه أن يكون عمله قاصراً على التصرفات الإدارية؟ لا يخفى أن وظيفة الوصى معناها حلولة محل عديمي الأهلية في إدارة حقوقه والقيام بدلا عنه وحسابه بكل التصرفات القانونية التي لا يستطيع الصغير القيام بها بسبب عدم أهليته.

والقاعدة العامة أن للوصى أن يقوم بالأعمال التي يستطيع القيام بها فيما لو وكل من جانب الصغير إذا أصبح رشيداً أى أنه في هذه الحالة يكون حكمه حكم الوكيل وقد قلنا إن الشريعة الإسلامية جعلت الوصى يعمل ما يرى فيه مصلحة الصغير بدون إذن القاضي (١) والشارع المصري لم يشأ ألا تحديد هذه السلطة

٦٣٨ - التصرفات الإدارية والتصرفات - هذه التصرفات هي الجزء المهم من أعمال الوصى. ويجب عليه القيام بها حتى لا يحصل ضرر للصغير من التأخير وهي تشمل تصرفات الاستغلال والإصلاحات الضرورية

٦٣٩ - يلاحظ أن المادة ١٢ تبت المسائل الواجب استئذان المجلس فيها. وهناك مسائل أخرى يصح أن تخضع لهذا النظام ولكنها غير مدرجة في المادة المذكورة فهل مثل هذه التصرفات - كرفع دعوى تثبيت الملكية - تحتاج إلى هذا الإذن؟

(١) شرح قانون الأحوال الشخصية الشيخ زيد جوده ٢ صحيفة ١٥٨

والجواب على ذلك سهل وهو أننا إذا لاحظنا أن الشارع قصد أن لا يترك الوصى مطلق التصرف فإن هذا النظام يسرى على ما يشابه المسائل التي ذكرناها ويرجع هذا التغيير إلى أن الواجب الرجوع إلى ما جاء به القانون المدني في باب الوكالة إذ الوصى يعتبر وكيلًا عما بدون تخصيص التصرفات التي يجب عليه القيام بها أى أنه لا يملك القيام إلا بالتصرفات الإدارية طبقاً لنص المادة ٥١٥ من القانون المدني الأهملي ونصها:

يجوز أن يكون التوكيل خاصاً أو عاماً والتوكيل الخاص لا يترتب عليه إلا الأذن للوكيل بإجراء الأعمال المعينة في التوكيل وتوابعها الضرورية — أما التوكيل العام فلا يترتب عليه إلا التفويض للوكيل في الأعمال المتعلقة بالإدارة (١) ومن جهة عامة يصح اعتبار التصرفات المستعجلة والضرورية مثلها كمثل التصرفات التحفظية أو الإدارية يقوم بها الوصى من غير إذن. فإذا كانت التصرفات الإدارية أهمية خاصة فإن الأذن أيضاً مطلوب فيها لأنها دائرة بين النفع والضرر ويصح أن يتولى أمرها المجلس وأما التصرفات التي لامصلحة للديني الأهلية فيها فإنها ممنوعة لأنها ضارة به ضرراً معضاً

الفرع الخامس

التصرفات حال تعدد الأوصياء

٦٤٠ - يجب على الأوصياء في الحالة التي يوجد فيها أكثر من وصي واحد يجب أن يكونوا متضامين في إدارة الأموال إلا إذا حدد المجلس الحسبي لكل واحد منهم الوظائف التي يصح القيام بها فإن الأوصياء يجب أن يشتركوا جميعاً في إتمام كل التصرفات المتعاقبة بإدارة الأموال

(١) محكمة استئناف مصر ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ مجموعة رسمية — ٣١ نمرة ٨٤
ومحكمة الزقازيق ٢٩ أبريل سنة ١٩١٨ الحقوق سنة ٣٤ صحيفة ١٦٤ رقم ٨٠

وتقرر الشريعة الاسلامية بأن الوصى لا يصح أن ينفرد إذا اشترك معه
أوصياء آخرون الا في الاحوال المستعجلة أو التي تكون قليلة الأهمية . راجع
المادة ٤٧٧ من قانون الاحوال الشخصية

وإذا رجعنا إلى القانون المدنى في باب الوكالة نجد أن المادة ٥١٩ صريحة في
أنه : إذا تعدد الوكلاء في عمل واحد بتوكيل واحد ولم يصرح لأحدهم بانفراده
في العمل فلا يجوز لهم العمل الا معاً . وعليه فالتأني بأن الشارع قد لاحظ -
عند اصدار قانون المجالس الحسنية الجديد - القواعد العامة التي سجلها القانون
المدنى في باب الوكالة المذكور

وذلك لا يمنع من الرجوع في بعض المسائل الى حق التقدير والى قواعد
العدل والانصاف (١)

٦٤١ - الأمر القانونى لهذه القواعد - ليست المجالس الحسنية مختصة بالنظر
في صحة أو بطلان التصرفات الصادرة من الوصى أو الصغير . فان المحاكم
الاهلية هي المختصة بالحكم في هذه المسائل وتتبع في ذلك القواعد التي وضعها
الشارع في القانون المدنى

وستكلم عنها في فصل آخر بما فيه الكفاية

ويكفى أن نقول بأن الاهلية قد وضعت لها الأنظمة لحماية الصغير في
علاقاته مع الغير وان كل بطلان لاحق لتصرفات عديمي الاهلية لا يصح أن
يستفيد منه الغير (٢)

(١) محكمة استئناف مصر ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ بمجموعة رسمية سنة ٣١ رقم ٨٤

(٢) محكمة استئناف مصر ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بمجموعة رسمية سنة ٣ رقم ١٤٩

الفصل الثامن

تصرفات الصغير الجائزة مع وجود الوصى

٦٤٢ - يصح - لمناسبة التكلم في تصرفات الاوصياء الجائزة والممنوعة والمباحة أن نذكر شيئاً عن تصرفات الصغير الجائزة مع وجود الوصى والمفهوم من طبيعة الحال أن لا تكون هذه التصرفات متعلقة بالمقررات

٦٤٣ - أمطام الشريعة الإسلامية - لقد فرقت الشريعة بين الصبي المميز والصبي غير المميز ..

أما الاول فقد يصح أن يؤذن له بالتجارة لانه في هذه الحالة يكون قد وصل الى سن يستطيع أن يميز بها أحوال البيع والشراء (١)
أما التصرفات فيصح تقسيمها الى ثلاثة أقسام :

القسم الاول - النافعة نفعا كالمحبة

القسم الثاني - الدائرة بين النفع والضرر كالبيع والشراء والايجار

القسم الثالث - الضارة ضرراً كالمحبة

٦٤٤ - والتقدير القانوني لهذه التصرفات يختلف باختلاف الشخص الذي صدرت منه طبقاً للتقسيم الذي أورده الشارع في قانون المجالس الحسينية من أن الصبي بلغ الثامن عشرة من عمره أو لم يبلغها

٦٤٥ - الصغير الذي لم يبلغ الى الثامن عشرة سنة - هذا الصغير يعتبر غير أهل للتصرفات الخاصة بأمواله

أما الذي بلغ الثامن عشرة سنة فيصح له أن يقوم بالأعمال التحفظية التي يقصد بها منع الضرر من الأموال . ويصح الصغير المذكور أن يقوم بها مثل

تسجيل عقد الرهن أو إيقاف حق التقادم لمضى المدة وله أيضاً أن يتمتع بالحق المخول في القانون الصادر في ٧ ابريل سنة ١٩١٠ والقانون بمرة ٤٨ سنة ١٩٠٥ الخاص بعدم جواز الحجز على الأموال المودعة في صندوق التوفير. فان الصغير أهل لسحب الأموال التي أودعها بمعرفة إلا إذا وجدت معارضة من جانب الوصى الشرعى

ولا تنس أن المادة ٢٩ من القانون أباحت الحقوق التي يتمتع بها مثل هذا الصغير وستنكلم عن ذلك تفصيلاً في موضعه في باب القصر وعديمي الأهلية

الفصل التاسع

مكافأة الوصى

٦٤٦ — يمكن اقراض ثلاث حالات فيما يتعلق بهذا البحث

الحالة الأولى — عدم اعطاء مكافأة للوصى

هذه الفكرة هي المدونة في المادة ٤٧١ من القانون المدني الفرنسي التي

تقرر بأن الوصى يجب عليه ادارة أموال القاصر بدون مقابل

٦٤٧ — الحالة الثانية — مكافأة الوصى — هذه الفكرة معمول بها في كثير

من البلدان من ضرورة مكافأة الوصى على أعماله. ففي اسبانيا وفي سويسرا يعطى الوصى ما يتناسب مع عمله من المتاعب والوقت الذي تتطلبه إدارة الأعمال .

والغرض من ذلك تنشيط الوصى ودفعه إلى العمل بذمة واخلاص

٦٤٨ — وأما الحالة الثالثة — فهي المكافأة الاختيارية للوصى . فان هذه

النظرية تسمح للوصى بأن يطلب تقدير أتعابه إن لم يشأ أن يقوم بعمله بغير أجر . ولا يمكن قانوننا وشرعا التزام شخص بأن يعمل بغير مقابل . وقد يحصل أن الوصى لا تسمح له حاله المالية بترك أعماله الخاصة والتفرغ لأعمال الوصاية

وهذه الحالة هي الجارى العمل بها في مصر

٦٤٩- نظرية الشريعة الموسومة - أما مآقرته الشريعة الإسلامية فراجع إلى ما جاء في القرآن الكريم قال تعالى (فمن كان غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف)

وجاء في المادة ٤٦٩ من قانون الأحوال الشخصية : إذا كان الوصي في حاجة إلى معونة فيصح أن يعطى أجراً يقابل أجره العادي والا فلا يعطى لخدمة والوصاية في الشريعة الإسلامية هي تكليف بالمجان والاستثناء فيها إعطاء أجر مقابل العمل

راجع في ذلك الشيخ زيد شرح الأحوال الشخصية صحيفة ١٨٩

٦٥٠- نصي القانون على المكافأة - نص الشارع على ضرورة النظر في مكافأة الوصي أو القيم والغائب

وللمجلس الحق في تقديرها مراعيًا في ذلك قيمة التركة والأعمال التي تؤدي. والقصد من هذه المكافأة منع الوصي من أن يطمع في أموال عديمي الأهلية حتى يشعر بأن قيامه بواجبه على الوجه الأكمل مقدر تقديرًا لائقًا من المجلس وحتى يطمئن إلى أن قيامه بهذا الواجب فضلًا عما فيه من الأجر الجزيل عند الله فإنه محل نظر وتقدير من الوجهة المادية

٦٥١- أقصى قيمة المكافأة - حدد القانون أقصى ما يمكن إعطاؤه من المكافأة للوصي بقرره بأنه لا يصح أن يزيد عن مئتين في المائة من صافي الربح

ويدخل في هذه المكافأة أجور العمال الذين يعاونون المتولى في القيام بإدارة الأموال ومصاريف الأموال ومصاريف الزراعة ومصاريف الزراعة ومصاريف صيانة العقارات (مادة ٤٩ من اللائحة)

٦٥٢- الحرمان من المكافأة - نصت المادة ٢٥ من القانون من أن للمجالس الحسنية أن تقضى بالعقوبات التأديبية على الأوصيل والقائمة والوكلاء

عن الغائبين والمصرفين الذين يعملون على عدم تنفيذ قراراتها أو لا يراعون الواجبات التي فرضتها عليهم القوانين والقرارات الخاصة بالمجالس الحسبية - ومن بين هذه العقوبات حرمانهم من كل مكافأة أو بعضها وقت التقدير ويكون التقدير في آخر السنة عند فحص أول حساب حتى يراعى فيه إدارة الاموال والمتاعب وما نجم عنها من المنافع والارباح ويجوز تعديل التقدير بحسب الظروف كلما فحص الحساب سنوياً

٦٥٣ - التقدير الموقت - على أنه يجوز للمجلس بناء على طلب الوصي أن يقدر له مقدماً وبصفة مؤقتة مبلغاً معيناً من المال على سبيل المكافأة بشرط أن لا تتجاوز أربعة في المائة من التقدير التقريبي الصافي الربيع (١)

٦٥٤ - هل للمحاكم سلطة في تقدير الأجر؟ - إن المجالس الحسبية سلطة قضائية مستقلة والقرارات التي تصدرها في المسائل الداخلة في اختصاصها تعد حائزة لقوة الشيء المحكوم فيه

وقد حكم بأنه لا يجوز للقيم على محجور عليه أن يطلب من المحاكم الأهلية بزيادة أجر له وبمبالغ ادعى صرفها في ترميم عقارات للمحجور عليه إذا كان قد سبق له أن قدم هذين الطلبين وقت فحص الحساب المقدم منه فقرر المجلس رفضهما (٢)

وإذا عين المجلس الحسبي إحدى السيدات وصية على قصر لم تركه وعين معها مشرفاً يشترك في إدارة شؤون التركة من مراقبة المحلات التجارية والاشراف على أعمالها ولم يتقاض المشرف أجراً على أعماله. وبعد ثلاث سنوات طلب المشرف من مجلس مصر الحسبي أن يقدر له أنساباً قضى له

(١) منشور الحاقانية يونيه سنة ١٩١٧

(٢) السيدة زينب ١٧ أبريل سنة ١٩٢٠ بمجموعة رسية بمجموعة ٢٢ ص عدد ٧٤

المجلس بمبلغ ٣٠٠ جنيه وواقت وزارة الحفائية على قرار المجلس . ولكن الوصية لم تنفذ القرار ورأت أن ترفع دعوى ضد المشرف . فندبت المحكمة أحد أعضائها للاطلاع على ملف القضية بالمجلس الحسى ثم حكمت برفض الدعوى قائلة ان للمجلس الحسى دون غيره الاختصاص فى تقدير أتعاب الوكلاء والايوصياء والقوام والمشرفين . وإن قراراته فى هذا الشأن تصبح نافذة بعد تصديق وزارة الحفائية عليها . فليس لمن صدر قرار ضده بتقدير الأتعاب أن يسعى إلى نقضه أمام المحاكم

وليس للمحاكم أن تناقش أسباب قرار المجلس الحسى ولا أن تبحث فى موضوعه بما أنه صدر فى حدود اختصاصه

راجع جريدة الاهرام الصادرة فى ١٧ مايو سنة ١٩٣٢

الفصل العاشر

تأديب الاوصياء

٦٥٥ - منع الشارع للمجالس الحسدية سلطة الحكم على المتولين أمر عديمى الاهلية بأن قرر بتأديبهم بعقوبات إذا عملوا على عدم تنفيذ قراراتها أو لم يراعوا الواجبات التى فرضها عليهم القانون وهذه العقوبات هى :

(١) غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية . ويجوز أن تزداد إلى عشرين جنيها مصرية فى المرة الثانية

(٢) - حرمانهم من كل مكافآتهم أو بعضها

٦٥٦ - جواز العدول عن الحكم - يجوز الرجوع فى الحكم إذا أذن المحكوم عليه وقدم أعتذاراً يقبلها المجلس (مادة ٢٥ من القانون
فقرة أخيرة)

٦٥٧ - المعارضة - تجوز المعارضة في الاحكام النائية الصادرة في احكام الغرامات . وميعاد هذه المعارضة ثمانية ايام كاملة من تاريخ اعلان الحكم على يد محضر أو أحد رجال الضبط

٦٥٨ - الاستئناف - لم يجعل الشارع حق الاستئناف مباحا بلا شرط ولا قيد . بل جعله قاصراً على الاحكام الصادرة من المجالس الحسنية اذا قضت بالحرمان من مكافأة تزيد قيمتها على عشرين جنيها

٦٥٩ - طريقة المعارضة والاستئناف - ترفع المعارضة بالطريقة العادية بمقتضى عريضة تقدم للمجلس أما الاستئناف فانه يرفع طبقاً لاحكام القانون بمرة ٤٠ سنة ١٩٣١ بتقرير في قلم الكتاب بدلا من العريضة التي كانت تقدم لوزارة الحفانية . وذلك في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم

٦٦٠ - عدم تنفير العقوبة على مال عديمي الاهلية - لما كانت العقوبة التأديبية التي يفرضها المجلس على الوصى أو القيم أو الوكيل عن النائب ملحوظا فيها المسؤولية الشخصية في عدم القيام بالواجب كان من مقتضى ذلك أن لا تنفذ هذه العقوبة على مال عديمي الاهلية . لانه اذا كان الامر على غير هذا التقدير أصبحت العقوبات لا معنى لها ولا أثر لاصدارها مادام الوصى يعتمد أن تحصيلها يتم من أموال عديمي الاهلية . وبذلك يستمر في اهماله وعدم تنفيذ قرارات المجلس . أما اذا كانت العقوبات تنفذ عليه في ماله الخاص فان ذلك يجعله على النوام متيقظا عالما بما يجره تقصيره من الضرر المادى في أمواله

٦٦١ - طريقة التنفير - يحصل التنفيذ لتحصيل الغرامات بواسطة محضرى

المحاكم الأهلية وذلك طبقاً للاجرات المعروفة في قانون المرافعات في باب التنفيذ ويصح مراجعتها في موضعها

٦٦٢- الإيقاف المؤقت للتقدير - يصح للمجلس لظروف يراها ويقدرها التقدير اللائق بها - أن يمنع تنفيذ حكم الغرامة إذا طلب ذلك منه . فقد يحصل أن يقدم الوصي شكواه ويبين فيها مادعا إلى عدم القيام بتنفيذ أوامر المجلس ويرى هذا الأخير أن ماقرره صحيح وأنه معذور . ففي مثل هذه الحالة يباح للمجلس أن يؤخر تنفيذ العقوبة إلى أجل حتى إذا ما استوثق من تنفيذ ما أمره به صح له الرجوع نهائياً عن حكم الغرامة أو إذا رأى أن هذا الإيقاف لم ينفذ فأندته المقصودة عاد بعد ذلك عن قرار الإيقاف ونفذ في أموال الوصي

٦٦٣- معلومة عامة - قد يظن بأن هذه العقوبات كافية للسير بالأعمال طبقاً للرجوع فيها من تحقيق أغراض الشارع في حماية أموال عديمي الأهلية ويصح أن يعدل القانون فيوجد نصاً يجعل عقوبة الوصي أشد من عقوبة الغرامة كالحبس مثلاً لاجل قصير أو عقوبة أخرى مماثلها

فإن مثل هذه العقوبة تساعد كثيراً على جعل الاوصياء في حالة تدفعهم إلى العمل الصالح والسلوك المستقيم إذا كانت هناك عقوبة الحبس . أما العقوبة المالية فلا أثر لها مطلقاً إذا كان الوصي فقيراً

وأني أقترح بأن يكتفى الآن بتنفيذ الغرامات طبقاً لما هو متبع في المحاكم الأهلية في المسائل الجنائية تراجع المادة (٢٦٧) من قانون تحقيق الجنايات و(٢٢) من قانون العقوبات

الفصل الحادى عشر

عزل الاوصياء واستبدال غيرهم بهم

٦٦٤ - يملك المجلس الحسى عزل المتولين من الاوصياء والقائمة والوكلاء طبقا للقاعدة العامة : من ملك التولية ملك العزل - وللمجلس السلطة التامة والرقابة على هؤلاء - فاذا رأى من مصلحة عديمى الاهلية أن هؤلاء المتولين أصبحوا فى حالة من الحالات التى تمنع بقائهم فى وظائفهم فان له الحق فى اصدار قرار بعزلهم

٦٦٥ - ١- تغاير الوصى - كذلك للمجلس الحق فى أن يقبل استقالتهم إذا لم تكن هذه الاستقالة قد قدمت فى وقت غير لائق . وله أن يستبدل بهم غيرهم أو يضم اليهم آخرين إذا كانت دائرة الأعمال أو نوعها تستدعى ذلك

٦٦٦ - تقرير المجلس - وهذه المسائل متروكة إلى تقدير المجلس . وله الحرية التامة فى بحث كل حالة على حدها . حتى لقد يصل بالمجلس فى حالة امتناع الوصى عن دفع ائعات الخبير لمراجعة الحسابات - أن يأمر بعزله إذا تأخر مع توافر المال لديه وعدم وجود عنصر مقبول يبرر تأخيرها

٦٦٧ - وجاء فى الفتاوى الهندية فى الباب التاسع من كتاب الوصايا ص ١٣٨ : ومن أوصى إلى من يعجز عن القيام بالوصية ضم اليه القاضى غيره . إلى أن قال . القاضى إذا اتهم الوصى قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه يجعل القاضى معه غيره ولا يخرج . وقال أبو يوسف يخرج . وهو الظاهر وعليه الفتوى وقد ورد هذا كله بالمادة ٤٤٥ من كتاب الاحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية . وورد مثله بالمادة ٤٤٤ من القانون المدنى الفرنسى . وإنما رأى عندهم يكون برأى مجلس العائلة بناء على طلب الاقارب أو بعضهم أو بناء على أمر قاضى المصالحات

الفصل الثانى عشر

اتهاء مأمورية الوصى

وتسليم الأموال وتقديم الحسابات

٦٦٨ - تنتهى مأمورية الوصى متى بلغ القاصر احدى وعشرين سنة ميلادية إلا اذا قرر المجلس استمرار الوصاية مادة ٢٩ من القانون

٦٦٩ - طريقة تسليم الأموال - ويسلم الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين والمديرون الموقنون الاموال لمن يعينون بذلم أو للمستحقين فى ظرف لا يتجاوز الثلاثين يوما من تاريخ اتهاء مأموريتهم . ويكون تسليم الاموال على مرجب قائمة الجرد المحررة وقت استلامه اياها مع مراعاة ما زاد وما نقص وما تغير فيها اثناء ادارتهم لها

٦٧٠ - مائة التوقف مع التسليم - فاذا توقف أحدكم عن التسليم يرفع الأمر الى المجلس ليقرر ما يراه . فاذا قرر وجوب مساعدة جهة الادارة كان على مأمورى السلطة الادارية أن يساعدوا ولو بالقوة . ويحضر محضر يذكر فيه نص القرار الصادر من المجلس الحسبى يطلب المساعدة من جهة الادارة وتبين فيه الاجراآت التى تمت بالفعل ويوقع عليه مندوب الادارة والحاضرون من ذوى الشأن ويرسل المحضر للمجلس لحفظه بملف المادة (مادة ٣٢ من اللائحة)

٦٧١ - استعمال القوة - يشترط فى استعمال القوة أن يكون نصيب عديمى الأهلية المراد وضع اليد عليه غير متنازع فيه ومن الممكن حيازته ولو على الشيوع . وفى هذه الحالة يعمل محضر يذكر فيه نص القرار والاجراآت التى تمت ويوقع عليه أيضاً مندوب الادارة والحاضرون من ذوى الشأن مادة ٣٢
قصة ثابتة من اللائحة التنفيذية ١

٦٧٢ - اثبات السنه - سنتكلم بالتفصيل عن سن الرشد . ولكتنا نقول
كله متعلقه بهذا الموضوع . فان المادة ٥١ من اللائحه نصت بأن الدليل على بلوغ
القاصر سن الحاديه والعشرين ميلاديه يجب أن يكون له صفه رسميه أو يجب
تقديم شهاده الميلاد أو شهاده تقدم بناء على أقوال أقارب القاصر وعائلته أو
معارفه وجيرانه

كما أنه يجوز للمجلس أن يقدر السن بواسطه تعيين خبير إذا اقتضت الحال
هذا الاجراء

٦٧٣ - أموال أُمُرى - قد تطرأ أحوال أخرى يصح فيها اعتبار
مأمورية الوصى قد انتهت نذكر بعضها :

(١) موت الصغير

(٢) الحجر على الوصى بسبب عدم أهليته بعد تعيينه وصياً

(٣) اعتذار الوصى في عدم قبوله للوصاية طبقاً لنص المادة ١٩ من القانون

(٤) عزل الوصى لاي سبب من الاسباب

(٥) استغافؤه من الوصاية لاسباب طرأت عليه

وفي هذه الحالات ماعدا الحالتين الاولين فان الوصاية في الحقيقه لا تنتهى
وانما يحل وصى محل آخر لادارتها .

ويجب على الوصى القديم الخارج من الوصاية أن يقدم عنها حساباً للمجلس
الحسبى مؤيداً بالمستندات

٦٧٤ - تقويم الحسابات - نصت المادة (٥٤) من اللائحه التنفيذية

بان الاوصياء ومن في حكمهم يقدمون حساباتهم النهائية الى المستحقين أو الى
المتولين الذين يعينون لادارة الاموال بدلا عنهم وهم في احدى جلسات المجلس
الحسبى

ويجوز للمجلس ابداء ما يراه من الملاحظات في صالح المستحقين أو ورثتهم

وتعتبر الحسابات السنوية أساساً للحساب النهائي

٦٧٥ - نعيم محضر الجرد - وعلى الاوصياء أن يقدموا عند تسليم الاموال نسخة كاملة من قائمة الجرد التي بأيديهم موضحاً بها التغييرات التي طرأت وتذكر هذه التغييرات أيضاً في نسخة قائمة الجرد الثانية المحفوظة بالمجلس الحسبي. مادة ٥٥ من اللائحة

٦٧٦ - التخاصص مع القاصر - نصت المادة ٣٣ من القانون بأن كل مخالصة يحصل عليها الوصي من القاصر بعد انتهاء الوصاية ولكن قبل مضي ستة أشهر من تاريخ تقديم الحسابات ومستنداتها للمجلس كما هو مبين بالمادة ٢٤ من قانون المجالس - هذه المخالصة تعتبر باطلة ولا يعمل بها

٦٧٧ - سقوط الحق في مطالبة الوصي أو القيم - نصت المادة ٣٤ من القانون بأن كل دعوى للقاصر على وصيه أو للمحجور عليه على قيمة تكون متعلقة بامور الوصاية تسقط بمضي خمس سنوات من التاريخ الذي انتهت فيه الوصاية أو القوامة

الفصل الثالث عشر

قيمة التصديق على الحسابات

٦٧٨ - تعتبر مسائل الحساب بطبيعتها مدنية وتدخل في وظائف القضاء العادى اذا قام نزاع بشأنها. ولكن المجالس الحسبية تنظرها وتصدق على نتائجها بما لها من سلطة الاشراف على ادارة اموال القصر والمحجور عليهم والفائين فهل قرارات التصديق على المحاسبة التي تصدرها هذه المجالس تكون محترمة نافذة ويجب على الجهات القضائية احترامها وعدم التعرض للاسساس الذي بنيت عليه ٩.

قد يمكن القول بهذا الرأي باعتبار أن هذه القرارات تناول مسائل تصل
بوظائف المجالس الحسبية وهي تصدرها بمألفها من السلطة التي منحها إياها
القانون (١)

ولكن الرأي الراجح : أن المحاكم عندما ترفع إليها دعوى بطلب محاسبة الوصي
أو الحكم عليه برصيد الحساب الذي صدق عليه المجلس الحسبي لا تنقيد بقرار
هذا المجلس ولا يمنحها التصديق على الحساب عن العرض له من جديد والفصل
في موضوعه (٢)

وهذا الرأي هو الصحيح لأن فيه ضمانا لمصلحة القصر الذين لم يكن في
طاقهم حماية حقوقهم أثناء قصرهم . ولا يمكن الاحتجاج عليهم بقرار اتخذ من
غير أن تكون لديهم وسائل المناقشة في أساسه وبيان خطئه
وقد أوردنا كثيرا من التفاصيل عن هذا الموضوع في باب قوة الشيء
المحكوم فيه

ولكن يصح أن نورد هنا خلاصة بعض الأحكام المتعلقة بهذا الموضوع
٦٧٩- من المحكمة المدنية في اهتمام الحساب - المجالس الحسبية هي
صاحبة السلطة على الاوصياء . ولها أن تراجع أعمالهم وتعتمدها أو لا تعتمدها
حسبا يترأى من تصرف الوصي . ولها أن تمزله عند الاقتضاء
نكا أن المحكمة يجب عليها أن تعتبر قرارات المجالس في هذا الشأن حجة في
الدعوى التي تفصل فيها (٣)

٦٨٠- محاسبة الوصي الخلف للوصي السلف - الوصي الخلف له أن
يحاسب الوصي السلف على حقوق القاصر وأن يطالبه بذلك أمام المحاكم الالهية

(١) محكمة الاستئناف ١٧ يناير سنة ١٩١٢ بمجموعة رسمية ٢٣ صحيفة ٦٨ عدد ٣٥٥

(٢) قض وإبرام ١١ مايو سنة ١٩١٨ بمجموعة رسمية سنة ١٩١٩ صحيفة ١٢٥

(٣) استئناف ٧ دايو سنة ١٨٩٦ حقوق ١١ صحيفة ٣٦٣

التي تختص بالنظر والحكم فيه وللمجالس الحسبية الملاحظة فقط على الاوصياء (١)
٦٧١- رأى مخالف من طرف - المجالس الحسبية تكون سلطة قضائية
مستقلة . وعليه اذا قدم وصى حساباته الى مجلس حسبي فلا يكون من اختصاص
المحاكم الاهلية النظر في دعوى مرفوعة ضده من الوصى الذي حل محله لتقديم
الحساب . فاذا فصلت المحكمة الاهلية في هذه الدعوى مكانها حلت محل محاكم
الاخوال الشخصية في مسألة هي من اختصاص المجلس الحسبي وحده (٢)

٦٨٢- تصديق المجلس لا يمنع اختصاص المحاكم -

إن المحاكم الاهلية حق النظر في الحقوق التي هي موضع ذلك الحساب متى
طلب ذلك من له حق الخصومة عن القاصر شرعا. وإن نظر المجالس الحسبية في
حسابات الاوصياء انما هو نظر ملاحظة ومراقبة لأجل الوقوف على إدارة
الاوصياء لأموال المحجور عليه وتعيين الأمين منهم وعزل الخائن (٣)

٦٨٣- التصديق لا يمنع المحاسبة - ان لائحة المجالس وان كانت أوجبت
على الاوصياء والقوام تقديم الحساب النهائي في كل سنة عن إدارة أموال المحجور
عليه فذلك لأجل تمكينها من معرفة سير هؤلاء الاوصياء والقوام في
أموال محجورهم بمجرد تصديقها على حساب الوصى أو القيم ولا يجعل ذلك الحساب
غير معرض للنقض والالغاء والمناقشة فيه من ذوى الشأن وهو المحجور عليه متى
خرج من الحجر أو من يخلف ذلك الوصى أو القيم (٤)

(١) طنطا ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٤ القضاء ٢ صحيفة ١٤١

(٢) استئناف ١٧ يناير سنة ١٩١٢ مجموعته رسمية ١٣ صحيفة ٦٨ حقوق ٢٧

صحيفة ٢٨٤

(٣) استئناف ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩٣ حقوق ٨ صحيفة ٣٩٥

(٤) ١٧ يناير سنة ١٨٩٤ قضاء ٢ صحيفة ٢٩٦

٦٨٤- من الموكنة في الاعتماد - المجالس هي صاحبة الشأن ولها السلطة على الأوصياء وهي التي تراجع أعمالهم وتعتمدها أو لا تعتمدها حسب ما يترآى لها من تصرفاتها. وعليه فلو صادق المجلس على الحساب المقدم من الوصى ولم ير فيه ما يدعو إلى الشك في أمانته فله حكمة أن تقرر اعتماد الحساب إذا لم يظهر لها فيه أمر غارق للعاده بالنسبة لاحتياجات من هم في درجة الوصى عليه. والوصى المختار مصدق في قوله ما لم يكذبه القاصر

٦٨٥- المجلس الحسبي ليس بسلطة نهائية - مصادقة المجلس الحسبي على الحساب المقدم من الأوصياء والقوام لا يعد صادراً من سلطة قضائية مختصة تكسبه قوة الشيء المحكوم فيه (٢)

٨- هذه المساعدة لا تكن قانوناً لاثبات المصاريف التي يدعى الوصى صرفها في شؤون المحجور عليه (٣)

٦٨٦- الوصى ملزم بتقديم حساب القاصر متى بلغ رشده أو للوصى الذي يعين على القاصر بعد الوصى المطلوب منه تقديم الحساب (٤)

٦٨٧- سلطة المجلس فيما يختص هي حاسبة محضه وليس للبحاس سلطة الحكم بالزام الوصى بدفع المبلغ الذي هو نتيجة الحساب. ولذا فإن المحاكم الاهلية مختصة بنظر دعوى الحساب التي تقام على الوصى بقصد التزامه بدفع المبلغ الذي يظهر طرفه بعد المحاسبة (٥)

١- ٧ مايو سنة ١٨٩٦ قضاء ٣ صحيفة ٤٠٤

٢- مصر ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٤ المحاكم ١٧ صحيفة ٣٥٧٨

٣- استئناف ١٩٠٧ مجموعته رسميه ٩ صحيفة ٤

٤- استئناف ٢٤ فبراير سنة ١٩١٤ شرائع ١ صحيفة ٣٠٨

٥- استئناف ٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ شرائع ٢ صحيفة ١٢١

٦٨٩- دعوى تقديم الحساب - هناك فارق بين دعوى المطالبة بالمبالغ التي يطالب بها الوصى أو القيم وبين دعوى تقديم الحساب أما عن الدعوى الأولى فقد بينا الآراء المختلفة والاسباب التي ارتكن عليها القضاء في الاخذ برأى دون الآخر

أما عن الدعوى الاخرى فان القضاء مستمر وثابت على أن النائمين عن عديمي الاهلية ملزمون بتقديم الحساب للمجلس الحسينية ومسؤولون أمامها عن تقصيرهم وعن سوء ادارتهم . فاذا قدموا هذا الحساب للمجلس الحسيني سقط عنهم هذا الواجب فيما بعد

فلا يصح للقاصر الذي بلغ الرشد أو للوصى الذى عين بدل آخر أن يطالب الوصى السابق بتقديم حساب آخر أمام المحاكم الاهلية متجاهلين سبق تقديم الحساب المطلوب الى الجهة المختصة (١)

٦٩٠- مناقشة الوصى أو القيم في الحساب - إذا قدم الوصى أو القيم حسابه عن ادارته لأموال عديم الاهلية فان المجلس يتخذ نحوه الاجراءات التي شرخناها . ولكن هل يصرح المجلس الأجنبي أن يتدخل في مناقشة هذا الحساب واظهار معاتبه ؟

القاعدة العامة أن المجلس هو المختص . ولا يسمح لآى أجنبي بالتدخل في سلطته . فان له منتهى الحرية في مراجعة مفردات الحساب ومناقشة المستندات ولكن بما أن مسائل عديم الاهلية هي حسية فقد رؤى للمصلحة العامة أن اذا يقوم بعض من يتصلون بعديم الاهلية بمساعدة المجلس في تبيان حقائق هذا الحساب . إذ أنهم بما لهم من المعلومات الخارجية وبما يفهمهم اليه مصلحة قريبهم فانهم يستطيعون أن يظهروا مواطن الضعف في الحساب .

فاذا تقدمت أخت المحجور عليه بينما المجلس الحسبي يفحص حسابا قدمه
قيم على محجور عليه لمناقشة القيم الحساب فان المجلس الحسبي له أن يقرر بقبولها
ويصرح لها بمناقشة الحساب رغما عن معارضة القيم لهذا التدخل .
والدليل الشرعى فى هذا . ان جميع المسائل الخاصة بالقصر ومن فى حكمهم
مسائل حسية طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية السمحاء ولأن قانون المجالس
الحسبية قد نص على تحويل هذا الحق لذوى الشأن وهم الأقارب والأصهار (١)

الفصل الرابع عشر

مراقبة وتصديق وزارة الحفائية

٦٩١ - تقضى منشورات وزارة الحفائية والنظام الموضوع للرقابة على
أعمال المجالس بأن قرارات المجالس الحسبية التى يرخص فيها للاوصياء والقوام
بالمعاملة مع الغير مثل الاذن بالبيع أو الاستدانة أو التأجير أو نحو ذلك لا تعطى
صورها أو شهادة بها إلا بعد مصادقة وزارة الحفائية عليها أو بعد مضى ثلاثة
شهور من تاريخ صدورها وعدم رفع استئناف عنها (١)

٦٩٢ - وكذلك يقتضى المبادرة بارسال صور هذه القرارات عتب
صدورها بدون توقف على طلب الوزارة أو عند طلب أرباب الشأن أخذ
صورة منها . وقد يصح للوزارة بعد الاطلاع على هذه القرارات أن توافق عليها
أو تطلب تغييرها أو التبديل فيها أو ترى أن هناك وجها لاستئنافها إلى غير ذلك
من الحقوق المخولة لها فى رقابة هذه القرارات

(١) حسبي عال ٢٩ يونيه سنة ١٩٢١ محاماه ص ٢ حكم رقم ٤ ص ٦

(١) منشور الحفائية ١٨ سبتمبر سنة ١٩١١ نمرة ٧٤٤٠ والمادة ٦٠ من اللائحة
التنفيذية

٦٩٣ - كذلك يجب ارسال القرارات الخاصة بالتصديق على الحساب مرفقة بتقارير الخبراء ومحاضر أعمالهم للوزارة مع عدم تسليم صورة منها قبل تصديق الوزارة

٦٩٤ - قضايا نقل عن الف جنيه - أما الكشفوف عن الحساب في. القضاء التي تقل قيمتها عن الف جنيه فلا داعي لارسالها

٦٩٥ - وظيفة الوزارة - تناهض أعمال الوزارة فيما يتعلق بإدارة المجالس الحسبية في أمرين

الأول - اصدار المنشورات العامة لضمانة سير العمل بنظام واحد لجميع المجالس ليتيسر توحيد العمل بما يضمن حسن النتيجة
الثاني - مراجعة قرارات المجالس الحسبية

٦٩٦ - المنشورات - أما المنشورات فقد أصدرت الوزارة عدداً كبيراً منها وطبعت بعضها في مجموعتين ويصح أن تلخص أهم هذه المنشورات
(١) منشور ١٨ سبتمبر سنة ١٩٠١ نمرة ٧٤٤٠ الخاص بارسال جميع قرارات الوزارة

(٢) منشور في ١٤ نوفمبر سنة ١٩١١ نمرة ٩٦٥٨ خاص بالشروط المتعاقبة بالتصريح بالبيع أو رهن عدي الأهلية

(٣) منشور أول ديسمبر سنة ١٩١٢ نمرة ١٤٢٦٢ خاص بعدم اختصاص المجالس بتعيين قيم للحكوم، عليه جناتيا

(٤) منشور ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ نمرة ١٥٧٣٧ خاص بتعيين الاوصياء في الميعاد المقرر قانونا

(٥) منشور ١٦ يوليو سنة ١٩١٧ نمرة ٦ خاص بمراجعة ومناقشة محاضر الجرد

- (٦) منشور فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ نمرة ١٥ خاص بالاجراءات الواجب اتباعها عند تعيين عضو الاعيان
- (١٧) منشور ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ نمرة ٥ خاص بالاجراءات الواجب اتخاذها عند مراجعة الحساب
- (٨) منشور ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٥ و ٢٥ فبراير سنة ١٩١٦ و ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٦ ونمرة ١ سنة ١٩٢٩ فى طريقة استغلال أموال عديمى الاهلية
- ويصح الرجوع إلى المجموعة التى طبعها وزارة الحفانية فى سنة ١٩٢٢ بالمطبعة الاميرية وقد ذكرنا كثيراً منها فى مناسبات متعددة

٦٩٧ - مرامه: الوزارة لقرارات المجالس المحمية - جرت الوزارة من زمن طويل على مراجعة هذه القرارات بمعرفة الموظفين المختصين فى إدارة المجالس الحسية. وللوزارة الحق فى أن ترجع أى قرار ترى فيه غلطاً أو تعديلاً أو تبديلاً حتى يعرض مرة أخرى للنظر فى هذه الملاحظات ولا يخفى أن للمجلس كل الحرية فى النظر فى هذه الملاحظات والاختذ بما فيها إن رآها متفقة مع ما تنطق به الأوراق أو برفض الاختذ بها مع بيان الأسباب التى دعت إلى ذلك

ويلاحظ أن المادة ٢٥ من القانون تسهل كثيراً السير على هذا النسق. فان القانون ضرب لنا مثلاً فى أنه يجوز الرجوع فى الحكم إذا أبدت أعمار يرى المجلس قبولها

وحقيقة يعتبر من المستغرب إلى حد ما تحويل وزارة الحفانية هذه المراقبة ما دام القانون قد أوجد درجتين للتقاضى يمكن للدرجة الثانية أن تصحح خطأ الدرجة الأولى

كما أن القانون أباح لوزير الحفانية أن يستأنف ما يرى وجوب استئنافه. فلا معنى بعد ذلك لاعطاء الوزير هذا الحق

على أن الوزارة في الواقع تستعمل هذه السلطة في الغالب لمصلحة العدالة المطلقة ولتخفيف متاعب الاجراءات المتعلقة بالاستئناف . خصوصا إذا لوحظ أن طيبة - قرارات المجالس الحسبية تقتضى من وقت إلى آخر الرجوع فيها لمناسبات كثيرة

٦٩٨ - منشور الوزارة رقم ٩ - على أن الوزارة رأت بعد التجارب الماضية إصدار المنشور رقم ٩ لسنة ١٩٢٦ خاصا بتفسير المادة ٦٠ من اللائحة التنفيذية . لقد نصت المادة بأن لا تسلّم صور القرارات الخاصة بالتعامل وقرارات اعتماد الحساب التي تصدر من المجالس الحسبية الابتدائية والشهادات الخاصة بها إلا بعد الاذن بذلك من وزارة الحفانية وقد رأت الوزارة التنبية بملاحظة ما يأتي :

ان استئذان الوزارة المنصوص عنه في المادة ٦٠ من اللائحة واجب في حالة ما إذا كان تسليم صور القرارات الميئة بها والشهادات المحررة عنها مطلوب لغير النائبين عن عديمي الأهلية
أما إذا كان تسليم تلك الصور أو الشهادات إلى النائبين عن عديمي الأهلية فيجب التمييز

(١) بين قرارات التعامل التي تفصل في مواد تزيد قيمتها عن مائتي جنيه وقرارات اعتماد الحساب الصادرة في قضايا يزيد نصيب القاصر أو القصر أو مال المحجور عليهم أو النائب فيها عن ألفي جنيه
فان هذه القرارات لا يجوز إعطاء صور أو شهادات عنها للنائبين عن عديمي الأهلية بغير استئذان إلا بعد مصادقة الوزارة على القرارات المذكورة
(٢) وأما القرارات التي لا تزيد قيمتها عن ذلك فهذه لا ترسل للوزارة للتصديق عليها

ويجوز إعطاء صورها أو شهادات عنها بغير استئذان الوزارة . إلا إذا طلبت بصفة خاصة

ويجب أن تعرض الطلبات المقدمة عنها على رؤساء المجالس الحسنية لبدء رأيهم فيها

فكان هذا المنشور حدد اختصاصا نهائيا عن قرارات التعامل بحيث تصبح نافذة بمجرد صدورها بدلا من الرجوع إلى تصديق الوزارة فيها وهو تقدم مستحسن في تحديد الاختصاص النهائي للمجالس الحسنية بدلا من عدم وجود قيد للقرارات مهما كانت قيمتها باعتبارها صادرة في الموضوع . فان القانون قد جعل حق الاستئناف موجوداً لكل صاحب شأن عن أية مسألة صدر فيها قرار المجلس عن الموضوع وهذا الاستئناف يتقدم به : أما صاحب الشأن وأما وزارة الحفانية

وقد كان لهذا المنشور مفعول كبير لتخفيف الحمل عن عاتق الوزارة والمجالس الحسنية العالي من جهة ولتسهيل المعاملات وتقريب مواعييدها من جهة أخرى

وقد أسفرت التجارب عن نجاح هذه الفكرة . فمضى أن تقوم وزارة الحفانية بالتوسع في هذا الأمر حتى تتسع دائره العمل بصفة نهائية في المجالس الحسنية بدلا من الرجوع فيها إلى وزارة الحفانية

الفصل الخامس عشر

قرارات التعامل وتصرفات الوصى

مقدمة

٦٩٩ — تصرفات الوصى — ولاية الوصى كولاية الأب منظور فيها إلى حماية المولى عليه ورعاية ما هو الإذامح له . وقد رأى الشارع أن يسيطر المجلس الحسبى على المسائل المتعلقة فى تصرفات الوصى فى أموال عديمى الأهلية فاشتراط الاستئذان عند النظر فى مثل هذه التصرفات . والحكمة فى ذلك أن هذه التصرفات فيها من الخطر إذا تركت يد الأوصياء والقوام دون أهمية أو رقابة

الفرع الاول

شراء العقارات أو بيعها أو استبدالها أو ترتيب حقوق عليها

٧٠٠ — الفرض من ذلك الاستئذان عرض حالة العين المراد شراؤها على المجلس وبد اقتناعه بصلاحيته للقصر أو من فى حكمهم وأرجحيتها لهم من جهة الثمن يأذن بصرفه كما تقتضيه وظيفة الرقابة العامة

٧٠١ — وتحقيقا لهذا الفرض يجب أن يبحث المجلس فيما إذا كانت العين المراد شراؤها لعديمى الأهلية أو إعطاؤها بدلا له - خالية من كل حق للغير عليها . ولا يكتفى بقول الوصى أو العهدة بأنها خالية لأن هذا القول لا يكفى - اذ ربما ينشأ عنه ضرر لا يعوض بالنسبة لعديمى الأهلية . لهذا يجب قبل الترخيص بالشراء أو البذل أن يكلف البائع أو المستبدل بتقديم الشهادات

اللازمة من جهة الاختصاص بخلو العين المراد شراؤها أو إعطاؤها بدلا - من كافة الموانع وحقوق الغير (١)

٧٠٢ - معاينة العين ومعرفة الديون - والواجب أيضا استيفاء الاجراءات اللازم عملها واستكمال البيانات الواجب ذكرها في القرار حتى يتبين عند مراجعته إن كان البيع أو الرهن أو الشراء أو الاستبدال فيه مصاحبة للقصر أو تدعو الضرورة اليه . لأن خلو القرارات من هذه البيانات والايضاحات السالف ذكرها يجعلها علا للبحث والاستيفاء بعد صدورها ويكون سببا في تعطيلها وعدم نفاذها . ولا يخفى ما يترتب على ذلك من الاضرار وعليه فانه يجب :

(١) معاينة العين المراد أو شراؤها أو استبدالها أو رهنها وتقديم تقرير نتيجة هذه المعاينة

(٢) مقدار الدين المراد البيع أو الرهن من أجله ونصيب القصر فيه والمستندات المبينة وتاريخ حلوله عليهم ومقدرة القهر على سداده من ايرادهم أو عدم مقدرتهم على ذلك

(٣) مبلغ ايراد القصر ومصرفهم السنوى

(٤) حصول الكشف على العين المراد شراؤها من الجهات المختصة عالية من الموانع والمحظورات (٢)

٧٠٣ - مستندات الدين - لا يمكن الاكتفاء بكشف الوصى عن الديون حتى يمكن الترخيص ببيع عقار عديم الاهلية بل الواجب ارفاق المستندات المؤيدة . وقد قرر المجلس الحسبي العالى الغاء بعض القرارات لعدم

(١) منشور الحفانية ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٢ بمرة ١١٥٧١

(٢) منشور الحفانية أول ديسمبر سنة ١٩١٢ رقم ١٤٢٩٤

تقديم هذه المستندات . وإذن يجب أن يكون المجلس على علم بضرورة اشتغال القرارات للبيانات المطلوبة وذلك للتحقق من المسوخ الشرعى للبيع ومن بلوغ العين أقصى ما يمكن أن تبلغه من الثمن ليتسنى للوزارة معرفة ما إذا كانت هذه القرارات صائبة أو غير صائبة - وذلك خوفاً أن تؤدي هذه الاستعلامات الى استغراق زمن طويل مع ان لبعض هذه القرارات أهمية وقتية تدعو الى السرعة في تنفيذها - فضلاً عن ذلك فقد يفوت أثناء المخبرات ميعاد الاستئناف أحياناً - والواجب على كل حال استيفاء البيانات الآتية:

- (١) نوع السند المثبت للدين إن كان عرفياً أو رسمياً وتاريخه واسم المدين حتى لا يكون السند الواحد سبباً للاذن بالبيع مرة ثانية
- (٢) حصة القاصر المحجور عليه في هذا الدين
- (٣) نتيجة محاسبة الوصى أو القيم لمؤدية ايراد القاصر السنوى ومقدار المتوفر له .

- (٤) نتيجة مراجعة محضر الجرد لمعرفة المنقول الذى يمكن بيعه أو لمعرفة العقار الذى يكون بيعه أقل ضرراً
- (٥) الثمن الاساسى المحدد للبيع بعد المعاينة حتى لا تباع العين بأقل منه ويكون محضر المعاينة وافياً يذكر فيه حدود الارض وأجزاؤها ونوعها ومشتملاتها من المباني والسواقي والابورات وغيرها وكيفية الربى والصرف وطرق المواصلات وقيمها المالك المربوط وما تساويه من الايجار وما تساويه من الثمن

كيف يباع عقار القاصر ؟

- ٧٠٤ - تنص المادة ٤٦١٤، ٧٠٥، ٢٠٠ من قانون المرافعات الاهل والمختلط والفرنس على ما يأتى :
- يباع عقار المغاس والقاصر المأذون ببيع عقاره بالمزايدة على ثمن يقدره

مأمور التفليسة أو محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية ويكون ذلك بمقتضى قائمة شروط تحرر من وكلاء الديانة أو القائم مقام القاصر وتودع بقلم كاتب المحكمة وتشتمل زيادة على البيانات المقررة في المادة ٥٥٨ على بيان حجة الملك والحكم الصادر بالأذن بالبيع عند الاقتضاء ،

وتنص المادة ٢١ من قانون المجالس الحسينية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ على مايلي :

« يجب على الاوصياء والقائمة ووكلاء الغائبين أن يحصلوا على اذن خاص من المجلس الحسيني لمباشرة أحد التصرفات الآتية . شراء العقارات أو بيعها الخ . . . ، فيفهم من نص المادة ٦١٤ مرافعات على أن البيع يجب أن يكون على يد المحكمة الاهلية بعد أن تأذن به المجالس الحسينية عند وجود المسوغ ويفهم من نص المادة ٢١ من قانون المجالس الحسينية على أن البيع يمكن أن يكون بمعرفة القائم مقام القاصر بعد الحصول على اذن خاص من المجلس الحسيني .

٧٠٥- أمام هذين النصين ، انقسمت أحكام المحاكم وتضاربت أقوال الشراح فمن رآه أن يبيع القاصر يجب أن يكون في جميع الاحوال أمام المحاكم الاهلية وكل ما للمجلس الحسيني أن يأذن بالبيع عند الاقتضاء أى عند وجود مسوغ من مسوغات البيع التي نصت عليها المادة ٤٥٠ من قانون الاحوال الشخصية وهي : -

« أن يكون في البيع خير لليتيم بأن يباع العقار بضعف قيمته أو أن يكون على الميت دين لاوفاء له إلا من ثمن العقار ، فيباع منه بقدر الدين أو أن يكون في التركة وصيه مرسله ولا عروض فيها ولا نقود لنفادها منها . فيباع من العقار بقدر ما تنفذ به الوصية ، أو أن يكون اليتيم محتاجا إلى ثمنه للنفقة ، فيباع

منه ولو يمثل القيمة أو ييسر الغبن، أو إذا كانت قيمة الخراج تزيد على غلته، أو أن يكون العقار داراً أو حانوتاً آيلاً للخراب فيساع خوفاً من أن ينقض، أو يخاف عليه من تسلط جائر ذي شوكة عليه.... في هذه الاحوال ان أذن المجلس الحسبي بإجراء البيع وجبت مباشرته طبقاً للمادة ٦١٤ مرافعات وما بعدها

وقد قضى المجلس الحسبي العالى بأنه لا يجوز للوصى أن يبيع عتار القاصر بأى طريق غير الطريق المين بالمادة ٦١٤ مرافعات ما بعدها وذلك بعد استئذان المجلس الحسبي

راجع: حكم المجلس الحسبي العالى فى ١٩ يوليه سنه ١٩١٠، المحاماه ١ صفحه ٢٤٧، رقم ٣٩

حكم المجلس الحسبي العالى فى ١٨ فبراير سنه ١٩١٢ و ١٨ ابريل سنه ١٩١٢ و ٢٨ سنه ١٩١٢ و ٢٠ يونيه سنه ١٩١٢ و ٣٠ يونيه سنه ١٩١٢ و ٢٣ فبراير سنه ١٩١٣ و ٢٢ يونيه سنه ١٩١٣: التشريع السنه الثالثه ص ١٩٩ وراجع أيضا حكم المجلس الحسبي العالى فى ٧ ديسمبر سنه ١٩٢٤ المحاماه ٥ ص ٤٢٧، رقم ٣٧٠

-- ويستند المجلس الحسبي العالى فى أحكامه المتقدمه بأن فى اتباع الطريقه المشار اليها مصلحه للقاصر وضمانا له حيث لا يكون ثمت مجال لتواطؤ والتلاعب، لا للحاكم من الرقابة والاشراف على الاجراءات التى تتبع هذا من جهه، ومن جهه أخرى فالبيع بالمراد العلنى عليه يد المحكمه يترتب على أن يبلغ الثمن الحد المناسب

٧٠٦ -- ومن راء أنه إذا كانت الحصه المملوكه للقاصرو المراديعها تافهه، جار بيعها بطريق المراد أمام المجلس الحسبي منعاً للمصاريف التى يستوجبها هذا البيع فيما لو اتبعت الطرق القانونيه

المجلس الحسبي العالي، ٤ يناير سنة ١٩٢٥ الخمامه ٥، ص ٣١٥، رقم ٢٧٩
٧٠٧- ومن ذاء أن قانون المجالس الحسبيه لم يرسم خطه خاصه حتم اتباعها
على المجالس الحسبيه في بيع عقار القاصر، بل ترك الامر لرأى قضائها، فيصح
اجراء البيع بطريق للمزايدة أمام المجالس الحسبيه نفسها، كما يصح مباشرته أمام
المحاكم الاهليه في جلسات البيع العلنية

المجلس الحسبي العالي في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٩، الخمامه ١، ص ٣٢٩ رقم ٥٧
٧٠٨- ما تقدم هو ملخص القرارات التي سارت عليها المجالس الحسبيه، وما
هي آراء الشراح ؟

لقد تضاربت آراؤهم كذلك في هذا الموضوع .

فن قائل أن بيع عقار القاصر يجب أن يحصل دائماً أمام المحكمة طبقاً للمادة
٦١٤ مرافعات لصراحة النص . وأن هذا النص واجب الاتباع في كل الأحوال
التي يأذن فيها المجالس الحسبيه بالبيع لضرورته خوفاً من نزع المملكيه أو الحجر
العقارى . وفي هذه الحالة يجب الا يحصل تحديد الثمن من المجلس الحسبي ،
لأن هذا القيد لا يبتط به المزايدون هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فلذلك اثنين
أن يزعموا ملكية العقار ويبيعوه بالمزاد العلنى أى ثمن كان

راجع . أبو هيف بك ، طرق التنفيذ والتحفظ بند ١٠٧٧ وما بعده

أبو هيف بك ، القانون الدولى الخاص صحيفه ٨٢٢ ، ١٢١٣

— هنا وقد صدر منشوران من وزار الحقاينه في سنة ١٩١٢ جاء فيهما

أنه يجب على المجلس الحسبي قبل أن يصادق على البيوع الخاصه بعقارات القصر
والمحجور عليهم أن يأمر بمعاينه العقارات المراد بيعها لثمينها ، ولا يقر البيع إلا
بعد أن تعرض عليه نتيجه المعاينه ليتحقق أن الثمن المعروض هو ثمن المثل ولا
غبن فيه على القاصر

الشرائع ٣ ص ٢٠١ ، أبو هيف بك تنفيذ ص ٧١٢ حاشيه نمرة ٣
 ٧٠٩ - ومن قائل ، أن المسألة إختيارية وللمجلس الحسبى أن يقرر
 الطريقة التى يرى أنها فى مصاحه القاصر ويستند أصحاب هذا رأى على ما يأتى . -
 أولا - ليس فى نص المادة ٦١٤ مرافعات ما يفيد تخيم حصول البيع على
 يد المحكمة بل المسألة اختيارية . وللمجلس أن يقرر الطريق الواجب اتساعه ،
 وذلك لأن الشارع قد نص أيضا فى المادة ٦٢٠ مرافعات على أن للشخص البالغ
 الرشيد أن يجرى بيع عقاره على يد المحكمة يعا اختياريا إذا رأى فى ذلك
 فى مصاحته لاحتمال أن يحصل على ثمن أعلى فى هذا البيع العلنى مما قد يحصل
 عليه فى غيره . فكما أن البيع الاختيارى على يد المحكمة قد نص عليه الشارع
 بشأن البالغ الرشيد . كذلك نص عليه فيما يختص بالقاصر إذا رأى المجلس
 الحسبى المصلحة فيه أو رأى الوصى هذا من تلقاء نفسه بمد حصوله على
 الاذن بالبيع من المجلس الحسبى
 ثانيا - قد أصدرت وزارة الحفانية منشورا تاريخه ١٤ نوفمبر سنة ١٩١١
 جاء فيه ما يأتى:

« لا يجوز بيع عقار عديمى الاهلية لسداد دين إلا إذا تحققت الشروط
 الآتية : -

أولا - أن يتحقق المجلس من الدين وسيله ومن كونه ثابتا بطريقه من
 الطرق القانونية . ولا يكتفى فى اثبات الدين بمجرد ذكره فى محضر الحصر ولا
 البيئة فيما زاد النصاب فيه على ألف قرش

ثانيا - أن لا يكون للقاصر ايراد يمكن منه تسديد الديون

ثالثا أن لا يكون فى التركة منقولات يمكن بيعها للتسديد منها

فاذا تحققت هذه الشروط الثلاثة ، ورأى المجلس وجوب بيع عقار عديمى

الاهلية أقر البيع وبين طريقة بيعه سواء المازاد العلنى أو بالممارسة وفي جميع الاحوال لا يصدق المجلس على البيع نهائيا إلا إذا بلغ حد القيمة ،
ثالثا - قد كان الوصى قبل صدور لأئحة المجالس الحسينية المتوجة بالأمر العالى الصادر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ والمعدلة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ أن يبيع عقار القاصر متى وجد المسوغ الشرعى وقد كان بيعه صحيحا لازما للصغير ، ولا يمكن لهذا الأخير نقضه إلا اذا لم يكن هناك مسوغ شرعى ، ولم يكن هناك طريق خاص يتحتم على الوصى اتباعه لاجراء البيع ، فانما كان هذا هو الحال قبل العمل بالأئحة المشار اليها ، فن باب أولى بعد صدور الأئحة ، وما جاءت هذه الا حماية للقاصر وضمانا لحقوقه ، ورعاية لمصاحته

رابعا - ان المادة ٦١٤ من قانون المرافعات الأهلى تطابق المادة ٧٠٤ من قانون المرافعات المختلط ، وهذه المادة الأخيرة مأخوذة من المادة ٢٠٠٥ من قانون المرافعات الفرنسى التى تنص صراحة على أن يبيع عقار القاصر الذى يأذن مجلس العائلة باجرائه يكون بطريق المازاد العلنى على يد المحكمة ، وذلك لأن مجلس العائلة فى فرنسا ليس له اختصاص المجالس الحسينية فى مصر . فلما جاء الشارع المختلط ووضع قانون المرافعات سنة ١٨٧٦ نقل نص المادة ٢٠٠٥ من قانون المرافعات الفرنسى ، وقد أراد بهذا تطبيقها بالنسبة للأشخاص الذين ينص قانون أحوالهم الشخصية على إجراء البيع على يد المحكمة والذين لا يخضعون فى أحوالهم الشخصية للمحاكم الشرعية

ولما وضع الشارع المصرى قانون المرافعات الأهلى سنة ١٨٨٣ نقل المادة ٧٠٤ مختلط ، ولم تكن لأئحة المجالس الحسينية إذ ذاك قد أنشئت بعد فان هذه لم تصدر إلا فى سنة ١٨٩٦ فكان الوصى يتصرف من تلقاء نفسه بدون حاجة إلى إذن ، إذ لم تكن هناك جهة من الجهات تأذن بالبيع فيما يختص بالأشخاص التابعين فى أحوالهم الشخصية لأحكام المحاكم الشرعية ، وإذا لزم الأمر لحصول

الاذن فالقاضي الشرعى هو الذى كان يأذن به . وهو غير مقيد بقانون المرافعات وأمره نافذ لأنه صاحب الولاية الشرعية ، ووجوب الاذن صدر به منشور الحقانية لأول مرة فى سنة ١٨٨٢ ونصت عليه لأئحة المجالس الحسينية الصادرة فى سنة ١٨٩٦ والمعدلة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ بالأئحة الجديدة التى ألغت اللائحة الأولى

وينتج مما تقدم أن الاذن الذى تشير اليه المادة ٧٠٤ هو إذن المجالس المليية ولم يكن مقصوداً به إذن المجالس الحسينية ، إذ أن هذه لم تكن قد أنشئت بعد وما كان فى الامكان تطبيق المادة ٦١٤ على الوطنيين المسلمين لعدم وجود هيئة إذ ذلك يرجع اليها للحصول على الاذن

خاصاً - قد جاء نص المادة ٦١٤ مرافعات عاماً ، فيمكن القول إذن والحالة هذه أنها تشمل الولى الشرعى كذلك مع أن هذا ما لا يمكن التسليم به :

١ - لأن الولى الشرعى لا يخضع فى تصرفاته لسلطان المجالس الحسينية ورقابتها ، ولا يستأذن فى إجراء التصرفات التى يباشرها ما دامت ولايته لم تعد طبقاً لنص المادة ٢٨ من قانون المجالس الحسينية الصادر فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥

٢ - لأن المادة ٣٣٦ من القانون المدنى الأهلى تجيز للقاصر طلب تكملة الثمن فى ظرف سنتين من بلوغه سن الرشد - د ، وذلك فى حالة الغبن الفاحش الزائد عن خمس ثمن العقار ، فلو قلنا أن المادة ٦١٤ مرافعات تشمل الولى أيضاً لما أمكن تطبيق المادة ٣٣٦ بحال . لأن البيوع القضائية - كما سبق ورأينا - التى تحصل أمام المحكمة تقع نافذة لازمة ، ولا يجوز للقاصر طلب تكملة الثمن بمقتضاها ، وإذاً يكون نص المادة ٣٣٦ معطلاً وهذا ما لم يقل به أحد سلباً - قد دل العمل على أن البيع على يد المحكمة يندر أن يبلغ فيه ثمن

العقار حد المثل، وفي هذا تفويت لمصلحة القاصر من حيث قد أراد الشارع حمايته

سابقاً - لم تشر لائحة المجالس الحسبية الصادرة في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ولا لائحة المجالس الحسبية الصادرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ والتي ألغت اللائحة الأولى، على طريق خاص يجب اتباعه في حالة بيع عقار القاصر، وما دام ليس هناك نص خاص بذلك، فالمفهوم إذاً أن الطريق الذي يتبع هو الذي يتفق ومصلحة القاصر

ثامناً - إن القول بتحريم بيع عقار القاصر على يد المحكمة قد لا يكون في مصلحة القاصر:

١ - لأن القاصر قد يكون في حاجة صارخة للبال، وضرورة ماسة إليه لتلافاً منه مثلاً، الأمر الذي يتطلب إجراء البيع بأسرع وقت ممكن. وهذا ما لا يتيسر إذا قلنا بوجود البيع على يد المحكمة لما في ذلك من اجراءات مطولة

٢ - قد تكون قيمة العقار تافهة، فالقول بوجود اتباع نص المادة ٢١٤ من ارتفاعات والحالة هذه يترتب عليه كثرة المصاريف من أمانة خبراء، الى أتعاب محامين، الى الرسوم التي تتطلبها المحكمة لاجراء البيع وهذا ما لا يتحملة العقار إذا كانت قيمته زهيدة، وليس هذا في مصلحة القاصر دون ريب

(راجع مقال الأستاذ عزيز بك خاتكي، الشرائع، السنة الثالثة ص ١٩٩ وما بعدها، وحلى باشا عيسى، بيع صفحة ٢٠١ وما بعدها)

وما تقدم يتضح أن الرأي الثاني هو المعمول عليه فضلاً على أنه هو الذي جرى عليه العمل. وعندى أن نص المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية قاطع في هذا. إذ أنها تنص على أنه يجب على الأوصياء والقائمة ووكلاء الغائبين أن يحصلوا على إذن من المجلس الحسبي لمباشرة التصرفات الآتية:

أولاً - شراء العقارات أو بيعها أو استبدالها أو ترتيب حقوق عينية عليها... الخ، أليس معنى هذا أن الوصي أو الولي في حالة الحد من سلطته طبقاً لنص المادة ٢٨ من قانون المجالس الحسبية، له أن يتصرف في العقار بالبيع أو الشراء حسب ما يرى، وكل ما هنالك أنه يجب عليه الحصول على إذن بذلك من المجالس الحسبية؟

وهب أن المادة ٦١٤ من قانون المرافعات هي التي يجب أن يرجع إليها في البيوع العقارية الخاصة بالقصر، ألا يمكن القول مع ذلك بأن الشارع قد أراد العدول عنها بما نص عليه بالمادة ١٣ من قانون المجالس الحسبية الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ التي تقابل المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية الصادرة في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مع ملاحظة أن النص المتأخر يلغى النص المتقدم؟؟ هنا هو المعقول فضلاً عن الاعتبارات المتقدمة، فضلاً عن الضمانات المتوفرة من رقابة المجالس الحسبية ومعاينة العقار وتقدير ثمنه تقديراً صحيحاً، كل هذا يتفق ومصلحة القاصر الذي أراد الشارع حمايته من عبث ذوي الأغراض وأطاعهم (١)

٧١٠ - إذا أذن المجلس اتباع طريقة معينة وجب تنفيذها، ولكن لا يشترط لصحة البيع لعقار القاصر أن يحصل بالمزاد العلني كما نصت عليه المواد ٦١٤ وما بعدها إلى المادة ٦١٩ من قانون المرافعات - وللمجلس إذا أذن في بيع عقار أن يأمر بإجراء البيع بأية طريقة يستصوبها كأن يقرر بائناً يبيع نصيب القصر بالمزاد العلني وعرض قائمة المزاد على المجلس للتصديق عليه

والبيع على يد المحكمة ليس إلا طريقة اختيارية وللمجلس أن يازم المصريح له بالبيع باتباعها إذا رأى ذلك من مصلحة عديمي الأهلية، وعلى هذا الرأي سار القضاء

المختلط . ونرى القضاء الاهل قد قرر هذا الرأي أيضا وذلك اوافقه لروح التشريع والنصوص القانونية (١)

٧١١ — ضرورة ايجاب الوصى بهم تصديق المجلس بالبيع
وقد قرر حكم المحكمة المختلطة سالف الذكر أن التصديق على المزاد العرفي من المجلس الحسبي لا يقوم مقام البيع الحاصل على يد المحكمة طبقا لنصوص قانون المرافعات بل تعده المحكمة بمثابة معرفة الثمن الذي تساويه العين ويتحقق عدم البيع بأقل منه لأن البيع موكول في هذه الحالة الى الوصى وهو الذى يوقع على عقد البيع بالنيابة عن القاصر . فاذا تبين أن البيع الصادر من الوصى ضمن أعلى مما وصل اليه المزاد فيكون تمسك الوصى في محله ولا يكون لمن رضى عليه المزاد أول مرة الحق في الشراء طالما أن الوصى لم يبيع له فعلا . ويمكن قائمه المزاد في هذه الحالة غير معطية أعلى مزاد أو أى حق على العين المراد بيعها لان للوصى حق الايجاب بعد اجازة المجلس الحسبي وهو لم يصدر عنه

٧١٢ — عدم قبول مازة الماسى عليه المزاد قبل ايجاب الوصى
ليس للشخص أن ينازع اذا صادق المجلس الحسبي على رسم المزاد عليه ادعاء منه أنه يتمسك ببيع صدر منه مصدقا عليه بهذه الصورة لأن الايجاب لم يصدر من الوصى (٢)

٧١٣ — للمجالس الحسبية مطلق الحرية في اختيار الطريقة التي تراها أكثر مفعلا لبيع عقار القاصر . وتحقيقا لذلك يكفي أن تباع هذه العقارات بالمزاد العلاني سواء أحصل المزاد أمام هذه المجالس نفسها أم أمام المحاكم . لأن قانون المجالس الحسبية لم يحتم اتباع طريق مخصوص في بيع عقار القاصر بيما اختاريا بل ترك ذلك

(١) شرح البيع الحسبي باشا عيسى فقرة ١١٢٣ وحكم المحكمة المختلطة صحيفة ١٠٦

(٢) محكمة منوف ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٦ بمجموعة رسميه سنة ١٩١٧ صحيفة ٦٠٤

لرأى قضائها فى الحصول على أكبر فائدة وأجزل منفعة لاؤتلك العاجزين .
وفى الواقع الذى لا نزاع فيه أنه يجب شرعاً وقانوناً على المجالس الحسبية وكذا الأصيا والقوام أن يعملوا جميعاً وعلى النوام إلى ما فيه توفر الحظ والمنفعة لمفقودى الأهلية الموضوعين تحت شفقتهم وعنايتهم فلا يبيعون شيئاً من أملاكهم إلا بمسوغ شرعى وبشئ لا يقل عن ثمن المثل إن لم يكن أكثر - وأنه يكفى للوصول لهذه الغاية أن يشهر العين فى المزداد على الراغبين اشهاراً حقيقياً غالياً من الغش والتدليس سواء أكان ذلك أمام المجالس الحسبية أم أمام المحاكم النظامية .
فى جلسات البيوع العلانية - لأن الغرض هو منع الغبن عن مفقودى الأهلية واجتناب التلاعب فى أموالهم . وليس باللازم قانوناً أن يكوم البيع أمام المحاكم النظامية وحدها وإنما مادامت الاجراءات التى عملت فى البيع كانت خالية من كل شائبة وانها وصات الى أحد ثمنها الحقيقى فإن الزيادة التى تعرض بعد ذلك وهى طفيفة - لا يعتد بها وربما كان الباحث لها مجرد الحسد أو حب المعاكة . وقد رخص المجلس الحسبى العالى استئناف قرار عن بيع صادق على المجلس وجاء شخص وطالب الشراء بأزيد من الثمن الذى رضى عليه المزداد (١)

المسوغ الشرعى للبيع والرأى المخالف

٧١٤ - يجب أن تتضمن قرارات المجالس الحسبية التى تأذن ببيع عقارات القصر : المسوغ الشرعى الذى أجازت البيع بمقتضاه . ويجب على المجالس الحسبية فيما إذا أذنت بالبيع أن تأمر باتباع الطريق القانونى وهو طريق المزداد العائى المدونة قواعده بالمواد ٦١٤ وما بعدها من قانون المرافعات . وهذا الرأى يخالف الرأى السابق . والحكمة فى ذلك أن البيع حسب قانون المرافعات لمعار عديم الأهلية متم من متمات المسوغ الشرعى الذى نهت

عليه المادة ٤٥٠ من كتاب الأحوال الشخصية ويمكن الوصول اليه لأكثر ثمن للعقار . الأمر الذى يتحقق معه فائدة القاصر ويؤمن عدم وقوع غبن عليه في البيع (١)

٧١٥ - ولا يعد اقراض الثمن بالفائدة من المسوغات الشرعية التى يجيز بيع عقار القاصر . كذلك الحاجة الى ترميم عقار مملوك لقاصر ليست مسوغاً شرعياً بالمعنى المقصود قانوناً يجيز بيع عقار آخر للصرف من ثمنه في إجراء الترميمات .

٧١٦ - وإذا أراد الوصى أن يبيع منزلاً مملوكاً لقاصر ليشتري بثمنه أرضاً زراعية بحجة أن غلتها تربو على ريع المنزل فإن ذلك لا يعد مسوغاً شرعياً لبيع المنزل المذكور حتى مع التسليم بأن هذه الزيادة مخففة

٧١٧ - ولا يعد من المسوغات الشرعية أيضاً كون العقارات موجودة في جهات متعددة بعيدة عن محل إقامة القيم ومن أن الأفضل استبدالها بعقارات أخرى على مقربة منه . اذ يجوز أن يعتبر هو نفسه محل إقامته أو يستبدل بغيره (٢)

طريقة البيع طبقاً للقانون المصرى

٧١٨ - نص القانون في المادة ٦١٤ مرافعات أهلى ٧٠٤ مختلط على أن ثمن العقار يقرره القاضى الجزئى أو المحاكم الابتدائية أو قاضى البيرع المختلط ويكون البيع بمقتضى قائمة الشروط التى يحررها القائم مقام القاصر وتودع في قلم كتاب

(١) - حسنى عال ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بمجموعة رسمية سنة ١٩٢٥ صحيفة ٢٣

(٢) حسنى عال بمجموعة رسمية سنة ١٩٢٠ على التوالى صحيفة ١٢٠ وصحيفة ١١٩

المحكمه وتشمل زيادة عن البيانات المقررة في المادة ٥٥٨ مرافعات أهلى ٦٢٧ مختلط على بيان حجة امتلاك القاصر للعقار والقرار الصادر بالاذن بالبيع عند الاقتضاء .

٧١٩ — ويعلن ايداع قائمة الشروط لأرباب الديون المسجلة والنيابة العموميه أيضا في القانون المختلط ويجوز لهم ابداء مالدتهم من المنازعات في الكيفية التى حررت بها القائمة في صورة أقوال وملاحظات كما هو مقرر بالمادة ٤٩٢ وكما هو معلوم في المعارضات في قائمة شروط البيع في المختلط . ويرفع الأمر في ذلك للمحكمه للفصل فيه

٧٢٠ — وقد نص القانون الاهلى على أنه يجب على كاتب المحكمه أن يعين يوم الجلسة بذيل الورقة المشتمل على الاقوال والملاحظات وتحرية أولى الشأن بكتابة منه بطريقة إدارية . قبل اليوم المعين لحضورهم بثلاثة أيام على الأقل مادة ٦١٥ أهلى ٧٠٥ مختلط

٧٢١ — ويحصل إصاق الاعلانات ونشرها وتعيين يوم البيع في المواعيد المقررة في حالة بيع العقار بناء على طلب الدائنين وعلى حسب الأوجه المبينة في الحالة المذكورة مادة ٦١٦ أهلى ٧٠٦ مختلط

٧٢٢ — فإذا لم يظهر يوم المزايدة من يقبل الشراء بالثمن الاساسى أو بأكثر منه فينزل جزء منه بمعرفة قاض المواد الجزئية أو قاضى البيوع ويؤخر البيع ليوم أقله ثلاثون يوماً وأكثره ستون يوماً مادة ٦١٧ أهلى ٧٠٧ مختلط . ويحصل النشر والاعلان عن إعادة البيع على حسب تقدير الثمن بعد التنزيل

المذكور قبل اليوم المعين للبيع بعشرين يوماً على الأقل فالمادة ٦١٨ ويتبع في هذا النوع من البيع القواعد الخاصة بإعادة البيع لسبب الزيادة العشر وإعادة على المشتري المتخلف مادة ٦١٩ . ومعنى ذلك أن الزيادة تجوز في بيع عار القاصر كما تجوز إعادة البيع على المشتري المتخلف وذلك بنفس الشروط والاجراآت السابق ذكرها في البيوع الجبرية بناء على طلب الدائنين

٧٢٣ - ويتبين مما تقدم أن نصوص قانون المرافعات واجبه الاتباع فى كل الاحوال التى يأذن فيها المجلس الحسى بالبيع لضرورة ملجته خوفا من نزع الملكية أو الحجز العقارى . وفى هذه الحالة يجب أن لا يحصل تقيد من حيث تحديد الثمن لان هذا التقيد لا يرتبط به المزايدون . ولو فرض أن التقيد فى صالح القاصر فهو لا يقيد عملا لان للدائنين أن ينزعوا الملكية ويبيعوا العقار بالزاد العلنى بأى ثمن ولو عظم الفرق بينه وبين ما يقدره المجلس الحسى

٧٢٤ - الاموال التى يقرر فيها التمس بمصرفه للمجلس - هذه الاحوال هى أن يكون من مصلحة القاصر ألا يباع العقار بأقل من الثمن المحدود لا يكون من الظروف ما يقهر الوصى على البيع بأقل . وفى هذه الحالة يكون للمجلس الحق فى أن يقرر البيع بالشروط التى يراها إما فى المحكمة وإما خارجا عنها مع تحديد الثمن الذى يراه

٧٢٥ - على أن البيع بالاجراء المقررة فى بيع عقار القاصر خير من البيع الجبرى . والواجب أن يلتجأ اليه لما معه من الفائدة إذا قورن بالبيع الجبرى وفى هذه الحالة لا تقيد المحكمة بثمان معين يحدده المجلس لان ذلك ليس من اختصاصه . ولان عدم بلوغ الثمن إلى الحد الذى عينه ليس بمانع من البيع الجبرى فوجب عدم تعرض المجلس لتحديد الثمن فى هذه الاحوال وفوق ذلك فان تحديد الثمن الاساسى فى بيع عقار القاصر يكون للسلطة القضائية المختصة (مادة ٦١٤) لا للمجلس الحسى . وتنقيص الثمن لعدم وجود حزايدى يكون لقاضى البيوع دائما مادة ٦١٧ (١)

الفرع الثاني

شراء شيء لانفسهم من ملك القاصر

أو بيع شيء من ملكهم للقاصر

المبحث الاول

فيما يتناوله المنع

٧٢٦ - هذه التصرفات ممنوعة على المتولين شؤون عدى الاهلية لأن مصالحهم الشخصية تتنافس مع مصالح محجورهم في هذه الأحوال . ويصح للمجلس أن يأذن بذلك لسبب وجيه يأخذ به . وكذلك يجب على المجلس مراجعة شروط الايجار إذا طلب منه المصادقة (١)

٧٢٧ - وهذا المنع منصوص عليه أيضا في المادة ٢٥٨ مدى أهلى (١) و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ مرشد الخيران و ١٥٩٦ مدى فرنساوى . فضلا عما ذكر في المادة ١٢ فقرة ١٢ من قانون المجالس الحسبية . لأن الشارع رأى أن مصلحة الوكيل الشرعى أو المختار ومصلحة من يتوب عنه متعارضتان والتوفيق بينهما محال . لأن رعاية مصلحة رب المال تقتضى زيادة الثمن في البيع ومصلحة وكيله الشخصية تقتضى انقاصه . فلو أجاز لالوكيل الشراء بصفة مطلقة فربما قدم مصالحته الشخصية على مصلحة موكله

لهذا حرم القانون على هؤلاء الوكلاء شراء ما كلفوا ببيعه

٧٢٨ - المنع قاصر على الشراء اذا كلفوا به - يلاحظ أن النهى وارد في

(١) وهذا نصها : لا يجوز لمن يقوم مقام غيره بوجه شرعى كالأوصياء والأولياء ولا للوكلاء المقامين من موكلهم أن يشتروا الشيء المتوط بهم به بالصفات المذكورة . فإذا حصل الشراء منهم جاز التصديق على البيع من مالك المبيع اذا كان في أهلية التصرف وقت التصديق

القانون المدني على الشراء وعلى شراء ما كفوا بيعه . فاذا بيع شيء بغير وساطتهم جاز لهم شراؤه وان النهي وارد على سبيل البيان ولكن النص في قانون المجالس مانع حصول الشراء لأنفسهم أو بيع شيء من ملكهم وهو نص عام فيه كثير من الابهام . وهو محل مناقشة في بعض المسائل التي سنطرحها على أنظار القراء

٧٢٩ - اشتهر في المادة ٢٥٨ من القانون الفرنسي - يختلف حكم هذه المادة في أنها نمت عن الشراء بصفة عامة ولم تقيد النهي بالشراء عند حصول البيع بالمازاد العائى . وانها تميز البيع بتصديق من المالك متى كان أهلا للبيع وقت التصديق

وورود النهي عن الشراء فقط دون البيع نقلا عن القانون الفرنسي هو نقص لا مبرر له . لأن العلة لا تزال قائمة بالنسبة للبيع - ألا نرى أن الوكيل الشرعى قد يطعم في بيع ماله الردى بضمن حال من ينوب عنه ؟ ولهذا قيد الفقهاء البيع في هذه الحالة بقواعد خاصة بمنع الذهن وتحول بين المطامع . وظاهر من النص في قانون المجالس انه سد النقص لأنه تعفى ، مساواة البيع بالشراء وضرورة اذن المجالس في كليهما

٧٣٠ - يتناول المنع شراء العقار والمنازل إذا كان البيع اختياراً أو بالممارسة . فاذا كان البيع جبراً بناء على طلب الدائنين فإن في الأمر تفصيلاً : والقاعدة ان البيع إذا كان واقعاً على مال موكل فاما أن يكون الوكيل منوطاً به بيعه أو غير منوط لأن الوكالة تعم وتخص بحسب إرادة الموكل فاذا لم يكن منوطاً به بيعه جاز له شراؤه لأن وكالته قاصرة على ماوكل فيه . والقانون لم يمنع عن الشراء في هذه الحالة مثال ذلك الوكيل العام لإدارة الأموال فقط

٧٣١ — أما إذا كان البيع الجبرى واقعا على مال القاصر ومن فى حكمهم فليس للوصى أو القيم أو الولي شراؤه لانه نائب رب المال فى جميع أمواله وعليه رعاية مصلحته والسعى فى الاكثار من المترايدن واتخاذ الاجراءات التى أجازها القانون بقصد رفع الضرر عن المدين المطلوب نزع ملكيته كطلب بيع جزء فقط من العقار إذا كان ثمنه كافيا لوفاء جميع الديون الواردة فى مادة ٥٥٧ مرافعات . وكطلب زيادة لصق الاعلانات والسعى فى بيع المبيع على ذمة الراسى عليه المزاى إذا تأخر عن وفاء شروط البيع مادة ٦٠٦ مرافعات . ومتى كان الامر كذلك كان النائب المذكور منوطا به بيع العقار أيضا ويحرم عليه شراؤه لنفسه

٧٣٢ — استثناء لهذه القاعدة - ولقد أخرج الشراح الفرنسيون من هذه القاعدة العامة حاله ما إذا كان للنائب عن القاصر ومن فى حكمه حقوق شرعية سابقة على إنابته — كأن كان شريكا بالمشاع مع القاصر أو كان ذا دين مسجل على مال المحجور عليه . فانهم أجازوا للنائب فى مثل هذه الحالة أن يشتري العقار لنفسه بناء على أن النائب إذا باع أموال من ينوب عليه فانما يستعمل حقا شرعيا غخلا له . ولا يجوز أن يجبر النائب على البقاء على الشبوع ولا أن يكره على عدم المطالبة بدينه متى حل أجله . ومع ذلك فصلاحة هذا النائب تقتضى أن يباع الشيء بثمان مرتفع سواء فى قسمة المشاع أو فى تحصيل الدين كما تقتضى أيضا أن يشتري بنفسه خيفة أن لا يقدم أحد على المزايدة فيباع بثمان بخس . وأجازوا هذا رأى سواء اكان البيع بناء على طلب الوصى أم بناء على طلب أحد الشركاء أو أحد البائتين الآخرين (١)

وعلى كل حال فان الحيلة مراعاة هنا فيما يتعلق بالقسمة طبقا للنصوص المعروفة — فقد أوجبت المادة ٤٥٦ مدنى تصديق المحكمة الاهلية على قسمة

الاموال متى كان أحد الشركاء قاصراً أو غير أهل للتصرف أو غائبا وقد شار كما في ذلك المجلس الحسي . ففي هذه الرقابة ما يكفي لحماية مال مادة ١٢ بقرة سادسة

٧٣٣ - التقرير بزيادة العشر - ان منع الوكلاء الشرعيين أو المختارين من الشراء لا يمنع من تقريرهم بزيادة عشر الثمن . إلا أنهم لو رسي المزداد عليهم فليس لهم شراؤه إلا في الاحوال التي يسوغ فيها ذلك بالطريقة التي شرحناها . وهي حالة عدم تكليفهم بالبيع أو حالة ترتيب حقوق شرعية لهم سابقة على انابهم . والحكمة في ذلك كما قررت محكمة باريس في حكمها الصادر في ١٥ يوليو سنة ١٨٨٦ : ان التقرير بزيادة العشر هو مجرد إجراءات تعمل في مصلحة القاصر فلا يمكن اعتبارها شراء . ومن المعلوم ان المحرم هو الشراء . وفي الواقع فانها لا تكسب المزايد حقا عينيا على العين المبيعة بل تؤدي إلى فتح باب المزايدة - وقد يرسو العقار على شخص آخر خلاف المزايد فيكون البيع له صحيحا ويكون القاصر ومن في حكمه قد استفاد من هذه الزيادة

ويلاحظ ان القاصر لا فائدة له في طلب البطلان في هذه . الحالة لان زيادة العشر في مصلحته . أما الراسي عليه المزداد الاول فلا يجوز له أن يطلب البطلان ممسكا بالمادة ٢٥٣ مدق لان البطلان الذي تقرر هذه المادة هو بطلان نسبي لا يجوز تغير من يتفزع به أن يطلبه أي القاصر ومن في حكمه (١)

٥٤٠ - هل يعتبر المشرف وكيلو شرعيا يعمم عليه الشراء أو لا يعمم ؟ - المشرف في الواقع ليس بنائب عن القاصر . لان الوصي هو نائبه أما المشرف وله مراقبة إدارة الاموال . أو الاصل ان الوصي يتصرف في التركة بدون مراقبة أحد عليه إلا من له الولاية العامة . وهذا إذا لم يقم الوصي ناظراً على

هذا الوصى — فاذا أقام الموصى مشرفاً وناظراً على الوصى فلا يجوز للوصى أن يتصرف في التركة إلا باطلاعه ورأيه (١)

٧٣٤ — شراء الوصى العام من الوصى الخاص —

إذا عين للقاصر ومن في حكمه وصى خاص لبيع جاز للوصى الذى لم يكلف بالبيع أن يشتري . وذلك لانتفاء العلة المانعة . وكذلك لا مانع يمنع الوكيل من أن يشتري شيئاً من أموال موكله اذا لم يوكل هو في بيعها أو وكل على ادارتها فقط ولم يوكل في التصرف فيها لأن المنوط به البيع يكون في هذه الحالة شخصاً آخر غيره . فالقيم على محكوم عليه بمقوبة جنائية منوط به فقط ادارة الاموال . وله الشراء بمراعاة القيود القانونية وهى الحصول على إذن المحكمة الاهلية والا كان التمهيد ملغى من ذاته (مادة ٢٥ فقرة رابعة عقوبات)

المبحث الثانى

من يتناوله المنع

٧٣٤ — حكم هذا المنع وهو بطلان الشراء يسرى على حالة شراء الشيء بمعرفة الوكيل الشرعى أو المختار سواء أكان الشراء مباشرة أم بالواسطة . ولا يجوز لأحد الوكلاء أن يسخر من يشتري في الظاهر باسمه ثم يبيع للوكيل العين فيما بعد أو يشاركه فيها . لان مالا يجوز عمله ظاهراً لا يجوز خفاءه . كما لا يجوز لشخص أن يشتري عقاراً بالمزاد ثم يقرر في اليوم التالى أن شراؤه كان بطريق التوكيل عن هذا الموكل بالتطبيق للبادء ٥٧٦ مرافعات . لان الموكل لا يجوز له الشراء قانوناً

(١) مادة ٤٤١ من الاحوال الشرعية وشرحها الشيخ زيد صحيفة ٤٤١ وابن عابدين

وكذلك حكمت محكمة بوردو في فرنسا بإبطال شراء عقار اشتراه مدير شركة باسم شركته التي يديرها لأنه تعود عليه منفعة من هذا البيع الذي هو بيع بالواسطة بدلا من أن يكون يعباً مباشرة (١)

٧٣٥- اثبات التواطؤ - وعلى كل حال يجب لإبطال مثل هذا البيع اثبات التواطؤ والاثبات جائز بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة والقرائن ومجرد القرابة لا يكفي لإبطال البيع كشرائه ابن الوكيل أو قريب الوصي بل لابد من أن تعزز بدليل آخر

٧٣٦ - الشراء المباح - كذلك لا يحرم على الوكيل الشرعى أو المختار أن يشتري فيما بعد الشيء المبيع من مشتريه اذا تبين له أن الشراء لم يكن جنواطو وأن الشخص لم يكن مسخراً

ولو جاز للوكيل أن يوكل من يشاء فلا يجوز له الشراء عن وكله - لانهم المقرر قانوناً أن شخص الوكيل كشخص الموكل فاعلة لا تزال قائمة (١)

٧٣٧ - الوكيل بالعمولة - هذا الوكيل حكمه حكم الوكيل المختار فليس له أن يشتري شيئاً لنفسه كلف بصفته المذكورة ببيع - أما الوكيل الشرعى فيندمج فيه الوصى الشرعى كالأب والجد والوكيل عن الغائب لأنهم وكلاء شرعاً عن الصغير والغائب كذلك وكيل التفليسة أو الوكيل القضائي فهو وكيل المفلس ونائبه في اجراءات البيع (راجع المواد ٢٧٦ و ٣٥٢ و ٣٧٤ من القانون التجارى .

٧٣٨ - حكم الشربة المسمومة في بيع الولى الشرعى -

وقد فرقت الشريعة الاسلامية بين الأب والوصى من جهة ، وبين ما إذا كان الوصى وصياً مختاراً أو وصى القاصر فأجازت للأب أن يشتري من مال ولده لنفسه بمثل القيمة أو بغيره لا فاحش . ولكن في هذه لا تبرأمة الأب من الثمن حتى يأمر إلى القاضى فينصب له وصياً ليلسه الثمن ثم يستله منه ليكون ضمن أموال ولده التى له عليها ولاية الحفظ والتصرف

وأما احتيج الى اقامة وصى بالصورة المتقدمة لئلا يلزم عليه أن الأب يصير قاضياً ومقتضياً في آن واحد ولدفع التهمة عن الاب . وهذا العقد يتم بمجرد قول الاب اشتريت هذا الشيء من ولدى . لان عبارته المذكورة تقوم مقام الإيجاب والقبول (١)

٧٣٩ - شراء الوصى المختار - لا يجوز للوصى المختار أن يشتري

لنفسه شيئاً من مال اليتيم الا اذا كان في ذلك خير لليتيم . والخيرية في العقد هو أن يشتريه بضعف قيمته . وفي المنقول أن يشتريه بثمن زائد على قيمته بمقدار الثلث مادة ٢٧١ مرشد الحيران و ٥٩ أحوال شخصية . وقد قصر بعضهم الخيرية بالمنفعة الظاهرة وان لم تكن على الثلثين والثلث . فاذا اشترى ما يساوى ثمانية بمشرة كان هذا العقد صحيحاً نافذاً . وهذا رأى وجيه اذ الغرض من وجود الخيرية في هذا العقد دفع الشبهة عن الوصى وهو تحصل عما ذكر (٢)

٧٤٠ - الوصى المختار - وغير المختار - وقد جعل قانون المجالس الحسينية

(١) ماده ٢٦٩ مرشد الحدان و ٤٢٦ أحوال شخصيه وشرحها للنسخ زيد صحيفة

١٢٣ وصحيفة ١٢٤

(٢) شرح الاحوال الشخصية للشيخ زيد صحيفة ١٧٢

الوصى المختار في حكمه كالوصى غير المختار . إذ أن هذه المجالس الحق في البحث عن صلاحية الوصى المختار وتثيته . فلا فارق بين الاثنين في الحقوق والتواجبات .
٧٤١ - وصى القاضى - أما وصى القاضى فلا يجوز له شراء شيء لنفسه من مال اليتيم سواء أكان ذلك خيراً لليتيم أم لا . لأنه وكيل عن القاضى . فتفعله كمنه . وفعل الموكل القضاء . وهو لا يقضى لنفسه . ولكن لو اشترى هذا الوصى من القاضى جاز ذلك لا تتقاء الشبهة . وهو مناصر عنه في قانون المجالس الحسينية بأذن المجلس (١)

٧٤٢ - الوصى بالشفعة - قد تطرأ مثل هذه الحالة فليس للاوصياء والأولياء أن يأخذوا بالشفعة العقارات المكلفين بينها . لأن الشفيع يحل من جهة محل المشتري الاصل . وإذا أجيبر له الأخذ بالشفعة فربما تواطع المشفوع منه فيبيع له بشروط بخفية بمن ينوب عنه (٢)

المبحث الثالث

الآثار القانونية لمنع البيع والشراء

٧٤٣ - تبين مما تقدم أن المنع حاصل في البيع والشراء من وإلى الوصى . والقيم والوكيل عن الغائب . أما الولي الشرعى فيرجع فيه لحكم الشريعة الإسلامية لأن هذه المسألة علاقة بالأهلية . والأهلية يقبح فيها أحكام الشريعة التابعة لها .
القاصر راجع المادة ١٣٠ مدى أهلى له

٧٤٤ - ويعتبر الشراء في هذه الاحوال باطلا ولكن بطلانه نسبي . فلا يجوز لغير من تعود عليه منفعة من البطلان وهو رب المال أن يطلبه وعلى

(١) مرشد الحيران ٣٧٠ و ٤٥٨ أحوال شخصيته الشيخ زيد صفيه ١٧٣ وابن عابدين صفيه ٤٦٧ جزء •

(٢) دوهلس شرح القانون المدني مدة ٦٢ بيع جزء ٤

ذلك فليس. للشترى أن يطلب البطلان بناء على أن القانون حرم الشراء. وذلك لأنه خالف أمر القانون فلا يصح له أن يتخذ من مخالفته سلاحي استعماله لمصلحته. ومتى كان البطلان ذمياً فإن الإجازة تلحقه من رب المال متى كان أهلاً للتصرف وقت الإجازة. فإذا أفاق المجنون أو بلغ الصبي أو صدق الموكل وهو أهل لذلك صح البيع (١) ٧٤٥ - وهذه الإجازة إما أن تكون صريحة كالكتابة أو ضمنية كتسليم العين المبيعة. والبطلان هنا نسبي وذلك بعكس ما هو مدون في المادة ٢٥٧ مدني الخاصة بشراء القضاة ومساعدى القضاة فإن البطلان أصلي يجوز لكل ذى فائدة أن يطلبه ولا يمكن أن يلحقه الإجازة

٧٤٦ - **البيع الرجعي للتصديق** - ولكن التصديق على البيع يجعله نافذاً من تاريخ الشراء - وأهمية ذلك تظهر في حالة ما إذا اكتسب الغير حقوقاً عينية على المبيع في المدة التي تمضي من وقت الشراء إلى وقت التصديق ولأن تصديق الماصر بعد بلوغه إذا رجع إلى تاريخ الشراء فإنه يرجع إلى وقت لا تصح فيه الإجازة (٢)

٧٤٧ - **البيع بغير إذن المجلس** - والبيع بغير إذن المجلس يعتبر باطلاً بطلاناً نسبياً. فللقاصر بعد بلوغه أن يجيزه أو يطلب إبطاله - ولا يترتب على عدم إذن المجلس أن يكون البيع غير منعقد. لأن الغرض من الإذن هو حماية الصغير لا وضع شرط جديد لصحة العقد (٣)

٧٤٨ - **قيام القاصر** - وإذا اشترى الوصي لنفسه مال القاصر الذي تحت وصايته وأذن له المجلس فإنه لا يكون للقاصر خيار الفسخ وإنما يسوغ له إبطاله إذا لم يجزه بعد بلوغه سن الرشد عملاً بنص المادة ٢٥٨ مدني

١ - شرح البيع حلى بإشاعى ققرة ٩٣٥

(٢) شرح البيع حلى عيسى ققرة ٩٣٦

(٣) بودرى مختصر صحيفه ١٢٣

٧٤٩- دعوى البطالة - دعوى البطالة مثل كل الدعاوى العامة . فإذا رغب من تعود عليه منفعة من البطالة وهو رب المال أن يرفع الدعوى فإن ميعادها خمس عشرة سنة . ولا يسقط هنا الحق إلا بمرور هذه المدة وتبتدىء المدة من تاريخ البيع المراد إبطاله مع مراعاة إيقاف سريان المدة بالنسبة للقاصر (١)

الفرع الثالث

تأجير الوصى واستجاره

٧٥٠ - لم يقرر القانون بجرمان الوصى من التأجير كما يشاء وحسب ما يرى من المصلحة لعديم الاهلية واشترط ضرورة الاذن من المجلس في حالة التأجير لمدة تزيد عن الثلاث سنوات . فكأنه أجاز ضمنا جميع التصرفات التي تقل عن هذه المدة . كما حرم عليه في الفقرة ١٣ من المادة ٢١ استجار ملك القاصر المحجور عليه أو الغائب على أنه قرر بالرجوع الى القواعد التي بينها الشراح نجد أنهم قرروا بأن لجميع الوكلاء أن يستأجروا لموكلهم وأن الأوصياء ووكلاء الغائبين ممنوعون من الاستجار الادارا يسكنه المحجور عليه أو دابة يركبها أو خادما يخدمه (٢) أما الاجارة للمضاربة فهي مخاطرة ممنوعة

٧٥١ - الاجارة لضرورة - ويجوز أن يكون الاستجار حتما عليهم إذا اقتضت الضرورة في ادارة أملاك عديم الاهلية كاستجار قاعة للرى أو آلة رافعة أو قطعة أرض لاجراء أعمال فيها ضرورية للادارة ويجب أن لا يزيد في ذلك عن الضرورة الملجئة

(١) حلى عيسى باشا فقرة ٩٣٧

(٢) فتحى باشا زغلول ص ٢٧٠

٧٥٢- نفوذ عديم الاهلية - لا يجوز استئجار نفوذ المحجور عليه أو عديم الاهلية الا باذن المجلس الحسي . وقبله يأذن المجلس بهذا التعريف لما فيه ذلك من المخاطرة بهذه الاموال

٧٥٣ من المجلس في تغيير الوصي - على ان المجلس الحق في أن يقيد الوصي ومن في حكمه بان لا تصرف في التأجير لمدة تقل عن ثلاث سنوات الا اذا أذن له بها بشروط معينة . فله ان يشترط عمل مراد على أوفى جلسة المجلس و ان يقدم المستأجر ضمانا ماليا أو غير ذلك من الاشتراطات التي يراها لازمة للاحتفاظ بحقوق عديم الاهلية وفي هذه الحالة لا يعتبر تصرف الوصي صحيحا مادام المجلس لم يأذن به ولم يصادق عليه

٧٥٤ التأجير لمدة ثمون سنوات - يضح كما قلنا للوصي أن يؤجر الارض لمدة ثلاث سنوات ولكن جرت العادة أن يعرض الاوصياء والقوام والوكلاء هذه المسائل على المجالس الحسية التابعة لها ثم يتلقون أوامره فاذا وضع المحاس شروطا معينة فلا يصح للتائب عن عديم الاهلية أن يتمدها . وان فعل ذلك يعتبر عمله خارجا عن الحق المفقول له ويكون عرضه للعقوبة التأديبية من جهة لتجمل بل نتيجة ضارة تنجم من تعديه الضار مصلحة عديم الاهلية من جهة أخرى (١)

٧٥٥ من نفوذ المحجور - ويحق للوصي أن يحدد العقد للمستأجرين قبل انتهاء

مدة الاجارة لينح خطر الخلو وليس له أن يحدد الالدة ثلاث سنوات أخرى. ولكن هذا التصرف لا يصح ان يكون الا فى خلال السنة الاخيرة. فاذا حصل قبل ذلك يصبح عقده عديم الاثر ولا تسرى على الصغير الذى بلغ سن الرشد قبل سريان الاجارة الجديدة

٧٥٦- وليس للوصى أن يقبض الاجر مقدما فان ذلك يؤثر فى حالة المحجور عليه. ولكن يرجع فى ذلك كله الى ما جرى به العرف وما يقرر المجلس الحسى اذا رأى موجبا للتدخل فى الامور التى يصح للوصى اجراؤها بدون اذن منه (١) فاذا وجدت وصية على عدة قصر كانت شريكة لم فى قطعة أرض فأجرتها بموجب عقود قصر لمدة ثلاث سنوات. وبعد ذلك باعت اثناء وصايتها الارض بدون الحصول على اذن المجلس وتم البيع المذكور اثناء السنة الرابعة للايجار وطلب للمدعى وكان هو المشتري الغاء الاجار وتسلم الارض فقد حكمت المحكمة فى هذه المسألة بما يأتى :

امتناع المستأجر عن تسليم الأرض للمدعى هو اخطار كاف منه بأنه يرغب فى تجديد الاجار عن السنة الرابعة. ومع ذلك فالاجارة جائز ابطالها بمقتضى المادة ٣٦٤ مدنى فيما يختص بالقصر فيما زاد عن الثلاث سنوات التى تجوز للوصى التأجير عنها. وبما أن المدعى حل محله فله الخيار فى أن يستعمل حقه ويطلب فسخ ذلك الاجار. أما كون البيع لم يأذن به المجلس الحسى فلا يمكن التمسك به على المدعى لأنه فى إمكان القصر أو من يحل محله طلب الفسخ بناء على هذا السبب (٢)

(١) بلائبول جزء ١ بند ١٨٨٧ وما بعدها .

(٢) استئناف مصر ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦ مجموعته رسميه سنة ٨ عدد ٥٤

٧٥٧ - لا يجوز لناظر الوقف أو للولي الشرعي أن يؤجر الأعيان الموكل بإدارتها لمدة تزيد على ثلاث سنوات ولا أن يؤجره قبل انتهاء المدة الجارية إلا بوقت قصير يجرى العرف عليه في التأجير للدة التالية . فإذا ما عالف ناظر الوقف باعتباره الولي الشرعي له فأجر الأعيان قبل انتهاء المدة الجارية ولمدة تزيد على ثلاث سنوات أصبح تأجيريه باطلا لمخالفة عمله مخالفة ظاهرة لأحكام القانون ولأن في المخالفة ضرر بالوقف ومستحقه

وقد علقت المجموعة الرسمية على هذا الحكم تعليقا هاما (١)

٧٥٨ - وجاء في شرح المجلة في المادة ٥٨٤ : تبطل الاجارة إذا لم يوجد أحد شروطها . والمراد بشروط الاجارة الشروط الراجعة إلى ركن العقد كشرط صدوره من أهله أى العاقل المميز الخ .

ونصت المادة ٤٤٤ من المجلة انه يشترط في انعقاد الاجارة أهلية المتعاقدين . فلا تعقد اجارة المجنون والوصي غير المميز . ونصت المادة ٤٤٦ : المجلة بأنه يلزم أن يكون الأجر متصرفا بما يؤجره أو وكيل المتصرف أو وليه أو وصيه . وهذا شرط في نفاذ الاجارة . فالولي من قبل الشرع كالأب والوصي والمتولى .

٧٥٩ - إمارة الفضولى - وجاء في المادة ٤٤٧ : تعقد اجارة الفضولى موقوفة على اجازة المتصرف وان كان المتصرف صغيراً أو مجنوناً وكانت الأجرة أجرة المثل تعقد اجارة الفضولى موقوفة على اجازة وليه أو وصيه

٧٦٠ - مطالبية المستأجر بأمر المثل - وجاء في المادة ٤٥٩ من شرح المجلة يلزم أجر المثل في الاجارة الفاسدة أو الباطلة ان كان مال وقف أو يقيم . والمجنون في حكم اليتيم اذ كما بطلت الاجارة بطل ما في ضمنها وهو تسمية الاجرة فوجب اجر المثل بالغاً ما بلغ فيه التأجير لمدة طويلة

٧٦١ - يعتبر العقد باطلا قانوناً لمخالفته لأحكام المادة ٢٧٦ من كتاب الوقف لقدردى باشا والمادة ٣٦٤ قرة ثامنة من القانون المدني . إذ لا يجوز له أن

يؤجر الأعيان الموكل بإدارتها لمدة تزيد عن ثلاث سنوات أو لا يؤجرها قبل انتهاء المدة إلا بوقت قصير يجرى العرف عليه في التأجير للمدة التالية . وقد تأيدت هذه القاعدة من جانب القضاء الأهلي المختلط : أنظر مرجع القضاء في القانون المدني ص ٧٢٣ بنقطة ٢٩٣٤ تعليقا على المادة ٣٦٤ وتعليقات بالا على القانون المدني المختلط الجزء الثالث صفحة ١٤٤ بنقطة ٩ تعليقا على المادة ٤٤٧ مدني مختلط فإذا حرر العقد من الولى السابق قبل البدء بالاجارة الجديدة فيعتبر العقد قد جاء مخالفا في موضعين

أولاً - لأنه تحرر قبل انتهاء مدة الاجارة الجارية وقبل البدء في الاجارة الجديدة ثانياً - لأنه تحرر وقت قيام المدة الجارية وقبل انتهائها فكان العقار أجرة بالفعل لمدة تزيد عن ثلاث سنوات ما دامت المدة الجارية لما تنته بعد . وعلى ذلك يصبح العقد المطعون فيه مفسوخا لا ينفذ

٧٦٣ - ان منع تأجير الأعيان لمدة تزيد على ثلاث سنوات ليس معناه أن ناظر الوقف يجب عليه أن يربص لحين انتهاء مدة الاجارة تماما إذ يجب عليه أن يأخذ احتياطة بعدم ترك أعيان الوقف بدون تأجير
راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣ مجموعة القضاء والتشريع المختلط س ٢٥ ص ٣٥١ ومحكمة مصر الأهلية المجموعة الرسمية س ٣٣ حكم ٧٣ ص ١٣٠

٧٦٣ - ليس للوصى أن يتنازل عن شيء من الأرباح للمستأجر وعلى ذلك فليس للجلس ان يوافق على انقاص الأجرة المستحقة على هذا الأجر للقاصر أو المحجور عليه (١)

منشور ٤٣ سنة ١٩٢٣

في عدم جواز التنازل عنه مقوى بحريته الشخصية
تبين للوزارة أن بعض المجالس الحسنية تاذن أحيانا بتخفيض قيمة إيجار

أهلان عديى الاهلية الثابتة بمقتضى عقود الايجار بنام على تعظم المستأجرين وموافقة التائبين عن عديى الاهلية . ونظراً إلى أن هذا التخصيص فى قيمة الايجار يعتبر تبرعاً وهو غير جائز لأن المجالس الحسبية لا تملك التبرع ن أموال عديى الاهلية وليس لها أن تتنازل عن أى حق ثابت لم كما أنه ليس لها أن تطبق قانون تخفيض الايجارات لأن المختص بذلك هى اللجان المنشأة لهذا الغرض بمقتضى القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٠ . لذلك رأت الوزارة لفت نظر المجالس الحسبية الى عدم الاذن بالتنازل عن أى حق ثابت لعديى الاهلية

الفرع الرابع

الهبة

٧٦٤ - نصت المادة ٢١ فقرة ثانية من القانون بأن الاوصياء والوكلاء عن الغائبين والقائمة يجب عليهم أن يحصلوا على إذن المجلس الحسى لمباشرة قبول الهبة إذا كانت مقترنة بشرط - أما الهبة التى لا تكون مقترنة بشرط فهى مقبولة بطبيعتها .

أما شروط صحة الهبة فليس هذا الكتاب موضعه بل يرجع فيها الى القانون المدنى وإلى أحكام الشريعة الفراء . وكلامنا قاصر على الاهلية فى الهبة

٧٦٥ - هو المبلسى - للمجلس منتهى الحرية فى بحث الشروط التى تتوقف الهبة على قبولها أو رفضها - وتبحث كل حادثة مع ظروفها ومناسباتها . والحكمة فى ذلك أن الهبة إذا كانت بشرط فهى عقد آخر كالبيع والمقايضة . ومع ذلك يجوز العوض فى الهبة وإنما يلاحظ فى ذلك قيمة هذا العوض فان كانت مساوية لقيمة الشيء الموهوب فلا يوجد فيه وإن كانت أقل فهى هبة ٧٦٦ - ولا يلزم أن يكون العوض مالا بل يكفى أن يكون تعهداً لفعل

أو أمر أو بالامتناع عن أمر كما لو اشترط الواهب على الموهوب له أن يباشر له زراعة أو يسافر إلى جهة لقضاء مصلحة للواهب أو يتمتع عن شرب الخمر أو يتزوج بنت الواهب أو غير ذلك من الأمثلة الكثيرة

٧٦٧ - أهلية الواهب - أما ما يتعلق بأهلية الواهب وبالأحوال التي يجوز فيها رجوعه عن الهبة أو التي توجب بطلانها أو نقض الموهوب. وكذلك النصب الذي يجوز التصرف فيه بجهة فالحكم فيها من اختصاص المحاكم الشرعية يراجع في ذلك ما ذكره تفصيلاً الشيخ محمد زيد في شرح كتابه الأحوال الشخصية

٧٦٨ - الإيجاب من الوصي - والهبة للطفل ممن له الولاية عليه - تتم بالإيجاب وينوب قبض الواهب عن قبض الموهوب له إذا كان الموهوب معلوماً معيناً مقرر أو يد الواهب (٢)

٧٦٩ - الشروط الفاسدة - وقد نص العلماء على أن الهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة وقالوا : ولو قال أعطيتك دارى مدى حياتك فإذا مت فهي لي ، صحت الهبة وبطل الشرط

فإذا اشترط الواهب بأنه إذا توفي الموهوب له ولم يعقب أو عقب وانقرضت الذرية تكون الأطنان وقفاً على كذا صحت الهبة وبطل الشرط وكانت الأطنان ملكاً خالصاً للموهوب له ولا تكون وقفاً ٢

٧٧٠ - أهلية الموهوب له - لا يشترط فيمن يوهب له اتصافه بالأهلية فان الشريعة الإسلامية الغراء والقانون الفرنسى يجيران الهبة للصغير والمجنون والسفيه والمدين والمرأة المتزوجة بدون إذن زوجها . وكذلك القانون الفرنسى

(١) استئناف مصر ٧ فبراير سنة ١٩١٢ عامه س ١ رقم ٨٧ ص ٤٥٥

(٢) قوى سرعيه ١٤ يولييه سنة ١٩٢٠ رقم ٥٥٩ ص ٩٠٠ عامه س ٦

لا يمنع الهبة لهؤلاء وإنما يشترط إذن الزوج لزوجته أو قضاء الحاكم إذا لم يأذن الزوج (راجع المواد ٩٣٣ مدنى فرنساوى وما بعدها (١))
وقد أجازت الشريعة الغراء الهبة لأهل الذمة من اليهود والنصارى لأنهم
الترموا أحكام المسلمين (٢)

انقرع الخامس

الاقراض والاقتراض

٧٧١- النصوص صريحة فى أن الولي لا يجوز له أن يقرض مال القاصر
ولا ان يقترضه ولا أن يهب شيئا من ماله ولو بعوض (٣)
لذلك نص القانون بضرورة الحصول على إذن المجلس فى حالة الاقتراض
وتشغيل الأموال

٧٧٢- قرار وزارة المحفانية - على أن وزارة المحفانية رأت توحيداً
لنظام أن تودع أموال عديمي الأهلية فى بنك مصر أو فى صناديق التوفير التابعة
لمصلحة البريد وذلك مقابل فائدة قدرها ٤ فى المائة فى السنة من تاريخ إيداعها
حتى لا تبقى هذه الأموال فى يد هؤلاء النائبين بدون فائدة

٧٧٣- مسؤولية الوصى - فإذا أسـمـتعـل الوصى مال القاصر لمنفعته
الشخصية . فثله كمثل الوكيل إذا استخدم مال موكله لمنفعة نفسه . ويجب إذن
الحكم على الوصى بدفع فوائد المبالغ التى يقبضها لحساب القاصر من يوم
استعمالها إياها لمنفعة نفسه . ولا ينافى ذلك ما ورد فى كتب الفقه من أن الوصى

إذا اتجر بمال اليتيم لنفسه فيكون ضامنا للقاصر أصل دينه فقط . أما الربح فيصدق به على رأى بعضهم ويسلم له على قول الآخرين ذلك لأن الفقهاء لا يقرون الفوائد الربوية على الإطلاق أما القسانون الوضعي فقد أقره كتعويض لرب الدين في الأحوال المنصوص عليها قانونا . وبما أن الوصي ممنوع شرعا من الاتجار بمال اليتيم لنفسه فإن مخالفته لذلك توقعه من جهة الجزاء تحت طائلة اتقانون العام الذي جعل الوكيل مسؤولا عن الفوائد من يوم استعمال مبلغ الوكالة لمنفعة نفسه . ولا شك أن الوصى وكيل عن الموصى أو عن السلطة التي عينته نيابة عن القاصر لإدارة حركة أمواله لمنفعته . وما مثل ترتيب الجزاء عليه في حدود قانون العقوبات طبقا للمادة ٢٩٦ باعتبار

الفرع السادس الصلح والتحكيم

٧٧٤ - نصت المادة ٢١ فقرة خامسة بأن الصلح أو التحكيم لا بد فيه من إذن المجلس . وذلك لأن الغرض حماية عديمي الأهلية إذ الصلح معناه التنازل عن بعض الحقوق المدعى بها . وقد يجوز أن يكون في اختيار الأشخاص للتحكيم منتهى الخطر أو أن شروط التحكيم لا تؤدي إلى مصلحة عديمي الأهلية فأراد الشارع أن يكون هذان الأمران تحت سيطرة المجلس يقضى فيهما بما يرى أنه أدعى إلى العدالة والمصلحة

٧٧٥ - الأمر القانوني لعزم الزوجه - أن عدم التصديق على عقد الصلح الذي يعقده الوصى على القاصر لا يترتب عليه بطلان الصلح وإنما يجعله موقوفا على مصادقة القاصر عند بلوغه . فإذا أجازته القاصر نفذ ويترتب على

الصلح مسئولية الوصى شخصياً (١)

٧٧٦ - على أنه من المقرر قانوناً أيضاً ومن المبادئ العامة لا يجوز لمن يتعاقد مع الوصى أن يتمسك بإعلان الصلح لعدم أهلية من تعاقد معه (راجع المادة ١٨٢ مدني)

٧٧٧ - تنازل الوصى عن حقوقه بحرم الوفدية

ليس للوصى شرعاً أن يتنازل عن شيء من مال القاصر الغائب به بمقتضى عقد ولا يملك المجلس الحسبي التنازل عن حق ثابت للقاصر بمقتضى تعهد كتابي وليس له أن يتنازل عن أى حق ثابت له كما أنه ليس له أن يطبق قانون تخفيض الإيجارات لأن المختص بذلك هي اللجان المنشأة لهذا الغرض بمقتضى القانون رقم سنة ١٩٢١

لذلك رأت الوزارة لفت نظر المجالس الحسبية الى عدم الاذن بالتنازل عن أى حق ثابت لعديمي الاهلية
(راجع منشور ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣)

٧٧٨ - المبالغ 'التي يقبضها الوصى' - للوصى الحق في قبض المبالغ واعطاء مخالصات عنها سواء أكانت إراداً أم أموالاً لحساب رأس المال - ومن القواعد العامة أن الدافعين لا يضمنون هذه المبالغ إزاء عديم الاهلية . إذ الدفع الذي يقومون به مبرى لذمتهم والوصى هو المسؤول الوحيد . ولا يصح الا مطالبة الوصى . وقد جرى النظام على أن الوصى لا يقبض من صندوق التوفير أو من بنك مصر أى مبلغ الا بإذن المجلس

(١) محكمه أسبوط الابتدائية الاهلية عمادة السنة السابعة حكم ٢٥٢

٧٧٩- مصادقة القيم لا تسرى على المحجور عليه لان الاقرار حجة قاصرة على نفس المقر فلا تتمهه الى غيره . والقيم وإن كان قائماً مقام المحجور عليه وله الولاية على ماله ولكن لا يقبل اقراره عليه فيها لم يكن من عمل هذا القيم بتد المحجور ولم يكن قد ثبت على المحجور عليه من طريق شرعى لان طريق الاثبات بالنسبة للمحجور عليه ينحصر في البيئة وقضاء القاضى وليس منها اقرار القيم

٧٨٠- والخصم في أمور الزوجية الخاصة بالصغير الابن وصيه الجد وصيه فانه لم يكن وصى القاضى . وولى المال هو الخصم في أمور الزوجية الخاصة بالصغير والمجنون كالصغير لان القبامة نوع من الوصاية فيكون القيم خضعتا عن المجنون في أمر الزوجية من غير احتياج الى الاذن بالخصومة (١)

الفرع السابع اليمين الخامسة

٧٨١ - اليمين الخامسة هي التي يوجهها الخصم لنفسه عند مجوزه عن اثبات حقه حسب النزاع وهي تحسم نزاعاً بمعنى أن الخصم الموجه اليه اذا حلفها حكم له واذا نكل عنها حكم عليه ولا ترد مرة أخرى ويصح أن يقال أنها تنازل عن الحق المدعى به وهذا التنازل منطوق على شرط هو تأدية اليمين . انما يستطيع من توجه اليه أن يردّها الى خصمه فيطبخ هو التنازل وتنازله يكون معلقاً على شرط تأديتها من وجهها أولاً وهي نوع من أنواع الصلح على أنه اذا أدّاها الخصم الموجهة اليه كان عقداً في زعمه وكسب دعواه وان نكل عنها كان منبطلا وخسر دعواه . واذا ردّها على خصمه كسب هذا دعواه . إذا حلفها وخسرّها إن نكل عنها

ولا حظ أنه في الصلح يتنازل كل طرف عن شيء من مدعاه ولكنه هنا انما يقضى بالحق كله أو يرضى كله ويشترط في الصلح رضا الطرفين وأما في اليمن الحاسمة فإن الموجهة له اليمن مرغ على تأديتها أو ردها على خصمه وان نكل عنها خسر دعواه حتماً وهو ما كان يسمى عند الرومان بالصلح الجبرى

٧٨٢ - أهلية من يوجه اليمنى - لا يكفي أن يكون عند من يوجه اليمن أهلية التصرف بل يجب تكون عنده أهلية التصالح على الحقوق أو التنازل عنها والتبرع بها

والوصى لا يملك توجيهها الا باذن خاص من المجلس الحسى (١). واذا وجهها عن عمل من أعمال إدارته فيكون ذلك تحت مسؤوليته كما اذا قبل تعهداً شفهياً قيمته أكثر عشرة جنيهات ووجه للتعهد لحقها فإنه يكون هو مسئولاً عن ذلك أمام القاصر لتصيره في أخذ مستند كتابي طبقاً للقانون (٢)

وكذلك بالنسبة لوكيل الغائب غيبة من طاعة والقيم على السفينة أو المعتوه أو المجنون ٧٨٣ - والوكيل العام العام لا يملك توجيهها الا بوكيل خاص تراجع المادة ٥١٦ و١٦٤ مرافعات

٧٨٤ - ولا يصح توجيه اليمن أيضاً من وكيل الدائن الا بقبول منصوص عنها - وما قلناه عن أهلية من يوجه اليمن يسرى أيضاً على من يرد هذه اليمن

٧٨٥ - أهلية المخالف - كذلك من توجه اليه اليمن يجب أن ممن يملكه الصلح (٣)

فلا يصح للوصى أو الوكيل أو وكيل الدائنين أن يخلف أى لا يصح توجيه اليمن لهؤلاء. وفضلاً عن ذلك فإن اليمن شخصية بمعنى أنه لا يجوز توجيهها

(١) الجدول العشرى المختلط رقم ٥٩٠١ الذى يشير الى مجموع النشريع والقضاء المختلط السنة ٢٤ صحيفه ٣٩٧

(٢) أويرى جزء ١٢ من ٧٥٣ صحيفه ١٣٩

(٣) لوران جزء ٢٠ رقم ٢٩٤ ويوردى تعهدات رقم ٢٧٣٣

لا الى نفس الخصم شخصيا فان الامر متعلق بذمة نفس الحالف . ولا يخفى أنه لا يستطيع شخص أن يجزم بأن غيره فعل أو لم يفعل أمراً من الأمور^(١) وإذا وجهت اليمين الى الوصى أو الوكيل عن واقعة شخصية بالنسبة له كان ادعى آخر أنه دفع له مبلغاً من المال بغير ائصال وطلب منه اليمين الحاسمة على ذلك فان نكل عنها فان هذا لا يصح أن يضر بحقوق القاصر أو الموكل لان الوصى أو الوكيل لا يملك الصلح في حال وقد نصت المادة ١٣٧ مرافعات أهل بأنه لا يجوز الوكيل في تأدية اليمين

٧٨٦ - وقت الاهلية - العبرة بالاهلية هو أهلية الحالف وقت الحلف لا وقت توجيه اليمين . فاذا حجر على من وجهت له اليمين بعد ذلك وقبل الحلف فانه يصبح غير أهل لأداء اليمين (يودرى تعهدات ٢٧٣٤ و هيك جزء ٨ رقم ٣٥٨ وكتاب الاثبات صحيفة ٢٦٢)^(٢)

الفرع الثامن

اجراء القسمه بالتراضى وطلب القسمه القضائية

٧٨٧ - نصت المادة ٢١ فقرة سادسة و فقرة سابعة بضرورة اذن المجلس في هذين الامرين . ولقد كان النص القديم يجعل للمحاكم الاهلية هذا الاختصاص دون غيرها حتى في حالة التراضى بين جميع الورثة . ولكن النص الجديد اعتبر أن قسمه التراضى بين جميع الورثة يصح أن يصدق عليها المجلس الحسبي .

(١) دمولوب جزء ٣٠ رقم ٥٨٩ واوبرى جزء ١٢ صحيفة ١٣٩ ويودرى تعهدات رقم ٢٧٣٤
(٢) استئناف مخطوط ٦ يونيه سنة ١٩١٣ مجلة التشريع سنة ٢٤ صحيفة ٣٩٧ واستئناف أسبوط حمامه ١٠ حكم رقم ٧٩

ويقوم هذا التصديق مقام التصديق المنصوص عليه بالمادة ٥٦ مدنى أهلى . أمم
يحل المجلس فى هذا الاختصاص على المحكمة الاهلية . والمحكمة فى ذلك تظهر
اذ المجلس أقدر من غيره فى فهم حالة أموال عديم الاهلية . وما دام الوريثة
قد اتفقوا على قسمته فيما بينهم . فمن العدل أن يسهل لهم الشارع تحقيق هذا
الاتفاق أمام الجهة المختصة بالبحث فى حقوق عديم الاهلية وحماية أمواله

٧٨٨ - طلب القسمة القضائية - كذلك أباح القانون للوصى ومن فى
حكمه أن يطلب من المجلس الاذن بطلب القسمة القضائية اذا لم يحصل التراضى
فقد يكون فى مصلحة عديم الاهلية البقاء على الشيوخ . أما اذا رفعت الدعوى
من بعض الوريثة على القاصر فلا حيلة للوصى الا أن يحضر عن عديم الاهلية .
والضمان فى حماية حقوق هذا القاصر هو الشرط الذى وضعه القانون لهذه الغاية
وهو تصديق المحكمة الابتدائية على هذه القسمة التى تقوم بها المحكمة الجزئية
(راجع المواد ٥٤٤ وما بعدها من القانون المدنى الاهلى)

٧٨٩ - قسم المتقدرات - على أن القانون لم يشترط الاذن فى القسمة
الخاصة بالمنقولات . ويظهر أنه أباح للوصى ومن فى حكمه التصرف فى هذا
الامر حسبما يرى من المصلحة

٧٩٠ - مع هو القاصر الذى يقصده القانون فى مادة ٥٦ مدنى أهلى هو القاصر المشمول
بالوصاية دون المشمول بالولاية . وهذا القصد يتبين جليا من الفروق الشرعية
التى بين الولى والوصى . لأن ولى القاصر وهو أبوه أو جده بما عنده من
الشفقة وإصالة الرأى أباح له الشرع التصرف دون غيره فى مال ولده الصغير
بما يراه من المصلحة دون حاجة الاستئذان من المجلس . وذلك بطبيعة الحال فى

حالة ما اذا لم يسلبه المجلس سلطته أو لم يجد من هذه السلطة وذلك الأمر بخلاف الوصى فانه يجب أن يحصل على اذن من المجلس الحسى لمباشرة التصرفات المبينة في المادة ٢١ . إذ أن الوصى مهما بلغت درجة قرابته للقاصر لا يفرض فيه من الشفقة عليه واختيار الصالح له ما هو مفروض في الاب . لهذا أراد الشارع من باب الحفظ على حقوق القاصر الذى لا ولى له أن يحوطه بعناية خاصة ففرض في المادة ٤٥٦ مدنى بوجوب تصديق المحكمة الابتدائية على هذه القيمة قبل البت فيها من المحكمة الجزئية فلذا كان للولى حق التصرف فى مال ولده بلا استئذان من المجلس . فمن باب أولى له الحق فى أن ينوب عنه فى قسمة عقاراته المشتركة سواء أكانت القسمة حاصلة بالتراضى أم كانت أمام القضاء . وعلى ذلك تكون المحكمة الابتدائية غير مختصة اذا طلب منها التصديق وللولى حق الاستئناف (١)

٧٩١ - المشر القانونى لمرم الموقد - كلما قلناه من جهة الأثر القانونى عن المسائل المتقدمة التى لم يحصل فيها استئذان المجلس - فانه يسرى على عقدى الصلح والتحكيم وعلى القسمة فلا داعى للتكرار

الفصل السادس عشر

مسئولية الوصى عن افعاله وتصرفاته وعن اعمال عديم الاهلية

الفرع الاول

المسئولية العامة على الوصى عن فعل عديم الاهلية

٧٩٢ - يقوم الوصى مقام الأبوين بالنسبة للقاصر وله عليه سلطة تماثل سلطتهما وعليه واجبات كواجباتهما من عناية ورعاية فرضها عليه الشرع والقانون.

والا كان الوصى هو المتحدث دون غيره على جميع أموال القاصر وهو القائم على العناية بأمره كانت المسئولية القانونية واجبة عليه ولكنها لا تلحق المشرف ولا المجلس الحسبي الذي ليس له الا المصادقة على بعض التصرفات التي لا تجوز للوصى الا بعد الاستئذان

ولا تلحق هذه المسئولية كذلك عنها أولى البر والاحسان الذين يعنون بتربية الصغير حسنة لله . أولئك لا يسألون عن فعل الصبي الموجب للضمان الا إذا نشأ عن خطأهم الشخصي ضرر أو اذا كانوا يستعملون الصبي في صناعة أو يستخدمونه في مصالحهم الخاصة .

٧٩٣ - ولا بد لتحقيق مسئولية الوصى أن يكون القاصر مقيماً معه . كذلك للوصى أن يدفع عن نفسه للمسئولية بأبواب عدم قدرته على منع القاصر عن العمل الموجب للضمان وقت حدوثه

وقد تكلمنا بشرح واف عن هذه المسئولية فراجع في موضعها

٧٩٤ - القاصر المميز - فان كان القاصر مميزاً وجب على الوصى تعويض الضرر الناشئ عن فعله عن ماله أى من مال القاصر ويخصم الولي من حساب

٧٩٥ - مسؤولية القيم - المحجور عليه يعتبر بالناسب الرشد فهو مسؤول في ماله. فان كان مجنونا وجب وضعه في مستشفى ولا يكون في هذه الحالة حقيقيا مع القيم. وإن رأى القيم إمساكه عنده فيكون مسؤولا عن أفعاله مسؤولية تشابه مسؤولية كل شخص موكل في حراسة مجنون. وبما يشترط أن يكون القيم عارفا بحالة محجوره عالما بمجنونه. فان كان الغالب فيه الهدوء فأذى فجأة بعد إذ هاجت مرته فلا مسؤولية عليه من باب أولى إذا تبين أن سبب هـ ا - ا - ا " فعل ذلك الإنسان (١)

الفرع الثاني

دعوى الرجوع بقدر الاستفادة لصاحب العمل على من استفاد من عمله

action in remverso

٧٩٦ - البيع الذي يصدر من الصغير المميز لا يقع باطلاً بطلاناً جوهرياً.
لاحتيال اجازته من القاصر بعد بلوغه سن الرشد

ولقد ذهب القضاء في بعض أحكامه إلى أن مضي خمس بينين بعد بلوغ القاصر من الرشد يسقط حقه في طلب إبطال العقد . وإذا حكم نهائيا بالغاء العقد من المحكمة المختصة ، فليس للشترى حق الرجوع على القاصر بقيمة الثمن . وكل ما يملكه من الحق أن يطالب بالوصى وحده . وعلى فرض أن القاصر قد استفاد

من قيمة الثمن فإن قاعدة الاختصاص على حساب الغير لا تعطى للمشتري حق الرجوع على القاصر بقدر ما عاد عليه من الفائدة، ذلك لأن المادة ١٩٥ مبدى أهلي قد قصرت حق المطالبة على حالة واحدة وهي عند ما يقصد بهاجب العمل عند القيام بعمله إيصال المنفعة بالغير. ففي حالة المشتري والقاصر لما لم يجر المجلس الحسبي العقد لأنه في غير مصلحة القاصر وحكم نهائياً من المحاكم المختصة بالنظر العقد، فلا يمكن أن يقال بأن العقد قد تحرر لمصلحة القاصر. واذن فلا مسئولية عليه بمقتضى المادة المذكورة

٧٩٧ - والقاعدة الرومانية التي تعلى صاحب العمل بحق الرجوع على من استفاد من عمله بقدر ما استفاد منه ولو لم يقصد إيصال أى منفعة له وقت قيامه بالعمل - هذه القاعدة معروفة في القانون الفرنسي وغير معروفة للشارع المصري الذي أغفل النص عنها ولم يسبق للمحاكم المصرية أن طبقته

فلو أراد القاضى تطبيقها حسب قواعد العدل والانصاف فإن القاصر لا يكون مسئولاً قبل المشتري بشئ ما. لأن أهم شرط يستلزمه الأخذ بهذه القاعدة هو وجود رابطة قانونية مباشرة بين المدعى والمدعى عليه أو بين الأول وأهوال الثاني وهي معدومة بين المشتري والقاصر (١)

الفصل الثالث

مسئولية الوصى في العقود التي لم يأذن بها المجلس

٧٩٨ - قد يحصل أن يتعامل الوصى مع الغير عن تصرفات تحتاج قانوناً

أصبحها وتغلاها إلى إذن المجلس. وقد يحصل أن يرفض المجلس هذا الإذن فهل يعتبر الوصى في هذه الحالة مسئولاً إزاء الشخص الذي تعاقده ؟

الجواب على ذلك سهل. ذلك أن عقد الوصى الذي لم يجره المجلس كمقد الفضى فلا يمكن أن يقال بأن الفضى كان يمثل المالك. ولا يترتب على رفض المالك للعقد أى مسئولية قانونية عليه لأنه لم يكن طرفاً فيه ولم يرد إجازته

على أننا سنتكلم في مناقشة مسئولية الوصى في إدارة الوصى بطريقة يمكن تعرف جميع المبادئ الواجب الأخذ بها عن جميع الأفعال التي يمكن أن تحدث من جراء هذه الإدارة

الفرع الرابع

مسئولية الوصى في إدارة التركة

٧٩٩ - الوصى مسئول ككل شخص يدير أموال الغير بالطريقة التي تنتهى بالتخلص والتحاسب عن مدة توكيله

ويجب أن يدير الوصى هذه الأموال بما يدير الأب أمور عائلته ويسأل عن الأضرار والمنافع حتى يمكن أن تكون نتيجة لسوء الإدارة

٨٠٠ - تصرفات التسيار - ويدخل في سوء الإدارة تصرفات التسيان أو الإهمال التي تنجر بالانصراف ضرراً بليفاً

٨٠١ - مرور هذه المسئولية - ان الوصى يعتبر وكيلًا وفي الغالب يؤدي مأموريته بغير مقابل. فالوكيل ينفذ أجر يستفيد من المسئولية المخففة (١)

فانه لا يطالب منه أن يعمل أكثر مما يقوم به لنفسه من الأعمال بمادة ١٣٧٤ مدني فرنساوى ومادة ١٩٩٢ . ولا يمكن أن تقدر مسئولية بمسئولية الرجل الزكى البالغ المعنى بأعماله ولكن تقدر هذه المسئولية حسب سيره المعروف وحالته وطريقته اتى اختطها لنفسه في الحياة

ولكن تدبره ترض على هذا بأن إذا حصل تسامح مع الوصى لهذا الحد فان مصالح القاصر تصبح في خطر

وتقضى المادة ٥٥٥ مدني فرنساوى بأن الوصى مازم بأن يدير التركة كما يقوم بها رب العائلة المصالح أى مستدلا كل الهمة التى تتطلب من الوكيل العادى فالوصى اذن مسئول عن كل غلطة أو خطأ يرتكبه سواء عن تقصيره الجسيم أو تقصيره اليسير

٨٠٢ --- أثر هذه المسئولية - قلنا أن المجلس الحسبى له الحق في توقيع العقوبة على الوصى اذا ثبتت مسئولية عند قيامه بعمل يخالف فيه أو امر المجلس أو ضار به حاجة ديم الأهمية . راجع المادة ٤٥٥ و ٤٥٦ مدني فرنساوى ولكن توجد آثار لهذه المسئولية عن الالتزامات الأخرى

(١) فالوصى مسؤول اذا سقط من عضه الجرد بعض المنتولات باهماله وليس له حق المطالبة بدينه اذا لم يخبر به في الحالة التى تستلزم هذا الاخبار

(٢) ومسؤول عن جميع المبالغ والمنتولات التى يندها اذا عوقب جنائيا عن خيانه الامانة

(٣) ويصح للمجلس عزله أيضا وبذلك ينتهى كل أثر الالتزامات المستقلة

المستولية حسب الشريعة الاسلامية

٨٠٣ - على ائتمان جهة أخرى تقرر بأن الشريعة الاسلامية على مذهب الامام الاظم وما هو مقرر بالمادتين ٥٩١ و ٥٩٢ مدني تقرر بأن الوصى أمين والقول

في الأمانة للأمين يمينه إلا أن يدعى أمراً يكذبه الظاهر. وحيث تزول الأمانة وتظهر الحياة فلا يصدق. وعلى ذلك لا يكون ملزماً ببيع المثل إلا إذا حصل منه تقصير جسيم في إدارة أموال الموصى عليه أو امتنع عن تقديم الحساب وادعى بشئ يخالفه فيه ظاهره (١)

٨٠٤ - عدم تسليم المال للصغير قبل بلوغ سن الرشد - الوصى مسئول عن الاحتفاظ بأموال القاصر فلا يسلبه قبل أن يرشد فإذا فعل ذلك فإنه يضمن ضياع المال كما يضمن بالدفع اليه (مادة ٤٧٩) مرشد الحيران

٨٠٥ - تأخير الوصى عن الرفع بعد الرشد - كذلك يكون الوصى مسئولاً إذا ثبت الرشد وحكم للصغير به وطلب المال من الوصى فنفه من تمكنه من دفعه ثم هلك المال بعد ذلك في يده فإنه يضمن راجع المادة ٤٨٩ مرشد الحيران

٨٠٦ - استمرار عقود الوصى السابق - واجب على الوصى أن يحترم عقود الوصى السابق وأن لا يعمل على فسخها إلا بطريق القضاء من الجهة المختصة والا اعتبر مقصراً ووجب عليه تعويض الضرر (٢)

٨٠٧ التصرفات النافذة والفارة - نصت القواعد الشرعية بأن تصرفات الوصى لا تكون صحيحة وساتر به على المحجور عليه إلا فيما يعود على الأخير بالحظ والمنفعة. وأن كل تصرف جاء بغير حظ ولا منفعة أو في مضرة المحجور عليه بعقد غير صحيح. كما أنها قضت أيضاً بأن المحجورين لا يضمنون ولا يكونون مسؤولين عن اجراءات الوصى إلا إذا كانت هذه الاجراءات مقرونة بالحظ

١ - استئناف مصر الاهلية ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٨ القضاء سنة خامسة صحيفة ٣٥٠

٢ - استئناف مايو سنة ١٨٨٩ حقوق سنة رابعة صحيفة ٩٢

والمنفعة وداخلية فيما يجوز له فعله شرعاً . وعليه فلا يسأل الوصى المنسوب له حصول الاغتصاب إلا بصفته الشخصية ولو كان الاغتصاب حصل منه على ذمة المحجور عليه (١)

٨٠٨ - حرّم تسجيل العقار - والقاعدة الشرعية أيضاً أن الوصى مسئول في ما لا يكذبه الظاهر وهذا القاعدة معمول بها لدى المحاكم الأهلية في مسائل المنازعات المتعلقة بمحاسبة الأوصياء فالإهمال الناتج عن ضرر يوجب على الممثل تعويض ذلك الضرر . فإذا اشترى وصى عقاراً بعقد عرفي ولم يتخذ الاجراءات القانونية لتسجيل العقد ليكون ناقلاً للملكية حتى ترتب على عدم تسجيله بطلانه وضياع العقار والامن كان الوصى ملزماً بالثمن (٢)

٨٠٩ - الاستعفاء في وقت غير ملائم - والوصى مسئول إذا عزل نفسه في وقت غير لائق . إذ الواجب عليه أن يجعل الاعمال التي ابتدأها في حال تقيها من الأخطار راجع المادة ٢٢٢ مدني أهلي

٨١٠ - المطالبة بأصول الصغير - والوصى مسئول أيضاً في المطالبة بالحقوق فإذا كان للتركة وصيان فان له الحق في أن ينفرد إذا حصل على كتابة من شريكه في الوصاية تفيد رضاه بالدعوى المذكورة (٣)

٨١١ - المسئولية بين الوصيين - إذا أدار وصيان تركه للتوفى

١ - استئناف ٤ يناير سنة ١٨٩٤ القضاء ٢ صحيفة ٢٩٢

٢ - استئناف ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٥ الحقوق ١٢ صحيفة ٣٠٣

٣ - استئناف سنة ١٨٩١ القضاء ٦ صحيفة ٣١٨

متضامين في العمل دون افراد كانوا مسئولين عنها ولكن بغير تضامن بينهما لأنه لا يوجد في أحكام الشريعة الفراء ضمان (١)

٨١٢- مبرأ هذه المسؤولية - بتبديء هذه المسئولية من الوقت الذي يعلم فيه الوصى بتكليفه بهذا الواجب من المجلس الحسبي وقد تعتبر المحاكم بدء مسئوليته من اليوم الذي يعلم فيه بحصول هذا التعيين من غير ضرورة إلى وصول الاخطار اليه

٨١٣- الضمانات المغطاة للصغير - لا توجد ضمانات للصغير إذا تصرف الوصى تصرفاً سيئاً بأن بدد الأموال - فقد أعطى للوصى حق بيع المنقولات وايداع ثمنها وبيع الأسهم والسندات واستغلال رؤوس الأموال بشروط معينة وهذه الضمانات مذكورة في المادة ٢١٢١ من القانون المدنى الفرنسى التى لا يوجد لها مقابل فى القانون المصرى إذ فرضت هذه المادة رهناً قانونياً على عقارات الوصى ضماناً لجميع المبالغ المطلوبة للقاصر ولت الشارع المصرى يحقق الرجاء فى إيجاد هذه الضمانة بعد أن كثرت الحوادث من سوء تصرف بعض الأوصياء وعدم وجود الضمان الكافى للاحتفاظ بأموال عديمى الاهلية

٨١٤ - المسئولية انهاء الغير - الوصى غير مسؤول إذا كان العقد الصادر منه باطلا لعدم اتخاذ الاجراءآت القانية التى فرضها القانون ولكن بتبديء هذه المسئولية إذا كان هناك غش من جانبه أو صدرت منه غلطة كذلك يتحمل نتيجة الضمان الذى تعهد به شخصياً للغير .

على ان المادة ٥١٨ مدنى أهلى نصت على أن من حق من يتعامل مع الوكيل أن يطلب منه صورة رسمية من سند التوكيل . ونصت المادة ٥٢٣ بأن الوكيل الذى يعمل عملا على ذمة موكله دون أن يخبر بتوكيله يكون هو المسئول لدى من عامله

أما إذا أخبر بأن عمله للوكيل وعلى ذمته فلا يترتب عليه التزام غير اثبات التوكيل ولا يكون مسؤولا عن تجاوزه حدود ماوكل فيه إذا علم من يعامله بسعة وكالته راجع المادة ٥٢٤ مدنى أهلى

٨١٥- سقوط الحق فى مطالبة الوصى لمضى المرة - ايست هناك نصوص خاصة بالوصى كالموجود فى القانون الفرنسى. فان الاخير قرر بأن القاصر يسقط حقه بضى عشر سنوات من تاريخ بلوغه سن الرشد ولا عكس لهذا النص أى ان الوصى له الحق فى مطالبة القاصر الذى بلغ رشده قبل مضى ثلاثين سنة وهى المدة الطويلة المسقطه للحقوق فى القانون الفرنسى

على ان كل الحقوق التى للقاصر الذى بلغ رشده لا يتناولها هذا النص فانها لا تختص بدعاوى الحساب مثل دعوى تقديم الحساب ودعوى المسئولية الناتجة من سوء الادارة ودعوى رد الثمرات فى الحالة المبينة فى المادة ١٤٤٢ ودعوى تصحيح الحساب

٨١٦- دعوى المالكية- أما دعوى المالكية عن عقارات تحت يد الوصى أو المطالبة بياق الحساب فانه يسرى عليها القواعد العامة فى سقوط الحق بالمطالبة بالحقوق ويكون ذلك ساريا بالاولى على القضايا الاخرى التى تنتج عن أمور لاعلاقة لها بالوصاية

٨١٧- ابتداء حساب المرة - يتبدى الزمن فى احتساب المدة يسقط الحق من بلوغ القاصر رشده أو من موت القاصر. ولكنها لا تبدى مطلقا من

تاريخ الاذن للصبي المأذون له طبقاً للمادة ٢٩ من القانون
ولا تبدى. المدة لمصلحة الوصى إلا من بلوغ القاصر سن رشده أو من
يوم وفاته لان مضي المدة دائماً موقوفة لمصلحة عديم الاهلية

الفصل السابع عشر

المسؤولية الجنائية للوصى عن ادارة التركة

الفرع الاول

طريقة فحص الحساب

٨١٨ - من المجلس في فحص الحساب - للمجلس أن يفحص
حسابات الوصى ومن في حكمه . فاذا ثبت أنه خان الامانة فله أن يكلفه يدفع
الأموال التي يرى أنها في ذمته . فاذا امتنع عن أدائها فله مجلس الحق في تبليغ
النيابة العمومية . لأن قانون العقوبات كفيل بمعاينة هذا الشخص والاقتصاص
منه . والفرض من هذا الاجراء التوصل إلى الاسراع في إبداء المبالغ المتوفرة
لأن عدم القيام بهذا الواجب يضر بمصلحة عديم الاهلية ويجر حتماً إلى
مسؤولية المتأخر

٨١٩ - النظر على وجه السرعة - وفرض القانون النظر في هذه الامور
على وجه السرعة في جلسة خاصة. وأعطى للمجلس الحق في إحالة الاوراق على
النيابة عند ظهور نوع من الاختلاس

٨٠٢ - اعطاء أجل للمرفع - رأت وزارة الحفائية أنه ليس ثمة ما
يمنع من منح أجل لا يزيد على خمسة عشر يوماً لرد النقود المختلفة متى طلب
المتهم ذلك

٨٢١- اهتمام النيابة - وقد أصدر النائب العمومي منشوراً في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٥ بمرة ٩٦ يوجه فيه نظر أعضاء النيابة إلى ضرورة القيام بهذه المسائل والاهتمام الكامل إلى دراستها والاسراع في تحقيقها بالمدقة حتى لا تضيق المجهودات التي تبذل لحماية أموال القصر والمحجور عليهم. ولا خلاف في أن الاسراع في توقيع العقوبات المقررة في القانون على من يرتكب هذه الجريمة هو من أقوى الاسباب التي تمنع وقوع هذه الجرائم لما له من الاثر الحسن في زجر المجرمين

وختم هذا المنشور بضرورة إخطار الوزارة بالتصرف النهائي في هذه القضايا وبالأحكام التي تصدر فيما لو أقيمت الدعوى العمومية

٨٢٢- تمزج المنشور - قد أصدر النائب العمومي تمة لهذا المنشور في ٥ فبراير سنة ١٩١٨ بمرة ٢ بالاعتماد في تحقيق الاختلاس على تقارير الخبراء المقدمة للمجالس الحسبية. وذلك لأن بعض النيابة كانت تسير في التحقيق على اعتبار أن التحقيقات الادارية التي قام بها المجالس الحسبية لا تصلح إلا لتوير ذهن المحقق في المسألة. على حين أن تلك التحقيقات تتضمن كل الأدلة على المتهم. بحيث لا يبقى على النيابة من بعدها سوى استكمال التحقيق من الوجهة القضائية باستجواب المتهم وغير ذلك

وأهم ما يقع أن النيابة تطرحه من غير التفات إلى تقارير الخبراء الذين عينهم المجلس الحسبي لفحص الحساب فتعتمد النيابة إلى تعيين خبراء آخرين ليفحصوا هذا الحساب من جديد فيضيع الوقت في ذلك العمل مثل ما أضاعه الخبراء الاول مع أن هناك احتمال تعيين خبراء من قبل المحكمة بجلسة الجلس إذا قدمت لها الدعوى تكون هاموريتها أوسع وأعم مما كلفه به الخبراء الذين تتدبرهم المجالس الحسبية الا اذا اقتضت العدالة غير ذلك. لحيتذ يسأل رأى النائب العمومي في الرأي

وان الواجب على أعضاء النيابة العمومية أن يقفوا في التحقيقات عند حد استكمالها وسد النقص فيها واكتسابها الصفة القانونية (راجع تعليقات النيابة العمومية)

الفرع الثاني

شروط الجريمة عند التبديد

٨٢٣ - متى تتم الجريمة - تعتبر هذه الجريمة تامة بمجرد توقف المتهم عن الدفع بعد مطالبته بذلك فمن هذا التاريخ تبدأ سريان المدة اللازمة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية

٨٢٤ - انتهاء مدة سقوط - وتبدأ هذه المدة التي حددها القانون لسقوط الدعوى العمومية من تاريخ مطالبة المجلس له بإيداع ما في ذمته من أموال القاصر بعد تصفية الحساب النهائي . فلما لم يمض من تاريخ التكليف لغاية بدء تحقيق النيابة مدة الثلاث سنوات وجب توقيع العقوبة (١)

٨٢٥ - تقرر سوء النية - لا يعاقب الوصي أو القيم جنائيا في مال القاصر أو المحجور عليه ما لم يثبت سوء النية . فلو تبين أن القيم ذائن لبعض محجوريه ومدين لبعض الآخر وكانوا جميعا في معيشة واحدة فإن هذه حالة تدل على عدم وجود القصد . ولا يمكن محاكمته جنائيا لمدنيونه لبعض محجوريه ومتى اتنى سوء القصد أصبحت تسوية المسألة بالطرق المدنية المحضنة (٢)

٨٢٦ - رد المبلغ قبل صدور الحكم - لا يعتبر رد الشيء المختلس قبل

(١) ظننا الإطليقي ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ بموجبه رجميه سنة ١٩٧٢ مجلد ٢٨

(٢) نقص وإبرام ١٣ تونيه سنة ١٩٢٩ قضيه رقم ١١٥٨

صدور الحكم قاضيا بالبرائة . لأن جنحة الاختلاس تتم بمجرد عجز المحتلس عن رده عند طلبه . ويصح أن يكون هذا الأمر تخفيف العقوبة أو إيقاف التنفيذ . على أن الموضوع متروك للحكمة في تقدير سوء النية وجوداً وعدمها

الفصل الثامن عشر

المسؤولية الجنائية عن أحوال أخرى

٨٢٧ - توجد أحوال أخرى واجب توقيع العقوبة فيها على الوصي أو القيم ولكنها لا تتعلق بإدارة الأموال مباشرة وإنما تتعلق بالصغير الموضوع تحت ملاحظته ونهيته . فقد يحاكم الوصي إذا انتهز فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص لم يبلغ سن الرشد أو حكم بامتداد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص فيحصل منه أضرار أو على كتابة أو ختم أو سندات تمسك أو مخالصة متعلقة باقراض أو اقراض مبلغ من النقود أو شيء من المنقولات أو على تنازل عن أوراق تجارية أو غيره من السندات الملزمة . فقد فرض الشارع على مثل هذا الشخص عقوبة طبقاً لنص المادة ٢٩٤ عقوبات على هذه الاعمال أيضاً كانت طريقة الاحتيال التي استعملها وذلك بالسجن من ثلاث سنوات إلى سبع سنين .

أما إذا كان الشخص الخائن غير مأمور بالولاية أو بالوصاية على الشخص المندور فالعقوبة الحبس لمدة لا تزيد عن السنتين . ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

على أننا سنوفى هذا الموضوع تفصيلاً عند التكلم على حماية الصغير والجرائم التي يرتكبها الوصي أو الولي أو القيم والتي يصح العقاب عليها

٨٢٨ - جرائم مخالفات التنظيم وغيرها - لما كان الوصي ومن في حكمه

حكلف بالمحافظة على المال فإن هناك مسائل تل تتم وتعتبر في الحكم الجنائي مخالفة .
ولما كان صاحب المال صغيراً فإن بعض المحاكم تحكم ببراءة الصغير ارتكابه على
أن المسؤول عن هذا المال هو المتولى شؤونه المالية .
لذلك وجب معاقبة الوصى ومن في حكمه إذا ارتكب مخالفة بمعاينة
لتنظيم أو بلائحة المحلات المضرة بالصحة أو المقلقة بالراحة كإقامة آلة للرى
دون رخصة أو بغير ذلك من المخالفات (١)

الفصل التاسع عشر

مباشرة الدعاوى بمعرفة الوصى أو الولي أو القيم

٨٢٩ — قد بينت المادة ٢١ من القانون المسائل التي يجب استئذان المجلس
عنها قبل العمل بها أو اتخاذ أى حل بشأنها . وماعدا هذه المسائل فإن للوصى الحق
في التصرف فيها .

على أن هذا السكوت عن النص قد يجعل الموضوع مبهما . وقد يتفق أن
تكون إحدى هذه المسائل هامة في نتائجها كالمطالبة بالحقوق المكتسبة فإن الولي
ملزم بالقيام بالواجب واتخاذ الاجراءات برفع الدعوى . وقد تنتهى مثل هذه
الدعوى بخسائر أخرى وعلى كل حال فإن الوصى يستطيع أن يقدر ظروف
كل دعوى على حدها فيصح له أن يستأنس برأى المجلس تفاديا من النتائج
الصادرة المحتملة

ولكن هل عدم الاذن يعتبر التصرف باطلا ؟

الجواب على ذلك يمكن استخلاصه من البيانات الآتية :

٨٣٠ — القضاء النى ترفع على الوصى — لا نزاع في أنه ملزم بالسير
عنها للدفاع عن مصلحة عديبي الأهلية لأنه ان لم يفعل ذلك كان مقصراً . كلما

(١) شرح قانون تحقيق الجنائيات لوكى بك العرابي الجزء الاول

هو مطلوب منه أن لا يعترف بدين سابق على الوفاة أو الحجر أو الغيبة وأن لا يصطلح أو يطلب له توجيه اليمين الا بعد تحقيق هذا الشرط

٨٣١- رفع الدعوى - القانون لا يمنع من رفع الدعوى تحت مسؤوليته

٨٣٢ - وصى الموصوم - فإذا كان الوصى حق وأراد رفع الدعوى على عديم الأهلية فإنه في هذه الحالة يجب أن يطلب من المجلس المحسبي تعيين وصى للنصومة لأن مصلحته تتعارض مع مصلحة محجوره

٨٣٣ - دعوى الشفعة - ويصح له أن يرفع دعوى الشفعة بغیر اذن مجلس ولكن يفترض على ذلك بأن هذه الدعوى تستلزم دفع مبالغ من أموال عديم الأهلية لأن للمجلس قبل الاذن بدفعها أن يتحقق من المصلحة من جهة ومن كفاية الأموال بالدفع من جهة أخرى .

٨٣٤ - الإجراءآت التحفظية - وللوصى على كل حال الحق في رفع الدعوى الخاصة بحماية حقوق عديم الأهلية كالأجراءآت التحفظية وتعيين حارسا قضائى حتى يفصل من المحكمة المختصة وغير ذلك من المسائل

٨٣٥ - الدعوى الوصرى - وما دامت النصوص غامضة فيما يتعلق بالدعاوى الأخرى فإن حق الوصى في رفع الدعوى موجود . والقاعدة ان كل ما هو غير ممنوع فهو مباح . أما في فرنسا فإنه يوجد نص صريح في المادة ٤٦٤ مدنى بضرورة استئذان المجلس عند رفع الدعوى العينية بمعنى أنه إذا لم يتم هذا الاذن فإنه لا يمكن أن يكون عديم الأهلية مثالا في القضية

وأنه إذا صرح المجلس اثناء سير الدعوى فلا تعتبر اجازته مصححة للدعوى (١)

٨٣٦ - الدعوى الجزئية امام المحاكم الجنائية - جرى القضاء بمحكمة النقض والإبرام على أن الادعاء بالحق المدنى عقبولا لدى المحاكم الجنائية على

القاصر ومن في حكمه بدون حاجة الى ادخال الولي أو الوصى أو القيم في الحكم .
ومهما يكن من وجهة الاعتراض على هذا الرأي فإن هذه المسألة خلافية ولا
حل للجدول فيها عن المذهب الذي ثبت عليه القضاء (١)

٨٣٧ - قضايا النفقة - للاشخاص الذين يستحقون نفقة على القاصر أن
يرفعوا دعاويهم في مواجهة الوصى . وقد ثبت القضاء الشرعى على أن الوصى إذا
امتنع عن دفع النفقة المحكوم بها لزوجة الصغير وكان الصغير مال في يده فانه
يصح الحكم عليه بالحبس بدلا عن الصغير

٨٣٨ - من الصغير في رفع الدعاوى مع وجود الوصى
- لا يسوغ للقاصر أن يقيم الدعوى إلا بوصيه وإذا كان الوصى في دعوى
الشفعة هو البائع وجب أن يعين المجلس الحسبي وصيا آخر يطلبها له (٢)

٨٣٩ - دعوى الاسترداد - كل دعوى قضائية موضوعها اشياء محجوزة
يجب أن يرفع على كل ذى شأن فيها ويجب ادخال المدين ولو كان قاصرا لأنه
لا يعلم من يقوم مقامه في الخصومه (٣)

٨٤٠ - دعوى التعريض - للوصى أن يدخل نيابة عن الصغير أو المحجور
عليه مدعيا بحق مدنى مطالبا بتعريض إذا رأى من المصلحة اتخاذ هذه الطريقة
سواء بخلن المجلس أو بمجرد رأيه وتحت مسؤوليته

٨٤١ - برفع الوصى عن زنا الزوج - بلاغ الوصى عن الزوج

-
- ١ - قض وإبرام حكم صادر في ٨ مارس سنة ١٩٢٩
 - راجع البحث القيم للاستاذ مرقص فهمي المحامى عن محاكمة القاصر في الجنايات
 - ٢ - طعنا الابتدائية حكم استئناف ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٦ بمجموعة رسمية سنة ٨ عدد ١٦٥
 - ٣ - جرجا الجزئية ٢ فبراير سنة ١٩٠٣ بمجموعة رسمية سنة ٦ عدد ٢٣
- ٢٦٢ - المجالس الحسبية

القاصر عن زنا الزوجة صحيح إذا حضر الزوج الجلسة وصادق على هذا البلاغ (١)
 ٨٤٢- اتعاب المحاماه - القيم الذى يוכל عاليا للدفاع عن محجوره فى
 احدى القضايا لا يلزم شخصا باتعاب المحاماه إذا ثبت أن دفاع المحامى كان فى
 مصلحة المحجور عليه ولم يقع أى تقصير من القيم (٢)

الباب الرابع

الولاية القضائية

٨٤٣- الاهلية نوعان أهلية وجوب وأهلية اداء
 والأولى هى كون الانسان محلا لأن يكون له حق أو عليه حق
 والانىان حائز لأهلية الوجوب بمحض كونه انسانا صغيرا كان أو كبيرا
 حقيراً كان أو أميراً حتى الجنين فى بطن أمه على التفصيل الذى أوردناه فى هذا
 الكتاب

لكن قد يحرم المرء من أهلية الوجوب لاسباب تقتضى ذلك ولا يكون
 الحرمان الانص صريح فى القانون وبالنظر لبعض الحقوق دون الجميع والغالب
 أن يكون الحرمان من أهلية الوجوب مؤقتا وقلبا يكون مؤبدا على أن هذا
 الحرمان صار نادرا فى الزمن الحاضر يرفى المدنية وابطال التفريق بين انسان
 وإنسان فى الحقوق والواجبات

ويخصص ذلك الحرمان بالزمان والمكان ونوع الحق الممنوع وسبب المنع
 وذلك كعدم أهلية القاصر والمجنون والسفيه المحجور عليه لأن يهب الا بالوصية
 بالنسبة للاخير حتى يزول السبب . وكعدم أهلية الرجل لأن يكون نائبا أو

١- نقض وإبرام ١٧ فبراير سنة ١٩٠٦ بمجموعه رسميه سنة ٧ عدد ٤٨

٢- مجلس جسمى عال عماماه شرعيه س ١ عدد ١ صجيغه ٣٩

مختبأ في غير بلده أو في بلده لصدور حكم جنائي عليه أو حكم بعقوبة السرقة أو الاحتيال أو الحياة أو انتهاك حرمة الآداب

وكعدم الأهلية للاعتراف ببعض الحرف الا باذن خاص كصناعة الطب والصيدلة . وكعدم أهلية الوصى لا ببيع مال محجوره

٨٤٤ — أما أهلية الاداء فهي نوعان مادية وهي المتعلقة بالاموال كحق الملك وحق البيع والاجارة والقرض وغيرها . ومعنوية وهي التي لا تتعلق بمال بل بحال ولا يمكن تقويمها بمال ويدخل في الحقوق المعنوية .

أولا - الحقوق السياسية كان يكون الرجل ناخباً أو منتخباً
ثانياً - الاحتراف ، مطابقاً بصناعته كالأطباء والمهندسين والعلماء والمحاماة والتجارة
ثالثاً - الحقوق الذاتية وهي التي من خصائص الانسان بمعنى أن الانابة فيها غير جائزة كالزواج والتبني

وأهلية الاداء لهذه الحقوق مشروطة بشروط معينة إذا اجتمعت للرد جاز له التمتع بها وإذا فقدت كلها أو بعضها انعدمت الأهلية وكل ذلك مبين في القوانين الخاصة لكل نوع منها وفي كتب الشرع

وليست أهلية الاداء حاصلة فعلاً لكل انسان وفي جميع الأوقات بل هناك عوارض تحول دونها وهي التي تسمى موانع الأهلية وقد قلنا أن هذه الموانع هي الصغر والسفه والعته والجنون والأحكام الجنائية وستتكم الآن عن المانع الأخير وهو الذي يشمل الولاية القضائية

الولاية القضائية

٨٤٥ — إذا حكم على انسان بعقوبة جنائية كالأشغال المؤبدة أو المؤقتة أو السجن فقد قد أهلية الاداء وصار محجوراً عليه وجب أن يقوم مقامه من ينوب عنه في تولى إدارة أمواله

فاذا تعين القيم الذي يحثاره لذلك فان هذا التعيين لا ينفذ إلا بتصديق من

المحكمة - فان لم يعينه عينها المحكمة الابتدائية التابع لها محل إقامة المحكوم عليه بناء على طلب النيابة العمومية أو ذوى الشأن

ويجوز للقيم تابعها للمحكمة التي عينته في جميع ما يتعلق بقيامته وهذه المحكمة تقوم مقام المجلس الحسبي في جميع الواجبات والاجراآت المفروضة عليه في مصلحة المحجور عليه . فيجوز لها أن تكلفه بالضمان وأن تكشف على أعماله بمن تتدبه لذلك متى شئت . وأن ترخص للقيم بمباشرة بعض الأعمال وهي التي تقدر له أجره

٨٤٦ - ومع ذلك فانه يجوز للمحكوم عليه أن يوصى وأن يقف بلا اذن أما التصرفات الأخرى كالبيع والشراء والرهن والهبة والمعارضة فلا تجوز له الا باذن من المحكمة (١)

ويتعين من ذلك أن عدم أهلية المحكوم عليه أخف من عدم أهلية القاصر أو السفیه من وجه بقاء التصرفات له مع اذن المحكمة والواقع أنها أهلية من نوع خاص سببها اعتقال رب المال . فلا هو قليل الخبرة ولا ضعيف العقل ولا هو غائب . ولهذا يحترم رأيه غالبا في إدارة أعماله ويؤذن له كذلك باجراء ما يريد من التصرفات

٨٤٧ - وتنقض الولاية القضائية بأحد الأسباب التي تنقض بها الولاية الحسية ويترتب على تلك ما يترتب على هذه سواء بسواء

٨٤٨ - وقد نصت المادة ٢٤ من قانون العقوبات على العقوبات التبعية وذكرت من بينها : الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها في المادة ٢٥ وهي تنص على أن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الميئنة بها ومنها

أولا - - القبول في أي خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أيا كانت أهمية الخدمة

ثانياً — التحلي برتبة أو تيشان

ثالثاً — الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة الا على سبيل الاستدلال

رابعا — ادارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله ويعين قيا لهذه الادارة تقره المحكمة . فاذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل اقامته في أودة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى مصلحة في ذلك . ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذي تنصبه بتقديم كفالة ويكون القيم الذي تقره المحكمة أو تنصبه تابعا لها في جميع ما يتعلق بقوامته ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في امواله الا بالا يضاء أو الوقف بناء على اذن من المحكمة المدنية المذكورة .

وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغى من ذاته وترد أموال المحكوم عليه اليه بعد انقضاء مدة عقوبته والافراج عنه ويقدم له القيم حسابا عن ادارته

سبب هذه الولاية

٨٤٩ — أما سبب هذا الحجر فان المحكوم عليه مدة حبسه غير قادر على إدارة أملاكه ولذلك رأى الشارع أن يحجر عليه وأن يكون له قيم يتولى العمل بدلا عنه . على أنه من جهة أخرى قد يكون لهذا الحجر سبب آخر وهو أن المحكوم عليه قد يستعمل أمواله لتخفيف نظام السجن عنه أو ليعمل على الهروب منه ولكن هذا السبب يفقد أهميته إذا لوحظ أن نظام السجون يمنع تحقيق هذين الغرضين

هذا الحجر يختلف عن الحجر على السفينة والمجنون فان الأخير وضع لحماية عديم الأهلية .

أما الأول فان الغرض منه حماية أموال المحكوم عليه وتنفيذ الحكم الجنائي لما اقترفه من الجرائم

العقوبات التي تستلزم الحجر

٨٥٠ - تشترط المادة ٢٥ عقوبات وجوب الحكم بعقوبة جنائية وهي
الاشتغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن

على أن الحكم اذا كان غيايا فانه لا يؤدي إلى الحجر فان نص المادة في
الفقرة الرابعة لا ينص على ذلك . وقد اهتم الشارع في النص في الفقرة الخامسة
من المادة المذكورة إذ حتم عدم بقاء المحكوم عليه من يوم الحكم عليه نهائيا أو
غيايا عضواً في أحد المجالس الحسبية أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو
المحلية أو أى لجنة عمومية

ومن جهة أخرى فان الحجر لا يقرر الا مدة الاعتقال وهو لا يمكن أن
يتفق حصوله اذا كان الحكم غيايا. وهو لا يمكن تنفيذه الا بعد انتهاء المعارضة.
فيه بالطرق القانونية . وفي هذه الحالة فان العقوبة الاصلية ليست مؤكدة التنفيذ
حتى تنفذ معها العقوبة التبعية

هذا الرأي هو الذى تسير عليه المحاكم الفرنسية . . .

راجع جرائع مولان الجزء الاول شرح قانون العقوبات ص ٢١٥

مدة الحجر

٨٥١ - أما مدة الحجر فهي مدة الاعتقال . وهو أمر طبعى . فاذا خرج
المحكوم عليه من السجن انتفت العلة في الحجر عليه اذ في استطاعته ادارة أمواله
فاذا صدر عفو عن العقوبة كلها او بعضها فان المحكوم عليه الذى افرج عنه
تحت شرط يسترد أهليته . والمادة ٢٥ صريحة في الفقرة الرابعة منها بأن ترد
أموال المحكوم عليه اليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الافراج عنه .

نتائج الحجر

٨٥٢ — ليس للمحكوم عليه أن يقوم بإدارة أملاكه ولا أن يتصرف فيها مدة الاعتقال . وكل من يقدم على التعاقد معه يتحمل نتائج تسرعه لأن المحكوم عليه على كل حال موجود بالسجن . فلا يمكن أن يدعى التعاقد معه بجهله لهذا الأمر

على أن هذا الحجر لا يمنع المحكوم عليه من أن يكون دائناً أو مالكا أو متفعلاً لعقارات وأموال على أن تودع كلها في يد القيم الذي يتولى إدارتها وقد نصت المادة ٢٥ عقوبات على أن المحكوم عليه أن يوصى أو يوقف أملاكه من غير ضرورة الحصول على الأذن من المحكمة الأهلية لأن هذه التصرفات لا يستفيد منها شخصياً

وله أن يتصرف في أملاكه بعد الأذن من المحكمة الأهلية فقد تقتضى الحال دفع ديون عقارية خوفاً من نزع ملكية جميع الاطيان . وذلك بالتصرف بالبيع في بعضها أو ضرورة دفع نفقات لاولاده وزوجته

أثر التصرف من الوجهة القانونية :

٨٥٣ — على أن التصرف المخالف للقانون من جانب المحكوم عليه يعتبر مانعاً من ذاته . وللمحكوم عليه أن يتمسك بهذا البطلان إزاء الغير لأن النص وضع لحمايته وليس لمن تعاقد معه أن يشكو لأنه أخطأ في الاتفاق مع شخص يقرر الشارع أنه محجور عليه مدة اعتقاله .

على أن لهذا التعاقد أن يتمسك بالبطلان إزاء المحكوم عليه لأن الشارع لا يريد أن يكون الأخير مستفيداً وحده بالحجر الذي توقع عليه . ويجب أن يتساوى مع من تعاقد معهم في نتائج كل تعاقد .

تعيين القيم

٨٥٤ — يعين القيم بمعرفة المحكمة الأهلية (الدائرة الكلية) لمحكمة أول درجة الكائنة بمحل إقامة المحكوم عليه وهى الذى تقرر التعيين بعد انتخابه أو تنصبه إذا لم يعينه المحكوم عليه . وذلك بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى مصلحة فى ذلك .

٨٥٥ — قلنا أن الولاية الشرعية تسرى على من لم يبلغ الحادية والعشرين فإذا ارتكب الصغير جنائية وعوقب بعقوبة الجنائية . الا يصح أن تستمر الولاية الشرعية للأب أو الجد ليدبر حركة الأموال . أم ان هذه الولاية تسقط وتنتهى وتتقل السلطة إلى المحكمة الأهلية لتعيين القيم (أو الوصى)؟ ويظهر من الرجوع إلى نص المادة ٢٥ من قانون العقوبات أنها قصدت حرمان المحكوم عليه من ادارة أشغاله الخاصة بأمواله مدة اعتقاله . وفرضت لصحة ذلك أن يكون المحكوم عليه بالغاً . ونرى أنه إذا لم يكن رشيداً فإن الولاية الشرعية لا تزال باقية ولا اختصاص للمحكمة الأهلية

الكتاب الثالث

في الاهلية

الكتاب الثالث

في الأهلية

الباب الأول

أنواع الأهلية وأقسامها

مقدمة

٨٥٦ - تقوم النصوص القانونية في قانون المجالس الحسبية على أساس فقدان الأهلية . ولقد نظمت فيه الطرائق التي تؤدي إلى حماية القاصر أو المحجور عليه أو الغائب من العبث بأمواله
على أنه من الضروري أن تتكلم عن الأهلية وأن نبين كل ما يتعلق بها .
بشرح واف يفي عن الرجوع إلى كثير من الكتب الفقهية وكتب الشراح
٨٥٧ - تعريف الأهلية - الأهلية وصف يقوم بالشخص فيجعله قابلاً لأن يكون له حقوق وعليه واجبات . وهي الاستعداد لدى الشخص في أن يتصرف لنفسه بكل حرية تصرفاً يجيزه القانون (١)

٨٥٨ - التصرف في أموال الغير - أما القيامة أو الولاية أو الوكالة على الغائبين فهي القوة التي منحها الشارع للتصرف في أموال الغير . ولكل إنسان الحق في أن يتعاقد مع الغير ما لم ينص القانون على حرمانه من هذا الحق

٨٥٩- أسباب عدم الرشد - أما أسبابه فكثيرة منها ما هو طبيعي

Incapacite naturelle ومنها ما فرضه الشارع Incapacites arbitraires ويدخل في الحالة الأولى القاصر والمجنون فإن كليهما بحسب حالته الحقيقية لا يستطيع أن يدير حركة أمواله. ويدخل في الحالة الثانية على سبيل التمثيل المحكوم عليه بعقوبة جنائية فإنه محروم من الحقوق المبنية تفصيلاً في المادة ٢٥ من قانون العقوبات . وستكلم بالشرح الكافي عن جميع أنواع عدم الرشد في باب عديمي الأهلية . ونبين بعد ذلك الآثار المترتبة قانوناً في كل حالة

٨٦٠ - المحكم في نظام المجالس - والحكمة في إيجاد نظام لحماية هؤلاء

الأشخاص إن الصغير مثلاً بحالته الطبيعية غير مستطيع القيام بإدارة أمواله كما تقتضيه المصلحة . فليس لديه من الذكاء أو التجارب ما يساعده على القيام بأمر نفسه بمفرده في هذه الحياة

٨٦١- زمن الرشد وبلوغ الجسم - ولكن الإجماع على هذا الرأي

لم يمنع من إثارة البحث في تحديد الزمن الذي يقف عنده القاصر ثم يخرج منه إلى حالة الرشد فإن الشريعة الإسلامية حددت الرشد إلى بلوغ الصغير . وهذه الحالة الطبيعية تنبئ بأن الصغير قد ابتدأ بالدخول في حياة جديدة مما يصح معها أن يكون قادراً ومسئولاً عن إدارة أمواله والانفاق على زوجته ورعاية أولاده

٨٦٢ - بلوغ العقل - ولكن بجانب بلوغ الجسم توجد حالة معينة

فيجب أن نلاحظ حالة بلوغ العقل ووصوله إلى درجة يمكن معها أن يدير أمواله بشكل جدى وبطريقة صالحة . ولذلك فكرت كثير من البلاد في إيجاد تشريع في كل منها يتناسب مع الظروف والأحوال

٨٦٣ - قانونه المجالس الحسينية - لذلك قد لوحظ أن التعديلات التي

صدر بها قانون المجالس الحسينية الحالي الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قد

رفعت السن التي تنتهى فيه الولاية والوصاية من ثمانى عشرة سنة إلى إحدى وعشرين سنة ميلادية . فان الاختبار دل على ان سن الثمانى عشرة سنة المحددة قبل ذلك لبلوغ الرشد و انتهاء الوصاية غير كافية بالنظر إلى الأحوال الاجتماعية الحاضرة . فان غالب الشبان يكونون قليلي الخبرة بالحياة العملية . وأضيف إلى ذلك ما يحيط الشاب الصغير من دواعى الاغراء من الاسراف والتبذير . وقد شوهد في كثير من الأحوال ان شبانا قد رفعت عنهم الوصاية ثم استلبوا أموالهم عند بلوغهم سن الثمانى عشرة سنة فبددوها كلها أو معظمها في زمن قليل . لهذا رأى الشارع المصرى رفع السن التي تنتهى يلوغها الوصاية من ١٨ سنة إلى ٢١ ميلادية

٨٦٤ - المحبر على المال لا يمنع عقوقاً أخرى - هذه القيود الخاصة بإدارة الاملاك لا تمنع من التمتع بحقوق أخرى صرح بها الشارع منها عقد الزواج لمن بلغ الثمانى عشرة سنة من الذكور أو السنة السادسة عشرة من الإناث . و تم حقوق أخرى سيأتى بيانها في هذا الكتاب

الفصل الأول

الأهلية القانونية

٨٦٥ - نعرى بها - يراد بالأهلية القانونية الكفاءة الشرعية اللازمة لإنشاء صمل قانونى . أو هى الكفاءة اللازمة لاكتساب الحقوق واستغلالها - وهى على نوعين : أهلية التمتع بالحق أى أهلية وجوب وهى أن يكون الانسان أهلاً لأن يكون من حملة الحقوق المدنية .

وأهلية استغلال الحق أى أهلية اداء وهى قدرة الشخص على الاتفاح بحقوقه ونقلها للغير - وهذا هو ما أجمته المائدة ١٢٩ - ١٨٩ مدنى إذ قالت : قد تكون

الأهلية مقيدة بانحصارها في بعض الافعال وقد تكون مطلقة وشاملة لكل الافعال :

٨٦٦- المجموع للمعامل الشخصية - والامر في تقرير حصول الأهلية وأحكامها يرجع الى الاحوال الشخصية الخاصة بكل فرد . وفي ذلك تقول المادة ١٣٠ - ١٩٠ مدني ما يأتي : الحكم في الأهلية المقيدة والمطلقة يكون على مقتضى الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها العاقد - واذا اراد القاري الرجوع الى تفاصيل وافية عن تطبيق هذه القاعدة بالنسبة للأشخاص الذين يتسبون الى قوانين كثيرة في تقرير أحوالهم الشخصية بسبب اختلاف الدول والديانات التي يتصلون بها فانه يصح أن نجد ما يفتنى وذلك بالرجوع الى كتاب الدول الخاص تأليف الدكتور عبد الحميد أبو حيف بند ٣٥٠ وما بعدها

٧٦٧- الأهلية في نظر الشريعة الإسلامية - فإذا رجعنا الى ما يقوله رجال الشرع في كتب الاحوال الشخصية تعريفا للأهلية نجد أنهم أجمعوا على أن أهلية الانسان للشيء هي صلاحيته لصدور ذلك الشيء عنه وطالبه منه وذلك تعريف عام - أما التعريف الخاص في لسان الشريعة فهي : عبارة عن صلاحية الانسان ومحليته للحقوق المشروعة له وعليه . ولكن تقديرها في علم الصرف أنها مصدر صناعي كالانسانية أي كونه أهلاً لكننا أو كونه انساناً

٨٦٨- توقف الأهلية على العقل - وأهلية الانسان تتوقف على العقل فلا يمكن أن يقيد الشخص مكلفاً اذا كان فاقده

٨٦٩- بحث علماء الأصول في الأهلية - ويبحث علماء الأصول الأهلية من

ثلاث جهات :

(١) العقائد

(٢) العبادات

(٣) المعاملات والاحوال الشخصية والعقوبات

ونحن لا نتعرض في هذا الكتاب الى القسمين الاولين بل كل بحثنا ستكون خاصة بالمعاملات والاحوال الشخصية والعقوبات بالقدر المناسب مع الاهلية وبالحدود المفصلة في قانون المجالس الحسنية مع التوسع فيها بقدر ما تسمح حالة دراسة المبادئ القانونية وعلاقتها بعديم الاهلية

الفصل الثاني

أهلية تمتع أو وجوب

٨٧٠ — قلنا أن الاهلية تنقسم إلى قسمين : أهلية وجوب وأهلية اداء فالأولى هي صلاحية الانسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه . وملاك هذه الاهلية الذمة وهي خصوصية (أى خاصية) ميز الله تعالى بها الانسان على غيره من سائر المخلوقات وجعله بها موضع التكليف دون غيره . وهي ليست معتبرة في العقل وحده بل العقل معتبر فيها هو وسائر القوى الانسانية

٨٧١ — الرمز — الذمة هي خاصة من خواص الانسان ترجع الى تركبه

من بدن ونفس ناطقة وعقل وقوة ظاهرة وباطنة على هيئة التي أقامه الخالق عليها . وهي ثابتة للانسان لا تفارقه لحظة حتى تفارقه الحياة ، بل اعتبروها باقية حكما بعد موته حتى يستوفى ماله ويخلص عما عليه من الحقوق الدينيوه . وقد قرر الشيخ عبد العزيز البخارى شارح كتاب أصول فخر الاسلام بأن الله تعالى لما خلق الانسان جعله محل أماته وأكرمه بالفعل والذمة حتى سار بهما أهلا لوجوب الحقوق له وعليه . فثبت له الحقوق الآتية :

(١) العصمة والحرية والمالكية وسائر الحقوق التي منحها اياه فضلا منه ونعمة

(٢) وثبتت عليه حقوق الله تعالى التي اسماها أمانة كما إذا عاهد المسلمون

غيرهم وأعطوهم الذمة ثبت لهم وعليهم حقوق المسلمين الدينيوه

الفصل الثالث

الأهلية اداء واستغلال

٨٧٢- وهي صلاحية الانسان لصدور الفعل منه على وجه يعقد به شرعا ولا وجود في هذه الأهلية قبل أن يصير الانسان ميّزا وقد يحصل أن يكون الشخص ذا أهلية في التمتع بحقوقه ولكن يكون معدوم الأهلية من حيث استقلالها أي أن يكون صاحب الحق وحاملا له ولكنه لا يستطيع التصرف فيه . ويسمى هذا الشخص بعديم الأهلية أو مفقود الأهلية

٨٧٣= شروط هذه الأهلية - ولأجل أن يكون الشخص ذا أهلية في استغلال حقوقه يجب أن يتوافر فيه ما يأتي :

(١) يجب أن يكون ميّزا لما يعمل به بأن يكون أهلا لادراك مرمى أعماله. فإذا بلغ الانسان سن التمييز فأصبح قادرا على فهم الخطاب والقيام ببعض الاعباء بما حصل له من نمو في عقله وقوة في بدنه اعتبر ذا أهلية للاداء قاصرة حتى يبلغ أشده وتكامل فيه قوة العقل وقوة البدن جميعا . لحينئذ تتم أهليته للاداء بتمام قدرته فوجب عليه التكليف من بدنه وماله وثبت له كل الحقوق الشرعية

(٢) يجب أن لا يكون مفقودا للأهلية بحكم القانون مما سيرد تفصيلا في هذا الكتاب

٨٧٤- أهلية الإ- تفعل- ويكون الانسان من حيث أهلية الاستغلال على نوعين - أما أن يكون طبيعيا وأما أن يكون شرعيا

٨٧٥ أهلية الطبيعة - هي ما يتعلق بالأشخاص الذين لا يدركون ما يعملونه مثل الأولاد الذين لم يبلغوا سن التمييز والمعتومين والمجانين وهم تحت سلطان المرض وضعفاء العقول . وهؤلاء الأشخاص محرومون من حق التعامل

أيضا تعاملنا قانونيا أى أنهم محرومون من حق الاستغلال المطلق العام
٨٧٦- الأهلية الشرعية - ان اسباب عدم الاهلية الشرعية راجعة الى الصغر
والحجر على المعتوهين والمجانين والحجر على المحكوم عليهم بعقوبة جنائية فى جنابة
ارتكبوها . وعدم الاهلية هذه لا بد فيه من نص قانونى . لان الاهلية هى الاصل
وزوالها هى الاستثناء لهذا الاصل . فالاصل فى الانسان أن يستغل حقوقه المدنية
الا اذا أدرجه القانون فى طائفة عديمي الاهلية

٨٧٧- تقسيم العلماء على أن أهلية الاداء يقسمها العلماء الى نوعين: مادية
ومعنوية وفيها تندمج الحقوق التى يسمونها حقوق الانسان

٨٧٨- الأهلية المادية - هذه الاهلية تتعلق بالاموال كحق الملك والبيع ونحو
ذلك وسنقتصر فى بحثنا فى هذا الكتاب على التكلم عليها

٨٧٩- الأهلية المعنوية - هذه الاهلية تتعلق بحال الشخص ولا يمكن تقويمها
بمال ويدخل فيها

(١) الحقوق السياسية كأن يكون رجلا ناخبا ومنخوبا
(٢) الاحتراف مطلقا بصناعة من الصناعات كالطب والهندسة والمحاماة اذ
الواجب توافر شروط مخصوصة فيها

(٣) الحقوق الذاتية وهى التى لا يجوز فيها الانابة كالزواج والتبني
وشروط هذه الاهلية مبينة بالقوانين الخاصة بها وسيرى القارىء فى سطور
هذا الكتاب شيأ غير قليل عنها

٨٨٠- الأهلية لغير الانسان - تبين مما أوردناه أن كلا من المحكوم له
والمحكوم عليه بحق من الحقوق يجب أن يكون انسانا حقيقيا اذ الحقوق والواجبات
لا تثبت لغير الانسان الحقيقيين مع الاستدراك الآتى :

أولا . ان المحكوم له أو عليه قد يكون انسانا وقد يكون جهة لها ما يسمونه

قانونا الشخصية المعنوية كبيت المال وجهة الوقف . ولأجل تصحيح الشكل يجب أن تقام الدعوى من ناظر الوقف مثلا وتجوز الوصية للساجد والمدارس وكل وجوه الخير وتكون هذه الاماكن ذات أهلية تعطيها الحق في المال الموصى به . ولكن النفع في الحقيقة إنما يعود الى الناس بواسطة هذه الاشياء .

ثانيا - ان سائر أنواع الحيوان ماعدا الانسان ليس له واجبات يلزم بها قضاء . كذلك ليس لها حقوق يطالب بها قضاء . فهي محرومة من الاهلية للايجاب والاستيجاب . ولكن يجب الاحسان اليها ديانة وإلى هذا ذهب أبو حنيفة رضى الله عنه وابن رشد من المالكية

ولكن ذهب جمهور علماء الشريعة الى أن مالك الحيوان اذا امتنع عن الاتفاق عليه أو أساء اليه في المعاملة رفعت عليه الدعوى وهى دعوى الحسبة فيأمره القاضي بكف الاذى عنه والاتفاق عليه أو تركه يرعى أو يبيعه أو يتركه في مكان آمن يجد فيه رزقه فان لم يفعل باعه عليه القاضي

فإن الحيوان مخلوق ذو روح محترم فيجب حفظه ولا يترك لمالكه ليعذبه . وعلى هذا يكون للحيوان حقوق يحكم له بها قضاء كما يجب له ديانة (١)

الباب الثاني

عوارض الاهلية

مقدمة

٨٨١ - المباحث المتعلقة بعلم الاصول تناول قسمين :-

الاول - قسم الأدلة وكيفية استقمار الاحكام منها

الثاني - قسم الاحكام

وقد بين العلماء أن الحاكم هو الله سبحانه وتعالى لا شارخ سواه وعرفوا الحكم وبينوا أقسامه وما يتصل به - والمحكوم به : وهو الفعل الذي تعلق الخطاب بفعله - والمحكوم عليه : وهو المكلف الذي تعلق الخطاب بفعله وأهليته لذلك تنوقف على العقل فلا تكليف على فاقده . ومن أجل ذلك استطردوا إلى الكلام في الاهلية وعوارضها المؤثرة فيها أو المنيرة لبعض الاحكام (١) .

الفصل الاول

العارض

٨٨٢ - الاهلية كما قلنا من قبل : وصف يقوم بالشخص فيجعله قابلاً لأن

يكون له حقوق وعليه واجبات

وقلنا أيضاً أن أهلية الاداء لا يتصف بها الا من له حق التصرف

٨٨٣ - أهمية هذا المبحث - في الحقيقة من أهم مباحث المعاملات مغفرة

(١) مقالة الاستاذ الشيخ احمد ابراهيم في مجلة الحقوق والاقتصاد السنة الاولى

عوارض الاهلية وذلك ليتيسر معرفة من تصح معاملتهم ومن لا تصح
وتختلف هذه الاهلية باختلاف العقود والتصرفات التي يباشرها الانسان —
فقد يحصل أن انسانا يكون أهلا للاخذ والتملك ولا يكون أهلا للعطاء والتملك
أو يكون أهلا لمباشرة عقود المعاوضات ولا يكون أهلا لمباشرة عقود التبرعات
فالصبي مثلا يستطيع أن يقبل الهبة بلا شرط ولا قيد ولكنه لا يستطيع
أن يهب شيئا من أمواله

٨٨٤ — تعريف العارضين — العوارض جمع عارض أي أمر عارض أو
جمع عارضة أي خصلة عارضة مأخوذة من قوله عرض له كذا أي ظهر له
أمر يصده ويمتعه عن المضي على ما كان عليه
وسميت الامور التي لها تأثير في بعض الاحكام مع بقاء الاهلية « عوارض »
لمنعها الاحكام التي تتعلق بالاهلية العامة عن الثبوت وابطالها بطلانا كلياً أو
جعلها موقوفة على أجازة من له الاجازة

٨٨٥ — أثر هذه العوارض — وبعض هذه العوارض تزيل أهلية
الوجوب او التمتع ازالة تامة وهو الموت أو بالنسبة لبعض الاحكام دون
بعض كالجنون . وبعضها يزيل أهلية الأداء كالنوم وبعضها لا يؤثر في شيء من
الاهلية ولكنه يوجب تغييراً في بعض الاحكام كالفقه . وسميت الامور التي
لها تأثير في تغيير بعض الاحكام مع بقاء الاهلية « عوارض » .

الفصل الثاني

أقسام العوارض أو موانع الاهلية

٨٨٦ — تنقسم عوارض الاهلية الى قسمين : عوارض سماوية وعوارض
مكتسبة .

فالاول هو ما جاء من قبل صاحب الشرع بدون اختيار للانسان فيه كالجنون
والعته والنوم والاعماء والسيان والمرض والموت

والعارض المكتسب هو ما كان لاختيار الانسان فيه مدخل مثل الجهل والسكر والسفه والخطأ والهرول . وهذه العوارض من كسب الانسان نفسه يضاف اليها الاكراه وهو أمر خارج عن ارادة الانسان نفسه

٨٨٧ - مادة الصغير - وقد عد العلماء الصغير من العوارض السماوية فقليل كيف يكون الصغير عارضا وهو ثابت للانسان لاصل الحلقة وأجيب عن ذلك بأن الصغير ليس من لوازم ماهية الانسان التي تكون حنافة للاهلية وليست هي من لوازم الانسان من حيث هو انسان راجع كتاب التوضيح

٨٨٨ - مادة الجهل - وقيل كيف يكون الجهل من العوارض المكتسبة مع انه أصلي في الانسان لا اختيار له فيه وقد قال الله تعالى في كتابه العزيز والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وأجيب عن ذلك بأن الانسان لما كان قادراً على ازالة الجهل لتحصيل العلم كان تركه لتحصيل العلم باختياره مع قدرته عليه بمنزلة اختيار الجهل

٨٨٩ - أقسام موانع الأهلية - يمكن تقسيم الناس بالنسبة لأهليتهم للعقود والتصرفات وندمها إلى ثلاثة أقسام

الاول - تام الاهلية

الثاني - ناقصة الاهلية

الثالث - ناقص الاهلية

وكل من هؤلاء اما أن يباشر العقود أو التصرفات بنفسه لنفسه واما أن يباشرها لغيره

وقد تكلمنا في هذا الكتاب عن أثر ذلك من الوجهة القانونية (١)

(١) كتاب المعاملات للشيخ احمد ابو الفتح صفيه ١٤٢ وشرح القانون المدني لتفتحي زعول باشا

الباب الثالث

أدوار الانسان باعتبار الاهلية

٨٩٠ — تنقسم أدوار الانسان باعتبار الاهلية الى أربعة أدوار

- (١) قبل أن يولد وهو جنين
- (٢) من الولادة الى سن التمييز
- (٣) من سن التمييز الى بلوغه الثمانى عشرة سنة
- (٤) من السن الأخيرة الى بلوغه الحادية والعشرين
- (٥) يتبدى من بلوغ الانسان راشداً

وهذا التقسيم أوردناه كي يكون مطابقاً لنصوص قانون المجالس الحسبية

٨٩١ — أما الشرعيون فانهم يقسمون هذه الأدوار الى أربعة أقسام تتفق فيها أوردناه مع الأول والثانى والخامس . أما الدور الأول فانه يتبدى من سن التمييز الى سن البلوغ وهذا اما أن يكون بالحلم واما أن يكون بالسن التى لا تتجاوز على كل حال الخامس عشرة سنة

أما الدور الرابع فانه يمكن أن يتشابه فى كثير من أحواله بما يسميه الشرعيون بالصبي المأذون له ولكن على كل حال لا يمكن أن يكون بالغاً سن الرشد

٨٩٢ — ولما كان للصبي والصبية أحكام تخاف أحكام البالغ منهما وان زمن الصبا ليس فى حكم واحد فقد بين الفقهاء أطوار الصبا وبنوا على كل طور منها الأحكام المناسبة له

الفصل الاول

الحل المستكن

الفرع الاول

هل تصح الولاية عليه

٨٩٣ — تعريف الوصي — لما كانت الولاية انما تبث على الانسان بولادته كان الجنين لا ولاية لاحد عليه

وعلى ذلك لا تصح له الهبة ولا الشراء له ونحو ذلك مما يتوقف على وجود ولي أو يكون فيه الزام للجنين وفي شرح القانون المدنى للرحوم فتحى زغلول ياشا فى الصحيفة ٣٦ ما يخالف هذا رأى أى أنه يجوز أن يوهب للجنين

وقد انتقد على هذا من أنه غير صحيح من الوجهة الشرعية والقانون . ذلك لان الهبة لا تتم الا بالقبض وليس للجنين من يقبض عنه من ولي أو غيره

وقد قال المرحوم فتحى زغلول : تجوز الوصاية له . وليلاحظ انما يجوز للجنين من الميراث والوصية وغلة الوقف لا يكون للجنين ملك فيه أصلا حتى يولد . ولذا يوقف الأمر فيه حتى يتبين الحال بولادته

ولقد نص فى كتب مذهب الامام احمد أن الحامل المتوفى عنها زوجها ينفق عليها من نصيب الحل . ولا يخفى أن ما يحجز للحمل فى هذه الحالة سواء كان من ميراث أو غيره لا يتعين ملكا له حتى يولد حيا

٨٩٤ — وتعين الوصى له هو احتياط حسن على فرض ولادته حيا — ويؤخذ من هذا ان الحمل ملكا فى الميراث قبل أن يولد . ولكن جمهور الفقهاء على خلاف ذلك وقد نص فى كتب الشيعة الزيدية على تزويج الجنين مطلقا (راجع كتاب شرح الازهار)

٨٩٥ - ويترتب على ذلك ان الولاية على الجنين ثابتة في النفس فتكون بالاولى ثابتة أيضا في المال وجمهور العلماء على خلاف ذلك

٨٩٦ - والانسان في دناءة الدور له اعتباران

الاول - أن يعتبر جزءاً من أمه حسا وحكما فقد يتنقل بانتقالها ويقرر بقرارها كأنه من أعضائها إلى آخر ماورد في الأحكام الشرعية

الثاني - ويعتبر من وجه آخر مستقلا عنها لأنه منفرد بالحياة ويعرض أن ينفصل عنها ويعتبر انسانا قائما برأسه فن أجل ذلك لم يجعل له الشارع ذمة سالحة للوجوب فقط - فأوجب له حقوقا منها الحق في ثبوت نسبه من أبيه . وفي ميراثه في مورثه وفي استحقاقه ما أوصى له به . وفي استحقاقه من غلة الوقف الذي هو من ضمن مستحقه كما هو مبين تفصيلا في الكتب الفقهية

٨٩٧ - الميراث - فإذا ولد حيا ولو حكما ثبتت له كل الحقوق . وصورة

ذلك أن يضرب رجل امرأة حبل فيسقط جنينها ميتا . فهذا الجنين يعتبر تقديرأ . وكذلك يكون الجنين من ضمن ورثة مورثه الذي مات قبله ويعطى نصيب الجنين من الميراث ، لورثة الجنين لالورثة مورثه

٨٩٨ - الرية - على أنه قد اختلف في أمر الهبة فان المرحوم فتحى

زغلول قرر في كتابه شرح القانون المدني انه يجوز أن يوهب له

ولكن الاستاذ الشيخ احمد ابراهيم مدرس الشريعة الغرام في مدرسة الحقوق يعارضه في هذا الرأي ويقول بأن الهبة لا تتم إلا بالقبض وليس هناك من قبض عنه من ولى أو غيره

٨٩٩ - التوفيق بين الرأيين - على انه يمكن التوفيق بين الرأيين

إذ أن قانون المجالس الحسينية أباح تعيين وصى للحمل المستكن - ففي هذه الصورة يمكن تحقق شرط القبض بالطريقة القانونية وتكون الهبة اذن مقبولة وصحيحة للجنين

- ٩٠٠ - ومدة الجنين ميتا - وإن ولد الجنين ميتا حقيقة وحكما لم تثبت له شيء منها قرد غلة الوقف إلى غيره من المستحقين ويرد الميراث إلى ورثة المورث الأخيرين ويرد ما وصى له به إلى ورثة الموصى
- ٩٠١ - ولما كانت الولاية انما تقتدى على الانسان بولادته كان الجنين على هذا الاعتبار محروما منها ولا يصح له الشراء ونحو ذلك مما يتوقف على وجود ولي أو يكون فيه التزام للجنين - وقد نص في قانون المجالس الحسبية في المادة الثالثة ان للمجالس الحسبية حق تعيين وصى للحمل المستكن لأن في إيقاف التعيين حتى يفصل الحمل ضررا لمصلحة الأخير لما يترتب عليه من ترك أمواله بلا حصر أو تأجير وقبض وغير ذلك من الأمور الوقفية التي تقتضى السرعة
- ٩٠٢ - والملاحظ فيما تقدم من حال الحمل المستكن ان ما يحجز للجنين من الميراث والوصية على الوقف لا يمكن أن يعتبر ملكا للجنين حتى يولد ولذلك يوقف إلا من ريعه حتى يتبين الحال بولادته
- ٩٠٣ - على ان الحامل المتوفى عنها زوجها ينفق عليها من نصيب الحمل كما ذهب إلى ذلك الامام احمد وهذا ظاهر بعكس جمهور الفقهاء

الفرع الثاني

وظيفة المجلس الحسبي

- ٩٠٤ - ليست وظيفة المجلس الحسبي قاصرة على الأحياء بل يشمل حماية الحمل المستكن . لأن المرأة التي يموت عنها زوجها وهي حبل لها الحق بل ومن الواجب أن يعرض عليها تعيين وصى على هذا الحمل المستكن سواء في ذلك صدر الاختيار عنه من جانب الزوجة أو أنها أنكرت حصول هذا الحمل
- ١ - وذلك في حالة ما إذا طلب ورثة الزوج المتوفى هنا التعيين . أو إذا رأى لمجلس ضرورة لتحقيق هذا الاجراء

٩٠٥ - ويحق للزوجة في حالة انكارها للحمل أن تطلب من المجلس الكشف عليها إذا رأت مصلحتها أن تقف في سبيل تعيين الوصى أو أن تطلب إلغاء التمين الصادر من المجلس

الفرع الثالث

مأمورية الوصى

٩٠٦ - ومأمورية الوصى في هذه الحالة مزدوجة :
فانه يجب عليه أن يقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة للاحتفاظ بأموال الحمل المستكن . ومكلف أيضا باتخاذ الاحتياطات الضرورية لمنع اختفاء الطفل بعد ولادته أو إبداله بآخر . فان هذا الفعل معاقب عليه في قانون العقوبات مادة ٢٤٥ : كل من خطف طفلا حديث العهد بالولادة أو أخضاه أو أبدله بآخر أو عزاه زوراً إلى غير والدته يعاقب بالحبس . فان لم يثبت ان الطفل ولد حياً فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تزيد عن خمسين جنياً مصرياً . أما إذا ثبت أنه لم يولد حياً فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو غرامة لا تزيد عن خمسة جنينيات

٩٠٧ - أما قبل الولاية فان الواجب على الوصى أن يمنع أى ضرر يلحق بالحمل بما هو مبين في المواد ٢٢٤ عقوبات وما بعدها .

فقد نصت المادة الأولى : كل من أسقط عمداً امرأة حبل بضر أو نحوه من أنواع الايذاء يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

ونصت المادة التالية : كل من أسقط عمداً امرأة حبل باعطائها أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية إلى ذلك بدلاتها عليها سواء كان برضاها أم لا . يعاقب بالحبس

ونصت المادة ٢٢٦ ع بأن المرأة التي رضيت بتعاطي الادوية مع علمها بها

أو رضيت باستعمال الادوية السالف ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وتسبب الاسقاط عن ذلك حقيقة يعاقب بالعقوبة السابق ذكرها ونصت المادة ٢٢٧ ع بأنه إذا كان المسقط طبيياً أو جراحاً أو صيدلياً يحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة

٩٠٨- أما الشروع في الاسقاط فلا يعاقب عليه في أى حال من الأحوال

٩٠٩- ويجب التبليغ بالردودة — وبعد الولادة يجب على الوصى أن يبلغ بمحصولها للجاس الحسى وإلا وقع تحت طائلة العقاب باعتباره مهملاً في أدائه وأجب عليه . لأن التركة موقوفة على هذا الاخطار لمعرفة ما إذا كان المولود ذكراً أو أنثى ومقدار نصيبه في التركة على هذا الاعتبار . إذ أن القاعدة أن يحتفظ للحمل بنصيب الولد من باب الاحتياط

٩١٠- مقروء الوصى - على الوصى أن يدير التركة إدارة مؤقتة . وقد ترك له أن يتخذ الاجراءات لمنع كل تصرف ضار . لأن القانون لم يفصل هذه الاجراءات ولم يحدد الوقائع . بل جعل مرجع ذلك للوصى وللجهات المختصة في التقدير والفصل

٩١١- وتنتهى مأمورية الوصى به — إذ الوضع أو بعد التأكد بطريقة قاطعة أن الحمل غير صحيح . وفي هذه الحالة يكون الوصى مسؤولاً عن مدة إدارته بالنسبة للمولود أو بالنسبة لباقي الورثة

٩١٢- فإذا وضعت المرأة طفلاً على قيد الحياة وعاش فإن وصى الحمل المستكن يصبح وصياً

الفرع الرابع

مدة الحمل وطريقة تحقيقه

٩١٣ - بقيت المسألة الخاصة بالكشف على الزوجة وبالمدة التي يتطلبها ظهور الحمل المستكن . أما عن الأولى فإن العادات تعارض بشدة أن تخضع المرأة رغم إرادتها إلى الكشف الطبي . على أنه قد أصدرت محكمة الوابلي حكماً قضى بتعيين أطباء على سيدة ادعت الحمل ومضى زمن طويل دون أن تلد . وترتب على ذلك الحكم أن السيدة المذكورة عدلت عن هذا الادعاء بعد أن تحققت نتيجة الكشف الطبي إذا رضيت بأجرائه عليها .

٩١٤ - وقد جاء المرسوم الصادر في سنة ١٩٢٩ رقم ٢٥ باصلاح جديد حيث قدر بأن مدة الحمل لا تزيد عن سنة . وجاء في المادة ١٧ منه بأن لا تسمع الدعوى لنفقة العدة لمدة تزيد عن سنة . والسبب الذي دعا إلى هذا الاصلاح ان وزارة الحفانية رأت أن المصلحة داعية إلى تعديل الحكم السابق بناء على ما ثبت من تقرير الطبيب الشرعي بأن أقصى مدة الحمل سنة

٩١٥ - على أن وظيفة الوصى قد تكون في مصلحة الورثة أكثر من مصلحة الحمل المستكن . إذ قد يخاف من المرأة إذا كانت وارثة وخصوصاً إذا لم يكن لها أولاد . فاتها إن وضعت بعد الولادة نقص نصيبها في الميراث إلى النصف . ويخاف في هذه الحالة أن تعمل على إخفاء ولدها . ولكن هذه الحالة نادرة لأن ولدها على كل حال يرث وتستطيع أن تمتنع بنصيه . ولكن قد يصح أن يكون موهوباً لها بشرط عدم وجود أولاد أو وصى لها بهذا القيد . فإن في مثل هاتين الحالتين يصح أن تعمل على تفضيل مصلحتها على مصلحة المولود .

وفي الحالة الثانية يصح أن تعمل المرأة على الادعاء بالحمل مع عدم وجوده .

ثم يجتهد في الحصول على مولود تدعيه لنفسها حتى تستطيع أن تصل إلى ثروة
لأمد طويل تتمتع فيه بنصيب المولود
وفي هذه الحالة تكون وظيفة الوصي في مصلحة الورثة أكثر من مصلحة
الحمل المزعوم

٩١٦ — ولا شك في أن هذه الحالة تكون دقيقة للغاية إذا وضعت المرأة
جنيئاً مائتاً. فإن الأدلة على حصول الوضع مائتاً أو حياً من أصعب المسائل
العلمية.

٩١٧ — نبوت نسب الحمل المستكن — أقل مدة الحمل ستة أشهر لما
روى أن رجلاً تزوج امرأة فولدت لسته أشهر، فهم عثمان رضى الله عنه برحبها
فقال ابن عباس رضى الله عنهما: أما أنها لو خاصمتكم بكتاب الله لخصمتكم. إذ
قال الله تعالى وحمله وفضاله ثلاثون شهراً، وقال وفضاله في عامين فإذا ذهب
عامان للفضال لم يبق للحمل إلا ستة أشهر، فدرأ عثمان الحد عنها وأثبت النسب
من الزوج

فإننا كان الحمل من الميت وجاءت به أمه لا أكثر من مدة الحمل أو أقل ولم
تكن أقرت بانقضاء العدة ثبت نسبه من الميت وورث نصيبه الشرعى. وإن
كان من غيره فلا يرث إلا إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم الموت
حتى يتيقن بوجوده وقت الموت

الفرع الخامس

نصيب الحمل المستكن

٩١٨ — على أن نصيب الحمل قد يختلف فيه. فقال أبو حنيفة: يوقف
للحمل نصيب أربع بنين أو أربع بنات أيهما أكثر للاحتياط

وروى عن محمد أنه يوقف له نصيب اثنين إذا تين أيهما أكثر. لأن ولادة امرأة في بطن في غاية الندرة فلا يبنى عليه حكم بل على ما يعتاد في الجملة وهو ولادة اثنين

وروى عن أبي يوسف أنه يوقف له نصيب ابن واحد أو بنت أيهما أكثر وهذا هو الأسح وعليه الفتوى . لأن الغالب المعتاد أن المرأة لا تلد في بطن واحد أكثر من ولد . فيبنى الحكم عليه ما لم يعلم خلاه
٩١٩ -- على أن للقاضي أن يأخذ كفيلا من الورثة لأنه ربما كان الحمل أكثر من واحد

٩٢٠ -- كل وارث لا يتغير فرضه بتغير حال الحمل يعطى فرضه تماما فإذا مات رجل وترك جده وامرأة حاملا أعطيت الجده السدس والزوجة الثمن لعدم تغير فرضهما بتغير حاله
٩٢١ -- وان كل وارث يسقط في إحدى حالتى الحمل ولا يسقط في الأخرى لا يعطى شيئا للشك في استحقاقه ولا تورث مع الشك
وعلى ذلك فإذا مات رجل وترك امرأة حاملا وأخا وعمأ فلا شيء للأخ والعم لجواز كون الحمل ذكراً

٩٢٢ -- وان كل وارث يتغير فرضه بتغير حال الحمل يعطى أقل نصيب ويوقف له الباقي من النصيب الآخر حتى يتبين الأمر بوضع الحمل ويتوصل إلى ذلك بتصحيح المسألة على فرض أن الحمل ذكر ومعرفة نصيب كل وارث وتصحيحها على فرض أنه أنثى ثم يضرب أحد التصحيحين في الآخر ان كان بينهما مباينة . أو وفق أحدهما في الآخر ان كان بينهما موافقة ثم يضرب نصيب كل وارث من مسألة ذكوره في كل مسألة أنوثته أو في وقفها ينتج ما يستحقه على فرض ذكوره من التصحيح الآخر ويضرب نصيبه في مسألة أنوثته في كل مسألة

الفرع السادس

الوصية للحمل المستكن

٩٢٣ - يشترط في الموصى له أن يكون حياً وقت الوصية سواء أكانت حياته محققة أم مقدرة فالأولى ظاهرة والثانية تأتي في الحل .

فالوصية له صحيحة بخلاف الهبة . والفرق بينهما أن الوصية استخلاف من وجه لأن الموصى يجعله خليفة في بعض ماله . والجنين يصلح خليفة في الارث فكذا في الوصية إذ هي أخته . غير أنها ترتد بالرد لما فيها من معنى التملك بخلاف الهبة فانها تملك محض . ولا ولاية لأحد على الجنين حتى يملكه شيئاً

وينبئ على انتفاء الولاية على الحمل أنه لو صالح أبوه وأمه عنه بما أوصى له به لم يحز . لأن الحمل لا يلى ولا يولى عليه .

ثم ان الحل لا يستحق الموصى به إلا إذا ولد لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية . فلو ولد لتقام ستة أشهر أو لاكثر احتمل وجوده وعدمه وفيها فلا تصح لأن شروط صحة الوصية أن يكون الموصى له محققاً وجوده وقتها . هذا إذا لم يقر الموصى بأنها حامل . فان أقر بذلك ثبتت الوصية له ان وضعت في مدة سنتين من يوم أوصى لأن وجوده في بطنها عند الوصية ثبتت باقرار الموصى وهو غير متهم فيه فيصح لأنه أوجب بهذا الاقرار ماله خالص حقه وهو الثالث فيلحق بما لو صار معلوماً يفينا بأن وضعته لأقل من ستة أشهر

٩٢٤ - وعمل اشتراط الولاية لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية إذا كان زوج المرأة الموصى لحملها حياً . فلو كان ميتاً وامرأته في العدة حين الوصية فالشرط في استحقاق الحمل للموصى به أن تلده لأقل من سنتين من وقت الوفاة ولو كانت ولادته لاكثر من ستة أشهر من وقت الوصية لأنه يكون ثابت النسب من المتوفى فيكون الشارع قد حكم بوجوده وقتها فتصح له

٩٢٥ - ومثل الوفاة في ذلك الطلاق البائن ، فان وضعت المرأة الموصى لملها وولد واحد استحق جميع الموصى به لعدم المزاحم . أما إذا ولدت توأمين وهما الولدان اللذان خلقا من ماء واحد بأن يكون بينهما في الولادة أقل من ستة أشهر . فان كانا حين قسم الموصى به بينهما مناصفة . فلو كانوا ثلاثة قسم أثلاثا لانا لو أعطيتاه الواحد منهما أو منهم لزم عليه الترجيع بلا مرجع إذ الكل حمل وهو لا يجوز . وينتفى على ذلك أنه إذا مات أحدهما أو أحدهم بعد ولادته حيا فنصيبه في الوصية يقسم بين ورثته لأنه استحقه قبل وفاته فهو من تركته . أما إذا مات قبل الولادة فالوصية للحى لعدم استحقاق الميت شيئا فلا يزاحم الحى راجع المادة ٤٤٠ أحوال شخصية

الفصل الثاني

من الولادة الى سن التمييز

الفرع الاول

الحقوق والواجبات من وجهة عامة

٩٢٦ - للانسان بعد ولادته ذمة مطلقة سالحة بوجوب الحقوق عليه وله ولكن لضعف بنيتة عن الآداء وقصور عقله عن فهم الخطاب وهو في أول أديار حياته قبل أن يصير بخيرا اقتضت حكمة الخالق جل شأنه أن لا يكلفه وهو في تلك الحالة اداء شئ بنفسه .
وأن لا يؤاخذ بأقواله ولا بأفعاله مؤاخذه بدنيه ولا يحمل مسؤولية عن فعل غيره .
وأن تلحق كل التزاماته بالعدم فلا يصح منه التزام أصلا ولا يعتبر قبوله بأى عقد من العقود

ومن أجل ذلك لم يكلف بالآيمان ولا بالعبادات . لان تلك أشياء يراد من الانسان أن يؤديها بنفسه لينظر أهو مطيع ممثل للامر أم هو مخالف لآمر ربه . والانسان في هذا الدور ليس أهلاً لذلك ولا يكلف الله نفساً الا وسعها . وقرر الفقهاء بأن أقواله كلها تهدر ولا يلزم بأى شيء التزم به الا أن عبارته غير معتبرة شرعاً حتى ولو كان تصرفه نافعاً له نفعاً محضاً كقبول الهبة والصدقة فلا نصيب له الا البطلان ، واذا ارتكب ما يوجب الحد فلا حد عليه وليس أهلاً للجزاء البدنى بأى حال من الاحوال

ولكن الواجبات المالية التى يمكن أن يؤديها عنه وليه أو وصيه هو أهل لها وذمته صالحة لوجوبها عليه سواء أكانت حقوقاً لله تعالى أم حقوقاً للغير .
٩٢٧ - ولذا يجب عليه اداء كثير من الواجبات ابتداء من ولادته ويستمر على هذا الوجوب مدى حياته .

(١) « الاعراض ، مثل ثمن ما يشتريه له أو الولي أو الوصى فتجب في مال الصغير ويؤديه وليه أو وصيه نيابة عنه
(٢) التعويض المدنى أو الغرم المالى كضمان المتلفات التى يتلفها بفعله .
وعنصر الصبي لا يرفع عنه المسئولية على التفصيل الذى أوردناه في موضع آخر من هذا الكتاب .

(٣) الصلة التى تشبه المؤونة كنفقة الاقارب . فان القاعدة الكلية لذلك ان غنى الاسرة ينفق على فقيرها بالشروط المبينة في نظام النفقات سواء أكان الغنى صغيراً أم كبيراً عاقلاً أم مجنوناً والفقير كذلك
واعتبر الشرع نفقة الغنى على أقاربه الفقراء بما يدفع حاجاتهم بمنزلة نفقته وهذا صنيع حسن يقضى به تضامن الاسرة كلها

(٤) الصلة التى تشبه الاعراض كنفقة الزوجة فان النفقة واجبه في مقابل الاحتباس

٩٢٨ - أما الصغير فانه اذا لم يكن ذا مال فان على آبيه أو أقاربه حق النفقة والارضاع والحضانة والصيانة وكلما يحتاج اليه لقوام حياته على ما هو مبين في أحكام الاحوال الشخصية .
ويقوم وليه أو وصيه نيابة عنه بإيفاء كل ماله وعليه من الحقوق المالىة والتصرفات المأذون بها شرعا حتى تزول عنه سلطة كل منهما على كل ما هو مبين في موضعه . واتماما لما تقدم نقول أنه اذا اسلمت زوجة الصبي الغير المميز فلا يفرق بينهما بل ينتظر بلوغه سن التمييز فيعرض عليه الاسلام حيثئذ فان اسلم بقيت الزوجة والا فرق بينه وبين زوجته .

الفرع الثانى

سن الحضانة

٩٢٩ - يحتاج الولد في هذا الدور الى من يكفله ولذلك قرر الفقهاء أنه لا يمكن انتزاعه من الحاضنة حتى يبلغ السابعة من عمره إن كان ذكراً وحتى يبلغ التاسعة إن كان أنثى . ولا بد من وجود القائم بخدمته وتربيته . ولا شك أن الام أو غيرها من الحاضنة أقدر على القيام بشئونه . وملام كذلك فان مصلحته في البقاء عندها ولا يسلم في هذه الحالة للآب

٩٣٠ - التشريع المجبر - على أنه قد صدر القانون سنة ١٩٢٩ وبه تعديل في سن الحضانة . وقد قضت المادة ٢٠ بأن للقاضى أن يأذن بحضانه النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع وللصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة إذا تبين أن مصلحتهما تقتضى ذلك

وقد كان العمل جاريا على أن حق الحضانة ينتهى عند بلوغ الصغير سبع سنين وبلوغ الصغيرة تسعا . وهى سن دلت التجارب عن أنه لا يستغنى فيها الصغير والصغيرة عن الحضانة فيكونان في خطر من ضمهما إلى غير النساء خصوصا

إذا كان والدهما متزوجا بنير أمهما
لذلك كثرت شكاوى النساء من اقتراع أولادهن منهم في ذلك الوقت.
ولما كان المعول عليه في مذهب الحنفى أن الصغير يسلم الى أبيه عند الاستغناء عن
خدمة النساء والصغيرة تسلم إليه عند بلوغ حد الشهوة ، فقد اختلف الفقهاء في
تقدير السن التي يكون عندها الاستغناء بالنسبة للصغير فقدرها بسبع سنين وبعضهم
يقدرها بتسعة وقدر بعضهم بلوغ حد الشهوة بسبع سنين وبعضهم بقدرها بأحدى
عشرة سنة فرأت وزارة الحفانية أن تترك أمر التقدير للقاضي الشرعى في دائرة
الحدود التي وضعت وهي الحد الأدنى

الفصل الثالث

الدور الثالث للصبي

٩٣١ - إذا ترقى الصغير عن أولى درجات الصغر الى ما بعدها وظهر فيه
شئ من آثار العقل فقد أصاب بذلك نوعا من أهلية الاداء . ولكن العقل في
هذا السن لا يزال ناقصا لم ينضج بعد . لذلك رأى الشارع أن يقرر له أحكاما
عن التراماته وتصرفاته القولية وأن تكون معاملته وسطا بين الصغير غير المميز
والبالغ العاقل وكذلك في مؤاخذه البدنية
أما العبادات فانه لا يكلف شيئا منها لضعف بنيته ولكن لمكان تمييزه يصح إيمانه
ورده وما يترتب عليهما من الأحكام الدينيوه

٩٣٢ - معاصرت الصبي المميز - تكلمنا في هذا الكتاب عن الأهلية
وأثارها القانونية . ولكننا نذكر هنا المأسس التي تبنى عليها التقديرات الشرعية
٩٣٣ - الصغير المميز لا يملك شيئا من التصرفات الضارة ضرراً محضاً
كالهبة والطلاق والوقف والكمالة ولا يملك أشياء ذلك مخافة من الضرر المحض له

وقد عثت المجالس الحسنية بالمحافظة على أموال للقصر وعديى الأهلية . فأصدرت وزارة الحفائية منشورات متعددة بشأن إيداع الزائد من أمواله هؤلاء على نفقاتهم سواء فى صندوق التوفير ومصاحبة البريد أو بنك مصر مع استثمارها بالطرق المشروعة كذلك منع القانون فى المادة ٢٥ الأوصياء من إقراض وإعارة وهبة أموال من هم فى وصايتهم

٩٣٤ - - التصرفات التى تقع نفعا محضاً - هذه التصرفات تصح من الصبي المميز وتكفى فيه أهليته القاصرة مثل قبول الهبة والصدقة . وكذلك إذا أجر نفسه ومعنى فى العمل حتى أمه وكان ذلك بدون إذن وليه فإنه يجب له الأجر استحقاقاً وإن كان قد قد الاجارة فى ذاته غير صحيح قياساً لما فيه من الضرر الذى يلحق الصغير بسبب قيامه بالعمل

كذلك يصح أن يكون الصبي المميز وكيلاً عن غيره فى ما لا يملكه الصبي نفسه ، كأن يوكله رجل بالغ عاقل بطلاق امرأته . كما يجوز توكيله فى أمور التجارات ونحوها بدون أن يلزمه عهده من المطالبة بتسليم المبيع والمطالبة بالثمن والمخاصمة فى العين

٩٣٥ - - فإذا كانت التصرفات دائرة بين النفع والضرر كالبيع والاجارة فإن هذه الأشياء قد يكون فيها نفع وربح وفائدة للصغير المميز وقد يكون فيه ضرر وخسارة له . وهذا النوع من التصرفات يملكه الصغير باذن الولى أو الوصى . كذلك يجوز ويفذ باجازة أحدهما لأن الاجارة اللاحقة كالإذن السابق يشترط أن تستوفى الاجارة شروطها وأن لا يكون فى التصرف غبن فاحش لوقوعه حيثئذ باطلا . راجع المواد ١٣٨ و ٤٥ و ٤٧ و ٧٩ من كتاب الأحوال الشخصية للرحوم قدرى باشا

وإذا باع الصبي المميز بأكثر من القيمة لا ينعذ به بل يتوقف على اجازة

وليه أو وصيه مهما قيل بأن ظاهر البيع فيه نفع. لأن العبرة في الأحكام بمجموع التصرفات لا بمحادثة واحدة
أما وصي الميرز فأجازها الشافعي أن كانت في وجوه البر لأنها لا تنفذ إلا بعد الوفاة

وأما أبو حنيفة وأصحابه فقالوا يطلونها مطلقاً بأن فيها اضراً بورثه الموصى. فكان في العدول عن الإرث إلى الوصية ترك للأفضل
٩٣٦ — ويصح إسلام الصغير فإذا كانت زوجته غير كتابية فإنه يفرق بينهما ويحرم الميراث من ورثته غير المسلمين

علامات البلوغ

٩٣٧ — قلنا أن الشريعة الإسلامية تقرر بأنه إذا بلغ الصغير عاقلاً أصبح مطلق الحرية في تصرفاته. ولكن المجالس الحسنية قدرت سن الحادية والعشرين لبلوغ الرشد.

وقد بينا في هذا الكتاب أن هناك أحكاماً كثيرة مرجعها إلى البلوغ الشرعي كالتصرفات المتعلقة بالأحوال الشخصية ولذلك يصح أن نقول كله عن علامات البلوغ

٩٣٨ — يكون البلوغ بالعلامات الدالة عليه. وقالوا إنها تبتدىء في الغلام متى بلغ إثنتي عشرة سنة. وفي الإثني متى بلغت تسع سنين فإن لم تظهر علامات البلوغ في هذه السن فإنه يحكم ببلوغ الغلام متى بلغ خمس عشرة سنة. وتعتبر المسافة من ١٢ سنة إلى ١٥ سنة بالنسبة للغلام من مراعاة أى مقارنة من البلوغ. والمذكور في الكتب الطيبة أن البلوغ يختلف سنه باختلاف الأوساط في البلاد الحارة يأتي مبكراً وفي الباردة يمتد متأخراً حتى أنه قد لا تظهر العلامات إلا بعد ثمان عشرة سنة. وقد يكر الحيض في أحوال شاذة قبل تسع السنين.

على أن كلمة الفقهاء اتفقت على جعل مناط التكليف البلوغ سواء أكانت بالسن أم بالعلامات وبه تنتهى الولاية على النفس والمال جميعاً
على أن الحكومة المصرية رأت من المصلحة أن لا يجعل بإعطاء الصغير ماله بمجرد بلوغه الشرعى بل لابد من الانتظار حتى يبلغ أشده وقد كانت سن البلوغ ثمانى عشرة سنة هلالية ثم رفعت إلى إحدى وعشرين سنة شمسية فى قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥

ويلاحظ أن المعاملات تعقدت إجراءاتها وتشعبت إلى شعب لا تكاد تحصى. وقد تدهورت الاخلاق وكثر تفنن المحتالين فى سلب أموال الناس. لذلك يصح أن ينظر إلى رفع سن الرشد إلى خمس وعشرين سنة لان الرشد هو الاعتماد إلى وجود التصرفات النافعة والضرارة وتعرفها تعرفاً يقي الانسان من الوقوع فى الخسران وهذا يختلف باختلاف البيئات الاجتماعية وأحوال الجماعات والاشخاص . وقاعدة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر تقضى بذلك

٩٣٩ - السن المعمول أمام المحاكم الشرعية - السن الذى عليه الفتوى هو خمس عشرة سنة وهو المعمول به فى محاكمتنا المصرية الشرعية لانها مفيدة بالعمام بأرجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة مالم ينص على خلاف ذلك
وعلى هذا فانه يصح شرعاً أمام هذه المحاكم تبرعات الصبى الذى تجاوزت سنه خمس عشرة سنة من وقف ومهبة ووصية وتزوج بأضعاف من المثل ونحو ذلك مما هو محجور عليه ومبين فى قانون المجالس الحسينية كما يصح له ان يتزوج بدون تزويج الولى اياه وله ان يشهد وتقبل شهادته وأن يكون ناظر وقف على اولاده . وأن يكون ولياً شرعياً الى آخر ما أوردنا من التفاصيل

الفصل الرابع

النور الرابع

٩٤٠ - نصت المادة ٢٩ من قانون المجالس الحسبية بأن القاصر اذا بلغ ثمانى عشرة سنة ولم يمنع من التصرفات جاز له تسلم أمواله ليديرها بنفسه ويكون للقاصر فى هذه الحالة قبض دخله مدة ادارته والتصرف فيه والايجار لمدة لا تتجاوز سنة وزراعة أطيانه واجراء ما يلزم للعقارات من أعمال الحفظ والصيانة . ويعتبر القاصر رشيداً بالنسبة الى هذه التصرفات ويبقى قاصراً فيما عداه ويستمر الوصى فى اداء عمله بالنسبة إليها

٩٤١ - وجاء فى المادة ٣٠ بأنه يجب على القاصر الذى لم يمنع من التصرفات أن يقدم حساباً فى آخر كل سنة عن ادارته وتصرفاته - وجاء فى المادة ٣١ بأنه يجوز للمجلس أن يمنع القاصر من الحقوق المنصوص عليها فى المادة ٢٩ اذا ساء التصرف أو قامت أسباب صحيحة تدعو لان يخشى منه ذلك . ويكون المنع بناء على طلب الأب أو الجد أو الأدم أو الوصى أو المشرف أو بناء على طلب النيابة العمومية . ولا يفصل فى طلب المنع الا بعد تحقيق تسمع فيه أقوال القاصر وطالب المنع . والغرض من ذلك جعل الفترة ما بين سن الثمانى عشرة سنة والحادية والعشرين مدة تجربة واختبار وتدريب للقاصر . وان لذلك فائدتين : زوال كل خوف من العبث برأس المال . وأن يكون المجلس على علم تام بأحوال القاصر بعد هذه التجربة حتى يقرر رفع الوصاية عنه فى سن الحادية والعشرين

الفصل الخامس

حكم الشريعة عن حقوق الصبي في النورين السابقين

٩٤٢ — كان الولد غير عاقل بان كان مجنوناً أو معتموماً فلا تزول عنه الولاية على النفس والمال . وإن كان عاقلاً زالت عنه الولاية على النفس وبقيت ولاية المال طبقاً للشروط القانونية التي شرحنا عند التكلم على الوصي .
ويترتب على هذا أن الولد له أن يزوج نفسه بدون تدخل الولى . فله أن يتزوج من شاء إن كان ذكراً وليس للولى الاعتراض عليه .
وإن كان مؤثماً فإن زوجته نفسها بكفء وبمهر المثل نفذ العقد ولزم .
وليس للولى حق الاعتراض أيضاً . فإنه لا يلحقه ضرر في هذه الحالة . وإن تزوجت بغير كفء ولكن المهر أقل من مهر المثل كان للولى العصبة حق الاعتراض على الزواج . فاما أن يتم مهر المثل وإما أن يرفع الولى الأمر للقاضى ليفسخ العقد . راجع الاعتراض المنشور في مجلة المحاماه السنة الأولى للاستاذ أحمد صفوت بك .
وإن تزوجت بغير كفء ولو مع مهر المثل أو أكثر كان العقد غير صحيح إلا إذا رضى الولى قبل العقد بزواجها منه .

حراسة الغلام

٩٤٣ — على أن الغلام إذا بلغ غير مأمون على نفسه فلا خيار له . بل يبقى عند الأب إذ هو أقدر على ملاحظته وصيائه . وإن كان مأموناً على نفسه يغير في الإقامة وحينئذ تتبع مشيئته . فان اختار الإقامة عند أحد أبويه أجيب الى طلبه . وان رغب الانفراد اتبعت رغبته . راجع مادتي ٤٩٧ و ٤٩٨ أحوال شخصية

٩٤٤ - وان بلغت الاثني فان كانت ثيباً لحكمها حكم الغلام وإن كانت بكرة فان كانت مأمونة على نفسها فادامت شابة سالحة للرجال فلا تغير في الاقامة بل تلزم بالمقام عند الأب إن كان موجوداً ثم الجد ثم العصباء بالترتيب . وأما إذا لم تكن مأمونة على نفسها فلا خيرة لها وتلزم بالاقامة عند من ذكرها أما إذا كانت بكرة مأمونة وصارت مستة وعفيفة فلا تجبر على الاقامة عنده مادة ٩٩٩ أحوال شخصية

٩٤٥ - الرعوى الشرعية - وقد قلنا بأن الشارع حدد سنا معينة للزواج فلا يمكن أن تسمع الدعوى أمام المحاكم الشرعية فيما يتعلق بالنفقة والطاعة وغير ذلك إذا كان سن الزوجة أقل من ثمانى عشرة سنة وسن الزوجة أقل من ست عشرة سنة

٩٤٦ - سن الثمانى عشرة سنة - قلنا بأن هذا السن يحتسب بالحساب الهجرى . لأن النص الموجود بقانون المجالس الحسينية قاصر على جعل سن الرشد احدى وعشرين سنة على الحساب الشمسى ويجب أن يحتسب السن بالساعة من تاريخ الميلاد المبين بشهادة الميلاد (١) فإذا لم تحدد ساعة الميلاد والشهادة فان السن تحدد باليوم الذى ينتهى فيه يوم الميلاد راجع دولومب وماركديه شرح القانون المدنى الفرنسى قسم الأحوال الشخصية

فاذا ولد شخص فى أول يناير سنة ١٩٠٩ الساعة التاسعة مساءً فانه يبلغ سن الرشد فى أول يناير سنة ١٩٣٠ فى نفس الساعة

(١) راجع بلانبول وأوبرى . ورو . وبودرى شرح القانون المدنى الفرنسى

الفصل السادس

سن الرشد

٩٤٧ - قلنا بأن الصغير اذا بلغ رشيداً تصبح أهليته كاملة وعليه كل التكاليف الشرعية كاملة من الايمان والعبادات والمعاملات . ولكن قد تعترض الأهلية ما يذهب بها كلها أو بعضها أو يغير بعض أحكامها بما قد شرحناه تفصيلاً عند التكلم على عوارض الأهلية

٩٤٨ - على ان قانون المجالس الحسنية أباح التقرير باستمرار انوصاية لى مابعد الحادية والعشرين إذا رأى أن هناك مبرراً للرقابة على أموال الصغير وقد ذكرنا كل هذه التفاصيل في كتاب الأهلية فيصح الرجوع اليه

٩٤٩ - سن الرشد في مسائل أخرى - قد بينت القوانين المصرية ان سن الرشد يختلف بحسب المسائل الأخرى تبعاً لأهميتها أو الحالة الاجتماعية خاصة

(١) القرعة العسكرية - نصت المادة ٣ من قانون القرعة العسكرية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ بأن أهلية الاقتراع للدخول في الخدمة العسكرية تبتدىء من السن الذى يصير اليه الشخص في السنة التاسعة عشرة من عمره

(٢) الوظائف العمومية - لا يمكن أن يقبل في إحدى وظائف الحكومة مالم يكن عمره قد بلغ الثامنة عشرة سنة

(٣) سن الرشد في قانون العقوبات - هذا السن حددته المادة ٥٩ من قانون العقوبات للولد أو البنت بأن اعتبرت كلاهما قاصراً مادام يقل عن خمس عشرة سنة كاملة .

(٤) الزواج - نصت المادة ٩٩ فقرة خامسة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الجديدة بعدم سماع الدعوى الخاصة باثبات الزوجية اذا كان سن البنت

أقل ستة عشرة سنة وسن الزواج أقل من ١٨ سنة . ولذلك وجب على المأذون أن يتحرى عن سن الزوجين .

(٥) التجارة - لقد حرم قانون المجالس القاصر من الاتجار لأن الاتجار معتبر من أعمال التصرف وأصبح الرشد التجارى مطابقاً للرشد المدنى راجع كتاب محمد بك صالح شرح القانون التجارى صفحة ٤٢
(٦) الانتخابات - على أنه يصح الرجوع إلى القوانين الخاصة بالهيآت النيابية المختلفة لمعرفة سن الرشد الخاصة بالناخب وبالمختوب وبالشروط الواجب توفرها في كل واحد منهما

٩٥٠ - الوصية عن النفس - تكلمنا في باب الولى عن حقوق الولى وواجباته وناقشنا المادة ٤٤ من كتاب الأحوال الشخصية عن ولاية النكاح وعن حق فسخ الصغير والصغيرة اذا بلغا واختارا فسخ النكاح اذا باشره الولى فان هذا الخيار معدوم الى آخر التفاصيل التى ذكرناها
وتكلمنا عن حقوق الولى فى تأديب ولده وتربيته وتعليمه والقيام بنفقته الى حد الاكتساب بالنسبة للغلام والى حد التزوج بالنسبة للأنثى .

٩٥١ - الوصية على المال واستمرار الوصاية = أبدينا مالولى والوصى من الحقوق وما عليهما من الواجبات وشرحا كل التصرفات التى تلحق بمال الصغير المحروم لادارة أمواله الى أن يبلغ سن الرشد
فاذا بلغ القاصر فله أن يستلم أمواله كلها بدون شرط ولا قيد مالم يقرر المجلس باستمرارها فاذا عته بعد بلوغه فلا تعود ليه ولاية الأب بل يعين له المجلس الحسبى قيميا للمحافظة على أمواله (١)

٩٥٢ - ولا يجوز طلب استمرار الوصاية على شخص بعد بلوغه سن

الرشد وإن كان الشخص لا يحسن التصرف في أمواله . فلن يمه الامر أن ترفع طلباً على حده بالحجر عليه ان كان هناك ما يستدعيه (١)

٩٥٣ — فإذا طلبت الوصية استمراره للسفه فالاستئناف غير مقبول منها وأنها إذا أرادت الوصول إلى غايتها وجب عليها أن تقدم طلباً جديداً بالحجر بسبب السفه لان الادعاء ان صح يكون وجهاً من الأوجه التي يبنى عليها توقيع الحجر من جديد لا سيما من أسباب استمرار الوصاية التي قد انتهت وانقضت من مدة طويلة قبل صدور القرار المستأنف بمجرد بلوغ القاصر سن الرشد القانوني . وأن للمستأنف ان شامت رفعت تلك الأوجه الى المجلس الابتدائي للنظر والفصل فيها (٢)

٩٥٤ — فلو تصرف القاصر البالغ سن الرشد في ماله بالبيع اذا لم يقرر المجلس الحسبي الحسبي لعدم بلوغه يكون تصرفه نافذاً متى بلغ هذا العمر كان ذا أهلية للتعاقد .

والتصرفات الحاصلة بعد قرار المجلس باستمرار الوصاية عليه ولو بعد بلوغه الرشد تعتبر هذه التصرفات الواقعة بين بلوغه سن الرشد والقرار الصادر باستمرار الوصاية لاغية لعدم الاهلية (٣)

٩٥٥ — ويثبت البلوغ بشهادة عمدة البلد وطبيب إذا رأت المحكمة أن القاصر يتجاوز هذا السن (٤)

٩٥٦ — وإذا لم يكن اشخص مقيداً في دفتر المواليد وأراد أن يثبت رشه فله أن يأتي بشهادة من الاطباء تبين اسنه (٥)

(١) حسبي عال محاماه سنه ١٩٢٦ حكم رقم ٣٩٠

(٢) حسبي عال ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ محاماه ١٩٢٠ صحيفة ٢٠٢

(٣) استئناف ١٣ يناير سنة ١٩١٤

(٤) استئناف ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٤ استقلال س٤ صحيفة ٤

(٥) حسبي عالي ٣١ مايو سنة ١٩١٤ شرائع ٢ عدد صحيفة ١٧

٩٥٧ — والقضاء المختلط متضارب في جواز اثبات سن الرشد بشهادة طيبة أو بشهادة الشهود (١)

راجع استئناف مختلط في ١٢ مارس سنة ١٩١٤ س ٢٦ صحيفة ١٤٥٢٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٦ س ٢٩ صحيفة ١١١ من مجلة التشريع

٩٥٨ — ويعتبر القاصر راشدا متى بلغ سن الرشد ولهذا كانت أعماله نافذة بعد بلوغه السن المذكور ويمكن للمجلس الحسي أن يقرر استمرار الوصاية على القاصر بعد بلوغه هذا السن . ولكن هذا التقرير لا يسرى على ما أتاه من المعاملات في المادة الكاتبة بين بلوغه لسن الرشد وبين تاريخ هذا التقرير بل تعتبر صحيحة نافذة (٢)

٩٥٩ — واستمرار الوصاية عبارة عن الحجر على حرية الشخص من التصرف في أمواله وهذا الأمر لا يأتي إلا بعد ظهور سوء الإدارة في الأموال والتبذير في صرفها وغير ذلك من الأحوال التي توجب الحجر على الشخص وتحرمه من التصرف في أمواله (٣)

٩٦٠ — وقد حدد القانون سن الرشد فلا يمكن لأي سبب كان أن يخرج قاصر عن الوصاية قبل بلوغه هذا السن (٤)

٩٦١ — ويحكم بعدم قبول طلب استمرار الوصاية إذا قدم بعد بلوغ القاصر سن الرشد (٥)

٩٦٢ — وقد صار القضاء بصفة مستمرة على أن الصغير يبلغ رشده متى أتم الحادية والعشرين من غير حاجة إلى إعلان ذلك من المجلس الحسي (٦)

(١) استئناف مختلط ٦ مارس سنة ١٨٩٠ مجلة التشريع سنة ١٤ صحيفة ١٠٨

(٢) استئناف ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ حقوق ١٤ صحيفة ١٣٧

(٣) استئناف ٣١ مايو سنة ١٩٠٤ استقلال ٣ صحيفة ٢٢١

(٤) استئناف ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٢ مجموعة رسمية س ٤ ص ١٦٣ وحقوق

س ١٧ ص ٢٦٧

(٥) حسي عالي ٥ مارس سنة ١٩٢٢ مجموعة رسمية سنة ٢٣ صحيفة ٧٧

(٦) استئناف ٦ مارس سنة ١٩٢٨ محاماه س ٨ صحيفة ٣٨٥ ومجلس حسي عالي

١٧ فبراير سنة ١٩٢٨ محاماه سنة تاسعة صحيفة ٣٦٧ ومحكمة مصر الابتدائية في ٢٢

أبريل سنة ١٩٢٩ محاماه سنة تاسعة صحيفة ٣٩٨

١٩٢٥ : ٣ : أكتوبر سنة ١٩٢٥ يسرى على كل من يبلغ السن المقرر فيه ولو كان بالغاً طبقاً للقانون القديم ؟ .

٩٦٣- أجمع الشراح والفقهاء في فرنسا ومصر على مبدأ مرماه أن القوانين المعدلة لسن الرشد لها أثر رجعي وتطبق على الجميع من تاريخ العمل بها وتأيداً لهذا المبدأ قال الأستاذان كامل بك مرسى وسيد بك مصطفى في كتابهما أصول القوانين : « أما في المسائل المتعلقة بأرادة الشارع كتحديد سن البلوغ فيطبق القانون الجديد عليه في الحال ص ٣٧٦ ، وجاء في مؤلف أبرى ورو :

Les lois qui reglent la capacité des personnes en matieres civiles :

Ces lois saisissent les individus dans quelque situation qu'ils se trouvent à l'instant ou elles deviennent obligatoire, soit qu'elle elargissent, soit même qu'elles restreignent leur capacite, telle qu'elle etait reglee par la loi ancienne. Ainsi qu'une loi vienne a reculer la majorite a vigut cinq ans, les individus qui n'auraient point encore atteint cet age retomberaient en minorite bien qu'ils fussent deja majeurs d'aprees la loi actuelle. Aubry et Rau I. P. 63

٩٦٤- يؤيد هذا ما جاء في موسوعات دالوز تحت كلمة (Lois) هذا وبالرجوع الى قانون ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بالمجالس الحسبية والذي جعل سن الرشد ٢١ سنة ميلادية يتضح أنه لم ينص على ما يتبع بشأن الأشخاص الذين يكونون وقت العمل بالقانون الجديد قد بلغوا الرشد حسب القانون القديم ولكن لم يبلغوه حسب القانون الجديد ، ولهذا يجب الرجوع الى قواعد التفسير المقررة قانوناً ومن مقتضيات هذه القواعد أنه في حالة عدم وجود نص يوجب الى روح القانون والقواعد القانونية العامة .

وبما أن قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ جاء خاليا من النص على ما يخالف مبادئ القانون العامة فيجب أن يفسر في ضوءها

لقد جاء في المذكرة التفسيرية للقانون المشار اليه ما يأتي ، مما لا حاجة لذكره أن الحكم المشار اليه لا ينطبق على الأشخاص الذين يكونون قبل العمل بهذا القانون قد بلغوا سن الثمان عشرة سنة المحددة لانتهاء الوصاية بمقتضى القانون القديم . بل هؤلاء الأشخاص يعتبرون راشدين قانونا ولا يسوغ ارجاعهم تحت الوصاية ،

٩٦٥- ومن المقرر قانونا أيضاً أن المذكرات التفسيرية ليس لها قوة القانون ولا ينكر أن لها بعض القيمة في فهم الغامض . أما في حالة عدم وجود نص اطلاقاً فليس لها شيئاً من القيمة ، ولقد لاقى هذه المذكرة التفسيرية شيئاً كثيراً من النقد من شراح القانون المصرى . فقد جاء في كتاب المرافعات العشماوى بك ص ٣٣٠ نقداً لهذه المذكرة ما يأتي :

« لم يتضمن التشريع الجديد نصاً يتناول أهلية الأشخاص الذين يبلغون سن الثامن عشر قبل العمل بالقانون الجديد ولم يصلوا الى سن الواحد والعشرين . ويظهر أن واضع المذكرة الايضاحية يرى أن قاعدة عدم استناد القوانين *retrouvé des lois* تنطبق في هذه الحالة بغير جدال فقال بأنه « بما لا حاجة لذكره أن الحكم المشار إليه لا ينطبق على الأشخاص الذين يكونون قبل العمل بهذا القانون قد بلغوا سن الثمان عشرة سنة المحددة لانتهاء الوصاية بمقتضى القانون القديم ، بل هؤلاء الأشخاص يعتبرون راشدين قانونا ولا يسوغ ارجاعهم تحت الوصاية . ولكن هذا الحكم الذى تضمنته المذكرة الايضاحية غير صحيح فن المسلم به أن القوانين المتعلقة بالأهلية تنفذ في الحال سواء أزدادت في سن الرشد أم أنقصت منها وتتناول كل الأشخاص الذين لم يبلغوا السن التى حددها التشريع الجديد ، ويعد من بلغ السن القديمة أو تجاوزها الى حالة القصر حتى يبلغ

السن المحددة ولكن ماتم من الاعمال القانونية في الفترة بين بلوغ سن الرشد طبقا للقانون القديم وبين الرجوع للقصر تكون صحيحة نافذة لان في ابطالها اخلا لا بحق مكتسب، وذلك لان قوانين الاهلية تتناول حالة قانونية يراد بها المصلحة العامة بحماية طائفة يرى العانون وجوب حمايتها . فليس لأفراد هذه الطائفة حقوق مكتسبة أن يعبثوا بمصلحتهم . ولذلك نرى أن واضع المذكرة الايضاحية قد أخطأ في تطبيق القواعد القانونية في نظرية استناد القوانين وان خطأه هذا لا يقيد القاضي ، لأن المذكرة لا تعتبر جزءاً من التشريع ، ولا تعتبر قانوناً مفسراً ، وان الواجب الأخذ بالقواعد العامة وطرح هذا الرأي الذي بنى على خطأ في تطبيق هذه القواعد ،

وعلى هذا الرأي أيضا الاستاذ عبد السلام بك ذهني فقد قال في مؤلفه شرح القانون التجاري بند ١٨٢

١٩٦٦ موما تقدم يتضح ان القواعد القانونية الثابتة قضى بتطبيق قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذي عدل سن الرشد على كل من يبلغ السن المحددة فيه واعتبار كل من لم يبلغ من العمر احدى و عشرين سنة ميلادية قاصراً
انه الى ما قبل صدور قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ كانت سن الرشد بالنسبة للاقباط الارثوذكس خاضعة لاحكام الشريعة الخاصة دون قانون المجالس الحسينية الصادر في سنة ١٨٩٦ ،

ان لائحة المجالس الحسينية الصادرة في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ والتي ألغيت بقانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ كانت خاصة بالمسلمين دون غيرهم من رعايا الحكومة المحلية بدليل ما جاء في المادة الثانية منها
« إذا توفي أحد الاهالي الخاضعين لاحكام المحاكم الشرعية فيما يختص باحوالهم الشخصية

وفهم من هذا أن اللائحة المشار اليها لم تكن تسرى على الاقباط

الارثوذكس إذ هؤلاء لم يخضعوا لأحكام المحاكم الشرعية ، وإنما كانوا يخضعون للمجالس المليية المشكلة بالأمر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ الذى نص فى المادة ١٦ منه بأن (من وظائف المجلس المذكور النظر فيما يحصل بين أبناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية الذى صار نشره مع قوانين المحاكم المختلطة .) هذا وأن المادة ١٣٠ من القانون المدنى تقضى بأن الحكم فى الاهلية المفيدة والمطلقة يكون على مقتضى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المعاهد نستنتج مما تقدم أنه لمعرفة سن الرشد لشخص مصرى قبطى أرثوذكسى قبل العمل بقانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يجب الرجوع الى شريعة الأقباط الارثوذكس وهذه تقضى بأن القاصر لا يبلغ سن الرشد الا يلوغه سن الخامسة والعشرين كما تقضى بذلك المادة ٤٣ من كتاب الخلاصة القانونية فى الأحوال الشخصية الذى تطبقه المجالس المليية للأقباط الارثوذكس (١)

الآثار القانونية فى التصرفات فى الدورين السابقين

يحسن أن نبين بعض الاحكام التى صدرت من المحاكم فيما يتعلق بسن الرشد وبالبالغ أكثر من ١٨ سنة والآثار القانونية المترتبة على هذا التحديد ٩٦٧ - إذا بلغ القاصر سن الرشد قبل طلب استمرار الوصاية عليه وجب اعتباره بالغاً ولا معنى لطلب الحكم باستمرار الوصاية بل يلزم اتخاذ الاجراءات للحجر عليه إن كانت هناك أسباب توجب ذلك . وفى هذه الحالة تعتبر تصرفاته صحيحة كلها (٢)

٩٦٨ - وقضت المادة ٤٢١ من كتاب الأحوال الشخصية :
إذا بلغ الولد معتمداً أو مجنوناً تستمر ولاية أبيه عليه فى النفس والمال

(١) راجع مجلة الشرائع سنة ١٩٣٤ السنة الاولى العدد الرابع
(٢) حسمى عال ٧ يونيه سنة ١٩٢٥ و ٣١ مايو سنة ١٩٠٥ و ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٦
الحمامة صحيفة ١٥ نمرة ١٤ وصحيفة ١٤ نمرة ١٢ وصحيفة ٦٣٧ نمرة ٢٩٠
م - ٢٩ - المجالس الحمية

وإذا بلغ عاقلاً ثم عته أو جن عادت ولاية أبيه وعليه فالدعوى المرفوعة على الوالد تكون صحيحة وموجهة إلى ذي صفة إذا بلغ الولد معتوها (١)

٩٦٩ - ليس من المقبول أن يكون استمرار الوصاية غير مقيد بزمان لما في ذلك من الخطر على المقابلات ولذلك قرر الفقهاء أن الوصاية تنتهي متى بلغ القاصر خمسا وعشرين سنة ولو كان غير رشيد (٢)

٩٧٠ - الصغير البالغ أكثر من ١٨ سنة -

(١) ليس للمجلس أن يقيد إدارة القاصر في مدة اختباره ذلك بتحديد مدة أو يجعلها تحت إشراف الوصي وهذا لا يمنع المجلس من أن يمنعه من التصرف المصرح به إذا أساء فيه (٣)

(٢) يجوز للمجلس من باب التأكد من حسن تصرف القاصر وتطمين من تهمهم المحافظة على أملاكه التصريح له بإدارة أملاكه مع منعه من التصرفات السلبية للملك أو المقررة إلى الحقوق العينية لمدة مؤقتة يحددها المجلس في قراره حتى بعد انتهائها ينظر في أمره من جديد (٤)

(٣) لا يملك القاصر في مدة اختباره أن يؤجر أطيانه لأكثر من سنة (٥)
(٤) أجازت المادة ٢٩ من قانون المجالس الحسبية للقاصر الذي بلغ سن الثامنة عشرة ولم يبلغ الحادية والعشرين أن يقوم بنفسه بإدارة أمواله . وأبقى القانون المذكور للوصي في نفس الوقت حقوقاً أخرى منها التأجير لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات غير أنه إذا أجر كل من الوصي والقاصر الأعيان نفسها عن مدة

(١) حسي طال ٣ فبراير سنة ١٩٢٤ عملاء صحيفة ٥٣٢ نمرة ٤٠٢

(٢) مخطط الابتدائية ٦ يناير سنة ١٩٢٤ عملاء ٤ ص ٥٥١ نمرة ٤١٩ والمجموعة

(٣) حسي طال ٢٦ مايو سنة ١٩٢٩ عملاء ٩ ص ٩٥٣ نمرة ٥١٢

(٤) حسي طال ٧ يناير سنة ١٩٢٢ عملاء ٣ ص ١٦٥ نمرة ١١٣

(٥) حسي طال ٢٦ مايو سنة ١٩٢٩ عملاء ٩ ص ٩٥٤ نمرة ٥٢٢

مواحدة لشخصين مختلفين بما لكل منهما من الحق ، فإن اجارة الوصى تكون هي النافذة اذا كان القاصر لم يستلم أعيان التركة استلاما رسميا كما تقضى بذلك المادة ٢٩ من القانون وذلك منعا للقوضى في المعاملة (١)

(٥) تزول الوصاية حتما بدون تدخل المجلس متى بلغ الولد سواء كان ذكرا أو أنثى سن الرشد (٢)

(٦) ويؤخذ من نص المادتين ٥٠ و ٥٢ من لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية ان بلوغ سن الرشد يستلزم قرارا خاصا بذلك من المجلس وهذا النص لا تقره المادة ٢٩ من القانون فهو اذن لا يمكن العمل به لانه تعدل لحدود سلطة الوزير في لائحة تنفيذ المجالس الحسبية راجع حكم ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٢ عامه س ٩ ص ٨٩٨ رقم ٤٩٢

(٧) ان الثمانى عشرة سنة المقررة في المادة ٢٩ تحسب طبقا للتقويم الهجرى فيما يتعلق بالاشخاص الحاضرين في أحوالهم الشخصية للشرعية الاسلامية

راجع الحكم المنشور في مجلة المحاماه س ٤ ص ٩٢٨ نمرة ٧٠٦ وحكم محكمة الاستئناف الاهلية في ٩ مارس سنة ١٩٢٨ عامه س ٨ ص ٨٨٥ نمرة ٥٣٢

٩٧١ - الوصاية في التجارة - ان المادة ٢٩ من قانون المجالس الحسبية نصت على جواز استلام القاصر أمواله ليديرها بنفسه بمجرد بلوغه الثامنة عشرة سنة وأوضحت التصرفات التي يحق له اجراؤها دون حاجة إلى إذن خاص وأولاهها قبض دخله مدة إدارته والتصرف فيه .

ولهذا التعبير يشمل المعاملات التجارية للقاصر المشتغل بالتجارة لانه يؤخذ من روح القانون أن المشرع قصد أن يجعل القاصر الذي بلغ الثامنة عشرة سنة

(١) جري ١٤ مايو سنة ١٩٢٧ عامه ٧ ص ٩١٦ نمرة ٥٢٥

(٢) حسي على ١٧ فبراير سنة ١٩٢٩ عامه س ٩ ص ٣٦٧ نمرة ٢٠٠ ومصر ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٩ عامه س ٩ ص ٨٩٨ نمرة ٤٩٢ وحسي عال ٢٦ مايو سنة ١٩٢٩ عامه س ٩ ص ٩٥٣ نمرة ٥٢١ والاستئناف ٦ مارس سنة ١٩٢٨ عامه ٨ ص ٨٨٥ نمرة ٥٣٢

حكمه حكم الصبي المميز المأفون له بالتجارة الا اذا اتضح أنه بلغ هذه السن غير رشيد .

ومن ثم فالتعهدات التي يرتبط بها بسبب معاملاته التجارية كدفع بمن بضاعة استجرها للاتجار بها تكون صحيحة نافذة . إذ أن المادة ٣١ من القانون صريحة في أنه لا يجوز حرمان القاصر من الحق المقرر في المادة ٢٩ الا بقرار خاص يصدر به من المجلس بعد مراعاة القيود الموضحة بتلك المادة (١)

الفصل السابع

اللقيط

٩٧٢ — اللقيط في الشريعة اسم لحي مولود طرحه أهله خوفاً من العيلة أو فراراً من تهمة الزنا — ومضيه أتم ومحرضه غانم واللقيط حر ووليّه السلطان ولا يأخذه من الملتقط أحد ولو دفعه هو إلى غيره فليس له أن يسترده

٩٧٣ — وإذا وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فهو له وكذا اذا كان مشدوداً على دابة وهو عليها

ونفقته في ذلك المال بأمر القاضي للمايقط ينفق عليه وقيل ينفق بغير أمره أيضاً وهو مصدق في نفقة مثله

٩٧٤ — أما ولاؤه فهو لبيت المال حتى أنه إذا مات من غير وارث ولا مولى له فتركه لبيت المال

٩٧٥ — أما اذا ادعى اللقيط شخصاً أو تنازع فيه أشخاص آخرون فانه الحكم في ذلك راجع إلى النصوص الشرعية المنوطة في كتب الفروع (تراجع الفتاوى الهندية)

(١) حكمة الخليفة الاحلية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ الممجموعة الرسمية س ٣٣ العدد الثالث حكم رقم ٧٥ ص ١٣٤

وإذا أنفق الملتقط على اللقيط من مال نفسه فإن أنفق من غير أمر القاضي فهو متطوع وإن أنفق بأمره على أن يكون ديناً عليه فإذا ظهر له أب كان للملتقط حق الرجوع إلى أبيه وإن لم يظهر له أب فله حق الرجوع عليه إذا كبر . وإن كان القاضي أمره بالانفاق ولم يقل على أن يكون ديناً عليه فقال الإمام السرخسي أنه لا يكون له حق الرجوع .

نص الإمام بن حجر

في بيان الحكم المسؤول عنه في مذهب الشافعي

٩٧٦ - ثبت ولاية الالتقاط لمكلف حر مسلم عدل رشيد . فنفتته في ماله العام كوقف على اللقطاء وموصى به لهم أو ماله الخاص وهو ما اختص به كتيب ملفوفة عليه ومفروشه تحته وما في جيبه من دراهم وغيره ومهده الذي هو فيه ودنانير مبشورة فوقه وتحته إجماعاً لأن له يداً واختصاصاً . فإن لم يعرف له مال خاص ولا عام فالأظهر أنه ينفق عليه من بيت المال فإن لم يكن في بيت المال شيء قام المسلمون بكفايته قرضاً وفي قول نفقة فلا يرجمون به لجزئه . وللملتقط الاستقلال بحفظ مال اللقيط في الأصح ولا ينفق عليه منه إلا باذن القاضي قطعاً فإن أنفق بغير إذنه ضمن .

اللقيط في أحواله الشخصية

٩٧٧ - اللقيط حر لأن الأصل في بني آدم الحرية

أما بالنظر إلى إسلامه . فلا يخلو الحال من أحد أمور أربعة (١) إما أن يكون مسلماً والمحل الذي وجد فيه مقر المسلمين . وحكمه في هذه الحالة أن يكون مسلماً اتفاقاً

- (٢) وأما أن يكون ملتقطه غير مسلم ذمياً كان أو مستأمناً والمحل الذي وجد فيه مقر غير المسلمين وفي هذه الحالة يكون غير مسلم بلا خلاف
- (٣) وأما أن يكون واجده مسلماً والمقر الذي وجد فيه مقر النعمين. وحكمه أن يكون مسلماً تبعاً للواجد على الصحيح لأن الإسلام في فائدته. وقال بعضهم هو غير مسلم تبعاً للكان ولكنه مرجوح
- (٤) وأما أن يكون ملتقطه ذمياً في مكان المسلمين وحكمه أن يكون مسلماً تبعاً للكان الذي وجد فيه على الأرجح راجع مادة ٣٥٧ أحوال شخصية ٩٧٨ - والملتقط أحق بأحكام اللقطة من غيره لما له عليه من نعمة الالتقاط فليس لأحد أخذه منه قهراً ولو كان حاكماً. فإذا كان واجده غير أهل الحفظه بأن كان بحالة يضيع الولد عنده معها وجب نزعها منه وتسليمه إلى من يحفظه ٩٧٩ - وإذا سلم إلى غيره برضاه واستلبه ذلك الغير راضياً فليس للأول أخذه من الثاني لأنه أسقط حقه والساقط لا يعود وإذا أراد الملتقط أن يسلمه للحاكم فله أن لا يقبله منه إلا بينة تشهد على أنه أخطأ لجواز أن يكون ابنه وأنه أراد تسليمه للحاكم فراراً من تربته. هذا إذا كان الملتقط واحداً فإن وجدته اثنان وتنازعا فيه فإن كان أحدهما مسلماً والآخر ذمياً فالمسلم أحق به لأنه أنفع له. فإن استويا في الدين بأن كانا مسلمين أو ذميين سلمه الحاكم لأنفعهما له. وإن اتخذا في جميع الأوصاف فالرأى للقاضي يسلمه إلى من شاء راجع المادة ٣٥٨ أحوال شخصية ٩٨٠ -
- نظفّر اللقطة - وقد يتفق أن من يطرح المولود يضع معه مالا يستعين به الواحد على تربته. فحكم هذا المال أن يعتبر ملكاً للقبط لأنه في يده. وهو من أهل الملك لكونه حراً فيكون مافي يده له ولا فرق في ذلك بين أن يكون المال مشدوداً به أو على دابة هو عليها
- وبما أن الملتقط ليس له عليه إلا ولاية الحفظ فليس له أن ينفق عليه منه

ألا باذن القاضي بما له من الولاية العامة . وإذا أنفق الملتقط على اللقيط من مال نفسه فليس له أن يرجع على اللقيط بل يعتبر متبرعا الا اذا أنفق عليه باذن القاضي بأن قال له أنفق لترجع فحينئذ ثبت له حق الرجوع عليه

نعم إذا تعذر إذن القاضي لبعذ المسافة أو لكونه متعتاً . فقد يكتفى بذلك في جواز الاتفاق عليه والرجوع بما أنفق اذا أشهد عليه مادة (٣٥٩)

٩٨١ - مقول اللقيط - وبما أن اللقيط تحت رعاية الملتقط فوجب عليه أن يسعى له في كل ما يعود بالمنفعة حتى يكون له مستقبل حسن . فيثقف عقله بالعلم إذا كان مستعداً له . فان كان غير مستعد له اختار له حرفة تساعد على المعيشة في هذه الحياة الدنيا . وإذا أراد الملتقط أن ينقله من جهة الى أخرى جاز له ذلك اذا لم يكن المحل المنقول اليه مضراً به بأن كان غير آمن أو كان بحالة تفسد معها أخلاق اللقيط

كذلك يسوغ له أن يتصرف في أموره الضرورية التي تنفعه نفعاً محضاً فيجوز له أن يشتري الطعام والكسوة ويؤجر له مسكناً يسكن فيه ويجوز له أن يقبل الهبة التي وهبت له ويقبضها له . وكذلك العارية والصدقة .

أما الاشياء التي ليست ضرورية ولم تنمض لنفعه كالزويج والختان والتجارة في أمواله وأجارته لتكون الاجرة للملتقط فليس له ذلك لأن الولاية على الغير تكون لقراءة أو ملك أو سلطة عامة . ولم يوجد شيء من ذلك عند الملتقط . والتصرف في المال يكون بكال الرأي ووفور المنفعة وذلك يوجد في الآب والجد لاغير

فاذا جعله القاضي ولياً عليه أو أذن له في ذلك صح المادة ٣٦٠
٩٨٢ - ونفقة اللقيط واجبة في ماله ان كان له مال . أو على أبيه أن ادعى أحد

نسبه أو على قريبه ان علم له قريب . فان لم يكن شيء من ذلك فنفقته على بيت المال لأن تركته ولوديه له اذ الغرم بالغنم وكذلك يجب على بيت المال بدل جنايته اذا جنى اللقيط على أحد مادة ٣٦٤

ولا ينبغي أن اللقيط غير معلوم النسب فهو محتاج اليه أي احتياجه لأنه يسر بثبوت نسبه ويتضرر بعدمه فاذا ادعاه واحد ثبت نسبه بمجرد الادعاء لأنها في قائده . اما تفصيل ذلك بأن كان الملتقط اثنين فادعاه أحدهما سواء أكانا رجلين أم امرأتين فيجب الرجوع الى شرح ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٤ أحوال شخصية

الباب الرابع

الحجر — مقدمة

٩٨٣ — تعريف الحجر — الحجر له معنيان في اللغة هو المنع مطلقا سواء كان منعا عن التصرفات أو عن غيرها ومن هنا المعنى سمي العقل حجراً لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب القبائح . قال الله تعالى . هل في ذلك قسم لذي حجر . أي لذي عقل

وفي الاصطلاح . قال عنه الفقهاء هو منع مخصوص لشخص مخصوص عن تصرف مخصوص أو عن نفاذه ويان ذلك

(١) ان المجنون والصبي الغير المميز كلاهما قد منع عن أصل التصرفات القولية مطلقا

(٢) وان الصبي المميز والمعتوه منعا عن أصل التصرفات الضارة ضرراً محضاً كالهبة وعن نفاذ التصرفات التي تحمل الفسخ ويطلبها المزل كالبيع والاجارة

٩٨٤ — أسباب الحجر — أما أسباب الحجر فهي ستة : الصغر والجنون والعته والغفلة والسفه والدين . فكل شخص يتصف بوصف من هذه الأوصاف يحجر عليه

وليس هؤلاء سواء في المنع من التصرفات بل هم مختلفون بحسب التصرفات
 ٩٨٥ — محل الحجر — والحجر على هؤلاء إنما يتأتى في الأقوال
 دون الأفعال إذ الحجر في التصرفات القولية المتقدمة ممكن وذلك لعدم اجازتها
 فتصبح ملغاة... ولا يعمد بمقتضاها كانتقال الملكية في البيع إلى المشتري
 وتملك المستأجر منفعة المؤجر في الاجارة

٩٨٦ — أما الأفعال فلا يتأتى فيها ذلك. إذ الفعل بعد وقوعه لا يمكن
 رفعه. وينبى على ذلك أن كلا من الصبي والمجنون والمعتوه مؤاخذ بأفعاله. فاذا
 أتلف واحد منهم مال غيره أو أتلف عضواً من أعضائه أخذ البذل أو الارث
 من ماله في الحال. راجع مسؤولية الوصى عن أعمال القاصر
 والذي يطالب بدفعه هو المنصرف فيها. وقد نصت المادة ٤٨٧ من مرشد
 الحيران بأن الصبي مؤاخذ بأفعاله. فاذا جنى جناية مالية أو نفسية أدى ضمانها
 من ماله بلا تأخير إلى البلوغ والمعتوه كالصبي

٩٨٧ — أمر الحجر — خلق الله بنى آدم على أشرف خلقه وجعلهم
 بكال حكمته متفاوتين فيما يمتازون به عن الأقوام وهو العقل وبه يسعد
 الانسان. فمن عليه ربه بكاله أدرك نتيجة أعماله فيقصر ويتدبر قبل الشروع
 في أى عمل يريد. فان كانت النتيجة عظيمة الفائدة أقدم والا فإنه يحجم عنه لا
 ينازعه أحد في تصرفاته. وإن كان فاقد العقل أو ناقصه فانه من غير شك لا
 يهتدى إلى النافع والضار. ولذا لم يترك الشارع وشأنه بل حجر عليه لمنع من
 التصرفات بالطريقة التي ينهاها وجعل كامل العقل قواماً عليه رحمة به إذ لولا
 ذلك لاستنفد من يعامله جميع ماله باحتياله وأساليه

الفصل الاول

السفه

الفرع الاول

حكيمته ومشروعيته

٩٨٨ — لما كان السفه يؤدى بصاحبه يوماً ما إلى سوء المصير إذ يصبح المرء عالة على غيره بعد أن كان ذا مال كثير . فقد رتب الفقهاء عليه حكماً لمصلحة من اتصف به وهو الحجر . وقد قال الله تعالى : ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً ،

٩٨٩ — والسفه فى اصطلاحه تبذير المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع والعقل ولو كان فى سبيل الخير كبناء المساجد . راجع شرح الشيخ زيد جزء ٢ صحيفة ٢١٠

فالسفه يعمل بخلاف موجب الشرع والعقل ويتبع الهوى ويترك ما يذل عليه الحجبى . فهو يتصرف تصرفاً لا لغرض أو لغرض لا يعمده العقلاء من أهل الديانة غرضاً صحيحاً مثل دفع المال إلى المفقى واللعاب، وشراء الحمام الطيارة بثمان غال ، والغبن الفاحش فى التجارة من غير محمدة وغير ذلك من التصرفات الفاشية فى هذا الزمن كالسباق والقمار

٩٩٠ — وهناك اختلاف فى ترتيب الحجر إذ القائل به أبو يوسف ومحمد وغيرهما من الأئمة . أما أبو حنيفة فلا يرتب عليه حجراً ، وحجته أنه يعتبر تصرفاته صحيحة نافذة كغيره من سائر العقلاء وذلك لأن النص إنما ورد بمنع ماله عنه لا بالحجر عليه فى التصرفات

٩٩١ — أما صاحبان فأنهما يستندان الى النص بقوله تعالى (ولا تؤتوا السفهاء أموالهم التى جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم) وهى صريحة .

في اثبات الحجر على السفية واعطاء الولي حق التصرف في ماله . وهذا لا يتأتى الا بعد منعه من التصرفات التي حددت طريقها بالآية الكريمة : فان كان الذي عليه الحق سفياً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو فليمل وليه بالعدل وقال أيضاً : أي فائدة في منع ماله عنه مع اطلاق التصرف له ؟

فهو يتلف بلسانه مامنع من تساوله يده فهب له ما يشاء فلاجل تمام النظر يجب الحجر عليه كما يجب منع ماله عنه

٩٩٢ - حقيقة ان الانسان امتاز عن سائر الحيوانات بالبيان - خلق الانسان عليه البيان - فأتى جاز الحاق ضرر كبير به في منع نعمة اليد عنه وهي نعمة زائدة والحاقه بالفقراء لتوفر النظر عليه فلا يجوز الحاق الضرر العظيم به لتفويت النعم الأصلية والحاقه بالبهائم من أجل النظر له .

ولكن السفية إذا أفنى ماله بالسفة والتبذير صار وبالاً على الناس وعيالا عليهم يستحق النفقة في بيت المال . والحجر على الحر لدفع ضرره عن العامة أمر مشروع بالاجماع كحالة المغنى الماخن والطبيب الجاهل . وقد حجر على السفية لتوهم التبذير منه . والتبذير من السفية محقق . فيجب الحجر عليه نظراً له وقد ورد ان عبد الله ابن جعفر كان يفنى ماله في الجهاد والضيافات حتى اشترى داراً للضيافة بمائة الف درهم فبلغ ذلك الامام علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه فقال لاثنين عثمان ولاسالنه أن يحجر عليه فاهتم بذلك عبد الله وجاء إلى الزبير وأخبره بذلك فقال أشركني فيها فأشركه ثم جاء إلى عثمان رضى الله عنهما فسأله أن يحجر عليه فقال كيف أحجر على رجل شريك الزبير - إنما قال ذلك لأن الزبير كان معروفاً بالكياسة في التجارة فاستدل برغبته في الشركة على انه لا غبن في تصرفه

٩٩٣ - على ان الخوف من سوء المقلب يدعو إلى الحجر بسبب التبذير ولأن منع المال عنه من غير حجر عليه لا يفيد راجع المادة ٤٨٩ مرشد الخيران .

ومهما قيل من ان السفه كامل العقل وأن في الحجر عليه الحاقا له بالباهم
وامداراً لأدميته وان في ذلك ضرراً أشد من التبذير - فان الزاى الراجح
يقضى بوجوب الحجر على السفه
وهذا ما سار عليه الشارع المصرى

الفرع الثانى

الفرق بين السفه والصبي المميز

٩٩٤ - السفه وان اشترك مع الصبي المميز فى الحجر إلا أنه يخالفه فى بعضها

(١) فهو مثله فى التصرفات التى تحتل الفسخ ويطلبها الهزل كالبيع والشراء
وحينئذ إذا باشر تصرفاً من هذه التصرفات فانه يكون موقوفاً على اجازة صاحب
الولاية (المجلس الحسبى) لأن فائدة الحجر عدم النفاذ فان كانت من مصلحته اجازته
والإلأرده .

(ب) ويخالفه فى أشياء منها :

(١) التصرفات التى لا تحتل الفسخ ولا يطلبها الهزل فيجوز له التزويج
بغير المثل وتطلب الزيادة لأنه ليس أهل التزام المال فلا يلزمه
(٢) وان طلق يقع طلاقه لأن الغرض ان السفه كامل العقل . وبطلانه
لا يؤثر فيه الهزل فلا يؤثر فيه السفه

(٣) وان أنفق على نفسه وولده وزوجته ومن تجب عليه نفقته من ذوى
أرحامه من ماله صح ذلك لوجوبه عليه لأنه من حوائجه الأصلية وللقرابة .
ولأن السفه لا يبطل حقوق الناس . وتزول ولاية أبيه أو جده عن أمواله
فليس لواحد منهما أن يبيع عليه ماله . ولا يتصرف القيم إلا باذن الحاكم
(المجلس الحسبى)

٩٩٥ - الإقرار بالعقوبات - فإذا أقر على نفسه بوجوب القصاص عوقب بمقتضى إقراره

٩٩٦ - الوصية - يصح له أن يوصى في سبيل الخير ولكن لا تنفذ الوصية من كل المال بل من الثلث ومحل ذلك أن كان له وارث ولم يحز الوصية فإن لم يكن له أو أن كان واجاز نفذت الوصية من كل المال

٩٩٧ - العبادات - واجبة عليه فإنها تعتبر بدنية محضة كالصلاة أو مالية محضة كالزكاة أو مركبة كالحج لأنها واجبة

والسفيه مكلف بخلاف الصبي والسفه لا يبطل حقوق الله تعالى ولا حقوق المباد فالقاضي يعطيه الزكاة ليوزعها بنفسه على الفقراء. مع المراقبة عليه حتى لا يصرفها في غير مصرفها. أما النفقة الواجبة عليه فتسلم إلى أمين ليصرفها إلى مستحقها راجع المادة ٤٩٠ من مرشد الحيران

الفرع الثالث

تصرفات السفه

٩٩٨ - يصح أن نقول كلمة مختصرة نلخص بها الأوجه الشرعية والقانونية مما يسهل معرفة الحكم في المسائل الهامة وذلك لا يمنع من الرجوع إلى الكتب الخاصة. وقد اخترت أن أضع في هذا الباب ما يتعلق بالسفيه وإن كان يصح أن تركز تصرفاته في باب الأهلية وآثارها القانونية

٩٩٩ - التصرفات التي يبطلها الزهز وتقبل الضمح - -

تبرعات السفه كلها باطلة بطلانا كلياً ومعاوضاته متوقفة على اجازة القاضي فينفذ ما لا ضرر منه ويبطل ما فيه الضرر وقد حلت المجالس الحسينية محل القاضي

ضمي التي تعين القيم على السفية وقد قيدت تصرفات القيم بالمادة ٢٢٠٢ من القانون ١٠٠٠ - التصرفات التي تصح مع المزل - وهي كالزواج والطلاق والسفية غير محجور عليه فيها . ولكن المهر يجب أن لا يزيد على مهر المثل بل يلغى الزائد لبطان التزامه لأنه تبرع . والحكمة في ذلك كما جاء في شرح أصول فخر الاسلام أن الحجر لم يثبت في حق الطلاق والعناق والنكاح ونحوها لأن المحجور عليه بسبب السفية في التصرفات كالمأزل فإنه يخرج كلامه على غير نهج العقلاء لقصد اللعب به دون ما وضع الكلام له لا لنقصان في عقله . فكل تصرف لا يؤثر فيه المزل لا يؤثر فيه السفية أيضاً . وكل تصرف يؤثر فيه المزل وهو ما يحتمل الفسخ يؤثر فيه السفية

١٠٠١ - استثناء - غير أنه استثنى وصية السفية في سبيل الخير ووقفه على نفسه وأولاده من بعده وقد جاء في كتاب التبيين . وإن أوصى في وصايا القرب وأبواب الخير جاز ذلك من ثلث ماله إن كان له وارث وهذا استحسان والقياس أن لا تكون وصية كما في تبرعاته حال حياته . أما وجه الاستحسان فإن السفية بعد موته لا يحتاج إلى المال ولا ضرر بالوارث لأن حقه موجود في ثلثي التركة وفي هذه الوصية ما فيها من الثواب والذكر الحسن فإن كانت الوصية في غير سبيل الخير فلا تنفذ . انتهى ملخصاً

١٠٠٢ - الوقف - وجاء في رد المحتار أن وقف السفية على نفسه ثم على ولده ثم على جهة لا تنقطع اعتبر ذلك وقفاً صحيحاً لأنه لا ضرر فيه بل فيه صون ماله له

تراجع تصرفات السفية وأحكامها من الوجهة الشرعية في كتب فروع الفقه كالتبيين ورد المحتار والدر

١٠٠٣ - المقاعدة الأساسية للتصرفات - الرأي الذي يطابق نظام

الحجر في ذاته والغرض منه والذي يتفق منه مع أحكام الشريعة الإسلامية بالنسبة للتفريق بين ما يعتبر من الحقوق الشخصية التي يجوز للمحجور عليه مزاولتها وتقع صحيحة بعد الحجر وما لا يجوز له، هو أن التصرفات التي تصدر من المحجور عليه فتجده من ماله تبطل كالبيع والهبة والوصية. أما التي لا تجرده من ماله كالزواج والتبني فلا تبطل. إذ الغرض من الحجر حماية مصالح المحجور عليه مالياً. فالعقود الصادرة من محجور عليه لأولاده سواء أكانت هبة أو يعا في صورة هبة هي تصرفات مالية محضة. ولقيم إذا اعتقد أنها باطلة أن يخاصم من استفاد من هذه التصرفات أباً كان ويستوى في ذلك أولاد المحجور عليه وغيرهم

١٠٠٤ - لا يرتبط المجلس الحسبي بالأجراآت المنصوص عليها في قانون المرافعات. فإذا صدر قرار بحضور المطلوب الحجر عليه ولم يحضر كان المجلس في حل من العدول عنه سواء اعتبر هذا القرار حكماً تمييزياً أو تحصيلياً وذلك أخذاً بما جله بالمادة ١٥ من لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية

١٠٠٥ - الحكم برفض طلب الحجر - الحكم برفض طلب الحجر وإن كان لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لاعادة طلب الحجر في ذاته لأي سبب كان بين المتخاصمين أنفسهم في دعوى حجر سابقة إلا أن له قوته بالنسبة لأهلية من طلب الحجر عليه فيعتبر أنه متمتع بأهليته كما كان من قبل من حيث التعامل مع الغير والنتائج التي تترتب على هذا التعامل إلى أن يحدث ما يسلبه هذه الأهلية. وتقع تصرفاته صحيحة ولا يمكن إبطالها بعد ذلك على اعتبار أنه كان عديم الأهلية والتدليل على ذلك من جديد رغم الحكم المثبت لأهليته وقت التعاقد. والآن كانت تلك الأحكام لا قيمة لها بالمرّة ويكون الحكم برفض الحجر حجة على الكافة من هذه الناحية وهو بطبيعة الحال حجة على القيم الذي يعين فيما بعد

ان القوانين المصرية لا تبطل التصرفات الا اذا صدرت بطريق النش. أما التسلط على الارادة فليس بسبب مبطل لها بل يعتبر سببا لتوقيع الحجر اذا وصل من الجسامة درجة اعتبر فيها المتصرف من ذوى العقلة (١)

١٠٠٦ — وقت الحجر — ومع اتفاق صاحبين على الحجر على السفينة فانهم اختلفا في وقته . فقال أبو يوسف لا يصير محجورا عليه الا بحكم القاضى ولا ينفك حتى يطلقه . وقال محمد يحجر عليه من وقت السفينة ففساده في ماله يحجزه واصلاحه فيه يطلقه

الفرع الرابع

بطلان العقود بسبب السفه

١٠٠٧ — والفرض من الحجر على السفينة منعه من التصرفات الضارة به بالقيود والشروط المنصوص عنها شرعا والتي فظمت بقانون المجالس الحسنية ولقد اختلفت أحكام المحاكم فبعضها قال بأن أثر الحجر يبدأ من تاريخ القرار ، ورأى البعض الآخر أن هذا الأثر يبدأ من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية حتى يعتبر معروفا لدى الكافة من ذلك التاريخ .

إلا أننا نرى بأن القول بما تقدم على إطلاعه قبل فيه ضرر محقق لمصلحة القاصر والرأى عندنا أن لكل حادثة ظروفها وأنه يجب على القاضى أن يبحث ظروف كل تصرف فاذا ثبت لديه أن التصرف من الشخص حصل وقت سفهه حكم ببطلان العقد سيما إذا ثبت أن حالة السفه كانت معلومة لمن تعاقد معه .

ولقد أخذت بهذا الرأي محكمة أسبوط الابتدائية في حكمها الصادر بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠ الذي جاء فيه « ان الحجر لسفه يثبت بقيام السبب نفسه لا بحكم القاضي ويرجع أمره إذا للتصرفات التي أدت إلى الحجر (مجلة المحاماة ص ١ عدد ٨)

والقانون الفرنسي يفرق بين حالتين : حالة ما اذا كان السفه مشهوراً شهرة عامة وفي هذه الحالة يكون العقد باطلاً ولو حصل قبل القضاء بالحجر والا فهو صحيح « لأن المنتفع تعامل بنية سليمة . (مادة ٥٠٣ مدنى فرنسى)
والشهرة العامة مقصود بها اثبات علم المنتفع بالعقد بحالة المحجور عليه الخاصة وضعف نفسه فهذا العلم وحده كاف لبطالان العقد الصادر قبل الحجر (دالوز جزء ٢٩ ص ٦١ بند ٢١٣)

يستخلص مما أسلفنا أن صدور العقد من المحجور عليه قبل القضاء بالحجر لا يقتضى صحته بل يجب الحكم ببطالان العقد إذا ثبت أن المحجور عليه كان في حالة من السفه وانحطاط الرأى معلومة لمن تعاقده معه ، وذلك لأن أهلية المتعاقدين من أهم أركان صحة العقود ، ويجب على المحكمة أن تبين توفر هذا الركن عند بحث تلك العقود . فإذا ثبت لديها أن أحد المتعاقدين لم يكن أهلاً للتعاقد قضت ببطالان عقده سواء أ كان قد توقع عليه حجر من المجلس الحسبى أم لم يتوقع ، إذ من المقرر أن عقود السفه السابقة على الحجر تعتبر باطلة قانوناً إذا ثبت وجود حالة السفه بشكل ظاهر قبل صدور قرار الحجر ، وكما يجوز أن ينسحب قرار الحجر الى تاريخ تقديم الطالب إذا ثبت أن المحجور عليه في هذا التاريخ لو كان سفيهاً بطريقة لا تقبل الشك وقت حصول التصرف .

وقد حكمت محكمة استئناف أسبوط بتاريخ ١٦ - ١١ - ٣١ حكماً جاء فيه أنه وإن كانت قرارات الحجر ليس لها أثر رجعى إلا أنه إذا كانت التصرفات الصادرة من المحجور عليه قبل الحجر نتيجة غش وتواطؤ أو ثبت أن المتعاقب مع

٣٠ - م — المجالس الحسبية

السفيه كان يعلم أن اجراءآت تجرى لتوقيع الحجر على السفه فلا حماية في القانون لمثل هذا التعاقد ووجب الغاؤه (المجموعة الرسمية عند ١ سنة ١٩٣٣)
وقد حكمت محكمة النقض والابرام الدائرة المدنية بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ حكما جاء فيه أن لمحكمة الموضوع أن تبطل تصرف المحجور عليه حتى مع ثبوت حصوله قبل توقيع الحجر عليه متى تبين من الظروف أن المتصرف له كان يعلم سفه المحجور عليه والاجراءآت الجارية لتوقيع الحجر عليه ، وأنه على الرغم من ذلك تواطأ معه على ايقاع هذا التصرف له (المجموعة الرسمية سنة ١٩٣٤ عدد ٢)

١٠٠٨ - وبما أن قرارات المجالس الحسبية الصادرة بالحجر هي في الواقع أحكام فيجب أن تطبق عليها القواعد العامة والخاصة بالأحكام ومن بينها أن الأحكام مقررّة للمعوق لا مننشة لها . وعلى ذلك فالقرار القاضي بتوقيع الحجر على انسان بسبب السفه يعتبر مقررّاً لوجود الحالة التي اقتضت الحجر من وقت ثبوت تلك الحالة . وبناء على ذلك فكل تصرف يصدر من المحجور عليه في الفترة الواقعة بين ثبوت حالة السفه وتوقيعه يجب اعتباره باطلا لصدوره في وقت كان فيه المتصرف في حالة من حالات عدم الأهلية

ومن باب أولى فإن العقود التي يبرمها المحجور عليه على أثر تقديم الحجر بقصد افساد مفعوله تعد باطلة قانوناً لأنها مشوبة بالنش والتدليس .

١٠٠٩ - وقد جاء في كتاب القانون الدولي الخاص للأستاذ المرحوم عبد الحميد بك أبو هيف ما يأتي : وأما الاعمال التي قد تمت قبل صدور قرار الحجر فانها تعتبر صحيحة ولا يؤثر عليها قرار الحجر الصادر بعدها اللهم إلا إذا كانت قد حصلت بطريقة النش والتواطؤ ، أي إذا كان التعاقد الآخر يعلم أن طلب الحجر على السفه الذي تعاقد معه قد قدم إلى الجهة المختصة وعلى الخصوص تلغى الاعمال التي حصلت بعد تقديم طلب الحجر اذا كان الغرض منها الوصول الى منع

صدور قرار الحجر فيكون النش ظاهرأ في هذه الحالة وأمثالها وترتب عليه بطلان الاعمال المذكورة رغم حصولها قبل قرار الحجر وقبل نشره ص ٤٤١
بند ٣١٣

١٠١٠ - وحكمت محكمة استئناف مصر بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٧ بأنه إذا وقع التعاقد مع شخص في أثناء اجراءات طلب الحجر عليه كان للمحكمة الحق في تقدير ظروف التعاقد وتبيان سلامة نية المتعاقدين ومراعاة مصلحة المطلوب الحجر عليه (المحكمة سنة ٧ عدد ٥٧٤)

١٠١١ - وحكمت بتاريخ ١١ يونية سنة ١٩١٨ بأنه إذا باع السفينة في الفترة التي بين طلب الحجر وصدور قرار الحجر عليه من المجلس الحسبي يكون البيع باطلا حتى لو كان في مصلحة المحجور عليه متى كان المشتري عالما بطلب الحجر (المجموعة الرسمية سنة ٢٠ عدد ٩ ص ٧)

١٠١٢ - وغنى عن البيان أن التصديق على توقيع البائع من الكاتب المختص لا يهض دليل على أن البائع وقت توقيعه على محضر التصديق كان حسن التدبير لان مامورية كاتب التصديق تنحصر في التصديق على التوقيع فقط . وأما الحكم على سفه الموقع من عدمه فالأمر مرجعه إلى التحقيق ومناقشة ظروف العقد (١)

١٠١٣ - واستدل أبو يوسف بأن السفينة ليس بشئ محسوس وأنه يستدل عليه بالنفن في تصرفاته وذلك محتمل لانه لا يجوز أن يكون عمله لاستغلال قلوب المتعاملين وإذا كان الأمر مترددا بين هذين الأمرين فلا يثبت حكمه الا بقضاء القاضي بخلاف الصغر والجنون والعتة . ولان الحجر بالسفينة فيه اضرار الاهلية . فلا بد من القضاء لترجيح الحجر أو عدم توقيعه

١٠١٤ - واستدل محمد بأن العلة في الحجر هي السفينة فيتحقق ترتب عليه

موجب بغير قضاء مثل الصبي والمجنون . وإن القضاء إنما يكون عند الخصومة ولا
 خصومة لاحد في الحجر بسبب الدين
 على أنه مادام الحجر على السفه لفائدة تعود عليه وهي حفظ ماله حتى
 لا يصبح عالة على غيره فإذا لم يكن الحجر مقيداً من وقت السفه انعدمت تلك
 الفائدة . إذ ربما يصرف الشخص في جميع ماله بطريق البيع بأبخس الاثمان أو
 بطريق الهبة بلا مقابل . أو يعتري شيئاً بأضعاف غيره أو يؤجر أملاكه
 بقيمة زهيدة ويتبادى في تلك التصرفات حتى يرفع الامر الى المجلس الحسبي
 الذي يريد أن يستكمل الاهور الشرعية لصحة الدعوى . ويبحث وراء الحقيقة
 وهذا بلا شك يستغرق وقتاً ليس بالقليل . ولذلك فانه عند الحجر عليه قد لا يكون
 عنده شيء أو عنده ولكن لا يستحق الذكر بالنسبة لما كان يملكه . وحيث أنه
 تنعدم فائدة الحجر . فرأى الامام محمد أن الحجر يلغى تصرفاته التي من هذا
 القيل حتى يحفظ على السفه أملاكه

الفرع الخامس

قضاء المحاكم الاهلية

اتنا نورد في هذا الكتاب كثيراً من المبداى التي ظهرت في الاحكام
 القضائية التي أصدرتها المحاكم . ولا يخفى ان الاحكام كثيرة ومتنوعة
 ولكننا نذكر بعضها ليكون لدى القارىء فكرة عما وصل اليه القضاء في ابداء
 الرأى في هذه النقطة الهامة

١١٠٤ — الحجر لسفه لا ينتج أثر عادة إلا من تاريخ الحكم ولو أن هناك
 حالات يصح فيها رجوع أثره الماضى (١)

١٠١٥ - الحجر لسفه كالحجر لعتة يثبت بقيام السبب نفسه لا بحكم القاضي ويرجع أثره إذن للتصرفات التي أدت إلى الحجر . وأن العتة يشمل فساد التبذير وما العتة إلا كذلك . فإذا اقترض مبالغ طائلة ثم بلغ أطيافاً على حال مروعة من الخسران فهو سفه حكماً وقرار الحجر جعله سفهياً شرعاً . وعلى ذلك يجب أن يرجع أثره للتصرفات التي أدت إلى الحجر مادام الشرع يشمل هذا الرأي في السفه (رأى الامام محمد) راجع الفتاوى الهندية جزء خامس صفحة ٥٥ (١) .

١٠١٦ - وقد يرى بعض المحاكم أن لها الحق في تقدير ظروف كل دعوى على حدتها لمعرفة قيمة التصرفات السابقة على توقيع الحجر . بمعنى أن المتعاقد مع الشخص المطلوب الحجر عليه أمر مشكوك في صحته وللمحكمة الحق في تقدير صحة هذا التعاقد وسلامة نية المتعاقد في ذلك ومراعاة مصلحة التعاقد معه ولا يعول على كل حال على صحة الاوراق الا من تواريخها السابقة (٢)

١٠١٧ - توقيع الحجر بسبب الاسراف والتبذير عليه ولا يترتب بطلان التعهدات السابقة التي عقدها المحجور عليه قبل تاريخ الحجر ولكنه يثبت مع ذلك سوء سلوك المحجور عليه الذي يمكنه أن يفقده بسهولة لأن يعمل أعمالاً تخالف العقل وليس لها في الواقع قيمة قانونية (٣)

١٠١٨ - لا يسرى الحكم بالحجر بسفه المحجور عليه على الماضي ولذا تكون التصرفات السابقة عليه قيمة باطلة (٤)

١٠١٩ - إذا باع السفه في الفترة التي بين طلب الحجر وصودر قرار الحجر عليه من المجلس الحسبي يكون البيع باطلاً حتى ولو كان في مصلحة

١ - محكمة أسبوط الاهلية ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠ محاماه سنة واحد ص ٣٩٤

٢ - استئناف ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ بمجموعة رسمية سنة ١٩٢٤ ص ١١٤

٣ - استئناف ١٨ فبراير سنة ١٩١١ حقوق ٢٦ ص ١٩٢

٤ - استئناف ٢٥ ديسمبر ١٩١١ مجموعة ١٢ ص ٦٤ وحقوق ٢٦ ص ٢٤٥

المحجور عليه متى كان المشتري عالماً بطلب الحجر — وإذا كان المشتري قد اتفق الثمن في تسديد دين على السفينة المحجور عليه فلا يترتب على ذلك سوى الزامه برد ما دفع في هذا السبيل (١)

١٠٢٠ — من المبادئ المقررة أن البيع الصادر من قاصر يكون ملغاً ختمًا ويكون باطلاً أيضاً إذا صدر من شخص بالغ سفيهاً
وأن الحكم القاضي بالحجر على من بلغ سفيهاً لا يعد حجراً جديداً بل هو استمرار الحجر فلا تصح بناء عليه جميع التصرفات السابقة واللاحقة لهذا الحكم (٢).

١٠٢١ — قرار المجلس الحسبي القاضي باستمرار الوصاية على القاصر بعد بلوغه سن الرشد لا يسرى على الماضي ولا يترتب عليه بطلان التصرفات الحاصلة من المحجور عليه في الفترة بين بلوغه سن الرشد وبين قرار المجلس الحسبي (٣)
١٠٢٢ — المحجور عليه لسفه تعتبر العقود والتصرفات الصادرة منه قبل الحجر صحيحة وناقذة عليه وكذلك حال المحكوم عليه استمرار الوصاية عليه (٤)
١٠٢٣ — يسرى مفعول استمرار الوصاية على القاصر فيما يختص بصحة التصرفات الحاصلة من القاصر في المدة التي انقضت بين بلوغ الرشد وتاريخ القرار الصادر من المجلس الحسبي باستمرار الوصاية عليه . فإذا باع قطعة أرض في الفترة من الزمن بين بلوغه سن الرشد وقرار استمرار الوصاية عليه ولم يعترف الوصي بصحة البيع رفع المشتري الدعوى بطلب ثبت الملكية . وقد حكمت له المحكمة الابتدائية بذلك غير أن محكمة الاستئناف ألغت الحكم وقضت بأن

١ - استئناف ١١ يونيو سنة ١٩١٨ بمجموعة رسمية ٢٠ صحيفة ٧ وحقوق ٣٤ صحيفة ١٠٧

٢ - استئناف ٣٠ مايو سنة ١٩٠٥ استقلال ٤ صحيفة ٤٥٩

٣ - استئناف ١٩ مارس سنة ١٩١٢ بمجموعة ١٣ ص ٢١ وحقوق ٢١ ص ٢٩

٤ - استئناف ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ شرائع ٢ صحيفة ٨٧

البيع باطل لأن عدم الأهلية للبائع تعتبر مستمرة لم تنقطع بناء على أن مفعول القرار القاضي باستمرار الوصاية يسرى على الماضي (١)

١٠٢٤ - كل عقد يصدر عن سوء نية فراراً من أحكام القانون يكون باطلاً. فلو شعر سفيه بأنه سيحجر عليه لسفه فواطاً مع آخر على بيع عقار له تخلفاً من تصرفات القيم فبيعه باطل حتماً (٢)

١٠٢٥ - السندات التي يحررها شخص مطلوب الحجر عليه إبداء يعلم بهذا الأمر تعتبر باطلاً إذا ثبت من الظروف التي كتبت فيها إنها في الحقيقة تحررت بدون مقابل جدي (٣)

١٠٢٦ - يعطل البيع الصادر من شخص بعد تقديم طلب الحجر عليه إذا علم المشتري بهذا الأمر خصوصاً لو اتضح من ظروف الدعوى بأن المشتري لم يدفع ثمنه إلى البائع (٤)

١٠٢٧ - قدم أحدهم طلباً للمجلس الحسبي بالحجر على شخص لسفه ثم اشترى منه أطيافاً قبل صدور قرار الحجر فقد حكمت المحكمة بطلان هذا العقد (٥)

١٠٢٨ - أن الحكم بالحجر تبطل بمقتضاه الأعمال التي يعملها المحجور عليه بعد تاريخ الحجر أما الأعمال السابقة عليه فانها تبقى تابعة للقواعد العمومية أعني أنها تنفذ إذا رآها القاضي صحيحة أو يحكم بطلانها إذا ثبت اقترانها بوجه من أوجه البطلان (٦)

(١) استئناف ١٣ يناير سنة ١٩١٥ مجموعة رسمية ١٦ عدد ٣٦ ص ١٦٢

(٢) استئناف ٢٨ يناير سنة ١٨٩٧ القضاء ٤ صحيفة ٥٦ وحقوق ١٢ ص ١٢٤

(٣) استئناف ١٧ فبراير سنة ١٩١٤ شرائع واجد صحيفة ١١٧

(٤) استئناف ١٤ فبراير سنة ١٩١٧ شرائع أربعة صحيفة ٣٤١

(٥) استئناف ١١ يونيو سنة ١٩١٨ شرائع ٦٤ صحيفة ٤٦

(٦) اسكندرية استئناف ١٨ فبراير سنة ١٨٩٧ قضاء ٤ صحيفة ٢٣٤

١٠٢٩ - رأى عكسى - جرت أحكام المحاكم على الأخذ برأى الامام أبو يوسف فيما ذهب اليه من أن الحجر لا يعتبر إلا من تاريخ الحكم به فلا يسرى على التصرفات السابقة على الحكم

رأى القضاء المختلط

١٠٣٠ - اتقضاء المختلط يرى أن الحجر لعله له أثر رجعى بينما الحجر لسفه لا يؤثر إلا على التصرفات اللاحقة لقراره (١)
١٠٣١ على أن المحاكم الأهلية لا تتفق في كثير من أحكامها مع هذا رأى ولو أن بعضها صار على رأى القضاء المختلط والقانون يشترط لصحة العقود أن تكون صادرة من ذوى الأهلية مادة ١٢٨ مدى أهلى
فاذا ثبت أن المشتري يعلم بطلب الحجر أو بمن طلب الحجر فإن ذلك يعتبر إقراراً منه وتسليماً بعدم الأهلية لذلك الشخص للتعاقد معه والمرد مؤاخذ بإقراره وإن عدم الأهلية وحده كاف لبطلان العقد حتى ولو لم يحصل منه ضرر للمحجور عليه مادة ١٣١ مدى أهلى قد يخالف هذا رأى القاعدة الشرعية التى أوردتها الفقهاء وأبدينا ملخصها (٢)

وقد قررت المحكمة : بأن القول بأن العقد كان فى مصلحة المحجور عليه وأن فى الغائه ضرر عايه محله أمام المجلس الحسى لا أمام المحكمة المدنية الذى له الحق وحده فى إقرار المحجور عليه على العقد متى رأى أن مصلحته تقتضى ذلك. فاذا تبين أن المشتري دفع ديوناً من ثمن المبيع فإن المحجور عليه ملزم برد قيمة

(١) مستأنف مختلط بمجلة التشريع ١٦ مايو سنة ١٨٩٩ (١) صحيفة ١٨٩ و ١٩
فبراير سنة ١٨٩١ (٣) صحيفة ٥٦ و ١٧ يناير سنة ١٨٩٥ (٧) صحيفة ٢٨ و ٩١ يونيه سنة ١٩١١ (٢٣) صحيفة ٣٨٣ ٢٤ يناير سنة ١٩١٨ (٣٠) صحيفة ١٧٤
(٢) استئناف ١١ يونيه سنة ١٩١٨ بمجموعة رسمية ١٩١٩ صحيفة ٧

المنفعة التي حصل عليها من تنفيذ العقد عملاً بنصر المادة ١٣٦ مدني وهذا لا يكون إلا بدعوى على حدتها

١٠٣٢ - على أن محكمة قنا الابتدائية الاهلية حكمت بأن جرى العمل والعلم على أن تصرفات السفينة قبل قرار الحجر صحيحة وجائزة لا يؤثر عليها قرار الحجر يشترط أن يكون صدورهما قبل توقيع الحجر ولما تاريخ ثابت اللهم إلا إذا كانت التصرفات الصادرة من المحجور عليه نتيجة غش وتواطؤ كما إذا كان المشتري يعلم بتقديم طلب الحجر على السفينة في مثل هذه الحالة لا يحمي القانون مثل هذا المتعاقد ويجوز للمحاكم أن تلتقي مثل هذه التصرفات المخالفة للقانون (١)

ويظهر أن هذا الحكم موافق للحكم الصادر من محكمة الاستئناف الاهلية الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ بمجموعة سنة ١٢ عدد ٣٠ أي بنفاذ التصرفات السابقة على الحجر. إذ قرر الحكم المذكور في أن التصرفات الصادرة من شخص عنده ضعف في الذكرة بسبب شيخوخة هي تصرفات سيئة فيما لو حصلت قبل الحجر

١٠٣٣ - التصرفات القولية - التصرفات القولية المحجور عليه لا تكون حجة عليه إذا كانت مضرّة لمصلحته أما إذا كانت نافعة له فإنه يستفيد منها فإذا بلغ القاصر سفينة وعين قيم عليه وتصرف بالرهن فإن تصرفه هذا يعتبر مضرّاً به وليس بحجة عليه

الفرع السادس

تصرفات السفينة بعد الحجر عليه

١٠٣٤ - عقود وتصرفات السفينة المحجور عليه يختلف حكمها باختلاف نوعها ويمكن أن تلخص أحكامها في العبارة الآتية . على أننا أوردنا تفاصيل كاملة في غير هذا الموضع في هذا الكتاب

١٠٣٥ - التصرفات التي تختمل الفسخ ويظهرها الهزل - وهي التي يمكن فسخها برضاء العاقدین بعد تمامها إن كانت من العقود اللازمة . ويستقل كل منهما بفسخها بدون رضاء الآخر إن كانت غير لازمة من جهة ومعنى الهزل اصطلاحاً أن يراد بالشيء ما لم يوضع له ولا ماصح له اللفظ استعارة . والهزل يتكلم بصيغة العقد مثلاً باختياره ورضاه ولكن لا يختار ثبوت الحكم ولا يرضاه . ويشترط لتحقيق الهزل واعتباره في التصرفات أن يكون صريحاً بالناسان كان يقول بأنني أعقد هذا العقد هازلاً فلا يكتفي فيه بدلالة الحال إلا أنه لا يشترط ذكر الهزل في العقد فيكتفي أن تكون المواضعة سابقة على العقد . فان تواضع المتعاقدين على الهزل أى توافقهما على أن يتكلما بلفظ العقد عند الناس ولا يريدانه واقفاً على أنهما لم يرفعا الهزل ولم يرجعا عنه فالعقد باطل على أصح الأقوال لعدم القصد فصار كعقد الصبي الذي لا يعقل والمجنون فلا يملك بالتبض ولا يترتب عليه حكم أصلاً ومثل ما يكتفي بالفسخ ويظهر الهزل : البيع والإجارة والصالح عن مال بمال والهبة والوصية والشركة والقرض والكفالة والحوالة والرهن

١٠٣٦ - الوصية - وحكم تصرفات السفينة فيما تقدم كتصرفات الصبي المميز المحجور عليه أي أنها تقع باطلة إذا كانت ضارة به ضرراً معصاً . يستثنى من ذلك هبة وصايا به بكل ماله في سبيل الخير إن لم يكن له وارث . فان كان له ولورث وأجازها

فإن لم يحجزها صحت بالثلث وبطلت فيما زاد عليه
 ١٠٣٧ - وتقع تصرفاته نافذة إن كانت نافعة له نفعا محضاً ولو لم يحجزها
 عليه . وتقع موقوفة على الاجازة إن كانت دائرة بين النفع والضرر
 فاذا باع محجور عليه بعد توقيع الحجر فيعه باطل دون حاجة إلى النظر في
 كون البيع في مصلحته أو في غير المصلحة ما لم يكن مع ذلك قد أجزى البيع من
 قاضي الأحوال الشخصية (١)

١٠٣٨ - ولا يبطل السند اللاحق في التاريخ على قرار الحجر إذا كان
 الدين قد ترتب في ذمة المحجور عليه قبل الحجر وإنما تحرر به السند المطالب به
 بعد توقيع الحجر (٢)

١٠٣٩ - أن رفع الدعوى على المحجور عليه بعد الحجر يخالف للقواعد
 القانونية واعترافه اذ ذاك أمام المحكمة لا يعتبر قانوناً لكونه صادراً منه في وقت
 لم يكن فيه مطلق التصرف ولا يقيد ادعاء الدائن أن الدين حصل قبل الحجر إلا
 إذا ثبت ذلك بالطرق القانونية (٣)

١٢٤٠ - ولأن المنع عن الغير - يجوز للسفيه المحجور عليه أن يكون
 وكيلاً عن الغير ولا تشترط فيه أهلية خاصة به لأنه لا يعمل باسمه بل باسم
 موكله ويؤيد هذا المبدأ نص المادة ١٩٩٠ مدني فرنساوي التي تجزى توكيل المرأة
 المزوجة والصبي المأذون له وسياً وأنه يجب عدم التضيق في تفسير هذه المادة (٤)

-
- (١) محكمة أسبوط الابتدائية سنة ١٩٠١ بمجموعة رسميه أربيه عدد ٦٥ صحيفه
 ١٤٦ وحقوق ١٨ صحيفه ١٦٥
 (٢) حسي عال محاماه سنة ١٩٢٦ رقم ٣٣٦
 (٣) قنا استئناف ٨ اعطس سنة ١٨٩٨ قضاءه صحيفه ٧٣٤
 (٤) استئناف ٨ يونيه سنة ١٩١٥ بمجموعة ١٦ صحيفه ١٤٨ وحقوق ٣٦ صحيفه
 ١٣ وتعليقات دالوز على المادة ١٩٩٠ مدني نوته ٥١

١٠٤١ - التصرفات التي تحمل الفسخ ولا بد للمهرل
أما هذه التصرفات كالزواج والطلاق والعناق والصلح عن القصاص في
القتل الممد على مال
(ولكن الحالة الأخيرة غير مطبقة في قانون العقوبات المصري لأن تنازل
أولياء الدم ليس بسبب للاعفاء من العقوبة)
هذه التصرفات تنفذ على السفية سواء كانت نافعة له نفعاً محضاً أم ضارة به
ضرراً محضاً أو دائرة بين النفع والضرر

الفرع السابع

اسباب الحجر على السفية

١٠٤٢ - أما أسباب الحجر على السفية فهي كثيرة لا حصر لها وإنما
تنبئ كلها على المحافظة على أموال السفية . وعليه فأتينا بين خلاصة هذه الأسباب
لتكون هادياً في مقارنتها بالاسباب التي تعرض بين وقت وآخر أمام المجالس
الحسبية مستندين فيها على الأحكام والقرارات التي صدرت من الجهات المختصة
١٠٤٣ - لا ضرورة للحجر على شخص إذا كانت البقية الباقية من
مواله نافعة (١)

١٠٤٤ - لبس الغرض من الحجر معاقبة الشخص على إسرافه وتبذيره
بل الغرض حماية أمواله وعلى ذلك لا محل للحجر على شخص متى ثبت أنه أقطع
عن عادة الاسراف (٢)

(١) جسي عال ٢٨ ابريل سنة ١٩٢١ بمجموعة رسمية صحيفة ١٠٢

(٢) محاماة سنة ١٩٢٦ حرقم ٤٨٩ جسي عال

١٠٤٥ - إذا كان للشخص المطلوب الحجر عليه ريع من وقفه ولا خطر من التصرف في رقبته كان الحجر غير لازم (١)

إذا تصرف شخص بالبيع في أطيانه رغبة منه في الاتجار بقيمها على أمل الربح فلا يستدعى هذا التصرف توقيع الحجر عليه باعتباره سفياً (٢)

١٠٤٦ - إذا كفّل شخص بحسن نيته مدينين كان يعتقد أنهم موسرون وخسر بسبب ذلك ماله فلا تسوغ خسائره طلب الحجر عليه بسبب السفه لأن السفه شرعاً هو تبذير الأموال وتضييعها على خلاف مقتضى الشرع والعقل . وحالة الكفالة لا تقتضى القول بأن الكفيل قد عرض ماله للضياع والتبديد لأن همه النتيجة لم تكن في حسابه وقت كفالته والتي يجوز حصولها لأشد الناس حرصاً (٣) .

١٠٤٧ - الاستدانة لأمر ضرورى مثل تشييد مقبرة لا تستوجب الحجر على المقرض لأنها لا يدل على سوء التصرف وليس من الغريب إيقاف السير في دعوى الحجر عند وفاة طالب الحجر لأن القانون لم يرد فيه نص على ذلك (١) ١٠٤٨ - أن السفه الذى يستوجب الحجر هو ما تجاوز العادة في الاتفاق أما الشاب الميسور الذى يجارى أقرانه في الاتفاق والاستدانة ولا يتجاوز حالتهم فلا تستوجب حالته الحجر (٢)

١٠٤٩ - السفه والشراف - هو عند علماء الحنفية زيادة الاتفاق زيادة تخالف المعقول .

(١) استئناف ٣١ مارس سنة ١٩١٥ شرائع ابن ع ٢٥٦ صحيفة ٢٤٣

(٢) حسبي عال ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١٩٢ صحيفة ١٦٢

(٣) حسبي عال ٢٢ أبريل سنة ١٩١٧ بمجموعة رسميه سنة ١٩٢٠ صحيفة ٢٠٩

(٤) حسبي عال ٣٠ مارس سنة ١٩٢٤ بمجموعة سنة ١٩٢٤ صحيفة ١٨٦

(٥) استئناف ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠ المحاكم ١٢ صحيفة ٢٣٩٢ وحقوق ١٥

فلدارة الأموال التي جاءت وخيمة العاقبة وضاع قسم عظيم من المال بسببها لا تعتبر من السفه أو الاسراف كما أنها لا تعتبر أيضا دليلا على العجز الطبيعي عن الإدارة مادام صاحبها شخصا بالغاً عاقلاً ومن ثم فلا حجر (١)

١٠٥٠ - يعتبر سفها من يدد في مدة وجيزة ميراث والده بحيث لا يظهر أى أثر ولو ادعى انه انما باع هذا الميراث ليدفع عن نفسه ديونا ارتكبها في حياة والده لأن الاستدانة الهائلة التي تستغرق قيمة تركه كبيرة قبل أن يكون له أى ثروة هو عين السفه الذي يقتضى الحجر على صاحبه (٢)

١٠٥١ - يبع بعض الاطيان في تسديد ديون اضطرت الحالة المعيشية لاستدانتها ليس دليلا على السفه والتبذير (٣)

١٠٥٢ - يجب الحجر على أرباب الغفلة الذين لا يهتمون الى تصرفاتهم الرابحة في معاملاتهم حفظا لاموالهم من الضياع (٤)

١٠٥٣ - ليس للمجلس الحسبي أن يقرر باستمرار الوصاية على من بلغ رشده بناء على أسباب أمامه مثل أنه غير كفء لإدارة شؤونه ولا عمل الحساب بنفسه وان المجلس هو الكفيل بذلك بل يجب للحكم باستمرار الوصاية أن يثبت سفه الشخص لوقائع معينة (٥)

١٠٥٤ - يرفض طلب الحجر الذي اقتصروا على نسبة السفه الى الشخص المطلوب الحجر عليه لان الواجب أن تقدم وقائع معينة يمكن تحقيقها وتدل على السفه اذا ثبت (٦)

(١) استئناف ١٦ ابريل سنة ١٩٠٦ حقوق ١٨ صحيفة ١٨٨

(٢) حسي عال ٢٢ يوليو سنة ١٩١٣ شرائع ٢ صحيفة ١٤

(٣) حسي عال ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢ محاماه ٣ صحيفة ١٦٦

(٤) حسي عال ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٦ حقوق ٣٢ صحيفة ٣٤١

(٥) حسي عال ٢٦ ابريل سنة ١٩١٢ شرائع ١ صحيفة ١٥٢

(٦) حسي عال ٣١ مايو سنة ١٩١٤ شرائع ٢ صحيفة ١٦

- ١٠٥٥ - يرفض طلب الحجر المبتى على أن الشخص المطلوب الحجر عليه بدد أمواله اذا لم يبين في طلب الحجر الأموال التي تبذرت ولا الزمن الذي صرفت أثناءه ولا الشؤون التي أنفقت فيها لأن هذه هي الوقائع التي يمكن تحقيقها للوقوف على صحة طلب الحجر من عدم (١)
- ١٠٥٦ - الشخص الذي تدل تصرفاته دلالة أكيدة على تحقق معنى الغفلة وأنه يتأثر بغيره في تصرفاته ويسهل خدعه فانه يجب الحجر (٢)
- ١٠٥٧ - من اصول بقاء الحجر على شخص صيانة لأمواله من الضياع اذا ظهر أنه مسلوب الارادة أمام ابنه الذي يميل الى الاتفاغ بثروته (٣)
- ١٠٥٨ - طاب الحجر على شخص للغفلة والسفه ولتقصيره في الاتفاق على ولدى ولده وهما تحت ولايته . فإدام لم يتوفر لدى هذا الشخص الغفلة والتبديد فلا يحجر عليه ولكن تسلب منه الولاية الشرعية على حفيديه لتقصيره في الاتفاق عليهما (٤)
- ١٠٥٩ - إذا كان الشخص سهل التأثر عليه وليس عنده من قوة الادراك والتبصر ما يمكن معه المحافظة على أمواله وكان في درجة من الغفلة لا يؤمن معها توقع الضرر بمصلحته وجب الحجر عليه (٥)
- ١٠٦٠ - لا لوم على الزوجة اذا رهنّت أملاكها بقصد اصلاح شأن زوجها وعليه فلا محل للحجر عليها لهذا السبب (٦)
- ١٠٦١ - اذا شيدت امرأة منزل كبيراً وركبتها بسبب ذلك ديون كثيرة

(١) حسي عال ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٤ شرائع ٢ صحيفة ١٤٥

(٢) حسي عال ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ عماماه ٣ صحيفة ٥٥

(٣) حسي عال ٢٣ تونيه سنة ١٩٢٣ عماماه ٣ صحيفة ٩٩

(٤) حسي عال ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٢ عماماه ٣ صحيفة ٢٤٢

(٥) حسي عال ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٢ عماماه ٣ صحيفة ٢٤٢

(٦) حسي عال ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٥ شرائع ٣ صحيفة ٣٠٧

ورأت المحكمة أن هذا الامر لا يستدعي الحجر عليها فلها أن ترفض طلب الحجر لأنه قد يقع مثل ذلك الامر من كثير من العقلام (١)

١٠٦٢ - لا يحجر على امرأة مسنة لظهور بعض الجهل في أجوبتها إذ هذه الحالة في أغلب النساء المخدرات ولا سيما كبيرات السن فمن أما الحجر فيقتضى للحكم به أن يكون المحجور عليه في حالة غير عادية (٢)
١٠٦٣ - مجرد أن امرأة لا تحسن الحساب لا يعتبر ذلك مدعاة للحجر عليها (٣)

١٠٦٤ - لا يصح توقيع الحجر على انسان بناء على سوء تصرفاته مع شخص واحد ولو تكررت لان الحجر انما هو منع عن المعاملات مع جميع الناس ولا يصح توقيع الحجر على انسان تكون معاملاته رشيدة مع الجميع إلا مع شخص واحد ملك ارادته لسبب غير معلوم (٤)

١٠٦٥ - يتعين الحكم برفع الحجر عن زوجة حجر عليها في الظروف الآتية : وكلت هذه الزوجة زوجها في ادارة شؤون وقف هي ناظرة عليه فأداره ادارة سيئة وحمل زوجته ديونا باهظة ولم ترد أن تعزل زوجها متفقة بالعواطف فاحتالت على ذلك بأن اعترفت أمام المجلس الحسبي بعجزها عن ادارة شؤونها ليعين لها قيم وتزول بذلك وكالة زوجها فاذا تم ذلك ثم ظهرت وعلم بها المجلس ففي هذه الحالة يتعين رفع الحجر بناء على طلب الزوجة المذكورة (٥)
كما كان الامس في الانسان هو الاهلية الى أن يقوم الدليل على العكس فانه يترتب على ذلك انه اذا لم يكن في ظروف الدعوى ما يحمل على الاعتقاد

١ - حسبي عال ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٥ شرائع ٣ صحيفة ٣٠٦

٢ - حسبي عال ٣١ مايو سنة ١٩١٤ شرائع ٢ صحيفة ١٧

(٣) حسبي عال اول فبراير سنة ١٩١٤ شرائع ١ صحيفة ١٥٦

(٤) حسبي عال ٢٣ يوليو سنة ١٩١٢ شرائع ١ صحيفة ١٥١

(٥) حسبي عال ٢١ ابريل سنة ١٩١٢ شرائع ١ صفحة ١٥٢

وجود خلل عقلي عند المدعى عليه فليس للقاضي أن يأمر بتحقيق لاثبات الحالة العقلية لهذا المدعى عليه مادام ان الظاهرة الوحيدة لحالة الشذوذ تنحصر في عمل اشارات والتلفظ بعبارات رأت أنها غير مفهومة في الجلسة (١)

١٠٦٦ - تصرفات السفينة مرة واحدة - قد يتفق ان يصرح المجلس الحسبي للسفينة بمدة لاختباره. ففي هذه الحالة يكون له الحق في ان يؤجر اطيائه اكثر من سنة خلافا للقاصر الذي يتقيد في مدة الاختيار بأن لا تزيد مدة تأجيله عن ستة واحدة (٢)

الفصل الثاني

الغفلة

١٠٦٧ - صاحب الغفلة هو الشخص الذي لا يتدنى الى التصرفات الراجعة لسلامة قلبه فينبغي في تصرفاته . وهذا الشخص لا يحجر عليه عند الامام الاعظم ولكن الصاحبين يقولان بالحجر لصيانة ملله

١٠٦٨ - وعلى قولها تفقد تصرفاته وعقوده الدائرة بين النفع فقط وتبطل الضارة به وتتوقف على الاجازة اذا كانت دائرة بين النفع والضرر
فاذا ثبت أن الشخص المطلوب الحجر عليه ليس معنوها وانه يحسن التكلم والفهم وان اطيائه موقوفه لا يخشى عليه من التبديد فلا محل للحجر عليه يدعوى انه ضعيف الذاكرة ولا يحسن عمليات الجمع والطرح وانه يحتاج الى مرشد لانه مثل هذا الشخص في استطاعته أن يوكل من يشاء من يضع فيه ثقته (٣)

١٠٦٧ منشور رقم ٣ لجنة المراقبة سنة ١٨٩٨ بمجموعة لجنة المراقبة صحيفة ٥٢

١٠٦٨ ، حسبي عال عامه س ٢ رقم ٥٢٢

١٠٦٩ ، حسبي عال سنة ١٩٢٢ عامه ٣ صحيفة ٧٦

١٠٦٩ — اذا قضى المجلس الحسي بالحجر على شخص بسبب غفلة فلا يجوز لأى سلطة أخرى مناقشة هذا السبب. فاذا قرر بالحجر بسبب الغفلة فلا يجوز الادعاء؟ بسفه المحجور عليه

١٠٧٠ — وذو الغفلة كالسفيه يحجر عليه لصيانة أمواله . وحكمه حكم السفيه في التصرفات التي تصدر منه قبل الحجر من أنها لن تكون نافذة ولا يعتبر سابقا على الحجر من تصرفات المحجور عليه الا ما كان ثابت التاريخ قبل الحجر . وبغير هذا يسهل تجميد المحجور عليه من أملاكه بتقديم تاريخ التصرفات ويزول الغرض الذى من أجله تقرر الحجر وهو صيانة أموال المحجور عليه. ولا يصح التمسك فى أحوال الحجر باقرار المحجور عليه بصحة تصرفه وعدم الحاجة الى اثبات التاريخ

فاذا تقدم العقد الى التسجيل فى تاريخ لاحق على قرار الحجر فيكون هذا العقد باطلا ويتمين الحكم بالغائه (١)

١٠٧١ — ان الحجر مشروع لمصلحة المحجور عليه أولا وبالذات ولذلك لم يميز القانون بين الوارث من أعضاء العائلة وغير الوارث واكثر الناس اهتماما بهذه المصلحة عادة هم الاقارب . على أن مصلحة الاقارب التى لا تأتى الا من مصلحة المطلوب الحجر عليه قد روعيت أيضا، لان من لم يكن منهم وارثا اليوم يجوز أن يصير وارثا غدا (٢)

(١) استئناف اسوط ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٧ محاماه س ٨ صحيفة حكم رقم ٣٣٠

(٢) حسي طال ٤ يناير سنة ١٩١٤ المحاماه س ١ صحيفة ٢٤٣ رقم ٢٧

الفصل الثالث

الجنون والعتة

١٠٧٢ — من الأمور الثابتة انه قد يولد الانسان مجرداً عن العقل بالكلية كالذي يولد أكمه فاقداً حاسة البصر. وقد يولد ومعه عقله ولكن يعرضه ما يقف العقل عن سيره في أول أدوار حياته أو بعد ذلك بقليل أو كثير من الزمن. وقد يولد سليم العقل ويسير عقله جسمه حتى يبلغ رشيداً ثم يواف (من الآفة) عقله بمرض يذهب به كله أو بعضه أو يذهب به في بعض الأزمنة دون بعض (١)

١٠٧٣ — محل الجنون والعتة ههنا متغايران — جاء في الكتب الفقهية نقطتان: العتة والجنون. ولكن الفقهاء لم يبينوا هل هما حقيقة واحدة تحتها نوعان أو هما حقيقتان متغايرتان. فقد اختلفت عباراتهم في ذلك اختلافاً عظيماً. والظاهر مما قاله علماء الأصول انهما متغايران، وكذلك الشأن في كتب الفروع ولكن صرحوا في بعض الفروع بأن العتة فرع من الجنون وفسروه به في بعض المواضع

كذلك صرح علماء الأصول بأن حكم المعتوه كحكم الصبي المميز ولكن في بعض الفروع ما يدل صراحة على أن من العتة مالا يدرك صاحبه كالصبي غير المميز ومنه ما يكون معه نوع ادراك كالصبي المميز وقد جاء في كتاب التبيين الفرق بين الجنون والعتة بأن الأول يصحبه اضطراب وهيجان والثاني يلازمه الهدوء والحقيقة واحدة في الأمرين

١٠٧٤ — المعتوه — فان كان الإنسان فاقد العقل أو ناقصه أو محتله سواء أكان هذا الوصف ثابتاً له في أوائل حياته قبل ولادته أو بعدها أم كان طارئاً عليه بعد بلوغه عاتل فهو المعتوه أصلاً لا إن كانته حاله هدوء وهو قسآن مميز وغير مميز

١٠٧٥ — المجنون — وإن كانت حالة هذا الإنسان حالة اضطراب لا هدوء فيها فهو المجنون

١٠٧٦ — كيفية التمييز بينهما — ومن السهل التمييز بين المجنون والمعتوه بعد هذا التفصيل الذي أوردناه فان العته هو ضعف العقل أما المجنون فهو الخلل ذلك العقل (١)

الفرع الأول

المعتوه

١٠٧٧ — العته نقصان في العقل من غير جنون . والمعتوه هو من كان بهلى الفهم محتاط الكلام بهى التدبير ولو كان كبيراً

١٠٧٨ — وبكم تعرفاته لكم تعرفاته العصبى المميز ان عرف ما عرفه فان لم يعرفه اتفق بهدى الأهلية

١٠٧٩ — ومن أسباب الحجر دلى الشبهه ان يكون غير كفه لاداره شؤونه بنفسه وأن لا يبر العملة ولا يحاوب على السؤال البسيط (٢)

١٠٠٠ اصول نثر الاسلام ونثره، واتيين والفتاوى الهندية ورد المختار

٢٠٠ — جى ذل ٢٩٢٩ - ٢٨٩ - كم ٣٨٩

١٠٨٠ - للشيوخوخة والأمراض التي تلازمها في حد ذاتها ليست أسبابا كافية لتوقيع الحجر على شخص إلا إذا نتج عنها اختلال في القوى العقلية تجعل الشخص غير كئيب لإدارة أعماله بنفسه (١)

١٠٨١ - ضد الذكوة لا يكفي للحجر على شخص باعتباره معتوها (٢)
١٠٨٢ - المصاب بالشلل يجوز توقيع الحجر عليه لأن الشلل مما يجعل المصاب به ضعيف الإرادة ويسهل التأثير عليه بأي مؤثر (٣)

١٠٨٣ - مجرد عدم معرفة الشخص لمواقع الأطلان ولا بما تسويه أنواع العملة المتداولة بعضها بالنسبة للبعض وكذلك مجرد تقدم الشخص في السن ليس من شأن ذلك أن يجعله مستحقا للحجر (٤)

١٠٨٤ - اذ وقع التعاقد مع شخص في أثناء اجراءات طلب الحجر عليه كان المحكمة الحق في تقدير ظروف التعاقد واستبانة سلامة نية المتعاقدين ومراعاة مصلحة المطلوب الحجر عليه . فاذا حجر على الشخص بسبب ضعف قواه العقلية كانت حالته ما اصطلاح عليه الفقهاء على تعريفها بأنها الحالة التي عرفها بقلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير . واذا حجر على شخص بناء على أنه غير حافظ لقواه العقلية وجب تطبيق النص الخاص بالعتة . والعتة يبطل تصرفات من أصيب به من عهد ثبوته كما ذهب الى ذلك القضاء أو كما قال به لإمام أبو يوسف لاسيما اذا وقع التعاقد في الفترة المشدبة فيها (٥)

-
- (١) حسي النيا مؤيد بحسي عال ٦ فبراير سنة ١٩٢٧ محاماه شرعيه س ١ عدد ١
وحسي عال بمجموعة رسميه ١٩٢١ حكم رقم ٦٣ صحيفة ١٠٥
(٢) حسي عال بمجموعة ١٩٢٣ صحيفة ١٩١
(٣) حسي عال بمجموعة رسميه سنة ١٩٢٤ صحيفة ١٦٥
(٤) حسي عال سنة تسعة حكم ١٥٢
(٥) الفتاوى الهندية جزء ٥ صحيفة ٥٤ وحكم استئناف مصر بمجموعة ١٩٢٤ حكم ٦٥
وسنة ١٩١٩ صحيفة ٢٤ و ٦ يناير سنة ١٩٢٧ محاماه سنة ٢٧ حكم ٢٨٢

— وتقول محكمة الاستئناف بأن ما ذهب إليه الحكم المستأنف في تأويل جملة : غير حافظ لقواه العقلية الواردة في قرار الحجر بأنها تنصرف لأصحاب الغفلة الذين اختلف الفقهاء في وجوب الحجر عليهم هو تأويل لا تأخذ به المحكمة والتي ترى ان تلك العبارة إنما تعني العته وهو ما تقدم تعريفه. والعته مسلم بأنه يطل التصرفات لمن أصيب به من عهد ثبوته .

١٠٨٥ — التصرف الصادر من معتوه باطل ولو يكون سابقا لصدور القرار بالحجر اذا كان ضعف عقل المعتوه أمر مشهور ومعروف عند من تعاقده معه خصوصاً اذا تبين وجود فرق فاحش جداً بين ما أعطى المعتوه فيه وبين ما أخذ . وهذا الفرق وحده دليل على أن الشخص لم يكن إذ ذاك في حالة سلامة عقل وإدراك يجعله يميز بين أضرار والنافع (١)

١٠٨٦ — الحجر للعته حكمه في الشريعة الإسلامية الغرام كحكم الحجر على للسفه وانه وان كان الفقهاء محتاذين فيما يجب أن تكون عليه قيمة التصرفات الحاصلة قبل الحجر الا أنهم متفقون على أنها تكون نافذة إذا كان من المصاحبة فذاها - راجع شرح الأحكام الشخصية للشيخ زيد ص ٢٢٢ - ولكن الصاحبين محمد وأبا يوسف اختلفا في وقته . فقال أبو يوسف لا يصير محجوراً عليه الا من تاريخ الحكم بالحجر . وقال محمد يحجر عليه من وقت السفه وتكون التصرفات الحاصلة قبل الحجر نافذة على مذهب أبي يوسف وموقوفة على رأى محمد لاحتمال أن تكون فيها مصلحة . فاذا رأى القاضي أن فيها مصلحة أجازها . ولقد أخذت محكمة طنطا الابتدائية في حكمها الصادر في ١٤ فبراير سنة

١٩٢٣ بمجموعة رسمية سنة ١٩٢٤ صحيفه ٤٠ بالرأى القائل بأن الحكم بالحجر للسفه لا يسرى على الماضى ولذلك لا تكون التصرفات السابقة عليه باطلة . فاذا وقف أطيانه كلها وقدرها ١٣٠٠ فدان وباع ١٧ فداناً ومنزل لزوجته فلا يمكن أن يقال أن عمله هنا ليس فيه مصلحة . فان حدوثه من رجل مسن لزوجته التى عاشت معه مدة طويلة فى كهولته وشيخوخته فانه بذلك يقضى الواجب الذى تحتّمه عليه رابطة الزوجية والمودة والألفة بين الأزواج ، وفى مصلحة المحجور القيام بهذا الواجب الأدبى الذى ترفعه الشرائع السماوية منزلة عليا ولذلك أخذت المحكمة بأن الحجر لسفه المحكوم به لا يسرى على الماضى ولا تكون التصرفات السابقة عليه باطلة

١٠٨٧ — أثر العتق فى الوقف — يعتبر الطعن فى بطلان الوقف لفقدان الاهلية عند الوقف لعتقه طعناً فى أصل الوقف ومن ثم يكون خالو جاعن ولاية المحاكم . الاهلية فاذا طعن فى الواقف بأن الوقف حصل قبل صدور الحكم بعتقه ييومين وبعد طلب الحجر كان ذلك من اختصاص المحاكم الشرعية طبعاً . انص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية . لان أصل الوقف عبارة عن الشروط والاركان اللازمة لصحته وانشائه . والمادة ٢٤ من قانون العدل والانصاف اشترطت لصحة الوقف أن يكون الواقف أهلاً للتبرع أعنى حراً بالغاً عاقلاً - والاختصاص فى هذه الحالة من النظام العام تحكم به المحاكم ولو من تلقاء نفسها ولا يسوغ لها أن تنظر فى النزاع فى أصل الوقف بعله أن موضوع هذا النزاع مما يسهل عليها الفصل فيه (١)

١٠٨٨ — أثر العتق بين الزوجين — العتق فى عداد العيوب التى يفرق بسببها بين الزوجين بمقتضى المادة ٩ من القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٠ . لانه يشترط

في العيب الذي يميز للزوجة طلب التفريق بينها وبين زوجها أن لا ترضى به صراحة أو دلالة . وعليه فإنه يشترط فيه أنه لا يمكنها المقام معه الا بضرر . والعتة لا يتحقق فيه ذلك . اذ المعتوه شرعا هو قليل الفهم مختلط الكلام ولا يضرب ولا يشتم . ومثل هذا العيب لا تتضرر به الزوجة ومع التسليم بان وجود هذه الحالة بالزوج فيه اضرار ما بالزوجة ، فاذا قرر وكيلها أنها كانت قيمة عليه وهو بهذه الحالة فان قبولها لأن تكون كذلك فيه الدلالة على الرضا بهذا العيب فليس لها بعد ذلك طلب التفريق (١)

١٠٨٩ — من الامور الثابتة أن الانسان قد يولد مجردا من العقل بالكلية كالذي يولد أكمه فاقدًا حاسة البصر . وقد يولد ومعه عقله ولكن يعترضه ما يقف العقل عن سيره في أول أدوار حياته أو بعد ذلك بقليل أو كثير من الزمن وقد يولد سليم العقل ويسير عقله جسمه في نموه حتى يبلغ رشده ثم يصاب عقله بمرض يذهب به كله أو بعضه . أو يذهب به في بعض الأزمنة دون بعض وعلى ذلك هل يعتبر الجنين والعتة حقيقتين متغايرتين ؟ الظاهر من أقوال علماء الاصول انهما متغايران وصرحوا في كتب الفروع أن العتة نوع من الجنون وفروءه به في بعض المواضع

وصرح علماء الاصول أن حكم المعتوه كحكم الصبي المميز ولكن في بعض الفروع ما يبدل صراحة على أنه من العتة ما لا يدرك صاحبه ومثله مثل الصبي غير المميز وفيه ما يكون معه نوع ادراك كالصبي المميز

١٠٩٠ — كذلك يوجد فرق بينهما فالجنون يصحبه اضطراب وهيجان والعتة يلزم الهدوء والحقيقة واحدة وفاقد العقل أواقصة أو محتلة سواء أكان هذا الوصف ثابتا له في أوائل حياته قبل ولادته أو بعدها أم كان طارئا عليه بعد

بلوغه عاقلا. فلن كانت حالته حالة منهوه فهو المعتوه اصطلاحا وان كانت حالته حالة اضطراب فهو المجنون

وقد قلنا بأن المعتوه قسبان مميز وغير مميز ويصح مراجعة التفصيلات في كتب أصول فخر الاسلام والتبيين والفتاوى الهندية ورد المختار والخلاصة مما تقدم في الفارق بين العته والمجنون أن العته هو ضعف العقل والمجنون هو اختلال العقل

١٠٩١ — فاذا تقرر توقيع الحجر على شخص لبله فيعتبر هنا دليلا كافيا على أن المحجور عليه كان أبله وغير أهل للعاقدة في الاسبوع السابق على تاريخ قرارا الحجر مالم يثبت عكس ذلك (١)

١٠٩٢ — يوجد فرق عظيم بين ضعيف القوة العقلية التي يستدعي الحجر على المصاب وبين ضعفها الموجب لفقدانها تماما. والذي يترتب عليه قانونا فقد الأهلية للتصرفات والعقود الحاصلة من شخص مسن عنده ضعف في الذاكرة بسبب الشيخوخة إنما هي عقود نافذة فيما لو حصلت قبل الحجر عليه. ولو كانت حالته تستدعي الحجر لانه ليس كل حال تستدعي الحجر موجبة لبطان العقود التي صدرت فعلا الا اذا كانت تلك الحالة هي فقدان التمييز العام (٢)

١٠٩٣ — ومن البديهي أنه لا يصح الحجر على انسان لطوره خلل وقى على عقله ناشيء عن تعاطي المخدرات (٣)

(١) استئناف ٤ فبراير سنة ١٩١٣ بمجموعة ١٤ عدد ٧٩ صحيفة ١٥١ وحقوق ٣٠ صحيفة ٦١

(٢) استئناف ١٤ أبريل سنة ١٩١٥ حقوق ٣٠ صحيفة ١٥١

(٣) حسي على ٢٦ يناير سنة ١٩١٦ شرائع ٣ عدد ١٢٤ صحيفة ٣٨٧

- ١٠٩٤ — والتصرف الصادر من معتوه باطل ولو كان سابقاً قبل صدور القرار بالهجر اذا كان ضعف عقل المعتوه أمراً مشهوراً ومعروفاً عند من تعاقد معه (١)
- ١٠٩٥ — وفي حالة الحجر لفته يجوز ابطال التصرفات السابقة بصور قرار الحجر اذا ثبت أن الفته كان ظاهراً وقت التعاقد (٢)
- ١٠٩٦ — لا يثبت حكم الفته الا بقضاء القاضي فلا يؤثر قرار الحجر في صحة التصرفات السابقة عليه الا اذا ثبت أن هذه التصرفات صدرت من المحجور عليه في وقت كان فيه معتوها
- والقضاء المختلط يرى أن الحجر إذا كان لفته فالعقود والتصرفات السابقة لصدور القرارات تقضى باطلها اذا كان الفته ظاهراً ومشهوراً وان الحجر له أثر رجعي بينما الحجر لسفه لا يؤثر الا على التصرفات اللاحقة لقراره (٣)

الفرع الثاني

الجنون

- ١٠٩٧ — المجتوه — يختص هذا البحث بعلم الامراض العقلية وقد يكون اختلال بالعقل بدون وجود جنون حقيق وذلك في الحالة التي يحس فيها الشخص باختلال الشعور ولو كان هذا الاختلال عفيفاً للرجة لا يمكن معاملة المراكز العليا ضبطه كما هي الحال في ملازمة الافكار

(١) استئناف ٢٥ يونيه سنة ١٩١٨ بمجموعة رسيه ٢٠ عدد ٢١ صحيفة ٢٤
 (٢) اسيوط الاهلية ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٠ بمجموعة رسيه ٢٣ عدد ٦ صحيفة ٧
 (٣) استئناف مختلط ٢٨ يونيه سنة ١٩١٠ مجلة التشريع والقضاء ٢٣ صحيفة ٣٨٣
 و٢٤ يناير سنة ١٩١٨ سنة ٣٠ صحيفة ١٧٤ واسيوط ١٠ فبراير سنة ١٩٢١ محامام
 ٢ صحيفة ٩٢

١٠٩٨ — أما في أحوال الجنون الحقيقي فإن المريض لا يعرف أنه مجنون. ومتى اختل العقل اختل التوازن فيصبح الإنسان شقياً أو خطراً على نفسه أو على الغير. والواجب البحث في معرفة قدرة الأشخاص على إدارة أملاكهم. وكذلك عن حسن التصرف في مثل بيع أو عمل أو وصية أو تعاقد. وليس من الصعب تشخيص حالات الجنون الواضحة. ولكن هناك حالات تعرض على الطب من حين لآخر فلا يجد فيها إلا تحويلاً خفيفاً عن حالة العقل العادية وقد يتغير أو يتعذر تشخيص الجنون في بعض حالات الضعف العقلي الخلقى وفي البله الأدبى وفي حالات البارانويا فقد يصير التشخيص مستحيلاً

١٠٩٩ — وقد لا يحصل تغيير في حالة العقل من وجهة واحدة تنشأ عنها وجود إحدى المعتقدات الهدائية وفيما عدا ذلك فإن معتقد الشخص وحالته العقلية تكون كلها طبيعیه

١١٠٠ — وقد قسموا أنواع الجنون إلى أقسام كثيرة يشترك بعضها مع حالات العته فإن النقص العقلي أو أمانشيا ينقسم إلى أقسام: العته والبله أو الجنون الخلقى والضعف العقلي والنقص العقلي والأدبى

١١٠١ — أما ضعف القوة العقلية أو الدمنشيا فإن واحدة من أقسامها نتيجة أمراض عضوية أو نتيجة شيخوخة

١١٠٢ — ويمتاز العته Hdiocie بأنه محط الدرجات حيث لا نمو في العقل تقريباً ترى المصاب به كالطفل يصرخ إذا جاع أو تالم ولكن من غير أن يعمل على التخلص من ذلك

١١٠٣ — أما البله Im beclite فيشمل جميع درجات النقص العقلي من العته إلى درجات أرقى من ذلك كثيراً حيث يكون المصاب قابلاً للتعليم والترقية إلى درجة متوسطة ولكن يتميز بضعف الإرادة ونقص في قوة الانتباه وتراخ في ضبط الانفعالات النفسية.

١١٠٤ - أما ضعف العقول فهم المصابون بنقص في قواهم العقلية . ولكن لا ينحط الى درجة البله . ولكن يجب ملاحظتهم لاجل وقايتهم أو وقاية الغير منهم بما يتصفون به في العادة من حدة المزاج وهم في الغالب منحطو الآداب ضعيفو الإرادة عاجزين عن ضبط أنفسهم وكثيرا ما يرتكبون الجرائم التي لا تحتاج لفطنه وذلك كالسرقة والفسق

١١٠٥ - أما النقص العقلي الأدنى فانه يشبه الحالات السابقة ويتميز بعدم نمو المدرك العقلية الأدبية مع النمو المعتاد في المدرك الأخرى - والمصابون به يولدون فاقدى الاحساس الأدنى فينشأ الطفل لصاً قاسياً على الحيوانات أو الاطفال ولا يشعر بخجل أو بأسف . وهؤلاء من الصعب تشخيص جنونهم لعدم وجود علامات واضحة مثل الاعتقادات والأفعال الهذيانة . ويشك في اعتبارهم مجانين عند ما ينطى سوء الخلق على كل الخصال

١١٠٦ - أما ضعف القوى العقلية فانه يختلف عن النقص العقلي - فان الأخير يكون خلقياً يولد مع الشخص بخلاف الاول التي يصل فيها العقل الى نموه الطبيعي ثم يأخذ في الضعف والنقصان فينحط ادراكه وتنميفه الى درجة الحيوان ويفقد قوة التمييز والملاحظة ويفقد ذاكرته والانفعال النفساني ويكون المريض شرها وغير معتن بملابسه شاذ الطبع .

١١٠٧ - أما الدمغشيا العضوية في حالة ضعف في القوى يسبب عن مرض المخ فانها تبدأ بقلق وبسرعة الغضب والهذيان ثم يحل عليهما الانحطاط العقلي المستمر مصحوباً بفقد الذاكرة وعدم تصرف الوقت والامكنة والاشخاص المعروفة لديه ويتخلق بأخلاق الاطفال (١)

١١٠٨ - أما الضعف الشيخوخي فهو نقص للقوى العقلية التي تنمشي مع النقص الجنسي تماماً في سن الشيخوخة وتبدأ في العادة عقب حصول تهيج وانحطاط قد ينقص كل القوة العقلية وخاصة الذاكرة - وقد يصل المريض الى

(١) راجع تفصيلاً وافياً في كتاب الطب الشرعي للدكتور سبيث والدكتور عامر

نسيان كل ماضى من الحوادث مع حوادث الصغر ويصاب بالتخيلات الهذيانة كأن يتوهم أن شخصا يعمل على اختلاس أمواله . وتطول خطوة المصاب في العادة وتكون ثقيلة وهو سريع الغضب كثير الشك سيء الظن

١١٠٩ - الاستعانة بالطبيب - على أن المجلس الحسى فى مثل هذه الحالة الدقيقة يستعين على الدوام بالأطباء المختصين بالامراض العقلية لفحص كل حالة على حدة . ولتقرير ما اذا كان الشخص مالكا لقواه العقلية أو أنه من الواجب الحجر عليه لحماية أمواله بتعيين قيم عليه

١١١٠ - الجهة المختصة - لا نزاع فى أن الجهة المختصة بتقرير حالة الشخص هى المجلس الحسى . ولكن إذا قام نزاع بشأن صحة عقل بأن نسب الجنون إلى أحد المتعاقدين فالحاكم الاهلية مختصة بالفعل فيها اذا كان المتعاقد المذكور قوت التعاقد كان أهلا لذلك أم لا (١)

١١١١ - أثر التعاقد - ولا يمنع الجنون أهلية التعاقد الا اذا كان جنونا مطلقا . إذ قد نص فى الأحكام الشرعية على فساد تصرف الجنون جنونا متقطعا إذا صدر التصرف منه وقت الإعاقة (٢)

١١١٢ - يجوز للمتعاقم أن يثبت فى إثبات حقوق شخص كان طرفا فى عقد ولو بعد وفاته - إذ لم ينص القانون على خلاف ذلك . ويصح مقارنة المادة ٥٠٤ من القانون المدنى الفرنسى (٣)

(١) استيف ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٦ مجموعة رسمية سنة ١٨ صحيفة ٣٢ وحقوق

٣٢ صحيفة ١١٥

(٢) مصر ١٧ يناير سنة ١٩٠٨ حقوق ١٦ صحيفة ٩٣

(٣) استيف ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ مجموعة رسمية سنة ٣٨ صحيفة ٣٢ عدد ٩

الفصل الرابع

المرض

١١١٣— يراد بالمرض الذى هو من عوارض الأهلية مرض الموت وهو الذى اجتمع فيه وصفان : أولهما أن يقلب فيه الهلاك ويرجع فى هذا إلى الاحصاءات الطبية وإلى الأطباء فى طبيعة الأمراض والثانى أن يعقبه الموت مباشرة سواء أكان الموت بسببه أم بسبب آخر خارجى . كقتل أو غرق أو حريق أو تصادم أو أى سبب آخر أفضى إلى الموت

١١١٤— وهو لا ينافى أهلية ثبوت الحكم ووجوبه على الإطلاق سواء أكان من حقوق الله تعالى أم من حقوق العباد . كالتقصاص ونفقة الزوجة والأولاد وغيرهم . ولا ينافى أهلية العبادة لأنه لا يتخلل بالعقل ولا يمنع من استعماله حتى أنهم قرروا بصحة زواج المريض وطلاقه وإسلامه . وانعقدت تصرفاته كلها وصح منه جميع ما يتعلق بالعبادة .

١١١٥ — ولما لم يكن المرض منافياً لنوعى الأهلية : التمتع والاستغلال اقتضى أنه يجب على المريض ماوجب على الصحيح وأن لا يتعلق بماله حتى غيره ولا يتقرر الحجر عليه بسبب المرض

ولكن لما كان المرض بسبب الموت بسبب ترادف الآلام والموت يعتبر عجزاً حساً ومعنى — كان المرض من أسباب ذلك العجز أى موجباً له لزوال القوة زوالاً كلياً بعد انتقاصها شيئاً فشيئاً لذلك فرضت العبادات البدنية على المريض بقدر طاقته ولا يكلف الله نفساً الا وسعها

١١١٦ — كذلك الموت هو علة شرعية لأن يخلف الميت فى ماله غرماؤه

والموصى لهم وورثته على الوجه المين شرعا
ذلك لان الموت يطل أهلية الملك فيخالف الميت في ماله أقرب الناس إليه .
وذمت لا تصلح بأن تبقى مشغولة بالدين لعدم امكان مطالبة ولمجزه عن
السعى في طلب المال الذى تركه فيستوفى الدائنون حقهم منه
فلذلك تعلق حق الغريم والوارث بحال المريض في الحال لان ذلك سبب
لموت والموت علة تلك الخلافة أو ذلك الاستخلاف على تعبير آخر فيرجع
الحكم إلى أول السبب وهو المرض

١١١٧ .. المحجر على المريض - وينتج من ذلك وجوب الحجر على المريض
يقدر ما يقع به صيانة لحق الوارث والغريم

١١١٨ - مرض الموت - قلنا بأن الركن الاول وهو عليه الهلاك من
المرض هو إلتيميز لمرض الموت فقد يمرض الشخص ولكن لا يغلب عليه الهلاك
من المرض مع انه عاجز عن القيام بمصالحة كما إذا أصيب برمد أو كسر رجل
أو غير ذلك من الامراض التى تدعو المريض ملازمة الفراش دون أن يتسبب
عنها غالبا الموت . وحيث لا يعد مريضا مرض موت لا تنفاه مرض الهلاك

١١١٩ - مع يلحق بالمريض مرض الموت - قد يلحق تصرف بعض
الاصحاء بتصرف المريض في الحكم اذا كان هؤلاء الاصحاء في حالة يخشى عليهم
من الهلاك فيها غالبا وذلك لوجود شخص في سفينة تلاطمت عليها الامواج
وخيف غرقها أو غرقت بالفعل . أو كالحكم على شخص بالاعدام فان تصرف
الشخص في هذه الحالة كتصرف المريض مرض الموت

١١٢٠ - العلل والامراض المزمنة - ميزت الشريعة الاسلامية بين الامراض

المزمنة والغير المزمنة

١١٢١ - فالامراض المزمنة هي التى تمسكك زمنا طويلا كالسل والفالج فاذا

تصرف مريض بأحد هذه الامراض اختلفت الاحوال فيها اذا كان يتجدد صحيحاً؛
تسرى على تصرفاته أحكام الاصحاء أو مريضاً مرض الموت

١١٢٢ - الرأى الاول - اذا كان ما به يزداد فالتألب عليه الهلاك ويعتبر
مريضاً مرض الموت ، فالتألم يزداد المرض اعتبر المريض صحيحاً

١١٢٣ - الرأى الثانى - ان لم يبرح مبرؤه يتداو فهو مريض مرض الموت
وان كان يرجى برؤه اعتبر صحيحاً

١١٢٤ - الرأى الثالث - سوبعضهم يقول بأنه لو طال المرض وصار
بحال لا يخشى منه الموت اعتبر المريض صحيحاً ، ولكن اختلف أصحاب هذا الرأى
فى حد التطول فقال بعضهم يعتبر سنة وبعضهم قال بوجوب اعتبار العرف بالنسبة
للجنة ان كان العرف يعتبر المدة تطاولا والا فلا (١)

١١٢٥ - الرأى الرابع - وبعضهم يقول أن من لم يلزم فراشه فهو
صحيح والا اعتبر مريضاً

١١٢٦ - رأى خامس - وقد رجح بعض الشارحين الرأى القائل بأنه
ما دام يزداد ما بالخصاب من العلة خشكه كالمرض . فان قدمت العلة بأن تطاولت
سنة ولم يحصل فيها لزياده أو تغيير فى حالة المريض بحيث لا يخشى الموت منه
تعتبر تصرفات المريض بعد السنة كمصرفات الصحيح (٢)
وعلى ذلك أن المرض إذا طال ولم يخش منه الموت صار مرضاً مزمناً لا حائلاً
ويشترط فى مرض الموت ان يكون قاتلاً (٣)

١٠ ، ابن عابدين جزء خاص صحيفه ٤٣٦

٢٠ ، شرح الامواو الشخصيه للشيخ زيد صحيفه ٣٠٦

٣٠ ، ابن عابدين جزء صحيفه ٤٣٧

١١٢٧ - الأمراض الغير المزمّة - هي التي لا تستمر طويلا كالتي فورس والكولرا والطاعون ومن مرض بها يبرأ أو يموت في زمن غير بعيد فإذا تصرف مريض بأحدى هذه الأمراض ينظر أن صحابن مرضه جازت عليه أحكام المرض (١)
١١٢٨ - من يلحق بالاصحاء - يلحق بالاصحاء أصحاب الأمراض المزمّة التي لا تعد قاتله ولا يغلب فيها الهلاك ومن كانوا مرضى ثم برؤوا من مرضهم (٢)

١١٢٩ - المزمّة - يستخلص من كل ذلك أنه متى كان الشخص في حالة يغلب عليه الهلاك فيها سواء أكان مريضا أو واقعا في حالة خطيرة يخشى منها الهلاك غالبا وتصرف في ماله ثم مات، يحكم على تصرفه بأنه صادر في مرض الموت أو هو ملحق به وتجرى عليه الأحكام المناسبة لذلك ولا يشترط أن يكون المريض مرض الموت صاحب فراش وإنما الشرط اللازم هو غلبه الموت (٣)

وهذا الرأي صائب لأن غلبه الموت هي التي تبعث على التصرف، ودنو الأجل هو الذي يجعل المريض سهل الاستمالة سريع التأثر بعيدا عن التعال بأمور الدنيا لا المرض في ذاته كما قدمنا

- وسنستكمل عن خلاصة الأحكام القضائية في باب الآثار لمرض الموت . وسندكر هنا بعض هذه الآثار القانونية في العقود والتصرفات تحديداً للفرض التي توخينا إيانه في هذا الكتاب ونذكر الآن الأحوال التي يصح أولا يصح توقيع الحجر فيها حسب حالة المرض

١ « الأحوال الشخصية للشيخ زيد صحيفة ٣١٥

٢ « ماده ٥٦١ احوال شخصية

٣ « ابن عابدين جزء ٥٥ صحيفة ٤٣٧

١١٣٠- المصم أبو بكر - توجد أحوال تلحق بالمعتوه والسفيه ويصح توقيع الحجر على أصحابها إذا ثبت أن المصلحة تقتضى ذلك . وعليه فقد يمكن اعتبار المصم والأبكم تمتعا باهلية قانونية تامة على شرط أن يكون فى استطاعته أن يثبت رغبته أو إرادته بالكتابة أو بالإشارة . ومن حقه أن يتزوج أو يهب لمن يشاء .

فإذا كان العجز الطبيعى قد أثر على ذكائه وجعله عاجزاً عن القيام بشعائره أو عن إدارة أملاكه فى هذه الحالة يصح الحجر عليه (١)

١١٣١- المرضى والعوزة - ليس فى القانون ما يصح توقيع الحجر على هؤلاء الأشخاص فانهم فى كثير من الأحيان عاجزون عن إدارة شؤونهم كما يقتضيه الواجب . والنظر الى تقليل حقوقهم فيه كثير من المصلحة التى تمنع الاستفادة من مرض الشخص لاستخلاص منافع منه بطريقة غير قانونية

١١٣٢- أشخاص آخرون - على أن قانون المجالس الحسينية لم يحدد الأشخاص الذين يصح توقيع الحجر عليهم وذلك راجع الى مجرد تقديره . فان لفظ عدم الأهلية عام واسع النطاق

فإذا كان الإنسان فى غاية السلامة فى عقله وكل ما فى الأمر أنه أبكم أو أصم فلا يصح أن يكون ذلك سبباً للحجر عليه فان هذه الآفة لا تمنع صاحبها السليم العقل من التصرف فى ملكه بما يشاء مادام مثل هذا مقبولا جاريا به العرف ولا يأتاه العقل ولا الشرع . فإذا اختبر المجلس الشخص بطريق الإشارة فوجده فى غاية السلامة من عقله كان تحقيقه صحيحا وقراره بعدم الحجر فى محله (٢)

(١) بلانيول جزء أول

(٢) عمالماه س ١٠ صحيفة ٢٧٧

١١٣٣ - ضعف السمع وقد النظر لا يميزان الحجر مادام لا يؤثران على الإدراك (١)

١١٣٤ - أن الشيخوخة والأمراض التي تلازمها في حد ذاتها ليست أسبابا كافية لتوقيع الحجر على الشخص إلا إذا نتج عنها احتلال في القوى العقلية يجعل الشخص غير كفؤ لإدارة أعماله بنفسه (٢)

١١٣٥ - قد يتفق أن يحجر على الموجب فلا يقيد قبول الطرفين الآخر ارتباط التعاقد . لأن صدوره صادف عدم الأهلية للوجوب ويقضى أن يكون ذا أهلية للتعاقد وقت حصول العقد . غير أن هناك فرقا بين حالة عدم الأهلية وحالة الموت إذ العقد في الحالة الأولى يتعقد قابلا للبطلان من جانب عديم الأهلية أو القيم عليه - أما في حالة الموت فالبيع لا يتعقد أصلا

الفصل الخامس

أنواع من الحجر خارجة عن اختصاص المجالس الحسبية

١١٣٦ - توجد أنواع أخرى من الحجر لا تدخل في اختصاص المجالس الحسبية. (١) فهم أشخاص منصوص عنهم في المادة ٢٥٧ مدني أهلي كالقضاة ومساعديهم والمحامين . فليس لهم أن يشتروا بأنفسهم ولا بواسطة غيرهم لا كلا ولا بعضا من الحقوق المتنازع فيها التي تكون رؤيتها من خصائص المحاكم التي يجرون فيها وظائفهم . فإذا وقع ذلك كان البيع باطلا وفي هذه الحالة يكون البيع باطلا أصلا ويحكم ببطلانه بناء على طلب أي شخص له فائدة في ذلك . ويجوز

(١) حسي عال ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ محاماه شرعية س ٤ صحيفة ٣٣٢

(٢) حسي هال ٦ فبراير سنة ١٩٢٧ محاماه شرعية س ١ عدد صحيفة ٣٨

للمحكمة أن تحكم بالطلاق من تلقاء نفسها
 ١١٣٧ — الأشخاص الذين ينص قانون أحوالهم الشخصية أو القانون العام على منعهم من البيع والشراء كمنع الزوجة في القانون الفرنسي من بيع مال الزينة ومنع المحكوم عليه بالاشغال الشاقة من التصرف في حالة مدة اعتقاله ومنع بيع ملك الغير ومنع المدين المحجور عليهم من بيع العقار المطلوب نزع ملكيته من تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية بحسب القانون المختلط مادة ٦٠٨ ومنع المدين من بيع التركة المستغرقة بالدين بحسب أحكام الشريعة الإسلامية (١)

١١٣٨ — ومنع المريض مرض الموت من البيع لوارث الا باجارة باقى الورثة ولغير اوارث فيما زاد عن الثلث

١١٣٩ — والمحكوم عليه بعقوبة جنائية إذا تعهد فان تعهده يعتبر ملغى بذاته ولا يسوغ للقيم المدين عليه أن يتصرف في مال المحكوم عليه المذكور لقصر وظيفته على أعمال الإدارة فقط فاذا باع مال المحكوم عليه فالبيع باطل مادة ٢٥ عقوبات (٢) راجع التفصيل الوافى في باب الولاية القضائية

١١٤٠ — والمفلس والوصى والقيم ممنوعون عن البيع بالقيود المقررة قانوناً في قانون التجارة وفي المادة ٢٥٨ من القانون المدنى وفي المادة ٢١ من قانون المجالس الحسنية على التوالى

١١٤١ — ومتولو الأوقاف لا يجوز لهم بيعها الا فى الأحوال المباحة شرعاً فإذالم تراعى الشروط كان البيع باطلا

(١) مجموعة أحكام المحكمة المختلطة فى ٢٥ مارس سنة ١٨٩١ س ٣ صحيفة ٢٣٠ و ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٥ س ٨ صحيفة ٦٥ و ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٦ س ٩ صحيفة ٩٢ وابن عابدين ج ٤
 (٢) ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٦ مجموعة رسميه س ٦ صحيفة ٤٢

١١٤٢ - الحجر على المبيع - قد نص القانون التجارى على أحكام خاصة بالتجار تبيح وضع أموالهم تحت يد السند بك أو مأمور التفليس لبيع أملاكهم فى سبيل تسديد ديونهم. وتوجد قواعد خاصة بالتصرفات التى تصدر منهم قبل الحكم بإفلاسه

أما الإفلاس المدنى فلا توجد له نتائج من هذا القبيل على أن الشريعة الإسلامية أباحت الحجر على المدين وبالرجوع الى رأى الامام أبى حنيفة نجده يقرر بحبسه حتى يودى دينه بأى وسيلة كانت

ولكن الصاحبين يقولان بصحة الحجر عليه كما قالوا بصحة على ذوى الغفلة والسفيه وعليه الفتوى راجع كتاب المعاملات الجزء الاول للشيخ أحمد أبو الفتح

١١٤٣ - وحكم تصرفات المدين بعد الحجر عليه أنها اذا كانت لاداء الدين من ثمنها فهى موقوفة على أجازة الدائنين فإن أجازوها نفذت وإن لم يجزوها بطلت ١١٤٤ - والذى له الحق فى طلب الحجر هم الدائنون ففى طلبوا ذلك أجيبوا إليه. ويتبع فى بيع أمواله لاداء الديون ما ذكر فى مبحث نزع الملكية جبرا عن صاحبها

الفصل السادس

إجراءات الحجر

الفرع الاول

المجلس المختص

١١٤٥ - نصت المادة ٥ فقرة ٣ بأنه في مواد الحجر يتعين الاختصاص بمحل توطن المحجور عليه أو الشخص المطلوب توقيع الحجر عليه . فإذا كان الغرض من الطاب توقيع الحجر فن الطبيعي ومن العدل ان المجلس الذى ينظر فيه هو أقرب جهة يستطيع أن يصل إليها للدفاع عن نفسه

١١٤٦ - وإذا كانت المسألة تتعلق بالشخص المحجور عليه فان الواجب يحتم بأن يكون المجلس الذى ينظر فى أى أمر يتعلق به إنما هو المجلس الذى يكون فى دائرته محل توطن المحجور عليه المذكور لما فيه من الفوائد العظمى وسهولة البحث والتدقيق فى جميع المسائل المتعلقة به . خصوصاً إذا طلب رفع الحجر عنه فان المجلس يمكنه أن يصل الى كافة الاستدلالات ولفهم الحالة بطريقة متعج

الفرع الثانى

طلب الحجر

١١٤٧ - نصت المادة ١٠ من القانون بان الطلب يرفع للمجلس الحسى فى مواد الوصاية والحجر والتمت فى غير الحالة المعينة فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة : من أحد أعضاء العائلة أو من النيابة العمومية أو من كل ذى شأن . وكالة

عضو العائلة عامة في معناها لا تشمل تحديداً بل المرجع في تحديد درجة القربا إلى الجاس وهو يملك حرية التصرف فيما اذا كان الطلب مقبولا شكلا أو غير مقبول ١١٤٨ — على أنه يمكن بوجه عام قبول الطلب المقدم من كل شخص يهيمه أمر السفينة أو يعود عليه الضرر من بقاءه غير محجور عليه وهم الأقارب بترتيب درجات الارث أو الدائنون له . يراجع كتاب المعاملات صديفة ١٥٢ جزء أول

١١٤٩ — وقد حكم بأنه لا يجوز لاجنبي أيا كان أن يطلب الحجر على شخص آخر ليس له به علاقة قرابة أو مصاهره وذلك لاتقاء مظنه الغيره من الاجنبي على مصلحة من يطلب الحجر عليه أو المحافظة على كرامة العائلة ولو أتيح لكل شخص توقيع الحجر على آخر لافضت هذه الإباحة إلى التعرض وتداخل الغير في الشؤون الخصوصية الشخصية وتعهد النكايه والتشهير بالظمن في اجنبي لا تربطه بالمطعون فيه أية علاقة عائلية

١١٥٠ — واشترط القانون لتقديم الطلب أو حصول الاستئناف ان يكون صادرا من شخص له شأن في رفعه كأن يناله ضرر من القرار الابتدائي . ويظهر هذا الأمر في حالات كثيرة : كمن يشتري عقارا ثم يتواطأ البائع على اتخاذ سبيل لابطال البيع بدعوى وجود الغفلة الموجبة للحجر على البائع ثم قصر البائع في الدفاع عن نفسه أو تعمد اساءة الدفاع ثم صدر قرار الحجر عليه . فللاشتري حيثذ مع كونه اجنيا عن العائلة أن يطلب رفع الاستئناف عن هذا القرار لما فيه من الضرر لمصلحته . وله أن يدلل على أن البائع حائز للاهلية الشرعية وقت التعاقد وانه صرف ثمن المبيع في وجوه مشروعه فيها مصلحة للبائع (١)

١١٥١ - قريب غير وارث - يقبل طلب الحجر من قريب ولو غير وارث مهما كان الباعث الذي دعاه اليه . وقد كان النص القديم قاصراً في قانون سنة ١٨٩٦ على النيابة العمومية أو أحد أعضاء العائلة وجاء الشارع في المادة العاشرة من القانون فجعل هذا الحق لكل ذى شأن . وهو نص واسع المدى والمرجع في تحديده ظروف كل قضية

على أن المهم في أعضاء العائلة أن الشارع لم يميز بين الوارث منهم وغير الوارث . لأن الحجر وضع أولاً وبالذات لمصلحة المحجور عليه . وأكثر الناس اهتماماً بهذه المصلحة عادة هم الأقارب بغير تمييز بين درجتهم

على أن مصلحة الأقارب التي لا تأتي إلا بعد مصلحة المطلوب الحجر عليه قد روعيت أيضاً في هذا النص لأن من لم يكن منهم وارثاً اليوم يجوز أن يصير وارثاً غداً

وعلى ذلك يصح قبول الطلب من بنت أخ المطلوب الحجر عليه (١)

الفرع الثالث

تقديم الطلب للنيابة

١١٥٢ - النيابة في الحقيقة لا علاقتها بالمجالس الحسبية . وإنما أتيح لها في أن تقوم بطلب الحجر على السفه من هذه المجالس . وهذا الحق مستمد من سلطتها العامة ومخولة لها في قانون العقوبات إذ يجوز أن تكون تصرفات السفه وذى الغفلة محل تحقيق بمعرقها إذا كانت صادرة عن أفعال تعتبر داخلة في المسائل التي يعاقب عليها القانون وقد شرحناها تفصيلاً في هذا الكتاب

(١) حسي عال ٤ يناير سنة ١٩١٤ مجلة الاجكام الشرعية السنة العاشرة ص ٩٣

فقد يتفق فعلا أن يتهم شخص فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص فيستولى منه على نقود أو عروض وذلك بالاحتياال لسلب كل الثروة أو بعضها مادة ٢٩٣ عقوبات

على أن النيابة في مثل هذه الحالة تستطيع أن تجمع عناصر الاتهام وفي مقدرتها أن تعرف حالة ذلك الشخص اذا لم يكن في الامر نوع جنائي. إذ القانون يخول لها استحضار الشهود ولو بالقوة واستجوابهم والحكم عليهم عند الامتناع عن الشهادة وغير ذلك من الضمانات . فاذا تقدم بلاغ للنيابة مباشرة فلها أن تتخذ نحوه ما تراه من الاجراءآت ثم تحيل الاوراق بعد ذلك للمجلس ان جدت ضرورة لذلك

١١٥٣ - واذا تقدم للمجلس طالب من شخص لا مصلحة له أو من مجهول الاسم فيصح للمجلس أن يتولى التحرى عن المطلوب الحجر عليه . ثم إذا رأى أن الامر يستدعى تحقيقاً أو استيفاء لبعض النقط عن طريق النيابة فله أن يحيل الاوراق عليها ثم يطلب منها رأيها سواء بالموافقة على الاستمرار في نظر الطلب أو في حفظه لعدم تقديمه من غير ذى صفة

الفرع الرابع

وظيفة المجلس

١١٥٤ - نصت المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية بأنه يجب على المجلس أن يسمع أقوال طالب الحجر وأقوال من يكون واقفاً على أحواله من أقاربه وغيرهم فاذا لم تتبع هذه الاجراءآت كانت القرارات التى تصدر منها باطلة . وعلى ذلك فالقرار القاضى بتوقيع الحجر على شخص يعتبر باطلاً إذا صدر في نفس اليوم الذى تقدم فيه طلب توقيع الحجر بدون أن يستدعى المجلس الشخص المطلوب

الحجر عليه وبدون مراعاة الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابعة من ضرورة استدعاء الأقارب والمعارف والجيران (١)

١١٥٥ - فإذا رفض المطلوب الحجر عليه الحضور فالمجلس أن يقدر ما يحتمله هذا الرفض. أما إذا كان في حالة يتعذر معها حضوره فالمجلس أنه ينتقل اليه لاختبار حاله أو يتدب لذلك أحد أعضائه أو أحد الأطباء الخبراء
مادة ١٥ فقرة ٢

١١٥٦ - وكل طلب قدم من غير المنصوص عنهم في المادتين الثامنة والعاشر من القانون في مسائل الحجر والوصاية والنيابة يحيله رئيس المجلس للنيابة العمومية لابداء رأيها فيه

١١٥٧ - ولا يعتبر الفصل في الطلب قانونيا واجب الاعتبار إلا إذا صدر من المجلس قرار بقبوله أو رفضه - أما مجرد حفظ الطلب بمعرفة رئيس المجلس بعد تحريات أو تحقيقات وقام بها فلا يعد ذلك فصلا في المادة ولا يترتب عليه أى أثر (٢)

١١٥٨ - الإجراءات التحفظية في طلب الحجر - لما كان طلب الحجر يستدعى وقتاً طويلاً حتى يفصل في صحته فقد خول القانون للمجلس الحسي أن يتخذ الاجراءات التحفظية التي يراها مؤدية إلى حفظ أموال المطلوب الحجر عليه حتى يفصل في هذا الطلب .

ونصت المادة ١٧ بأن للمجلس أن يعين مديراً مؤقتاً يقوم بإدارة أموال المطلوب الحجر عليه ان رأى ضرورة لذلك . وتنتهى هذه الادارة بصور قرار نهائى فان حكم بالحجر تولى القيم أمر الأموال واستلمها من المدير الموقت

(١) حسي عال ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١٧٩

(٢) حسي عال اول مايو سنة ١٩٢٧ محاماه السنة السابعة رقم ٤٦٥

الفرع الخامس

رفع الحجر

١١٥٩ - رفع الحجر لا يكون إلا بطلب من المحجور عليه. ومن ثم إذا قرر المجلس الحسي توقيع الحجر على شخص فلا يجوز لولده أن يرفع للمجلس الحسي العالي استئنافاً عن القرار المذكور يطلب فيه إلغاء الحجر (١)

١١٦٠ - توقيع الحجر بشرط - إذا قرر المجلس رفع الحجر عن شخص بشرط أن يقف أملاكه فالشرط صحيح ويبقى الحجر حتى يتحقق الشرط. والمقرر شرعاً أن المحجور عليه لسفه يصح وقفه على نفسه وعلى ولده وعلى ولد ولده ثم لجهة بر لا تنقطع مادة ٢٦ من قانون العدل والانصاف ورد المختار على الدر المختار لابن عابدين

قرار المجلس معلق على شرط أو أمر مستقبل أو غير محقق يترتب على وقوعه أو عدمه نفاذ قرار فك الحجر أو زواله. فإذا فسر المجلس الحسي قراره بهذا المعنى واعتبره كأن لم يكن وأعاد الحالة لأصلها يعتبر الحجر مستمراً على المحجور عليه (٢)

١١٦١ - أثر رفع الحجر - يترتب على رفع الحجر الزام القيم بتسليم الأموال للمحجور عليه بالصفة التي بينها في باب الوصي عند بحث طريقة تسليم الأموال. فإذا لم يفعل القيم وقع تحت طائلة العقاب والمسئولية

١١٦٢ - وليس للمجلس الحسي متى أصدر قراراً برفع الحجر عن شخص أن يامر بإيقاف تسليم أمواله حتى يفضل في الاستئناف المرفوع عن ذلك القرار

(١) حسي عال سنة ١٩٢٣ بمجموعة رسمية سنة ١٩٢٣ صحيفة ١٩٠

(٢) استئناف ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ بمجموعة ١٩٢٣ صحيفة ٦٧

لأن قرارات المجالس الحسبية واجبة التنفيذ ولو استؤنفت (١)
 ١١٦٣ - وللجلس الحسبي من تلقاء نفسه أن يقرر برفع الحجر عن
 شخص ولو لم يطلب ذلك. لأن الأصل إطلاق حرية التصرف للناس. وللجلس
 أن يقرر ما يقتضيه الواقع - وله أيضا أن يرفع الحجر إذا لم يكن المحجور عليه
 مال. إذ لا داعي لاستمرار الحجر سواء طلب المحجور عليه ذلك أو لم يطلب (٢)

الفصل السابع

نشر قرارات الحجر

تكلمنا عن هذا النشر طويلا في الكتاب الأول ولاكتنا نذكر
 في هذا الفصل بعض المبادئ القانونية المستنتجة من الأحكام التي أصدرتها
 جهات الاختصاص وتكلمنا فيها عن قيمة النشر عن قرارات الحجر على السفيه
 ١١٦٤ - قرار الحجر لسفه حجة على الغير من تاريخ صدوره وليس
 من تاريخ اعلانه بالجريدة الرسمية لأن ذكر ضرورة النشر لا يمكن أن تؤثر
 في أحكام الشريعة التي تخضع لها في قضايا الحجر والتي قضت بأن تصرفات
 المحجور عليه باطلة من يوم الحجر عليه مادة ٨٩ من كتاب الأحوال الشخصية.
 ولأن مع التسلم جدلا بأن للقرار الوزاري في اللائحة التنفيذية قوة القانون فإن
 المادة لا تفيد مطلقا أن نتيجة قرار الحجر معلقة على حصول النشر وبعبارة
 أخرى لم تنص المادة المذكورة على وجوب النشر وإلا كان قرار الحجر لاغيا
 بالنسبة للتصرفات السابقة عليه (٣)

(١) حسبي عال ٤ فبراير سنة ١٩٢٣ بمجموعة ١٩٢٣ صحيفة ٦٢

(٢) حسبي عال لحاماه س ٩ رقم ١٥٣

(٣) مجلة المحاماه س ١ حكم رقم ٧٢

حكم الاستئناف المختلطة ١٤ مارس سنة ١٩٠٠ مجلة الشريعة المختلط س ١٥

صحيفة ٢٠٦ وس ١٢ صحيفة ١٦٥

بمجموعة لا تتر جزء ٢٠٦ صحيفة ٢٦٦

فهرست العشرة سنوات الثانية صحيفة ١٧٥ قنة ١٨٤٦ للمحاكم المختلطة

١١٦٥ - لقد قال المرحوم فتحى زغلول باشا تعليقا على قوانين المجالس الحسينية فى كتابه شرح القانون المدنى ص ٣٤ ما يأتى :

ومضى تمت الاجراءآت يصدر المجلس القرار بما هو مطلوب ان كان تولى أو عزلا . ويجب على القيم أو الوصى أن ينشر القرار القاضى بتوقيع الحجر أو باستمرار الوصاية إلى ما بعد السنة الثامنة عشرة أى بعد السن الذى حدده القانون القديم لبلوغ الرشيد . ويترتب على قرارات المجلس الحسى القاضية بالحجر أو باستمرار الوصاية بطلان كل عمل يشره المحجور عليه من يوم صدور القرار الخاص به

وظاهر أنه لم يكن غرض اللائحة التنفيذية بالنشر مخالفة أحكام الشرع وإنما قضى به استحسانا لا وجوبا تطبيقا لهذه الأحكام نفسها .

١١٦٦ - كذلك لم يكن الغرض من النشر حماية مصالح المتعاقدين مع المحجور عليه وإنما حماية الأخير نفسه بتحذير الناس من معاملته وللإعلان عن مثله قانونا . بدليل أن الشارع لو أراد حماية المتعاقدين مع المحجور عليه لنص صراحة على صحة التصرفات الصادرة قبل النشر ولقرر بوجوب تسجيل اقرارات الحجر فى سجلات عمومية يمكن أن يطلع عليها جمهور الناس ولكلف لمجالس الحسينية باجراء النشر بنفسها وفى ميعاد معين . ولو أننا كنا أخذنا بعكس هذا الرأى لكانت النتيجة غريبة جداً . نحن نعلم بأن الانسان بمجرد أن يعرف اجراءآت الحجر عليه يعمل على التصرف فى أملاكه بقدر ما يستطيع بسرعة . إما تصرفا صحيحا بمعنى أنه يقبض ثمن المبيع حتى ولو كان بخس ليدخره لاسرافه وإما تصرفا صوريا لجعل منه مورداً لتوسعة على نفسه من غيره . وفى الحالتين يصعب ابطال تصرفه فإذا سلنا أيضا بصحة التصرفات الواقعة فى المدة بين قرار الحجر والنشر خصوصا وأن اللائحة التنفيذية لم تحدد ميعادا للنشر لا تسع أمام الجمهور عليه المجال للخراب العاجل

ويدهى أنه لا يمكن أن يكون ذلك غرض الشارع لأنه لا يعقل أن قانونا وضع لحماية القاصر ومن في حكمه ينقلب إلى عكس الفرض الموضوع له (١).
ولقد سارت محكمة الاستئناف المختطلة - في حكمها السالف ذكره على هذا المبدأ ولكنها أصدرت حكيم آخرين أحدهما في ١٨ مايو سنة ١٨٩٩ - والثاني في ١٦ مايو سنة ١٩٠٠

أما الأول وهو المنشور ملخصه بفهرست العشر سنوات جزء ٢ ص ١٧٤
فقرة ١٨٤ فلا يس هذا المبدأ إلا عرضا لأنه قضى بصحة الورقة المعلنة للقيم المعزول بعد عزله وقبل النشر عن اسم خلفه للجريدة الرسمية
أما الحكم الثاني فقد ورد ذكره بحشيات حكم صادر من محكمة مصر الابتدائية لمختطلة ولم يشر على صورته حتى يمكن التعريف عليه

ولقد سارت المحاكم الفرنسية على هذا المبدأ أيضا ولاحكام هذه المحاكم أهمية خاصة في هذا الموضوع لأن المادة ٥٠٢ من القانون الفرنسى تطبق على أحكام المادة ٤٧٩ من كتاب الاحوال الشخصية ولأن نص المادة ٣٠ من اللائحة التنفيذية يتفق كذلك مع نص المادة ٥٠١ من القانون الفرنسى. كذلك قد أجمعت طمة العلماء الفرنسيين على هذا المبدأ أيضا راجع بلانيول جزء ١ صحيفة ٨٣٣ فقرة ٣٦١٢ وديمولومب جزء ٨ فقرة ٥٥٠ وأوبرى وروجز أول صحيفة ٧٠٠ فقرة ١٢٥ نوتة ٣٨ ولوران جزء ٥ فقرة ٢٧٤ وكذلك الاحكام الواردة بالمؤلفات المذكورة

(١) محكمة الاستئناف المختطلة ١٤ مارس سنة ١٩٠٠ مجلة التشريع ص ١٥ صحيفة ٢٠٦

الباب الخامس

موانع الاهلية

التي لاعلاقة لها بالمجالس الحسبية
وآثارها القانونية والشرعية

مقدمة

تكلمنا عن عوارض الاهلية التي وضع لها قانون المجالس الحسبية والتي تقتضى الحجر . وشرحنا جميع المسائل المتعلقة بالحجر . ولكن توجد عوارض أخرى لا تهيمن عليها المجالس وانما تعتبر عيوباً للرضا الذي يجب توفره حتى تكون التصهات صحيحة نافذة لها آثارها القانونية

ويصح أن نتولى بيان هذه العوارض بالقدر المناسب اتاماً للبحث

الفصل الأول

الاكراه

١١٦٧ - الاكراه = معناه في اللغة حمل الانسان على ما يكرهه ومعناه

في الشرع فعل يوجد من شخص فيحدث في شخص آخر معنى يصير به مدفوعاً إلى الفعل الذي طلب منه . والاكراه نوعان ملجئ وغير ملجئ .

فالملجئ يكون بما يعدم الرضا ويفسد الاختيار أى يجعل الفاعل غير راض ولا مستحسن لما يفعله ويجعل اختياره غير مستقل بل يكون مبنيًا على اختيار الحامل . هذا النوع من الاكراه يكون بالتهديد باتلاف النفس أو عضو من الاعضاء أو بضرب يخشى منه على نفسه أو على عضو من اعضائه من اتلف .

وغير الملجئ يكون بما يعدم الرضا ولا يقيد الاختيار بأن يتمكن معه الفاعل من الصبر على ماهدد به عادة . وذلك بالحبس أو القيد أكثر من يوم أو الضرب الذي يطيقه ولا يتلف شيئاً من بدنه (١)

والناس ليسوا سواء في احتمال الأذى باختلاف التأثير يتبع الأحوال من صحة ومرض وغير ذلك - راجع تفصيلات هذا الموضوع في كتاب الدر والبرازية والرملی وفتاوی أبو السعود إذ قال الأخير :

أن البيع والشراء والاجارة كالاقرار والهبة وإن كل من يقدر عن المنع من الاولياء كالأب للعة الشاملة فليس قيد . فإذا زوج بنته البكر من رجل فله أرادت الزفاف منعها الأب إلا أن يشهد عليها أنها استوفت منه ميراث أمها فأقرت ثم أذن لها بالزفاف فلا يصح اقرارها لكونها في معنى الكرمه .

١١٦٨ - والاكراه بنوعيه لا ينافي أهلية الوجوب ولا أهلية الاداء وذلك لبقاء الاختيار معه وإن كان اختياراً فاسداً في الاكراه الملجئ فيتوجه الخطاب الى المكره في هذه الحالة بدليل أن من أفضاله ما هو حرام بالاجماع كالقتل ومنها ما هو ممنوع فرضاً كشرب الخمر وأكل الخنزير ومنها ما هو مريض فيه كاتلاف مال الغير والاضطراب في رمضان

فتبوت هذه الأحكام دليل توجه الخطاب. ولو سقط الاختيار مع الاكراه لتعطل الاكراه

١١٦٩ - انواع الاكراه - الاكراه اما ملجئ أو غير ملجئ

والشيء المكره عليه اما قول واما فعل

والقول اما خير أو انشاء

والانشاء اما أن يقبل الفسخ ويطله الهزل أو لا

والفعل اما أن يباح ويحل مع الاكراه أو يحرم أو يرخص فيه

١١٧٠ - فإن كان الاكراه على قول هو اقرار كان اقراراً باطلاً لا يؤخذ

(١) راجع مقالة الأستاذ الشيخ احمد ابراهيم مجلة القانون والاقتصاد السنة الاولى

به المقر وذلك لأن الاقرار جعل حجة حالة الاختبار ترجيحاً لجانب الصدق على جانب الكذب .

وعند الاكراه يترجح جانب الكذب على جانب الصدق لوجود القرينة الدالة على أن المقر يريد دفع الضرر عن نفسه . ويستوى في ذلك الاكراه الملجئ وغير الملجئ .

١١٧١ - وإن كان الاكراه دلي قول الانشاء من التصرفات التي تقبل الفسخ ولا تصح مع الهزل كالبيع أو الاجارة كان التصرف فاسداً سواء أكان الاكراه ملجئاً أم غير ملجئ . وذلك لفقدان الرضا وهو شرط لصحة التصرفات

١١٧٢ - وإن كان التصرف بما يصح معه الهزل ولا يقبل الفسخ كالطلاق والزواج فالتصرف صحيح يترتب عليه أثره كما تقدم .

١١٧٣ - وإن كان الاكراه على فعل فإن تحت هذا ثلاثة أقسام وكلها لا يؤثر فيها إلا الاكراه الملجئ . أما غير الملجئ فلا تأثير له فيها .

القسم الاول — ما يحل فيه اقدام الفاعل على ما أكره عليه بل يفترض عليه ذلك . كالاكراه على شرب الخمر وأكل الميتة حتى اذا امتنع عن تناول ما أكره على تناوله وصبر حتى قتل أو أتلف كان آمناً . قال الله تعالى : (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم)

القسم الثاني — ما يرخص فيه شرعاً اقدام على مباشرة ما أكره عليه ولكن الاخذ فيه بالعزيمة أفضل وهو فعل كل ما به استخفاف بالدين وارتداد عنه . قال تعالى : (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) . والامثلة على ذلك كالاكراه على ترك الصلاة المفروضة أو على إتلاف مال الغير

فان صبر في كل ذلك حتى وقع المكروه كان مثاباً مأجوراً وإن فعل رخص له ذلك ويكون ضمان المال المتلف على الحامل لان الفاعل يصلح آلة له في الاتلاف فكأن الحامل هو المتلف

القسم الثالث - مالا يباح بحال من الاحوال كالاكراه على قتل النفس المعصومة فان فعل ذلك كان آثما بالاجماع ويقتص من الحامل فقط على قول أبي حنيفة ومحمد . لان الفاعل يعتبر كآلة له في هذه الحالة . وقال زفر يقتص من الفاعل على فعله لانه هو المباشر للقتل وقال الشافعي يقتص منهما جميعا . قال أبو يوسف لا يقتص من واحد منهما لان الحامل متسبب غير مباشر والفاعل مدفوع الى القتل حرصا على حياته فتمكنت الشبهة من الجانبين . وتجب اليه على الحامل لان الفاعل يعتبر آلة له فعنده قائم . والزنا لا يرخص فيه مع الاكراه ولكن لا يحد حد الزنا على قول الصحابين وقول أبي حنيفة الثاني خ - لافا لزفر أما المرأة فاذا أكرهت على الزنا فطاوعت سقط عنها الحد مطلقا

على أنه يمكن نظرية الاحكام الخاصة بالاكراه في كتب الفروع . أسول فخر الاسلام وشرحه وكشف الاسرار ونور الانوار وحاشيته والتوضيح والبلوغ وحواشيه والمرآة وحاشية الازميري وسلم الثبوت وشرحه في مبحث الاهلية ونحن لا نتكلم في هذا الكتاب الا عن السفه والصغر ومرض الموت والجنون والغفلة والعته وأما باقي العوارض فان موضعها في كتب الفقه ولا علاقة لها بقانون المجالس الحسينيه والاهليه القانونية (١) ولكن نذكر آثار الاكراه في العقود تكملة للبحث واستيفاء لموضوع الاهلية في ذاته كذلك سنذكر آثار العوارض بالقدر المناسب

شروط الاكراه والآثار القانونية

١١٧٤- يجب أن تتوفر في الاكراه أركان خمسة وإلا اعتبر مجرد ادعاء . وتؤثر ارادة الأشخاص بقوة الظروف بكيفية تؤثر في الحقوق . وهذه القوة الخارجية تتخذ أشكالا مختلفة فقد تكون كارثة طبيعية كفيضان أو حريق أو طاعون وقد تكون هذه القوة من فعل الانسان كالاكراه الحاصل من عدو

مسلح أو من غوغاء أو حمل شخص على آخر بالوعيد . وهذه القوة الخارجية على أية صورة كانت تؤثر في الحقوق فتعيق انشاءها أو تمنع أو تعدل كيفية مباشرة هذه الحقوق .

١١٧٥ - والقاعدة العامة أن من يقع عليه الاكراه بحميه القانون من ضرر يحيق به إلا اذا أمكن نسبة خطأ اليه او اذا كان مسئولاً عن الخطر أو الهلاك بمقتضى القانون أو الاتفاق . فاذا التزم شخص بمقتضى القانون أو الاتفاق بأن يقوم بعمل في مياعدمعين ومنته قوة قاهرة من العمل في الميعاد المعين فلا يسأل عن تعويض الضرر الناشئ عن التأخير . وتسرى هذه القاعدة على الاحوال التي تمنع فيها القوة الخارجية من اكتساب الحقوق كما لو منع شخص بالقوة من التعاقد مع مع آخر فيجوز للمكره أن يطالب المكره بالتعويض فلا يجوز لنقابة أن تمنع العمال بالقوة عن العمل لدى رب مصنع (دلولز سنة ١٩٠٣، ٢، ٣٣٩، وس ١٩١٢، ٩٧، ٣)

وليس مرادنا هذا النوع من الاكراه الذى يمنع انعقاد العقود أو يحول دون نفاذها ولكن مرادنا الاكراه المعتبر عيباً من عيوب الرضا

١١٧٦ - الاكراه المبطل للتعاقد الاكراه هو حمل الانسان على ما يكرهه ولا يريد مباشرة لولا الحمل عليه بالوعيد . ولا يكون الاكراه موجباً لبطلان التعاقد إلا اذا كان شديداً بحيث يحصل منه تأثير في ذوى التمييز مع مراعاة سن العاقب وحالته والذكورة والانوثة (م ١٣٥/١٩٥ مدق)

ويشير القانون فقط إلى الاكراه الذى يحمل الانسان على الرضا لخوفه مما يقع عليه لو لم يقبل ، كما لو صوب شخص مسدساً على آخر وخيره بين التوقيع على صك أو القتل . فاذا اختار المكره التوقيع فيكون قد اختار أهون الشرين ، لذلك يعتبر مختاراً وراضياً بالتعاقد ولكنه ليس حرّاً في رضائه . ويجب أن يفرق بين هذه الحالة وحالة انعدام الارادة كما مسك يد شخص واضطراره إلى التوقيع على شيك فلا تعتبر الامضاء صادرة من المكره . وكذلك الحال بالنسبة

لمن يقع تحت سلطة منوم مغناطيسى فلا يعتبر راضيا لأن أفعاله تصدر بإجاء المنوم وهو ما يعدم الرضا بتاتا. وهذه الفقرة تقضى بها طابع الاشياء وأخذت بها القوانين (القانون المدنى الالماني مادة ١٠٥ و ١٢٣ وقانون النكاحات السويسرى مادة ٢٩)

والاكراه الذى تشير اليه القوانين هو الذى لا يمنع انعقاد العقود ولكنه موجب لفساد المشاركة بناء على طلب من وقع عليه الاكراه

١١٧٧ - فى شروط الاكراه - يشترط فى الاكراه المبطل للتعاقد ترافر

الشروط الآتية :-

١ - لا يكون الاكراه مبطلا للمشاركة إلا إذا كان شديدا بحيث يحصل منه تأثير لذوى التمييز مع مراعاة سن العاقد وحالته والذكورة والانوثة فلا يشترط أن يكون من شأنه أن يؤثر فى أقوى الناس وأثبتهم جنانا

٢ - يجب أن يولد الاكراه فى نفس المكروه الخوف من وقوع ضرر بليغ ولا يشترط فى الاكراه ان يكون واقعا على الجسم أو المال بل قد يكون أدبيا . ومثال الاكراه المادى تهويل مسدس على رأس انسان لحمله على الرضا أو الضرب المبرح. لكن الغالب أن يكون الاكراه أدبيا كالتهديد بالاذى عند عدم الرضا أو النيل من شرف الشخص أو تقدير الظروف التى يستفاد منها الاكراه متروك للمحاكم

٣ - يجب أن يقع الوعيد على نفس الشخص الخائف أو أحد أقربائه فلا يشترط أن يقع الاكراه على شخص المتعاقد بل يصح أن يكون موجها إلى أحد أصوله أو فروعه أو إلى أحد الزوجين أو أحد أصدقائه .

٤ - يجب أن يكون الاكراه حاصلا وقت التعاقد. أما الاذى الذى يلحق المكروه فلا يشترط فيه ذلك اذ الغالب أن يكون مستقبلا .

د - يجب أن يكون الاكراه مخالفا للقانون فإذا كان نتيجة الاستعمال حق

قانوني فلا يكون مفسداً للتعاقد . فاذا هدد الدائن مدينة بالتفويض على أمواله ان لم يقرر رهنها لمصلحة أو إذا هدد السارق بالتبليغ ان لم يرد الشيء المسروق ، ويدفع تعويضاً كل هذا لا يعتبر اكراها . كذلك لا يعتبر اكراها طلب تحويل الدين الطبيعي إلى دين مدني كما لو عاشر رجل امرأة عدة سنين ثم هجرها فهددت به باذاعة ما كان بينهما من علاقة ان لم يعرضها عن الضرر الذي لحقها بسبب تركها . إنما يجب أن لا يكون استعمال الحق اداة للنصب وابتزاز أموال الغير بلا وجه حق وإلا اعتبر اكراها وذلك لان استعمال الحقوق لا يجوز ان يكون بأى حال من الأحوال وسيلة للاستيلاء على أكثر مما يوجب القانون . والامثلة على ذلك كثيرة . فالتهديد باشهار الافلاس وسيلة قانونية يلجأ اليها الدائن لاقضاء ديونه من مدينة التاجر . لكن اذا استعمل الدائن هذه الوسيلة للحصول على أكثر مما يستحق اعتبرت اكراها (استئناف مختلط ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٦ مجلة التشريع أو القضاء ج ٥٨٩) والقبض على شخص متلبس بجريمة يعرضه للعقوبات الجنائية والقوانين المعقولة ولكن يجب أن لا يستفيد المجنى عليه من هذه الظروف فيحصل على مبلغ جسيم كما لو دام زوج رجلاً مع زوجته في المحل المخصص للاحريم بحالة مربية وحمله على التوقيع على سند أو كميالة (دللوز ، ١٨٩٤ ، ٢٠٥٤) ومحل البحث هنا هو معرفة ما إذا كان المكره يقصد حقيقة استعمال حق مشروع أم أنه يتخذ حقه ذريعة لابتزاز أموال الناس . وتقدير هذه الظروف متروك للمحاكم .

١٧٨ ولكن هل يعتبر خوف الفروع من الأصول المبني على الطاعة اكراها؟ لانزاع في أنه لا يعتبر اكراها اختيار شخص العمل بكيفية معينة ارضاء لشخص آخر . ولكن يمكن القول من جهة أخرى بأنه اذا كانت علاقة شخصين يدمجها علاقة سيد بمسود أو علاقة رئيس بمرووس فالتهديد الحاصل من أحدهما على الآخر يعتبر اكراها مفسداً للتعاقد ولو كان بطبيعته طفيفاً ولم توجد بينهما هذه العلاقة بخوف الزوج من غضب زوجها أو خوف الخادم من غضب سيده يعتبر

اكرها أديا (أوبري وروج ٤ بند ٣٤٣ ص ٤٠٢ ودلوز، ١٩٠٣، ١١، ٣٠) ١١٧٩ - الاكراه الادبي - المحاكم هي التي تقدر ظرف الحالة وتستخلص منها صحة أو فساد التعاقد بسبب الاكراه . ونورد فيما يلي أمثلة على الاكراه الأدنى . هدد مدير شركة بعض المستخدمين بالطرد ان لم يوقعوا على كيالات (دلوز ٣٢٩، ٣٥٩) . استغل قسيس مخاوف شخص مريض في مرض الموت . وحله على تحرير وصية لآخر (١٠٦٤٥، ٣١٠) . هدد زوج زوجة باقامة دعوى الزنا ان لم توقع على مخالصة (١٩٠٣، ١١، ٣٠) . هددت شركة تأمين بالتبليغ عن أب المستامن بأنه وضع النار عمداً في المبانى المؤمنة ان لم يتنازل عن حقه في التعويض (سيري، ١٠٨١، ٢٤٢) . هدد افراد فرقة موسيقية مدير المحل بالاضراب عن العمل في اليوم المحدد للعمل : هدد شخص اخر بالانفصال الى خطيبته باشاء ماسة بكرامته (١٩٠٣، ٢، ٤٧٤) . هددان والدم بالانتحار أو الاتحاق بفرقة طيران ان لم يقبل الوالد التعاقد معه على شيء معين ١١٨٠ - في الاكراه الحاصل من غير التعاقد بين -

التدليس لا يجوز الاحتجاج به الا على فاعله . ولا تسرى هذه القاعدة على الاكراه فيجوز الاحتجاج بالاكراه ولو لم يكن حاصلًا بفعل أحد المتعاقدين أو كان جاهلاً به . وقد أشارت المادة ١١١١ من القانون المدني الفرنسي الى هذه الحالة . أما القانون المصري فقد أغفلها ولكنه لم يقرر قاعدة مخالفة لها . وحكم بأن المشرع المصري لم يقصد مخالفة القانون الفرنسي (استئناف محتلط ١١ ابريل سنة ١٨٨٨ المجموعة الرسمية للمحاكم المختلطة ج ١٣، ١٧١) . وهذه الفقرة قديمة ترجع الى القانون الروماني ويمكن تبريرها بالاعتبارات الآتية :

١ - من العسير أن يحصى الانسان نفسه من الاكراه في حين أن الانسان يستطيع أن يحصى نفسه من الغش والتدليس . وذلك لان المكره يحمل على سرعة البت فيما يعرض عليه فإذا هدد شخص آخر بالقتل ان لم يوقع على عقد في صالح

شخص ثالث فلا محل للتفكير أو لارجاء الأمر الى وقت آخر. وفي الواقع تعتبر ارادة التعاقد غير حرة ولكن إذا حاول شخص أن يقنع شخصا آخر بالتوقيع على عقد بطريق التدليس ففي مقدور هذا الأخير أن يترتب في الأمر. وهذه الحالة يجب أن تثير شكوكه بسبب الالتحاح في توقيع عقد ليس له مصلحة ظاهرة في إبرامه.

٢- إذا اضطربت الاحوال فقد يستطيع رئيس عصابة أن يحمل شخصاً على التعاقد لمصلحة كل أفراد العصابة. وليس من العدل في هذه الحالة أن نكلف المكره على اقامة الدليل بعلم كل أفراد العصابة بالاكراه الحاصل وقت التعاقد

١١٨١- أثر التعاقد في ظروف قهرية أو عارضة - يحدث أن يتواجد شخص في ظروف قهرية ويتعاقد في هذه الظروف التي لم يكن للطرف الثاني دخل فيها كما لو اختطف عصابة من الاشقياء رجلاً وتهدد المخطوف أن يدفع مبلغاً جسيماً الى شخص نظير مساعدته له على الفرار مع اقتراف ان المتعهد له ليس له شأن بالخطف. او اذا شارفت سفينة على الغرق ومرت بها في هذه اللحظة سفينة أخرى ولم يقبل ربانها المساعدة على النجاة الا نظير مبلغ جسيم غير متناسب مع الجهد المبذول فيرى بعض الشراح أن التعاقد يجوز ابطاله بسبب الاكراه بشرط أن يقضى بتعويض معقول الى الطرف الثاني (ليون كانج ١٠٧٠٠٦) وقد أخذت المحاكم المختلطة بهذا الرأي فأجازت ابطال التعاقد الحاصل لنجاة سفينة بسبب عدم حرية ارادة القبطان (٢٢ مارس سنة ١٨٩٩ تق ج ١١ ١٦٦٠) والظاهر أن هذا الرأي متفق مع عبارة المادة ١٣٣ / ١٩٣ مدق (١)

الفصل الثاني

النسيان

١١٨٢ - هو عدم استحضار الشيء في وقت الحاجة إليه . وهو لا ينافي أهلية الوجوب ولا أهلية الأداء لسلامة العقل وكماله ولكنه عذر بالنسبة للمواخذة في الآخرة اذ العقوبة الأخروية إنما تنبئ على القصد . وذلك لأن الله تعالى علنا في كتابه العزيز أن ندعوه بأن لا يؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا)

وجاء في الحديث المشهور رفع عن أمتي الخطأ والنسيان
١١٨٣ - أما في أحكام الدنيا بالنسبة لحقنق الله تعالى فإن النسيان يعتبر عذرا إذا كان هناك داع طبيعي للعقل ولم تكن هناك حالة مذكرة كأكل الصائم ناسياً ، فإن صومه لا يفسد ، لأن طبع الإنسان يدعوه للأكل . وليس هناك تذكره بما هو عليه من العبادة لأن الصوم عبادة سلبية .
وكذلك الحكم إذا ترك الذابح التسمية على الذبيحة ، فإن أكلها يحل وتكون مالا متقوما .

أما إذا حصل الآكل في حالة الصلاة فإن صلاته تفسد لأن حالته مذكورة له
١١٨٤ - محقوق العباد - وبالنسبة لحقوق العباد فإن النسيان ليس عذراً أصلاً . فمن ألتف مال غيره ناسياً كان أكل طعامه وجب عليه ضمانه . وكذلك عبارة الناس والتزاماته كلها معتبرة قضاء فتترتب عليه آثارها . ومن هذا لو طلق زوجته ناسياً معنى الطلاق وغافلاً عنه أو علق طلاقها على فعل ففعله وهو ناس التعلق وقع طلاقه عند أي حثيفة قضاء . فلو اعتذر فقال آنى نطقته بلفظة طلاق ناسياً معناه غير متذكر له أو فعل المعلق عليه غافلاً عن الطلاق

فلا يقبل القاضى منه هذا - ومع ذلك ففى وقوع طلاق الناسى قضاء خلاف بين الائمة .

والنسيان لا يسقط الواجبات أصلا . فاذا فات الناسى أداؤها وجب عليه قضاؤها اذا تذكر

الفصل الثالث

النوم

١١٨٥ - النوم هو فترة طبيعية تحدث فى الانسان بغير اختيار منه فتعطل الحواس ويمتنع فيها فهم الخطاب . وهو يتنافى الاختيار . لان الاختيار بالتمييز . ولم يبق للنائم تمييز . ولذلك بطلت عبارات النائم كلها . فلو تكلم بالتزام بيع أو شراء أو طلاق أو عتاق أو اسلام أو ردة أو غير ذلك فلا يعتبر كلامه أصلا . بل يكون بمنزلة ألحان الطيور ولا يمكن أن يوصف بكونه خبراً أو إنشاءً أو صدقاً أو كذباً .

١١٨٦ - أما أفعاله فهو مؤاخذ عليها من حيث الضمان المالى فقط دون العقوبة البدنية لأنها تعتمد القصد الصحيح فلو انقلب النائم على شىء من مال غيره فأثقله وجب عليه الضمان وذلك لما تقدم من أن العذر الشرعى لا يتنافى عصمة المحل من نفس أو مال بل تسقط العتوبة البدنية فقط لعدم القصد المعتبر والاختيار كما هو الشأن فى الصبي والمجنون والمعتوه

١١٨٧ - فلو انقلب النائم على إنسان فقتله يصح اعتباره فى حكم القاتل خطأ . ولذلك تجب عليه الكفارة وعلى عائلته الدية إن كان له عاقلة . فان كان له عاقلة وجبت الدية فى ماله هو

١١٨٨ - ويحرم من الميراث اذا قتل مورثه بخلاف الصبي والمجنون والمعتوه

لان الواجب عليه أن يتحرز فينام في موضع لا يتوهم فيه أنه يصير قاتلاً والكفارة في قتل الخطأ وجبت لترك التحرز

ووجوب الدية حاصل لثلا يهدر دم مقتول وهو دم انسان معصوم قتل بغير سبب شرعى يوجب قتله

فلاجل الاحتياط حرم من الميراث لمباشرة القتل وتوهم أن يكون متناوماً وهو ليس بنائم قصداً منه إلى استعجال الارث بخلاف الصبي والمجنون والمعتموم فان هؤلاء أمرهم ظاهر مكشوف

١١٨٩ — وقد يحصل أن بعض الناس يقوم من نومه ويفارق مكانه ويذهب إلى مكان آخر بعيداً أو قريباً ويفعل أفعالا يعجز عنها في حال اليقظة ثم يعود إلى فراشه وهو في كل ذلك نائم ولا يتذكر شيئاً مما فعله بعد يقظته ولو ذكر به . فهل يحرم هنا من الميراث إذا قتل مورثه وهو نائم وقامت القرائن القوية على أنه لا قصد له ولا اختيار بل ولا ادراك له بالمره فيما صنع ؟ أو يعدر كالمجنون والصبي . ؟

الجواب على ذلك يرجع فيه إلى كتب الفقه وإلى شرح قانون العقوبات لكل من الأستاذ على بك زكى العرابي والأستاذ أحمد بك أمين والمسئور جبران بولان أما الضمان المالى فهو واجب على كل حال

الفصل الرابع

الاغناء

١١٩٠ — هو نوع من المرض قد يعرض للانسان فيمنعه من فهم الخطاب ويكون أثره فيه أشد من أثر القوم في تعطيل الحواس وعدم سرعة الانتباه وقد تنقضى حياة الانسان ولا يصاب بشيء من الاغناء بخلاف النوم فانه حاله طبيعية لا يخلص منها الانسان

والاغناء لا يخل بالأهلية ولكنه يمنع فهم الخطاب كالنوم مع - سلامة العقل . والعجز عن استعمال العقل لا يوجب عدم العقل بل هو محجوب وراء الاغناء أو النوم كالشمس يحجبها الغمام فالأهلية موجودة بنوعها . ولكن أثر هذه الحالة أن تأخر الخطاب بالأداء حتى تحصل الافاقة

والقصد الاختياري غير موجود فتبطل به العبارات كلها كالنوم ولتنزه الاغناء سوا في الأقوال والأفعال المتعلقة بالأحكام الدنيوية

الفصل الخامس

الرق

١١٩١ - معنى الرق في اللغة الضعف ومنه رقة القلب

وفي عرف الفقهاء أنه ضعف حكى يتبأ الشخص به لقبول تملك غيره إياه بالاستيلاء عليه كما يملك الصيد وسائر المباحات

١١٩٢ - والرق من حيث هو لا يتأق أهلية الوجوب ولا أهلية الاداء بل قد يكون الرقيق من حيث سلامة بنيته وكال عقله أفضل من الحر بدرجات . ولكن الشرع قد حكم بضعفه من حيث ملكية الحقوق التي يملكها الحر اضعفه إذن يعتبر ضعفاً حكماً لا حقيقة

١١٩٣ - أموال الرق - وقالوا ان غير المسلمين من أهل دار الحرب ميثون لأن يكونوا أرقاء للمسلمين حتى يستولى عليهم المسلمون بالفقر والغلبة وكأن من استولوا عليه من هؤلاء عرضة لأن يكون مملوكاً للمسلمين مسلوب الحرية . وحكمه حكم سائر الأموال يباع ويشترى ويوهب ويرهن ويورث ويعطى مهرأ وبذل خلع وهكذا بما هو من شؤون الأموال

ولا تزول عنه تلك الصفة حتى ولو أسلم وصار من إتقى الاتقياء وأعلم العلماء وقادة الجيوش والعظماء ومقدمى الأمرء والحكام

١١٩٢ - على انا نقول ان الشارع مع اقراره للرق فقد حرص على

الاعتناق ورغب فيه فمن ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه بمجرد الملك وجعل الاعتناق من ضمن الكفارات التي يكفر بها العبد عن سيئاته . وحسن

كل الحسن على الاحسان إلى الرقيق في المعاملة حتى جاء في بعض الاحاديث الصحيحة ان السيد يؤكل رقيقه مما يأكل ويلبسه مما يلبس ولا يكلفه من

العمل ما لا يطيق ويجعل له نصيباً معلوماً من الراحة في العمل (١)

ويكاد الانسان يشعر بأن الشارع كاد يقضى على الرق لولا أسباب اجتماعية

قضت ببقائه . فلفظ فيه ما يشاء أن يلطف كصنيعه في تعدد الزوجات

١١٩٥ - آثار الرق - (١) لا تملك للرقيق في شيء من المال أصلاً بل

العبد وما ملكت يده لسيده . (٢) ويضعف الرق ذمة الرقيق عن تحمل الدين .

(٣) ويسلب الرق أهلية الولاية عن الرقيق لأن الولاية هي انفاذ الانسان قوله

على غيره شأه أو أبي وعلى ذلك فلا ولاية للعبد على أولاده ولا غيره في

نفس أو مال ويصلح للشهادة على الرأي الراجح .

٤ - ولا يحل للرقيق من النساء إلا نصف العدد الذي يحل للحر . وشأن

الامة في عدتها أن تكون لها حيزتان ويجوز تزوج الحرة على الامة ولا عكس

وفي الحدود شرعاً (العقوبات) تكون عقوبة الرقيق نصف عقوبة الحر . ولكن

دم العبد في العصمة كدم الحر تماماً فلو قتل الحر عبداً فإنه يقتل به إن كان القتل

عمداً على ان التفاصيل مبينة في كتات الفروع ويصح الرجوع لهذا الباب تفصيلاً

إلى كتاب الرق في الاسلام الذي ألفه باللغة الفرنسية احمد شفيق باشا وترجمه

إلى اللغة العربية احمد زكي باشا .

(١) كتاب الفقات للشيخ احمد ابراهيم ومجلة القانون والاقتصاد ص ٣٧٨ السنة الاولى

الفصل السادس

الجهل

١١٩٦ - الجهل هو ضد العلم والمعرفة. وينقسم إلى قسمين . بسيط ومركب
فالبسيط هو عدم العلم عما من شأنه أن يعلم
والمركب هو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع وهذا هو شر
الجهلين

١١٩٧ - أقسام الجهل - على أنهم قسموا الجهل إلى ثلاثة أقسام أخرى
فالقسم الأول - فطري وليس بعيب لشموله. قال الله تعالى (والله أخرجكم
من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا)
والعيب هو التقصير في إزالة الجهل ودواؤه التعلم
والقسم الثاني - هو الغلط ودواؤه الثبوت والتوقف . وسببه الجهل الخلقى
مع العجلة والعجب

والقسم الثالث - ذكر في موضعه عند الكلام على السفه وهو خفه الحلم
وهو أيضا مرادف للسفه ومن قولهم استجهله أى استخفه واستجهلت الرمح
الفصن حركته ولعبت به

١١٩٨ - والجهل بنوعيه لا تأثير له في الأهلية بنوعها غير أن الانسان يعذر
بعض أنواع الجهل فتسقط عنه المؤاخظة بما فعل عن جهله
من أجل ذلك عدوا الجهل من عوارض الأهلية ومن هذه الحيثية
ينقسم إلى قسمين

١١٩٩ - الجهل الباطل - وهو لا يصلح عذراً وهو الجهل بما قام عليه
الدليل الظاهر البين وجووده والمكابرة فيه يعتبر كبيراً وعتاداً

والجهل الذي يعذر فيه صاحبه هو الجهل في موضع الشبهة أو الاجتهاد الصحيح أو بحيث يخفى الامر بعدم ظهور الدليل عليه
 ١٢٠٠ - وقد قسموا الجهل الباطل الى أربعة أقسام
 الاول وهو أشد أنواع الجهل على الإطلاق وهو الجهل بالصانع سبحانه وتعالى ورسالة الرسل فهو جهل لا يصلح عنرا أصلاً لوضوح الدليل على وجوده تعالى وتفصيل هذا المبحث يرجع اليه في كتب التوحيد مثل كتاب أصول فخر الاسلام وشرحه

القسم الثاني - الجهل بما علم من الدين بدليل مشهور لا يقبل التأويل الا بضرب من التعسف وانحراف عن سنن الهدى وهو جهل أهل الاهواء من غير أهل السنة والجماعة وهذا جهل مبسوط فيما كتبه الامام الاشعري في كتابه الممتع: المقالات الاسلامية وكتاب الملل والنحل للشهرستاني وكتاب ابن حزم وغيرهم
 وهؤلاء يجب أن يجادلوا وتقام عليهم الحجة لانهم مسلمون يعتمدون القرآن ورسالة محمد عليه السلام ولكنهم ضلوا سواء السبيل

القسم الثالث - جهل أهل البنى الذين يخرجون على الامام العدل بغير حق. فهؤلاء يجب أن يردوا الى الصواب ولو بالقتل معهم كما فعل أمير المؤمنين على عليه السلام مع أهل البنى الخوارج. وأحكام هذه القسم موجودة في كتب السير وهي أحكام اجتهادية مبنية على ما يراه الامام من المصلحة
 والقسم الرابع - الجهل الناشئ عن الاجتهاد في الاحكام الشرعية كتوريت الاخيرة دون تجد وما أحسن ما كتبه في هذا الباب الكمال ابن الهمام في كتابه فتح القدير

١٢٠١ - الجهل الذي يعذر صاحبه - قلنا أن النوع الثاني من الجهل هو الذي يعذر صاحبه وتسقط مع المخاظة والتكليف كما اذا عدل الوكيل أو الوصى أو ناظر الوقف أو أى وال عن ولايته أو حجر على سفيه - فان تصرف المعزول

أو المحجور عليه يعد العزل أو الحجر وهو لا يعلم بشئ منها فإنه يكون معذوراً بسبب جهله وينفذ تصرفه حتى يصل إليه خبر العزل أو الحجر راجع فيما يتعلق بالمحجور الشرح الذي أوردناه في باب الحجر وأثره ١٢٠٢ - وكذلك الحكم في الاطلاقات كقائمة انسان وكيلا أو وصيا أو ناظر الوقف أو واليا وقد تصرف أحدهم بعد الاطلاق وجهل عليه به . فلا ينفذ تصرفه حتى يعلم بأنه وكيل أو وصى (١) فإذا زوج الصغير أو الصغيرة أو من في حكمها أحد أولياء النفس غيب الأب والجد والابن فإن الزواج يكون صحيحاً متى استوفى شروطه ولكنه غير لازم لكل من الصغير والصغيرة فسخه عند البلوغ وكذا لغيرهما عند الافاقة في حالة المجنون

فإذا كان المزوج منه جاهلاً بالزواج حال البلوغ فلم يطلب الفسخ فإنه يعذر بجهله ولو طال الزمن وإذن يكون له أن يطلب الفسخ عند علمه بالزواج (٢) ويصح اعتبار الجهم بشروط معينة عنراً قانونياً في حالة الشفعة والعلم بحصول البيع بالقيود المقررة قانوناً.

الفصل السابع

الخطأ

١٢٠٣ - الخطأ هو وقوع الشيء على خلاف إرادة من وقع منه وهو عندر بالنسبة لحقوق الله تعالى فلا يؤخذ الله من أخطأ بخطئه . ولكنه ليس بعذر في حقوق العباد لأن السماء والاموال معصومة والاعتبار الشرعية لا تنافي عصمة المحل .

(١) مجلة القانون والاقتصاد صحتفه ٥١٢

(٢) اصول فخر الاسلام

١٢٠٤ - غير أن عقوبة المخطئ . دون عقوبة المتعمد لا تتفاء القصد . والمخطئ لا ينافي أهلية التصرفات فيقع طلاق المخطئ عند إني خيفة وأصحابه لانه قد باشر السبب فهو مختار في اللفظ ظاهراً
فاذا أخطأ البائع وصدقه الخصم فإن هذا البيع يعتبر فاسداً كييع المكره

الفصل الثامن

السكر

١٢٠٥ - السكر معروف وعرفوه بأنه سرور يغلب على العقل بمباشرة بعض الاسباب الموجبة له فيمنع الانسان عن العمل بموجب عقله . ويلاحظ أن بعض السكر لا يصحبه سرور كالذي يحصل من تناول بعض الادوية على أن بعضهم عرفه بأنه غفلة تلحق الانسان مع قنور في الاعضاء بمباشرة بعض الاسباب الموجبة لذلك من غير مرض ولا علة . وقيل هو غابة العقل أو مغلوبته من تناول خمر أو ما يشابه الخمر
والسكر لا يثبت شرعاً الا اذا اختلط كلام السكران وأغلبه هذيان . وقد ترتق معه الحال فيصبح لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة

١٢٠٦ - وعلماء الشريعة الاسلامية قد اختلف نظرهم في تصرفات السكران على أن الصحيح ما قرره الامام ابن القيم رحمه الله من أنه لا عبرة بأقوال السكران من طلاق وعناق وبيع وهبة ووقف واسلام وردة وإقرار الخ ولكنه مؤاخذ بضمان ما أتلفه ومؤاخذ بجناياته (راجع كتاب اعلام الموقعين)
١٢٠٧ - ورأى فريق آخر - وهم الاكثرية - رأى هؤلاء بأنه يباح في الطريق المؤدى للسكر فان كان مباحاً كسكر

المكره باكره ملجى وسكر المضطر . وسكر من شرب الدواء فسكر به .
فان السكران معذور شرعا فلا يقام عليه الحد وقد نص قانون العقوبات
المصرى فى المادة ٥٧ بما يأتى:

لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله وقت ارتكاب
الفعل . أما الجنون أو عاهة فى العقل . وأما الغيوبة ناشئة عن عقاير مخدرة
أيا كان نوعها إذا أخذها قهراً أو على غير علم منه بها
وتلغى تصرفاته من طلاق ويصح الخ . ويعتبر السكران فى هذه الحالة كالنائم والمغنى .
عليه

١٢٠٨ - وان كان محظوراً كأن يشرب الخمر طائفاً مختاراً فان تصرفاته
كلها تنفذ عليه عقاباً وزجراً له فيقع طلاقه ويصح يعه الخ . . . وهذا هو مذهب
الامام أبى حنيفة وأصحابه رحمهم الله

ولكن الطحاوى والكرخى من أئمة المذهب قالا بعدم وقوع طلاق
السكران ونقل ابن القيم عن النهاية أنه رواية عن أبى يوسف وزفر .
وقد صدر قانون بمرسوم رقم ٢٥ فى سنة ١٩٢٩ معدل للأئحة ترتيب المحاكم
الشرعية بأن طلاق السكران والمكره لا يقع - تراجع المادة الأولى

١٢٠٩ - أفعال السكران - أما أفعال السكران فان كانت موجبه
للضمان المالى فانه مؤاخذ بها مطلقاً كإيخذة النائم والمغنى عليه . وان كان السكر
بمحظور فلا تسقط العقوبة عنه زجراً وتأديباً فاذا قتل وهو سكران اقتص منه
ويصح اقراره ولو بما يوجب القصاص فى الحدود الغير الخالصة كالسرقة
والزنا ولكنه يؤاخذ بضمان المبروق لانه حق العبد

على أنهم قد صرحوا بوجود العذر اذا كان السكر ناشئاً عن الاشرية المباحة
مطلقاً كالمأخذة من الجيوب والفواكه التى لاتعاطى للتلهى بل للتقوية والتغذى
راجع تفاصيل ذلك فى أصول فخر الاسلام وشرحه فى كتاب الاشرية
من الكتب الفقهية

الفصل التاسع

الهزل

١٢١٠ — الهزل — أى التصرفات الصورية غير الجديده. والهزل ضد الجد والمراد به هنا أن ينطق الانسان باللفظ راضيا مختاراً لكنه لا يريد معناه الحقيقي ولا المجازى بل يصدر عنه الكلام لعباً محضاً لا يقصد به أى معنى وهذا بخلاف الخطأ فان الخطىء لا يريد أن ينطق باللفظ الذى أخطأ به بل اللفظ يجرى على لسانه بدون رضاء أو اختيار منه . وبخلاف الاكراه فان المكره ينطق باللفظ تحت تأثير الاكراه ومعنا للاذى عنه

١٢١١ — والهزل لا ينافى الاهلية أصلاً ولا ينافى اختيار مباشرة اللفظ والرضاء به يعنى أن الهازل يتكلم بلفظ الايجاب مختاراً راضيا ولكنه لا يختار بوث الحكم ولا يرضاه

١٢١٢ — وتنقسم التصرفات التى يهزل بها الى ثلاثة اقسام :
إنشاءات واخبارات واعتقادات

١٢١٣ — الإنشاء — فالإنشاء شرعاً أحداث السبب الذى يستعقب حكماً شرعياً . فمن باع لآخر وقبل الآخر أحدث ذلك سبباً شرعياً أثره ملكية البيع من البائع للمشتري وقد قسم الفقهاء الإنشاء الى قسمين ما يؤثر فيه الهزل ويفسده وما لا يؤثر فيه الهزل فيصح معه

وقد جاء فى الحديث الشريف ثلاث جدهن وهزلن جد .
النكاح والطلاق والعناق

وتفاصيل أحكام الهزل عن التصرفات مبنية ياناً وافية فى كتاب أعلام الموقعين لابن القيم رحمه الله وغيرها من الكتب الفقهية

الباب الخامس

الغائب والمفقود

١٢١٤ - لم يكن الغائب أو المفقود بطبيعته شخصا فائدا لاهليه . ولكن الظروف قصت بحماية أمواله وتعيين وكيل عنه حتى يقوم بإدارة هذه الاموال خوفا عليها من التبيد اذا ما علم الناس بحالة الغياب . وهو احتياط مقصده المصلحة العامة من جهة والمصلحة الخاصة من جهة أخرى

١٢١٥ - والغيب لغة هو صفة الشخص الغائب عن محل معين . والمفقود لغة مأخوذ من فقدت إذا ظلت أو طلبته فلم تجده . وأما تعريفه فهو الذى غاب عن أهله أو بلده أو أسرته العدو . ولا يدري أحى هو أو ميت . ولا يعلم له مكان ومضى على ذلك زمان فهو معلوم بهذا الاعتبار . وحكمه أنه حتى فى حق نفسه وميت فى حق غيره .

والغائب شرعا هو المفقود هو الذى انتطعت أخباره ولا يدري مكانه ولا تعرف حياته من مماته

فاذا تقدم شخص بطلب اقامة وكيل عن الغائب وكان له وجود واقامة فى جهة معروفة خارج القطر المصرى - جزيرة كريد ببلدة كنديا وله أموال هناك فان هذا الشخص لا يعتبر غائبا قانونا . ولذلك يكون طلب تعيين وكيل له فى غير محله وما على الطالب أن يعلنه بالطرق القانونية فى محل وجوده لمقاضاته إذا شاء أمام جهة الاختصاص فيما يتعلق بحقوقه . ويكون حكم المجلس الحسبى الابتدائى الذى قضى بعدم الاختصاص فى غير محله ويقضى إلغاء القرار ورفض الطلب (١)

(١) مجلس حسبى عال فى ٢٠ مارس سنة ١٩١٦ مجلة الاحكام الشرعية السنة العاشرة

والمفقود أما أن يعود وأما أن لا يعود وحيث أن واجب تحديد زمن يعتبر فيه
المفقود ميتاً إذ لا يجوز أن يستمر الغيبه الى غير أجل ومضى انقضى الزمن حكم
القاضي بموت المفقود

١٢١٦ - وحكمة تقرير أحكام للمفقود وجوب الاهتمام بأمواله حتى لا تبطل
ومن الأهمية بمكان أيضاً العناية بزوجه حتى لا تدوم على الانتظار بأن لا يكون
لها الحق في أن تزوج من غيره . وكذلك يقتضى مراعاة حال الورثة حتى
لا يستمروا زمناً طويلاً من غير أن يتنفعوا بنصيبهم الشرعى في الميراث من
مورثهم الغائب

١٢١٧ - وكيل الغائب - اذا ترك المفقود وكيلاً عنه فهو الذى يدير
اشغاله ويحفظ ماله فان لم ترك وكيلاً وكان له أب أوجد صحيح فله الولاية على
ماله فان لم يترك وكيلاً أوترك ومات أو تخلى عن وكالته ولم يكن له ولى وجب
تعيين وكيل يقوم بما ذكر

١٢١٨ - ويكون تعيين الوكيل بقرار من المجلس الحسى التابع له محل
طبقاً لما نصت عليه المادة الخامسة من قانون المجالس الحسية آخر محل معلوم للغائب
ويقع التعيين بعد الحصول على المعلومات التى من شأنها اثبات الغيبة والتحقق
من عدم وجود محل معروف للغائب فى القطر المصرى أو فى مظلان وجوده
من البلاد الأجنبية

١٢١٩ - وللنيابة العمومية بالجهات التى فيها مركز لها أن تأمر باتخاذ الوسائل
التي تراها لازمة لحفظ حقوق الغائب حتى يعين الوكيل . فان لم يكن بالجهة نيابة
وجب على العمدة اجراء ذلك . فان اهملت النيابة أو العمدة القيام بهذا الواجب
اتخذ المجلس الحسى ما يراه من الاجراءآت التحفظية لحين التعيين - مادة ١٠ من
اللائحة التنفيذية و ١٦ من القانون

١ - حقوق وواجبات الوكيل

- ١٢٢٠ - للوكيل مباشرة ادارة أموال المفقود . يزرع ويؤجر ويعمل كل مايجوز للوكيل العام عمله
- ١٢٢١ - ولا يجوز بدون ترخيص من المجلس الحسبي ان يشتري أو يبيع أو يرهن أو يسدد دين الغائب ولا أن يقبض ثمن العقار المنزوع ملكيته من المنافع العمومية
- ١٢٢٢ - ولا يجوز له قسمة الأموال المشتركة مهما كان نوع الشركة الا أمام المحكمة الجزئية أو أمام المجلس الحسبي طبقا للشروط المدونة في المادة ٢١ من القانون
- ١٢٢٣ - على أن اختصاص المجالس الحسبية فيما يتعلق بالأموال والاذن بالتصرفات فيها يشمل المفقود في حالة وفاة مورثه وفي حالة غيابه وليس في لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ما يشير الى استثناء تعيين وكلاء الغائبين في المادتين ١٥ و١٦
- ١٢٢٤ - ويجب على الوكيل أن يحفظ المال وان يقوم عليه ويقبض غلاته والديون التي أقربها غرامؤه
- ١٢٢٥ - وقد صرح الفقهاء كما جاء في الفتاوى الهندية بأنه للوكيل أن يبيع ما يتسارع اليه الفساد
- ولا يجوز له أن يبيع مالا يتسارع الى الفساد في نفقة ولا في غيرها منقولا كان أو عقارا
- ١٢٢٦ - وقرر الفقهاء بأن له أن ينفق من المال على من تجب عليه نفقته حال حضرته بنير قنضه كزوجته وأولاده وأبويه . أما من لا يستحقها بحضرته فلا يقضاء فانه لا ينفق عليه كالأخ والأخت ونحوهما

٢ - رفع الدعاوى

١٢٢٧ - نص في الفتاوى الهندية بأن الوكيل لا يخاصم في دين لم يقربه المدين ولا في نصيب له في عرض أو عقار في يد غيره . لأنه ليس بمالك ولا نائب عنه وإنما هو وكيل بالقبض من جهة القاضى وأنه لا يملك الخصومة بالاتفاق لما فيه من تضمن الحكم على الغائب. فإذا كان يتضمن الحكم على الغائب لا يجوز عند الحنفية - ولو قرر به قاض يرى ذلك جاز . لأنه فصل مجتهد فيه فينفذ قضاؤه بالاتفاق . ثم إن الوكيل الذى نصبه القاضى يخاصم في دين وجب بعقده بلا خلاف . ويبيع بما يخاف عليه الفساد من المال

١٢٢٨ - والذى يظهر من نصوص الشريعة الغراء أن قبول الوكيل عن الغائب خصما عنه موكول لرأى القاضى بحسب ظروف الدعوى ووقائعها . فله أن يقضى بجواز الخصومة متى رأى فيها مصلحة للغائب وصيانة لحقوقه (١) ١٢٢٩ - ويسوغ لقيم المفقود أن يكون خصما مدعيا أو مدعى عليه فيما يتعلق بالمحجوز من الحقوق قبل الغير (٢)

١٢٣٠ - يجب الرجوع إلى أحكام الشريعة الغراء لمعرفة ما إذا كان القيم الشرعى على المفقود مالك الخصومة عن هو قيم عليه أم لا . واجتمعت الكتب الشرعية على أن المفقود والغائب الذى لا يعرف له موضع ولا يعلم أحي هو أم ميت فينصب له القاضى من يحفظ ماله ويقوم عليه ويستولى حقه لأن القاضى ينصب ناظراً لكل عاجز عن النظر بنفسه . وهذه الصفة . وقوله يستولى حقه أى يقضى ذلته . والدين الذى أقره غريم من غرامته لأنه من باب الحفظ . ويخاصم في دين وجب بعقده أى بعقد القيم لأنه أصيل في

(١) اسبوط سنة ١٨٩٧ مجلة القضاء . صحيفة ٥٥

(٢) مصر استثنائي ١١ بونه سنة ١٨٩٨ حقوق ١ صحيفة ٢٨٣

حقوقه . ولا يخاصم في الدين الذى تولاه المفقود ولا في نصيب له في عقار أو عروض في يدرجل . لأنه ليس مالك ولا بنائب عن المالك إنما هو وكيل بالقبض من جهة القاضى وانه لا يملك الخصومة بلا خلاف (١)

١٢٣١ - لا يسوغ للوكيل الذى عينته المحكمة الشرعية (قبل اختصاص المجالس الحسبية الحال) لإدارة أموال شخص مفقود أن يرفع من تلقاء نفسه دعوى ملكية لإعادة بعض الأعيان إلى الأموال التى عهدت اليه بل يلزمه أن ينال اذنا صريحاً من المحكمة الشرعية بذلك (٢)

١٢٣٢ - لم تذكر المادة ٢١ من الامر العالى الصادر في سنة ١٨٩٦ الخاص بالمجالس الحسبية رفع الدعاوى ضمن الأعمال التى لا يمكن للأوصياء والقائمة أن يباثروها بدون إذن خاص من المجلس الحسبى وعلى ذلك يجوز للأوصياء والقائمة ووكلاء الثائنين أن يتقاضوا باسم الذين وكلت اليهم مصالحهم من غير إذن صريح من المجلس الحسبى بذلك (٣)

١٢٣٣ - ليس لقيم المفقود أن يرفع دعاوى لحساب المفقود خاصة بالأعمال التى تمت من جهة هذا الأخير إلا إذا حصل على إذن المحكمة الشرعية بذلك . وأما إذا كانت الدعاوى عن الاعمال التى تمت من جهة القيم فليس هناك ضرورة لأذن المحكمة (٤)

١٢٣٤ - لا تنطبق المادة ٢١ من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ في دعوى طلب الحكم بموت المفقود الا اذا كان قد فقد في حالة ظن معاهمته . أما المفقود الذى يغلب عليه الهلاك كالذى يفقد في حالة يظن معاه بقاؤه سالماً فهذا يفوض

(١) شبين السكوم جزئى ١٩ مايو سنة ١٩٠٢ حقوق ١٧ صحيفة ٢٩

(٢) الزقازيق ٢٩ ابريل سنة ١٩١٨ مجموعة ١٩٢١ صحيفة ١١٤

(٣) سوهلج ٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ مجموعة ٢١ صحيفة ١٧٦

(٤) سوهلج ٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ مجموعة ٢١ صحيفة ٧٦

أمر المدة التي يحكم بموته بعدها إلى القاضي فلا تفقد زوجته عدة الوفاة ولا يستحق وزينة تركه بها طالت غيبته إلا بعد حكم القاضي بوفاته . وبعد ذلك تفيد زوجته عدة الوفاة من تاريخ الحكم وتقسم تركته على ورثته الموجودين وقت الحكم ١٢٣٥ - ولا يصح استخلاف وكيل الغائب اليمين لأنه نكل بل لو اقرب بالدعوى لا يترتب على إقراره شيء ولا يمكن أن يبنى على إقراره أمره بتسليم المدعى حصته في المال لأن موت المفقود لا يثبت بإقراره بل لابد من صدور حكم بمن القاضي وما لم يصدر هذا الحكم لا يعتبر ميتا . فأقرار المدعى عليه الوكيل عن الغائب بغيته لا يثبت للدعى حقا في مال الغائب وبالتالي لاوجه لاستخلاف الوكيل اليمين (١)

٣ - حقوق الغير وحقوق أهل المفقود

١٢٣٦ - أما ما يتعلق بأهل المفقود فهم بأقرب ما هو عليه قبل غيبته فالزوجة تبقى على عصمتها والأولاد والأقارب يعتبرون بعيدين عن تركته وليس لهم من الحقوق قبله إلا ما فرضه الشرع من النفقات على مثله ومثلهم ١٢٣٧ - أما ما يتعلق بنمة المفقود ففي الأمر تفصيل :

فلأعمال التي يكون قد ارتبط بها مع غيره قبل غيبته فانها تبقى كلها نافذة كما لو كان حاضرا فيحرم يمينه ورهنه واجارته وهكذا . ويقول الشرعيون أنه يعتبر حيا بالنسبة لهذه الاعمال وبالنسبة لحقوق أهله قبله ويعتبرونه ميتا بالنسبة للأحكام التي تتوقف على ثبوت حياته . فيوقف نصيبه في الارث وحتة في الوصية إن رجع أخذه . وإن قضى بموته رد إلى ورثة المتوفى أو الموصى في ذلك قولهم : المفقود حي في ماله ميت في مال غيره فلا يرث من مات بعد فقده . فدعوى مدع

قد شخص ووفاه المتوفى بعد فقده عن ورثة منهم المفقود ووفاه المفقود حكمة وورثة المدعى له تكون غير صحيحة لما ذكر (١)

٤ - حقوق الغائب .

١٢٣٨ - الوارد في الكتب الفقهية أن المفقود لا يرث أحدا مات في حال فقده ومعنى ذلك أن نصيب المفقود من الميراث لا يصير ملكا للمفقود. أما نصيب المفقود من الارث فيتوقف . فان ظهر حيا علم أنه كان مستحقا وان لم يظهر حيا فاقف له يرد على ورثة صاحب المال

واذا أوصى له توقف الموصى به الى أن يحكم بموته فإذا حكم بموته يرد المال الموصى به الى ورثة الموصى . وإذا فقد المرتد فلم يعلم ألحق بدار الحرب أم لا أم لا فإنه يوقف ميراثه حتى يتبين الحاقه بدار الحرب وان مات أحد من ولد المرتد يقسم ميراثه بين ورثته ولم يوقف للمفقود شيء

١٢٣٩ - ولو كان مع المفقود وارث لا يحجب به ولكنه ينقص حقه به يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي وان كان معه وارث يحجب به لم يعطى أصلا ويأبى رجل مات عن بنتين وابن مفقود وابن ابن وبنت ابن والمال في يد أجنبي وتصادقوا على الابن للمفقود وطلبت البنتان الارث : دفع النصيب أقل النصيبين أهما ولا يدفع الى ولد الابن ولا يزعم من يد الأجنبي الا اذا ظهرت منه خيانة فلا يؤمن عليه . فإذا مضت المدة وحكم بموت المفقود يعطى ثلث آخر البنين ليم لهما الثلثان ويعطى الباقي لولد الابن . ونظيره الحمل فإنه يوقف له نصيب ابن واحد باختيار الفتوى ولو كان معه وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير بالحمل يعطى كل نصيبه وان كان مما يتغير به يعطى أقل النصيبين

٥ - انقضاء الغيبة

١٢٤٠ - تنقضى الغيبة برجع المفقود أو بالحكم بموته . وليس للغيبة زمن محدد متفق عليه لا يحكم بالموت إلا بعد انقضائه . واختلفت آراء الفقهاء والعلماء لذلك رأى الشارع ایجاد حل قاطع فاصل فاصدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فقد جاء فى المادة ٢١ عن المفقود ما يأتى :

يحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فقدته وأما فى جميع الأحوال الأخرى فيعرض أمر المدة التى يحكم بموت المفقود بعدها الى القاضى وذلك كله بعد التحرى عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة الى معرفة ما اذا كان المفقود حيا أو ميتا

وجاء فى المادة ٢٢ بأنه بعد الحكم بموت مفقود بالصفة المبينة فى المادة السابقة تعد زوجته عدة الوفاة وتقسم التركة بين ورثته الموجودين وقت الحكم وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية من هذا القانون : أنه تبين من البحث وجود قضايا كثيرة بالمجالس الحسبية تختص بأموال المفقودين يستدعى الاهتمام والعناية بتصرف أمور هذه الأموال على وجه أصح . وقد بلغت هذه القضايا لغاية فبراير سنة ١٩٢٧ ١١٦٦ قضية منها ٧٦٧ قضية تقل قيمتها عن مائة جنيه أو مجمله القيمة ومنها ٣٦ تزيد قيمتها عن ألف جنيه والباقي قيمته بين مئتين المئتين ولهذا رأت الوزارة أن تضع أحكاما لأموال المفقودين تصلح من الحالة الموجودة الآن وتناسب مع حالة القصر الحاضر بقدر المستطاع . ولما كان بعض المفقودين يفقد فى حالة يظن معها موته كمن يخرج لقضاء حاجة قريبة ثم لا يعود أو يفقد فى ميدان القتال . والبعض الآخر يفقد فى حالة يظن معها بقاءه سالما كمن يتغيب للتجارة أو طلب العلم أو السياحة ثم لا يعود .

فقد رأت الوزارة الأخذ بمذهب الامام أحمد ابن حنبل فى الحالة الأولى ويقول صحيح فى مذهبه - وبمذهب الامام أبى حنيفة فى الحالة الثانية

١٢٤١ - ففي الحالة الاولى ينظر في تمام أربع سنين من حين قتله فاذا لم يعد وبحث عنه فلم يوجد اعتدت زوجته عدة الوفاة وحلت للزواج بعدها وقسم ماله بين ورثته

١٢٤٢ - أما في الحالة الثانية فيفوض أمر تقدير المدة التي يعيش بعدها المفقود الى القاضي فاذا بحث في مظان وجوده بكل الطرق الممكنة وتحرى عنه بما يوصله الى معرفة حاله فلم يجدته وتبين له أن مثله لا يعيش الى هذا الوقت حكم بموته

١٢٤٣ - ولما كان الراجح من مذهب الامام أبي حنيفة أنه لا بد من حكم القاضي بموت المفقود وأنه من تاريخ حكمه بالموت تعتد زوجته عدة الوفاة ويستحق تركته ورثته الموجودون وقت الحكم رؤى الاخذ بمذهبه في الحالتين لانه اضبط وأصلح لنظام العمل في القضاء.

أثر انقضاء الغيبة

١٢٤٤ - يعتبر المفقود ميتا من تاريخ الحكم فقط بالنسبة لماله فاذا كان قد ورث عن غيره ووقف نصيبه حتى يظهر الحال رجع هذا النصيب الى ورثته المورث الذين كانوا يستحقونه من يوم وفاته لا من يوم الحكم بموت المفقود وكذا يكون الحال في الوصية وينبى على ذلك أن تركته تقسم على الورثة الموجودين وقت الحكم . أما من توفي منهم قبل الحكم فليس لورثتهم نصيب فيها وتنقل هذه الحقوق الى من يتلقاها ملكا تاما . فلم أن يتصرفوا فيها بجميع أنواع التصرفات الشرعية

٦ - رجوع المفقود بعد القضاء بموته

١٢٤٥ - يترتب على رجوع الغائب سقوط الحكم من يوم رجوعه

فيسترد المفقود أمواله من يد الورثة كلها ان كانت باقية أو ما تبقى منها ان كانوا قد تصرفوا في بعضها

وعلى كل حاله لا يلزمون برد قيمة ما تصرفوا فيه ولا بقيمة غلته التي أخذوها لان المال كان ملكا لهم من يوم الحكم كما تقدم

١٢٤٥ - أما زوجته فليس لها بعد أن يفرق القاضي بينه وبينها بتطبيقه بآئنة طبقا لنص المادة ١٣ من القانون الآنف الذكرو. وقد حكم أنه إذا مضى على غيبة المفقود ٢٣ سنة ولم يعد وقد انقطعت أخباره فلا مانع من الحكم بموته على أي حال سواء كان قد طلب الارتزاق من جهات قريبة أو بعيدة يغلب فيها الهلاك أم يظن فيها البقاء لمضى أضعاف المدة التي حددها القانون. راجع جريدة الاهرام بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٩ حكم من المحكمة الشرعية

٧- هل يسرى التقادم على الغائب

١٢٤٦ - لا تسرى أحكام تملك العقار لمضى المدة الطويلة إذا ثبتت الغيبة شرعا (١)

١٢٤٧ - ان الشخص الذي تحكم المحكمة الشرعية بأنه غائب غيبة منقطعة لا يعتبر بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية الغراة مفقود الاهلية وتسرى عليه حينئذ أحكام تملك العقار لمضى المدة الطويلة بقطع النظر عما ورد في المادة ٨٤ مدنى .

ولا يخالف ذلك كون الشريعة الغراء تمنع سريان مدد سقوط الحق في الدعى بالنسبة للغائب والقاصر والمعتوه لان السبب في كل هذه الأحوال هو اعتبارهم معزولين وليس لاعتبارهم مفقودى الاهلية (٢)

(١) اسبوط الجزئية ١٨ ابريل سنة ١٩٠٨ مجموعة ٩ عدد ١١٦ صحيفة ٢٧٣

(٢) استئناف لول ستمبر سنة ١٩١٠ مجموعة ١٢ عدد ٣٥ صحيفة ٣٦

- ١٣٤٨ - ليست الغيبة من الحوادث التي تقطع سريان المدة الطويلة فمن كان له حق في مال يسقط حقه في عدم طلبه بعد مرور المدة القانونية من سقوطه ولا يحتاج على افعال الطلب بغيته طول تلك المدة (١)
- ١٣٤٩ - يسرى حكم تملك العقار بمضى المدة في حق النائب غيبة منقطعة لان المادة ٨٤ من القانون المدني قصرت حق عدم السريان على مفقودى الاهلية شرعا دون سواهم والغائب غيبة منقطعة غير فاقد الاهلية (٢)
- ١٣٥٠ - الغائب غيبة منقطعة لا يعتبر قانونا من طبقة مفقودى الاهلية بالمادة ٨٤ توقف في مصلحته مدد التقادم لان فقد الاهلية طارئ لا يأتي إلا بنص والنص قاصر على القاصر والمعتوه والسفيه ولا رابع لهم ويعتبر الغائب غير مفقود الاهلية (٣)
- ١٣٥١ - المدة القصيرة - يسرى تقادم المدة القصيرة على القاصر والمحجور عليه (٤)

الرأي العكسي

- ١٣٥٢ - بالرغم من غموض النص العربي في المادة ٨٤ مدني فان حكم تملك العقار بوضع اليد مدة خمس سنين لا يسرى على القاصر كما لا تسرى عليه المدة الطويلة (٥)

-
- (١) استئناف ٣ مارس سنة ١٩١٤ حقوق ٢٩ صحيفة ٢٢٧
- (٢) انبوب ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠ محاماه ٢ عدد ١٧١ صحيفة ٥١٢
- (٣) محكمة طنطا محاماه سنة ١٠ حكم ٢٣٦
- (٤) استئناف ١٢ مايو سنة ١٩٠ استقلال ٣ صحيفة ١٦٢ كسقطه ١٧ سبتمبر سنة ١٩٠٦ حقوق ٢١ صحيفة ٣٠٥
- (٥) طنطا استئناف ١٨ ابريل سنة ١٩١٦ بمجموعة ١٨ عدد ٨٨ صحيفة ١٤٦ وحقوق ٣٢ صحيفة ١٩٥

١٢٥٣ - حكم تملك العقار بوضع اليد خمس سنين لا يسرى على القصر لان المادة ٨٤ وضعت قاعدة عامة تسرى على التملك بوضع اليد خمس سنين أو خمس عشرة سنة على السواء (١)

١٢٥٤ - بما أنه لا يمكن للغائب أن يطالب ببيع أراضيه فلا يمكن أن يتسبب له أو لقيمه اهمال في هذا الامر . ومن ثم فلا يسقط عن الغائب الثابتة غيبته قضائيا أو القيم الممين له في المطالبة ببيع الارض بمضى مدة الخمسة سنوات المتصوص عنها في المادة ٢١١ مدني (٢)

١٢٥٥ - ان سقوط الحق بمضى المدة يسرى ضد كل شخص مالم يكن في حالة من الاحوال التي توجب ايقاف تلك المدة لمصلحة كأن يكون سريانها ضد القصر فتوقف قانونا لمصلحتهم لعدم قدرتهم على اتباع الاجرامات القانونية القاطعة لها أما إذا كان سقوط الحق بمضى المدة في منفعته فلا سبيل إلى ايقافه ولهم الحق في التمسك به بعد بلوغهم ولا يلتفت إلى احتجاج خصمهم بعدم امكانه محاصمتهم وقت قصرهم لان القانون لم يعدم واسطة لحفظ الحق في هذه الحالة (٣)

١٢٥٦ - ابتداء فساب المرة - يحكم بموت الغائب المفقود إذا مضت على موته المدة المقررة في المادة ٢١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وبعد أن يبحث عنه بكل الطرق الممكنة فلا يستدل عليه وبعد أن تنقطع أخباره . وإذا قرر المجلس الحسبي باقامة الوكيل عن الغائب كان ذلك كافيا في اثبات غيبته من تاريخ هذا

(١) اسكندرية استئناف ١٣ يوليوس سنة ١٩٢٠ مجموعة ٢٢ عدد ٩٩ صحيفة ١٥٦ واستئناف محتلط ٢٧ مارس سنة ١٩٠٢ مجلة التشريع ص ٢٠٦ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ مجلة التشريع ٢٩ صحيفة ١١٨

(٢) استئناف اول يناير سنة ١٩١٤ مجموعة ١٥ عدد ٢٦ صحيفة ٥٥ واستئناف محتلط ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٠ مجلة التشريع س ١٣ صحيفة ٥٣

(٣) ديشنا جزئي سنة ١٩١٢ حقوق ١٨ صحيفة ١٤٥

القرار لان هذه الإقامة لا تكون عادة إلا بعد التحرى والتحقق من غيبته (١)
 ١٢٥٧ - بيع أملاك الغائب - لم يرسم قانون المجالس الحسنية خطة خاصة
 يقتضى اتباعها فى بيع أملاك مفقودى الاهلية بل ترك ذلك لرأى قضاتها
 فيصح البيع بطريق المزايدة أمام المجلس الحسنية نفسها كما يصح أمام المحاكم
 النظامية فى جلسات البيع العلانية - اذ يكفى لاجل الوصول الى الغاية من البيع
 أن تشهر العين فى المزاد على الراغبين اشهارا حقيقيا خاليا من الغبن والتدليس
 سواء كان ذلك أمام المجالس الحسنية أو أمام جلسات البيوع بالمحاكم النظامية لان
 الغرض منع الغبن عن مفقودى الاهلية واجتناب التلاعب بأموالهم (٢)

٧ - حفظ المال

١٢٥٨ - قلنا بان المفقود عاجز عن النظر فى مصلحة نفسه والقاضى هو الذى ينظر
 فى ذلك ثبتت له ولاية بيع الشئ الذى يسارع اليه الفساد من ماله سواء كان هذا
 المال منقولا أو عقارا فالاول كالحرير والجوخ والثانى كارض أو بيت على شاطئ
 نهر يخشى عليها منه لانه تعذر عليه حفظ صورته ومعناه فيتعين النظر فيه بحفظ
 المعنى

ولذا لا تثبت له ولاية بيع مالا يخاف عليه الفساد أو الهلاك لان حفظ
 الأمرين ممكن . وبعد البيع يحفظ الثمن بما يراه صالحا فان ظهرت حياة المفقود
 سلمه اليه . وان حكم بموته بعد مضى المدة القانونية سلمه لمن يستحقه من ورثته -
 راجع المادة ٥٧٤ أحوال شخصية

-
- (١) محكمة مصر الابتدائية الشرعية اول اكتوبر سنة ١٩٢٩ مجلة المحاماه الشرعيه
 السنه الاولى عدد ٣ صحيفة ١٩٥
 (٢) حسيبى عال ١٩٩ اكتوبر سنة ١٩١٩ حمامه سنه اولي صحيفة ٣٢٩ حكم رقم ٥٧

ولكن حفظ الثمن المذكور اذا لم يكن هناك من يستحق على الغائب النفقة فان كان أنفق القاضى أو الوكيل الذى اقامه مقامه عليهم منه بمثل هذا الثمن فى الحكم المال الموجود فى بيت المفقود فله حق حبس النفقة لكن بشرط أن يكون المستحق لها هم الاصول والفروع والزوجة : لان نفقة هؤلاء واجبة من غير قضاء القاضى. ولهذا لو ظفروا بماله أخذوه من غير قضاء فيكون القضاء اعانة لهم على وصولهم الى ما يستحقون فلا يكون قضاء على الغائب وانما لا ينفق على غير من ذكروا كالاخوة والاعمام وغيرهم لان نفقتهم لا تجب الا بقضاء القاضى ولا يجوز القضاء على الغائب

والوديعة والدين مثل ما ذكر فى الحكم ولا ينفق على الزوجة والاصول والفروع منهما الا اذا كان كل من المودع والمدين مقرأ بالوديعة والدين والزوجة والنسب . فان لم يقر بذلك فان كان القاضى يعلم كل ذلك حكم بالنفقة أيضا وان كان يعلم ببعضه يشترط الاقرار بما لم يعلمه . ومتى حكم القاضى على المودع أو المدين بالاعطاء وسلم كل منهما الوديعة والدين بأمره فلا يضمنان الغائب شيئاً اذا حضر لان القاضى له ولاية الدفع والاخذ فان سلم كل منهما ما عنده الى الزوجة أو أحد الاصول والفروع بغير أمر القاضى فلا يبرأ أمام الغائب اذا حضر من سفره بل يضمنه المودع والوديعة والمدين الدين لتعدى المودع وعدم إيصال الدين الى صاحبه أو نائبه

ويصح الرجوع تفصيلا فى ذلك فى مبحث زوجة الغائب والاصول والفروع فى كتاب شرح الاحوال الشخصية الشيخ محمد زيد
راجع المادة ٥٧٥ أحوال شخصية

٨ - تقسيم التركة

متى حكم بموت المفقود يعتبر ميتا بالنسبة لما له من تاريخ الحكم وبالنسبة

لمال غيره من يوم الفقد . ويترتب على الأول ان ماله يقسم بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم بموته فلا شيء لمن مات قبله لأن شرط التوريث بقاء الوارث حياً بعد تحقق موت المورث . فإذا فقد شخص عن ثلاثة أبناء ومات أحدهم عن أولاد بعد الفقد . وقبل الحكم بموته ثم حكم به الابن وأولاد الابن موجودون استحق الابن كل التركة ولا شيء لأولاد الابن لأن أباه مات قبل الحكم بموت المفقود فلا يستحق شيئاً . ويترتب على الثاني ان المال الذي وقف لأجله من المورث أو الموصى يرد إلى ورثة مورثه أو ورثة الموصى الموجودين وقت موت المورث أو الموصى لا وقت الحكم بموت المفقود

فإذا توفي شخص عن ثلاثة أبناء أحدهم مفقود أخذ الابن الموجودان الثلثين ووقف الثلث الآخر إلى ظهور الحال ، فإذا مات أحد الابنين الحاضرين عن ابن قبل الحكم بموت المفقود ثم حكم به أخذ الابن الموجود نصف الثلث الموقوف وابن الابن الذي توفي والده قبل الحكم بموت المفقود النصف الآخر لأن أباه مستحق له فيأخذه ابنه ميراثاً عنه ومثله في هذا الحكم الوصية . فإذا أوصى شخص لآخر بألني جنيته مثلاً ومات الموصى والموصى له مفقود ، وكان الثلث يني بالموصى به وقف إلى ظهور الحال فإذا مات أحد ورثة الموصى عن ورثة بعد موت الموصى وقبل الحكم بموت الموصى له وهو المفقود ثم حكم بموته استحققت ورثة المتوفى ما كان يستحقه هو لو كان موجوداً مادة ٥٧٩ أحوال شخصية . فإن لم تظهر حياة المفقود اتبعنا الأحكام المتقدمة أما إذا ظهرت حياته في وقت من الأوقات فاما أن يكون الظهور قبل الحكم بالوفاة واما أن يكون بعده . فإن كان الأول ورث من مات قبل ذلك من أقاربه واستحق ما كان موصى له به . فيأخذ الموقوف لأجله . وإن كان الثاني فالباقي من ماله في أيدي ورثته يكون له . أما المالك أو المستهلك فلا يأخذ منهم بدله لأنهم لم يستولوا عليه من تلقاء أنفسهم بل بحكم من القاضي فلا يكونون متعددين فينتفي عنهم الضمان مادني ٥٨٠ و٥٨١ . وترفع الدعوى باثبات الغيبة على الوكيل الذي يده مال المفقود

خصما عنه فان لم يكن له وكيل ينصب له قيم تقام عليه الدعوى فان ثبت لديه بالطريق الشرعى حكم بما يقتضيه .

الباب السابع .

حماية عديي الاهلية

مقدمة

١٢٥٩ - نبدا هذا الكتاب بذ كر بعض الايات القرآنية ليعلم الناس مبلغ الاهتمام بحقوق اليتامى . وضرورة العناية بأمرهم وما فرضه الله من العذاب للذين لا يعملون على تنفيذ اوامره من الاولياء والاوصياء قال تعالى :

١ - أرايت الذى يكذب بالدين . فذلك الذى يدع اليتيم يدع أى يدفعه بعنف عن حقه . (سورة الماعون)

٢ - ألم يجدك يتيما فآوى ووجدك ضاللا فهدى . ووجدك عائلا فأغنى . فاما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر . وأما نعمة ربك لحدث «سورة الضحى» أى لا تقهر اليتيم وهو الذى فقد أباه . بأخذ ماله

٣ - العقبه وما أدراك ما العقبه . فكل زقة أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيمًا ذا مقربة أو مسكينا ذا متربة

ذو مقربة أى ذو قرابة . وذو متربة أى لاصق بالتراب لفقره «سورة البلد آية ١٢ وما بعدها .

٤ - كلا بل لا تكرمون اليتيم ولا تحاضون على طعام المسكين . وتأكلون التراث أكلا لما . وتحبون المال حبا جما . كلا إذا دكت الارض دكا دكا . وجاء ربك والملك صفا صفا . وجىء يومئذ بهم . يومئذ يذكروا الانسان وأتى له الذكرى . يقول يا ليتنى قضمت لحياتى فيومئذ لا يعذب عنايه أحد ولا يوثق وثاقه أحد .

لا تكرمون اليتيم لا تحسنون اليه مع غناكم أولا تعطونه حقه من الميراث .

وأكلأ لما أى شديد اللب نصيب النساء والصبيان من الميراث مع نصيبهم منه أو مع عالم د سورة الفجر آيات ١٨ وما بعدها ،

٥ - وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخيىث بالطيب . ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم انه كان حوبا كبيرا

أى آتوا اليتامى الصغار الذين لا أب لهم أموالهم إذا بلغوا الرشد ولا تأخذوا الجيد من مال اليتيم وجعل الردىء من مالكم مكانه . ولا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم فان أكلها كان ذنبا عظيما

فلما نزلت هذه الآية تخرج الناس من ولاية اليتامى د سورة النساء آية ٢ ،

٦ - ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما ، وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا . وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ولا تأكلوها اسرافا وبدارا أن يكذبوا ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف . فاذا دفعتم اليهم أموالهم فاشهدوا عليهم وكفى بالله حسيبا د سورة النساء آيات ٦ وما بعدها ،

وتفسير ذلك : يأبها الاولياء لا تؤتوا السفهاء المبشرين من الرجال والنساء والصبيان أموالهم . التى فى أيديكم وتقوم بمعاشهم وصلاح أودهم فيضيعوها فى غير وجهها . فاطعموهم منها وعدوهم عدة جميلة باعطائهم أموالهم إذا رشدوا . واختبروا اليتامى قبل البلوغ فى دينهم وتصرفهم فى أموالهم حتى إذا صاروا أهلا للنكاح بالاحتلام أو السن وهو استكمال خمس عشرة سنة عند الشافعى . فان أبصرتم منهم رشدا وصلاحا فى دينهم ومالهم فادفعوا اليهم أموالهم ولا تأكلوها اسرافا بغير حق حال وبدارا أى مبادرين إلى انفاقها غافة أن يكذبوا رشدا . فليزكم تسليمها اليهم . ومن كان غنيا فليعف عن مال اليتيم ويتمتع عن أكله ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف

٧ - وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعفا خافوا عليهم فليتقوا

الله وليقولوا قولاً سديداً. ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً .

سورة النساء آية ١٠ وآية ١١

وتفسير ذلك فليخف على اليتامى الذين قاربوا ان يتركوا من بعد موتهم أولاداً صغاراً خافوا عليهم الضياع فليتقوا الله في أمر اليتامى وليأتوا اليهم ما يحبون أن يفعل بذريعتهم من بعدهم وليقولوا لليت قولاً سديداً صواباً بأن يأمره بان يتصدق بما لا يزيد عن الثلث ويدع الباقي لورثته ولا يتركهم عالة

ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً بغير حق إنما يأكلون في بطونهم أى ملائها ناراً لانه يؤول اليها . وسيصلون بالبناء للفاعل والمفعول يدخلون سعيراً ناراً شديدة يحترقون فيها

٨ — يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين يريدون أن تجعلوا الله عليكم ساءطاناً مينا
سورة النساء آية ١٤٥

٩ — يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض . ومن يتولم منهم فانه منهم ان الله لا يهدي القوم الظالمين .
سورة المائدة آية ٥٢

١٠ — يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم ان اتم ضربتم في الأرض فاصابكم مصيبة الموت تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله ان ارتبتم لا نشتري به ثمناً ولو كان ذا قرى ولا نكتب شهادة الله انا اذا لمن الآمين
سورة المائدة آية ١٠٧

١١ = ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده وأوفوا بالعقود والميزان بالقسط لا تكلف نفساً إلا وسعها واذا قُلتُم فاعدوا ولو كان ذا

قربى وبمعد الله أوفوا ذلك وصاكم به لعلكم تذكرون

سورة الانعام آية ١٥٣

١٢ — يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا آباءكم وأخوانكم أولياء إن استحبوا الكفر على الإيمان ومن يتولهم منهم فأولئك هم الظالمون

سورة التوبة آية ٢٣

١٣ — ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده وأوفوا بالعهد أن العهد كان مسؤولاً .

سورة الاسراء آية ٣٥

١٤ — يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما عليه الله فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا ينحس منه شيئاً فان كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل . واستشهدوا شهيدين من رجالكم .

سورة البقرة آية ٢٨٢

— يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم أى تعاملتم فاكتبوه استيثاقاً ودفعاً للنزاع وليكتب كتاب الدين كاتب بالعدل أى بالحق فى كتابته لا يزيد فى المال والاجل ولا ينقص

فان كان الذى عليه الحق سفيهاً مبذراً أو ضعيفاً عن الاملاء لصغر أو كبر . أو لا يستطيع أن يمل هو لخرس أو جهل باللغة أو نحو ذلك فليملل وليه أى متولى أمره من والد ووصى وقيم و مترجم

الفصل الاول

الولاية على النفس

١٢٦٠ — نكلنا في كتاب الولاية على النفس وعلى انها قاصرة على الولي الشرعى وقلنا بأن التشريع ناقص من هذه الوجهه لان المجالس الحسينية يجب ان تهتم بحالة عديم الاهلية من الوجهه الاخلاقية أكثر من اهتمامها من الوجهه المادية فقد اخرجت الفقرة الاخيرة من المادة الثالثة من قانون المجالس الحسينية المسائل المتعلقة بالولاية على النفس من اختصاص هذه المجالس أى أنها قصرت المسائل المتعلقة بالولاية على مال فاقدى الاهلية دون النفوس

١٢٦١ — هذا القيد لا مبرر له لأن العناية بأشخاص فاقدى الاهلية وتربيتهم البدنية والعناية بنفوسهم وتربيتهم الاخلاقية والعقلية أجدر بالنفع لهم وللصلحة العامة من الاكتفاء بالعناية بالاموال . وقد سارت جميع البلاد على ايجاد التشريع المتعلق بهذه الولاية

١٢٦٢ — ومن الواجب أن يهتم الشارع المصرى بهذا الامر لان آثاره من الوجهة القومية والاجتماعية عظيمة ولا يصح مطلقاً أن تترك تربية فاقدى الاهلية الى الظروف بل يجب ان توضع القواعد لتحقيق هذه الفكرة حتى يكون الشارع المصرى قد خطا خطوة نزيهة في سبيل تحقيق هذه الغاية. ويصح ان تؤلف لجنة من رجال القانون لوضع قانون لتنظيم الولاية على النفس. فتحدد بذلك حقوق وواجبات الاولياء وما يترتب على مخالفة الواجبات من سلب الحقوق كلها أو نقصها وتحدد أيضاً حقوق وواجبات التوام والاوصياء وأثر مخالفات هذه الواجبات من سلب هذه الحقوق كلها أو بعضها

ولا مانع من مراجعة أحكام الشريعة الاسلامية الفراء لان فيها كثيراً من القواعد التى يصح اتباعها في هذا الشأن. ويمكن الاستئناس بالقوانين المالية بالنسبة

للطوائف الغير الاسلامية . وكذلك يصح الاستئناس باقرره المجالس والقوانين الاجنبية حتى يمكن استخلاص اصلح الاحكام مع مراعاة العادات المصرية وقد وضعت مشاريع كثيرة وموجودة الآن بوزارة الحقاية من لجان رأسها حضرات محمد بك مصطفى والرحوم فتحى زغلول باشا ويسن بك احمد على التماق . وقامت اللجنة الاخيرة فعملت مشروعا تاما حققت فيه هذا الغرض ولكنه بقي حتى الان فى زوايا النسيان وعسى أن يكون هذا العهد منشأ لهذا القانون (١)

ومن يريد التوسع فى تفاصيل هذه الولاية فليراجع كتب الشريعة الاسلامية لكتاب الام للامام الشافعى والمبسوط للرخسى ويراجع ما كتبه الشراح الفرنسيون . مثل كتاب بلانول وريير . الجزء الاول من شرح القانون المدنى صحيفة ٣٤٩ وما بعدها :-

١٣٦٣ - على أنه لا يفوتنا أن نقرر بأن المجالس الحسينية كانت تلاحظ دائما وجوب العناية بصحة عدى الاهلية وأحوالهم . وقد قرر المجلس الحسينى العالى هذا الامر . وزاد بأن قرر بأن العناية بصحتهم وأحوالهم مقدمة على العناية بأموالهم (٢)

الفصل الثانى

حماية المال

١٣٦٤ - تكلمنا فى كتاب الولاية عن الطريقة التى قررها المجلس الحسينى لحماية المال وأهمها عاسبة الاوصياء فلا داعى لتكرار ما ذكر فى هذا الموضوع

(١) راجع تقرير الاستاذ احمد فهمى ابراهيم منذ كان عضوا فى لجنة المراقبة القضائية

(٢) حسبي عال فى ١٩ ابريل سنة ١٩١٦ على الاحكام الشرعية السنة العاشرة ص ١٨٧

١٢٦٥- ولكن يصح ان نلاحظ بان القانون ناقص في كثير من نصوصه والواجب ان يراعى عند تعديله ضرورة ايجاد نصوص كافية يتحقق منها الفرض الذى وجدت من اجله المجالس الحسينية

١٢٦٦ - محاسبة الاوصياء - نصت المواد ٢٤ الى ٢٧ من القانون والمادة ٣٨ من اللائحة التنفيذية على الزام الاوصياء ومن في حكمهم بان يقدموا حسابا سنويا للمجلس مشفوعا بالمستندات والا حكم عليهم بغرامة عشرة جنيهات فى المرة الاولى وتصل الى ٢٠ جنيا فى المرة الثانية وينفذ بها على اموال الوصى او من فى حكمه

على ان العادة جرت على ان هؤلاء الاوصياء لا يقدمون المستندات مع الحساب السنوى او يمتنعون عن تقديم هذا الحساب او يقدمون حسابا غير مستوف حتى يصعب مناقشتهم وبذلك تحرم المجالس الحسينية من أهم وسائل المراقبة وليس لدى المجلس من وسيلة لاجبار هذا الوصى المتعنت على تقديم الحساب بالصورة الواجبة الا بحكم الغرامة وهى وسيلة غير منتجة وغير فعالة لانه اذا كان الوصى معذما او مضطربا فى حالته المالية فلا سبيل فى تنفيذ الحكم عليه عن هذه الغرامات . فاذا كان غنيا فالغرامات اذا حصلت من امواله فانه يسترجع أضعافها من طرق مختلفة من اموال القصر

١٢٦٧ - تقرير مدير ادارة العوالم الحسينية وقد تظن أن احالة الوصى على النيابة العمومية عند ظهور التبدى او الاختلاس كاف لحماية اموال عديم الاهلية . ولكن قد تبين من العمل ان الاوصياء الذين يحالون على النيابة يفلتون فى الغالب من العقاب (راجع الاحصائية الثانية من تقرير حضرة يسن بك احمد المستشار بمحكمة الاستئناف الآن صحيفة ٩ الملحقه بالتقرير المذكور ولذلك كان الاقتراح الذى قدمه حضرته منذ كان مديرا لادارة المجالس الحسينية يقضى ضرورة وضع عقوبه بدنيه يمكن بواسطتها اجبار الوصى على تقديم

حساب في الميعاد الذي يحدده المجلس . وقد استند حضرته في هذا الاقتراح على الاسانيد والحجج المذكورة في هذا التقرير بالصفحات ٧ و ٨ و ٩

١٣٦٨ - اما الخبراء الذين تحال عليهم تقارير المجالس فان الشكوى قد عمت منهم حتى ان وجودهم لا يفيد كثيراً في اظهار الحقائق ولا يعطى قيمة منتجه في محاسبة الاوصياء باعتبارها عملاً مهماً من عوامل المراقبة الفعالة. وهذا الموضوع يتعلق بالخبراء عموماً في المجالس الحسبية وفي المحاكم الاهلية ولذلك يحسن ايجاد قلم خاص يتولى امر هذه المحاسبة يديره موظفون حاسبون موثوق بأمانتهم وكفائتهم (١)

١٣٦٩ - اما القول بأن ادارة خاصة تتولى اداره اموال عديم الاهلية فان من الصعب الاخذ بهذا الرأي ولأن الفائده قد تكون باعته على تفضيل هذه الادارة عن تعيين الاوصياء والقوام

واستند بعض اصحاب هذا الرأي على انه انشئ في انكلترا نظام الامن العام بمقتضى القانون الصادر في سنة ١٩٠٦ وهو مصلحة حكومية مؤلفة من موظفين عموميين لها شخصيه معنويه بمقتضى القانون والحكومته ضامنه لها فيما يرتبط بها من المسؤولية القانونيه بسبب اعمالها

ويعين وزير الحفانية الامين العام ومعاونيه وتعين كذلك الامكنة التى تنشأ فيها بحيث تكون المصلحة الرئيسة في لوندرا وأما فروعها فتكون فى الامكنة التى تعين بمعرفة وزير الحفانية بالنشر بالجريدة الرسمية ويعين فى كل فرع وكيل للامين العام

أما معاونون فيعينون بالعدد الذى يقتضيه ادارة الاعمال فى كل نوع ويطلب

(١) من حسن الخط ان وزارة الحفانية نفذت هذه الفكرة فى بعض المجالس فميزت بعض الموظفين الحاسبين وقد نجحت نجاحاً عظيماً والامل عظيم فى تعميمها

من كل موظف من المصلحة حماية تقدرها وزارة المالية حسب الاحوال (١) ١٢٧٠ - أما فائدة هذا النظام فترجع إلى أن اختيار الموظفين مع الرقابة الشديدة على أعمالهم هم أصح من غيرهم لتولى إدارة الاموال - وأن في توحيد ادارة الاموال عدلاً أساسه المساواة بينهم . لأن الامر الآن متروك إلى الصدقة فيعين لقاصر شخص أمين . ويعين لآخرين أشخاص غير أمناء . فإذا تولت الحكومة إدارة هذه الاموال فإنه يتمتع بقدر الامكان هجوم الطامعين على التركات على اتنا ذكرنا في موضع آخر مضار مثل هذا النظام لأنه يتبين ان المصالح الحكومية لا تحسن إدارة الاموال لحساب غيرها ولا لحساب الحكومة نفسها وأوردنا الدليل على ذلك ما ثبت من ادارة مصلحة الاملاك ووزارة الاوقاف . والعيب في ذلك راجع إلى أن كثرة الموظفين تؤدي إلى شيوع المسؤولية بينهم ولأن الموظف الذي يتناول مرتبه بنظام لا تتوافر لديه القوة التي يمكن أن توجد في الشخص الذي يعينه المجلس

١٢٧١ - الاجراءات التحفظية - بين قانون في المواد ١٠ و ١١ و ٣١ و ٣٢ من اللائحة التنفيذية الاجراءات التي يقصد منها ضبط أموال عديمي الاهلية والمحافظة عليها من العبث . ولا شك في أن هذه الاجراءات من الاهمية بمكان عظيم .

ويلاحظ ان القانون الفرنسي أفرد لها ما يقرب من أربعين مادة (المواد ٩٠٧ الى ٩٤٤ من قانون المرافعات وعلى ذلك يعتبر التشريع المصري قاصراً في هذا الباب

١٢٧٢ - اصموح واجب - قد نصت الملة الثانية من قانون المجالس الحسبية عن طريقة التبليغ مباشرة بمشرحه تفصيلاً في مكان آخر ونلاحظ ان الشارع

(١) راجع تفصيل ذلك في تقرير الاستاذ احمد فهمى ابراهيم المفتش بلجنة المراقبة القضائية سابقاً

اعطى اربعة ايام للرجال المسؤولين عن التبليغ وهذا الوقت واسع جدا اذ يمكن ذوو المطامع من التراخي فيه ليتوصلوا الى التهام الترتة ويصح في هذا المقام ايجاد تشريع ينطبق على المادة ٨١٩ من القانون المدنى الفرنساوى عن كيفية وضع الاختام فى الوقت اللائق اما العقوبة المقررة فى الفقرة الثالثة من المادة الثامنة المذكورة فانها غير رادعة ويصح ان يوجد التشريع باعتبارها جنة لتكون العقوبة اشد

١٢٧٣- وظيفة النيابة يجب ان تكونه امبارية- كذلك يصح ان تعدل الفقرة الاولى من المادة التاسعة يجعل وظيفة النيابة العمومية فى الاجراءات التحفظية وظيفة اجبارية لا مجرد الخيار كما هو الحال الآن حتى يمكن التغلب على المراقيل التى يضعها الطامعون فى التركات فى سبيل حصرها - بطريقة تكفل حقوق القصر. خصوصا وقد ظهر من العمل ان الواضع اليد على التركة يمانع فى ان يدخل الموظف المكلف بحصرها فى المنزل او فى محل التجارة الذى به منقولات او اوراق التركة . فيعود الموظف من حيث اتى. حتى اذا اراد الرجوع الى النيابة لاستصدار الامر تكون الفرصة قد ذهبت . فلو ان القانون يضطر النيابة للتدخل فى اول الامر لامتنع الاغتياال

١٢٧٤- نقض امر على أن الواجب الذى خوله القانون العمده فى الفقرة الثانية من المادة التاسعة من ضرورة اتخاذ الاحتياطات التحفظية لم يعين الوقت الذى يجب فيه القيام بهذا الواجب . ولا على ضرورة تحرير محضر لاثبات هذه الاجزآت والاسباب التى دعت الى اتخاذها . كذلك يجب أن ينص على تنظيم وضع الاختام بطريقة تبين فيها التفصيلات فى محضر رسمى ثبت فيه كل المعلومات الخاصة

١٢٧٥- اصحح امر واجب- كذلك نصت المادة العشرون من القانون

على ان يقوم الاوصياء والقامه والوكلاء في ظرف ثلاثة ايام من تعيينهم بعملية الجرد. وتنص المادتان ٣١ و ٣٢ من اللائحة التنفيذية على البيانات الواجب اثباتها في قائمة الجرد وعلى ما يتبع نحو المعارضة التي قد تقوم اثناء عملية الجرد على ان الواجب ان يحضر عملية الجرد مندوب رسمي من المجلس الحسبي تكون له السلطة لعمل ما يتغلب به على العقبات التي قد توضع في سبيل الجرد

تبيد الاموال والمحافضة عليها

١٢٧٦ = تكلمنا في باب الوصى على عقوبة الوصى او الولى او الوكيل او القيم اذ بدوا اموال عديم الاهلية

وقلنا بان المادة ٢٩٦ عقوبات تعاقب المبدد بالحسب الذي تنتهى مدته الى ثلاث سنوات ويجوز ان يزداد عليه غرامه لانتجاوز مائة جنيه والحكمة في ذلك ان الوصى المعين من المجلس الحسبي اذا بدد مال القاصر المسلم اليه. يعاقب لان صفة أساسها شرعا ندره من له الولاية على القاصر من اهله او من القاضى. وذلك لادارة اموال عديم الاهلية بعوض او بغير عوض كالوكيل. وقد ورد في شرح الدر المختار لابن عابدين أن وصى القاضى لا يملك ان يبيع او يشتري مال اليتيم من نفسه لانه وكيل القاضى وفعل الوكيل كفعل الموكل وفعل الموكل قضاء وهو لا يقضى لنفسه

وليس بمقبول ان يؤخذ وكيل الراشد البالغ بما يبدده من المال مع قدرة صاحب المال على حمايته ويترك وصى القاضى اذا خان مع ضعف القاصر وليس في الشريعة الاسلامية ما يخليه من العقاب اذا خان. فالوصى يعتبر اذن في القوانين الوضعية من الوكلاء الذين ينطبق عليهم نص المادة ٢٩٦ عقوبات (١)

(١) النقض والابرار ٢٢ مارس سنة ١٩١٣ بمجموعة رسبيه س ١٤ صحيفة ١٣٩

١٢٧٧ - مخالفات التنظيم - يقتضى أيضاً من حسن ادارة الأموال أن يقوم الوصى بالمحافظة عليها بما أن له الحق في ادارة هذه الأموال. فان عديمي الاهلية لا يستطيعون أن يكونوا مسؤولين عن جرائم المخالفات الخاصة بأموالهم كخالفات التنظيم اذا ما صدر أمر المصلحة بهدم حائط خطرة على المارة . فان الوكلاء الشرعيين هم المسؤولون جنائياً ويجب رفع الدعوى عليهم دون عديمي الاهلية

١٢٧٨ - تصرفات الولي في أموال الصغير - قلنا بان الولي الشرعي له الساطة التامة في التصرف في أموال الصغير وأنه لا يمكن توقيع أى عقوبة تأديبيه عليه اذا ما خالف الواجب. وقلنا بأن الشروط التى ذكرتها المادة ٢٨ من القانون تعطى للولي حق التصرف في الادارة بما يمكن أن يلحق الضرر بالصغير . ومن الواجب أن تسارع الحكومة بالاصلاح في هذا الباب بما يتسمع له حقوق المجلس في سلب الولاية أو الحد منها

الفصل الثالث

حماية النفس

الفرع الاول

خطف الطفل

١٢٧٩ - نص قانون العقوبات على الجرائم التى ترتكب مند الطفل وقصد بذلك حماية نفسه من التعرض للهلاك أو افساد الاخلاق. ولذلك رأينا أن نلخص النصوص التى وضعت في هذا الشأن ليكون هذا الكتاب جامعاً لكل ما يتعلق بالطفل من المسائل الحسية والمدنية والجناثية بالقدر المناسب

١٢٨٠ - **خطف الطفل** - نصت المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات على أن كل من خطف طفلاً حديث العهد بالولادة أو إخفاءه أو إبدله بآخر أو عزاه زوراً إلى غير والديه يعاقب بالحبس . فان لم يثبت أن الطفل ولد حياً تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامه لا تزيد عن خمسين جنهما مصرى . أما اذا ثبت أنه لم يولد حياً فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن الشهرين أو غرامة لا تزيد عن خمسة جنهات. وواجب لتكوين جريمة الخطف توفر أمرين : أخذ الشخص المخطوف من مركزه الشرعى ثم أخفاؤه عن لم سلطة عليه كالوالد الذى يخطف ابنه من حاضنته الشرعية هو خاطف لان الشريعة الاسلامية تراعى في هذه الشؤون مصلحة الطفل (١)

١٢٨١ - **أنهاء الطفل عموله من في طلبه** - نصت المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات بأنه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنهما مصرى كل من كان متكفلاً بطفل وطلبه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه اليه فإذا حكمت المحكمة الشرعية بحضانة الطفل لجده فامتنع الأب عن تسليمه اليها وقع الوالد تحت حكم هذه المادة - وقد روى في ذلك أن مصلحة الشخصية تحتم ان يكون في السنين الأولى من حياته تحت حضانة أمه أو جدته ثم يسلم بعد ذلك إلى أبيه والشريعة الاسلامية تعتبر مصلحة الطفل أعظم من الحق الناشئ عن ولاية الأب (٢)

(١) اسيرط استثنائى ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠ مجموعة من ٢٣ صحيفة ٦

(٢) تقضى وإبرام ٢٧ يناير سنة ١٩١٢ مجموعة ر سبمس ١٣ صحيفة ٥٧

ولفظه طفل تطلق في عرف القانون المصرى على من يبلغ خمس عشرة سنة كاملة كما يؤخذ من المادتين ٢٥٠ و ٢٥١ عقوبات مصرى بخلاف القانون الفرنساوى حيث لا يستعمل إلا لمن كان سنه لا يتجاوز سبع سنوات كاملة.

١٢٨٢ - ترك الطفل وتعرضه للخطر - نصت المادة ٢٤٧ عقوبات بأن كل من عرض للخطر طفلاً لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل خال من الآدميين أو محل غيره على ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين . وليس من الضروري أن يوضع الطفل في جزيرة بل إذا حصل ذلك في شارع عمومى في ساعة متقدمة من الليل ولو كان المسير لا ينقطع منه مطلقاً أثناء النهار (١) ١٢٨٣ - ونصت المادة ٢٤٨ بأنه إذا نشأ عن تعريض الطفل للخطر وتركه في المحل الخائى كالمبين في المادة السابقة انفصال عضو من أعضائه أو فقد نفعه فيعاقب الفاعل بالعقوبات المقررة للجرح عمداً . فان تسبب عن ذلك موت الطفل يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمداً

١٢٨٤ - ونصت المادة ٢٤٩ بأن كل من عرض للخطر طفلاً لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل معمور ببلادى سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بترامة لا تتجاوز عشرون جنيهاً مصرياً

١٢٨٥ - خطف طفل - تكلمنا عن اخفاء طفل حديث الولادة طبقاً لما نصت عليه المادة ٢٤٥ عقوبات

على أننا سنتكلم أيضاً على ما نصت عليه المادتان ٢٥٠ و ٢٥١ الخاصتان بخطف الطفل الذى لم يبلغ ١٥ سنة فقد نصت المادة ٢٥٠ على أن كل من خطف بالتحيل أو الاكراه طفلاً

لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة كالمادة (١) بنفسه أو بواسطة غيره فإن كان المخطوف أثنى يعاقب المخاطف بالأشغال الشاقة المؤقتة ويشترط في هذه الحالة : أن يؤخذ الطفل من مركزه الشرعى والاخفاء ضرورى لتحقيقه عن لم عن لم عليه سلطة شرعية (٢)

والقضاء لا يعاقب على هروب بنت لقسوة أهلها ورغبها للخدمة في محل آخر
١٢٨٦ - ونصت المادة ٢٥١ على أن كل من خطف من غير تحيل ولا إكراه طفلا لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة كاملة (٣) بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبعة
أما إذا كان المخطوف أثنى . فتكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى عشرة

١٢٨٧ - ونصت المادة ٢٥٢ على أن كل من خطف بالتحيل أو الإكراه أثنى يبلغ سنه أكثر من خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

١٢٨٨ - بسبب الإكراه - ونصت المادة ٢٥٣ بأنه إذا تزوج المخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما

١٢٨٩ - مطلق الطفل والقصر الجنائي - يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة الخطف أن يكون الجنائي قد تعمد قطع صلة الجنى عليه بأهله . ولا عبء بالباعث ولا اعتداده في الحكم على الجريمة من حيث الوجود أو العدم . إذلا مانع يمنع من توفر جريمة الخطف متى استكملت أركانها القانونية ولو كان غرض الجنائي مثلا الاعتداء على عرض الطفل المخطوف . (٤) وأنه أخذه بنية

(٢) استئناف ٢ يناير سنة ١٨٩٨ مجله القضاء سنة خامسه صفحه ١٧٥

٣١٠ - عدل القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٣ فيجل السن ستة عشر سنة بدلا من ١٥ سنة

(٤) نقضه إبراهيم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ محاماه س ١٢ رقم ٢٤١

مراسته لابتنة خطفه لأن ذلك خلط بين التية الجنائنة والساعت عا ا، تكاد،
الجريمة

فان جريمة جنابة الخطف تم بمجرد نقل المتهم المختوف من الجهة التي
وضعه فيها أولياء أمره الشرعيون إلى جهة أخرى فتعمداً اخفائه علماً بصغر سنه
فاذا أخذ الخاطف الطفل الى غرفة منفردة وطلب منه أن يواقه فلما رفض
مزق ملابسه فبكى الطفل وصاح ولم تم الجريمة فان هذا العمل يعتبر جريمة
هتك عرض تامة . لأنه اذا مزق لباس المجنى عليه من الخطف قد أدخل بحياته المرضي
وكشف جزءاً من جسمه هو من العورات التي يحرم كل انسان على صونها
من العيب وحجبها عن انظار الناس . فكشف هذه العورة على غير ارادة المجنى
عليه بتمزيق اللباس الذي كان يسترها يعتبر في حد ذاته جريمة هتك عرض تامة
ولو لم يصاحب هذا الفعل أية ملابس مخلة بالحياء

الفصل الثاني

اسقاط الحوامل

١٢٩٠ - أراد الشارع أن يحمي الطفل وهو في بطن أمه وهو الخلل
المستكن . ولذلك وضع نصوصاً خاصة لتحقيق هذه الغاية .

فقد نصت المادة ٢٢٤ عقوبات بأن كل من اسقط عمداً امرأة حبل بضرط
أو نحوه من أنواع الأذى يعاقب بالإشغال المشقة المؤقتة

١٢٩١ - وقد نصت المادة ٢٢٥ عقوبات بأن كل أسقط عمداً امرأة
حبل بأعطائها أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية إلى ذلك أو بدلائلها عليها سواء
كان رضاعاً أم لا يعاقب بالحبس

ونصت المادة ٢٢٦ عقوبات بأن المرأة التي رضيت بتعاطي الادوية مع عليها بها أو رضيت باستعمال الوسائل السالف ذكرها ومكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وتسبب الاسقاط عن ذلك حقيقة تعاقب بالعقوبة السالف ذكرها ١٢٩٢ - ونصت المادة ٢٢٧ عقوبات بأنه اذا كان المسقط طبييا أو جراحيا أو صيدليا يحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة ١٢٩٣ - ونصت المادة المذكورة في الفقرة الاخيرة بأن الشروع في الاسقاط لا يعاقب عليه بأي حال من الاحوال

الفصل الثالث

الجرائم الاخلاقية

١٢٩٤ - اقراء الطفل على الشهادة - نصت المادة ٣٣٨ عقوبات فقرة رابعة في باب المخالفات بمعاقب من يضرب طفلا على الشهادة في الطرق العمومية أو في المحلات العمومية وقررت العقوبة بغرامة لا تتجاوز جنيا مصريا أو الحبس مدة لا تزيد عن أسبوع (١)

١٢٩٥ - تخريب الماريس على النفس - نصت المادة ٣٣٨ فقرة ثالثة عقوبات بعقوبة من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية، أو أمام منزله وهو يعرض المارين على النفس بإشارات أو أفعال شأن كان المخرض لذلك لم يبلغ اثني عشرة سنة كلمة يجازى أبواه بالعقوبة المقررة في هذه المادة

(١) نص القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٥ على أنه لا يجرى على الاطفال الذين لم يبلغوا خمس عشرة سنة كلمة وهو خاص بمطابقة الشول . ولكن القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٠ نص عقوبة الاطفال المشولين بما سنم عنه تفصيلا فيما بعد

١٢٩٦- ترك الطفل قاصدا على وجهه - نصت المادة ٣٤٦ بأنه يجازى بعقوبة لا تتجاوز جنبا مصريا من ترك أولاده الحديث السن أو مجانين موكلين لحفظه يهيئون وعرضهم بذلك للاخطار أو الاصابات

١٢٩٧- هناك المرضى - رأى الشارع ضرورة العقاب على الأعمال التي تدخل في تلك العرض وفساد الاخلاق

وقد نص في المادة ٢٣٠ عقوبات بأنه من واقع أن يغير رضاها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فانا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لم سلطة عليها أو كان غادما بالاجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة

فانا عاشر رجل امرأة معاشرة الازواج ولم تبلغ من العمر أربع عشرة سنة كاملة كان عمله معاقبا عليه لان المجنى عليها لم يكن لها ولي شرعى وهى لصغر سنها لا تملك حرية الارادة فى الزواج فالحيلة التي يتوصل بها المتهم لمواقة المجنى عليها بغير رضاها ويقصد جنائى لا تعفيه من العقاب (١)

١٢٩٨ - نصت المادة ٢٣١ على أن كل من هناك عرض انسان بالقوة أو التهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع واذا كان عمر من وقت عليه الجريمة لم يبلغ ١٤ سنة كلمة (٢) أو كان مرتكبها ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ يجوز الابلاغ مدة العقوبة الى أقصى الحد المقرر بالاشغال الشاقة المؤقتة وانا اجتمع هذان الشرطان مما يحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة

(١) جنايات استوط ٦ يونيو ١٩١٤ مجموعته رسميه ص ١٣ صحيفه ٢٦٤

(٢) عدل القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٣ هذه المادة يرفع السن الى سبع عشرة سنة

وهذه الجريمة تتكون من أى فعل شهوانى يرتكبه شخص على جسم شخص آخر بدون رضاه وذلك لغرض ارضاء الشهوة البهيمية أو كان مدفوعا بحب الاستطلاع أو سوء الاخلاق أو الانتقام. فإذا أكره المجنى عليه على خلع ملابسه وكشف سواته بالرغم عنه اعتبر ذلك منك عرض بخلاف الفعل الفاضح الذى يقع اخلاقا بالحياء بضعة عامة (١).

والثبت الذى عمرها ست سنوات تكرر مغلوبه الارادة فالفسق بها يعتبر باكرام وان تبين من أقوالها انها كانت تميل للمتهم كلما أتاها (٢).

على انه لا اعتقاب على المتهم اذا تبين أنه غلام لم يبلغ سن الحلم (٣).
١٣٩٩ - تقول المادة ٢٣٢ عقوبات بأن كل من منك عرض صبية أو صبى لم يبلغ كل منهما أربع عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس وإذا كان سنه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقت منه الجريمة عن نص عليهم فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة.

١٣٠٠ - إفساد المهرج - نصت المادة ٢٣٣. بأن كل من تعرض لافساد الاخلاق يتجرى عنه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الثمانى عشرة سنة على الفجور والفسق يذكر أو كانوا أو أئاناء أو بمساعدته أيام على ذلك أو تسهيل ذلك لهم يعاقب بالحبس.

فوجود بنت دون الثمانى عشرة سنة فى محل الرقص تجلس مع الزبائن وتعانقهم

(١) قرض وإبرام ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١١ بمجموعه ١٣ صحيفة ١٤

(٢) استئناف ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٣ حقوق سنة ١٨ صحيفة ١٣٢

(٣) استئناف ٣ يناير سنة ١٩٠٤ استئناف سنة ٤ صحيفة ٨٥

الخمر مغايب عليه. وليس من الضروري أن يكون طلب اللذة الجسدية من غير طريقها الشرعي فإن جميع الطرق المستعملة لتسهيل الفجور أو التحريض عليه مثل بيع رسومات مخالفة للآداب أو افساد عقول القصر بواسطة عرض مناظر ووقائع معينة أو مخالفة للآداب فإن كل ذلك يقع تحت حكم هذه المادة (١)

١٣٠١ - أما عن السن فإنه يجب أن تحسب سن الجنى عليها طبقاً للسن المجرية (٢)

١٣٠٢ - تعريف العقوبة - نصت المادة ٢٣٤ على أنه إذا كان تحريراً الشبان أو مساعدتهم على الفجور أو الفسق أو تسهيل ذلك له واقعاً مما نص عنه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة السجن من ثلاث سنوات إلى سبعة

والزوج الذي يتعرض لافساد زوجته القاصرة عن سن الثماني عشرة سنة يدخل تحت حكم هذه المادة (٣)

١٣٠٣ - محاكمة الزوجة في الزنا - نصت المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات بأنه لا تجوز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها إلا أنه إذا زنا الزوج في المسكن المقيم مع زوجته كالمين بالمادة ٢٣٩ فلا تسمع دعواه عليها

(١) حكم محكمة انجي ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٧١ والورد دورى سنة ١٢٨١

(٢) قضى وإبرام الشرائع ١٥ ابريل سنة ١٩١٣ الشرائع س ١ صحيفة ٢٩

(٣) قضى وإبرام مارس سنة ١٩١٥ الشرائع س ٢ ص ٢١٩

الفصل الرابع

العقوبات النافذة على الصغير

١٣٠٤ — إرسال المجرم المحرم الى مصومين — تكلمنا في هذا الكتاب عن غرض الشارع من تنفيذ هذا الاجراء اذا ما ارتكب الصغير جرائم إذ يصح ارساله لسجن الاحداث بدلا من توقيع العقوبة العادية عليه لما في ذلك من المصلحة يراجع في ذلك المواد ٥٩ لثاية المادة ٦٤ عقوبات

١٣٠٥ — احوال العود — نصت المادة ٦٥ على أن لا تسرى أحكام الباب السادس المختصة بالعود على المجرم الذي يبلغ من العمر خمس عشرة سنة

١٣٠٦ — عزم الحكم بالاعدام — لا يحكم بالاعدام ولا بالاشغال

الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره عن خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة وفي هذه الحالة يجب على القاضي أن يبين أولا العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرأفة أن وجدت فان كانت تلك العقوبة هي الإعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشر سنين وان كانت الاشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن

١٣٠٧ — الاعفاء من الجرائم — نصت المادة ٥٩ عقوبات بأنه لا تقام

الدعوى على مجرم لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة

١٣٠٨ — الاعفاء في موارد المخالفات — قلنا بان الصغير يحاقب في

مواد المخالفات طبقا للنصوص المقررة في قانون العقوبات على انه فيما يتعلق ببعض المخالفات فان الصغير معفى من العقوبة لان له وليا أو وصيا يقوم بإدارة أمره

وإذا فلا ترفع الدعوى الجنائية إلا على شخص حقيقى . ولكن قد تعهد بمصالح مرتبطة كالشرط لشخص حقيقى وحيث قد تقع منه جريمة تتعلق بإداء وظيفته وفى هذه الحالة ترفع عليه الدعوى العمومية دون غيره من أجل تلك الجريمة فتلا ناظر الوقف بصفته مسؤولاً عن إدارة أعمال الوقف يحاكم جنائياً عن أعماله تنفيذ قرار مصلحة التعليم لعدم جزء من منزل آيل للسقوط من أعيان الوقف فهو الذى ارتكب الجريمة دون غيره (١)

١٣٠٩ - وحكمت محكمة الاستئناف المختلط بصحة الدعاوى العمومية المقامة على مديرى وملاك المحلات الخطرة أو المضرة بالصحة أو المقلقة للراحة أو من يقوم مقامهم كوصى أو مدير شركة أو وكيل نفيلسة أو حارس قضائى

قانونا التشرد والتسول

١٣١٠ - نصت المادة ٣١ من قانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٣٣ بأنه لا تسرى أحكام هذا القانون على النساء ولا على الاطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة

ونص القانون رقم ٢ سنة ١٩٠٨ عن عقوبة الاطفال المتشردين فى (المادة الاولى) على ما يأتى : يعتبر الولد ذكراً كان أو أنثى الذى لم يبلغ من العمر خمسة عشرة سنة كاملة متشرداً اذا تسول فى الطريق العام أو فى محل عمومى . أو اذا لم يكن له محل إقامة مستقر ولا وسائل للتميش وكان أبواه متوفين أو محبوسين تنفيذاً لاحكام صدرت عليهما بذلك . أو اذا كان سبب السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وصيه أو أمه اذا كان الاب متوفى أو غائبا أو كان عديم الاهلية أو من ولى أمره

ونصت المادة الثانية بأن كل ولد متشرد يجوز إرساله الى مدرسة اصلاحية

(١) استئناف ١٣ يونيو سنة ١٨٩٨ مجلة القضاء سنة خامسة صحيفة ٣٨٤

أو عمل آخر شبيه به من قبل الحكومة بمقتضى أمر يصدره قاضي المحكمة الجزئية أو المحكمة المركزية بعد اثبات الحالة بالكيفية المبينة في مواد الجرح مع التبعيات المبينة في المواد التالية :

يجوز اخلاء سبيل الولد الذي عهد الى المدرسة أو محل مماثل لها طبقا لاحكام هذا القانون بقرار تصدره ادارة المحل المقيم فيه ويحصل ذلك على الاكثرى بلغ سنة ١٨ سنة كاملة

وقد نصت المادة الثالثة بأنه يجوز حجزه احتياطيا في حالة من الاحوال المبينة في المادة الاولى حتى يحكم في القضية ويكون بقدر الامكان هذا الحجز في مدرسة اصلاحية أو في محل آخر مماثل له ويصدر به امر من النيابة أو من ضابط البوليس القائم باعمال النيابة العمومية امام المحكمة المركزية ولا تزيد مدة الحجز الاحتياطي عن أربعة أيام الا اذا أيد أمر الحبس قاضي المحكمة الجزئية والمركزية

ونصت المادة الرابعة بان الدعوى العمومية لاتقام على ولد متشرد بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة الاولى الا بتصريح سابق من آبيه أو من أمه إذا كان الاب متوفيا أو غائبا أو كان عديم الاهلية أو من ولي أمره . وللقاضي أن يأمر في هذه الحالة بان يشترك الاب متى كان مقتدرا أو أحد من ذكروا إذا كان الاب متوفى وكان للولد مال في مصاريف تربية الولد وأن يعين المبلغ الذى يدفعه ومواعيد دفعه . والمبالغ المستحقة تحصل المنصوص عنها بالامر العال الرقم ٢٥ مارس مارس سنة ١٨٨٠ ويجوز اخلاء سبيل الولد ولو لم يبلغ سنة الثمان عشرة سنة متى طلب ذلك من صرح باقامة الدعوى أو من يقوم مقامه

ونصت المادة السادسة على انه اذا رفعت الدعوى على ولد توفرت منه شروط التشرد فللقاضي أن لا يصدر أمراً بإرساله الى مدرسة اصلاحية أو الى محل مماثل لها ولو كانت الواقعة ثابتة عليه متى رأى من ظروف الدعوى عدم لزوم ذلك . وفي هذه الحالة يحكم على المتهم بالمعقوبة القانونية التى تنطبق على وقائع الدعوى

الفصل الخامس

قوانين العمل

١٣١١ - اراد الشارع ان يحمى الاطفال عندما يشتغلون في المعامل الصناعية حفظا على صحتهم وحماية لهم من استغلالهم بطريقة لا تتفق مع الواجب الاجتماعى . لذلك اشترط شروطا كثيرة فيما يتعلق بلوقات العمل والمحافظة على الصحة فاصدر مثلا قانون المحالج رقم ١٩٠٩ وهى لائحة تشغيل الاحداث في معامل خليج القطن .

نصت المادة الاولى بان لا يجوز استخدام الاحداث الذين لم يتموا السنة التاسعة من عمرهم في معامل خليج القطن ولا السماح لهم بالدخول واعتبار الشغل ونصت المادة الثانية بان يمنع استخدام الاحداث الذين يتراوح عمرهم بين التاسعة والثالثة عشرة سنة كاملة مالم يكن يديم شهادات صادرة من السلطة المعنية لذلك موضحا فيها سن الولد وصلاحيته للعمل

ونصت المادة الرابعة بانه لا يجوز تشغيلهم اكثر من ثمانى ساعات في اليوم ولا اثناء الليل وهو عبارة عن المدة المنحصرة من الساعة السابعة مساء وبين الخامسة صباحا ولا فى الفرفا التى فيها الآلات المعروفة باسم الفرسان والقومينة ولا يرخص للاحداث ان يمضوا فى داخل اما كن العمل أكثر من اثنتى عشرة ساعة فى اليوم ولا يجوز وجودهم فيها اثناء الليل

ونصت المادة السادسة على وجوب وجود دة ترفيه جميع الاصابات التى تحصل للشنالة فى نفس يوم حدوثها مع تبليغ الاصابات الشديده فى الحال الى اقرب نقطة بوليس

ونصت المادة الثامنة عن العقوبات لهذه المخالفات بمائة قرش وتعدد الغرامات يعتبر عدد الاحداث الجارى تشغيلهم او قبولهم فى المحلات بحاله مخالفه لهذه اللائحة

الفصل السادس

نفقة الصغير

١٣١٢- فلما بان وظيفة المجالس الحسبية تقرر نفقة للقاصر وعديم الاهلية حسب حاجته وبما يتناسب مع أمواله .

ولكن قد يحصل تنازع في الاختصاص بين المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية ورأت الاولى في كثرة من الظروف ان اختصاصها لاشبهه فيه في تقرير النفقات وان ذلك لا يتعارض مع اختصاص المجالس الحسبية

فاذا قرر المجلس الحسبي نفقة الصغير في ماله فان المحاكم الشرعية تكون مختصة بأمر من تحت يده هذا المال ولو كان حارسا من قبل المحاكم الاهلية بإداء هذه النفقة منه ولا يمنع من سماع الدعوى عليه بذلك سبق تقرير النفقة من المجلس الحسبي

وحجة المحكمة الشرعية في ذلك أن كل القضايا المتعلقة بنفقة الصغير من اختصاصها وانه اذا دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المجلس الحسبي فان ذلك لا قيمة له لان الفصل في موضوع من جهة غير مختصة لا يمنع الجهة المختصة من نظره (١)

والمحكوم لما بالنفقة اذا كان قد أمر بإدائها اليها المحكوم عليه ووصيه كل بصفته لا مانع من تنفيذ حكمها على من شامت منها مادام الحكم قائما ولم تستوف ما حكم به . لان من حق المحكوم له ان يستولى على نفقة من مال المحكوم عليه ومتى ظفر به كان له أن يستولى عليه في حدود القانون والنظام (٢)

(١) مصر الشرعية استئناف ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢١ الجريدة القضائية س ٣٥ رقم ٣٥

(٢) محكمة المناط الشرعية ٢٨ مايو سنة ١٩٣٠ الجريدة القضائية س ٢ رقم ٢٥٧

الفصل السابع

حضانة الصغير

١٣١٣ - المنصوص شرعا أن من حق الصغير بقاءه عند أبيه بعد بلوغ سن الحضانة وإن الأب يجبر على أخذه بعد استئنائه عن الأم لأن نفقته وصيافته عليه بالاجتماع. وهو أقدر على تأديبه وتعليمه كما جاء في ابن عابدين في باب الحضانة. وبناء على هذا يكون حكم المحكمة بضم الصغير لأبيه بعد بلوغه سن الحضانة حكما في مصلحة الصغير يتعلق به حقه ولا يملك الأب التنازل عنه. ومحاولة التفريق بين حكم الشريعة في ضم الصغير لأبيه وحكم المحكمة بضمه باعتبار أن الأول من حق الصغير لا يصح التنازل عنه وأن الثاني من حق الأب يملك التنازل عنه محاولة غير مقبولة. لأن حكم المحكمة هو المظهر الفعلي لحكم الشرع لتعلق وتعلق حق الصغير بالحكم بعد مدوره

فإذا ثبت من حكم الضم أن الصغيرة تجاوزت سن الحضانة يوم صدوره فيكون من حقا أن تضم لأبيها وإن اتفاقا مع أمها على ترك البنت عندها والتنازل عن الحكم اتفاق لا يقره الشرع وانضاء هذا الاتفاق في وقت تنفيذ الحكم ليرفع الأب دعوى جديده بالضم تمسك بامر شكلي ليس جديرا بالنظر مادام لم يطرأ على جوهر الموضوع مانع فإن كان ظاهر الاتفاق أن اب الصغيرة قد كان قصد منه التخلص من رعاية البنت وصيبتها وتأديبها ونفقته فذلك قصد مردود وظلم لا ينافي عليه شرعا (١)

وقد تكلمنا من قبل بما فيه الكفاية عن الحضانة

(١) محكمة مصر الشرعية ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ الجريدة القضائية ص ٣ رقم ٩٦

التنازع على الطفل والمحكمة المختصة

١٣١٤- قلنا أن حق الحضانة تفصل فيه المحكمة الشرعية أو محاكم الأحوال الشخصية ولكن قد يحصل أن تكون غير هذه المحاكم المختصة في التنازع على الطفل فإذا رفعت دعوى جنحة على شخص بأنه أخفى ابن المدعية وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٧ عقوبات فإذا دُفع التهم بأن مجلس بطرانة الارمن الارثوذ كس غير مشكل تشكيلا قانونيا فإن محكمة النقض والابرار لها حق المراقبة على اختصاص الهيئة التي تصدر مثل هذا الحكم وإن تأكد من كونه حكما واجب التنفيذ . ولكن لا يصح للتهم العودة الى الكلام في الاختصاص عن مجلس البطرانة وفي حصة تشكيكه وفي وجوب تقاض حكمة بعد رضائه عن الحكم .
وتصح مؤاخذه التهم بأقواله التي تدل على أن حق الحضانة هو للمدعية دونه واعتباره متمما عن رد الطفل لوالده التي لها حق حضنته

وقد نهت محكمة النقض الى وجوب وضع تشريع خاص بحالة الوالدين اللذين يتنازعا عن حضنة طفلها حتى يرتفع الحرج عن القضاة الذين لا يطبقون المادة ٢٤٦ عقوبات على الوالدين الا وهم متبرمون (١)

١٣١٥ - وجريمة الامتناع عن تسليم طفل لمن له الحق في حضنته شرعا من الجرائم المستمرة استمرارا متتابعا أو متجددا بمعنى أن الأمر المعاقب عليه

(١) النقض والابرار ١١ يونيو سنة ١٩٣١ الجريدة القضائية س ٣ حكم ١٨٩
وقد صدر قانون بما يحقق رغبة محكمة النقض تمديلا للمادة ٢٥٣ في القانون ١٥ في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أي الوالدين أو الجدین لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده الى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضنته لم يحفظه لموكذلك أي الوالدين والجدین خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لهم بمقتضى قرار من جهة القضاء حق حضنته أو حفظه ولو كان ذلك بين أو تحايل اكره

فما يتوقف استمراره على تدخل إرادة الجاني تدخلًا متتابعًا ومتجددًا بخلاف الجريمة المستمرة استمرارًا ثابتًا فإن الأمر المعاقب عليه فيها يبق ويستمر بغير حاجة إلى تدخل جديد من جانب الجاني كبناء جدار خارج التنظيم ومن المتفق عليه أنه في حالة الجريمة المستمرة استمرارًا ثابتًا يكون الحكم على الجاني من أجل هذه الجريمة مانعًا من تجديد محاكمته عليها مهما طال زمن استمرارها وله الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه عند محاكمته ثانيًا عنها أما الجريمة المستمرة استمرارًا متتابعًا فيجوز تجديد المحاكمة من أجلها بعد الحكم الأول وتعتبر جريمة الامتناع عن تسليم الطفل لمن له حق حضائته شرعًا من الجرائم المستمرة استمرارًا متتابعًا أو متجددًا بمعنى أن الأمر المعاقب عليه فيها يتوقف استمراره على تدخل إرادة الجاني تدخلًا متتابعًا ومتجددًا (١)

١٣١٦ — التعديلات الجديدة — وقد أجابت الحكومة نداء محكمة النقض والابرام فدخلت المواد ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ بالنصوص الآتية طبقًا لقانون ٣٩ الصادر في ٨ يوتية سنة ١٩٣٣ معدلًا قانون العقوبات.

ونصت المادة ٢٥٠ بأن ب من خطف بالتحيل أو الإكراه طفلًا لم يبلغ سنة ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن فإن كان المخطوف أثنى يعاقب الحافظ بالاشتغال الشاقة المؤقتة

ونصت المادة ٢٥١ مفصلة بأن كل من خطف من غير تحيل ولا إكراه طفلًا لم يبلغ سنة ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع أما إذا كان المخطوف أثنى فتكون العقوبة الاشتغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى عشر

ونصت المادة ٢٥٢ مفصلة بأن كل من خطف بالتحيل أو الإكراه أثنى يبلغ منها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة أو السجن

١٠٠، النقض، لا مايو سنة ١٩٣٩ بالجريدة القضائية من ٣٠ حكم ١٩٨

الفصل الثامن

سن الزواج

١٣١٧ - لقد قلنا بان القانون حدد سن الزواج بالنسبة للصغير والصغيرة وقد اعتبرت محكمة النقض والابرام بان الواقعة التي تنحصر في اثبات بلوغ الزوج ست عشرة سنة والزوج ثمانى عشرة سنة على خلاف الحقيقة في عقد الزواج هي تزوير معنى رسمى بعد ان صار السن من البيانات الجوهرية اللازم ذكرها في وثيقة الزواج حتى تستكمل شكلها القانوني وان الواقعة معاقب عليها بالمواد ١٨١ و ٤٠ و ٤١ عقوبات لذا تعتبر اشتركا في تزوير معنى ولان القانون ٥٦ سنة ١٩٢٣ قد جعل السن شرطا اساسيا لمباشرة عقد الزواج (١)

١٣١٨ - على ان الفقرة التي اضيفت الى المادة ٣٦٦ القديمة من لائحة المحاكم الشرعية بعدم سماع الدعوى امام المحاكم الشرعية عن عقد زواج مالم يكن سن الزوج ١٦ سنة وسن الزوج ١٨ سنة هو مجرد نهى للطرف فقط لا ينعنى الاسواه بعدم تحرير الاشهاد بالعقد وقبول محررة الامن يكونو بالنسبة السن وبناء على ذلك يقع على المأذون المباشر لعقد الزواج واجب التحقق من سن الزوجين سواء بمعاينة الشخصية لهما او من اطلاعه على شهادة الميلاد لكل منهما او شهادة الطبيب المختص لهما .

والاستشهاد على سن الزوجين بشهود من غير اول الفس غير مقبول اصلا وشهادتهم في هذا الصدد لنوصرف سواءا صادفت الحقيقة ام لم تصادفها ولا يمكن ان يبنى عليها اى حكم ذلك لان السن ليست واقعة من الوقائع التي تحدث ويتقضى

١٠ ، النقض والابرام ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ في القضية رقم ١٥٩٨ ص ٤٤
 ١٩ يونيو ١٩٢٥ سنة ١٩٣٠ الجريدة القضائية ص ٢٧ رقم ٤٥ دائرة حضرة كامل بكناير امين

فيروى عنها من عابوها أو سمعوا بها وإنما هي حالة قائمة لشخص صا :-
 كالطول والقصر والياض والسواد ولها فيه علامات مبره يدركها الحس العادي
 أو الحس الدقيق (حس ارباب الفن) وبناء على ذلك فالمأذون الذي يباشر عقد
 زواج ولا يتحقق بنفسه أو بطلب الطريقة المقتولة من سن العاقلين فهو مقصر
 في تنفيذ أمر الشارع وعليه هو لا على الشهود تمتع رقب قصيره
 ولا يبد كذب الشهود في تقدير سن الزواج تزورا معاقبا عليه الا في صورة
 واحدة هي ان يكونوا نواطاً واعم المأذون لينحل بواجبه فيكتب الفقير العقد
 كاذباً متعمداً ان الزوجين أو احدهما بلغ السن القانونيه على خلاف الحقيقة (١)
 وقد صدر اخيراً قانون وضع حدا لهذه الاختلافات في الرأي وتنفيذا لما
 أشارت اليه محكمة النقض والابرار من ضرورة تعديل القانون في هذا المسألة العامة
 فاصدر الشارع القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ فاعتبر ما يرتكب في مثل هذه الحالة غشاً
 ختوبته الحبس أو غرامة لا تزيد على مائة جنيه وماك نص القانون

قانون ٤٤ لسنة ١٩٣٣

باعتبار ما يرتكب من الغش في مادة تحقيق

الورقة والوفاة أو عقد الزواج معاقبا عليه

بمن هواد الأول ملك مصر
 قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
 وأصدرناه

١٥ ، النقض والابرار ٤ نوفمبر ١٩٣٠ - الجريدة القضائية س ٢ رقم ٦٥ دكر
 سعادة عبد العزيز باشا فهمي

مادة ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من قرر في اجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة أو الوراثة أمام السلطة المختصة بأخذ الأعلام أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب اثباتها وهو مجهل حقيقة ما هو يعلم انها غير صحيحة وذلك متى ضبطت الأعلام على أساس هذه الأقوال ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من استعمل اعلامات بتحقيق الوفاة والوراثة على الوجه المبين في الفقرة الأولى من هذه المادة وهو عالم بذلك

مادة ٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من أبدى أمام السلطة المختصة بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونا لضبط عقد الزواج أقوالا يعلم انها غير صحيحة او حرر أو قدم لها أوراقا كذلك متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج ضبط عقد زواج وهو يعلم أن أخذ جبرته لم يبلغ السن المحددة في القانون

مادة ٣ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر بالجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بمرأى القبة في ٢٢ صفر سنة ١٣٥٢ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٣٣

قواد

محمد شفيق

أحمد علي

ونصت المادة ٢٥٣ مكررة بأنه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بفرامة لا تزيد عن خمسة جنيهات أى الوالدين أو الجدين لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده إلى من له الحق فى طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائته أو حفظه. وكذلك أى الوالدين أو الجدين خطفه بنفسه أو بواسطة غيره فمن لم يمتنعى قرار من جهة القضاء حق حضائته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تحايل أو إكراه

الباب الثامن

حقوق عديمى الاهلية وواجباتهم حسب المقرر شرعا

الفصل الاول

العبادات

١٣١٩- قد تكلمنا عن حقوق عديمى الاهلية فى مواضع كثيرة من هذا الكتاب وكذلك ذكرنا بعض ما يتعلق بهذه الاهلية. ولكننا الآن نذكر بصفة عامة حقوق عديمى الاهلية من وجهة عامة حتى تكون أساسا للتقديرات القانونية عن كل تصرف يصدر من عديمى الاهلية

وقد قلنا ان ما دأن به الشارع وما نهى عنه منحصر فى مجموعتين من الاحكام: العبادات والمعاملات التى تحتوى الاحكام الدينيوية من الشؤون المدنية والتجارية والاحوال الشخصية والعقوبات والمرافعات

١٣٢٠- الصلوة والصوم والحج - أما العبادات فهى واجبة على المكلف

بان يقوم بأداء العبادة بنفسه طائعا مختارا ليكون له من عمله شاهد له أو عليه. واشترط فيه الاهلية التامة من العقل والبلوغ حتى تقوم الحجة بالمعدل على

المكلف إن هو قصر في أداء ما كلف به . وهذا من مقتضيات رحمة الجليل بعباده سبحانه وتعالى

وهي تشمل العبادات الخالصة المتعلقة بالبدن كالصلاة والصوم والحج . ويشترط فيها العقل والبلوغ . ويزاد في شرط الحج الحرية والقدرة على الزاد والراحلة (١٣٣١) - الزكاة - أما الزكاة فهي واجبة في مال الصبي والمجنون والمعتوه كما تجب في مال غيره . لأن المقصود منها هو المال لا التكليف البدني بأن يؤديها المكلف بنفسه بدليل أن للمكلف بها أن يؤديها بواسطة وكيله لجواز أن يؤديها عنه ولية أو وصيه بطريق النيابة عنه أيضا

على أن الإمام أبا حنيفة واصحابه يقولون بأن شرط الزكاة في وجوبها : البلوغ والعقل كسائر العبادات وأنه إذا أدى الولي أو الوصي عن الصغير والمجنون والمعتوه فأنما يفعل ذلك بماله من الولاية الجبرية على موليه من هؤلاء ولا اختيار لذلك المولى في هذا الأداء أصلا . فلا تتحقق منه الطاعة وإن فلا عبادة مع أن الزكاة عبادة بالاجماع . ولا ينبغي أن يقاس أداء الولي على أداء الوكيل لأن أداء الأخير حاصل بآثابة اختيارية من المكلف وهو أهل لذلك . أما أداء الولي أو الوصي فهو بنبابة شرعية جبرا عن المئوب عنه فافرقا

(١٣٣٢) - زكاة الفطر - أما زكاة الفطر فقد ذهب محمد وزفر إلى أنها تشترط ما تشترطه الزكاة ترجيحاً لجانب العبادة فيها . وذهب الشيخان أبو حنيفة وأبو يوسف إلى صدم اشتراط ذلك ترجيحاً لجانب المؤونة فقالا بوجوبها في مال كل من الصغير والمجنون والمعتوه وعليه الفتوى

(١٣٣٣) - تصفية - فهي أيضا على هذا الاعتبار من الحكم من القول بوجوبها وهو الراجح . فانها تجب في مال الصغير والمجنون والمعتوه على قول الشيخين وعليه الفتوى . وقال محمد أن العقل والبلوغ شرط لوجوبها والمعنى فيه هو ما تقدم

١٣٢٤- وقد اتفق الفقهاء على وجوب العشر والخراج في مال كل من الصبي والمجنون والمعتهل لانهما مؤونة الارض وكل من الصبي والمجنون والمتوه اهل لوجوب المؤن والصلات الشرعية في ماله

١٣٢٥- اماما يتعلق بالتفاصيل والمسائل الاخرى عن الصلاة والصوم فالمرجع فيها الى الكتب الفقهية

يراجع كتب الام للامام الشافعي والمدونة الكبرى للامام مالك والمبسوط للسرْحَسَنِي في فقه الامام أبي حنيفة. وكذلك كتب الاصول في باب انواع الحقوق

الفصل الثاني

المعاملات

١٣٢٦- المعامروت - أما المعاملات فانها من موضوع هذا الكتاب فاذا صدر الايجاب والقبول من أهلها فان العقد يصبح موجوداً وينعقد . فاذا سلم من العوارض المفسدة كان عقداً صحيحاً . فاذا صدر ممن يملكه بطريق الاصاله أو النيابة مع توافر أهليه العاقد كان نافذاً وستسكلم في كتاب الآثار القانونية للاهليه . عن العقد اللازم من الجانبين كالبيع والاجارة والزواج . والنسب اللازم من الجانبين جميعاً كمقد الركالة أو الشراكة . أو اللازم من جانب وغير لازم من الجانب الآخر كمقد الرهن إذ أن الدائن له الحق في أن يطلب رد الرهن وفسخ العقد مكنتها بالدين والعقد اللازم لا يفسخ الا بتراضي الطرفين في المعاملات المالية . وعقد الزواج اذا اخلا من الخيارات لا يقبل الفسخ شرعاً وتنقسم العقود والتصرفات الى مجموعات يقوم بكل منها غرض ذاتي يحصل به وحدتها النوعية وتطالب أهليه خاصة في كل منها ويوضح أن نوره التفاصيل الآتية :

١٣٢٧- اولد - للمعاوضات - وهى أما مبادلة مال بمال أو مبادلة مال بمنفعة أو مبادلة مال بغير مال ولا منفعة . وتنظم هذه المجموعة ما يأتى :
البيع والشراء والمقايضة والسلم والاستصناع والصلح عن اقرار والقسمة والايجار والاستجار والمؤاجرة والزواج والخلع

١٣٢٨- وهى تمتاز بان فيها التزاما من الجانبين . ولذلك كان كافيا لانعقادها أهليه الاداء القاصرة : فتعقد من الصبي المميز والمعتوه الذى فى حكمة . أما النفاذ فيشترط له الاهلية الكاملة او الاذن أو الاجازة المعتبرة من ولى المال على شرط أن لا يكون فى المعاوضة ذنب فاحش بالصغير أو المعتوه والا كان العقد باطلا وكذا الاجازة . وقد تكللنا فى موضع آخر عن الغير الفاحش تفصيلا

١٣٢٩- كذلك تنفذ المعاوضات باجازة الصبي بعد بلوغه أو المعتوه بعد افاقة . وقد يقوم المجاس الحسى أو الولى باجازتها مع تحقق المصلحة لكل من الصغير والمعتوه المميزين فى نفاذها

غير انه يلاحظ ان الصالح عن اقرار لا ينفذ اذا تضمن اسقاط حق للصغير أو المعتوه لان هذا الاسقاط تبرع وهو يعتمد الاهلية الكاملة كذلك لا ينفذ التزام الصغير والمعتوه والسفيه بيد الخلع لانه تبرع لا معاوضة . ١٣٣٠- المهر - ولولى الصغير الزيادة على ماسى من المهر ولو بعد العقد

ولا يجوز لولى الصغيرة حط شئ من مهرها مع أن الكل تبرع

١٣٣١- الشفعة - اما الشفعة فهى من توابع البيع ويشترط الاهلية لمن يطلبها : العقل والبلوغ او الاذن بالخصوص للصبي المميز . فان كان الشفعيع غير أهل للعالم ناب عنه من له الولاية على ماله . فان لم يطلب الولى الشفعة حتى زالت ولايته من المولى عليه سقط حقه فى طلبها

١٣٣٢- التخرج - وما يلحق بالمعاوضات الخارج ومنه أن يتفق الورثة

على اخراج بعضهم من التركة في مقابل مال يأخذه منها أو غيرها. وقد يكون التخليج في صورة البيع أو المفاضنة فتسرى عليه أحكام كل. وقد يتضمن الاسقاط ويشترط في من يسقط حقه اهليه التبرع.

١٣٣٣- ثانيا - عقود التبرعات — وهي اما تبرعات محضة واما تبرعات ابتداء ومعوضة انتهاء. وقد يكون التبرع ضمن عقد معاوضة وهو المسمى بالمحابة. وهذه عقود تشمل ما يأتي :

١- الهبة. والصدقة. والوصية والقرض والكفالة والحوالة والمحابة في عقود المعاوضات — ويلحق بها ما يؤديه المدعى عليه الى المدعى في الصلح عن انكاز وكذا ما يؤديه المدعى عليه اذا نكل عن اليمين بناء على القول بان النكول بذل. ومنها الاقرار الذي تدل القرائن على انه انشاء

وهذه التبرعات كلها إيجابية لانها تتضمن إعطاء شيء من مال المتبرع لغيره بدون مقابل من مال أو منفعة مقومة بالمال.

ويقابلها التبرعات السلبية وهي اسقاط ما للانسان من حق وهي المنون لها بالاسقاطات

١٣٣٤- ولما كانت هذه التصرفات ضارة بمال المتبرع ابتداء وانتهاء أو ابتداء فقط اشترط لانعقادها الاهلية الكاملة حتى اذا صدرت عن صغير أو معتوه يميز كانت باطله بطلا اكليا فلا تلحقها الاجازة بأي حال من الأحوال ولا يملك شيئا منها الولي أو الوصي

وقد الحقوا بقاصر الاهلية السفية فابطلوا تبرعاته. واذا كان التبرع مضرا بحقوق الغير مع قيام الاهلية للتبرع فانه يتوقف على اجازة من المالحق. وعلى ذلك تبرعات المدين المحجور عليه موقوفة على اجازة الدائنين

وكذلك تبرعات المريض في مرض الموت سواء أ كانت قصدا أم ضعفا موقوفة على اجازة الدائنين — وفيما اذا كان التبرع لوارث مطلقا

أما إذا كان التبرع لنير وارث قابه ينفذ بعد استيفاء شروطه من الثلث بالنسبة للورثة ويتوقف فيما زاد على اجزائهم يوم من اهل الاجازة بعدموت المريض ١٣٣٥- ولا يشترط في كل من الموهوب له والمتصدق عليه والمكفول عنه والموصى له والمستعير الاهلية الكاملة . بل تجوز الهبة لكل من الصبي غير المميز والمجنون والمعتوه الذي في حكمة . ويقل ويقبض عن كل واحد من هؤلاء وليه أو وصيه أو من يكون في كنفه وحجره .

وإذا كان الموهوب له صيا مميذا أو معتوها كذلك جاز لكل منها أن يقبل الهبة ويقبض بنفسه كما يجوز ذلك لولي كل منها أو من يكونان في تربته كذلك تجوز هبة الدين الذي في ذمه الميت البيت أو لوارثه . وهذا في المعنى ايراء ١٣٣٦- وتجوز الهبة للوارث ولنير الوارث غير مقدره بأي مقدار مادام الواهب غير مريض مرض الموت (وقد تكلمنا في موضع آخر عن مرض الموت وتعريفه وآثاره القانونية) ولم يمنع من الهبة مانع .

١٣٣٧- الكفالة - كذلك يجوز كفالة الدين عن الصبي والمعتوه والمجنون أما المكفول له فعلى القول الراجح بان الكفالة تم بإيجاب الكفيل وحده وهو المختار في المجلة العدلية مادة ٦٢١ فلا يشترط فيه شوه أصلا اما على القول بانه لا بد من قبوله وهو المذكور في المادة ٨٤١ من مرشد الحيران فانه يشترط فيه الاهلية الكاملة أو يكون مأذونا له بالتجارة أو ذا أهلية قاصرة مع اجازة وليه للكفالة

١٣٣٨- المحاراة - سواء كانت مطلقة وهي ما يلتزم فيها المحال عليه اداء الدين من ماله الخاص به أو مقيدة وهي ما كان التزام اداء الدين فيها من نفس دين المحيل الذي عليه او عن مال له تحت يد المحال عليه . يشترط لها الاهلية الكاملة في المحال عليه الملتزم باداء الدين ويشترط في كل من المحيل والمحال الاهلية

ولوقاصرة لانقضاء الحواله

ويشترط لنفاذها ما يشترط في عقود المعاوضات كالبيع

١٣٣٩- الوصية - أما الوصية فانها تشترط وجوب تحقق الاهلية الكاملة مع عدم الخيرة . لكنهم أجازوا وصية السفية استحساناً في سبيل الخير . وتشترط دوام اهلية الوصى من وقت الوصية الى وقت وفاته فان زالت بجنون او عته واستمر ذلك ستة أشهر على الأقل بطلت الوصية .

أما بالنسبة للموصى له . فان الوصية تجوز للبعين ولغير المعين . فان كان الموصى له معينا اشترط وجوده وقت ايجاب الوصية . وان لم يكن معينا اشترط وجوده وقت موت الموصى . وقد عرفت ما قالوه في الوصية للحمل والوقت الذي يجب ان يكون موجودا فيه لتصح الوصية عما أوردناه عند التكلم على الحمل المستكن راجع الفتح ورد المختار .

ولا تجوز الوصية للوارث الا اذا اجازها سائر الورثة وهم من أهل التبرع كذلك لا تجوز الوصية للقاتل عمداً عدواناً أو خطأ مباشراً فلا يحرم من الوصية قاتل الموصى دفاعاً عن نفسه ولا قاتله تسيباً . وكذلك اذا كان القاتل صيماً أو مجنوناً أو معتوهاً .

وتم الوصية بعدم الرد ممن له القول

١٣٤٠- العارية - أما الاعارة فقد اكتفوا في كل من المعير والمستعير باهلية الاداء القاصرة وقالوا بأن الاعارة من توابيع التجارة فتجوز من الصبي المأذون له . ولكنهم اختلفوا في اعارة الاب مال ولده الصغير والمعتوه واعارة الوصى مال اليتيم فذهب بعض فقهاء مذهب الحنفية الى جواز ذلك استحساناً وذهب جمهورهم الى عدم الجواز اخذاً بالقياس .

١٣٤١- القرض - أما القرض فقد اتفقت كلمتهم على انه يشترط في

المقرض الاهلية الكاملة : فاقراض الصبي المميز ولو مأذونا بالتجارة غير صحيح لانه تبرع بالمال ابتداء ولا يتم الا باستهلاك المال المقرض بخلاف العارية فانه ينتفع بها مع بقاء عينها لذلك تسوّل فيها بمالم يتساهل في القرض لانه أشدّ خطراً منها ولان المرومة والعادة قاضيتان باباحة الاعاره . وقد يعجز المقرض عن استرداد مثل ما أقرضه بعد أن استهلكه المقرض باذن المقرض وأما الاقراض فهو من حيث انعقاده ونفاذه في حكم عقود المعاوضات

والوصى لا يملك اقراض مال اليتيم وكذا الاب على أصح الروايتين ولكنهم اجازوا للقاضي اقراض مال اليتيم لمن يضمّنه كما جاء ذلك في كتاب جامع الفصولين وادب الاوصياء

١٣٤٢ - الوديعة - حفظ الودائع مجاناً يعتبر من التبرعات ويشترط في المودع عنده لوجوب حفظ الوديعة عليه الاهلية الكاملة . أو يكون مأذوناً له في التجارة أو مميّزاً محجوراً عليه رضا وليه بحفظ الوديعة . ويكتفي في المودع ان يكون مميّزاً ذلّو كان المودع عنده صبيّاً مميّزاً محجوراً عليه ولم يرض وليه بحفظ الوديعة فلا يضمّنها بتعديده أو تقصيره في حفظها الا اذا كان المودع أيضاً محجوراً عليه

١٣٤٣ - الرهن - يجب ان يكون كل من الراهن والمرتهن مميّزاً فلم يشترطوا في أحدهما لاجل انعقاد الرهن الاهلية الكاملة . وعلى ذلك يجوزهن المأذون له بالتجارة . وارتبته منه باعتبار أن الرهن من توابع التجارة . أما الصبي المميز المحجور عليه فينقذ كل من رهنه وارتبته موقوفاً على اجازة ولي المال

١٣٤٤ - الصلح - ويلحق بالتبرعات الصلح عن انكار بالنسبة للدعي عليه . فان ادعى شخص على آخر دعوى ولم يكن للدعي حجة يثبت بها دعواه أمام القضاء ولكنه طلب يمين المدعي عليه فعرض عليه المدعي عليه مقداراً

من المال يقتدى به يمينه ويقطع به الخصومة والمنازعة جاز ذلك . ويسمى هذا العمل صلحا عن انكار .

ولما كان شرط أهلية اداء اليمين العقل والبلوغ لم يصح الصلح والفداء الا من ذى الاهلية الكاملة . فما الصبي المأذون له فلا يصح صاحبه اذا كان منكراً لدعوى المدعى وليس للدعى بينه . وان صحت يمينه فيما هو من شؤون التجاره . والقاعدة ان صلح الصبي لا يصح الا اذا خلا من الضرر البين بماله . وولي له لا يملك صلحا مضرا به والمعتوه كالصبي في كل ذلك .

١٣٤٥ - المحاباة - أما المحاباة التي تكون ضمن عقود المعاوضات فانه يشترط لصحتها الاهلية الكاملة والا كانت باطلة . ولم يستثن من ذلك الا محاباة المأذون له بالتجارة على قول أبي حنيفة وحده . أما محاباة المريض تام الاهلية فانه متوقف نفاذها بمد تمامها على اجازة الدائنين والورثة بشروطها التي ذكرناها عن تصرفات المريض بل قد تبطل محاباته في حق الدائنين بالغبن اليسير مهما كان قابلاً جداً .

١٣٤٦ - الزواج أو المهر - اذا زوجت امرأة بالغة عاقله نفسها من صبي مميز أو معتوه بدون اذن ولي زوجها فدخل بها ولم يحز وليه العقد فلا يجب عليه مهر على الراجح لبطان العقد لعدم الاجازة . ولا ضمان على الزوج لان ما فعله كان بتسلط المرأة وهي أهل لذلك لمسكاتها . من العقل والبلوغ . وكذلك لا عقوبة على الزوج على اعتبار انه زان لبطان العقد لانه ليس أهلاً لعقوبة الزنا لان شروط اقامة الحد الاهلية الكاملة من العقل والبلوغ .

أما اذا كانت الزوجة ايضاً معتوهة أو صغيرة والمسألة بحالها فانه يجب على الزوج المهر ضماناً لما فعله وذلك لان اذن الزوجة له بالدخول بها غير صحيح لقصور أهليتها . راجع في ذلك شرح الاحوال الشخصية للاستاذ احمد ابراهيم بك

١٣٤٧ - المسقات - وهي تنقسم الى قسمين :

الاول . اسقاطات فيها معنى التبرع بالمال

الثاني . اسقاطات ليس فيها ذلك المعنى

فالاولى تشمل الابرار من الدين علما أو خاصا كلياً أو جزئياً . وكذلك الوقف
والثانية تشمل الطلاق والاعتاق وسائر الحقوق التي ليس فيها تمليك شيء
لمن مال المسقط للسقط له .

ويشترط في الاسقاط بنوعيه الاهلية الكاملة كالتبرعات تماماً وذلك لانه
اتلاف للمال وتغويت للملك أو الحق من غير عوض دينوى

١٣٤٨ - الابرار - ويتم الابرار بالايجاب وحده لما فيه من معنى
الاسقاط ولكنه يرتد بالرد لما فيه من معنى التمليك . واختلف في الرد هل يشترط
في المجلس فلا يجوز بعده أولاً يشترط فيجوز ؟ والقولان مصححان

١٣٤٩ - الوقف - أما الوقف فان حكمه عند الامام أبى حنيفة حكم
العاريه وعلى قول محمد حكمه حكم الصدقة المنجزة فلا يتم الا بالقبض كالمهبة تماماً
والذى يقبض هو ناظر الوقف . وبه اثنى كثير من المشايخ وعلى قول أبى يوسف
حكمه حكم العتق فيتم بالايجاب وحده وهذا هو القول الراجح المعمول به . على
أن هذا القول يصح في المنقولات أما في العقارات لا تمنح المحاكم الشرعية اشترطت
وجوب استيفاء اجراءات معينة لايتم الوقف بغير تحقيقها

وانما يشترط على كل حال في الوقف الاهلية الكاملة . ولكنهم أجازوا
وقف السفه . والواقع أن السفه ذو أهلية تامة ولكن قد حصر عليه منعا لضرره .
فاستثناء وصيته ووقفه استثناء وجيه لا تأباه علة الحجر عليه .

أما وقف المريض (مرض الموت) فحكمه حكم سائر تبرعاته . كذلك
المحجور عليه لاجل الدين فان وقفه يكون موقوفاً على اجازة الدائنين وليس
بباطل لقيام اهليته الكاملة .

أما إذا وقف مسلم ثم ارتد عن اسلامه فان وقفه باطل لان الوقف من أعمال الخير التي يتقرب بها الى الله . وبالرّده قد جد كل عمل خيري له . ووجه الغرابة في هذا مخالفته للقاعده المشهوره . يغتفر في البقاء مالا يغتفر في الابتداء وهنا جاء الامر على العكس ووجه ظاهر
وقد جاء في الفتاوى الهندية عن بعض كبار فقهاء المذهب ان وقف الصبي يصح اذا اذن القاضي

١٣٥٠ - الطوى - ويشترط في الزوج المطلق أن يكون بالناعقلا
وزيد على ذلك في القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ الا يكون مكهما ولا سكران
ولا يجوز للولى ان يطلق عن الزوج الذى هو فى ولايته اذ الطلاق حق
للزوج ثم لمن يتوب عنه بوكاله أو تفويض منه
وللقاضى ان يطلق على الزوج فى المواضع التى له فيها ذلك شرعا ومدونه
فى القانون السالف الذكر والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠

١٣٥١ - الموطوءات - وهى تشمل الوكالة والاذن الصبي أو المعتوه
بالتجارة وكل انواع الولايات سواء أ كانت ولاية على النفس والمال جميعا
أم على النفس فقط أم المال فقط كولاية الوصى وولاية الناظر والمشرّف على
كل من الوصى وناظر الوقف . وكذلك يشمل الامامه العظمى التى هى أس
الولايات وينبوعها . وولاية القضاء والتحكيم والشهادة

١٣٥٢ - الوكالات - يشترط فى الموكل ان يكون ممن يملك فعل ما وكل
به بنفسه . فلا يصح التوكيل من الصبي العاقل بشئ من التبرعات أو الاسقاطات
كالهبة والاراء من الدين . ويصح بالتصرفات النافعة ففعا محضا بدون اذن الولي
كقبول الهبة وقبض الشئ الموهوب . أما التصرفات الدائره بين النفع والضرر
كالبيع ونحوه فتوكيله فيها نافذ ان كان ماذونا له بالتجارة والا كتسابا والا كان

موقوفاً على الاجازة ويكتفى في الوكيل بأهلية الاداء القاصرة ولكن لا تلحقه العهدة ولا يكون مسؤولاً الا اذا كان مأذوناً له أو اذن له وليأمر وصيه بقبول الوكالة فهو في هاتين الحالتين في حكم تام الاهلية .

١٣٥٣ - الشهادة = أما الشهادة فانه من الوجهة الشرعية تشترط الذكورة مع الحرية والعقل والبلوغ ان كانت على الحدود والقصاص وفيما عدا هذين تجوز شهادة امواتين ورجل على اثنائنا قد أوردنا في مكان آخر حكم الشهادة بالنسبة للقوانين المصرية

١٣٥٤ - القضاء والتحكيم - تماماً للبحث نذكر انه يشترط في القاضى الاهلية الكاملة من الحرية والعقل والبلوغ ولا تشترط الذكورة الا في القضاء في الحدود والقصاص وأما ما عدا هذين فيجوز فيه قضاء المرأة الحرة العاقلة البالغة عند أبي حنيفة واصحابه خلافاً للأئمة الثلاثة وتفصيل ذلك في كتاب فتح القدير وذهب محمد بن جرير البطرى الى أن قضاء المرأة جائز في كل شيء وأهلية الحكم كأهلية القاضى وليس بين القاضى والحكم فرق إلا أن القاضى له ولاية عامة على جميع الرعية على حسب ما هو مرسوم له في تعيينه . أما الحكم فولايته خاصة لا تعدومن تخاكموا اليه ورضوا حكمه .

١٣٥٥ - أهلية التقاضى - يشترط لأهلية الدعوى في كل من المدعى والمدعى عليه لاجل صحة الدعوى والجواب عنها بنفسه أن يكون كل منهما عاقلاً بالغاً أوسياً مميزاً مأذوناً له من وليه أو وصيه بالخصومة

أما اليقين فقد ذكرنا حكمها والفتوى انه يحلف ان كان موضوع الدعوى في الاشياء الدائرة بين النفع والضرر كالمعاوضات ومتعلقات التجارة . وليلاحظ أن أهلية اليقين التي يترتب عليها المواخضة بالحنث هي العقل والبلوغ معا . فلما قد احدهما فلا حنث ولا مواخضة . ومن التمييز حسب الاحكام الشرعية هي

سبع سنين فافوق وبما أنه يرجع في الاهلية الشخصيه الى الحكم الشرعى فالمحاكم الاهلية عليها أن تقبل الدعوى من الصبي المميز لانها مقبولة شرعا كذلك يراجع حكم محكمة الموسيقى الجزئية الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٠٢. على أننا قد شرحنا هذا الموضوع بما فيه الكفاية في موضع آخر من هذا الكتاب

١٣٥٦ — التقييدات — وهى ضد الاطلاقات كاللحجر على المأذون وعزل الوكيل وناظر الوقف والوصى ومنع الولى من التصرف اذا كان قد ثبت سوء تصرفه. والذي يحجر أو يعزل هو الذى له حق الاذن أو التولية ومنع الولى أو الوصى من التصرف أصبح الآن من اختصاص المجالس الحسينية

١٣٥٧ — وستكلم فى موضع آخر عن التصرفات وآثارها القانونية والشرعية تفصيل واف مستندين فيه الى آراء الشراح والفقهاء وأحكام المجامع .

الكتاب الرابع

علاقة المجالس الحسنية بالقوانين والمحاكم المصرية
وتنازع الاختصاص

الكتاب الرابع

علاقة المجالس الحسنية بالقوانين والمحاكم المصرية

وتنازع الاختصاص

الباب الاول

القوانين الواجب تطبيقها

١٣٥٨ - اذا رجعنا الى نصوص قانون المجالس الحسنية وجدناها في ذاتها تحتاج الى قوانين أخرى لاستكمال نصوصها أو في الرجوع الى معرفه الاحكام المتعلقة بمسائل الداخلة في اختصاصها . ولا يوجد في مصر قانون اقليمي واحد الاحوال الشخصية للمصريين على العموم . ولذلك تعتبر الشريعة الاسلامية والقانون المدني والشرائع الاخرى كل منها متممة لمسائل الاحوال الشخصية . ويشمل ذلك جميع قوانين الاحوال الشخصية الموجودة في مصر وفي بلاد العالم كافة إذ يختلف ذلك باختلاف كل شخص مقيم في مصر

١٣٥٩ - مسائل الاموال الشخصية - ان القوانين المدنية والمختلطة والاهلية لا تشمل على قواعد مبيته الا في تقسيم الاشياء والاموال وفي الالتزامات . والحقوق العينية . أما في مسائل الاحوال الشخصية فان قوانيننا تكفي في الغالب بذكر قاعدة عامة بها تجعل الحكم مستندا الى قانون آخر . فتعتبر جميع القوانين المذكورة فانها جزء من القوانين المصرية واجبه التطبيق بواسطة المحاكم المصرية كلما أشار بذلك قانون المحكمة

١٣٥٨ - المحرمات المختصة بالاموال الشخصية فقد نصت المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية بأنه ليس لهذه المحاكم ان تنظر في المنازعات المتعلقة باصل الاوقاف ولا في مسائل الانكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها ولا في مسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالاحوال الشخصية ولا يجوز لها أن تقول الاحكام التي تصدر فيها من الجهة المختصة بها

١٣٥٩ - وقد صدر قانون المجالس الحسنية في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وادخلت فيه كثير من التعديلات وجعل اختصاصه ساريا على جميع المتوطنين في القطر المصري مسلمين كانوا أو غير مسلمين الا اذا قضت القوانين والمأهلات بغير ذلك . اذ اعتبر أن المسائل الداخلة في اختصاص هذه المجالس من المسائل المدنية المحضة التي ليس لها في الحقيقة أى صفة دينية . وهذا الاعتبار هو الذى حدا من زمن طويل الى اخراج هذه المواد فيما يتعلق بالمسلمين من اختصاص المحاكم الشرعية

١٣٦٠ - على انه لا تزال حالة الانسان الشخصية من ارث ووصية خاضعة للقاضى المنوط به الحكم فى الاحوال الشخصية وينطوى تحتها البحث عما اذا كان الشخص اهلا للتعاقد أو التصرف على العموم أو قاصرا أو عديم الاهلية أو متزوجا أو وارثا

١٣٦١ - موهية - اما الاهلية وهى الشروط اللازمة للتمكن من استعمال اى حق من الحقوق فانها تحتم بلوغ السن القانونيه و'ستكمال القوه العقلية وهى من شأن قانون الاحوال الشخصية التابع له الشخص من حيث الدين او الجنسية - مادة ١٣٠ مدنى اهلى ١٩٠ مدنى مختلط . وعلى ذلك فانها تحدد بالدين بالنسبة للبصرين وبالجنسية بالنسبة للاجانب .

١٣٦٢ - وامي اهلية كما ذكرناها تفصيلا فى هذا الكتاب ترجع الى
٣٨٢ - المجالس الحسنية

معرفة النتائج الناشئة عن عدم الاهلية طبقا لنص المادتين ١٣١ - ١٩١ و ١٣٢ مدني اهلي ومختلط

١٣٦٣ - سعي الرشد - وسن الرشد يختلف باختلاف البلاد. أما في مصر بالنسبة للمصريين الحاصرين لاختصاص المجالس الحسنية من مسلمين وغير مسلمين فهو محدد ببلوغ إحدى وعشرين سنة ميلادية وتنتهي به الوصاية أو الولاية مالم يقرر المجلس استمرارها

١٣٦٤ - تعيين الاوصياء - والسلطة المختصة بتعيين الاوصياء أو عزلهم هي المجالس الحسنية بعد أن كانت البطريركيات مشتركة في هذا الاختصاص قبل قانون سنة ١٩٢٥

١٣٦٥ - تصرفات الولي الشرعي - ويرجع الى قانون الاحوال الشخصية التابع اليه القاصر لمعرفة حدود الولي الشرعي: الاب أو الجد في التصرفات الخاصة بالاموال. إذ لا يجوز مثلا في الشريعة الاسلامية فسخ البيع الذي وقعه الوالد على أموال ولده. اذا كان حاصلا بضمن المثل أو بغبن يسير وبمن اذن المجلس الحسني. ولكن ذلك لا يمنع من أن المجلس الحسني يقرر بسلب ولاية الولي أو الحد منها اذا تصرف تصرفا ضارا أو أصبح خطرا على أموال الصغير

١٣٦٦ - معاقرة عن الوصاية - ويلاحظ أنه توجد معاهدة بين بعض الدول فيما يتعلق بالوصاية أمضيت في مدينة لاهاي سنة ١٩٠٢ تقضي بان تنظيم الوصاية يكون من شان قانون جنسية القاصر. واذا كان القاصر في بلد اجني فقد تكفلت بالمعاهدة بتنظيم الوصاية عليه اما بواسطة السلطات القنصلية او السياسية التابع اليها القاصر واما بواسطة المحاكم الموجودة بها القاصر بحسب الاحوال (١)

(١) كتاب قالهري صحيفه ١١٧٤ شرح القانون المدني الخاص و كتاب الاستاذ محمد عبد الحميد رياض

١٣٦٧- الحجر- أما الحجر فانه نظام يختلف باختلاف البلاد فان انه كلز ا وأمر يكا لانقران الحجر للمنه مثلا . أما في مصر فان الحكم أو القرار الصادر به من المجالس الحسنية يعتبر صحيحا . ومجرد تغيير الجنسية لا يرفع قيد الحجر عن المحجور عليه . والزواج كذلك لا يرفع هذا القيد إذا كان الحجر بسبب السفة (١)

١٣٦٨- الزواج - اما الزواج فان العبرة فيه امام المحاكم المصريه هى بالاهليه المقررة فى كل من الزوجين . ومع ذلك فلا مفر من وجوب احترام احكام الشريعة الاسلاميه فى بلد اسلامى مثل مصر ماده ٤٩ من الدستور . ولذلك وكما أحسنه تلك الشريعة واقره المشرع المهرزى يكون واجب الاحترام فى مصر وواجب النفاذ فيه ولو خالف القانون الشرعى لاحد الزوجين وكما حرمته الشريعة يكون باطلا فى مصر ولو كان صحيحا طبقا لقانون احد الشخصين متى كانت الشريعة هى التى تحكم الزواج فتزوج الفارضى بتركه وكلاهما مسلم هو زواج صحيح بالرغم من كونه منهي عنه بامر عال عثمانى طبقا للقوانين التى أصبحت الآن ملغاه

١٣٦٩- التركات- ويعتبر الآن داخلا فى اختصاص قضاء الاحوال الشخصية مسائل التركات والقضايا المتعلقة مباشرة بتعيين المحل الذى فتحت فيه التركة أو بيان من هم الورثة أو دعاوى الميراث وأهلية الشخص للوراثة هل هو ممنوع أو محروم لسبب خاص كالقتل أو اختلاف الدين واختلاف الدارين . وما هو مقدار نصيب كل وارث . وكذلك كذا تعلق بصحة الوصية أو بطلانها وأهلية الموصى له أو عدم أهليته للإيصاء اليه . كذلك دعاوى المرفوعة بشأن تخفيض

المبالغ الموهوبه او الموصى بها للحد الجائز قانونا للمتوفى ان ينصرف فيه
بغير عوض

١٣٧٠ - الموارث - اما القانون الذى يحكم به فى مادة الموارث فهو قانون
ديانة المتوفى أو الموصى اذا كان من المصريين وقانون جنسيته اذا كان من الاجانب
وذلك يصرف النظر عن الساطة التى تحكم فى الموضوع سواء أ كانت المحاكم المختلطة
أو الاهلية أو الشخصية ويصرف النظر عن مشتملات التركة سواء أ كانت منقولات
أو عقارات كاتمة فى مصر أو فى غير مصر (١)

١٣٧١ - الوقف - أما الوقف فهو خاضع لاحكام الشريعة المحلية وهى
كما قال المرحوم دحى زخلول باشا فى شرح القانون المدنى على المادة ٥٤ - ٧٧
مدنى أهلى ومخاطب صحيفة ٧٧ - إنها الشريعة الاسلامية

١٣٧٢ - على أن المحاكم المختلطة قد حكمت بانه من اختصاص قضاة الأحوال
الشخصية الحكم فيما اذا كان الموصى يستطيع ان يوقف أملاكه طبقا لقانون
جنسيته وذلك لان المشرع المصرى لم يخضع للقانون المحلى غير اذ حق الانتفاع
أما حق الوقف فهو خاضع للقانون الشخصى التابع له الواقف . فالوقفية المشتمله
على استحقاق وريثة الواقف وهو فرنسى طبقه بعد طبقه الى أن تنقرض الورثة
باطلة طبقا للقانون الفرنسى الذى يمنع ذلك فى المواد ١٠٤٨ مدنى وما بعدها (١)

١٣٧٣ - مقبوض القناصل - وقد قضت العادة بين الدول بالرغم من عدم
وجود معاهدات بأن يكون للقناصل دائما حق رجاء السطات المحلية فى وضع

(١) استئناف محتلط ٢٥ ابريل سنة ١٩٠٦ مجلة التشريع س ١٨ صفحة ٢١٧

(١) استئناف محتلط ١٨ مايو سنة ١٩٠٥ مجلة التشريع ١٧ صفحة ٣١٨

الاختام وعمل المجرى اللازم كلما توفي أحد رعاياهم ولم يترك وريثة بالنسبة
وموجودين حيث توجد التركة أو جزء منها (١)

١٣٧٤ - وهذا الاجراء استثناء للقاعدة الخاصة بالنظام العقارى فى كل
بلد. فان المقارنات يكون توريثها طبقا لقانون موقعها لا طبقا لقانون جنسية
المتوفى أو قانون موطنها . بعكس المنقولات فانها تخضع من حيث الميراث إما
لقانون محل المتوفى كما فى فرنسا وإما إلى قانون جنسية المتوفى كما فى إيطاليا

١٣٧٥ - الوصية - شكل الوصية يحكم بحسب قانون ديانة الموصى أو جنسيته
فالوصية الصحيحة الشكل طبقا للقانون تعتبر صحيحة أمام المحاكم المصرية من
كل الوجوه

١٣٧٦ - الية - الية محكومة بمقتضى المواد ٤٨٥٤ الى ٥٣ و ١٤٣ و ٥٣٩
من القانون المدنى والمواد ٢٢٧ و ٢٢٩ و ٣١١ من القانون التجارى الاهلى
١٣٧٧ - أما ما يتعلق بأهلية الواهب للتبرع وأهلية الموهوب له لقبول
التبرع الى غير ذلك من الاحكام الاخرى فان ذلك كله خاضع لحكم
قانون الاحوال الشخصية التابع اليها المتعاقدان . وجواز الرجوع فى الية
أيضاً كذلك

١٣٧٨ - الالتزامات - أما ما يتعلق بالالتزامات والعقود فلا ينفذ عقد فى
مصر ولا يعترف بصحته اذا كان باطلا فى نظر القانون المصرى باعتبار أن
موضوعه غير مشروع

الباب الثانى

التشريع الخاص بالجنسية المصرية

الفصل الاول

قانون الجنسية

١٣٧٩ - لا يخفى أن عنصر الجنسية هو من أم العنصر في الحياة القضائية إذ هو الذى ينظم حقوق الشخص وواجباته العامة وعلى الاخص في مصر بسبب وجود الامتيازات الاجنية والحقوق الخاصة كحق الارث وعلاقات الاسره . وقد مرت الجنسية المصرية بادوار ثلاثة . الاول اذا كان ينظمها القانون العثماني الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٦٩ . والثاني عندما صدر قانون الجنسية في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ . والثالث عندما صدر القانون المعدل له رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ وبدأ العمل به في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩

وقد شرحنا في هذا الكتاب شيئا كثيرا عن الجنسية المصرية عندما تكلمنا عن هو المصرى الذى يطبق عليه قانون المجالس الحسية ١٣٨٠ - والجنسية المصرية تكتسب اما بصفة اصلية وتسمى الجنسية الاصلية أو تكتسب بطريقة الزواج أو بطريقة التجنس

والجنسية المصرية الاصلية قائمة على أساس الدم أو النسب Jus Sanguinis أى اذا ولد في القطر المصرى أو في الخارج لاب مصرى المادة ٦ فقرة أولى أو من ولد في القطر المصرى أو في الخارج من أم مصرية مادامت نسبته لايه لم تثبت قانونا المادة ٦ فقرة ٨

١٣٨١- لما اكتساب الجنسية المصرية على أساس الاقليم Jus Soli فتكون لكل من ولد في القطر المصري لاب أجنبي ولد أيضا هو فيه اذا كان هذا الاجنبي ينتمى بجنسيته لغالبية السكان في بلد لفته العربية أو دينه الاسلام مادة ٦ فقرة ٤ راجع مذكرة سعادة عبد الحميد باشا بدوى منشوره في كتاب الاستاذين صبحي وكولباقي ومبادئ القانون الدولى الخاص للاستاذ عبد المنعم رياض صحيفة ١٠٢

١٣٨٢- وتكون ايضا لكل من ولد من اجنبي في القطر المصري وكانت اقامته العادية فيه عند بلوغ سن الرشد بعد مصر يا اذا تنازل عن جنسيته الاصلية وقرر اختياره الجنسية المصرية في خلال سنة من بلوغه سن الرشد : مادة ٧
١٣٨٣- وتكتسب الجنسية المصرية بالزواج فالمرأة الاجنبية التي تتزوج باجنبي تفقد الجنسية المصرية اذا كانت بمقتضى هذا الزواج تدخل في جنسية زوجها عملا بالقانون الخاص بهذه الجنسية

١٣٨٤- كذلك تكتسب الجنسية المصرية بالتجنس . وهو حصول الشخص على جنسية الدولة بناء على طلبه . ماده ٨ . ويشترط البلوغ وهو يحدد بحسب تشريع البلد التابع له الشخص وقت الطلب الذى يقدم منه مادة ٩٩ وذلك بشروط خاصة راجع كتاب الاستاذ رياض ص ١١٠

١٣٨٥- ويعتبر داخلا في الجنسية المصرية بحكم القانون

أولا : اعضاء الاسرة المالكة المادة ١ فقرة ١

ثانيا : المصريون بحسب المادة الاولى من الامر العال الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ وم:

(١) المتوطنون في القطر المصري قبل أول سنة ١٨٤٨ (سنة ١٢٦٤ هجرية) وكانوا محافظين على إقامتهم

(٢) رعايا الدولة العلية المولودون والمقيمون في القطر المصرى من أبوين مقيمين فيه متى حافظ الرعايا المذكورون على محل اقامتهم فيه

(٣) رعايا الدولة العلية المولودون والمقيمون في القطر المصرى الذين يقبلون المعاملة بموجب قانون الفرع العسكرية المصرى سواء بادائهم الخدمة العسكرية أو بدفع البدل النقدى

(٤) الاطفال المولودون في القطر المصرى من أبوين مجهولين

ثالثا : الرعايا العثمانيون الذين كانوا مقيمين عادة في القطر المصرى في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر القانون الصادر في ١٩٢٩ مادة ١ فقرة ٣

وتنص المادة ٥ على أن دخول الجنسية المصرية يشمل الزوج والاولاد والقصر بحكم القانون

١٣٨٦- وتفقد الجنسية المصرية في الاحوال المبينة في القانون مادة ١٤
كذلك نصت المادة ١٠ على الاسباب التى نص القانون فيها بإمكان اسقاط الجنسية المصرية

١٣٨٧- وتسترد الجنسية المصرية في أحوال ثلاثة

(١) حالة المرأة المصرية التى فقدت جنسيتها بزواجها من اجنبى .
فاذا انتهت الزوجة جاز للمرأة استرداد الجنسية اذا قررت رغبتها في ذلك وكانت اقامتها العادية في القطر المصرى او عادت للاقامة فيه

(٢) حالة المرأة التى تجنست بجنسية اجنبية فقد اجاز لها القانون مادة ١٥ عند انتهاء الزوجية ان تسترد جنسيتها الاصلية بالشروط المبينة في المادة ١٥ اى اذا قررت رغبتها في ذلك وكانت اقامتها العادية في القطر المصرى او عادت للاقامة فيه
(٣) حالة الاولاد القصر المصرى الذى تجنس بجنسية اجنبية اذا قضت المادة ١٦ فقرة ٢ بانهم يفقدون الجنسية المصرية اذا كانوا يحكم تغيير جنسية ابيهم

يدخلون في جنسيته بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية. وقررت الفقرة الثالثة بانه يسوغ لمولاه ان يقرروا اختيار جنسيتهم الاصلية في خلال السنة التالية لبلوغ سن الرشد

الفصل الثانى

اثبات الجنسية

١٣٨٨ - تعطى شهادة الجنسية المصرية من وزير الداخلية الى كل ذى شأن مقابل دفع الرسوم وبعد تقديم الادلة التى يرى لزومها. وجعل القانون هذه الشهادة قيمة خاصة اذا نص على انه يؤخذ بها لدى القضاء حتى يثبت عكس ما فيها مادة (٢١)

١٣٨٩ - ونصت المادة ٢٢ على أنه يعتبر وجود الشخص فى الاراضى ريته على أنه مصرى الجنسية. اذ ان كل شخص يسكن الارض المصرية يعتبر مصرىا ويعامل بهذه الصفة الى أن تثبت جنسيته على الوجه الصحيح. على أنه ليس له أن يباشر الحقوق السياسية فى مصر الا اذا ثبتت جنسيته المصرية
اما الطرق العملية لاثبات الجنسية المصرية فلا محل للكلام عنها بل يصح الرجوع الى كتب القانون الدولى الخاص ومنها كتات الاستاذ رياض ص ١٦١ وما بعدها

١٣٩٠ - ويلاحظ ان الحكم الصادر بشأن الجنسية لا يمحوز قوة الشيء المحكوم فيه. وقد اصدرت محكمة مصر الابتدائية الاهلية فى أول مايو سنة ١٩٢٧ حكما تنسرى فى مجلة المحاماه السنه السابعه ص ٨١٨ رقم ٤٧٦ قررت فيه يان لاتعتبر الاحكام القضائية الصادره فى الجنسيه حائزه لقوة الشيء المحكوم فيه.

واصدرت محكمة الاسكندرية المختلطة حكما في ٢١ يناير سنة ١٩٢٦ بشر بحازيت المحاكم المختلطة المجلد السادس عشر من ١٥٣ . وراجع كتاب الاستاذ مسينا في القانون المدني في المختلط جزء أول من ٣٥٣ - قررت فيه بان الحكم الصادر في الجنسية لا يسرى الا بين الخصوم الذي صدر في مواجهتهم وبصدد الصالح الذي تعلق به . وفيما عدا ذلك لا يكون للحكم الصادر بشأن الجنسية اى اثر

(١٣٩١) - وقد ذكر الاستاذ فاليرى Valiry كتابه القانون الدولى الخاص بند ٢٦٩ ص ٣٣٣ وما يليها بانه يرى ان كل حكم صادر من سلطة فرنسية يختصه في صدد الفصل فيما اذا كان شخص معين له او ليس له الجنسية الفرنسية انما يحسم مسألة هذه الجنسية بصفه نهائية ومطلقه . ويقضى النظام العام على رأيه . بعدم إعادة البحث في ذلك . ومن حجه كما ذكر الاستاذ رياض انه في فرنسا تجلس النيابة العمومية في القضايا التى تبحث فيها مسائل الجنسية وتدل برأيها للمحكمة . وعلى ذلك توجد دائما وحده في الخصوم اذ يوجد دائما الشخص الذى يحصل البحث في جنسيته والدوله التى تمثلها النيابة . ولكن اكثرا الشراح الفرنسيين لا يوافقون على هذا الرأى . على ان القضاء في مصر قد جرى على عكسه

١٣٩٢ تنازع الجنسية على أن مؤتمر توحيد القانون الدولى الذى عقد في

الحاى فى سنة ١٩٣٠ وقد مثله عن مصر الاستاذ عبد الحميد بدوى باشا والاستاذ مراد سيد أحمد باشا بشأن الجنسية وضع معاهدة متعلقة بتنازع قوانين الجنسية ويصح الرجوع اليها تفصيلا في كتاب الاستاذ رياض في القانون الدولى الخاص ص ٢٢٦ وما بعدها

الباب الثالث

الموطن

١٣٩٣-الموطن عبارة عن الإقامة من الوجهة القانونية. وهو حسب قانون المرافعات في المادة ٣ منه : هو المركز الشرعي المنسوب للإنسان الذي يقوم فيه باستيفاء ماله وإيفاء ما عليه ويعتبر وجوده فيه على الدوام ولو لم يكن حاضرا فيه في بعض الأحيان أو أغلبها وأنه لا يجهل ما يحصل فيه مما يتعلق بنفسه أما الموطن الدولي فهو البلد الذي يقيم فيه الشخص بنية الدوام أى يشترط فيه الإقامة الفعلية ونية التوطن

وقد اخذت المحاكم المختلطة في ٣١ يناير سنة ١٩١٨ بالرأى القائل بأن الموطن القانوني لا يفقد بتغير محل الإقامة ولو طالقت المدة أو قصرت اذ يجب أن يتوفر شرط آخر ضرورى وهو التيه سواء أ كانت صريحه أو ظاهره الوقائع في اتخاذ مركز لأعمال الشخص (١)

١٣٩٤-على أن للموطن جملة أنواع تختلف باختلاف الوجهة التى ينظر اليه منها فهناك نوعان للموطن من وجه صفته القانونية ونوعان من وجهة كيفية اكتسابه

١٣٩٥- فمن وجه صفته القانونية يوجد (١) موطن حقيقى وهو الموطن الفعلى الذى يكون فيه الشخص مقبياً بنية الاستقرار و (٢) موطن حكى أو قانونى وهو الموطن الذى ينسب اليه الشخص وان لم يكن مقبياً فيه فعلاً كموطن الأشخاص الذين يخضعون لولاية الغير كالقصر والمحجور عليهم .

فيقضى القانون الفرنسى بان موطن القاصر عند ابويه او وصيه وموطن الزوجة عند زوجها . ويعتبر فى مصر موطن القاصر عند وليه أو وصيه . وقد قصت محكمة الاستئناف المختلطة فى ٣١ يناير سنة ١٩١٨ مجموعة التشريع والقضاء المختلط المجلد ٣٠ صفحة ١٩٠ بما يأتى : الزوجة المسلبه يجوز لها أن يكون لها موطن غير موطن زوجها

وهذا تطبيق للقاعدة الشرعية التى تقضى بان الزوج لايجوز له ان يرغم زوجته على الانتقال لاكثر من مسافة القصر . ويستفاد من ذلك امكان بقاء الزوجة فى موطن غير موطن زوجها

١٣٩٦ - واما من حيث كيفية اكتساب الموطن فان هناك موطن أصلى وموطن مكتسب فالأصلى هو الذى ينشأ بالولادة . والثانى هو الذى يكتسب بارادة الشخص بأن ينتقل اليه وينوى الإقامة فيه . وأهمية التفرقة بين هذين النوعين ظهر فى بعض الدول لاختلاف التشريع فيها

ففى فرنسا مثلاً لا يفقد الموطن الذى يكتسبه الانسان سواء بالولادة أو بالاختيار الا اذا اكتسب غيره بالفعل . أما فى انكلترا فانهم يفرقون بين الموطن الاصلى والموطن المكتسب فالأول لا يفقد فى نظرهم حتى يحصل الشخص على موطن جديد . أما الثانى فيكفى تركه بنية التوطن فى غيره للقول بفقده .

ولكن لا بد أن يكون للشخص موطن ما . ويرى الكتاب الانجليز أن موطنه الاصلى لا يرجع اليه فى هذه الحالة إلا اذا كان قد اكتسب وقت فقد الموطن المختار موطناً آخر مختاراً (١)

١٣٩٧ - على أن للموطن فى مصر أهمية خاصة . فان اختصاص المجالس الحسبية بحسب قانون سنة ١٩٢٥ يقوم على أساس الموطن . اذ نصت المادة ٣ على أن هذه المجالس

دون غيرها تختص في المسائل المبينة في القانون المشار اليه الخاصة بالمصريين وغيرهم من المتوطنين في القطر المصري مسلمين كانوا أو غير مسلمين الا اذا قضت القوانين أو المعاهدات بغير ذلك

١٣٩٨ — والمواطن له أهمية كبرى من حيث تعيين الاختصاص النولي والقانون الواجب التطبيق خصوصا في مسائل الاحوال الشخصية.

وهذه الاحوال يهم فيها معرفة المواطن كاحوال تنازع الجنسية بصفة عامة امام محكمة مصرية. فان كان التنازع سلبيا اى كان الشخص مجردا من كل جنسية فان قانون موطنه يعتبر القانون الذى يحكم احواله الشخصية. كذلك في حالة التنازع الايجابى للجنسية اى وجود شخص له جنسيات متعددة فيحكم احواله الشخصية قانون موطنه بشرط أن لا تكون الجنسية المصرية هي احدى الجنسيات المتنازع عليها والاوجب أن تاخذ المحاكم بها

١٣٩٩ — ولتغيير المواطن بالنسبة للبلاد التى تجعل المواطن أساسا للحكم أثرها في الاحوال الشخصية اذ تصبح هذه الاحوال خاضعة لقانون الموطن الجديد ١٤٠٠ — اما أثبات الموطن فليس الامر محتاجا فيه لشهادات رسمية الا في حاله اثبات الاذن بالتوطن ولكن في غير ذلك ثبتت الموطن باثبات توفر شرطيه. فان لم توجد أدله فيمكن الالتجاء للقرآن فوجود الشخص في بلد يعتبر قرينه على توطنه فيه الى ان يثبت العكس وتوطن الشخص في بلد في وقت معين يعتبر قرينه على أن الشخص ظل متوطنا فيه الى ان يثبت أنه غيره

وعلى ذلك يمكن أن يستدل على وجود المواطن بوقائع مختلفة كدفع الضرائب في بلد معين او فتح محل تجارة فيه او استعمال الحقوق السياسية فيه او التجنس بجنسية او اتخاذه مركزا للاعمال (١)

(١) راجع كتاب الاستاذ ديبى طبعه ثالثه ص ١٣٩ ومابعدها والاستاذ رياض

١٤٠١- على أن هناك أحوالاً لا يكون للاقامة الفعلية فيها أى أثر بالنسبة للموطن كالاقامة التي تتعارض بطبيعتها مع فكرة التوطن كما إذا انتفت فيه الاستقرار فانها لا تدل على وجود موطن . وذلك كاقامة الاشخاص المكرهين على الوجود في بلد معين لسبب من الاسباب كالاسرى فان اقامتهم فيه لا تؤدى الى وجود موطن بالمعنى المعروف في القانون الدولى والمسجونين في بلد غير بلد موطنهم الاسلى او الهاريين من تنفيذ عقوبة جنائية في بلد ثم الا اذا اسقطت العقوبة بمعنى المدة . والمعتقلين اثناء الحرب او المنفيين او الموظفين في عمل مؤقت كالسفراء والقناصل او الطلبة او المرضى - الا انه بالنسبة لهؤلاء فان الموقف يتغير اذا ثبت ان صحتهم مرتبطة بالبقاء دائماً في البلد الذى يستشفون فيه . ففي هذه الحالة يكون هذا الارتباط قرينه على وجوده فيه الاستقرار في هذا البلد

الباب الرابع

الدين

١٤٠٢- ورد في لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المادة ١٦ بأنه ليس للمحاكم المذكورة أن تنظر في مسائل الانكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها . ولا في مسائل المبة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية . ولا يجوز لها ان تقول الاحكام التي تصدر فيها من الجهة المختصة

ونصت المادة الرابعة من القانون المدنى المختلط بان المسائل المتعلقة بحالة الشخص واهلية التصرف والمتعلقة بالزواج والحقوق الآيلة بالارث والوصية والمتعلقة بالرعاية والولاية تبقى كلها من اختصاص قاضى الاحوال الشخصية ١٤٠٣- على أن المسائل الواردة في هاتين المادتين ليست على سبيل الحصر لان هناك مسائل غير واردة بهما ومع ذلك تعتبر من مسائل الاحوال الشخصية كالحضانة

راجع حكم محكمة الاستئناف المختلط في ١٢ مايو سنة ١٩٢٥ مجموعة التشريع والقضاء المختلط مجلد ٣٧ صفحته ١٩٤. ومرافعات عبد الفتاح بك السيد ص ١٥٧
١٤٠٤ — والاختصاص في الاحوال الشخصية هو الذى يعين القانون الواجب تطبيقه وهذا الاختصاص تحدده إما الجنسية كما هو الحال بالنسبة للأجانب أو الدين كما هو الحال بالنسبة للمصريين

وقد فكرت الحكومة المصرية في تنظيم قضاء الاحوال الشخصية فشكلت لجنة في وزارة الحفانية . وأم الاقتراحات المعروضة عليها انشاء محكمة أحوال شخصية لغير المسلمين في دائرة كل محكمة كلية . على أن يكون الاختصاص قاصرا على دعاوى الزواج والطلاق والتفريق الجنائى والطاعة والحضانة ودعوى النسب . أما دعاوى الوصاية والنفقات فتختص بالنظر فيها المحاكم الأهلية

على أن هذا التغير إذا تم لا يزيل مشكلة تعدد القوانين الدينية وتبقى الشرائع متعددة بتعدد الطوائف الدينية

١٤٠٥ — وأم محاكم الاحوال الشخصية في مصر هي المحاكم الشرعية . إذ تعتبر المحاكم العادية أو العامة وهي لا تنطبق إلا احكام الشريعة الاسلامية المدونة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم لقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٣١ (٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٤٩)

وتحكم بارجح الاقوال من مذهب الامام أى حنيفة ماعدا الاحوال التى ينص فيها على قواعد خاصة فيجب أن تصدر الاحكام طبقا لتلك القواعد كاحوال النفقة والعدة والطلاق والفرقة والمفقود التى صدر بها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٠ ونص فيه على أن احكامه من مأخوذة عدة مذاهب شرعية

١٤٠٦ — سو يجانب المحاكم الشرعية توجد المجالس المحسنة وهي المختصة بإدارة أموال القصر أو المحجور عليهم والتائبين وما يرتبط بذلك من تقرير وصاية أو قوامه

واختصاصها كما شرحنا ذلك من قبل يشتمل كل المتوطنين في القطر المصري
 ماعدا الاجانب المتمتعين بالامتيازات
 ١٤٠٧- ويكتسب الدين عند الولادة ويبقى للشخص حتى يكتسب ديناً غيره
 ويعتبر الشخص مسلماً أصلاً اذا نطق بالشهادتين ووصف بالاسلام وكان بالغاً
 عاقلاً أو صلياً مميزاً ويعتبر مسلماً بالنسبة لأبويه أو لأحدهما اذا كان صلياً غير مميز
 أو كان مجنوناً أو معتوهاً. ولا تنقطع التبعية إلا اذا بلغ فان وصف الاسلام بعد
 ذلك كان مسلماً أصلاً

١٤٠٨- ويعتبر الولد مسلماً تبعاً لأبويه أو للمسلم منهما واذا كان أحد الأبوين غير
 المسلمين كتابياً والآخر غير كتابي اعتبر الولد كتابياً لانه يتبع صاحب الدين الافضل
 من والديه .

١٤٠٩- ويعتبر اللقيط في دار الاسلام مسلماً تبعاً للدار على نحو ما شرحناه
 تفصيلاً في باب اللقيط إلا إذا التقطه ذمي في محل أهل الذمة فيعتبر من أهل تلك المحلة .
 أما ولد الزنا فيتبع أمه إن كانت مسلمة . فان كانت غير مسلمة وعرف
 والده وكان مسلماً يتبع أباه

١٤١٠- ويكتسب الدين بالتغيير أو بترك الدين الأصلي واعتناق دين آخر.
 أما آثاره فانه يخضع الشخص الذي غير دينه لأحكام دياناته الجديدة من وقت التغيير
 ولو كان تغيير الدين سورياً كما حكمت بذلك محكمات الاستئناف المختصة في
 ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ مجموعة التشريع والقضاء المختلط مجلد ٣٦ صفحة ٨٨.
 اذ ان مسألة معرفة الديانة التي يتبعها الشخص له لا توقف على اعتقاده الحقيقي
 الكائن في نفسه وإنما توقف على المظاهر الخارجية لديناته .

١٤١١- أما اذا حصل تغيير الدين للتحايل على القانون أى بطريق الغش
 للاضرار بحق الغير فانه وإن وقع صحيحاً الا انه يؤثر على حقوق الغير إذا حصل
 تغيير الدين لعدم تنفيذ حكم نفقة صدر من هيئة مختصة طبقاً لأحكام الدين الاول (راجع

حكم الاستئناف الاهلى ٢١ ابريل سنة ١٩٠٤ بمجموعة رسمية ٦ ص ٣١) على أن هذه المسألة دقيقة للغاية وقد قضت بعض المحاكم بأنه لا يمكن التحكم في عقيدة الشخص الذى غير دينه ووصفها على غير الظاهر منها لان العقيدة علاقة بين الشخص وخالفه. فمن الصعب القول بان التغيير حصل بطريق النفس (١)

١٤١٢ - اما الحقوق المكتسبة فان تغيير الدين لا يؤثر عليها الا اذا كانت هذه الحقوق لا تتفق مع النظام العام فى الدين الجديد كسلام المرأة المتزوجة بنير مسلم. فان بقاء العلاقة الزوجية مع مثل هذا الزوج وحقوقه القائمة عليها تزول باسلام الزوج. اذ بقاء زوجه مسلبة مع زوج غير مسلم يخالف النظام العام الاسلامى. وتقتضى قواعد الشريعة الاسلامية فى مثل هذه الحال ان يعرض الاسلام على الزوج. فان اسلم الزوج يعتبر الزواج قائما مالم تكن الزوجه محرما له. وان ابى الاسلام أو أسلم او هو محرر له فرق القاضى بينهما. راجع تفصل ذلك فى بحث الاستاذ العليل الشيخ احمد براهيم. مجله القانون والاقتصاد العدد الاول صفحه ١

الباب الخامس

تغيير الدين والجنسية

١٤١٣ - تحتفظ الزوجه بجنسيتها طبقا لقانون جنسيتها. فبمقتضى القانون الايطالى تحتفظ الزوجه بجنسيتها الايطالية اذا تحلى زوجها بجنسية ايطالية. وبمقتضى المادة ٩ من اتفاقه لاهى اذا تغيرت جنسية الزوجين وأصبحت جنسية كل منهما تخالف جنسية الآخر، فان القانون الذى كان يخضع له كلاهما قبل التغيير يعتبر القانون الذى ينظم حقوق الزوجية وواجباتها.

على انه اذا لم تكن مصر من الدول الموقعة على معاهده لاهاي سالفه الذكر إلا ان أهمية توقيع الدول عليها وعموم المبدأ سالف الذكر وعدالته يجعل من مصلحة مصر وكرامتها تطبيقه .

ومن رأى شراح القانون انه يجب استبعاد عيب الغش fraude أو سوء النية في حاله تغيير الجنسية أو الدين

١٤١٤) - ولا يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية أو القانون المدني المصري موافقة الزوجين - حين يصدر الحكم من القنصلية الأجنبية بالتفريق الجسدي بينهما وبفرض نفقة للزوجة - على عدم استئناف الحكم، احترام هذا الاتفاق الذي من نتائجه استمرار دفع الزوج للنفقة المحكوم بها من المحكمة القنصلية بالرغم من تغيير دينه وجنسيته .

وقد دعا الى تقرير هذه المبادئ من محكمة الاستئناف المختلط الواقعة الآتية :

استصدر أحد الرعايا للحكومة الإيطالية من المحكمة القنصلية حكماً بالتفريق الجسدي بينه وبين زوجته وحكم عليه في الوقت نفسه بنفقة شرعية شهرية ثم جاء الزوج ودخل في دين الاسلام وطلق زوجته ثلاثاً

جاءت الزوجة وأخذت الصيغة التنفيذية من المحكمة المختلطة على حكم القنصلية لاستلام النفقة فدفع الزوج أمام المحكمة الابتدائية المختلطة دعوى طلب الحكم بأن حكم القنصلية أصبح لنوا ولا نفاذ له فحكمت المحكمة بعدم اختصاصها بحجة أنه ليس من اختصاص المحاكم مطلقاً البت في موضوع أحكام المحاكم القنصلية .
فرجع المدعي استئنافاً قضت باختصاصها . وفي الموضوع قضت برفضه وقررت بأن تغيير الدين يقتضي التأثير في العلاقات بين الزوج والزوجة بحسب اقتضائه الأحكام الشرعية الإسلامية فيما يتعلق بالطلاق دون النفقة التي صدر

بها الحكم في وقت كان فيه من دين واحد وجنسية واحدة (١) ١٤١٥- وأهمية تغير الدين تظهر عند البحث عن أى المحاكم مختصة بالنظر في دعوى مرفوعة . ولا يخفى أن المحاكم الشرعية في مصر تطبق أحكام الشريعة الإسلامية في المسائل التي تعرض عليهما كانت ديانة الخصوم اذ يجوز أن تنظر هذه المحاكم في قضايا لغير المسلمين اذا تراضوا اليها . وفي مسائل الموارث ينحصر غير المسلمين لاختصاص المحاكم الشرعية وحكم الشريعة الإسلامية الا اذا كانوا كلهم من ملة معينة واتفقوا على اختصاص الهيئة الدينية الخاصة بهذه الملة وفي المسائل الشرعية الاخرى يقضى الرأى الراجح بان المحاكم الشرعية تختص اذا كان الخصوم مختلفي الملة (٢) وفي هذه الحالة تطبق عليهم أحكام الشريعة الإسلامية أيضا .

ومن أم الاشكالات التي اثيرت بسبب ذلك مسألة وقوع طلاق غير المسلم على زوجته غير المسلمة اذ كانت المحاكم الشرعية تحكم بوقوعه طبقا لاحكام الشريعة الإسلامية في الدعاوى المرفوعة أمامها من أحد الزوجين على الآخر ولو كان من طائفة لاتدين بوقوع الطلاق مطلقا. وقد كان ذلك يؤدي الى صعوبات كثيرة منها أن المطلقة بحكم المحكمة الشرعية في هذه الحالة تبقى معتبرة متزوجة بحسب ملتها فلا تستطيع كسب ذلك الزواج مرة ثانية . ثم قد تحرم من النفقة بسبب هذا الطلاق، لذلك وضع في لائحة المحاكم الشرعية الجديدة في المادة ٩٩ ما يقضى بعدم سماع دعوى الطلاق من احدى الزوجين غير المسلمين على الآخر الا اذا كان الزوجان يدينان بوقوع الطلاق

١٤١٦ - وبجانب المحاكم الشرعية توجد البطريركات وهي متعقدة والحاخامات وهي تختص بنظر مسائل الاحوال الشخصية اذا كان الخصوم جميع

(١) استئناف مخطوط في ٢٣ ابريل سنة ١٩٣١ الجريدة القضائية ص ٢ حكم ٣٧٠

(٢) القانون الدولي الخاص الاستاذ الزيني ص ٥٣٩

من ملأها ما عدا مسائل المواريث فلا تكون مختصة بنظرها الا اذا اتفق الخصوم. فاذا لم يتفقوا كانت المحاكم الشرعية هي المختصة كما سبق القول وكل من البطريركيات والمحاكمات تطبق قانونها الديني في المسائل التي تعرض عليها.

١٤١٧ - وليس تطبيق القانون الديني قاصرا في مصر على الهيئات المنوط بها الفصل في مسائل الاحوال الشخصية بل قد تطبقه المحاكم الاهلية أو المختلطة ايضا عندما تعرض لها في قضية مطروحة أمامها مسألة فرعية ويقضى الفصل فيها بالرجوع الى القانون الديني . بل أن هنالك مسائل ينص القانون الاهلي فيها صراحة على تطبيق القانون الديني . فان المادة ٤٤ مدني تنص على أن يكون المحكم في المواريث حسب المقرر في الاحوال الشخصية المختصة بملة المتوفى . وتقتضى المادة ٥٥ بان تراعى في أهلية الموصى لعمل الوصية وفي صحتها الاحكام المقررة لذلك في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الموصى

وقد رجعت المحاكم المختلطة ايضا للقواعد الدينية في بعض المسائل التي طرحت في المسائل المنظورة أمامها وطبقت فيها احكام الشريعة الاسلامية . ففى كثير من القضايا المتعلقة بالارث مثلا طبقت المحاكم المختلطة احكام الشريعة الخاصة بنظام المواريث (١) اذ قضت بأن اختلاف الدين يمنع من الارث . المادة ٥٨٧ من مرشد الجيران

(١) حكمة الاستئناف المختلطة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ مجموع التشريع مجلد

الباب السادس

تنازع الاختصاص

١٤١٨ - نحن لا تعرض في هذا الكتاب الى تنازع الاختصاص : بنوعيه الاختصاص التشريعي والاختصاص القضائي . إذ أن الأول يتعلق بمعرفة القانون الواجب التطبيق على موضوع الحق . كما إذا حصل زواج بين إيطاليين في فرنسا فأي القانونين يجب تطبيقه؟

أما في الاختصاص القضائي فيدور البحث على معرفة السلطة المختصة بالفصل في المنازعات الناشئة بسبب تنازع القوانين: ففي المثال السابق يحصل التساؤل عما إذا كانت السلطة القضائية هي الفرنسية أم السلطة القضائية الإيطالية

١٤١٩ - أما قوانين الاحوال الشخصية فان القواعد العامة تقضى بانها تتبع لافرادها أينما ذهب . وبذلك تكون هذه القوانين من القوانين الخارجة عن الاقليم . ويعتبر القانون عينيا إذا كان متعلقا بالاشياء او الاموال . وتقضى القواعد العامة بانها تخضع لقانون موقعها أي للقانون الاقليمي

١٤٢٠ - أما النظرية المتبعة في مصر فان القانون المصري أخذ بالنظرية الجامعة بين اقليمية القوانين المصرية وبين تطبيق قوانين اجنية

فال ماده الاولى من القانون المختلط تنص على أن يكون القانون نافذا في كل اقليم الدولة . كذلك المادة ١ تنص بان قوانين البوليس تسرى على كل من يسكن الاقليم . كذلك نصت المادة ٣ من قانون المجالس الحسبية باعتباره نافذا على كل المواطنين في القطر المصري وكذلك على جميع المصريين أيا كانوا

ونصت المادة ٧٨ مدني مختلط على أن أهليه الموصى لعمل الوصيه وشكلها تنظم طبقا لقانون جنسية الموصى

١٤٢١ - على أن الذي يهمنا في هذا الكتاب هو ما يتعلق بالمجالس الحسبية .

فان مسائل البتة والابوة هي من اختصاص قاضي الاحوال الشخصية أى المحاكم
القضلية والمحاكم الدينية بحسب الاحوال . ويطبق فيها القانون الشخصى ويكون
الاختصاص لمحكمة المدعى عليه . الا أن المحاكم الشرعية تكون مختصة فى هذه
المسائل بالنسبة للمصريين إذا لم تتحد ملتهم

١٤٢٢- اما مسائل الوصاية والقوامة . فان النظام الذى كان قائما قبل القانون
الحالى يجعل هذه المسائل من اختصاص هيئات الاحوال الشخصية المختلفة فى مصر
وكانت تطبق القوانين الشخصية لذوى الشأن

على أن القانون الجديد قضى أنه يمتد اختصاص المجالس الحسبية من الوجبة
الدولة الى المصريين وغيرهم من المتوطنين بالقطر المصرى مسلمين كانوا او غير
مسلمين الا إذا قضت القوانين والمعاهدات بغير ذلك.

ولم ترد فى هذا القانون اشارة إلى القوانين الواجبة التطبيق فى الاحوال
المتعلقة بغير المسلمين من المصريين أو بالأجانب غير المتمتعين بالامتيازات
وقد لاحظ الاستاذ الزينى فى كتابه القانون الدولى الخاص أن هذا نقضا
معيا . ولكن يظهر أن الشارع أراد ان تقضى المجالس الحسبية باحكام الشريعة
الاسلامية . وهذا لا يمنع المجالس من أن تقضى بحكم قانون ملة ذوى الشأن إن
كانوا مصريين يوقانون جنسيتهم أن كانوا أجانب وذلك قياسا على المبدأ الذى
اتبعه المشرع المصرى فى القانون الاهلى مادتي ٤٥ و ٥٥ وفى القانون المختلط
المواد ٧٧ و ٧٨ و ١٩٠ . ويؤيد ذلك حسب رأى الاستاذ عبد المنعم رياض أن
قانون تنظيم المجالس الحسبية يقضى بأنه عند النظر فى المسائل الخاصة بغير المسلمين
يستبدل القاضى الشرعى او العالم بعضو بعينه وزير الحفانية من أهل ملة
الشخص المقتضى النظر فى امره . والحكمة فى ذلك أن يرشد عضو الله الى قانون
ملته الواجب التطبيق (١)

(١) كتاب الاستاذ الزينى ع. ٢٠٣ وما بعدها

١٤٢٣- أما عن الاهلية - وهي توافر الشروط التي يستطيع بها الشخص
 أ- يستعمل حقاً من حقوقه - فإن المادة ١٣٠ من القانون المدني الاهلي تنص
 بان الحكم في الاهلية المقيدة او المطلقة يكون على مقتضى الاحوال الشخصية
 المختصة بالملة التابع لها العاقد. أما القانون المختلط فانه يقضى في المادة ١٩٠
 بان الحكم في الاهلية يكون بمقتضى قانون البلد التابع لها العاقد أى قانون الجنسية.
 وقد حكم بأن الاحكام الخاصة بالحجرو بحالة العتة أو الجنون تدخل في طائفة
 قوانين الاهلية ويرجع فيها لقانون جنسية العاقد (١)

١٤٢٤- وينظم القانون الشخصي جنسية المصرى أينما ذهب .
 فاذا تعاقد مصرى عديم الاهلية في الخارج فان عمله يعتبر باطلا طبقاً للقانون
 المصرى. وهذا رأى مأخوذ مما قرره القانون الفرنسى صراحة في المادة ٣٠ فقرة
 ٣ من القانون المدني بان قوانين الاحوال والاهلية تحكم الفرنسيين ولو كانوا
 مقيمين في الخارج

١٤٢٥- ١- الاهلية التجارية فان المادة ١٠ مختلط والمادة ٤ أهلى تنص على
 أنه يجوز لمن بلغ احدى وعشرين سنة كامله ان يشتغل بالتجاره. واما من بلغ
 سنه ثمانى عشرة سنه كامله فلا يجوز له ان يتجر الا بالشروط المقرره في قانون
 احواله اشخصيه ان اعتبره قاصراً. واما ان اعتبره راشداً فلا يتجر الا باذن من
 المحكمه التجارية

فان كان قانون الاحوال الشخصية يقرر للشخص الرشد ولو لم يبلغ ٢١ سنه
 اجاز له الاشتغال بالتجاره بشرط الحصول على اذن من المحكمه التجارية المختلطة
 ذا كان أجنبياً والمحكمه الابتدائية الاهلية ان كان وطنياً أو أجنبياً غير
 متمتع بالامتيازات الاجنبية .

(١) عكمه الاستئناف المختلطه في ١١ نوفمبر سنه ١٩١٥ بجله التشريع والقعد

على أن المادة ٤ من القانون التجارى الاهلى أصبحت معطلة بسبب صدور قانون المجالس الحسينية الحالى الذى قضى برفع سن الرشد الى ٢١ سنة ميلادية بعد أن كان ١٨ سنة

أما بالنسبة للقانون المختلط فالمادة ١٠ لا تزال سارية لان قانون المجالس الحسينية لا يسرى على الأجانب ذوى الامتيازات .

١٤٢٦- على أن التعارض بين القوانين الاجنبية فى مسائل الاهلية لا يوجد بشكل واسع المدى فيما يتعلق بمسائل الاهلية . لان النظام الاقليمى للقوانين لا يهمل ان يكون شخص الاجنبى رشيدا أو قاصرا حسب قانونه الشخصى ، ولكن لا يمنع ذلك من وجود مسائل تتعلق بالنظام العام فى مصر ويقضى الحال بعدم تطبيق قانون أجنبى ينص على عدم الاهلية . فاذا قضى قانون أجنبى بعدم الاهلية بسبب اللون أو الرق فانه لا يطبق فى مصر . واذا نص القانون بالانعدام الاهلية فى بعض التصرفات . ولو كانت الاهلية متوفرة بحسب القانون الشخصى وجب احترام هذا النص كعدم أهلية موظفى المحاكم والمحامين فى شراء الحقوق المتنازع عليها أمام المحاكم التى يؤدون فيها وظائفهم . ففى هذه الحالة يكون البيع باطلا أصلا اذ يكون الحكمة أن تحكم بالبطلان بناء على طلب أى شخص ذى مصلحة أو من تلقاء نفسها . مادة ٢٥٧ مدنى أهلى و ٣٢٤ مختلط

١٤٢٧- ولكن هل الاحكام الجنائية يسرى أثر عدم الاهلية الناتج منها على الاجانب الذين تصدر ضدهم فى الدولة التى يقيمون فيها حتى لا يفضلوا عن الوطنيين الذين تصدر ضدهم أحكام مماثلة ؟ والرأى الراجح يقضى بوجوب سريانها .

١٤٢٨- أما اذا أصدرت هذه الاحكام فى الخارج فهناك رأيان .

فالرأى الاول يقضى بأن الحكم لا يكون له أثر إلا فى البلد الذى صدر فيه إلا اذا كان صادرا من محاكم الدولة التى يتبعها المحكوم عليه بحسبته . إذ لا يجب أن يسمح لشخص فقد أهليته فى بلده الاصلى أن يكون له اعتبار فى بلد آخر

ولأن الاهلية تخضع لاحكام قانون الجنسية . وقد استنى من هذه الاحكام الصادرة في الجرائم السياسية والعسكرية .

ويرى البعض الآخر أن لا تأثير للحكم الجنائي سواء صدر في البلد الذي يتبعه المحكوم عليه بجنسيته أو صدر في بلد آخر (١)

١٤٣٩ — على أنه يمكن أن نذكر أن في فرنسا نظرية تستند على النظام العام وتطبق في مسائل الاهلية لحماية الوطنيين من نتائج عدم اهلية الاجانب الذين يتعاملون معهم . لان التعامل مع مفقود الاهلية يفرض لخطر الغاء المعاملة طبقا للقانون الاجنبي . وهي نظرية الصالح الوطني

والفرض منه عدم تطبيق قانون الجنسية اذا كان في تطبيقه اضرار بصالح وطني . على أن هذه النظرية غير مطبقة في مصر بل بالعكس ترى المادة ١٩٢ مدني تحتل المراقبة للمادة ١٣٠ أهلي تقضى بعدم جواز التمسك بعدم الاهلية من جانب ذوى الاهلية من المتعاقدين فالمصري ذو الاهلية اذا تعاقد مع أجنبي عديم الاهلية لا يجوز له ان يتمسك بعدم اهلية الاجنبي لابطال العقد المبرم معه

١٤٣٠ — أما المواريث فان القانون المختلط يقضى بان يكون الحكم فيها وفقا لقانون الجنسية التابع لها المتوفى مادته ٧٧ مدني . ولم يحل على قانون احواله الشخصية على أن المادة ٤ مدني تحتل تخرج من اختصاص المحاكم المختلطة المسائل المتعلقة بالمواريث وتدخلها في اختصاص جهات الاحوال الشخصية .

ونصت المادة ٤٤ مدني أهلي بأن الحكم في المواريث يكون وفقا للاحوال الشخصية التابع لها المتوفى . ماعدا حق منفعة الاموال الموقوفة فانه يتبع فيها احكام الشريعة الاسلامية

١٤٣١ — أما الوصايا فان المادة ٧٨ تحتل تقضى بأن يتبع في اهلية الموصى لعمل الوصية في شكل الوصية قانون جنسيه الموصى . وتقضى المادة ٥٥ أهلي يجعل الحكم في هذه المسألة لقانون الاحوال الشخصية الخاص بالملة التابع لها الموصى .

الباب السابع

تنازع القوانين والمحاكم والمحلس الحسبية في مصر

مقدمة

١٤٣٢ — لما كان من شأن الحقوق ان تنتقل الى القضاء وجب البحث في الامور التي تنشأ بين قوانين الاختصاص القضائي أى القوانين التي تحدد المحاكم المختصة . وقواعد الاختصاص القضائي تختلف باختلاف الدول . ولذلك نشأ تنازع بينها . فوجب اذن تحديد الأحوال التي تكون فيها المحاكم المصرية مختصة أو غير مختصة . وكذلك يجب البحث في هذا الاختصاص بين المحاكم المصرية فيما بينها وبين المحلس الحسبية . كذلك يجب البحث عن أى القوانين تطبقها المحلس الحسبية في مصر

١٤٣٣ — والاختصاص العام للمحاكم المصرية اذا كان مباشرا يجب ان يكون نافذا وثبت لها مادامت مختصة

١٤٣٤ — والاحكام التي وردت في التشريع المصرى بشأن القواعد العامة الواجبة الاتباع لتحديد الاختصاص العام هي قليلة. مثال ذلك أحكام المادتين ١٣ و ١٤ من القانون المدنى المختلط والمادة ٩ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة والمادة ٣ من قانون تنظيم المحلس الحسبية

١٤٣٥ — على ان من أم القواعد التي يقدم عليها الاختصاص العام قاعدة actor sequitur forem rei أى أن المدعى يقاضى المدعى عليه في محكمة هذا الاخير الا اذا وجد نص يخالفها

كذلك من القواعد العامة في المسائل العينية المتعلقة بمقار أو منقولات يكون لمحكمة موقعة

١٤٣٦ — وجميع المحاكم من أهلية ومختلطة وقنصلية وشرعية وعماكم خصوصيه ومحلس حسبيه . كل هذه الجهات القضائية تنازع القضاء في النظر المصرى

الا انه من الثابت ان القواعد الموضوعه للاختصاصات المتشعبة لا تكفى لحسم المشكلات التى قد تعرض . فقد يحصل ان يترك الشارع مادة من المواد من غير ان يجعلها من اختصاص محكمة معينة بنص صريح . أو من انه جعل مادة من اختصاص نوعين من هذه المحاكم فكل نوع يدعى لنفسه ويخرجها عن اختصاص النوع الآخر

١٤٣٧ - وقد تطرأ المشكلات عن اختلاف نظر المحاكم المختلفة فى تفسير نص من النصوص أو لفظ من الالفاظ.

لذلك نرى انه من الضرورى الكلام على مسائل تنازع الاختصاص وعن المحاكم التى عهد اليها الشارع الفصل فى تلك المشكلات فى حالة وجود محاكم خاصة بذلك

١٤٣٨ - وتنازع الاختصاص أما أن يكون ايجابيا *Conflit positif* وإما أن يكون سلبيا *Conflit negatif* . فى الحالة الاولى تدعى محكمتان أو أكثر ان لها الاختصاص . كما فى قضايا الاجانب التابعين لدول لم توقع على معاهدات المحاكم المختلطة فان المحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة كل منهما يدعى الاختصاص لنفسه دون غيره . أما فى الحالة الثانية فان كل محكمة تدعى عدم اختصاصها بنظر قصيه واحدة معينة . راجع جارسونيه جزء ٣ بند ٤٧١ و ٤٨١ ص ٢٨

وهذه الحالة نادرة جدا لان كل محكمة تسعى جهدها الى توسيع وظائفها بقدر الامكان

١٤٣٩ - وقد نصت لائحة ترتيب المحاكم الاهلية على حالتين :
الاولى - وقوع الخلاف على الاختصاص بين المحاكم الاهلية وإحدى جهات الادارة

الثانية - وقوعه بين المحاكم الاهلية وإحدى جهات الاحوال الشخصية

أما عن الحالة الثانية فإنه إذا حصل خلاف بين المحاكم الأهلية وأحدى المحاكم الشرعية والبطريركيات والحاكمات وسائر محاكم الأحوال الشخصية المتعلقة بغير المسلمين متى كانت خاضعة لسلطة الحكومة المحلية فإذا حصل هذا الخلاف يحال الفصل فيه على مجلس يتشكل تحت رأسه وزير الحفانية من قاضين من المحاكم الأهلية يعينهم، رئيس محكمة الاستئناف بمصر ومن شخصين تعينهما الجهة المختصة بالحكم في الأحوال الشخصية المذكورة راجع المادة ٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

١٩٤٠ - وقد عينت المادة ٨١ من اللائحة اجراءات المرافعات في هذا الموضوع فقالت ان الجهة المختصة في الأحوال الشخصية أو المحكمة الأهلية تقدم اختصاصها برؤية الدعوى لوزير الحفانية وهو يرسله للمحكم أو الجهة المنظورة فيها تلك الدعوى فتحكم في الطلب وترسل صورة من قرارها للمحكمة أو الجهة المدعية بالاختصاص عن يد وزير الحفانية

وظاهر من هذا ان الدعوى رفعت امام جتتين مختلفتين كل منهما تدعى طلب اختصاصها بنظرها والحكم فيها

وهذه الحالة تختلف عما في فرنسا فان محكمة النقض والابرار ترفع اليها العريضة بطلب تعيين القاضى المختص، ولا يشترط رفع الدعوى أمام محكمتين أو أكثر .

والسبب في هذا الفارق انه لا يوجد في فرنسا محاكم خاصة بالأحوال الشخصية راجع تفصيل ذلك في جارسونية جزء ٣ ص ١١ والمادة ٢٦٣ مرافعات فرنسية وامر اغسطس سنة ١٨٣٧ فيما يتعلق بالنقض والابرار

فان كان القرار صادرا برفض الطلب فان للجهة المدعية بالاختصاص في مدة خمسة عشر يوما من بعد وصول القرار اليها غير مدة المسافة ان ترفع دعوى الاختصاص بمذكرة تقدمها لوزير الحفانية وهو يحيل المسألة على المجلس المنوط به الفصل فيها

وفي حالة حصول خلاف سلبى فى الاختصاص فان الدعوى تقدم ايضا الى المجلس المذكور بمعرفة وزير الحقانية بناء على طلب من أولى الشأن يرفقه بجميع الاوراق والمذكرات المستند اليها

١٤٤١ - وبمجرد رفع دعوى الاختصاص فان القضية يوقف سيرها حتى يصدر الحكم من مجلس الفصل فى مسائل الاختصاص

١٤٤٢ - ولا يمكن رفع دعوى الاختصاص هذه بشأن حكم صدر فى قوة حكم انتهائى مادة ٥٨ من لائحة الترتيب . فاذا صدر ذلك الحكم فلا تنظر مسأله الاختصاص ويعتبر الحكم قطعيا فيما امر به

وقد حصل ان اضطرت الحكومة الى استصدار ذكرى ٣ مايو سنة ١٩٠١ لايقاف تنفيذ حكم انتهائى صادر من محكمة الاستئناف الاهلية فى قضية نظرت على وقف وكانت المحكمة الشرعية عينت ناظرا على هذا الوقف من قبل فصدر الدكرى بايقاف تنفيذ الحكم الاهلى . وعلى اثر ذلك عينت الحكومة بدكرى ٢٦ آخر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠١ مجلسا مخصوصا للنظر فى الخلاف الناشئ عن وجود حكمين نهائيين متناقضين صادرين من محكمتين مختلفتين .

ولكن هذا المجلس هو غير مجلس الفصل فى مسائل الاختصاص الذى تكلمنا عنه لانه لا حاجة لاستصدار دكرى لعقد هذا المجلس وهو لا ينعقد اذا صدر حكم نهائى فى الموضوع

راجع مقالة الاستاذ بهى الدين بك بركات مجلة الشرائع السنة الثالثة ص ٦٨ والاستاذ أبوهيف مرافعات بند ٣٨٤ .

١٤٤٣ - لو اذا ما صدر قرار مجلس الفصل فى الاختصاص فيجب على المحكمة التى صدر الحكم باختصاصها أن تحكم فى الدعوى بدون أن يكون لها الحق بعد ذلك فى الحكم بعدم اختصاصها مادة ٨٥ من لائحة الترتيب

١٤٤٤ - وبالرغم من وجود هذه النصوص فانه لا يزال يقع خلاف كبير فى مسائل

الاختصاص خصوصاً بين المحاكم الاهلية والشرعية وعلى الاخص فيما يتعلق باصل الوقت. وقد انتهت المحاكم الاهلية في تحديد هذا الامر بحكم الدوائر المجتمعة الذي صدر فيها . تراجع مجموعة أحكام الدوائر المجتمعة

١٤٤٥ - ونلاحظ أن هذا التصور مهمة من الوجهة العملية وقد يكون اما لان تطبيقها لا يروق كثيراً للمحاكم واما لأنها مجهولة من الكثيرين لم تنلها العلانية الكافية لانقاع المتقاضين بها .

وفوق لذلك فلها نصوص ناقصة إذ أنها تستلزم أن تكون الدعوى قد رفعت بالفعل أمام المحاكم الاهلية وأمام احدى محاكم الأحوال الشخصية وأنه لم يكن قد صدر حكم نهائي من إحدى الجهات القضائية

١٤٤٦ - على أنه توجد أحوال لانص فيها وهي خاصة مثلاً بمحاكم الأحوال الشخصية بينها وبين بعضها. ومن الواجب إيجاد قانون يبت في جميع المسائل المتنازع فيها حتى يعرف المتخاصمون المحكمة المختصة وحتى لا تجسر محكمة بعد النص الصريح على اغفال أحكام المحاكم الأخرى المختصة واعتبارها كأن لم تكن

١٤٤٧ - وقد يحصل تنازع بين محكمتين أو أكثر من المحاكم التي تتنازع الحكم في القطر المصري أو يحصل هذا التنازع بين المجلس الحسبي وإحدى الجهات القضائية في مصر. فلا بد من معرفة القواعد التي يحل بها هذا التنازع الذي يحصل بين قانونين أو أكثر من القوانين المعمول بها في القطر المصري أو بين جهتين من جهات الحكم

١٤٤٨ - وسبب ذلك الاختلاف عدم تحقق النظرية الوحيدة المعقولة وهي نظرية توحيد القضاء المصري وجعله قضاء إقليمياً علياً واحداً للجميع شاملاً لجميع المواد كما هي الحال في البلاة الأوروبية والأمريكية

والواجب تقرير القواعد الفرعية الخاصة بكل موضوع والنظريات العامة المحصورة في دائرة معينه وما يرد عليها من الاستثناءات أو القيود داخل تلك الدائرة المحدودة

الفصل الاول

المجالس الحسينية وتنازع الاختصاص بينها

١٤٤٩- تعيين وصيين من مجلسه - قد يحصل أن يعين مجلس حسبي وصياً أو قياً ثم يأتي مجلس آخر فيعين وصياً أو قياً آخر . فإذا يكون الحال في تنازع الاختصاص ؟

الطريقة العلية هي رفع استئناف عن القرار الثاني . والحل القانوني بعد ذلك هو اعتبار المجلس الحسبي المختص بتعيين الوصي على قاصر هو المجلس الذي في دائرة اختصاصه محل توطن والد القاصر . ولو كان من عين وصياً في أحد القرارين هو من عين وصياً في القرار الآخر لوجب أن يرجع في أعمال كل وصي الى المجلس الذي عينه من وقت أن عينه الى أن يلغى القرار . لان قرارات المجالس الحسينية واجبة التنفيذ ولو حصل استئنافا مالم يقرر وزير الحاقية ايقافها كما سبق أن يبناه تفصيلاً . أما إذا كان لمعين في القرارين واحداً فيرجع الى المجلس المختص وحده ابتداء من تاريخ توليه الى المجلس الذي ألغى قراره من ابتداء صدور قراره الى أن صد قرار المجلس المختص وذلك لعدم تمييز عمل الوصي بعد صدور القرار الثاني هل حصل بتاريخ القرار الثاني أو بتاريخ القرار الأول . ولان القرار الثاني الصادر من المجلس المختص هو الذي ظهرت صحته ، فيجب لذلك على الوصي الرجوع في أعماله التي حصلت من تاريخ تعيينه الى المجلس الذي ألغى قراره حتى اليوم السالف لصدور القرار الآخر لتعيينه يراجع قرار المجلس الحسبي العالي في ٢٥ ابريل سنة ١٩١٥ مجلة الاحكام الشرعية السنة العاشرة صحيفة ٣٥٠

١٤٥٠- صدور قرار من متافضين - وقد قلنا من قبل أنه اذا صد قراران

متافضان من مجلسين حسينيين فإن ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو من اختصاص

السلطة الشرعية للأحوال الشخصية دون غيرها .
هذا الرأي أصدرته محكمته الاستئناف في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩٣ مجلة
الحقوق السنة الثامنة ص ٣٩٥ وقت أن كانت محكمة الاستئناف مختصة في الفصل
والاستئنافات التي ترفع إليها عن قرارات المجالس الحسنية

الفصل الثاني

المجالس الحسنية والمحاكم المختلطة

١٤٥١ - اختصاص المجالس الحسنية بمحدود جداً حيث لا يشمل إلا جزءاً
صغيراً من الأحوال الشخصية وهو تعيين الأوصياء على القصر والقوام على المحجور
عليهم والوكلاء عن الغائبين ومراقبته ومحاسبته وعزله وتوقيع الحجر ورفع
واتخاذ الاجراءات التحفظية اللازمة بالنسبة لاموال الغائبين وعديم الاهلية
فان هذه المسائل خارج عن اختصاص المحاكم المختلطة .

١٤٥٢ - على ان هذه المحاكم كثيراً ما تفصل في شأن اختصاص المجالس الحسنية
وفي الشروط التي تسرى بها قرارات هذه المجالس على الغير وكذلك في الحراسة
القضائية كما انها قد تفصل فيما يتعلق باتعاب الخبراء والمحامين أمام المجالس
المذكورة بسبب عدم كفاية قوانين هذه المجالس وكذلك في سلطة المجالس
المذكورة بالنسبة لمن تعيينهم من الأوصياء أو القوام الاجانب أو المحميين
(المتتمين بالحماية)

١٤٥٣ - الفصل في اختصاص المجالس الحسنية - كان العمل قبل قانون
سنة ١٩٢٥ جارياً على كثرة الجهات المختصة بنظر الأحوال المتعلقة بالوصاية
فقد كانت المحاكم المختلطة تحكم بعدم تنفيذ القرارات الحسنية التي ترى انها
تجاوزت فيها المجالس حدود اختصاصها ولكن هذا الاختلاف زال ولا يوجد

مطلقا بين المجالس الحسبية وبين محاكم الطوائف غير الاسلامية اذ أصبحت المجالس الحسبية تفصل الآن في المسائل المتعلقة بالمسلمين وغير المسلمين وقد يمتدى المجلس حدود الاختصاص من حيث الموضوع فما هي قيمة هذه القرارات ازاء المحاكم المختلطة التي يطلب منها ان تحكم على اعتبار صحة هذه القرارات؟

١٤٥٤ - قوة القرار الحسبي ضد الغير - تفصل المحاكم المختلطة في هل تسرى الاحكام الصادرة من المجالس الحسبية بالحجر من يوم صدورها أو من يوم نشرها وهل يعتد بعلم الغير في هذا الموضوع . وماقوة استمرار الوصاية اذا صدرت قبل بلوغ سن الرشد؟

ولا تعتبر هذه المحاكم القرار الصادر من المجلس اذا ظهر أن طلب تعيين وصي لشخص كان يتصرف في املاكه انما كان الغرض فيه السعي في إلغاء العقد (١)

١٤٥٥ - الحرمان القضائي - لا يمنع وجود قصر من الحكم بالحراسة القضائية اذا طلبه أولو الشأن في حاله اختلاف الجنسيات أو وجود الحماية

١٤٥٦ - انتخاب الخبراء والمهامين - قد يكون المحامي أو الخبير أو الوصي اجنبيا أو وحيدا من دولة أجنبية ولم ينص قانون المجالس الحسبية على اختصاصها بتقدير الاتعاب في كل الاحوال وحتى مع النص طبقا للائحة الخبراء ولما جاء بالقانون من النص على مكافأة الوصي فانه يمكن القول بعدم تقييد الاجنبي أو المحمي بما تقدره له المجالس الحسبية وهي سلطات وطنية لاسلطان لها عليه

ولكن المحاكم المختلطة قضت بالنسبة للمجالس الحسبية بان لها وحدها ان تقدر أتعاب الوصي المعين من لسانها وان ليس له ان يرفع الدعوى

(١) استئناف مختلط ٣ يناير سنة ١٩١٨ مجلة التشريع رقم ٣ صحيفه ١٢٥

على التركة امامها ليطالبها باتعابه (١) وهو قرار ينطبق على المنطق السليم . لان الجهة التى تستطيع ان تقدر اتعاب الخبير هى التى تملك عناصر هذا التقدير من جميع البيانات المروضة امامها

١٤٥٧-وقد أقر المجلس الحسبى العالى اختصاص المجالس الحسبية بتقدير اتعاب المحامين الذين يرافعون امامها فلم يعد ثمت خلاف فى الموضوع (٢)
وهذا الحكم فى منتهى الاهمية من حيث أنه قرر أن قانون المرافعات أمام المحاكم المدنية هو قانون عام يصح تطبيق نصوصه فى كل قضاء ولا تتعارض النصوص الخاصة به مع قانون المجالس الحسبية خصوصا وأنه قد ورد نص خاص بالمصاريف واتعاب المحامين فى المادة السابعة من القانون رقم ١٩١١ لسنة ١٩١١ الخاص بتشكيل المجلس الحسبى العالى

فاذا قدرت الاتعاب نهائيا قدم الامر الى قلم محضرى المحاكم المختلطة لوضع الصيغة التنفيذية عليه أو تتخذ اجراءات التنفيذ العقارى

١٤٥٨-سلطة المجالس على الوصيا والادب جانب- قلنا بأن المجالس الحسبية محسن بها ان لاتعين قيا أو وصيا من الاجانب . على ان القاعدة العامة ان هذا الوصى يكون خاضعا لسلطة المجلس الحسبى كما لو كان من الرعايا المصريين ومع ذلك فمسألة المحاسبة قد تكون محل نزاع بين المحاكم المختلطة والمجالس الحسبية : ايها يكون له القول الفصل فيها ؟

١٤٥٩- على انه قد حكم بأن الوصى المحمى خاضع لقوانين المجالس الحسبية لان الحماية لاتمس الاحوال الشخصية . ولا سلطة للمحاكم المختلطة فى تعديل

(١) استئناف مختلط ٦ نوفمبر سنة ١٩١٧ مجلة التشريع سنة ٣٠ صحيفه ١٩

(٢) حسبى حال ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ بمجموعه رقم ٢٤ صحيفه ١٥٤ حكم رقم ٩٠

ماقتضى به المجلس الحسنى ضمن حدود اختصاصه حتى ولو ادعى ان المجلس لم يطبق قانونه كما ينبغي (١)

١٤٦٠ - تطبيق القوانين - في مواد الاحوال الشخصية التى لا ترى فيها المحاكم المختلطة لزوم الايقاف فى الدعوى حتى يفصل من الجهة المختصة فى المسألة الفرعية . فان للمحاكم المذكورة ان تطبق القانون الشخصى وهو اما ان يكون قانون الجنسية أو قانون الموطن أو القانون الدينى اذا كان الخصم أجنبى . وأما أن يكون قانون الديانة اذا كانوا من الوطنيين . فاذا كانوا مسلمين اتبعت بالنسبة لهم الشريعة الاسلاميه . نصت المادة ٣٦ من لأئحة ترتيب المحاكم المختلطة على ذلك . ويرتب اذن على هذه القاعدة اتباع جميع اللوائح الشرعية والقوانين واللوائح الخاصة بالمجالس الحسنية وعلى الاخص فيما يتعلق بسن الرشد

١٤٦١ - شائع الاعتصاص - لاشك أن صدور أحكام مختلفة متتابعة من المحاكم الموجودة فى القطر المصرى يضر بالمصلحة العامة والخاصة ضررا بليغا فان الجهة القضائية تقف على أبواب الحيرة لاندزى من أيها تلج وعن أيها تبعد . ويظهر أنه لتعدد المحاكم فى مصر وعدم وجود ضابط أساسى لها هو السبب فى ظهور هذا التناقض الذى زاه فى أحكام المحاكم كل يوم على اتنا لو بحثنا الامر من كافة نواحيه نجد أن وزارة الحتمانية عليها واجب كبير فى وضع حد لمثل هذه المتناقضات كى لا يتدمر نطاقها فتضيع قيمة الاحكام وبالتالى سلطتها فى نظر الجمهور .

(١) استئناف مختلط ٨ ابريل سنة ١٩٢٤ غازيت المحاكم المختلطة ١٤ ص ١٧٦
١٧٦ رقم ٢٧٥ وهو حكم مؤيد بقوة الاحكام السابقة فى كل نقطة فى

ولقد جرت العادة - اذا اكثر تناقض الاحكام الاهلية في موضوع واحد - ان تجتمع دوائر محكمة الاستئناف العليا وينظر في تفسير المادة التي وقع التناقض بشأنها بتقرر مبدأ تفسير دلي مقتضاها المحاكم في أحكامها .

١٤٦٢- ولكن ما الحيلة اذا أصدرت المحكمة الاهلية مثلاً حكماً في موضوع - أو المجالس الحسبية . وقضت المحكمة المختلطة في مثله بما يخالف ما قضت به المحكمة الاهلية أو المجالس الحسبية ؟

فقد صدر حكم من محكمة الاستئناف المختلط بدوائرها المجتمعة براسة مسيو هاتسون في ٢ مايو سنة ١٩٢٩ في قضية الحكومة المصرية ضد محمد سعدى بك . وقضية جورج خياط ضد ورثة لطف الله سرسق قضى بأن المحاكم المختلطة مختصة بالنظر في المعارضات التي بين الرعايا المحليين والرعايا التابعين للدولة الاجنبية غير المتمتعين بالامتيازات في مصر علما رعايا الجمهورية التركية بما في ذلك الرعايا التابعين للبلاد التي كانت جزءا من السلطة العثمانية وانفصلت عنها طبقة لمعاهدة لوزان

وقد صدر حكم آخر من محكمة عايد بن الحزنية الاهلية في ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ في القضية رقم ١٧٢٠ سنة ١٩٣١ المرفوعة من يوسف كوهنكا ضد يونا كين الروسى الجنس نص بأن المحاكم الاهلية هي المختصة بالفصل في قضايا الروس بما أن دولتهم لم تعد من الدول صاحبات الامتيازات في مصر وان معاهدات الصالح التي تمت من الدول المتجارية عقب انتهاء الحرب الكبرى قد نص فيها صراحة على تنازل روسيا عن امتيازاتها القضائية في مصر

والذى يرمنا فيما يتعاق بالمجالس الحسبية ان المحاكم المختلطة حكمت في سنة ١٩٣٠ في قضية ورثة مدام جريجيو بأن المحاكم المختلطة دون المحاكم الشرعية مختصة بنظر المنازعات الخاصة بالاحوال الشخصية للروسين المقيمين بمصر

ألا يعد ذلك اعتداء من القضاء المختلط ؟

الفصل الثالث

المجالس الحسبية والمحاكم الاهلية

١٤٦٣- للمحاكم الاهلية اتصال وثيق بالمجالس الحسبية بعد ان أصبح كل مجلس فيها تحت رئاسة قاض من قضاة المحاكم الاهلية. ودخول عنصر القضاء الاهلي في قيادة المجالس الحسبية قد أفاد كثيرا ولكن توجد بعض الامور التي يصعب معرفة الاختصاص فيها إن كانت المحاكم الاهلية أو المجالس الحسبية . فهذا التباس بين السلطتين قد يحصل في مسائل كثيرة وتولد اشكالات لاعدادها منها تقديم الحساب ومسائل بيع عقارات القاصر وقسمه هذه العقارات هذا عدا الاحوال التي يطلب فيها من المحاكم الاهلية تحديد اختصاص المجالس الحسبية بالنسبة للمحاكم الشرعية أو غيرها من حيث المواد وكذلك يبان قوة القرارات الحسبية بالنسبة لغيرها . والنظر في أعمال الاجراءات التحفظية اذا كان بين أولى الشأن من كان مفقود الاهلية

١٤٦٤- على أن المجالس الحسبية إنما انشئت للمحافظة على أموال عديم الاهلية . ولذلك فإن قراراتها حسية لا تفصل في منازعات قائمه بين شخص وآخر الا في دائرة الحدود الحسبية. فالأظهر اثنا. فطر ما هي مختصة به نزاع ما هذا النزاع تفصل فيه المحاكم الاهلية أو غيرها بحسب الاحوال دون المجالس الحسبية (١)

١٤٦٥- كذلك لا اختصاص لهذه المحكم في نظر المسائل المتعلقة بالولاية الشرعية فيما يتعلق بالنفس أى الاحوال الشخصية فان المختص هي المحاكم الشرعية أو المجالس المالية

١٢٦٦ - بيع عقار القاصر - وقد تكلمنا في باب تصرفات الوصي عن البيع هل يكون بواسطة المجالس الحسبية أم يكون بواسطة المحاكم الاهلية طبقا للبادتين ٦١٤ و ٧٠٤ مرافعات اذ تقضيان ببيع عتار القاصر المأذون ببيعه بالمزايدة على ثمن يقدره القاضى بمقتضى شروط يحررها نائب عديمو الاهلية (القاصر) وتودع في قلم الكتاب .

على أن المتبع عملا هو الرأى الذى يجعل بيع عقار القاصر من شأن المجالس الحسبية بصفه مطلقه وهى تقرر حصوله بالطريقه التى تراها بالمساومه أو بالمزاد العائى أمامها أو أمام المحاكم الاهلية

غير ان المجلس الحسبى العالى شذعن ذلك فى قرارات عديده أصدرها من سنة ١٩١١ (من وقت انشائه) ورجع عنها فى قرار صدر فى سنة ١٩١٩ (١)

١٤٦٧ - قسم العقار - قد كانت لمجالس الحسبية غير مختصه فى دعاوى القسمة . ولكن القانون الجديد أعطى لها الحق فى التصديق على القسمة ويكون عملها مطابقا لما تعمله المحاكم الاهلية حسب نص المادة ٤٥٦ مدنى اذ يقوم هذا التصديق مقام التصديق من المحكمه الابتدائية الاهلية راجع المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية فقرة سادسه

١٤٦٨ - التصديق على الحساب - المحاكم الاهلية مختصه بجميع دعاوى تقديم الحساب سواء بين الشركاء أو المستحقين وناظر الوقف أو غيرهم . ولكن قانون المجالس الحسبية نص على اختصاصه بمراقبه أعمال الاوصياء أو القامة أو الوكلاء . وكذلك فى نظر الحسابات التى تقدم لها من مؤلاء

١٢٦٩ - وقد تضاربت الاحكام الاهلية في هذا الموضوع لحكم بجواز

المطالبة (١)

وقضى البعض الآخر بأنه لا يصح للمحاكم الاهلية أن تحل محل محاكم
الاحوال الشخصية في مسألة من اختصاص هذه وحدها (٢)

على أننا أوردنا كثيراً من الاحكام في باب قوة الشيء المحكوم به عند التكلم
عن أثر قرارات مجالس الحسبية من الوجه القانوني فيصح الرجوع اليها
١٤٧٠ - على أن المحاكم الاهلية قد اجمعت على أن الاختصاص المقرر
للمجالس الحسبية في موضوع الحاسبة إنما الغرض منه تمكينها من معرفة سير
الاورصاء والقامه في أموال محجورهم ومراقبتهم وتقدير الامين منهم وعزل
الغائب. وأن مجرد تصديقها على حساب الوصي أو القيم لا يجعل ذلك الحساب
غير معرض للنقض والالغاء والمناقشة فيه من ذوى الشأن وهم المحجور عليه متى
خرج من الحجر ومن يخلف الوصي أو القيم وتكون المحاكم الاهلية مختصة
بكل ذلك

١٤٧١ - تسليم مابمهرة الوصي - نص القانون واللائحه التنفيذية على
أن يسلم الاورصاء والقوام وانوكلاء للمستحقين أموالهم في ظروف ثلاثين يوماً
من تاريخ انتهاء مأموريتهم ويكون التسليم عند الاقتضاء بمساعدة مأمورى الاداره
ولكن قد لا تجدى الطرق الادارية فيكون لذوى الشأن حيثئذان يطرؤا
إلى المحاكم الاهلية وتكون النتيجة ان يكون كل من المجالس الحسبية

(١) استئناف ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٤ قضاء ٢ صحيفه ١٤١

(٢) استئناف ١٧ يناير سنة ٩١٢ مجموع ١٣ صحيفه ١٦٨

المحاكم الالهية مختصا بأمر تسليم الأموال الى من يستحقها وذلك بحسب اختيار الطالب وبحسب الظروف

١٤٧٢- انتخاب المحامين والخبراء والوصياء قد تكلمنا عن ذلك بما فيه الكفاية عند التكلم على المحاكم المختلطة في الفصل السابق .

على أنه قد صار الآن لاتعاب الخبراء شأن خاص فان المجالس الحسبية تأخذ تمهيدا كتابيا عليهم بأن يقاضوا الاوصياء أمام المحاكم الالهية . ورأت وزارة الحقانية بناء على ذلك ان تشير على المجالس بعزل الوصي الذي يتأخر عن دفع الاتعاب التي قدرها المجلس مع توفر المال لديه وعدم وجود العذر المقبول (١)

١٤٧٣- المحكوم عليه جنائيا- ينظر بعض المجالس الحسبية خطأ في طلبات القوام المعينين من المحاكم الالهية على محكوم عليه بعقوبة جنائية طبقا لما نصت عليه المادة ٢٥ من قانون العقوبات .

وتقرر هذه المجالس الاذن له ببيع عقارات المحكوم عليه مع أن ذلك من اختصاص المحاكم الالهية وحدها لان النص الجنائي سريع في أن القيم الذي تفره المحكمة أو تنصبه يكون تابعا لها في جميع ما يتعلق بقوامته (٢)

١٤٧٤ - الصلح - إذا أراد الوصي أو نحوه ان يتصالح على مال القاصر فيجب ان يحصل على إذن خاص بذلك من المجلس الجسبي ولا يكفي مطلقا تصديق المحكمة الالهية على الصلح الحاصل بدون إذن من المجلس بل ان هذا الصلح يكون باطلا بالرغم من تصديق المحكمة عليه لان تصديقها يقع على حصول الاتفاق أمامها بين متخاصمين وبغير ان تبحث حتما في أهليته ولا

(١) منشور الحقانية ٤ نوفمبر سنة ١٩١٧ رقم ١٠ صحيفه ٣٢ مجموعه المنشورات

(٢) حسي عال ٣٠ يناير سنة ١٩١٢ مجموعه ٢١ صحيفه ١٦٢ حكم رقم ١٠٠

فما إذا كان الصلح موافقا لمصلحة القاصر إذ أن ذلك ليس من اختصاصها (١)

١٤٧٥ - نصير الانفعالي من حيث الموارد - قد يحصل النزاع أمام المحاكم الالهية على صدور اختصاص المجالس الحسينية من حيث المادة فتفصل فيما إذا كانت المجالس المذكورة مختصة أو غير مختصة . فقد يطلب من المحاكم أن تفصل فيما إذا كان للجلس الحسيني حق تخفيض قيمة الايجار التي عقدها الوصي أم لا . وقد حكم بأنه ليس للجلس ذلك لانهان اعتبر تبرعا فالجلس لا يملكه وان اعتبر قضاء فالتخفيض خارج عن اختصاصه

وقد صادق المجلس الحسيني العالي على هذا المبدأ (٢)

١٤٧٦ - صحة تشكيل المجلس - قضت المحاكم الالهية باختصاصها بالنظر في صحة تشكيل المجلس الحسيني الذي أصدر القرار المتنازع بشأنه وبصحة القرار أو بطلانه تبعالصحة التشكيل أو بطلانه .

وقد كان ذلك على الخصوص بسبب عدم حضور عضو العائلة طبقا لقانون سنة ١٨٩٦ الذي عدل بعدم ذلك مرتين آخرها في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . أما تحديد الاختصاص بالنسبة للأشخاص فقد كان النظام القديم يجعل للمجالس المالية حق تعيين الاوصياء وغير ذلك من الحقوق المخولة للمجالس الحسينية . ولكن قانون سنة ١٩٢٥ قطع هذا النزاع من أساسه إذ جعل للمجالس الحسينية مختصة وحدها بنظر جميع المسائل المتعلقة بالمصريين جميعا وبالقيمين في خسر من الاجانب من غير أصحاب الامتيازات سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين

(١) استئناف ٧ يناير سنة ١٩١٩ بمجموعة ٢١ صحيفه ٩ حكم رقم ٤

(٢) استئناف أول ابريل سنة ١٩٢٣ محاماه ٣ صحيفه ٣٤٥ وحسيني على ٢٤ يونيه

سنة ١٩٢٣ محاماه ٣ صحيفه ٤٩٧ حكم رقم ٤٠٠ و ٤٠١

١٤٧٧- اثر قرارات المجالس على الغير- قد يطلب من المحاكم الالهية ان تفصل في سريان أو عدم سريان القرارات والاحكام من يوم صدورها أو من يوم نشرها وهل يعتد بعلم الغير في هذا الموضوع ؟
على أننا قد وفينا هذا البحت عند ما تكلمنا عن أثر نشر القرارات أو عدم نشرها (١)

١٤٧٨- الاجراءات التحقيقية- أما النظر في أعمال التحفظ ان كان من بين أولى الشأن قاصر أو نحوه فانها من اختصاص المجالس الحسينية .ولكن لا يمنع ذلك من أن للمحاكم الالهية ان تعين حارسا قضائيا لاداره الأموال المشتركة بين القصر وغيرهم اذا كانت هناك ضرورة تقضى هذا التعيين

١٤٧٩- قيمة العقود بعد رفض طلب الحجر أمام المحاكم الالهية هل يمنع ذلك من مناقشتها ؟

أثير هذا الأمر أمام المجلس الحسيني العالى فقرر في طلب حجر عن شخص قيل ان عنده خلا ملازما له من تعاطى المخدرات . بأن هذه الحالة وان كانت .ربما تمنع من صحة العقود ان كانت حصلت في اثباتها لعدم الرضا لكن لا تبیح الحجر . وأشار المجلس المذكور بأن رفض الطلب لا يمنع المحجور عليه أو من له شأن في ذلك ان يطعن أمام المحاكم المدنية بأن عقد شراء المنزل أو عقد الإيجار عمل وقت أن كان الشخص في حالة لا تبیح له الإيجار والقبول (٢)

(١) حكم طنطا الالهية ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣ بمجموعة ٢٥ صحيفه ٤٠

(٢) مجلس حسبي عال ٢٦ يناير سنة ١٩١٦ بمجلة الاحكام الشرعية السنة

العاشرة صحيفه ١٥٤

الفصل الرابع

المجالس الحسينية والمحاكم الشرعية

١٤٨٠- كان العمل قبل صدور قانون ١١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ جاريا على عدم وجود تنازع بين المحاكم الشرعية والمجالس الحسينية من حيث الاشخاص لان قانون المجالس الصادر في سنة ١٨٩٦ نص في المادة الثانية فيه على جعلها مختصة فقط في حالة وفاة أحد الاشخاص الاهالي الخاضعين لاحكام المحاكم الشرعية فيما يختص بأحوالهم الشخصية .

على أن هذا الاختصاص بالنسبة للمجالس المليية قد اتسعت دائرته وأصبح شاملا لجميع سكان مصر من مسلمين وغير مسلمين . وبذلك قد انتزع من المحاكم الشرعية ومن المجالس المليية ما كان لها من اختصاص واسع النطاق في مسائل الأحوال الشخصية فأصبحتا معزولتين عن الحكم في كل ما اختصت به المجالس الحسينية

١٤٨١) الولدية على النفس - أما الولاية على النفس وكل ما يمكن ان يتفرع عنها فتكون من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المليية . أما الولاية على المال فانها كانت موزعة بين المجالس الحسينية ومحاكم الأحوال الشخصية . فاذا كان للقاصر ولي فلا موجب لتدخل المجلس للحسي . على أن قانون المجالس الحالي جعل هذا الأمر من اختصاص المجالس الحسينية وأصبح لها حق عزل الاب أوالحد من سلطته طبقا للتفصيلات التي أوردناها في مكان آخر

١٤٨٢ - والمجالس الحسينية هيأت مصرية عهد اليها أخيرا بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالمصريين والمقيمين في مصر من الاجانب

ولقد تكلمنا عن اختصاصها في الكتاب الاول بما فيه الكفاية فلا داعي للتكرار هنا

١٢٨٣ - ومن الطبيعي انه قد تنشأ بين أولى الشأن أمام المجالس الحسبية نزاع قد لا يكون لهذه المجالس اختصاص في النظر والحكم فيه. ففي هذه الحالة يجب على المجلس ان يلفت الخصوم الى رفعه أمام الجهة المختصة شرعية كانت أو أهلية أو مختطة أو قضائية .

ومع ذلك فانا نرى المجالس الحسبية كثيرا ما فصلت فيما ليس من شأنها النظر فيه فاذا فعلت فان المحكمة المختصة لها الحق بأن لا تعتد بقراراتها. (١)

١٢٨٤ - المواد الخارجة عن اختصاص المجالس الحسبية - لم ترد نصوص صريحة في منع المجالس الحسبية عن النظر في أمور معينة الا النص بعدم التداخل في مسائل الولاية على النفس . على أن قانون مجلس البلاط نص على عدم تدخل هذه المجالس في شؤون الامراء والامرات الا اذا صدر بذلك أمر ملكي . ومع ذلك يمكننا ان نستنتج صراحة ان تحديد اختصاصها بنصوص خاصة على وجه دقيق ينمى من النظر فيما عدا المواد الواردة صراحة في قانونها

الفصل الخامس

قيمة قرارات المجالس الحسبية لدى المحاكم المختلفة

١٤٨٥ - نصت المادة ٩ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة بانها استثنت من اختصاص هذه المحاكم جميع المسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية وهذه المسائل عدتها المادة ٤ من القانون المدنى المختلط . فقالت انها في المسائل المتعلقة بالاهلية

للتصرف بالزواج وبالحقوق الآيلة بالارث أو الوصية وأمور الوصاية والولاية. ونصت المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية بأنه ليس لهذه المحاكم أن تنظر في المنازعات المتعلقة بالدين العمومي أو بأساس ربط الاموال الاميرية ولا في المسائل المتعلقة باصل الاوقاف . ولا في مسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها قضايا المهر والنفقة وغيرها ولا في مسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية ولا يجوز لها أيضا أن تؤول الاحكام التي تصدر فيها من الجهة المختصة بها

أما المحاكم الشرعية فبعد جاء اختصاصها في لائحة ترتيبها بمواد الحضنة والرضاعة والمسكن والنفقات والمهر والمهاز والصلح والتوكيل فيما ذكر ودعاوى الارث والنسب والزواج والطلاق والخلع والمباراة وغير ذلك

أما الهيئات الاخر التي تفصل في الاحوال الشخصية فان اختصاص المجلس الملئ للاقباط الارثوذكس في الامر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ والمعدل بالقانون رقم ٣ سنة ١٩١٢ وذكر اختصاصه في أمور الاوقاف والمدارس والكنائس . وقد صدر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ تصديق على اللائحة الداخلية .

أما الانجلييون الوطنيون فقد صدر بشأنهم أمر عال في أول مارس سنة ١٩٠٢ وكذلك باللائحة الداخلية لذلك المجلس الذي صدر عنها قرار من وزارة الداخلية في ٢٩ يونيه سنة ١٩١٦ بالتصديق عليها

١٤٨٦- كذلك أصبح الودى المختار من حق المجلس الحسيني أن يبحث في أمره أنه أن يقر تعيينه أو يرفضه اذا رأى في ذلك مصلحة للقاصر. كذلك له أن يعزله بعد ذلك اذا اقتضت المصلحة

١٤٨٧- المحجر على نافر الوقف - تعيين نظار الاوقاف هو من اختصاص المحاكم الشرعية وأما الحجر عليهم وتعيين قيم عليهم إنما هو من شان المجالس

الحسبية . فاذا تبين أن لناظر الوقف أموال خاصة وان من المصلحة الحجر عليه فان المجلس الحسبي هو الذى يتولى تقرير هذا الامر . ويكون للقيم حق إدارة شؤون الناظر بما فيها الوقف إلى أن تحكم المحاكم الشرعية بغير ذلك .

فاذا لم يكن لذلك ناظر ملك خاص فان طلب الحجر عليه يكون بمثابة تعيين ناظر آخر للوقف . وفي هذه الحالة تختص المحاكم الشرعية وحدها بالنظر في نظارة الوقف ولا يكون ثمة محل للحجر من قبل المجالس الحسبية (١) وقد أصدرت وزارة الحفانيه منشورا في فبراير سنة ١٩١٩ إلى المجالس الحسبية بشأن نظار الاوقاف مبينه قيمة قرارات الحجر على النظار أو عزلهم لحيانة من الوصاية أو القوامه أو الوكالة عن الغائب وان لهذه القرارات تأثيرا على وظيفة النظر لملاقها بأهليه النظار . ولما كان للمحاكم الشرعية ساطه المراقبة عليهم فهم في حاجة إلى معرفه ما يعرض على أهليتهم . لذلك رأت الوزارة توجيه نظر المجالس إلى ضرورة أخطار المحاكم الشرعية بكل قرار يصدر من هذا القبيل وأن يكون هذا الاخطار للحكمه الشرعيه التى فى دائرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الاكبر قيمه أو التى بدائرتها محل توطن الناظر (٢)

١٤٨٨ - المذكرة - كان هذا الاختصاص بالنسبة للوصى يرجع فيه للمجلس الحسبي أما إذا كان خاصا بالولى الشرعى فقد كان لا بد من الرجوع فيه إلى المحاكم الشرعية أما الآن فان قانون المجالس الحسبية قضى بأن هذا الاختصاص أصبح لها وأنها هى التى تنظر فى سلب ما للاولياء الشرعيين من السلطة أو فى الحد منها تطبيقا لنص المادة ٢٨

(١) حسي عال ٢٨ ابريل سنة ١٩٠٩ بمجموعه ٢٣ ص ١٣ حكم رقم ٩

(٢) منشور الحفانيه صحيفه ٥٨ بمجموعه المنشورات

١٤٨٩- وكيل النائب والمقصود: هذا الموضوع من المسائل الدقيقة لمعرفة ما اذا كان وكيل النائب ملزماً بالحصول على اذن بالتقاضي عن أموال النائب وحقوقه ومعرفة الجهة التي يحصل هذا الاذن منها .
ولكن المجالس الحسبية أصبحت صاحبة الحق في تعيين الوكيل عن النائب والقاعدة أن من يعين الوكيل هو الذى يأذنه اذا اقتضى الحال للاذن على أن قرار تعيين النائبين يتضمن لهم التصريح بالخصومة دائماً لانه يصدر بإدارة شؤون النائب فى ماله وماعليه (١)
وقد نكلمنا فى باب النائب بما فيه التفصيل الوافى

١٤٩٠- إمارة الوقف - الاذن فى إجازة الاعيان الموقوفة اذا اجتاج الوصى أو القيم أو الوكيل عن النائب الى إذن خاص فان هذا الاذن لا يطلب من المجالس الحسبية بل من المحاكم الشرعية التى لها وحدها حق الولاية على الاوقاف (٢)

وقد حكم بان المجلس الحسبى غير مختص بالتصديق على الاجارة الطويلة وأنه لا يسوغ التأخير لمدة طويلة بغير اجازة القاضى الشرعى عند ما يرى ضرورة لهذا التأجير

١ د ، سواهج ٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ بمجموعة ٢١ صحيفه ١٧٦ حكم رقم ١١١
٢ د ، حسبى عال ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٢٣ بمجموعة رسميه ٢٣ ص ١٦٣ رقم ١٠٦

الفصل السادس

المجالس الحسبية والمحاكم القنصلية

١٤٩١- المسمى الاجنبى - هذا التنازع بينهما نادر الحصول لعدم النزاع في المبادئ التي تنظم الاختصاص وتوزعه بين المجالس الحسبية والقنصليات فاذا كان المتوفى أجنبيا ذا امتياز فان قنصلية تكون مخصة بتعيين الوصى على أولاده وكذلك اذا كان الشخص المراد الحجر عليه أو الغائب أجنبيا فان قنصلية هي التي تختص بشأه

١٤٩٢- المسمى المسمى - وأما إذا كان الشخص المتوفى أو الشخص المراد الحجر عليه أو الغائب مصريا محميا بدوله أجنبية فلا يكون للقنصلية شأن في الوصاية أو الحجر أو الوكالة لانها مسائل أحوال شخصية يبق فيها خاضعا للسلطة المحلية لانه لم يكتسب الجنسية الاجنبية من الحكومة التي تحميه (١)

١٤٩٣- المسمى الغير المختار - فاذا كان الاجنبى غير ممتاز فلا محل للقول بـ اختصاص قنصليته مطلقا وتكون المجالس الحسبية هي المختصة

١٤٩٤- المسمى المسمى - أما بالنسبة للايرانيين فان قنصليتهم تختص بمسائلهم الحسبية دون المجالس الحسبية لان هذه المسائل ليست قضايا يقتضى الفصل فيها

وجود خصمين ولكنها تنظيم للولاية على ما للقاهر والمجور عليه والغائب
ففي كان أحد هؤلاء ايرانيا اختصت بشؤونه فصليته، على أنه قد حصل اتفاق بين
الحكومتين المصرية والفارسية وهي معاهدة الصداقة والاقامة بان يخضع رعايا كل
من الطرفين المتعاقدين في بلاد الطرف الآخر أسوة بالوطنيين للتشريع المحلي على
أن تطبق الجهات المختصة في مسائل الاحوال الشخصية التشريع الخاص بالمقاضين

قانون الزواج

في إيران

١٢٩٥ — نشرنا من قبل أن وزارة الحقانية اذاعت على المحاكم الشرعية صورة
من قانون الاحوال الشخصية المعمول به في بلاد إيران لتنفيذ نصوصه عند نظر القضايا
الخاصة بالارايين المقيمين بالقطر المصري طبقا لما جاء بمعاهدة الصداقة والاقامة
التي أبرمت بين مصر والامبراطورية الفارسية المتضمنة بأن يخضع رعايا كل
من الطرفين المتعاقدين في بلاد للطرف الآخر أسوة بالوطنيين للتشريع المحلي من
قوانين ومراسيم وقرارات الخ كما يخضعون لجهات الاختصاص المختصة بالوطنيين
على أن تطبق الجهات المختصة في مسائل الاحوال الشخصية التشريع الخاص
بالامة اخذين مآباً لقواعد القانون الدولي وذلك في حالة التجاه الخصوم في الدعوى ايها
ونشر فيها على نص قانون الاحوال الشخصية المعمول به في بلاد إيران
وهذه صورته :

١ - كل وثيقة زواج أو طلاق محررة في الدوائر التي ستحددها الحكومة
يجب تسجيلها في السجلات التي تضعها وزارة الحقانية
إن لم توجد السجلات المذكورة في الناحية التي يحصل فيها الزواج أو الطلاق
وجب على الزوج إجراء تسجيل عقد الزواج أو وثيقة الطلاق لدى الاشخاص

المكلفين بمسك تلك السجلات في العشرين يوما التالية لتاريخ الوثيقة . وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب عليها بالحبس من شهر الى ستة شهور

٢ - كل عقد زواج أو وثيقة طلاق مسجله طبقا للوائح وزارة الحفانية تعتبر من الاوراق الرسمية . والعقود والوثائق غير المسجلة تعتبر أوراقا عرفية وتسجل وثائق الزواج والطلاق بحافى

٣ - الزواج ممنوع بين الاشخاص غير الحافزين للؤهلات الفسيولوجيه ومن يعقد زواجا مع شخص غير حافز للؤهلات الفسيولوجيه يعاقب بالحبس من سنه الى ثلاث سنين وبغرامة من الفين إلى عشرين الف قرش والدعاوى التى ترفع بالتطبيق لاحكام هذه الماده تحكم فيها المحاكم الخصوصية طبقا للاجراآت التى تقرها لوائح وزارة الحفانية فى هذا الموضوع

٤ - للطرفين أن يشترطا فى عقد الزواج أى شرط لا يتنافى مع روح العقد المذكور . فيجوز مثلا إعطاء الحق للزوجة فى أن تطلب الطلاق بحكم من المحكمة إذا حصل من الزوج أمر من الأمور التالية :

إذا طالت غيبة الزوج أكثر من مدة معينة

إذا افرق الزوج من تلقاء نفسه عن زوجته

إذا اعتدى الزوج على حياة الزوجة

إذا أساء الزوج سلوكه مع زوجته إلى درجة تجعل المعيشه مستحيله لها

(ملاحظة) - فى الأحوال المبينة فى الماده السابقة تحكم المحكمة الابتدائية

بين الزوج وزوجته طبقا لاحكام التشريع المدنى

ويكون حكم المحكمة الابتدائية قابلا للاستئناف وللعلم بطريق النقض

وتسقط الدعوى بمرور ستة شهور من تاريخ اليوم الذى وقع فيه الحادث

الذى يعطى للخصم الحق فى الانتفاع بالشروط المتفق عليها

٥ - كل غش يقع من أحد الطرفين قبل الزواج وما كان يحصل الزواج بدونه

يعاقب عليه بالحبس من شهرين إلى أربعة وعشرين شهرا

٦ - يجب على كل خاطب أن يقرر للمخطوبة أمام الموثق قبل اجراء عقد الزواج ما إذا كان متزوجاً بغيرها من النساء ويدون هذا الاقرار بوثيقة الزواج والزوج الذي لا يعمل هذا الاقرار قبل العقد يعاقب بعقوبة الحبس المذكورة في المادة السابقة

٧ - تبأثر الدعوى العمومية في الاحوال الميئة في المادتين السابقتين بمجرد رفع الدعوى من أحد الطرفين ضد الآخر ، انما تفقد آثارها اذا سحب الشاكي شكواه من قلم كتاب المحكمة قبل الحكم

٨ - يجب على كل من الزوج والزوجة ان يكون حسن السلوك نحو الآخر
٩ - نفقة الزوجة فرض على الزوج

ملاحظة - النفقة تشمل تقديم المسكن والكسوة والطعام وتآثيث المسكن تأثيثاً بسيطاً

١٠ - اذا رفض الزوج الاتفاق على زوجة جاز لها الالتجاء الى المحكمة وعلى المحكمة ان تعين ما يجب على الزوج القيام به وتلزمه بادائه
واذا تعذر تنفيذ الحكم فللزوجة رفع الدعوى ضد زوجها أمام المحكمة الشرعية بواسطة وزارة الحفانية لاستصدار حكم بالطلاق .

١١ - للزوج اختيار مسكن الزوجة ما لم يكن الطرفان قد اتفقا اتفاقاً آخر في عقد الزواج

١٢ - في حالة ما اذا أثبتت الزوجة ان تركها لمنزل الزوجية انما كان خوفاً من ضرر لا يمحتمل قد يقع على جسمها أو على أموالها واقتنعت المحكمة بذلك فلا يحكم عليها القاضي بالرجوع الى منزل الزوجية ويكرر الزوج ملزماً بالاتفاق عليها كل الزمن الذي تدوم فيه هذه الحالة

١٣ - في الحالة المشار اليها في المادة السابقة وفي أثناء الدعوى يكون اختيار المسكن الذي تقيم فيه الزوجة برضاء الطرفين ، فان لم يتفقا على ذلك يكون اختيار

المسكن برأى الأهل الاقربين للزوجة والزوج . فان لم يكن فالمحكمة تقرر اختيار المسكن

١٤ - الزوجة حرة التصرف بأموالها بدون رضا زوجها

١٥ - فيما يختص بحضانه الاولاد فالولاية لحق الزوجة طالما لم يتجاوز الاولاد سن السنتين وبعد السنتين يكون الحق للاب في حضانه الاولاد ماعدا البنات فان حق الام في حضانهن يمتد الى سن السابعة

١٦ - الاب مازم بحضانه الاولاد اذا تزوجت المرأة من رجل آخر أو اذا أصيبت بالجنون أو اذا تنازلت عن حق الحضانه قبل بلوغ الاولاد سن السنتين

١٧ - ممنوع زواج المسلمة لغير المسلم

١٨ - زواج المرأة الايرانية بالاجنبي وإن كان مسموحا به بالقانون الا أنه لا يقبل الا باذن خاص من الحكومة ويجب أن يذكر في هذا الاذن السبب الذي من أجله صرحت الحكومة باجراء هذا الزواج

وكل مخالفة لهذا القانون تقع من اجنبي يعاقب عليها بالحبس من سنة الى ثلاث سنين
١٩ - أحكام المادتين من ٤ ، ٥ القانون الخاص بتنا كرتحقق الشخصية الصادر بتاريخ ٠٢ مرواد سنة ١٣٠٧ بشأن اشهار الزواج والطلاق لا يكون لها تأثير في الاحوال التي يكون فيها عقد الزواج قد سجل طبقا لاحكام المادة الاولى من هذا القانون

وعلى وزير الحفانية وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

٠٢ - يعمل بهذا القانون ابتداء من شهر مهرماه سنة ١٣١٠ (٢٢ سبتمبر ١٩٣١)

١٤٩٦ - رعيا بالنسا - وقد قضى أحد المجالس الحسبية باختصاصه بتركه أحد

رعيا بالنسا في سنة ١٩٢٢ حيث لم يكن لهذه البولة امتيازات فاستأنف وزير الحفانية هذا القرار استنادا إلى أن مسائل الأحوال الشخصية للنسائين من اختصاص لمحاكم البريطانية المخصوصة للامانين والنسوين طبقا للاتفاق الذي تكلمنا عنه

في موضع آخر قضى المجلس الحسبي العالي بعدم الاختصاص على ذلك (١)
 ١٤٩٧ - وقد استردت المانيا حق الحكم بواسطة فصليلتها في مصر كما كان
 في سنة ١٩١٤ بقيود لقيمة لها من الوجهة العملية ولكن انما لم تسترد ذلك
 فيكون النظر في شؤون رعاياها حتى الآن للفنصليات البريطانية طبقا لماعادات
 الصلح (٢)

الباب الثامن

القوانين التي تطبقها المجالس الحسبية في مصر

الفصل الاول

القوانين الاجنبية

١٤٩٨ - لكل دولة نظامها الخاص في القوانين التي تضعها لتقوم المحاكم
 بتطبيق النصوص التي تضعها كذلك نظامها الخاص لحل مسألة تنازع القوانين
 في مسائل الزواج تطبق المحاكم الانجليزية قانون موطن الزوجين وتطبق
 المحاكم الفرنسية قانون جنسيتهما . وبالنسبة للارث في بلد أجنبي تطبق المحاكم
 الفرنسية قانون البلد الذي توجد فيه العقارات وتطبق المحاكم الايطالية قانون
 جنسية المتوفي وهكذا .

أن معرفة القانون المختص أو الواجب التطبيق في مسألة ذات عنصر أجنبي
 مرتبط بالمحكمة المختصة أى بالبلد الذي تبحث فيه المسألة أو تعرض منه
 على القضاء .

(١) حسبي عال سنة ١٩٢٣ محاماه ٣ صحيفه ١٣١ رقم ٨٢ .

(٢) الدكتور ابو هيف في القانون الدولي الخاص بند ١٦١

١٤٩٩- والقاعدة أن المقيمين في مصر يخضعون للتشريع المحلي على أن تطبق الجهات المختصة في مسائل الاحوال الشخصية التشريع الخاص بالمتقاضين طبقاً لقواعد القانون الدولي وذلك في حالة التجاء أحد الخصوم في الدعوى اليها على أننا تكلمنا عن وجود اتفاق عن قانون الزواج الصادر في إيران والذي قررت وزارة الحقاينة نشره وتنفيذه عند نظر القضايا الخاصة بالاييرانيين المقيمين بمصر يقتضى تطبيقه في مصر

١٥٠٠- سولاً يمكن معرفة القانون المختص من أول وهلة . إذ تطبق المحكمة المصرية قواعد القانون الدولي الخاص الموجودة في تشريعها . فإذا لم يوجد نص لحل التنازع في المسألة المعروضة كانت المحكمة حرة في استخلاص قاعدة القانون الدولي الواجب تطبيقها من المبادئ العامة المقررة لحل مسائل تنازع القوانين ١٥٠١- وقد يحصل كثيراً تسامح على اختصاص المحكمة وبالتالي على القانون الواجب تطبيقه فيما يتعلق بتركه عينيه تركها مصرى في فرنسا ومطلوب تعيين وصى لاولاده . وقد ذكرنا بعضاً من هذه الامثلة وابدينا كثيراً من الحلول عندما تكلمنا في صدر هذا الكتاب عن القوانين والمعاهدات فيما يتعلق بالتركات ووجه الاختصاص بند ٧٦ وما بعده

١٥٠٢- ونظارية النظام العام تقضى بوجوب الاخذ بالابدأ الذى تستطيع السلطة الاقليمية بمقتضاه أن تطبق في كل وقت بالنسبة لكل الاشخاص المقيمين على اقليمها وبدون نظر لاية قوانين أخرى - كافة الاحكام التي ترى هذه السلطة أنها ضرورية للامن والنظام والآداب في اقليمها

ويعتبر من النظام العام ان تجدد المحكمة عند تطبيقها لقانون أجنبي أنها إزام نظام غير متوفر لديها ويستحيل عليها تطبيقه .

ولانرى وجباً للخروج عن دائرة هذا الكتاب بذكر الاراء المتعلقة بطبيعة قواعد النظام العام ولا مناقشات العلماء والمفكرين في هذا الباب

١٥٠٣- ويصح تكملة للبحث أن نذكر شيئاً عن نظرية الاحالة. وتتلخص في أنه اذا وجدت طبقاً لقواعد القانون الدولي الخاص الواردة في تشريع بلد معين إشارة الى اختصاص قانون بلد ثان فهم البحث عما اذا كان يجب تطبيق أحكام القانون الداخلى لهذا البلد الثانى أم تطبق الاحكام التى يقررها بشأن تنازع القوانين أى قواعد القانون الدولي الخاص التى ينص عليها؟ فاذا حصل تطبيق أحكام القانون الداخلى لم تكن هناك إحالة . أما إذا طبقت الاحكام الخاصة بتنازع القوانين فإن فى ذلك إحالة لان هذه الاحكام تحيل بدورها إلى قانون آخر

فاذا عمل شخص وصبية فيمكن تطبيقاً لنظرية الاحالة القول بان يتبع فيها حكم قانون البلد الذى عملت فيه أى أن يتبع القانون الذى تطبقه محاكم هذا البلد بالنسبة للسؤال المفروضة

١٥٠٤ - والعمل القائم الآن فى مصر هو أن تطبق المحاكم المصرية عادة القواعد الموضوعة الموجودة بالقوانين الاجنبية المقتضى تطبيقها .

ويرى الاستاذ أبو هيف بك أن القضاة المصريين لم يروا انفسهم مضطرين الى الالتجاء اليها . فهم لا يطبقون القوانين الاجنبية إلا فى الأحوال الشخصية . ولا يوجد قانون أقلبى مصرى للأحوال الشخصية يعتبره القاضى قانونه ويميل إلى الإحالة اليه

على أنه يمكن القول بأن القانون الإسلامى هو القانون الإقليمى للأحوال الشخصية باعتبار أن الدستور المصرى ينص على أن دين مصر الرسمى هو الاسلام ويتبين مما سبق أن فى مصر يطبق القانون الشخصى فى مسائل الأحوال الشخصية ومسائل الاهلية أى فى مسائل الأحوال الشخصية بصمة عامة .

١٥٠٥ - والقانون الشخصى فى مصر هو قانون الجنسية بالنسبة للأجانب المتمتعين بالامتيازات والخاصة بالاختصاص المحاكم المختلطة والقانون الدينى بالنسبة لوطنيين وللأجانب الغير المتمتعين بالامتيازات والخاصة بالاختصاص المحاكم

الاملية تطبيقاً للفقرة الثامنة من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المعدلة بالمرسوم لقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩

١٥٠٦ - وقانون الجنسية هو قانون الدولة التي يتبعها الشخص. على أن هناك دولاً لا يوجد فيها قانون موحد مثل مصر وبولونيا. ففي هذه الحالة يبحث في التشريع العام للدولة لمعرفة الأشخاص الخاضعين لكل من القوانين المختلفة داخلها. فإذا لم يمكن الوصول إلى تشريع عام في الدولة لمعرفة الطوائف الخاضعة لكل قانون من القوانين السائدة فيها وجب على القاضي أن يعين القانون الذي يحكم الحالة الشخصية في المسألة المعروضة أمامه فيجوز مثلاً أن يطبق قانون الموطن فهو الذي يحل محل القانون الشخصي إذا لم يكن في الامكان تطبيق هذا الأخير

١٥٠٧ - وقد تكلمنا من قبل في مسائل البنوة والابوة والوصاية والقوامة. فان الاولين من اختصاص قاضي الأحوال الشخصية بالتفصيل الذي أوردناه أما المسألتان الاخيرتان فان المجالس الحسبية تطبق أحكام الشريعة الاسلامية. وعند الضرورة ترجع إلى قانون ملة ذوى الشأن إن كانوا مصريين وبقانون جنسيتهم إن كانوا أجنب

الفصل الثاني

القوانين المصرية

١٥٠٨ - تطبق المجالس الحسبية القوانين التي تصدرها الحكومة المصرية مكاملة بقواعد الشريعة الاسلامية في المسائل الحسبية للمسلمين وبالشرائع الاخرى لغير المسلمين ولكن لا يكون هذا التطبيق على إطلاقه فقد يصح أن لا تأخذ المجالس الحسبية ببعض نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فيما يتعلق بالوصية مثلاً. فقد حكم بأن المحاكم الشرعية تنفذ ما جاء في المادة ١٠٠ من اللائحة القديمة للمحاكم الشرعية الخاصة بالأجراآت التي يتحتم على المحاكم الشرعية مراعاتها

بالنسبة لسماع الدعوى أو عدم سماعها فيما يتعلق بالوصية
أما المجالس الحسينية فهي حرة في اعتماد كل ورقة تقوم الدلائل على صحتها.
وعلى ذلك اعتمدت ورقة الوصية الموقع عليها بختم المتوفى حال حياته بمحض
من كثيرين من بينهم زوجة الطاعنة في تلك الورقة وموقع منها ومن كثيرين
بإختامهم عنها ولم يحصل أى طعن فيها أمام المجلس الحسينى الابتدائى (١)

١٥٠٩ - وكذلك للمجالس الحسينية تطبيق مبادئ قانون المرافعات الاهلى
ويصح الأخذ به في كل قضاء لا تتعارض النصوص الخاصة به مع قانون المجالس
١٥١٠ - المصم الثالث - وبناء عليه فكل مالم ينص عليه في قانون خاص من

جبه الاجراءات يرجع فيه الى هذا القانون العام . فيجوز لكل شخص يمكن أن
يناله ضرر من الحكم ان يطلب دخوله خصا ثالثا ليبرهن أن المطلوب الحجر عليه
مثلا متواطىء مع طالب الحجر للاضرار بحقوقه وأن المطلوب الحجر عليه سليم من
كل سبب يدعو الى تقيد حريته أو نقض تصرفاته

١٥١١ - وكما يجوز لكل شخص يمكن أن يناله ضرر من الحكم أمام محكمة
جناية أن يدخل بصفة خصم ثالث في الدعوى كما اذا اتهم خادم مثلا باهمال أو
خطأ ينشأ عنه ضرر للغير فانه لسيد ذلك الخادم الذى هو مسؤول مدنيا أن يبرهن
على عدم صحة التهمة مخافة أن يقصر خدامه في الدفاع عن نفسه وهذا مع عدم
وجود نص خاص في قانون المجالس الحسينية ولا في قانون تحقيق الجنايات :
يبيح مثل هذا التدخل

١٥١٢ - رد الفضاة - ويصح اتباع القواعد المبينة في قانون المرافعات فيما
يتعلق برد القضاء (١)

١٥١٣ - توترى المجالس الحسينية وجوب تطبيق القواعد المشتقة من مجموعة
القوانين على جميع القضايا التى تعرض عليها سواء كانت لمسلمين أو غير مسلمين.

وقد نص قانون ٥ مارس سنة ١٩١١ الخاص بالمجلس الحسيني العالي في المادة ٩ على أن المجلس الحسيني العالي يقرر طرق المرافعات أمامه مع مراعاة ما هو منصوص عليه نصاً خاصاً في هذا القانون (١)

الفصل الثالث

ما تطلبه المجالس الحسينية من أحكام الشريعة الإسلامية

١٥١٤ - كانت المذاهب الأربعة معمولاً به في مصر وهي الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي . ثم جاء الباب العالي وأصدر فرماناً لمحمد علي وآخر لقاضي مصر بتخصيص القضاء بمذهب أبي حنيفة دون المذاهب الثلاثة الأخرى . ولذلك ارتفع بعض التناقض ورفع بعض الحيف عن الأهليين . ثم تدرج الإصلاح إلى الأخذ بالأرجح من أقوال المعروفة في المذهب (المادة ١٠ من لائحة يونية سنة ١٨٨٠ . وأنه لا يعدل عنه إلا في مواد القتل بالرجوع إلى مذهب صاحبين والأئمة الثلاثة . إلا أن المصلحة اقتضت العمل في بعض الحوادث على بعض الأقوال في المذهب فنص في لائحة المحاكم الشرعية الصادرة سنة ١٩١٠ بالقانون رقم ٣١ على أن الأحكام التي تصدر من المحاكم الشرعية تكون مبنية على أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة وعلى مانص في قانون سنة ١٩١٠ . وقد عدلت هذه اللائحة سنة ١٩٣١ وأبقى بها هذا النص

(١) حسي عال ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ بمجموعة ٢٤ صحيفة ١٥٤ رقم ٩٠

(٢) حسي عال ٢١ مايو سنة ١٩١٤ بمجموعة ٢٣ صحيفة ٥٨ رقم ٢٦

الباب التاسع

اعتراف المجالس الحسبية بأحكام المحاكم الأخرى

١٥١٥- يجب على المجالس الحسبية أن تحترم الاحكام الصادرة من المحاكم المختصة كلما كان لذلك محل . ولكن ليس لهذه المجالس أداة تنفيذية مستقلة يمكنها ان تبشر تنفيذ تلك الاحكام وعلى العموم فان ما يمكن ان يتمسك به من احكام المحاكم الأخرى امام المجالس الحسبية قليل جدا نظرا لضيق اختصاص المجالس الحسبية

١٥١٦- ولا يستثنى من ذلك غير احكام وقرارات البطرخانات قبل صدور القانون الجديد فان كثيرا ما كان يتمسك بها امام المجالس الحسبية لمنع الحكم فيها من جديد في شؤون سبق الفصل فيها امام البطرخانات. وقد كانت المجالس الحسبية حرة في الاعتداد بها ام عدم الاعتداد بها بحسب نظريتها في اختصاص البطرخانات وعلى ذلك فقد أصبحت المجالس الحسبية تشمل جميع المصريين في اختصاصها

الباب العاشر

تنفيذ قرارات المجالس الحسبية

١٥١٧- قرارات المجالس الحسبية أما أن تتعلق بالحالة الشخصية كالحج أو رفعه أو استمرار الوصاية أو رفعها وحيث أنه في الغالب أمرا بالتسليم للبال الى من يستحقه ، فما يتعلق بالأحوال الشخصية فإنه تؤخذ صورة رسمية منه ينتفع بها في إثبات الصفة عند كل ذي شأن وأمام المحاكم حتى يقضى على مقتضاها فيما يتعلق بالحالة الشخصية وفيما يتعلق بتسليم الأموال عند الزوم

١٥١٨- أما ما يتعلق بالحساب فان قرارات المجالس الحسبية تقرر باعتداد الحساب أو عدم اعتداده وتكون نتيجة الحساب ديناً على الوصي ونحوه يجب عليه ادائه في الوقت المناسب ويعتبر مرتكباً لجرمة التبيد أو خيانة الأمانة اذا لم يقدمه

وعلى العموم يكون التنفيذ الجبرى على الاعيان بواسطة الادارة التى يجب عليها المساعدة كمايتنا ذلك فى مواضع أخرى من هذا الكتاب اذ من الضرورى توفر بعض الشروط حتى يتيسر اصدار قرار المجلس بهذه المساعدة

الباب الحادى عشر

الاحوال الشخصية لغير المسلمين

١٥١٩ - يوجد فى مصر أشخاص غير مسلمين لا يعرفون ماهو قانون أحوالهم الشخصية
فقد قام قلم الاحصاء فوجد أن بمصر ٨٧٠٨٧٧ قبطيا أرثوذكيا و ٣٦٧٢ أرثوذكيا من طوائف أخرى جملة ذلك ٩٩٩١٧٠
وأن عدد الكاثوليك ١١٦٦٦٠ منهم ٦٤٦٠٧ رومانيا لاتينيا و ٢٤٠١٥٥ قبطيا و ١٥٩٨٢ روميا و ٦٧٢٩٠ مارونيا و ٣٤١٧٠ أرمنيا و ١٥٩٣ سربانيا و ٢٩٧ كلدانيا وعدد البروتستانت ٦٦٠٨٠ منهم ٥١٥٠١ قبطى و ٨٦٦٠ تابعا للكنيسة الانجليزية و ٥٩١٩ برستارى
وعلى ذلك فان مجموع المسيحيين الارثوذكس والكاثوليك والبروتستانت ١١٨١٩١٠
أما الاسرائيليون فعدد ٦٣٥٥٠ منهم ٥٩٠٤٣ ربانيا و ٤٥٠٧ قرائين - يضاف الى كل هؤلاء ٣١٥٤ من احرار العقيدة ومن عقائد أخرى متنوعة فيكون جملة غير المسلمين فى مصر ١٢٤٨٦١٤
١٥٢٠ - ولا خلاف أن عدم وجود قانون للاحوال الشخصية لهؤلاء .
يحملهم عرضة لان تتنازعهم المحاكم الشرعية والمجالس المليية والمجالس الخسبية والمحاكم الاهليه والمحاكم المختلطة
وأهمية هذه المسألة تظهر فى مسائل كثيرة اهمها الزواج والطلاق والمواريث .

١٥٢١ - وعند لجنة تنازع الاختصاص بوزارة الحقاية شكاوى كثير تعد بالملات .

فقد ترى الزوج المسيحي إذا أراد التخلص من زوجته المسيحية بشهده بأنه طلق ثم يرفع امره الى القاضى الشرعى فيثبت له الطلاق . على أن اللأئحة الجديدة للمحاكم الشرعية قررت أن المحاكم الشرعية لا تحكم بالطلاق الا اذا كانت ديانة المتقاضين تقررهم

١٥٢٢ - أما فى الميراث فان المادة ٩٤ من كتاب مرشد الحيران تنص على أنه يتبع فى الميراث أحكام الشريعة الاسلامية فى حق المسلمين . أما الذميون فتتبع فى موارثهم أحكام أحوالهم الشخصية وقد نصت لأئحة المحاكم الشرعية على الأحوال التى تكون مختصة بها لقول المذميين وهذا النص يطابق المادة ٤٥ مدنى : يكون الحكم فى الموارث على حسب المقرر فى الأحوال الشخصية المنتصة بالملة التابع لها المتوفى ١٥٢٣ - وقد اهتمت الحكومة المصرية بتنظيم قضاء الأحوال الشخصية لعير المسلمين

وعرضت المسألة فى مجلس النواب . وقرر مقرر الميزانية فى مايو سنة ١٩٢٧ ان من الإصلاحات المرغوب فيها كثيرا البحث فى قضاء الأحوال الشخصية للطوائف غير الاسلامية وعلاقته بقضاء المحاكم الشرعية . وذلك لوضع حد لتناقض الأحكام بين المحاكم بعضها لبعض . وقد بلغ امرها حدا يحدو بالحكومة الى النظر فيه ووضع تشريع نهائى له تمتع معه الفوضى الحالية والارتباك الناشء من جرائها . ولدى وزارة الحقاية من البيانات والحوادث الكبيرة فى هذه المسائل وفى تنازع الاختصاص بين هذه الجهات الشرعية المختصة ما يكفى للنظر فى اختيار أحسن الطرق الكفيلة بامتناع أسباب الشكوى الحاضرة

وقد صرح وزير الحقاية فى إحدى جلسات الشيوخ بالبيان الآتى :
الذى أعرفه هو أن شكاوى من طوائف متعددة كما أعرف أن بعض الطوائف تحرك وتطلب من الحكومة وضع نظام وسن قوانين لأحوالها الشخصية الى

جهة قضاء واحد تفصل فيها بمقتضى تشريع جديد منظم للاجرات والاحكام وعلى أثر هذا التصريح دعا وزير الحقانية بعض من أعيان الطوائف غير المسلمين وحدثهم في أمر وضع قانون احوال شخصيه لغير المسلمين وقد تم تشكيل لجنة رئاسه الاستاذ احمد صفوت بك لوضع مشروع قانون ١٥٢٤ - كلمه وزير الحقانية - وقد اجتمعت هذه اللجنة في الخميس ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٢-١٩ شوال سنة ١٣٥٠ تحت رئاسه معالي على ماهر باشا والتي فيها الكلمه الآتيه التي نشرت بجمريه المقطم في اليوم التالي :

ايها السادة

اشكركم كثيرا على تفضلكم بقبول الاشتراك معنا في العمل بهذه اللجنة لمعاونته الحكومه معاونه قيمه في اصلاح نظام قضاء الاحوال الشخصيه لغير المسلمين وهو الناحيه الوحيدة من القضاء المصرى التي لم تمسها يد الاصلاح الى الآن. فقد بقيت هذه الناحيه خمس قرون في حاله مضطربه ونظام غير مستقر وقد اصبح هذا النظام غير متناسق مع انظمه القضاء في مصر ولا مثيل له في الدول المستنيرة ومع ذلك فقد بقى على ما نشأ عليه الى الآن بالرغم من أن تاريخ نشأته يرجع الى أسلوب سياسة الحكم العثماني القديم والى النظريات الشائعه في العصور الوسطى أكثر مما يرجع الى قواعد التشريع أو الى حاجات الرعيه وقد قامت ولاية القضاء للطوائف غير الاسلاميه في بلاد الدوله العثمانيه على عهد من السلطان محمد الفاتح بطريق الروم ثم الى بطريق الارمن بعد بضع سنين وبعده الى رباني اليهود

وأما الوثائق التي تستمد منها هذه الطوائف ولاية الحكم فيما يتعلق باحوالهم الشخصيه الخطا المهابر في الصادر في سنة ١٨٥٦ والتحريرات الساميه التاليه له وقد نظمت الحكومه المصريه اختصاص طائفة الاقباط الارثوذكس في

سنة ١٨٨٣ وطاقتة الانجيليين الوطنيين في ١٩٠٢ وطاقته الارمن الكاثوليك في سنة ١٩٠٥ لكنها لم تخرج في ذلك عن دائرة الخط الهمايوني والمنشورات المفصرة له

وعلى اثر زوال السيادة العثمانية عن الديار المصرية انقطعت صلة هذه الطوائف بالتشريع العثماني ولذلك صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ فاجاز للسلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها في مصر التمتع مؤقتا بالاختصاصات وال حقوق التي كانت تستند لها من المعاهدات والفرمانات والبرآت العثمانية الى أن يقرر نظام آخر وأصبحت بذلك تستمد ولاية الحكم من الدولة المصرية

ومع تفرع الطوائف غير الاسلاميه تعددت جهات القضاء الملى حتى بلغت أربع عشرة جهة تمارس ولاية القضاء بدون أى تنظيم من جانب الدولة

فكل طائفة وضعت النظم التي لرتأتها من حيث تشكيل هيئات الحكم والاجرامات التي تتبعها والرسوم التي تتقاضاها والقوانين التي تطبقها

استفاضت الشكوى من هذه النظم فعنيت وزارة الحفانية بدراستها لتلافي عيوبها كما عنيت بالعمل على التوفيق بين تطور ورقى النظم القضائية الاخرى وبين هذه النظم التي ظلت جامدة بعيدة عن أسباب الرقابة والتحسين

ويسرى أن انؤه في هذا المقام أن البحوث قد دلت على أن هذه العيوب ناشئة من هذا النظام نفسه بالرغم من كفاءة القائمين بالعمل فيه وحسن ارادتهم فانهم ييذلون الجهد لاداء واجبهم الذي أصبح شاقا بسبب تعدد النظام في ذاته وما يلاسه من الظروف

فقد تبينت الوزارة بعد استعراض وجوه النظر المختلفة بمتهى الدقة والرويه أن مافى هذا النظم من عيب راجع الى :

١ - تعددت جهات الحكم وتنازع الاختصاص بين هذه الجهات المختلفة

٢ - طريقة تعيين من يوكل الهم القضاء

٣ - احكام الاجراءات وطرق السير فى الدعاوى

٤ - نظام الرسوم

٥ - عدم تدوين القوانين التى تصدر الاحكام على مقتضاها على وجه كامل واضح ومما يدل على شدة الحاجة الى الاصلاح أن الرأى العام قد استقبل الشروع فيه بغبطة وحماس غير اعتيادى

ولاشك انكم تقدرون ضرورة الاصلاح على وجه يجعل قضاء الاحوال الشخصية لغير المسلمين جزءاً من النظام القضائى العام مرتباً ومنظماً تحت اشراف الدولة لتضمن العدالة فيه بنفس الضمانات المحيطة بسائر جهات القضاء ولن يكون كذلك الا اذا وجد فى هيئة تجرى على نظام تسن السلطة التشريعية احكامه

والذى نرجوه الآن من حضراتكم هو النظر فى وضع المبادئ العامة التى تقوم عليها هذه الهيئة الموحدة وطريقة تشكيلها وتحديد اختصاصها والاجراءات التى تتبعها وتقرير القواعد الخاصة بالقوانين التى تطبقها ومتى أممنا هذه المأمورية تقوم الوزارة بوضع تشريع يقر العدالة ويكفل تنفيذ الاحكام

ويسر فى أن نبداً اجتماعنا ونشارك فى بحث هذه المبادئ انعامه على ضوء تجاربكم العديدة ومعلوماتكم القيمة وبما هو معهود فيكم من روح التسامح والتفاهم والتغارب والنظر الى المصالح الحقيقية للمتقاضين فى مختلف الطوائف وخير البلاد

اتهى الجزء الاول ويتبعه ملحق عن القوانين واللوائح الجارى العمل بها لدى المجالس الحسبية :-

وبله الجزء الثانى عن : الاهلية وآثارها القانونية الشرعية . ويشتمل على شرح واف عن جميع العقود والتصرفات بمختلف انواعها .

ربيع الاول سنة ١٣٥٤ — يونيه سنة ١٩٣٥

ملحق الكتاب

عن القوانين واللوائح الجارية العمل بها

لدى المجالس الحسبية ومجلس البلاط

١ - مرسوم بقانون خاص بترتيب المجالس الحسبية صادر بتاريخ ٢٥

ربيع الأول سنة ١٣٤٤ - ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥

٢ - المذكرة الايضاحية لمشروع القانون الخاص بترتيب المجالس الحسبية

مؤرخة ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥

٣ - لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية صادرة بتاريخ ٨ جمادى الاولى

سنة ١٣٤٤ - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥

٤ - قانون رقم ٥ سنة ١٩١١ خاص بتشكيل مجلس حسبي عال

٥ - مرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣١ بتعديل بعض مواد للقانون

الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بترتيب المجالس الحسبية صادر

بتاريخ ٨ شوال سنة ١٣٤٩ - ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١

٦ - المذكرة الايضاحية لهذا القانون ٦ شوال سنة ١٣٤٩ - ٢٤

فبراير سنة ١٩٣١

٧ - قانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ بوضع نظام الأسرة المالكة

٨ - مرسوم سنة ١٩٣٢ بتحويل معاونى المجالس الحسبية صفة مأمورى

م - ٤٢ المجالس الحسبية

الضبطية القضائية صادر في ١١ شوال سنة ١٣٥٠ - ١٨ فبراير
سنة ١٩٣٢

٩ - قرار بإنشاء قلم التسجيل بمجلس حسي مصر صادر بتاريخ ٣٠ رجب
سنة ١٣٤٤ - ١٣ فبراير سنة ١٩٢٦

١٠ - لائحة الرسوم أمام المجالس الحسية صادرة بمرسوم بتاريخ ١٧
شعبان سنة ١٣٤٤ - ٢ مارس سنة ١٩٢٦

١١ - نظام الخبراء أمام المجالس الحسية

مرسوم بقانون

خاص بترتيب المجالس الحسبية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على المادة ٤١ من الدستور ،

وبعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٤

(١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦) الخاص بالمجالس الحسبية والمعدل بالقانونين رقم ١٠

لسنة ١٩١٨ و ٣٨ لسنة ١٩٢٢ .

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩١١ الخاص بتشكيل مجلس حسي عال ،

وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٣ بشأن نظام جلسات المجالس الحسبية

والرقابة على الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين ،

وبناء على على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجالس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

الفصل الأول

تشكيل المجالس الحسبية الابتدائية واختصاصها

مادة ١ — يشكل في كل مركز مجلس حسي بالكيفية الآتية :

(أولا) قاض من المحاكم الاهلية يندبه وزير الحقانية ويكون رئيسا . فاذا

تعذر وجوده يحل محله مأمور المركز ،

(ثانيا) قاض شرعي يندبه وزير الحقانية فاذا تعذر وجوده يحل محله عالم

من علماء المركز يعينه وزير الحقانية

(ثالثا) أحد الاعيان يعينه وزير الداخلية

وعند النظر في المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالقاضى الشرعى أو العالم عضو يعينه وزير الحاقانية يكون من أهل ملة الشخص المقتضى النظر فى أمره - ويجب أن يكون هذا العضو من رجال القانون فى حالة غياب القاضى لاهلى وحلول مأمور المركز محله فى الرئاسة ،

وعند النظر فى المسائل الخاصة بغير المسلمين اذا تعذر وجود القاضى الاهلى المتدب للرئاسة والمأمور معا تكون الرئاسة للقاضى الشرعى ويكمل المجلس من ينوب عن المأمور من موظفى المركز

ماده ٢ - يشكل فى كل مديرية وفى كل محافظة مجلس حسبى للديرية أو المحافظة بالكيفية الآتية : (١)

(أولا) قاض من المحاكم الاهلية يتدبه مجلس الوزراء ويكون رئيسا . ويجوز عند الاستعجال أن يتدب بصفة مؤقتة بقرار من وزير الحاقانية . فاذا تعذر وجوده يحل محله فى رئاسة المجلس المدير أو المحافظ أو وكيل المديرية أو المحافظة (ثانيا) قاض شرعى يتدبه وزير الحاقانية ، فاذا تعذر وجوده يحل محله عالم آخر يعينه وزير الحاقانية ،

(ثالثا) أحد الاعيان يعينه وزير الداخلية ويكون انتخابه بقدر الامكان من أهل المركز أو القسم الذى به محل توطن الشخص المقتضى النظر فى أمره

وعند النظر فى المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالقاضى الشرعى أو العالم عضو يعينه وزير الحاقانية من أهل ملة الشخص المقتضى النظر فى أمره مادة ٣ - تنظر المجالس الحسبية دون غيرها فى المسائل والمنازعات المتعلقة

بالمواد الآتية الخاصة بالمصريين وغيرهم من المتوطنين بالقطر المصري مسلمين كانوا أو غير مسلمين الا اذا قضت القوانين أو المعاهدات بغير ذلك :

تعيين الاوصياء للقصر وللحمل المستكن والقامة للمحجور عليهم والوكلاء للغائبين . وتثبيت الأوصياء المختارين للاتقين للوصاية . وتعيين المشرفين . وعزل جميع المتولين المذكورين . واستبدال غيرهم بهم أو قبول استقالتهم . والحجر على عديمي الأهلية ورفع الحجر عنهم . واستمرار الوصاية الى ما بعد سن الحادية والعشرين اذا اقتضت الحال . ومنع القاصر الذي بلغ الثامنة عشرة من التصرف . وتعيين مأذون بالخصومة في حقوق القصر أو المحجور عليهم أو الغائبين وذلك عند تضارب مصلحتهم مع مصلحة الأوصياء أو القامة أو الوكلاء .

مراقبة أعمال الأوصياء والقامة ووكلاء الغائبين والنظر في حساباتهم واتخاذ الاحتياطات المستعجلة لصيانة حقوق القصر أو عديمي الأهلية أو الغائبين .

سلب ما للأولياء الشرعيين من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم أو الحد من حريتهم في الأحوال المبينة في المادة الثامنة والعشرين من هذا القانون .

ومع ما للمجالس الحسية في أثناء مراقبتها لإدارة الأوصياء أو القامة من الحق في التأكد مما اذا كانت المصاريف المخصصة لنفقة القاصر وتربيته أو لنفقة المحجور عليه قد استعملت فعلا لهذا الغرض ، فليس لها حق للتدخل في المسائل المتعلقة بالولاية على النفس لخروجها عن اختصاصها .

مادة ٤ - يختص مجلس حسبي المركز متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه لا يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه . ويختص أيضا باتخاذ جميع الاجراءات التحفظية المستعجلة مهما كانت قيمة التركة أو المال حتى ولو كانت الحال تقضى باتخاذها في بندر المديرية .

ويختص بمجالس حسبي المديرية متى كانت قيمة التركة أومال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .
ويختص بمجالس حسبي المحافظة بجميع المسائل الواقعة في دائرتها مهما كانت قيمة التركة أو الممال .

مادة ٥ - يعين اختصاص المجالس الحسبية بالنسبة للمكان كما يأتي :

- (أولا) في مسائل الولاية الشرعية بمحل توطن الولي ،
- (ثانيا) في جميع أحوال الوصاية بمحل توطن المتوفى ،
- (ثالثا) في مواد الحجر بمحل توطن المحجور عليه أو الشخص المطلوب توقيع الحجر عليه ،

(رابعا) في مواد النية بآخر موطن معلوم للغائب)

مادة ٦ - إذا كان القاصر متوطنا عند الوفاة في غير توطن المتوفى او كان متوطنا فيه وانتقل الى محل آخر جاز للمجالس المختص أن يحيل المادة الى المجالس الحسبي التابع له موطن القاصر .

واذا رأى المجالس الحسبي أن المسألة المنظورة أمامه هي من اختصاص مجلس آخر سواء بالنسبة للمكان أو القيمة يحيلها الى المجالس المختص . ويجوز لمجلس حسبي المديرية أن يحيل الى مجالس حسبي المركز كل مادة يرى من الاوفق أن يتولى نظرها المجالس المذكور .

مادة ٧ - لوزير' الحقانية عند تعذر وجود عضو الملة في أحد المجالس أن يحيل بقرار منه المسألة الى أقرب مجالس يوجد به عضو من ملة الشخص المقتضى النظر في أمره .

الفصل الثاني

كيفية رفع الامر للمجالس الحسبية الابتدائية

مادة ٨ - يجب على الورثة البالغين والمأمورين الذين يثبتون الوفيات أو يحررون محاضرها وعلى من يباشرون الدفن وكذلك مشايخ البلاد أن يخبروا العمدة أو شيخ الحارة في ظرف ثمان وأربعين ساعة ب وفاة كل شخص يتوفى عن حمل مستكن أو ورثة قاصرين أو غائبين أو فاقدى الاهلية أو تكون الحكومة مستحقة لكل تركته أو بعضها . ويجب عليهم اخبار العمدة أو شيخ الحارة أيضا في المعاد المتقدم ب وفاة الولي أو الوصى أو القيم أو الوكيل . كما يجب على الورثة البالغين والمشايخ الاخبار كذلك بكل تغير يحصل في أهلية المتولين المذكورين وذلك بمجرد علمهم به .

وعلى العمدة ومشايخ الحارات أن يبلغوا ذلك في ظرف ثمان وأربعين ساعة الى المجلس الحسبي المختص والى النيابة العمومية التابعين لها . كما يجب عليهم أيضا أن يبلغوا جهة الادارة بالوفاة في حالة استحقاق الحكومة لكل التركة أو بعضها .

ويعاقب المتأخر في الاخبار أو التبليغ في جميع الاحوال المتقدمة بالحبس مدة لا تزيد عن سبعة أيام أو بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

مادة ٩ - للنيابة العمومية أن تأمر باتخاذ الوسائل التي تراها لازمة لحفظ حقوق الحمل المستكن أو القصر أو عديمى الاهلية أو الغائبين أو الحكومة وذلك الى أن تصدر قرارات المجلس الحسبي في حالة وجود حمل مستكن أو قصر أو عديمى أهلية أو غائبين أو قرارات جهة الادارة اذا لم يكن للتركة وارث .

ويجب على العمدة أن يتخذوا جميع ما يكون ضروريا من الاحتياطات التحفظية التي تقتضى الحال سرعة اتخاذها بما في ذلك من وضع الاختام عند الاقتضا

مادة ١٠ — فى غير الحالة المبينة فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة يرفع الامر للمجلس الحسبي فى مواد الوصاية والحجر والنية من أحد أعضاء العائلة أو النيابة العمومية أو كل ذى شأن .

الفصل الثالث

المجلس الحسبي العالى

مادة ١١ — يشكل بالقاهرة مجلس حسبي عال يكون مؤلفا من (١)
(أولا) ثلاثة مستشارين مستشارى محكمة الاستئناف الاهلية ،
(ثانيا) عضوين المحكمة العليا الشرعية . وعند النظر فى المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل به عضوين أهل ملة الشخص المقتضى النظر فى امره ،
(ثالثا) أحد الموظفين الموجودين فى الخدمة أو المتقاعدين .
وتعين الثلاثة المستشارين والرئيس الذى ينتخب من بينهم يكون بمعرفة وزير الحقانية بناء على ما يعرضه رئيس محكمة الاستئناف الاهلية ، ويعين العضوين الباقين مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير الحقانية . وفى كلتا الحالتين يكون التعيين لمدة سنة . ويجوز تجديده .
واذا غاب أحد الاعضاء أو حصل عنده مانع ناب عنه عضو ينتخب بالطريقة عينها ممن توافرت فيهم شروط العضو النائب
مادة — ١١ — مكررة (٢)

(١) استبدلت بالمادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣١ راجع الملحق

(٢) أضيفت بمقتضى المرسوم رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٢ راجع الملحق

مادة ١٢ — لووزير الحقانية أن يرفع الى المجلس الحسبي العالي (١) أى قرار فى الموضوع صادر من المجلس الحسبي فى ظرف تسعين يوما من تاريخ صدور وذلك بناء على بلاغ من النيابة العمومية أو من أى شخص ذى شأن أو من تلقاء نفسه .

مادة ١٣ — للاوصياء المختارين أن يستأنفوا الى المجلس الحسبي العالي (٢) القرارات الصادرة بعزلهم أو استبدال غيرهم بهم . وللولاة الشرعيين هذا الحق أيضا فيما يتعلق بالقرارات التى تسلبهم سلطتهم على أموال الاشخاص المشمولين بولايتهم أو تحظر عليهم اجراء بعض التصرفات فى هذه الاموال بلا إذن سابق . وللنابة العمومية ولكل ذى شأن أن يستأنف الى المجلس الحسبي العالي أى قرار صادر من المجالس الحسبية فى طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو فى رفع الوصاية أو استمرارها أو فى منع القاصر الذى بلغ الثامنة عشرة من التصرف ويرفع الاستئناف فى الاحوال المبينة بهذه المادة بمريضة تقدم الى وزير الحقانية فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار المستأنف وعلى الوزير تقديم هذا الاستئناف الى المجلس الحسبي العالي (٣) .

مادة ١٤ — قرارات المجالس الحسبية واجبة التنفيذ ولو استؤنفت الى المجلس الحسبي العالي ومع ذلك فلوزير الحقانية اذا رأى أن يرفع قرارا صادرا من مجلس حسبي الى المجلس الحسبي العالي أن يوقف تنفيذه حتى يصدر قرار هذا المجلس فيه متى رأى أن المصلحة تقضى بذلك .

مادة ١٥ — للمجلس الحسبي العالي متى رفع اليه الامر بالطرق القانونية (أولا) أن يلقى أو يعدل أى قرار صادر من المجلس الحسبي أو يوقف تنفيذه مؤقتا عند الاقتضاء ،

(٢٠١) او المجلس الحسبي الاستئنافى .

(٣) استبدلت المادة الرابعة من المرسوم ٤٠ سنة ١٩٣١ - بالفقرة الاخيرة -

راجع الملحق

- (ثانياً) أن يبين في القضية التي تكون مرفوعة أمامه طريقة السير اللازم تباعاً بمعرفة المجلس الحسبي ،
- (ثالثاً) أن يقرر اتخاذ الاجراءات المستعجلة التي كان للمجلس الحسبي اتخاذها للمحافظة على حقوق القصر أو عديمي الاهلية أو الغائبين ،
- (رابعاً) أن يقرر توقيع الحجر أو رفعه ،
- (خامساً) أن يقرر استمرار الوصاية الى ما بعد سن الحادية والعشرين أو رفعها وأن يفصل في أمر منع القاصر الذي بلغ سن الثامنة عشرة من تسليه ماله ليديره بنفسه ،
- (سادساً) أن يعين الاوصياء والقامة والوكلاء أو يعزلهم أو يستبدلهم غيرهم ،

(سابعاً) أن يسلب الاولياء الشرعيين ما لهم من السلطة على أموال الاشخاص المشعولين بولايتهم أو يخطر عليهم بعض التصرفات بلا إذن سابق .

الفصل الرابع

في الاوصياء والقامة والوكلاء وفيما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات

مادة ١٦ — يجب على المجالس الحسبية في الاحوال المنصوص عليها بالمادة الثامنة أن تعين الاوصياء أو القامة أو الوكلاء أو تنهت في مدة لا تتجاوز ثمانية أيام من تاريخ التبليغ بالوفاة .

أما في غير ذلك من أحوال الحجر والغيبة فيجب على تلك المجالس تعيين القامة أو الوكلاء في ميعاد لا يتجاوز ثمانية أيام من صدور قرارها بتوقيع الحجر أو باثبات الغيبة وهذا ما لم يكن التعيين قد حصل فعلاً بالقرار المذكور .

مادة ١٧ — للمجلس قبل أن يفصل في طلب الحجر أن يعين مديراً مؤقتاً

يقوم بإدارة أموال المطلوب الحجر عليه ان رأى ضرورة لذلك، وتنتهى هذه الإدارة بصدور قرار نهائى فى الطلب .

مادة ١٨ - لا يجوز أن يعين وصيا أو قيا أو مشرفا أو وكلا شخص من الاشخاص الآتى ذكرهم :

(أولا) المحكوم عليه فى جريمة سرقة أو خيانة أو أمانة أو نصب أو تزوير أو فى جريمة من الجرائم المخلة بالأداب أو غير ذلك من الجرائم الماسة بالشرف أو النزاهة ؛

(ثالثا) المحكوم بأفلاسه الى أن يحكم برد شرفه
(ثانيا) كل من قرر الاب حرمانه من التعيين قبل وفاته بأشهاد شرعى أو بكتابة صادرة بخط يده .

ويجب على كل حال أن يكون الوصى أو القيم أو الوكيل من طائفة القاصر أو المحجور عليه أو الغائب فان لم يكن فن أهل ملته

مادة ١٩ - فى حالة تعذر تعيين وصى أو قيم تكون وظيفة الوصاية أو القوامة الزامية بالنسبة الى أقارب القاصر أو المحجور عليه حتى الدرجة الرابعة وأصهارهم كذلك ، ومع ذلك فلا يلزم أحد منهم بالبقاء فى وظيفته أكثر من عشر سنوات ، فاذا انتقضت هذه المدة جاز له أن يستقيل . وفى كل الاحوال يجوز للأشخاص الآتى ذكرهم الامتناع عن القبول

(أولا) النساء ،

(ثانيا) من تجاوز عمره ستين سنة

(ثالثا) من كان مصابا بمرض أو عاهة بحيث يصعب عليه القيام بوظيفته

(رابعا) من تلحق به هذه الوظيفة ضررا خاصا بسبب بعد محل إقامته

عن الجهة التى بها المال ،

(خامسا) من ضم اليه غيره وصيا كان أو قيا مشرفا .
 مادة ٢٠ — يجب على الأوصياء والقامة والكلاء في ظرف ثلاثة أيام من تعيينهم أن يجردوا أعيان التركة من منقول وعقار وأوراق بحضور مندوب من جهة الادارة وكل شخص ذى شأن يحضر من تلقاء نفسه وذلك قبل استلام الاعيان المذكورة .

وتحرر قائمة الجرد من نسختين ويوقع عليها جميع الحاضرين .
 مادة ٢١ — يجب على الاوصياء والقامة ووكلاء الغائبين ان يحصلوا على إذن المجلس الحسبي لمباشرة أحد التصرفات الآتية :

- (أولاً) شراء العقارات أو بيعها أو استبدالها أو ترتيب حقوق عينية عليها؛
- (ثانياً) التصرف بالبيع أو الرهن في الأوراق المالية ،
- (ثالثاً) تقليل التأمينات المقررة لمنفعة القاصر أو المحجور عليه أو النائب ،
- (رابعاً) الاعتراف بدين سابق على الوفاة أو الحجر أو الغيبة ،
- (خامساً) الصلح أو التحكيم ،

(سادساً) إجراء القسمة بالتراضي ، وفي هذه الحالة يقوم تصديق المجلس عليها مقام التصديق المنصوص عليه بالمادة ٥٦ من القانون المدني ،

(سابعاً) طلب القسمة القضائية عند عدم الاتفاق ،

(ثامناً) قبول الهبة اذا كانت مقترنة بشرط ،

(تاسعاً) التأجير لمدة أكثر من ثلاث سنوات

(عاشراً) الاقتراض ،

(حادى عشر) تشغيل رؤوس الاموال ،

(ثاني عشر) شراء شيء لانفسهم من ملك القاصر أو المحجور عليه أو النائب

أو بيع شيء من ملكهم للقاصر أو المحجور عليه أو النائب ،

(ثالث عشر) استئجار ملك القاصر أو المحجور عليه أو الغائب ،
(رابع عشر) قبول التنازل لهم عن حق أو دين القاصر أو المحجور عليه
أو الغائب .

ويجب الحصول على إذن خاص من المجلس لاجراء كل تصرف من تلك
التصرفات .

مادة ٢٢ - لا يجوز للوصي أو القيم أو الوكيل عن الغائب أن يهب أو يقرض
أو يعير شيئاً من مال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب .

مادة ٢٣ - اذا كان للقاصر أو المحجور عليه أو الغائب مال في عمل تجارى
أو صناعى فلابد للمجلس الحسى أن يأمر بتصفية ماله وسجبه من هذا العمل أو
باستمرار وجوده فيه وذلك بحسب ما يراه من المصلحة ، فان أمر باستمراره فله
أن يأذن اذا عا ما باجراء التصرفات المبينة بالمادة الحادية والعشرين جميعها أو
عضها بدون توقف على إذن خاص لكل منها .

الفصل الخامس

في الرقابة على الاوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين

مادة ٢٤ - يجب على الاوصياء والقامة والوكلاء أن يقدموا حسابهم
بوجه التفصيل في آخر كل سنة الى المجلس الحسى التابعين له . وترفق بالحسابات
المذكورة جميع المستندات المؤيدة لها . وعليهم تقديم الحسابات النهائية الى
المستحقين أو الى المتولين الذين يعينون للإدارة بدلم، ويكون ذلك أمام المجالس
الحسية .

مادة ٢٥ - للمجالس الحسية أن تقضى بالعقوبات التأديبية المبينة بعد على
الاوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين والمشرفين ، الذين يعملون على عدم

تنفيذ قراراتها أو لا يراعون الواجبات التي فرضتها عليهم القوانين والقرارات الخاصة بالمجالس الحسبية . وهذه العقوبات هي :

(أولاً) غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

ويجوز أن تزداد الى عشرين جنيهاً في المرة الثانية .

(ثانياً) حرمانهم من كل مكافآتهم أو بعضها

ويجوز الرجوع في الحكم اذا أذعن المحكوم عليه للامر الذي ترتب عليه الحكم وقدم اعذار يرى المجلس قبولها .

مادة ٢٦ - تجوز المعارضة في الاحكام النائية الصادرة بناء على المادة السابقة ، وميعاد المعارضة ثمانية أيام كاملة من تاريخ اعلان الحكم على يد محضر أو أحد رجال الضبط . وتقدم المعارضة بعريضة لرئيس المجلس الذي أصدر الحكم المعارض فيه .

وتكون الاحكام الصادرة من المجالس الحسبية ، عدا المجلس الحسبي العالي ، غير قابلة للاستئناف الا اذا قضت بالحرمان من مكافأة تزيد قيمتها على عشرين جنيهاً .

ويرفع الاستئناف للمجلس الحسبي العالي (١) بعريضة تقدم لوزير الحفانية في ميعاد شهر من تاريخ الحكم الصادر حضورياً أو في معارضة ، أما اذا لم تحصل المعارضة في الميعاد القانوني فيبتدىء ميعاد الاستئناف من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة (٢)

مادة ٢٧ - لا يجوز مطلقاً تنفيذ الغرامات المنصوص عليها في المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون على مال عديم الاهلية . ويكون التنفيذ بمعرفة قلم محضري المحاكم الجزئية الاهلية بالطرق المقررة للتنفيذ في قانون المرافعات

(١) او المجلس الحسبي الاستئنافي

(٢) قضت المادة ٦ من قانون ٤٠ سنة ١٩٣١ بان الاستئناف يرفع بتقرير في قلم كتاب المجلس الذي أصدر الحكم - راجع الملحق

بناء على طلب قلم كتاب المجالس الحسبية وبعد الحصول على أمر بالتنفيذ من رئيس المجلس الحسبي الذي أصدر الحكم

الفصل السادس

اختصاصات المجالس الحسبية في مواد الولاية الشرعية

مادة ٢٨- لا يجوز الحكم بسلب ما للولايات الشرعيين من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم الا بناء على طلب النيابة العمومية وبشرط أن يكون سوء تصرفهم في أموال المذكورين ملحقا بالضرر برأس مالهم نفسه . فاذا رأى المجلس أن عدم ثقة بالولي لا يبلغ درجة تبرر سلب جميع سلطاته على تلك الاموال فله أن يحظر عليه اجراء كل التصرفات المبينة بالمادة الحادية والعشرين أو بعضها بطون اذن خاص .

وللمجلس أيضاً أن يكلفه بتقديم بيان للاموال المذكورة في ميعاد لا يكون أقل من ثمانية أيام فان لم يفعل عوقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا القانون .

الفصل السابع

في انتهاء الولاية والوصاية وفي تصرف القاصر الذي يبلغ ثمانى عشرة سنة

مادة ٢٩ - تنتهى الوصاية والولاية على المال متى بلغ القاصر من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية الا اذا قرر المجلس استمرارها ومع ذلك ففى بلغ القاصر ثمانى عشرة سنة ولم يمنع من التصرف جاز له تسليم أمواله لديرها بنفسه . ويكون للقاصر في هذه الحالة :
قبض دخله مدة ادارته والتصرف فيه ،
التأجير لمدة لا تتجاوز سنة ،

رعاية أطيانه ،

اجراء ما يلزم للعقارات من أعمال الحفظ والصيانة
ويعتبر القاصر رشيداً بالنسبة الى هذه التصرفات ويبقى قاصراً فيما عداها
ويستمر الوصى في أداء وظيفته بالنسبة اليها

مادة ٣٠ - يجب على القاصر الذي لم يمنع من التصرف أن يقدم للمجلس
في آخر كل سنة وعلى الأكثر في ٣١ مارس من السنة التالية حساباً عن
ادارته وتصرفاته

مادة ٣١ - يجوز للمجلس أن يمنع القاصر من التصرفات المنصوص عليها
في المادة التاسعة والعشرين اذا أساء التصرف أو قامت أسباب صحيحة تدعو
لأن يخشى منه ذلك ، ويكون المنع بناء على طلب الأب أو الجد أو الأم أو الوصى
أو المشرف أو بناء على طلب النيابة العمومية
ولا يفصل في طلب المنع الا بعد تحقيق تسمع فيه أقوال القاصر
وطالب المنع

مادة ٣٢ - لا يجوز تقديم طلب المنع قبل بلوغ القاصر سن السابعة عشرة
ولا يجوز للقاصر طلب الاذن بالتصرف بعد القررا الصادر بمنعه منه قبل
مضى سنة من تاريخ القرار

مادة ٣٣ - كل مخالفة يحصل عليها الوصى من القاصر بعد انتهاء الوصاية
ولكن قبل مضي ستة أشهر من تاريخ تقديم الحسابات ومستنداتها للمجلس كما
هو مبين بالمادة الرابعة والعشرين تكون باطلة ولا يعمل بها وهذا ما لم تكن تلك
الحسابات قد سبق للمجلس اعتمادها .

مادة ٣٤ - كل دعوى للقاصر على وصيه أو المحجور عليه على قيمه تكون
متعلقة بأمور الوصاية أو القوامة تسقط بمضى خمس سنوات من التاريخ الذي
انتهت فيه الوصاية أو القوامة

الفصل الثامن

إجراءات الجلسات والقرارات

مادة ٣٥ - للخصوم الحق في أن تسمع أقوالهم أمام المجالس الحسبية ، ولم أن ينيبوا عنهم أمام المجلس الحسبي العالي محامين من المقبولين أمام محكمة الاستئناف الاهلية أو أمام المحاكم الشرعية .

مادة ٣٦ - للمجالس الحسبية أن تدعو في كل مادة من المواد المنظورة أمامها من الأقارب والأصهار وأصدقاء العائلة من ترى فائدة في استشارته ، فإذا دعى المجلس الحسبي أحد الأقارب أو الأصهار المقيم في دائرة المجلس ولم يحضر في اليوم المحدد له بعد اعلانه على يد محضر أو أحد رجال الضبط ولم يقدم عنراً مقبولاً لتخلفه عن الحضور ، يحكم عليه المجلس بغرامة قدرها مائة قرش وإذا اقتضى الحال حضوره يكلف ثانياً بالحضور ، فإذا امتنع عن الحضور بعد اعلانه مرة ثانية يحكم عليه بغرامة قدرها خمسمائة قرش . ويكون ميعاد الاعلان ثلاثة أيام على الأقل خلاف مواعيد المسافة المبينة في قانون المرافعات الاهلي .

وإذا حضر من تأخر عن الحضور ، وأبدى أعذاراً مقبولة وجبت اقالته من الغرامة .

ويتبع في تنفيذ العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة أحكام المادة ٢٧ من هذا القانون (١) .

مادة ٣٧ - ضبط جلسات المجالس الحسبية بالمراكز والمديريات والمحافظات وإدارتها منوطان برئيسها بحيث يكون له أن يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بنظامها فإن تتمادى على فعله كان للمجلس الحسبي الحكم بحسبه أربعاً وعشرين

(١) المادة ٧ من مرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣١

ساعة ويسلم في الحال للبوليس لحبسه وعلى البوليس تنفيذ الحكم .
 مادة ٣٨ - يأمر رئيس المجلس بكتابة محضر بما يقع من الجنايات أو الجنح في الجلسة ، وإذا اقتضى الحال القبض على المتهم أمر بذلك وأرسله مع المحضر الى قلم النائب العمومي أو الى أقرب نقطة من البوليس ويكون المحضر معمولاً به أمام المحاكم الأهلية .

مادة ٣٩ - للمجلس الحسبي العالي أثناء أدائه وظيفته ولأعضائه في حالة ندهم كذلك جميع الاختصاصات التي لدائرة مدنية بمحكمة الاستئناف الأهلية ويعاقب على الجرائم التي ترتكب ضدهم بالعقوبات التي يحكم بها الجرائم التي تقع ضد دائرة من دوائر المحكمة المذكورة .

مادة ٤٠ - تصدر قرارات المجالس الحسبية بأغلبية الآراء ويجب بيان أسبابها .

مادة ٤١ - تحصل رسوم قضائية على المسائل والمنازعات المعروضة على المجالس الحسبية ويكون ذلك على مقتضى تعريفه يصدر بها مرسوم .

مادة ٤٢ - تقرر المجالس الحسبية ما اذا كانت مصاريف الاجراءات وأتعاب المحامين أو الخبراء يلزم أن يتحملها المبتطلون من الخصوم أو يتحملها مال القاصر أو المحجور عليه أو للنفاء .

مادة ٤٣ - القرارات التي تصدرها المجالس الحسبية بتوقيع الحجر أو برفعه أو باستمرار الوصاية الى مابعد سن الحادية والعشرين ، أو بسلب الولى سلطته على أموال محجورة أو الحد منها ، تسجل بنصها أو بمضمونها في دفتر عمومي وتبين الأحكام المتعلقة بهذا الدفتر وطريقة التسجيل فيه بقرار يصدر من وزير الحقانية .

مادة ٤٤ - يقرر وزير الحقانية طرق الاجراء أمام المجالس الحسبية مع مراعاة ما هو منصوص عليه نصاً خاصاً في هذا القانون .

أحكام عامة ووقئية

مادة ٤٥ - تكون المجالس الحسبية تابعة لوزير الحتمانية وهو يراقب سيرها
 مادة ٤٦ - الأوصياء والقامة ووكلاء الفائين والمشرفون المعينون قبل
 تاريخ العمل بهذا القانون من جهة كانت مختصة بتعيينهم يستمرون على القيام
 بوظائفهم ويكونون خاضعين لأحكام هذا القانون ، ويجب عليهم أن يلفوا
 المجلس الحسبي المختص في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون عن
 صفتهم وأسماء القصر والمحجور عليهم أو الفائين الذين يتولون شؤونهم بأن
 يقدموا له جميع البيانات الكافية عما لهؤلاء الاشخاص من الاموال والا
 عقوبوا بالعقوبات المنصوص عليها في المادة الثامنة .

٤٧ - يلغى الامر العالي الصادر في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٤ (١٩)
 فوفبر سنة ١٨٩٦ الخاص بإنشاء المجالس الحسبية والمعدل بالقانون رقم ١٠
 لسنة ١٩١٨ ورقم ٣٨ لسنة ١٩٢٢ ما عدا المادة التاسعة عشرة منه الخاصة
 بالدعوى والمطالبات المتعلقة بالتركات التي وضعت الحكومة يدها عليها فانها تبقى
 نافذة المفعول .

ويلغى أيضا القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١١ الخاص بالمجلس الحسبي العالي ؛
 والقانون نمرة ٣٥ لسنة ١٩٢٣ بشأن نظام جلسات المجالس الحسبية والرقابة
 على الأوصياء والقامة والوكلاء عن الفائين .

مادة ٤٨ - على وزيرى الحتمانية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه
 ويعمل به بعد أربعة شهور من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
 ويكون نافذ المفعول دون كل من يخالفه من أحكام القوانين أو الاوامر

المالية أو الأوامر الكريمة أو السامية من أى جهة صدرت أو اللوائح أو العادات المرعية.

صدر برأى المنتزه فى { ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٤٤
١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ }

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخلية وزير الحفانية (بالنيابة) رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
محمد حلى عيسى على ماهر يحيى ابراهيم

مذكرة إيضاحية

لمشروع القانون الخاص بترتيب المجالس الحسينية

ان مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة يرمى الى توحيد جهة الاختصاص فى مسائل الوصاية والقيامه والغية وذلك بتحويل المجالس الحسينية حق النظر دون غيرها فى هذه المواد بالنسبة لجميع المتوطنين بالقطر المصرى مصريين أو غير مصريين مسلمين أو غير مسلمين الا اذا قضت القوانين أو المعاهدات بغير ذلك . وعلى ذلك لا يبقى فى القوانين الحالية قانون يحمل للمجالس الحسينية شريكا فى مثل هذا الاختصاص غير القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ وهو القانون الذى أنشأ مجلس البلاط للأسرة المالكة وغنى عن البيان أن هذا القانون يظل نافذ المفعول .

لقد كان هذا المشروع موضعاً للدرس من زمن طويل اذ شكلت بوزارة الحفانية لجنة كلفت بدرس الموضوع فوضعت مشروعين أحدهما لتوسيع

الاختصاصات الحالية للمجالس الحسبية والآخرين اختصاص مجالس الطوائف الدينية وإنشاء جهة الفصل فيما يقع بينهما من النزاع . فأما المشروع الثاني فلم يوضع في شكله النهائي بعد ويحتاج لرئاسة الدرس والتحصيل . وأما المشروع الأول فكان موضوعاً في صيغة قانون معدل لبعض نصوص قانون سنة ١٨٩٦ الخاص بالمجالس الحسبية وآخر معدل لقانون سنة ١٩١١ الخاص بالمجلس الحسبي العالي . ولكن عند النظر فيه رؤى من الأوفق إدماج هذين القانونين معاً وجعلهما قانوناً واحداً شاملاً للأحكام المنظمة لهذا الموضوع بوجه عام بدلاً من الاختصار على تعديل بعض نصوص القوانين الحالية .

• • •

والذي يبرر جعل اختصاص المجالس الحسبية شاملاً لغير المسلمين أن المسائل الداخلة في اختصاص هذه المجالس هي من المسائل المدنية المحضة التي ليس لها في الحقيقة أية صفة دينية . وهذا الاعتبار هو الذي حدا من زمن طويل إلى إخراج هذه المواد فيما يتعلق بالمسلمين من اختصاص المحاكم الشرعية التي هي جهة القضاء في أحوالهم الشخصية . والمثال نفسه يحتذى الآن فيما يتعلق بالطوائف غير الإسلامية توصلنا إلى توحيد النظام القضائي للبلاد .

غير أنه لما كان لمسائل الوصاية والحجر اتصال وثيق بما للعائلات من المصالح المادية والادبية فقد رؤى من المناسب أنه عند نظر المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالقاضي الشرعي عضواً يعينه وزير الحقانية من أهل ملة الشخص المنظور في أمره إذ حضور مثل هذا العضو الذي له اضطلاع بالمعادات العائلية لطوائف الملة التي هو منها مفيد وداع إلى الطمأنينة .

وفوق ذلك لما كان اشتراك القاضي الشرعي في المجلس ممتنعاً في حالة نظر قضايا غير المسلمين وكان المجلس إذا رأسه مأمور المركز في غيبة القاضي الأهلي

قد يتلوه من وجود أى عضو من لهم إلمام بالمعلومات القانونية والخبرة الفنية فقد أوجب المشروع فى الصورة المذكورة أن يكون عضو الملة من رجال القانون .

وفى عدا هذا التعديل فإن مشروع القانون لم يغير شيئاً فى تشكيل المجالس ولا فى كيفية اختيار أعضائها عما كان العمل جارياً عليه عند النظر فى المسائل الخاصة بالمسلمين .

ولم ير القانون إشراك السلطات الدينية للطوائف المختلفة فى تعيين الأعضاء الذين يمثلون تلك الطوائف فى المجالس الحسبية لأن المسائل التى تعرض على تلك المجالس هى كما تقدم القول من المسائل المدنية المحضة ولذلك فقد أعطى حق اختيار أولئك الأعضاء لوزير الحقانية وحده

على أنه مما لا حاجة الى ذكره أن الوزير إذا رأى ضرورة للتشاور فى الأمر فله أن يأخذ رأى السلطات الدينية قبل اختيار الأعضاء المذكورين

ويلاحظ أن النص يشير الى أن العضو يعين من ملة الشخص المنظور فى أمره . ومدلول كلمة ملة ، أوسع وأعم من مدلول كلمة مذهب أو طائفة فإن الملة الواحدة قد تشمل عدة مذاهب . ولما كان من الصعب أن يوجد بين طائفة الشخص المنظور فى أمره عضو حائز لكل الصفات المطلوبة فقد رؤى الاكتفاء بحضور شخص من الملة الدينية الشاملة لمذهب الشخص المنظور فى أمره

وعليه فقتضى هذا النص أن جميع الطوائف الكاثوليكية تعتبر من ملة واحدة وكذلك جميع الطوائف الأرثوذكسية أو البروتستانتية أو الاسرائيلية . ومن ثم حضور عضو قبطى كاثولىكى مثلاً يكفى لصحة تشكيل المجلس الحسبى عند نظر المسائل الخاصة بالكاثوليك سواء أكانوا سوريين أم كلدانيين أم مارونيين أم أرواما . وحضور عضو قبطى أرثوذكسى يكفى لصحة تشكيل المجلس عند نظر المسائل الخاصة بالأرثوذكس من أى مذهب كانوا . وكذلك

حضور عضو قبطي من طائفة الانجيليين يكفي عند نظر المسائل الخاصة بالبروتستانت . وحضور عضو من الطائفة الاسرائيلية (سفرديم) يكفي عند نظر المسائل الخاصة بالاسرائيليين الاشكنازيين أو القرائين .

ومن هذا القليل أيضا مانص عليه في المشروع من الزام المجالس الحسبية بأن تعين للوصاية أو للقيامه أو للوكالة عن النائب شخصا يكون تابعا لطائفة القاصر أو المحجور عليه أو النائب أو يكون على الأقل من أهل ملته ولكن هذا الحكم لا يسرى بطبيعة الحال على الاوصياء المختارين .

ولما كان يتعذر وجود أعضاء يمثلون مختلف الملل في بعض المجالس لقلة عدد الافراد الذين يمكن الاختيار من بينهم فقد خول المشروع لوزير الحفانية أن يحيل المادة الى أقرب مجلس . وجد به عضو من ملة الشخص المقتضى النظر في أمره .

وفيما يتعلق باختصاصات المجالس الحسبية فقد بين أنه ليس لها أن تمرل الاوصياء أو القامة أو الوكلاء فقط بل أن لها أيضا أن تستبدل بهم غيرهم أو تقبل استقالتهم . صار بيان ذلك لما شوهده في العمل من أن بعض الاوصياء تطرأ عليهم أعتار صحية أو غير صحية لا يتيسر لهم معها القيام بشؤون مهمتهم وكثيراً ما يطلبون اقالمتهم من تلك المهمة . وقانون سنة ١٨٩٦ لم ينص فيه إلا على العزل فقط فهو استعمل لفظاً مفهوماً قد يكون ضاراً بسمعة أولئك المتولين لما قد يشعر به هذا اللفظ من أنهم لم يحسنوا القيام باداء هذه المهمة .

وعند بيان صنوف المتولين قد أضيف اليهم في المشروع المشرفون تكميلاً للبيان وقرارا للحالة متبعة في العمل في المجالس الحسبية .

وقد نص في المشروع أيضا على شمول اختصاص المجلس الحسبي لحق تثبيت

الأوصياء المختارين الذين تحقق فيهم الكفاية للرعاية وعلى عزلهم أو إقالتهم من وظائفهم .

وقد كانت المادة السابعة عشرة من لائحة المجالس الحسبية الصادر بها القرار الوزاري في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ تقضى بأنه (إذا عين الأب قبل وفاته وصيا مختارا على ولده القاصر فليس على المجلس الحسبي سوى إجراء التصديق من القاضي على الرعاية التي اختارها المتوفى وذلك بعد استيفاء الاجراءات القانونية) . غير أن العمل أظهر ضرورة تحويل المجالس الحسبية بعض السلطة على هذا الصنف من الأوصياء ولذلك فالمقترح أنه من الآن فصاعدا يكون للمجالس الحسبية حق بسط رقابتها على الأوصياء المختارين . فإذا رأت أنهم أهل للرعاية ثبتهم وإلا استبدلت بهم غيرهم . وأن يكون للمجالس أيضا حق عزلهم أو إقالتهم كمثل الأوصياء المعيّنين من هذه المجالس سواء بسواء .

وقد رأى القانون تأكيذا لحسن اختيار الأوصياء والقائمة أن يأخذ بما أخذ به كثير من القوانين من جعل الرعاية والقيامه الزامية في الطبقة القرية من الأقارب والأصهار لمدة معينة دون أن يجعل في هذا الإلزام شيئا من العنت على من لا يستطيع احتمال تكاليفه .

ويحول المشروع أيضا للمجالس الحسبية حق نزاع ما للأوصياء الشرعيين من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم أو تقييد هذه السلطة عند ظهور عدم كفايتهم . وهذا مبدأ جديد أدخل في التشريع الخاص بالمجالس الحسبية إذ الأولياء الشرعيون لم يكونوا بمقتضى قانون سنة ١٨٩٦ خاضعين لقضاء هذه المجالس .

كان أمر الولي الشرعي إذا أتى من التبذير وسوء التصرف في أموال القاصر ما يقضى بعزله من الولاية راجعا إلى المحاكم الشرعية وهي التي تفصل فيه فإذا قضت بعزله من الولاية أمكن المجلس الحسبي عند ذلك أن يعين وصيا للقاصر .

غير أنه حصل في بعض القضايا أن ذوى الشأن رفعوا الأمر الى المجالس الحسبية في صورة طلب توقيع الحجر على الولي توصلوا الى سلب ولايته على مال القاصر وثبت من الوقائع أن لاعل لتوقيع الحجر على الولي لعدم وجود مال له كما ثبت أيضاً أنه سيء التصرف في مال القاصر فقضى المجلس الحسبي العالي في هذه الصورة بسلب ولاية الولي وتعيين وصي للقاصر . كما قضى هذا المجلس أيضاً في أحوال أخرى بنزع ولاية الولي عن القاصر وتعيين وصي له متى تبين أن مصلحة القاصر تستلزم ذلك . وأصبح هذا القضاء ثابتاً (راجع قرار المجلس الحسبي العالي الصادر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢ والمنشور في المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية في المجلد ٢٣ نمرة ١١٨ وقرار المجلس المذكور الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٢٣ المنشور في المجموعة في المجلد ٢٤ نمرة ٥٠) . ولما كان هذا القضاء مفيداً في انجاز العمل بتوحيد الجهة التي تفصل في أطراف المسألة الواحدة رؤى تخويل المجالس الحسبية حق سلب مال الأولياء الشرعيين من السلطة على الاموال أو تحديد هذه السلطة بحظر بعض التصرفات عليهم بدون إذن سابق .

على أنه قد نص صراحة في المادة ٢٨ من المشروع على أن ليس للمجالس الحسبية أن تلجأ الى اتخاذ هذه الاجراءات الا اذا اضطرها اليها سوء تصرف الأولياء وبلوغهم في ذلك مبلغاً من شأنه الاضرار برأس مال القاصر . كما أنه احتياطاً لمصلحة الأولياء قد رؤى من الضروري النص على أن رفع الأمر للمجالس الحسبية ضدّم لا يكون الا بطلب النيابة العمومية .

وللاحظ في هذا الصدد أن الأولياء الشرعيين الذين تسلمهم المجالس الحسبية بعض سلطاتهم لن يكونوا مكلفين بتقديم حساباتهم الى تلك المجالس كما هو الشأن في الأوصياء مختارين أو معينين . بل غاية ما فرض عليهم انما هو أن يستأذنوا تلك المجالس كلما أرادوا اجراء شيء هام من التصرفات أو ائتمال الإدارة وهذا

التمييز ملحوظ فيه ما بين الولي وبين الوصي مختارا كان أو معينا من الفارق الطبيعي في العطف والثقة .

على أن الولي ليس مع ذلك مطلق التصرف في أموال محجوره كما يتصرف في أموال نفسه بدون حسيب عليه في ذلك ولا رقيب . كلا بل هو مكلف بالتصرف بما فيه الخير والمصلحة لهذا المحجور .

فيما يختص بواجب التبليغ عن وفاة الأشخاص الذين يتوفون عن ورثة في حالة تستدعي تدخل المجلس الحسيبي أو الذين تكون الحكومة مستحقة لكل تركتهم أو بعضها قد زيد في المشروع على الأشخاص المزمين بهذا الواجب الورثة البالغون لأنهم أقرب الناس إلى المتوفى وأعلمهم بحالة الورثة الآخرين .

وأوجب النص الجديد أيضا على جميع الأشخاص المذكورين أن يبلغوا عن وفاة الولي أو الوصي أو القيم أو الوكيل وعن كل تغير يحصل في أهليتهم . وكان قانون سنة ١٨٩٦ يوجب على العمد ومشايخ الحارات تبليغ ما يصل إليهم من أخبار الوفيات إلى جهة الإدارة والنيابة العمومية ولكن نظرا لأنه توجد الآن مجالس حسبية في جميع المراكز فضلا عن المحافظات وعواصم المديرية فقد رأى الاستعاضة عن تبليغ الإدارة بتبليغ المجلس الحسيبي مباشرة لأن هذا المجلس هو المختص بهذه المسائل في آخر الأمر ولأن عمل الإدارة في الوقت الحاضر قاصر في الواقع على إرسال التبليغات إلى المجلس الحسيبي . فالنظام الجديد يرفع عن عائق الإدارة عملا ليس من شؤونها كما أنه يضمن سرعة وصول التبليغات إلى المجالس الحسبية . وذلك فيما عدا حالة استحقاق الحكومة لكل التركة أو بعضها فإن المادة أوجبت في هذه الحالة تبليغ الإدارة أيضا حتى تستطيع اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق الحكومة .

وفي جميع الاحوال التي يوجب القانون فيها التبليغ فقد رأى أن يساقب على عدم القيام بهذا الواجب بعقوبة شديدة نوعا حتى يكون في ذلك رادع

لسيئ النية ممن قد يعتمدون عدم التبليغ ليمكنوا غيرهم من التلاعب بأموال التركة .
ولذلك اقترح في المشروع أن تكون العقوبة على ذلك كمقوبة المخالفة أى
الغرامة التي لا تتجاوز مائة قرش أو الحبس الذى لا تزيد مدته على أسبوع .

• • •

لم يرد بقانون سنة ١٨٩٦ الا نص بمحمل (المادة ١٣) يتعلق بالتصرفات
المختلفة المحظورة على الاوصياء والقائمة والوكلاء مباشرتها بغير اذن من
المجلس الحسى .

ولقصور هذا النص قد استبدل به نص جديد عدت فيه بالدقة جميع
التصرفات التي لا يمكن للاوصياء والقائمة والوكلاء أن يباشروها بدون اذن
سابق من المجلس . على أنه قد أدرج في المشروع من جهة أخرى مايسوغ للمجلس
أن يأذن الاوصياء اذنا عاما لمباشرة بعض تلك التصرفات بل كلها من غير
الرجوع اليه للحصول على اذن خاص بكل منها كما هو أصل القاعدة وذلك
في صورة ما اذا كان مال القاصر داخلا في أعمال تجارية أو صناعية . وقد روى
من الضروري اباحة ذلك تسهلا لادارة بعض أنواع الاموال . والعلة هي أن
الاعمال التجارية أو الصناعية في كثير من الاحوال تكاد تستدعى يوميا اجراء
بعض التصرفات المشار اليها فاذا الجيء المتولون لشئون عديمي الاهلية أن يجمعوا
الى المجلس الحسى كل أونه لاستئذانه عن كل تصرف من تلك التصرفات
لتمطلت حركة العمل وحق الضرر بمحجورهم أنفسهم .

وقد أدرج بالمشروع بعض أحكام وردت بلائحة المجالس الحسية الصادر
بها القرار الوزارى الرقم ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ متعلقة بتقديم الحسابات السنوية
والحسابات النهائية . وكان ذلك لما روى من أن لهذه الاحكام من الاهمية ما
يجعلها أولى بان تكون جزءا من القانون من أن تكون جزءا من اللائحة .

• • •

ومن التعديلات المهمة التي أدخلها المشروع على التشريع الحالي رفع السن التي تنتهي فيها الولاية والوصاية من ثمانى عشرة سنة الى احدى وعشرين سنة . وهذا التعديل دفعت اليه التجربة . فان الاختبار دل على أن سن الثمانى عشرة المحددة الآن لبلوغ الرشد وانتهاء الوصاية غير كافية بالنظر الى الاحوال الاجتماعية الحاضرة فان غالب الشبان يكونون فى دور التعليم حين بلوغهم هذه السن ولذلك يكونون بطبيعة الحال قليلي الخبرة بالحياة العملية . أضف الى ذلك ما يحيط بالشباب الصغير من دواعى الاغراء بالاسراف والتبذير . وقد شوهد فى كثير من الاحوال أن شبانا رفعت عنهم الوصاية وسلمت اليهم أموالهم عند بلوغهم ثمانية عشر عاما فبددوها كلها أو معظمها فى قليل من الزمن . لهذا رأت الوزارة رفع السن التي تنتهى يبلوغها الوصاية من ثمانى عشرة سنة الى احدى وعشرين .

وما لاجابة لذكره أن الحكم المشار اليه لا ينطبق على الاشخاص الذين يكونون قبل العمل بالقانون الجديد قد بلغوا سن الثمانى عشرة المحددة لانتهاء الوصاية بمقتضى القانون القديم بل هؤلاء الاشخاص يعتبرون أنهم راشدون قانونا ولا يسوغ ارجاعهم تحت الوصاية

وقد وضع بالمشروع نص يسمح للمستقبل بأن تكون الفترة ما بين سن الثمانى عشرة وسن الحادية والعشرين مدة تجربة واختبار وتدريب للقاصر . فإذا بلغ ثمانية عشر عاما جازله تسلم أمواله لديرها بنفسه ويقوم ببعض التصرفات على أن يقدم حسابا عن ادارته للجلس وفى هذه الفترة يكون للجلس فى كل وقت أن يقرر منعه من تلك التصرفات اذا وقع منه فعلا شئ من سوء الادارة . ولتحويل الصغير هذه الاهلية الناقصة فى الفترة ما بين سن الثمانى عشرة وبين سن الحادية والعشرين فاندتان — اذ هو من جهة يزيل كل خوف من العبث برأس المال كما أنه من جهة أخرى يبيح للجلس فرصة اختبار القاصر حتى اذا

بلغ سن الحادية والعشرين أمكن للمجلس أن يقرر - وهو على علم تام بحالته - ما اذا كانت المصلحة تدعو الى رفع الوصاية عنه أو الى استمرارها .
وغنى عن البيان أنه في مدة ادارة القاصر هذه يستمر الوصى على مباشرة سائر الاعمال الاخرى التي ليست من قبيل الادارة البسيطة وعليه أن يحصل على اذن المجلس المحسبي في جميع الاحوال التي يقضى فيها القانون بذلك .

• • •

يشمل المشروع فوق ذلك نصين رؤى من الضروري وضعهما يانا للباديء .
التي تتبع فيما يتعلق بالمسئولية عن تقديم حساب الوصاية .
اولها يقضى بأن كل مخالصة يعطيها القاصر بعد بلوغ رشده قبل مضي ستة أشهر من تاريخ تقديم الحسابات تكون باطلة الا اذا كانت تلك الحسابات قد سبق للمجلس أن اعتمدها ومقتضى هذا النص أنه يشترط لصحة تلك المخالصة اما أن تكون الحسابات قد اعتمدت قبل اعطائها واما أن يكون قد مضى على تقديم تلك الحسابات ستة أشهر على الاقل . والغرض من وضع هذا النص استبعاد المخالصات التي تعطى من غير روية اما مجاملة للوصى أو عن خفة وطيش .
والنص الثاني خاص بسقوط دعوى القاصر أو المحجور عليه على الوصى أو القيم فيما يتعلق بأمور الوصاية أو النيابة . أغلب الشرائع تقضى بسقوط هذه الدعوى بمضى مدة أقصر من المدة المقررة عادة لسقوط الدعوى . وهذا أمر يقضى به الانصاف وقد رؤى من العدل جعل ميعاد سقوط الدعوى في هذه الحالة خمس سنوات .

• • •

وقد وضع في المشروع حكم وقفي نص فيه على أن الاوصياء والقائمة والوكلاء المعينين قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد من الجهات المختلفة التي كانت مختصة بتعيينهم يستمرون على القيام بوظائفهم ولكن يكونون خاضعين في أدائها لاحكام القانون الجديد .

وبما أنهم سيكونون تحت مراقبة المجالس الحسبية فقد أوجب النص عليهم أن يبلغوا المجلس المختص في ظرف ثلاثة أشهر عن صفتهم وأن يقدموا له جميع البيانات اللازمة .

ومن خصوص القضايا التي تكون عند ابتداء العمل بالقانون الجديد منظورة لدى جهات الاختصاص القديمة فيجب أن تحال فورا الى المجلس الحسبي المختص فان له وحده الفصل فيها ؟

تحريرا بيولكلى في ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥

وزير الحقانية (بالنيابة)
على ماهر

وزارة الحقانية

لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية

وزير الحقانية والداخلية

بعد الاطلاع على القانون الصادر في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٤٤ (١٣)
أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بترتيب المجالس الحسبية .
وبناء على السلطة المخولة لنا فيه بمقتضى المادتين ٤٤ و ٤٨ منه ،

قررنا ما هو آت :

الفصل الاول

في تشكيل المجالس الحسبية الابتدائية وفي انعقادها

مادة ١ — يحضر المديرون والمحافظون في شهر نوفمبر من كل سنة كشفا
بأسماء الاعيان الذين يرشحون لحضور جلسات المجالس الحسبية في المديريات
والمحافظات والمراكز طبقا لنص المادتين الاولى والثانية من القانون المشار اليه .

ويراعى في تحديد عددهم لكل مجلس مقتضيات الحال كما يراعى في اختيارهم أن يكونوا من المعروفين بالزاهة والاستقامة ومن المتعلمين بقدر الامكان ويكون تحرير الكشف باعتبار كل قسم أو مركز على حده .

وترسل تلك الكشف الى وزارة الداخلية قبل أول ديسمبر من كل سنة
مادة ٢ — يعين وزير الداخلية قبل ١٥ ديسمبر من كل سنة الاعيان الذين يحضرون جلسات المجالس الحسبية في المديرية والمحافظات والمراكز بناء على الكشف المتقدم ذكرها والتحريرات التي يعملها .

وتعلق أسماء الاعيان المذكورين بكل جهة في اللوحة المعدة لذلك .

مادة ٣ — على رؤساء المجالس الحسبية أن يرفعوا الى وزارة الحفانية قبل ١٥ نوفمبر من كل سنة ملاحظاتهم على أعضاء الاعيان الذي تنتهى منتهى في ٣١ ديسمبر من السنة عنها لتبلغ ما تراه منها الى وزارة الداخلية .

مادة ٤ — يكون تعيين الاعضاء الاعيان لمدة سنة ويجوز اعادة تعيينهم كما يجوز استبدالهم في بحر السنة متى اقتضت مصلحة العمل ذلك .

مادة ٥ — ينتخب رئيس المجلس من بين الاعيان المعينين الاعضاء العاملين والاحتياطيين مع مراعاة التناوب في العمل ويرسل كشفا بذلك لوزارة الحفانية قبل آخر ديسمبر من كل سنة للتصديق عليه .

مادة ٦ — يعين وزير الحفانية بعد عمل التحريات التي يراها وقبل أول يناير من كل سنة أعضاء الملة الذين يحلون محل القاضى الشرعى أو المضر العالم عند النظر في المسائل الخاصة بغير المسلمين .

ويحدد عدد هؤلاء الاعضاء والذوات التي يعينون لها على حسب الظروف والاحوال بحيث يكون من بينهم عدد مناسب من رجال القانون .

ويكون تعيين الاعضاء المذكورين لمدة سنة ويجوز تجديد تعيينهم كما يجوز استبدالهم بغيرهم في بحر السنة عند الاقتضاء .

- مادة ٧ - اذا تخلف أحد الأعضاء الأعيان العاميين أو عضو الملة ينتخب رئيس المجلس بدله من الأعضاء الاحتياطيين ان وجد .
- واذا تكررت التخلف بدون عذر مقبول يرفع الامر لوزير الحفانية ليقرر ما يراه
- مادة ٨ - يحدد عدد جلسات المجالس الحسبية وأيام انعقادها في كل سنة بقرار من وزير الحفانية وللمجالس أن تعقد جلسات غير اعتيادية اذا اقتضت الحال .
- مادة ٩ - يعين وزير الحفانية لكل مجلس حسبي كاتباً أو أكثر يقوم بأعمال الجلسات وبسائر الاعمال الكتابية وغيرها ويكون في عهده أوراق المجلس .

الفصل الثاني

في كيفية رفع الامر للمجالس الحسبية الابتدائية

- مادة ١٠ - على رؤساء المجالس الحسبية بمجرد وصول بلاغ الوفاة المنصوص عنه في المادة الثامنة من القانون أن يتخذوا كافة الاجراءات اللازمة لحصر الاموال والمحافظه عليها ووضع الاختتام عند اللزوم اذا لم تكن النيابة العمومية أو العمدة قد قام به أو كانت اجراءاتهما فيه غير مستوفاة .
- وعليهم أيضاً بمجرد وصول ذلك البلاغ أو طلب الحجر أو اثبات الغيبة أو سلب الولاية أن يقوموا بجمع كافة المعلومات وعمل التحقيقات التي تساعد المجلس على اصدار قراره في المواعيد المقررة قانوناً بما في ذلك الحصول بقدر الامكان على شهادات ميلاد القصر أو صورها .
- ويكون قيامهم بهذه الاعمال اما بأنفسهم واما بواسطة معاون المجلس أو جهات الادارة ويحرر بذلك محضر .

- مادة ١١ - يراعى عند اتخاذ الاجراءات التحفظية على التركات أن يترك منها تحت يد أحد أفراد العائله أو أى شخص مؤتمن من النفود والحبوب أن

وجدت ما يكفي للصرف على الجنازة والمأتم ولنفقة العائلة ومؤونة المواشى وإدارة حركة الاعمال التي يخشى عليها من فوات الوقت .

مادة ١٢ - على رؤساء المجالس الحسبية أن يحصلوا قبل انعقاد الجلسة المحددة للنظر في تعيين الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب على كشف بتوقيع أفراد العائلة يشمل أسماء من يرى لياقتهم للوصاية أو القيامة أو الوكالة عن الغائبين وفقا لنص المادة الثامنة عشرة من القانون .

وإذا تعذر الحصول على هذا الكشف من أفراد العائلة لسبب ما فلي جهة الادارة تقديمه .

مادة ١٣ - يكون اعلان الأوراق الخاصة بالمجالس الحسبية بمعرفة جهة الادارة أو قلم محضرى المحاكم الأهلية .

مادة ١٤ - على المجالس أن تسير في الاجراءات بمجرد تقديم الطلبات قانونا ولا عبرة بتنازل مقدميها أو صلحهم .

مادة ١٥ - في حالة طلب الحجر أو استمرار الوصاية يسمع المجلس أقوال من طلب الحجر أو استمرار الوصاية عليه وأقوال من يكون واقفا على أحواله من أقاربه وغيرهم .

فإذا رفض المطلوب الحجر أو استمرار الوصاية عليه الحضور فللمجلس أن يقدر ما يحتمله هذا الرفض . أما إذا كان في حالة يتعذر معها حضوره فللمجلس أن ينتقل الى محله لاختبار حالته أو يندب لذلك أحد أعضائه أو أحد الاطباء الخبراء .

مادة ١٦ - كل طلب قدم من غير المنصوص عنهم بالمادتين الثامنة والعاشره من القانون في مسائل الوصاية والحجر والغيبة يحمله رئيس المجلس على النيابة العمومية لابتداء رأيها فيه .

مادة ١٧ - لا حاجة لتعيين وصي أو قيم أو وكيل دن غائب اذا كانت حصة عديم الاهلية الواحد لا تتجاوز خمسة وعشرين جنبها إلا إذا دعت الضرورة لذلك ويكتفى بتسليم النصيب الى من يقوم بشؤونهم بالسند اللازم .

مادة ١٨ - اذا قدم للمجالس الحسبي طلب بسلب ما للولى الشرعى من السلطة على المشمول بولايته أو بتقييد سلطته يحال هذا الطلب الى النيابة العمومية لابتداء رأيها فيه .

مادة ١٩ - يجوز للمجالس قبل الفصل فى الموضوع أن تقرر بعمل تحقيقات تكميلية ولها نذب أحد أعضائها لذلك كما أن لها الاستعانة بأعمال أهل الخبرة من غير أن تتقيد بأرائهم .

مادة ٢٠ - تكون جلسات المجالس الحسبية سرية لا يحضرها الا اصحاب الشأن ومن يدعوهم المجلس للحضور .

ويكون النطق بالقرار علنا فى المواد الآتية وهى توقيع الحجر أو رفعه أو استمرار الوصاية الى ما بعد سن الحادية والعشرين أو سلب الولى سلطته على أموال محجوره أو الحد منها .

مادة ٢١ - للخصوم أن ينيبوا عنهم أمام المجالس الحسبية من يشاؤون من المحامين أو من فوى قرياهم .

مادة ٢٢ - تكون مداولات المجالس الحسبية سرية ولا يجوز افشاء أسرارها .

مادة ٢٣ - يوقع رئيس الجلسة وكتبتها على القرارات ومحاضر الجلسات .

مادة ٢٤ - يجب على كاتب المجلس أن يخطر الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين والمديرين الموقتين بمجرد تعيينهم فى حالة صدور القرار فى غيابهم .

مادة ٢٥ - لا يجوز للمجلس أن يعدل عن قرار أصدره فى الموضوع الا اذا ظهرت أسباب جديدة تدعو لذلك ولم يكن تعلق بالقرار حق للغير .

الفصل الثالث

في الاوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين وما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات

ماده ٢٦ — لا يجوز تعيين الاوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين من بين أعضاء المجلس الحسبي الا اذا كانوا من أقارب عديمي الاهلية أو كانوا ملزمين بالوصاية أو القيامه طبقا لنص المادة ١٩ من القانون .

ماده ٢٧ — يجب على الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب الذي لم يسبق قبوله الوصاية أو القيامه أو الوكالة أن يخضر رئيس المجلس بالقبول أو الرفض في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ التعيين في حالة الغياب .

ماده ٢٨ — في حالة رفض الأمرية أو عدم الاخطار يمين المجلس البذل في ظرف الثمانية الايام التالية للثلاثة الايام المبيته في الماده السابقة .

وكذلك يجب على الوصى أو القيم الملزم بالوصاية أو القيامه طبقا لنص المادة ١٩ من القانون أن يرفع للمجلس الذي عينه في ظرف الثلاثة الايام المبيته آنفا الاعذار التي يدعيها في عدم قبول الوظيفة ليقدر المجلس بشأنها ما يراه انما يجب عليه أن يقوم بإداره الاموال حتى يفصل في طلبه .

ماده ٢٩ — يجب على المجالس الحسبيه أن تستوثق من اسقامه واقتدار الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب أو المدير الموقت ويجوز لها أن تكلفهم في أى وقت كان عند التعيين أو بعده بتقديم ضمانه ويجوز أن تكون الضمانه شخصيه أو عينيه وأن تكون على حسب الاحوال بقيمه معينه أو غير معينه تشمل تعويض كافة الاضرار التي قد تنتج عن اداره الاموال .

ولا يلزم الولي بتقديم ضمانه ولا الوصى المختار الا اذا اشترط الموصي ذلك في وصيته .

مادة ٣٠ — يجب على كل من القيم والوصى والولى أن ينشر في الجريدة الرسمية فوراً القرارات الصادرة بتوقيع الحجر أو استمرار الوصاية أو الولاية إلى ما بعد السنة الحادية والعشرين .

مادة ٣١ — يجب أن تكون قائمة الجرد المنصوص عنها في المادة العشرين من القانون مشتملة على البيانات الآتية :

- (١) تاريخ وساعة عمل الجرد ،
- (٢) أسماء محررى القائمة وصفاتهم ،
- (٣) اسم ولقب وتوطن عديم الأهلية ،
- (٤) اثبات حالة الاختام ان وجدت ،
- (٥) جميع أملاك عديم الأهلية الثابتة والمنقولة بالتفصيل ومواقعها مع مراعاة عدم نقلها من مكانها بقدر الامكان ،
- (٦) مقدار النقود والأوراق المالية والمصوغات والمجوهرات ويجوز الاستعانة بخبير لتقدير قيمة المصوغات والمجوهرات ،
- (٧) ماله من الديون وما عليه منها بمستندات ،
- (٨) ما يخصه في شركة أو صناعة أو عمل آخر ،
- (٩) جميع المستندات وعقود التمليك والدفاتر وسائر أوراقه الأخرى ،
- (١٠) تقدير ثمن كل عين من الأعيان والمحلات التجارية والصناعية وكل ما يدخل ضمن مال عديم الاهلية ،
- (١١) إثبات استلام الاوصياء أو القائمة أو الوكلاء عن الغائبين للاموال المجرودة .

ويراعى أن تكون نسختا قائمة الجرد موقعا عليهما من جميع الحاضرين ومتطابقتين تمام التطابق وخاليتين من كل شطب أو كشط وإن وجد شيء من ذلك يشار اليه على هامش القائمة ويوقع عليه من الحاضرين .

وتسلم إحدى النسختين للوصى أو القيم أو الوكيل والأخرى للمندوب لا يداعها بمبلغ المادة .

مادة ٣٢ - إذا حصلت معارضة أثناء الجرد أو عند تسليم الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب للأموال يرفع الامر الى المجلس ليقرر ما يراه بعد اتخاذ الاجراءات التحفظية على المال وإذا قرر المجلس وجوب مساعدة جهة الادارة فعلى مأمورى السلطة الادارية أن يساعدوا ولو باستعمال القوة .

ويشترط في حالة استعمال القوة أن يكون نصيب عديم الاهلية المراد وضع اليد عليه غير متنازع فيه ومن الممكن حيلازته ولو على الشيوع وفي هذه الحالة يعمل محضر يذكر فيه نص القرار والاجراءات التي تمت وبوقع عليه مندوب الادارة والحاضرون من ذوى الشأن ويرسل المحضر للمجلس لحفظه بمبلغ المادة .

مادة ٣٣ - يجب على الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب عند تسليم الاموال أن يدفع الى الحراس الذين عينوا للحفاظ عليها أجورهم بالايصالات اللازمة .

فاذا تعذر صرف الاجرة اليهم تعطى شهادة بمدة حراستهم للتعاطي بموجبها ٣٤ - على المجالس عند النظر في التصديق على قوائم الجرد أن تنظر في المسائل الآتية :

(١) التحقق من أن قائمة الجرد شملت جميع أموال عديم الاهلية واستوفت كافة البيانات المدونة في المادة الثلاثين من هذه اللائحة ؛
(٢) التثبت من صحة الديون الواردة في القائمة وبيان الوسائل التي تتخذ لسدادها ،

(٣) التقرير باستمرار استغلال المحلات التجارية أو الصناعية أو تصفيتها بحسب ما تراه صالحا لعديم الاهلية مع مراعاة عدم المخاطرة بأمواله ،
(٤) تقدير النفقة اللازمة لعديم الاهلية بما فيها تربية القاصر مع مراعاة حالته المالية ومركزه الاجتماعى ويجوز تعديل هذا التقدير بحسب الظروف

وتسلم النفقة للقاتم بالعناية بشخص عديم الاهلية اذا لم يكن الوصى أو القيم
أو الوكيل عن النائب قائما بها،

(٥) بيان طريقة استغلال الاطيان الرراعية اما بالتأجير واما بالزراعة
بحسب ما يرى أصلح

(٦) بيان طريقة استثمار المبالغ التي قد توجد في التركة زائدة عن الحاجة.

مادة ٣٥ - يجب على الاوصياء والقامة والوكلاء عن النائبين متى كانت
قيمة الاموال التي يدبرونها لا تزيد عن عشرة آلاف جنيه أن يتخذوا لقيد
حساباتهم دفترأ يسمى دفتر المذكرات كالنموذج الذي يوضع لذلك يثبتون فيه
بطريقة الحساب البسيط جميع العمليات متسلسلة بحسب تواريخها من بيع وشراء
وتأجير وانفاق وغير ذلك .

فاذا زادت هذه الاموال على عشرة آلاف جنيه وجب عليهم أن يتخذوا
أساسا لحسابهم طريقة الحساب المزدوج المعروف (بالدويا) بالكيفية التي
ترسم لهم .

مادة ٣٦ - يجب أن تكون دفاتر طريقة حساب الدويا التي يستعملها
الاوصياء والقامة والوكلاء عن النائبين في حسابهم خالية من كل فراغ أو ياض
أو كتابة في الحواشي وأن تمر كل صحيفة منها .

مادة ٣٧ - يازم قبل بدء الكتابة في دفتر المعروف باليومية في حساب
الدويا أن يوضع على كل ورقة امضاء أو ختم رئيس المجلس أو الكاتب الاول
اذا نديه الرئيس لهذا الغرض ويثبت بالصحيفة الاولى منه ما يفيد حصول التوقيع
على أوراقه مع ذكر أول وآخر نمرة فيه ثم يوقع على هذه العبارة بامضاء أو
ختم الرئيس أو الكاتب الاول ويختم المجلس .

وفي آخر كل سنة يؤشر رئيس المجلس أو الكاتب الاول المندوب للتوقيع
بما يفيد انتهاء حساب السنة ويؤشران كذلك بما يفيد انتهاء العمل في الدفتر

وتاريخ ذلك اذا انتهى عمل الوصى أو القيم الوكيل عن الغائب لأى سبب أو انتهى الدقر قبل مضى السنة .

مادة ٣٨ - يقدم الاوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين الى المجلس الحسبي التابعين له في ديسمبر من كل سنة حسابهم مشفوعا بالمستندات المؤيدة له بالطريقة المبينة بالمواد الآتية .

مادة ٣٩ - اذا كانت التركات والاموال لاتزيد عن عشرة آلاف جنيه يقدم الاوصياء والقامة والوكلاء حسابهم بمقتضى كشف يبينون فيه جميع الايرادات والمصروفات عن المدة المقدم عنها الحساب سواء أكانت الايرادات دورية أى من قبيل الربح مثل الايجارات والفلال الناتجة من الارض أو استحقاق فى وقف أو معاش أو غير ذلك أم كانت متحصلة لحساب رأس المال مثل الذمم المخلفة عن المورث أو أثمان أعيان مبيعة وغيرها أو سواء كانت المصروفات دورية مثل الاموال الاميرية وعوائد الاملاك أو المصروفات الزراعية أو ثمن المياه أو اتعاب الوصى أو مصاريف ادارية وغير ذلك أم كانت منصرفه لحساب رأس المال مثل الديون المسددة أو أثمان مشتريات أو قيمة تحسينات عقارية ثابتة وتشمل المصروفات أيضا النفقات ونحوها من المصاريف الشخصية الخاصة بعديمي الاهلية .

واذا كانت التركات أو الاموال مكونة من جملة عقارات يبين ايراد كل عقار ومصروفاته على حده ويبين فى آخر الكشف مقدار الذمم المتأخرة لعديمي الاهلية والديون التى عليهم بالتفصيل وذلك كله طبقا للنموذج الذى يوضع له .

مادة ٤٠ - اذا زادت التركات أو الاموال على عشرة آلاف جنيه يراعى عند تقديم الحساب عنها فصل حساب الايراد الدورى أو الربح عن حساب رأس المال ليتسنى الحكم على ادارة النائبين عن عديمي الاهلية بنسبة الربح الى رأس المال للوقوف على حقيقة التركة .

ولهذا الغرض يقدم الاوصياء والقامة والوكلاء كشفا بالاراد والمصرف مرفقا بميزانية يبين بها أصول وخصوم وصافي رأس المال بالطريقة التي تضمنها وزارة الحفانية لذلك .

مادة ٤١ - يقدم القاصر الذي يدير حركة أمواله طبقا للمادة ٣٠ من القانون حسابا للمجلس عن ادارته على حسب الطريقة التي يرسمها له .

مادة ٤٢ - لاحاجة لتقديم الحساب السنوى اذا لم تزد قيمة أموال القصر أو المحجور عليه على الف جنيه الا اذا قدمت شكوى .

مادة ٤٣ - يفحص المجلس الحسى بنفسه الحساب الذى يقدم اليه وله عند الضرورة أن يستعين بخبير من المقبولين أمام المجالس الحسبية .

مادة ٤٤ - يجب على المجالس عند ندب الخبراء لفحص الحساب أن تبين لهم المأمورية على وجه التفصيل .

مادة ٤٥ - يجب على الاوصياء والقامة والوكلاء أن يودعوا من تلقاء أنفسهم ما يتوافر لديهم من أموال محجورهم في خزائن الحكومة أو أحد المصارف التي يعينها المجلس قبل آخر ديسمبر من كل سنة ويكون الايداع باسم المحجور .

وإذا احتاجوا لشيء من المتوافر للصرف منه في شؤون عديم الاهلية حتى يوجد له ايراد جديد فللمجلس أن يأذن لهم بحجزه قبل الايداع .

مادة ٤٦ - يجب استغلال الاموال المودعة على ذمة عديمي الاهلية بالطريقة الى يراها المجلس أصالح لهم مع مراعاة عدم المخاطرة بتلك الاموال .

مادة ٤٧ - إذا كان طلب الاذن مباشرة أحد التصرفات المنصوص عنها في المادة ٢١ من القانون مبنيًا على رجود دين على عديم الاهلية مطلوب سداه وجب على المجالس أن تتحقق من صحة هذا الدين وثبوته وأن تتحقق أيضا من أنه ليس للقاصر أو المحجور عليه أو الغائب ايراد يمكن سداد ذلك الدين منه

والألا يكون في التركة متغولات يمكن بيعها للسداد .

مادة ٤٨ - يراعى عند الاذن بقسمة العقار بالتراضى المنصوص عنها في الفقرة السادسة من المادة الحادية والعشرين من القانون أن يوقع جميع الشركاء البالغين المتراضين على عقد القسمة وأن لا يكون في القسمة غبن لعديم الاهلية .

مادة ٤٩ - إذا طلب الوصى أو القسيم أو الوكيل عن الغائب مكافأة عن عمله يعين المجلس مقدار هذه المكافأة بمراعاة قيمة الاموال والعمل الذي استوجبه إدارتها ويكون ذلك بقدر الامكان باعتبار مبلغ معين في المائة من صافي الايراد السنوى المتحصل ويراعى في هذا التقدير ما يأتى :

(١) يكون التقدير في آخر السنة عند فحص أول حساب حتى يراعى فيه إدارة الاموال والمتاعب وما نجم عنها من المنافع والارباح ويجوز تعديل التقدير بحسب الظروف كلما فحص الحساب سنوياً ،

(٢) لا تزيد المكافأة على كل حال عن ثمانية في كل صافي الربح أى من جملة الايراد بعد خصم الاموال ومصاريف الزراعة ومصاريف صيانة العقارات ويدخل في هذه المكافأة أجور العمال اللازمين لمعاونة الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب في مأموريته

الفصل الرابع

انتهاء مأمورية المتولين

مادة ٥٠ - يجب على رؤساء المجالس الحسبية أن يتحروا أحوال القصر قبل بلوغهم الاحدى والعشرين سنة بمدة تكفى لمعرفة حقيقة حالهم وتعرض نتيجة التحرى على المجلس ليقرر قبل بلوغهم هذه السن بعد سماع أقوال القاصر باستمرار الوصاية أو بانتهائها .

مادة ٥١ - تنتهى مأمورية الوصى متى بلغ القاصر من العمر احدى وعشرين

سنة ميلادية الا اذا قرر المجلس الحسبي استمرار الوصاية الى ما بعد هذه السن .
وعند عدم وجود أوراق ذات صبغة رسمية أو شهادة الميلاد تقدر السن بقدر
الامكان بناء على أقوال أقارب القاصر وعائلته أو معارفه وجيرانه .

ويجوز أن يكون تقدير السن بواسطة خير اذا اقتضت الحال .
مادة ٥٢ — اذا بلغ القاصر احدى وعشرين سنة وطلب من المجلس الحسبي
اثبات رشده فعلى المجلس أن ينظر في طلبه ومتى تحقق أنه بلغ هذه السن رشيدا
أثبت رشده وتاريخ بلوغه الرشد .

مادة ٥٣ — يسلم الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين والمديرون
المؤقتون الاموال لمن يعينون للادارة بدلهم أو للمستحقين في ظرف مدة لا تتجاوز
ثلاثين يوما من تاريخ اتهاء مأموريتهم ويكون تسليم الاموال على موجب قائمة
الجرد المحررة وقت استلامهم اياها مع مراعاة ما زاد وما نقص وما تغير فيها
أثناء ادارتهم لها .

فاذا توقف أحد عن التسليم يرفع الامر الى المجلس ليقرر ما يراه واذا قرر
وجوب مساعدة جهة الادارة فعلى مأمورى السلطة الادارية أن يساعدوا ولو
باستعمال القوة ويجرح محضر يذكر به نص قرار المجلس الحسبي بطلب المساعدة
من جهة الادارة وتبين فيه الاجرامات التي تمت بالفعل ويوقع عليه مندوب
الادارة والحاضرون من ذوى الشأن (مع مراعاة نص الفقرة الثانية من المادة
٣٢ من هذه اللائحة)

مادة ٥٤ — يقدم الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين والمديرون المؤقتون
حساباتهم النهائية الى المستحقين أو الى المتولين لذين يعينون للادارة بدلهم في
احدى جلسات المجلس الحسبي ويجوز للمجلس ابداء ما يراه من الملاحظات في
صالح المستحقين أو ورثتهم وتعتبر الحسابات السنوية أساسا للحساب النهائي .
مادة ٥٥ — على الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين والمديرين المؤقتين
عند تسليم الاموال أن يسلموا نسخة قائمة الجرد التي بأيديهم موضحها التغيرات

الى طرأت وتذكر هذه التغيرات أيضا في نسخة قائمة الجرد الثانية المحفوظة بالمجلس الحسبي .

الفصل الخامس

في الاطلاع على الاوراق والدفاتر وفي تسليم الصور والشهادات والمستندات

مادة ٥٦ - لذوى الشأن أو وكلائهم وللخبير أن يطلعوا على أوراق القضايا مادامت منظورة بالمجلس وليس لغيرهم الاطلاع على الاوراق المذكورة الا بأذن من وزارة الحفانية .

٥٧ - ليس لأحد الأفراد أن يطلع على دفاتر المجالس الحسبية ولا على أوراقها الادارية .

مادة ٥٨ - تسلم المستندات لمقدمها ما لم يحصل طعن فيها أو حجز عليها وفي هذه الحالة يرفع الأمر لوزارة الحفانية

وتسلم الخبراء المستندات اللازمة لهم في تأدية مأموريتهم بمقتضى حافظة يوقع عليها بختم المجلس ومن الخبير وكاتب الجلسة إلا اذا رأى رئيس المجلس من أهمية المستند ما يدعو لعدم نقله من ملف المادة .

مادة ٥٩ - صور القرارات الصادرة من المجالس الحسبية بتعيين الارصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين وب عزلهم أو انتهاء مأموريتهم وباستمرار الوصاية أو رفعها وتوقيع الحجر أو رفعه وبإثبات الفنية وبسلب الولاية أو الحد منها والشهادات الخاصة بهذه القرارات تسلم لكل من يطلبها من ذوى الشأن .

وتسلم شهادات بمنطوق هذه القرارات لكل من يطلبها من غير ذوى الشأن ما لم تأذن وزارة الحفانية بتسليمه صورة القرار نفسه .

مادة ٦٠ - لا تسلم صور قرارات التعامل ولا قرارات اعتماد الحساب التي تصدر من المجالس الابتدائية ولا الشهادات الخاصة بها الا بعد الاذن

بذلك من وزارة الحقانية .

- مادة ٦١ — تسلم صور قوائم الجرد لمز يطلبها من الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين وللورثة ولا تسلم لغيرهم الا بأذن من وزارة الحقانية .
- مادة ٦٢ — لا تسلم صور محاضر الجلسات ومحاضر التحقيق ولا الشهادات الخاصة بها الا بأذن من وزارة الحقانية .
- ولا تسلم صور العرائض ولا الشهادات الخاصة بها الا لمقدمها ما لم تأذن وزارة الحقانية بتسليمها لغيرهم .
- مادة ٦٣ — لا يجوز تسليم الصور والشهادات الا بعد تحصيل الرسم المستحق عليها .

الفصل السادس

أحكام عامة ووقتيّة

- مادة ٦٤ — تكون طرق اعلان الخصوم والمرافعات أمام المجلس الحسبي العالي على حسب المدون بهذه اللائحة خاصا بالمجالس الحسبية الابتدائية مع مراعاة ما هو منصوص عليه نصاً خاصاً في القانون .
- مادة ٦٥ — يحدد رئيس المجلس الحسبي العالي في كل سنة جلساته ومواعيدها ويصدق على ذلك وزير الحقانية .
- وللمجلس أن يعقد جلسات غير اعتيادية اذا اقتضت الحال .
- مادة ٦٦ — يصدر المجلس الحسبي العالي قراراته بعد سماع أقوال النيابة العمومية .
- مادة ٦٧ — يتبع في الاطلاع على أوراق القضايا بالمجلس الحسبي العالي ودفائره وفي تسليم الصور والشهادات والمستندات ما هو مدون بهذه اللائحة

الفصل السابع

أحكام عامة ووقية

٦٨ - يتبع في نظام الاعمال الكتابية في المجالس الحسينية الابتدائية والمجلس الحسيني العالي وفي دفتارها ما تضعه وزارة الحفانية من التعليمات الخاصة بذلك .

مادة ٦٩ - لا يجوز إرسال ملفات قضايا المجالس الحسينية لأية محكمة أو جهة كانت الا اذا أذنت بذلك وزارة الحفانية .

مادة ٧٠ - لا يجوز لأعضاء المجالس الحسينية أن يتعاملوا مع المتولين بأى وجه كان .

مادة ٧١ - تنتهى مدة تعيين أعضاء الأعيان والملة وأعضاء المجلس الحسيني العالى الذى يحصل أول مرة تنفيذاً للقانون فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦

مادة ٧٢ - يجب على مجالس الطوائف الدينية أن ترسل بمجرد العمل بالقانون الى المجالس الحسينية المختصة جميع الاوراق المتعلقة بالوصاية على القصر والحل المستكن وبالقامة على المحجور عليهم وبالوكالة عن النائبين مرفقة بكشف مبين فيه أسماء القصر والمحجور عليهم والنائبين والأوصياء والقامة والكلام عن النائبين ومحال اقامتهم والمجلس الى الذى كانت المادة منظورة أمامه .

مادة ٧٣ - على المجالس الحسينية أن تقيد القضايا الميينة بالمادة السابقة فى دفتارها على حسب تاريخ ورودها وتسير فيها طبقاً للقانون .

مادة ٧٤ - يرجع الى وزارة الحفانية فى تفسير ما يقتضى الايضاح من نصوص هذه اللائحة

مادة ٧٥ — تلغى اللائحة الصادرة في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ وكذا ما يخالف هذه اللائحة من القرارات والمنشورات والتعليمات ؟
تحريراً في ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٤٤ (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥)

وزير الحقانية

وزير الداخلية

احمد ذوالفقار

محمد حلمي عيسى

قانون ممره ٥ لسنة ١٩١١

قانون خاص بتشكيل مجلس حسي عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ الخاص بالمجالس الحسنية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظر وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

- ١ - ينشأ مجلس حسي عال ويكون مؤلفاً من :
أولاً : ثلاثة مستشارين وطنيين من مستشارى محكمة الاستئناف الاهلية
ثانياً : عضوم المحكمة العليا الشرعية
ثالثاً : أحد الموظفين الموجودين فى الخدمة أو المتقاعدين
وتعين الثلاثة المستشارين والرئيس الذى ينتخب من بينهم يكون بمعرفة ناظر الحقانية بناء على ما عرضه رئيس محكمة الاستئناف الاهلية ويعين العضوين الباقين مجلس النظر بناء على ما عرضه ناظر الحقانية
وفى كل من الحالتين يكون التمين لمدة سنة ويجوز تجديد التعيين . وإذا

غاب أحد الاعضاء أو حصل له مانع ناب عنه عضو ينتخب بالطريقة عينها
ممن توفرت فيهم شروط العضو الغائب

٢ - لناظر الحقانية أن يرفع الى المجلس الحسي العالي أى قرار صادر من
مجلس حسي يكون متعلقا بإدارة الاوصياء أو القامة أو الوكلاء أو تنصيبهم
أو عزلهم في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره وذلك إما بناء على بلاغ من
النيابة العمومية أو من أى شخص ذى شأن أو من تلقاء نفسه

وللنيابة العمومية ولكل ذى شأن أن يستأف الى المجلس الحسي العالي أى
قرار صادر من المجالس الحسية في طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو في رفع
الوصاية أو استمرارها ويرفع الاستئناف بعريضة تقدم الى ناظر الحقانية في
ميعاد شهر من تاريخ صدور القرار المستأنف

٣ - للمجلس الحسي العالي متى رفع اليه الامر بالطرق القانونية :
أولا . أن يلغى أو يعدل أى قرار صادر من المجلس الحسي أو يوقف
تنفيذه مؤقتا عند الاقتضاء

ثانيا . ان يبين في القضية التى تكون مرفوعة أمامه طريقة السير اللازم
اتباعها بمعرفة المجلس الحسي

ثالثا . أن يقرر اتخاذ الاجراءات المستعجلة التى كان للمجلس الحسي اتخاذها
للمحافظة على حقوق القصر أو عديمي الاهلية أو الغائبين

رابعا . أن يقرر توقيع الحجر أو رفعه

خامسا . أن يقرر استمرار الوصاية الى مابعد الثمان عشرة سنة أو رفعها
سادسا . أن يعين الاوصياء والقامة والوكلاء أو يعزلهم أو يستبدلهم
ويجوز له أيضا بناء على طلب ناظر الحقانية أن يحيل الى مجلس حسي المديرية
أى قضية من اختصاص مجلس حسي المركز اذا تبين أن للتركة أو للاموال من
الاهمية ما يدعو الى هذه الاحالة

٤ - قرارات المجالس الحسية واجبة التنفيذ ولو استئنفت الى المجلس الحسي

العالي ولناظر الحقانية عند رفعه قرارا صادرا من مجلس حسبي الى المجلس الحسبي العالي أن يوقف تنفيذه حتى يصدر قرار المجلس فيه متى رأى أن المصلحة تقتضى بذلك

٥ - للنصوم الحق ان تسمع أقوالهم أمام المجلس الحسبي العالي ولهم أن ينيبوا منهم أمامه محامين من المقبولين أمام محكمة الاستئناف الاهلية أو أمام المحاكم الشرعية
٦ - تصدر القرارات باغلبية الآراء ويجب بيان أسبابها

٧ - المصاريف التي صرفت فعلا في الاجراءات أمام المجلس الحسبي العالي وتعايب المحامين والخبراء يجوز ان يلزم بها الخصم الذي خسر الدعوى أو أموال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب

٨ - للمجلس الحسبي العالي اثناء ادائه وظيفته ولاعضائه في حالة نسيبهم كذلك جميع الاختصاصات التي لدائرة مدنية من دوائر محكمة الاستئناف الاهلية ويعاقب على الجرائم التي تقع ضد دائرة من دوائر المحكمة المذكورة

٩ - يقرر المجلس الحسبي العالي طرق المرافعة امامه مع مراعاة ما هو منصوص عليه نصا خاصا في هذا القانون

١٠ - تلغى المادة السادسة من الأمر العالي الخاص بالمجالس الحسبية الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ولا يسرى مفعول هذا الالغاء على القضايا التي تكون مرفوعة الى محكمة الاستئناف وقت العمل بهذا القانون

١١ - على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

صدر بمرأى القبة في ٤ ربيع الأول سنة ١٣٢١ (٥ مارس سنة ١٩١١)

عباس حلي
بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس انتظار
محمد سعيد

ناظر الحقانية
سعد زغلول

ملاحظة هامة

نشرنا القانون الخاص بتشكيل المجلس الحسبي العالي على اعتبار انه منشأ سنة ١٩١١ اذ رأيت من الضروري ذكر نصوصه ولو انه قد النى بمقتضى القانون الصادر في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٤٤ - ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٣٥ كنص المادة ٤٧ منه

وقد حلت محله المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ من القانون المذكور. وهي بعينها النصوص القديمة مع تعديلات قليلة. كما نصت المواد ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ من اللائحة التنفيذية على طرق المرافعات. فالمجلس الحسبي العالي لا يزال قائماً وقد اندمجت نصوصه في القانون العام للمجالس الحسبية لتكون القواعد العامة سارية على جميع المجالس على اختلاف درجاتها. وبذلك يمكن عمل المقارنة بين النصوص القديمة والجديدة

مرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣١

بتعديل بعض مواد القانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥

بترتيب المجالس الحسنية

نحن فؤاد الأول

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠
وبعد الاطلاع على القانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بترتيب
المجالس الحسنية .

وبناء على معارضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بمسا هوأت :

مادة ١ - استبدلت بالمادة الثانية من القانون المشار اليه المادة الآتية :
مادة ٢ - يشكل في كل مديرية وفي كل محافظة مجلس حسبي للمديرية أو
المحافظة بالكيفية الآتية :
(أولا) قاض من المحاكم الأهلية يندبه وزير الحقانية ويكون رئيسا فإذا
تعذر وجوده يحمل عمله في رئاسة المجلس المدير أو المحافظ أو وكيل المديرية
أو المحافظة .

(ثانيا) قاض شرعي يندبه وزير الحقانية .

(ثالثا) أحد الأعيان يعينه وزير الداخلية

وعند النظر في المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالقاضي الشرعي عضو
يعينه وزير الحقانية من أهل ملة الشخص المتقضى النظر في أمره .

مادة ٢ - استبدلت بالمادة ١١ من القانون المشار اليه المادة الآتية :

مادة ١١ - يشكل بالقاهرة مجلس حسبي عال يكون مؤلفا من :

- (أولاً) ثلاثة مستشارين من مستشارى محكمة استئناف مصر الاهلية .
- (ثانياً) عضو من المحكمة العليا الشرعية . وعند النظر فى المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل به عضو من أهل ملة الشخص المقتضى النظر فى أمره .
- (ثالثاً) أحد الموظفين الموجودين فى الخدمة أو المتقاعدين .
- وتعيين الثلاثة المستشارين والرئيس الذى ينتخب من بينهم يكون بمنعرة وزير الحفانية بناء على ما يعرضه رئيس محكمة استئناف مصر الاهلية .
- وبعين كذلك وزير الحفانية العضوين الباقين .
- وفى جميع الاحوال يكون التعيين لمدة سنة ويجوز تجديده .
- وإذا غاب أحد الاعضاء أو حصل عنده مانع ناب عنه عضو ينتخب بالطريقة عينها ممن توافرت فيهم شروط العضو الغائب .
- ويشكل فى دائرة كل محكمة أهلية كلية مجلس حسي استئنافى ويكون مؤلفاً من :
- (أولاً) رئيس المحكمة الاهلية وتكون له الرئاسة فإذا تعذر حضوره حل محله وكيل المحكمة . واستثناء من ذلك يجوز لوزير الحفانية إذا تعذر حضور الرئيس والوكيل أن يندب أحد قضاة المحكمة ليرأس المجلس .
- (ثانياً) نائب المحكمة الشرعية فإذا تعذر حضوره حل محله قاض شرعى يندبه وزير الحفانية .
- (ثالثاً) قاض أهلى يندبه وزير الحفانية
- (رابعاً) عضوين آخرين يعينهما وزير الحفانية من بين الموظفين الموجودين فى الخدمة أو المتقاعدين أو من بين الأعيان وعند النظر فى المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالعضو الشرعى عضو من أهل ملة الشخص المقتضى النظر فى أمره يعينه وزير الحفانية .
- وبعقد المجلس الحسنى الاستئنافى جلساته فى المحكمة الابتدائية الاهلية ، ومع ذلك يجوز لوزير الحفانية أن يقرر انعقاده فى عاصمته المديرية التابع

لها المجلس الذي أصدر القرار المستأنف أو في المحافظة التي أصدر مجلسها القرار المشار إليه متى رأى أن الظروف تقتضي ذلك .

مادة ٣ - تضاف مادة جديدة بعد المادة ١١ السابق ذكرها هذا نصها :

مادة ١١ مكرره - يختص المجلس الحسبي العالي بالنظر في استئنافات القرارات الصادرة من مجلس حسبي المديرية أو مجلس حسبي المحافظة متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو النائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

ويختص المجلس الحسبي الاستئنافي بالنظر في استئناف القرارات الصادرة من المجالس الحسبية المركزية أو من مجالس المحافظات الداخلة في دائرة اختصاصه متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو النائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه لا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

وقرارات المجالس الحسبية المركزية التي تصدر بالتطبيق لحكم الفقرة الاخيرة من المادة السادسة تعتبر كأنها صادرة من مجلس حسبي المديرية .
مادة ٤ - استبدلت بالفقرة الاخيرة من المادة ١٣ من القانون المشار اليه الفقرة الآتية :

« ويرفع الاستئناف في الاحوال المبينة بهذه المادة بقرار في قلم كتاب المجلس الذي أصدر القرار في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار المستأنف . وعلى قلم الكتاب تبليغ هذا الاستئناف الى المجلس الحسبي العالي أو المجلس الحسبي الاستئنافي حسب الاحوال ،

مادة ٥ - تضاف العبارة الآتية للواد ١٢ و ١٣ فقرة أولى و فقرة ثانية و ١٤ و ١٥ و ٢٦ من القانون المشار اليه وهي :

« أو المجلس الحسبي الاستئنافي حسب الاحوال ، بعد عبارة « المجلس الحسبي العالي ،

مادة ٦ - استبدلت بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون المشار إليه الفقرة الآتية :

« ويرفع الاستئناف للمجلس الحسيني العالي أو المجلس الحسيني الاستئنافي بتقرير في قلم كتاب المجلس الذي أصدر الحكم في ميعاد شهر من تاريخ الحكم الصادر حضورياً أو في معارضة . أما إذا لم تحصل معارضة في الميعاد القانوني فيبتدىء ميعاد الاستئناف من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة . »

مادة ٧ - تضاف الفقرة الآتية للمادة ٣٦ من القانون المشار إليه وهي :
« ويتبع في تنفيذ العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة أحكام المادة ٢٧ من هذا القانون . »

مادة ٨ - على وزيرى الحفانيه والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره في الجريد الرسمية صدر بسراى عابدين في ٨ شوال سنة ١٣٤٩ (٢٦ فبراير سنة ١٩٣١)
فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحفانيه	وزير الداخلية	رئيس مجلس الوزراء
على ماهر	اسماعيل صدق	اسماعيل صدق

• • •

مذكرة ايضاحية

عن القانون الخاص بتعديل بعض مواد القانون الصادر في ١٣ أكتوبر

سنة ١٩٢٥ بترتيب المجالس الحسينية

ان التعديل المقترح ادخاله على بعض نصوص قانون ترتيب المجالس الحسينية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بمقتضى المشروع المرفق بهذه المذكرة

يرمى الى تغيير طريقة تدب القضاة في المجالس الحسبية بالمديرية وتعيين أعضاء المجلس الحسبي وإلى انشاء مجالس حسبية استئنافية في دائرة كل محكمة أهلية كلية .

. . .

يندب الآن القاضي الأهل في مجلس حسبي المديرية ويعين العضو العالم أو العضو الموظف أو العضو المتقاعد في المجالس الحسبية العالي بقرار من مجلس الوزراء، ولما كانت وزارة الحقانية هي التي تتولى في الواقع اختيار هؤلاء الأعضاء وتتقدم لمجلس الوزراء بطلب نديهم أو تعيينهم رؤى رغبة في تبسيط الاجراءات أن يكون نديهم وتعيينهم بقرار من وزير الحقانية دون الرجوع الى مجلس الوزراء ونص على ذلك في المادتين ٢ و ١١ من القانون

. . .

أما انشاء مجالس حسبية استئنافية في دائرة كل محكمة كلية فقد روعى فيه مصلحة المتقاضين وعدم تكبدهم مشقة الانتقال من جهات بعيدة الى المجلس الحسبي العالي بالقاهرة في تركات قليلة الاهمية وقد لا تحتل قيمتها مصاريف الانتقال .

ولتحقيق هذا الغرض أيضا قد نص في الفقرة الاخيرة من المادة ١١ على أنه يجوز لوزير الحقانية أن يقرر انعقاد هذه المجالس بعاصمة المديرية التابع لها المجلس الذي أصدر القرار المستأنف أو في المحافظة التي أصدر مجلسها القرار المشار اليه .

وروعى في تشكيل هذه المجالس أن يكون مماثلا لتشكيل المجلس الحسبي العالي فثلث فيها جميع العناصر المكونة لهذا المجلس .

وجعل اختصاصها النظر في استئناف القرارات الصادرة من المجالس الحسبية المركزية أو من مجالس حسبي المحافظة متى كانت قيمة التركة أو المال لا يتجاوز الثلاثة آلاف جنيه .

. . .

وأصبح اختصاص المجلس الحسبي العالي قاصراً على الفصل في استئناف القرارات الصادرة من المجالس الحسبية بالمديريات ومن مجالس المحافظات متى كانت قيمة التركة أو المال تتجاوز الثلاثة آلاف جنيه .

ويلاحظ أن المجالس الحسبية المركزية قد تنظر في تركات من اختصاص مجلس حسبي المديرية تكون أحيلت إليها طبقاً لنص المادة السادسة من القانون فالقرارات الصادرة في هذه التركات تعتبر كأنها صادرة من مجلس حسبي المديرية ويكون استئنافها أمام المجلس الحسبي العالي .

• • •

ونص في المشروع أيضاً على أن رفع الاستئنافات المقررة في المادتين ١٣ و٢٦ من القانون يكون بتقرير في قلم كتاب المجلس الذي أصدر القرار أو الحكم وذلك مراعاة للدقة في إثبات المواعيد ..

ولما كانت المادة ٣٦ من القانون تنص على توقيع عقوبة الغرامة على الأقارب والأصهار وأصدقاء العائلة ولم تبين طريقة تنفيذ تلك العقوبة فقد روي أن يتبع في تنفيذ أحكام المادة ٢٧ من القانون وأضيفت فقرة بهذا المعنى على المادة المذكورة .

لذلك

تشرف وزارة الحفائية بأن ترفع إلى مجلس الوزراء مشروع القانون المرافق لهذا حتى إذا وافق عليه يتفضل بعرضه على حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك للتصديق عليه ؟

تحريراً في ٦ شوال سنة ١٣٤٩ (٢٤ فبراير سنة ١٩٣١)

وزير الحفائية

على ماهر

قانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢

بوضع نظام الاسره المالكه

نحمن ملك مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (٣ ابريل سنة ١٩٢٢) بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصريه

وبعد الاطلاع على الامرين الكريمين الصادرين في ٢٧ محرم سنة ١٣١٩ (١٦ مايو سنة ١٩٠١) و ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٢٨ (٢٣ نوفمبر سنة ١٩١١) الخاصين بمحصر نوع اعضاء الاسره المالكه:الذين يطلق عليهم لقب امير او اميره وبعد الاطلاع على الامرين الكريمين الصادرين في ٥ شوال سنة ١٣١١ (١٦ ابريل سنة ١٨٩٤) و ١٩ جمادى الاولى سنة ١٣٣٨ (٩ فبراير سنة ١٩٢٠) الخاصين بالحزه الجائز الحجز عليه قانونا من مرتبات اعضاء البيت الملكى وبما انه رؤى من الملائم وضع لائحة بنظام الاسره المالكه أساسها ما للملك من حق الولاية على أسرته على ألا يخل ذلك بحقوق الملك وسلطته التى جرى بها العرف ومعنى عليها العمل الى الآن .

وبما أنه رؤى من الملائم كذلك انشاء مجلس لمعاونة الملك فى تولى تلك السلطة وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — صاحب العرش رئيس الاسره المالكه وله هذه المتابعة حق الولاية على أعضائها

مادة ٢ — يطلق لقب الامير أو الاميرة على الآتى يانهم :

أولاً. أولاد الملك وأولادهم فقط من الظهور وكل من له ولاية العهد
ثانياً. اخوة الملك واخواته الأشقاء أو لأب
(ويشترط في أعضاء المجلس أن يكونوا مسلمين فإن لم تتوفر هذا الشرط في
أحدهم عين بدله بأمر ملكي)

ثالثاً. أولاد ولاية مصر وخديويها وسلطانها وأولادهم فقط من الظهور
رابعاً. من ذكر اسمه في الكشف المرفق بهذا من غيرهم من ذرية محمد علي
من الظهور

خامساً. من عدا هؤلاء من ذرية محمد علي ممن يمنحهم الملك لقب الامير
أو الاميرة .

سادساً. زوجات الامراء المتقدم بينهم وأراملهم حتى يتزوجن ويلقب
أولاد الملك وكل ولى عهد بصاحب أو أوصاجة السمو الملكي
ويلقب أولاد المرحوم السلطان حسين بصاحب أو صاحبة السمو السلطاني
أما غيرهم من الامراء والاميرات فيلقبون بصاحب أو صاحبة السمو
مادة ٣. ينتقل لقب الامير بالوراثة من صاحبه الى أكبر أبنائه ثم الى أكبر
أبناء الأكبر وهكذا طبقة بعد طبقة

وإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن ينتقل اليه اللقب كان انتقاله الى أكبر أبنائه
ولو كان للتوفى أخوة فإذا لم يكن للامير ذرية انتقل اللقب الى أكبر اخوته ثم
الى أكبر أبنائه وهكذا على الترتيب السابق

ولا ينسج حرمان أمير من لقبه من انتقال ذلك اللقب بطريق الارث
وفق القاعدة المتقدمة وذلك ما لم ينص في قرار الحرمان على خلاف ذلك
مادة ٤. يشترط في الامراء والاميرات بأن يولدوا من زوجية شرعية
وأن يكونوا مسلمين كما يشترط أيضا في الامراء أن يكونوا مصريين

مادة ٥ - تجرى على أمراء الاسرة المالكة العلوية وأميراتها أحكام الشريعة الاسلامية وقوانين المملكة المصرية الا ما استثنى في هذا القانون

مادة ٦ - اذا أراد أمير أو أميرة أن يعقد عقد زواجه أو أراد من له الولاية على أمير أو أميرة أن يزوج موليه وجب عليه أن يحصل على اذن الملك بذلك فإذا صدر له الاذن أثبتته رئيس ديوان الملك في سجل خاص وأبلغه إياه كتابه

ويجوز أن يشترط في اذن الزواج الصادر للأميرة أو لوليها أن ينص في عقد زواجها بمصادقة زوجها على أن عصمتها بيدها أو بيد من يعين في الاذن

فإذا تزوج الأمير أو الأميرة أو زوج بغير اذن أو وقع الزواج على خلاف الاذن وكانت الزوجة أو الزوج غير حائز للقب الامارة فللملك أن يقرر بأمر ملكي حرمانه من لقب الامارة وللملك أن يقرر حرمان ذرية الاميرة من تلك الزوجية من ذلك اللقب أو أن يقصر الحرمان على تلك الذرية

كما أن لمأن يقصر الأمر على حرمان الزوجة من أن تستمد لقب الامارة من زوجها وله فوق ذلك أن يحرم من اللقب الأمير الذي عقد الزواج لموليه القاصر

مادة ٧ - يستمر للملك حقه المطلق في توزيع المبلغ المعين في ميزانية الحكومة لأعضاء الاسرة المالكة وله تعديل المخصصات أو قطعها بصفة نهائية أو الى أجل وهذه المخصصات لا تجرى فيها التوارث ولا يجوز الحجز عليها أو التنازل عنها لغير نفقة ولا يجوز أن ينفذ الحجز أو التنازل أو كلاهما معا في أكثر من ثلث المخصص

مادة ٨ - يكون يلاط الملك مجلس يؤلف على الوجه الآتي :

١ - أمير من الاسرة المالكة من أقرب أقرباء الملك يعين بأمر ملكي

٢ - رئيس مجلس الأعيان فان لم يوجد وحتى يوجد فاحد كبار الدولة
الحاملين لرتبة الرئاسة أو الامتياز يعين بأمر ملكي كذلك

(٣) وزير الحفانية

(٤) رئيس ديوان الملك

(٥) شيخ الجامع الازهر

(٦) رئيس محكمة الاستئناف الاهلية بالقاهرة

(٧) رئيس المحكمة الشرعية العليا

(٨) مفتى الديار المصرية

ويشترط في اعضاء المجلس ان يكونوا مسلمين وان لم يتوفر هذا الشرط في احدهم عين بدله بأمر ملكي

مادة ٩ - يرأس الامير المجلس فان منعه مانع فرئيس مجلس الاعيان فان لم يوجد او منعه مانع فيرأسه صاحب رتبة الرئاسة او وزير الحفانية او رئيس ديوان الملك بحسب ترتيب اسبقية الدرجات

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا اذا حضره خمسة من اعضائه على الاقل واذا كان المجلس منعقدا للنظر في امر من أمور الاحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الشرعية وجب ان يحضره الاعضاء الشرعيون جميعهم وتصدر قراراته بأغلبية الآراء وعند تساوى الآراء يكون الرجحان للجانب الذي فيه الرئيس

واذا عرض على المجلس ان يصدر قرارا بالحجر أو برفعه فيضم المجلس اليه أحد أقارب صاحب الشأن الاقربين ويكون رأيه استشاريا وفضلا عن ذلك يحضر النائب العمومي لدى محكمة الاستئناف الاهلية بالقاهرة ليبدى أقواله في هذا الشأن فاذا منعه مانع ناب عنه رئيس نيابة الاستئناف

ويصدر أمر ملكي بتعيين كاتب سر المجلس وتحفظ سجلات المجلس وأوراقه بديوان الملك

مادة ١٠ - اذا أراد أمير أو أميرة أو زوج أميرة أن يفارق زوجته وجب عليه قبل ذلك أن يقدم طلبا الى الملك يعرض به رغبة فاذا رأى الملك عللا لتوفيق

بين الزوجين ولم يران يتولى ذلك بنفسه أحوال الأمر على المجلس ويجوز للمجلس بعد سماع أقوال الطالب أن يأمر بحضور الزوجين شخصيا أمامه لسمع أقوالهما كما يجوز له إذا اقتضى الحال أن يسمع شهادة الشهود فإذا تعذر على المجلس الإصلاح بين الزوجين وصدر الطلاق بعد ذلك من صاحب الحق فيه أثبت المجلس وسلم به وثيقة

مادة ١١ - يقضى المجلس ابتدائيا وانهائيا في مسائل الأحوال الشخصية التي يكون فيها الطرفان أو أحدهما من أمراء أو أميرات الاسرة المالكة ويكون للمجلس كل ما للمحاكم الشرعية والمجالس الحسينية من اختصاص وسلطة ويخرج من اختصاص المجلس المسائل المتعلقة بالوقف

على أنه إذا رفعت الى المجلس دعوى مما تختص به المحاكم الشرعية فالقاعده الشرعية التي يبنى عليها الحكم أثبت برأى الاعضاء الشرعيين وحكم أو برأى أغليتهم

أما قرارات المجلس الصادرة بتعيين الاوصياء أو اقامة أو الوكلاء أو استبدال غيرهم بهم فيجب عرضها فيما يتعلق بالشخص المعين على الملك للتصديق عليها ولا يجوز للمحاكم الشرعية أو المجالس الحسينية أن تنظر قضيه تدخل في اختصاص المجلس الا اذا صدر أمر منكمى برفضها اليها

مادة ١٢ - للملك بعد أخذ رأى المجلس أن يعين وجهه تعليم الامراء القاصرين القريبين من وراثة العرش بمقتضى أحكام الأمر الخاص بنظام التوارث وان يقرر شروط ذلك التعليم ولو كانت الولاية على الأمير القاصر لتغيره ويسمع المجلس قبل ابداء رأيه في ذلك أقوال ولى الأمير القاصر متى تيسر ذلك

مادة ١٣ - اذا ارتكب أمير أو أميرة أمورا تخل بكرامة الامارة فللملك أن يصدر بعد أخذ رأى المجلس أمرا باخراجه من الاسرة المالكة لعدم جدارته بالانساب اليها وبجرمانه من لقبه ويكون رأى المجلس في ذلك استشاريا

ويترب على حرمان الامير من لقب الامارة حرمان زوجته التي استمدت منه ذلك اللقب

مادة ١٤ - يجوز للملك في جميع الاحوال اقالة من صدر أمر بحرمانه من لقب أمير أو أميره ورد لقبه اليه

مادة ١٥ - يبدى المجلس للملك رأيه في غير مايقدم من المسائل التي تهم الاسرة المالكة اذا طلب منه ذلك

مادة ١٦ - قواعد الاجراءات والمرافعات في المسائل التي يختص بها المجلس يقرر بلائحة يضعها المجلس ويصدرها أمر ملكي

مادة ١٧ - ترفع الاحكام والقرارات التي يصدرها المجلس الى الملك ليصدر أمره الى وزير الحقانية بتنفيذها

مادة ١٨ - يكون تبليغ مواليد ووفيات أعضاء الاسرة المالكية لرئيس ديوان الملك ومعه كاتب سر المجلس ويتولى كاتب السراياته في سجل خاص يعد لذلك في ديوان الملك ويلغ ديوان الملك هذه المواليد والوفيات الى مصلحة الصحة العمومية أما أولاد الملك فيبلغ مواليدهم ووفياتهم الى رئاسة مجلس الوزراء وتفيد بسجل خاص يحفظ بها ويناط التبليغ عن الولادة بأبي المولود فان كان غائبا فكل قريب قاطن بالمنزل الذي حدثت فيه الولادة

أما التبليغ عن الوفاة فينات بالاقارب القاطنين مع المتوفى

ويقرر المجلس الطريقة الواجب اتباعها في هذه التبليغات وفي تصحيحها

ماده ١٩ - يخرج من أحكام هذا القانون أعضاء الاسرة المالكة الذين صدرت أوامر خديوية أو سلطانية أو تصدر أوامر ملكية بحرمانهم من لقب أمير أو أميره

أحكام عامة وأخرى وقتية

مادة ٢٠ - لا تسرى أحكام المادة رقم ١١ على القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية في الوقت الذي يقتدى فيه العمل بهذا القانون الا اذا صدر أمر ملكي

بالحالة النظر فيها على المجلس وذلك قبل أن يصدر فيها حكم تيمدى أو نهائى. جميع القضايا التى من اختصاص المجالس الحسبية والمنظورة لسيا وقت ابتداء العمل بهذا القانون ينتقل النظر فيها بالحالة التى هى عليها الى المجلس

مادة ٢١ - مع عدم الاخلال بحكم الفقرة الاولى من المادة السابعة لايسرى حكم الفقرة الثانية من المادة المذكورة على التنازل أو الحجر المعلن قبل تاريخ بدء العمل بهذا القانون على أنه لا يجوز أن يكون لهذا التنازل أو الحجر أى أثر على الخصصات أو علاواتها التى تمنح بعد التاريخ المذكور

مادة ٢٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزارة الداخلية والمالية والحقانية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويجرى العمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية

• • •

المرسوم

بتحويل معاونى المجالس الحسبية صفة مأمورى الضبطية القضائية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات الاهلى والمادة السادسة من قانون تحقيق الجنايات المختلط وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يعتبر معاونو المجالس الحسبية من مأمورى الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم المتعلقة بالأعمال المكلفين بأدائها

مادة ٢ على وزير الحفانية تنفيذ مرسومنا هذا ويعمل به بعد خمسة عشر
يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
صدر بمرأى القبة في } ١١ شوال سنة ١٣٥٠
١٨ فبراير سنة ١٩٣٢
ونشر بالوقائع المصرية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ بالعدد ١٥

• • •

وزارة الحفانية

قرار بإنشاء قلم للتسجيل بمجلس حسي مصر

وزير الحفانية

بناء على المادة ٤٣ من مرسوم قانون ترتيب المجالس الحسية الصادر في ١٣
أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاصة بتسجيل قرارات توقيع الحجر ورفعها واستمرار
الوصاية إلى ما بعد سن الحادية والعشرين وسلب الولي سلطته على أموال محجورة
أو الحد منها في دفتر عمومي،

قرر ما هو آت:

مادة ١ — ينشأ بمجلس حسي مصر قلم لتسجيل جميع القرارات المبينة
بالمادة ٤٣ من المرسوم المشار إليه آنفاً أيّاً كان المجلس الذي أصدرها. وبعد في
هذا القلم دفتر عمومي تسجل فيه تلك القرارات. ويتبع هذا الدفتر دفاتر أخرى
أحدّها لحصر القرارات المقدمة للتسجيل والأخرى فهرسات لها ويكون العمل
فيها بالكيفية المبينة بعد. وتكون هذه الدفاتر طبقاً للنموذج الموضوع لكل منها
مادة ٢ — يدون ملخص القرارات الملغاة بالقلم المذكور بمجرد وصولها في
دفتر الحصر بنمر متتابعة ويشمل هذا الملخص تاريخ ورودها واسم وصانعة

المحجور عليه أو القاصر الذي استمرت عليه الوصاية أو الولي الذي سلطت سلطته على أموال محجوره أو حد منها واسم المجلس الذي أصدر القرار .
ويقفل الدفتر المذكور في آخر كل يوم بعد تدوين كل ماورد من البيانات بإشارة تدل على ذلك يوقع عليها من الكاتب المختص .

مادة ٣ - تقيد القرارات بعد ذلك في دفتر التسجيل بمراعاة تسلسل نمرة التابع المقيمة بها في دفتر الحصر المبين في المادة الثانية ويؤشر في هامش كل تسجيل بالمداد الاحمر بمضمون القرارات الصادرة برفع الوصاية أو الحجر أورد سلطة الولي اليه واسم المجلس الذي قرر ذلك سواء أكانت صادرة من المجالس الحسبية الابتدائية أو من المجلس الحسبي العالي .

ويكون قيد جميع القرارات بنصها حرفيا . ويجب أن يتم التسجيل في خلال يومين على الأكثر من يوم قيدها في دفتر الحصر .

مادة ٤ - تنقل الى دفاتر الفهرستات المرتبة بالترتيب الهجائي أسماء جميع الأشخاص الذين صدرت بشأنهم القرارات المسجلة في دفتر التسجيل بمراعاة ترتيب الاحرف التالية من اسم كل شخص مع ذكر محل اقامته واسم المجلس الصادر منه القرار .

ويجب أن يتم هذا النقل في نفس اليوم الذي يصل فيه القرار .
ويؤشر أيضا في الفهرستات بالمداد الاحمر بمضمون القرارات الصادرة برفع الوصاية أو الحجر أو برد سلطة الولي اليه سواء أكانت صادرة من المجالس الحسبية الابتدائية أو المجلس الحسبي العالي .

مادة ٥ - يوقع على صحف هذه الدفاتر عند البدء في العمل فيها من رئيس مجلس حسبي ويكتب في الصفحة الاولى من كل منها ما يفيد حصول التوقيع منه على صحفه مع ذكر أول وآخر نمرة فيه . ثم يوقع على هذه العبارة بامضاء أو ختم رئيس المجلس المذكور وعند انتهاء العمل بالدفاتر يؤشر منه كذلك بما يفيد انتهاء العمل فيها وتاريخ ذلك .

مادة ٦ - يجب أن يكون قيد القرارات وتسجيلها خالين من كل شطب أو وضع كلمة فوق أخرى أو من الكتابة بين السطور وأن لا يتخلل الكتابة ياض. وكل تصحيح لأي شيء من ذلك يجب أن يوقع عليه رئيس مجلس حسي مصر في نفس اليوم.

مادة ٧ - يوشر في ذيل صور القرارات المسجلة بتاريخ ونمرة تسجيلها ونمرة صحيفة الدقة المسجلة فيها. وتحفظ هذه الصور مرتبة بتاريخ ورودها.

مادة ٨ - على جميع المجالس الحسية أن ترسل صورة القرارات الواجب تسجيلها الى قلم التسجيل في نفس اليوم الذي صدرت فيه . واذا تعمدر ذلك فيرسل ملخص القرار طبقا للنموذج الموضوع لذلك في اليوم ذاته مع ارسال صورة القرار في اليوم التالي له وذلك بعد مراجعة الصورة أو الملخص والتوقيع عليهما من الكاتب الأول في المجالس الابتدائية ومن كبير كتاب محكمة الاستئناف في المجلس الحسي العالي .

واذا حصل تغيير في الوصي أو القيم فعليها اخطار القلم بهذا التنغير ويوقع على الاخطار من كاتب أول المجلس الابتدائي أو كبير كتاب محكمة الاستئناف بالنسبة للمجلس الحسي العالي .

وترسل اليه أيضاً صورة القرارات الصادرة برفع الوصاية عن تقرر استمرارها عليه ورد سلطة الولي اليه بنفس الطريقة المتقدمة .

مادة ٩ - يسلم قلم التسجيل شهادة عن الشخص المطلوب الكشف عنه لكل طالب في ظرف يومين من تاريخ الطلب ميئنا فيها مضمون ما يكون بدقر التسجيل خاصا بالمطلوب الكشف عنه أو يذكر بها عدم وجود تسجيلات بخصوصه . وذلك بعد مراجعة دقر الفهرست وبعد دفع الرسوم المستحقة . وكل هذا بدون أية مسئولية على الحكومة .

مادة ١٠ - يعمل بهذا القرار من ٣ مارس سنة ١٩٢٦ م

صدر بمرأى الحاقانية في ٣٠ رجب سنة ١٣٤٤ (١٣ فبراير سنة ١٩٢٦)

أحمد ذو الفقار

م - ٤٢ المجالس الحسية

مرسوم

بالتصديق على لائحة تعريفه الرسوم أمام المجالس الحسينية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من مرسوم القانون الصادر في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٤٤ (١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٥) الخاص بترتيب المجالس الحسينية ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانيه ، ومواقفه رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يصدق على لائحه تعريفه الرسوم أمام المجالس الحسينية المرفقة
بمرسومنا هذا والمكونه من ٣٦ مادة .

وتسرى هذه اللائحه دون غيرها على جميع الأعمال التي تباشرها المجالس
الحسينية المذكورة من يوم ٣ مارس سنة ١٩٢٦

مادة ٢ - على وزير الحفانيه تنفيذ هذا المرسوم ؟

صدر بمرأى عابدين في ١٧ شعبان سنة ١٣٤٤ (مارس سنة ١٩٢٦)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زيور

وزير الحفانيه

أحمد ذو الفقار

لائحة تعريف الرسوم أمام المجالس الحسبية

الباب الاول - الرسوم النسية

مادة ١ - يؤخذ رسم نسبي على الطلبات الآتية :

أولا - طلبات تعيين الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين عند مبدأ الوصاية أو القوامة واثبات الغيبة واستمرار الوصاية ورفعها وتوقيع الحجر ورفعها وسلب الولي سلطته على أموال محجوره أو الحد منها

ثانيا - طلبات الاذن لمباشرة أحد التصرفات الآتية :

شراء العقار أو استبداله أو ارتثانه والصلح وإجراء القسمة بالتراضي وقبول الهبة إذا كانت مقترنة بشرط والتأجير لمدة أكثر من ثلاث سنوات وتشغيل رؤوس الأموال.

ثالثا - طلبات التصديق على الحساب السنوى أو الحسابات النهائية للوصاية والقوامة والوكالة عن الغائبين .

مادة ٢ - تكون الرسوم النسية المبينة في المادة السابقة فيما يختص بالطلبات المذكورة في الفقرة الاولى والثانية منها على أساس قيمة الطلب طبقا للتعريف المبينة بعد :

قيمة الرسم		قيمة الطلب			
جنيه	مليم	جنيه	جنيه		
—	٤٠٠	٢٠٠	الى		
—	٨٠٠	٥٠٠	د	٢٠٠	أكثر من
١	٤٠٠	١٠٠٠	د	٥٠٠	د
٢	—	١٥٠٠	د	١٠٠٠	د
٣	—	٢٠٠٠	د	١٥٠٠	د
٥	—	٥٠٠٠	د	٣٠٠٠	د
٩	—	١٠٠٠٠	د	٥٠٠٠	د
١٥	—	فأفوق		١٠٠٠٠	د

مادة ٣- تكون الرسوم النسبية فيما يخص بالطلبات الميينة بالفقرة الثالثة من المادة الأولى على أساس قيمة الإيراد السنوى حسب التعريف الميينة بعد :

قيمة الرسم		قيمة الإيراد السنوى			
جنيه	مليم	جنيه	جنيه		
—	٦٠٠	١٠٠	الى		
١	٢٠٠	٢٠٠	د	١٠٠	أكثر من
٢	—	٣٠٠	د	٢٠٠	د
٤	—	٥٠٠	د	٣٠٠	د
٦	—	٨٠٠	د	٥٠٠	د
٨	—	١٠٠٠	د	٨٠٠	د
١٠	—	١٥٠٠	د	١٠٠٠	د
١٢	—	٢٠٠٠	د	١٥٠٠	د
١٥	—	فأفوق		٢٠٠٠	د

أما فيما يختص بالحسابات النهائية فلا يقدر الرسم الا على أساس قيمة ايراد السنة الاخيره ومع ذلك اذا لم تكن الحسابات السنوية قدمت بانتظام طبقا لنص المادة ٢٤ من مرسوم القانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ السالف الذكر فيقدر الرسم على قيمة ايراد جميع السنوات التي لم يقدم فيها الحساب .

الباب الثاني

الرسوم المقررة

مادة ٤ — يؤخذ رسم مقرر على جميع الطلبات الأخرى التي لم ترد بالمادة الأولى قدره مائة قرش أمام مجلس حسي المديرية وأربعون قرشا أمام مجلس حسي المركز وذلك مع عدم الإخلال بالأعفاء المنصوص عنه في المادة ١٢ من هذه اللائحة .

الباب الثالث

تقدير الطلبات

مادة ٥ — تقدر قيمة طلبات تعيين الوصي أو القيم أو الوكيل عن الغائب بقيمة نصيب القاصر أو القصر في التركة أو بقيمة أموال المحجور عليه أو الغائب فإذا عين المجلس أكثر من وصي قدر الرسم باعتبار كل فريق من القصر محمول بوصاية خاصة فإذا تعددت الأوصياء على قاصر أو قصر لإدارة واحدة كان الرسم واحدا .

وتقدر قيمة طلب استمرار الوصاية أو رفعها بقيمة حصة المطلوب استمرار الوصاية عليه أو رفعها عنه في التركة .

وتقدر قيمة طلب الحجر أو رفعه بقيمة أموال المطلوب الحجر عليه أو رفع الحجر عنه .

وتقدر قيمة طلبات سلب الولي سلطته على أموال محجوره أو الحد منها بقيمة مال القاصر أو القصر المشمولين بالولاية .

مادة ٦ - يشمل رسم طلب الحجر رسم طلب تعيين القيم .
ولا يؤخذ رسم على طلب تعيين مشرف إذا اقترن بطلب تعيين الوصي .
مادة ٧ - تقدر الطلبات المبينة بالفقرة الثانية من المادة الأولى بقيمة التصرف المطلوب الاذن به .

مادة ٨ - تقدر قيمة الطلبات المبينة بالفقرة الثالثة من المادة الأولى باعتبار جملة الايراد السنوي للقصر أو المحجور عليهم أو الغائبين في المدة المقدم عنها الحساب وذلك مع مراعاة خصم الاموال ومصاريف الزراعة في الاطيان والعوايد ومصاريف الصيانة في المباني .

مادة ٩ - تعتبر قائمة الجرد أساسا للتقدير ومع ذلك اذا وجدت عقود أو أوراق لاشبهة فيها تخالف التقدير المبين في قائمة الجرد فيرجع اليها في التقدير .
ويعتبر كشف حساب الاوصياء أو القامة أو الوكلاء عن الغائبين أساسا لتقدير الايراد .

مادة ١٠ - تقدر في قائمة الجرد حصة عديم الاهلية في الوقف بقيمة الاستحقاق السنوي مضروبا في ٢٠ . وتقدر قيمة المعاش باعتبار المعاش السنوي مضروبا في ٥٠ اذا كان لدى الحياة . وأما اذا كان مؤقتا فتقدر قيمة المعاش باعتبار المعاش السنوي مضروبا في عدد السنين بشرط أن لا يزيد عددها عن ٥٠ .

الباب الرابع

رسم الاستئناف

مادة ١١ - يؤخذ رسم على الاستئناف مساو لرسم الطلب الابتدائي .

الباب الخامس

الاعضاء من الرسوم

مادة ١٢ - يعفى من الرسم المقدّر أو النسبي :

أولا - جميع الطلبات أيا كان نوعها اذا كانت قيمة نصيب القاصر أو القصر في التركة أو أموال المحجور عليه أو النائب لا تتجاوز مائة جنيه مصري وطلبات التصديق على الحساب اذا كانت قيمة الإيراد السنوى أقل من مائة جنيه .

ثانيا - جميع القرارات أو الاوامر التي يصدرها المجلس من تلقاء نفسه عدا قرارات تعيين الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين والتصديق على الحساب .
ثالثا - جرد التركات أو أموال المحجور عليهم وجميع الأعمال التمديدية أو التحفظية السابقة على تعيين نائب عن عديم الأهلية .

رابعا - طلبات الاذن بسداد دين أو اقتراض مبلغ من المال في حالة ما اذا كانت قيمة الدين المراد سداده أو المبلغ المراد اقتراضه لا تزيد عن مائة جنيه مصري .

خامسا - طلبات تقدير النفقة الشهرية لعديم الأهلية إذا كانت قيمتها لا تزيد عن خمسة جنيهات مصرية لكل واحد من عديمي الأهلية .

سادسا - طلبات تقدير مبالغ عن مصروفات شخصية خارجة عن النفقة المقررة إذا لم تزيد هذه المبالغ عن خمسين جنيها مصرية .

سابعا - الشكاوى التي ينظرها رؤساء المجالس الحسنية بصفة اذنية .

ثامنا - اجراء تنفيذ أحكام القرارات والجزاءات المالية التي تصدر من المجالس الحسنية .

الباب السادس

رد الرسوم

مادة ١٣ - إذا رفض المجلس الطلبات الخاصة بالتصرفات أو الإدارة المقدمة من الأوصياء أو الأولياء أو القامة أو الوكلاء عن الغائبين فيرد ثلاثة أرباع الرسم بشرط أن لا يقل الرسم الباقي المستحق للخزانة عن مائة قرش في المجالس الحسبية في المديرية وأربعين قرشا في المجالس الحسبية في المراكز.

الباب السابع

رسوم الصور

مادة ١٤ - يؤخذ أمام المجالس الحسبية رسم على الصور التي يرخص باعطائها من قرارات المجالس الحسبية ومحاضر جلساتها وتقارير الخبراء ومحاضر أعمالهم وقوائم الجرد والأوراق الإدارية قدره أربعون قرشا على الورقة الأولى وعشرة قررش على كل ورقة ماله والورقة صفحتان والصفحة خمسة وعشرون سطراً والسطر اثنتا عشرة كلمة

ويؤخذ الرسم بتمامه على الورقة الأولى مهما كان عدد السطور المكتوبة فيها. أما الورقة الأخيرة فلا يستحق عليها رسم الا اذا تجاوز عدد السطور المكتوبة ثمانية غير الامضاءات والتاريخ.

ويؤخذ نصف هذا الرسم على الصور الخاصة بالمجالس الحسبية بالمراكز. مادة ١٥ - رسم الشهادات والمخصصات عشرون قرشا صاغاً في المجلس الحسبي العالي والمجالس الحسبية في المديرية وعشرة قرشاً في المجالس الحسبية بالمراكز.

مادة ١٦ - لا رسم على :

أولاً - ما يطلب من الصور والشهادات لمصالح الحكومة

ثانياً - الصورة الأولى التي تعطى لتقديم الطلبات من القرارات الصادرة فيها .
مادة ١٧ - لا يجوز لكتبة المجالس الحسبية إعطاء أية صورة أو شهادة أو ملخص من أية ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقاً على القضية من الرسوم إلا في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشرة .

الباب الثامن

تحصيل الرسوم

مادة ١٨ - لا يتعدد الرسم بتعدد الطالب إذا كان موضوع الطلب واحداً .
فاذا تعددت المواضيع فيؤخذ رسم على كل منها إلا إذا كان منشؤها عملاً واحداً فيؤخذ رسم واحد على الموضوع الأكبر قيمة .

مادة ١٩ - يجب أن يدفع الطالب الرسم بتمامه بمجرد تقديم الطلب إلا إذا كان الطلب مقدماً من عديم الأهلية أو نائبه . ففي هذه الحالة يجوز دفع الرسم لغاية يوم الجلسة وفي الأحوال الأخرى لا يجوز للمجلس نظر الطلب إلا بعد دفع الرسم .

ويستثنى من ذلك طلبات تعيين الأوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين والتصدق على الحساب فلا يوقف التأخير في دفع الرسم عنها النظر فيها وينفذ قلم كتاب المجالس بالرسوم المستحقة على نصيب عديم الأهلية بمجرد الفصل في الطلب .

مادة ٢٠ - لا يحصل الرسم مقدماً إذا رفع الأمر للمجلس الحسبي بناء على طلب النيابة العمومية أو رفع للمجلس الحسبي العالي بناء على طلب وزير الحقانية سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة العمومية . وإنما يحصل الرسم من الخصم الملزم به بعد صدور القرار .

مادة ٢١ - إذا تبين أن عديم الأهلية غير واضع يده على ماله جاز للمجلس

الحسبي اعفاه مؤقتا من الرسوم ومتى عاد اليه ماله يرجع عليه بالرسوم المستحقة.
مادة ٢٢ - يقدر الكاتب الرسم المستحق على عريضة الطلب بالرقم
والحروف ويبين تاريخ ونمرة الايصال الدال على توريد الرسم للخزانة . فاذا
كانت قيمة الموضوع غير مبيّنة بالطلب أخذ أمانة قدرها مائتا قرش أمام المجالس
الحسبية بالمركز وخمسمائة قرش أمام المجالس الحسبية بالمديريات . وذلك بمقتضى
قسيمة يثبت تاريخها ونمرتها على عريضة الطلب .

مادة ٢٣ - يقدر رئيس المجلس أتعاب المحامين وأتعاب ومصاريف الخبراء
وبدل انتقال الشهود والمصاريف الأخرى كما يقدر الأمانة الواجب ايداعها
على ذمة الخبراء أو التحقيق

وتجوز المعارضة في أوامر التقدير المذكورة أمام المجلس في ظرف ثلاثة
أيام من تاريخ اعلانها . وذلك بتقرير في قلم كتاب المجلس . والقرار الذي
يصدر فيها يكون نهائيا غير قابل للطعن .

مادة ٢٤ - يجب على كاتب المجلس أن يكتب على هامش كل قرار بيان
الرسوم المستحقة للمجلس الحسبي وما تحصل منها والباقي وتاريخ ونمرة الايصال
المحرر بورود الرسم . وتكون البيانات المذكورة بالرقم والحروف بغير نحو ولا
زيادة وفي حالة الاعفاء من الرسم يؤشر بتاريخ القرار الصادر بالاعفاء ونمرته
مادة ٢٥ - اذا استحق للمجلس الحسبي رسم وجب على قلم الكتاب أن
يحرر قائمة بالرسوم المستحقة على حسب النموذج الخاص بذلك وتعلن المطلوب
منه الرسم بواسطة جهة الادارة أو قلم المحضرين .

مادة ٢٦ - يجوز للمطلوب منه الرسم أن يعارض في قائمة الرسوم المذكورة
في المادة السابقة عند اعلانها له أو في قلم كتاب المجلس في ظرف ثلاثة أيام كاملة
من يوم الاعلان .

فاذا كانت المعارضة عند الاعلان بالقائمة فيجب اعلان المعارض بواسطة

جهة الادارة بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر المعارضة .
أما اذا كانت المعارضة بتقرير في قلم الكتاب فيحدد الكاتب اليوم الذي
تنظر فيه المعارضة في نفس التقرير قبل توقيع الطالب عليه .

مادة ٢٧ - تنظر المعارضة في الرسوم بمعرفة المجلس الحسبي الذي فصل في
الطلب والقرار الذي يصدر فيها يكون نهائيا غير قابل للطعن .

مادة ٢٨ - يؤخذ رسم على المعارضات الميينة في المادتين ٢٣ و ٢٦ السالفتي
الذكر قدره ٢ ./ عن المبلغ المرفوع بشأنه المعارضة بشرط أن لا يقل الرسم
المذكور عن عشرة قروش .

مادة ٢٩ - اذا رفضت المعارضة أو اذا لم يعارض المطلوب منه الرسم بالطرق
المنصوص عليها في المواد السابقة في قائمة الرسم وجب على كاتب المجلس الحسبي
الشروع في تنفيذ القائمة لمذكورة بعد الحصول على أمر من رئيس المجلس الحسبي
بالتنفيذ .

مادة ٣٠ - يكون تنفيذ قائمة الرسوم بمعرفة قلم المحضرين بالمحاكم الاهلية
بالطرق المقررة للتنفيذ في قانون المرافعات بناء على طلب قلم كتاب المجالس الحسبية .
مادة ٣١ - اذا كان لعديم الاهلية مال بمخزاة المجلس الحسبي جاز للكاتب
أن ينفذ على هذا المال بالرسوم بأمر يصدر من رئيس المجلس الحسبي بقيمة
الرسوم المذكورة .

ومتى تم التنفيذ أشر الكاتب بالتحويل على هامش القرار وبتاريخ ونمرة
التنفيذ . وأرسل القسيمة الدالة على ذلك لنائب عديم الاهلية .

الباب التاسع

المعافاة من الرسوم

مادة ٣٢ - يجوز للطالب اذا كان فقيرا أن يلتمس اعفائه من الرسوم
بمريضة يقدمها للمجلس ويجب أن ترفق بهذه المريضة شهادة دالة على فقر مقدمها

مصدق عليها من العمدة والصراف في القرى ومن شيخ الحارة بتصديق مأمور القسم في المدن والبنادر :

ويجب أن يفصل المجلس في الطلب قبل نظر الموضوع ويكون قراره غير قابل لعلم ما .

وإذا قبل طلب الاعفاء يثبت ذلك في محضر الجلسة .

ويجوز للخزانة العمومية في حالة المعافاة من الرسوم أن ترجع بها على الخصم المحكوم عليه بها أو على الخصم الذي سبقت معافاته منها إذا زالت حالة فقره بسبب النجاح في الدعوى أو بسبب آخر .

مادة ٣٣ - لا يصرف لأهل الخبرة في القضايا المرفوعة بطريق المعافاة من الرسوم سوى مصاريف الانتقال وتدفع هذه المصاريف من خزانة الحكومة

الباب العاشر

أحكام عامة

مادة ٣٤ - تسرى على قضايا المجالس الحسنية بالمحافظات النصوص الواردة في هذه اللائحة الخاصة بالمجالس الحسنية بالمديريات أو بالمراكز تبعاً لما إذا كانت قيمة تلك القضايا تتجاوز نصاب اختصاص المجالس الحسنية بالمراكز أو لا تتجاوزه .

مادة ٣٥ - تتبع المجالس الحسنية في سير الاعمال الحسائية التعليمات التي تصدرها وزارة الحفانية بالاتفاق مع وزارة المالية .

مادة ٣٦ - التعليمات التي تلزم لتطبيق وتنفيذ هذه اللائحة تبين في قرار يصدره وزير الحفانية ويرجع لوزارة الحفانية في تفسير ما يقتضى الإيضاح من نصوص هذه اللائحة عند اللزوم .

نظام الخبراء

أمام المجالس الحسبية

جدول الخبراء

١ - ينشأ جدول يسمى جدول الخبراء ويقيد به أسماء الخبراء الذين تقرر لجنة الخبراء قبولهم أمام المجالس

٢ - الخبراء الذين يقبلون أمام المجلس خمسة أقسام :

١ - خبراء في المسائل الحسبية ولا يزيد عددهم عن :

ب - د د الهندسية والمعمارية د د

ج - د د الزراعة د د

د - د د الطبية د د

هـ - د د الترجمة د د

٣ - يجب على كل من أراد قيد اسمه بصفة خبير أمام المجلس أن يقدم طلبا بذلك الى رئيس المجلس مرفقا به الاوراق اللازمة وذلك قبل شهر يناير من كل سنة
٤ - يشترط لقبول الطالب بصفة خبير .

١) أن يكون مصريا غير موظف في الحكومة الا من يستثنى لضرورة فيه

ب) أن يكون كفؤا للعمل في القسم الذى يتدب من أجله

ج) أن يتخذ له محلا مختارا بدائرة المديرية أو المحافظة

د) أن لا يكون محكوما عليه بأحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف

هـ) أن لا يكون وصيا أو قيا أو وكلا عن غائب الا اذا كان بينه وبين

عديم الاهلية أو الغائب قرابة أو مصاهرة

و) أن لا يكون من أعضاء المجلس ولا من المحامين

في لجنة الخبراء

(التشكيل)

٥ - تشكل لجنة الخبراء ويكون تشكيلها من رئيس المجلس أو من ينوب عنه بصفة رئيس ومن العضو العالم ومن الموظفين المتدوين لرياسة الجلسات ان وجدوا ومن ثلاثة أعضاء أعيان ينتخبهم الرئيس لمدة سنة وإذا تخلف أحد الأعيان عن الحضور فللرئيس دعوة غيره

(الاختصاص)

٦ - تجتمع لجنة الخبراء في شهر يناير من كل سنة وكلما دعت الضرورة الى اجتماعها وتغفر .

أولاً (في الطلبات التي تقدم من يرغبون تعيينهم بصفة خبراء أمام المجلس فإذا ثبت لها ان الطالب حائز لجميع الشروط أمرت بتقييد اسمه في جدول الخبراء لمدة سنة فإذا ظهر من عمل الخير في المدة المذكورة ما يدل على قلة الكفاءة أو ما يدعو الى ضعف الثقة تحو اللجنة اسمه من الجدول بدون اجراءات ولا تعتمد قيده

ثانياً (في الشكاوى التي تقدم ضد الخبراء بسبب المسائل التي أحيلت عليهم من المجلس .

ثالثاً (في فحص أمر الخبراء المقيدين بالجدول فتشطب منه اسم من لم يعد حائزاً لصفات القبول المينة بالمادة الرابعة .

٧ - جميع قرارات اللجنة لا تكون نافذة الا بعد مصادقة وزارة الحفانية عليها فإذا لم تر الوزارة التصديق على أى قرار تحيله على لجنة استئنافية تشكل برياسة وكيل الوزارة وعضوية مدير إدارة المجالس الحسبية أو من ينوب عنه وأحد

مفتشياً ويكون لهذه اللجنة السلطة التامة في الفصل في جميع المسائل التي تعال عليها ولها في قضايا التأديب تشديد العضوية .
وللخبير ان يرفع لهذه اللجنة القرار الذي يتظلم فيه في ظرف عشرة أيام من تاريخ صدوره .

في ندب الخبراء

- ٨ - يراعى المجلس في ندب الخبراء الدور في كل قسم من الجدول انما يجوز له العدول عن الدور لأسباب تين في القرار
٩ - يراعى كذلك الدور في التندب للقضايا التي يرى المجلس الاعتقاد فيها من دفع الاتعاب
١٠ - لا يعين في المسألة الواحدة أكثر من خبير واحد الا اذا رأى المجلس لأسباب تذكر في القرار وجوب تعيين أكثر من واحد في هذه الحالة للمجلس الحرية في اختيار الباقيين من الجدول أو من غيرهم
١١ - إذا رأى الوصى رد الخبير الذي انتدبه المجلس فعليه أن يقدم أسباب الرد كتابة للمجلس للنظر فيها فان رفضها المجلس وجب على الوصى تمكين الخبير من مباشرة عمله وكل مخالفة تقع منه تستوجب مسؤوليته
١٢ - يخطر الخبير كتابة بالمسألة التي ندب لها بمعرفة قلم الكتاب في مدة لا تتجاوز أسبوعاً .

في واجبات الخبراء

- ١٣ - يجب على كل خبير يقيد اسمه في جدول الخبراء أن يحلف يمينا أمام رئيس المجلس (أو وكيله) بأداء عمله بالذمة والصدق وأن يتعهد كتابة بقبول أحكام هذه اللائحة بكاملها

١٤ - يجب على من اتدب من الخبراء لفحص مسألة أن يطلع على أصل القرار بمجرد إخطاره ليعرف المأمورية التي ندب لها وأن يؤدي مأموريته مالم يقدم في ظرف أسبوع من تاريخ إخطاره أو عليه عنراً يقبله المجلس . وفي هذه الحالة يعين المجلس غيره من الواردين بالجدول مراعيًا في ذلك ماقتضت به المادة السابعة .

١٥ - يجب على الخبير الذي قبل المأمورية أن يحدد اليوم والساعة والمكان الذي يباشر فيه العمل وأن يخطر ذوى الشأن بذلك ويكون الاخطار قبل البدء في العمل بثلاثة أيام على الأقل .

١٦ - إذا طرأ على الخبير أثناء مباشرة العمل ما يمنعه أو يؤخره عن إتمام عمله وجب عليه في الحال إخطار المجلس بذلك وفي هذه الحالة يوقف عمله حتى يصدر من رئاسة المجلس تعليمات جديدة .

١٧ - يجب على الخبير أن يقدم تقريره الى المجلس في المدة التي تحدده له ويجوز له أن يطلب بالكتابة مد الأجل مبينا الاسباب الموجبة لذلك . فإذا وافق المجلس على طلبه وجب عليه تقديم التقرير في الميعاد ولا يجوز مد الأجل مرة أخرى الا لظروف استثنائية .

١٨ - يطلع الخبير على الاوراق اللازمة بقلم كتاب المجلس مالم يطلب استلامها وفي هذه الحالة يوقع عليها بتمت المجلس ثم تسلم له بحافظة تمضى منه وله أن يطلب من الوصى ومن كل ذى شأن المستندات المؤيدة وأن يستلها منهم وأن ينتقل بنفسه لاجراء المعاينات أو التحقيقات وأن يسمع أقوال الخصوم وشهادة الشهود الذين يرى وجوب سماع شهادتهم توصلا للحقيقة وأن يثبت جميع ذلك بمحضر أعماله الذي يضى من الحاضرين .

١٩ - اذا كان للوصى أو القيم أو الوكيل عندر يمنعه عن الحضور أمام الخبير أو كان من السيدات ينتقل الخبير لحل اقامته كلما اقتضى الحال ذلك .

- يودع الخبير في قلم الكتاب بالمجالس تقريره ومحاضر أعماله مرققا بها جميع الأوراق والمستندات التي يكون قد استلها وكذلك كشفاً شاملاً للبيانات الآتية:

١ - عدد أيام العمل وساعات العمل من كل يوم والمدة التي استغرقها تحرير التقرير

٢ - عدد الانتقالات التي انتقلها من محل إقامته وتواريخها ومسافاته

٣ - المصاريف التي صرفها مؤيدة بالمستندات

٢١ - على الخبير أن يقوم بالأموريات التي يندبها فيها المجلس مجانا مراعاة لحالة أصحابها المالية

٢٢ - إذا تأخر الخبير عن تقديم تقريره في الميعاد المحدد بغير عذر مقبول أو غالف واجبا من الواجبات المتقدم ذكرها يقرر المجلس إحالته على لجنة الخبراء للنظر في أمره فضلا عما للجلس من الحق في استبداله فوراً وفي حالة الاستبدال لا يكون للخبير المتخلف حق في الاتعاب

أجور الخبراء

٢٣ - يقرر المجلس في هيئته التي تنظر في تقرير الخبير الاجرة والمصاريف التي يستحقها مالم يكن قرر الاعفاء من الاجرة عند التنب ويصدر قرارا بها . ولا يجوز تقدير الاجرة قبل النظر في الحساب

٢٤ - يراعى في تقدير أجرة الخبير الزمن الذي قضاه في العمل وفي تحرير التقرير وأهمية المسألة ونوع العمل الذي قام به. أما المصاريف التي صرفها فتقدر مستقلة عن الاتعاب

٢٥ - تراعى القواعد الآتية في تقدير الاجرة :-

١ - لا يجوز أن يزيد التقدير عن مائتي قرش لكل يوم إلا في أحوال استثنائية ولا سباب قوية تبين في القرار

ب - يجوز تنقيص عدد الايام والساعات الميئة في الكشف إذا كان غير متناسب مع العمل الذي قام به الخبير .

ج - لا يلتفت الى الرسوم التي يقدمها الخبير مالم يكن مأذوناً بها في قرار التعيين . أما المصاريف فتقدر جملة واحدة ولا تحسب سوى مصاريف الكاتب الضرورية والسلك الحديدية أما ما صرفه الخبير لمن استعان بهم في عمله من المساحين والكتبة وغيرهم فتدخل ضمن اتعابه

د (للمجلس الحق في رفض كل مبلغ صرف من الخبير في غير مصلحة عديم الاهلية

٢٦ - يجوز للمجلس أن يحرم الخبير من الاجرة اذا وجد عيباً أو نقصاً أو اهمالاً من جانب الخبير ونذب غيره لاعادة العمل . انما يحق للمجلس أن يعيد التقرير الى الخبير لاستيفاء ما يراه المجلس لازماً فان استوفى الخبير النقص قدر له المجلس الاجرة وليس للخبير الذي يستدعى أمام المجلس ليقدم إيضاحات عن تقريره حق في طلب اجرة إضافية

٢٧ - لا يجوز للخبير أن يأخذ شيئاً من اتعابه أو مصاريفه من أصحاب الشأن قبل تقريرها بمرقة المجلس

٢٨ - في مسائل الحجر يأمر المجلس طالب الحجر بإيداع ما يوازي الاتعاب على وجه التقريب بصفة امانة في الخزينة قبل بدء الخبير في مباشرة مأموريته وفي الاحوال الاخرى يجوز للمجلس أن يأمر بالايداع كلها وجد مبرراً له ويصرف من المبالغ المودعة للخبير معجلاً عند الاقتضاء

٢٩ - يجوز المعارضة في تقدير الاجرة أمام المجلس من الخبير ومن نائب عديم الاهلية أو النائب

٣٠ - قرارات المجلس تكون نافذة على مال عديم الاهلية أو النائب إلا إذا رفضتها وزارة الحفائية الى المجلس الحسني العالي وعلى كل حال لا يجوز للخبراء العطن في هذه القرارات أمام المحاكم بأي وجه كان

تأديب الخبراء

- ٣١ - تتخذ لجنة الخبراء ملفا لكل خبير مدرج اسمه في جدول الخبراء
- ٣٢ - اذا أُنِيَ الخبير المدرج اسمه في الجدول القيام بعمل كلف به لغير سبب مقبول أو ارتكب أى مخالفة أثناء قيامه بوظيفته بلغ أمره الى لجنة الخبراء وتقبل الشكوى من الوصى ومن كل ذى شأن
- ٣٣ - يودع البلاغ أو الشكوى في الملف الخاص بالخبير وترسل صورة منه الى الخبير وعلى الخبير أن يجيب بالكتابة
- ٣٤ - تعرض الشكوى مع اجابة الخبير على اللجنة للنظر فيها فان رأت موجبا للتحقيق أمرت به ويجوز لها نذب أحد أعضائها لاجرائه وللخبير أن يحضر هذا التحقيق وتعرض نتيجة التحقيق على اللجنة فان ثبت من التحقيق أن الخبير لم يؤد عمله بالذمة والصدق أو أهمل فيه إهمالا فاحشا قررت محو اسمه من الجدول ولا يجوز إعادة من شطب اسمه الى جدول الخبراء ثانيا. أما إن كان ما نسب اليه أقل جسامته من ذلك جاز انذاره أو إيقافه عن العمل أمام المجلس مدة لا تزيد عن ستة أشهر ويعلن قرار اللجنة الى الخبير بالطريقة الانبارية
- ٣٥ - تقبل المعارضة في ظرف أسبوع من يوم اعلان الخبير بالقرار اذا كان صادرا في غيبة الخبير .

تعليمات للخبراء

- يجب على كل خبير نذب لفحص حساب من المجلس الحسبي أن يقدم تقريرا بنتيجة ابحاثه مراعى فيه التعليمات الآتية :
- (١) أن يبدأ عمله بالانتقال لقلم كتاب المجلس للاطلاع على دوسيه القضية لمعرفة أسماء الورثة والقهر منهم ومشتكلات التركة والقرارات التى صدرت فيها وأخذ جميع ما يلزمه من البيانات الأخرى .

(٢) أن يبدأ التقرير بذكر عدد القصر وعديدي الاهلية واعمارهم ونصيب كل منهم وعلى ذلك ذكر موارد من عقار ومنقول وغيرها مستخرجة من محضر الجرد مع مراعاة ذكر ما حدث بعد الجرد الأول من زيادة أو نقص وأسباب ذلك

(٣) أن يذكر بعد ذلك نتيجة آخر حساب اعتمده المجلس فإن كان الحساب المعروض عليه هو اول حساب فعليه أن ينوه عن ذلك. وإن كان الحساب غير شامل لجميع المدد السابقة فعليه تحقيق الاسباب واخطار المجلس بذلك قبل انتهاء مأموريته ليصدر له المجلس التعليمات اللازمة

(٤) أن يفحص الإيراد مع مراعاة تطبيق الاعيان الواردة بالحساب على الاعيان الواردة بمحضر الجرد ويبدى ملاحظاته على كل قلم من أقلام الحساب بعد الاطلاع على جميع المستندات المؤيدة له من عقود إيجار وغيرها والتثبت من صحة الاجرة المبينة بتلك العقود وموافقتها لاجر المثل

وإن وجدت شبهة ظاهرة في قيمة الإيجار فللخير أن ينتقل الى محل العقار للتحقق من قيمة أجر المثل وله أن يستعين بمن تدعوه الضرورة للاستعانة به من الرجال الفنيين تحت مسؤوليته

(٥) يبين نتيجة هذا الفحص فتكون شاملة لجميع الإيرادات الواجب أن تكون أصلاً حسباً يراه

(٦) أن يبين بصفة خاصة الإيرادات التي لم يتم تحصيلها بعد ذكر السبب في تأخير تحصيلها مع بيان ما اتخذته الوصى من الاجراءات والاحتياطات للحصول عليها.

(٧) أن يفحص المصروفات قلباً قلباً وأن يبدأ بفحص المصروفات الثابتة كالاموال الاميرية والنفقة المقررة

فإن لم تكن النفقة مقررة فعلى الخير أن يقدم ملاحظته على المصروفات التي

صرفها القيم أو الوصى على محجوره وأن يبين على قدر الامكان ما يحتاج اليه عديم الاهلية من مأكل ومسكن وكسوة مع ايراد الادلة على ما يراه أما باقي المصروفات كالديون والمصاريف القضائية وغيرها فتقسم الى أقلام مستقلة ولا يقبل منها الا ما كان ثابتا اما لأذن المجلس به أو بتقديم مستندات صحيحة عنه . وما لم يقدم عنه مستندات تؤيده فيقبل منه ما لا يكذبه الظاهر تحت مصادقة المجلس

أما أجره الوصى أو القيم فلا تحتسب الا اذا كانت مقدرة من المجلس فان كان تقديرها بنسبة الايراد فتحسب من صافي الايراد بعد استبعاد الاموال الاميرية ومصاريف الزراعة ان كانت منزرعة على الذمة ومصاريف الترميمات ان كانت من المباقي

اما ان لم تكن مقدرة فلخير أن يبين للمجلس على سبيل الاستئناس الأجرة التي تناسب عمل الوصى والتي لا يصح أن تتجاوز بحال من الاحوال ثمانية في المائة (٨) أن يبين نتيجة هذا الفحص وتكون شاملة لجميع المصروفات الواجب

أن تخصص حسبما يراه الخبير

(٩) ان كان الحساب عن محل تجارى بين الخبير للمجلس ان كان العمل أتي بربح حقيقى أو خسارة وان كان من مصلحة عديم الاهلية الاستمرار فى التجارة او عدم الاستمرار فيها

(١٠) يعمل الخبير مقارنة بين نتيجة الحساب المقدم من الوصى والقيم والحساب الذى استنتجه

وتشمل هذه النتيجة بياناً عن جميع المبالغ الباقية للقصر أو عديمي الاهلية فى خدمة وصيهم وما يخص كل قاصر منها مع ملاحظة التقسيمات الشرعية فى التوريث اذا كان فى الحساب توريث أصل أو طارىء بعد اقامة الوصى أو القيم وله أن يستفتى العضو العالم بالمجلس كتابة عن التوريث فى المسائل التى يشتبها أمرها عليه (١١) أن يقدم تقريره بابتداء ملاحظاته العمومية على إدارة الوصى أو القيم

مراجع الكتاب

نذكر كثيراً من الكتب التي راجعناها بمناسبة تأليف هذا الكتاب

١ - الكتب العربية

اسم المؤلف	موضوع الكتاب
احمد فتحى زغلول باشا	شرح القانون المدنى
" " " "	المحاماه
احمد قدرى باشا	مرشد الخيران لمعرفة أحوال الانسان
احمد نجيب الهلالى بك	شرح القانون المدنى فى العقود
احمد صفوت بك	مقدمة القوانين
احمد نشأت بك	رسالة الاثبات
احمد امين بك	شرح قانون العقوبات
جندى عبد الملك بك	الموسوعة الجنائية
سليم رستم بك	شرح المجلة
عبد الحميد أبوهيف بك	القانون الدولى الخاص
" " " "	المرافعات المدنية والتجارية
عبد السلام ذهنى بك	التعهدات والالتزامات والمدائنات
" " " "	المدائنات
عبد العزيز كحيل باشا	شرح القانون التجارى
" " "	اثبات الحقوق المدنية
عبد اللطيف محمد بك	التشريع السياسى فى مصر
عبد الفتاح السيد بك	الوجيز فى المرافعات المصرية
" " " "	النظام القضائى والادارى فى مصر
عبد العزيز ناصر بك	مرجع القضاء
على زكى العرابى بك	شرح قانون تحقيق الجنايات

القانون النولى العام	على ماهر باشا
النظرية العامة للالتزامات	عبد الرزاق السنهورى بك
القاموس العام للإدارة والقضاء	فيليب جلاد بك
قواعد المرافعات	محمد العشماوى بك
النظام القضائى فى مصر	” ” ”
طلبة الراغبين فى اثبات حقوق الدائنين	محمد توفيق نسيم باشا { وعبد العزيز بك محمد {
شرح القانون التجارى	محمد صالح بك
مبادئ القانون النولى الخاص	محمد عبد المنعم رياض بك
شرح عارية الاستعمال	محمد كامل مرسى بك { وسيد مصطفى بك {
الملكية والحقوق العينية	محمد كامل مرسى بك
العقود الصغيرة	” ” ” ”
شرح البيع	محمد حلى عيسى باشا

٢ - كتب الشريعة الاسلامية

شرح فتح القدير	ابن الهمام الحنفى
حاشية رد المحتار على الدار المختار	بن عابدين
الفتاوى العالمة (الفتاوى الهندية)	ا
المعاملات فى الشريعة الاسلامية	احمد أبو الفتح بك
شرح مرشد الحيران	محمد زيد بك
شرح الاحكام الشرعية فى الاحوال	محمد سلامة بك
الشخصية	محمد زيد بك
شرح الاحكام الشرعية	الشيخ احمد ابراهيم بك
كتاب النفقات	” ” ”

الشيخ محمد الحضري بك	تاريخ التشريع الاسلامي
الامام ابن تيمية الخليل	الحسبة في الاسلام
ابن خلدون	مقدمة ابن خلدون
الامام الشافعي	كتاب الام
الامام مالك	المقنونة الكبرى
محمد حافظ صبري بك	المقارنات والمقابلات
وغير ذلك من أمهات الكتب الشرعية	

٣ — المجلات والمجاميع القانونية العربية

المجموعة الرسمية للحاكم الأهلية من سنة ١٩٠٠ للآن

المحاماه الأهلية من سنة ١٩٢٠ للآن

المحاماه الشرعية

الأحكام الشرعية

المحاكم من سنة ١٨٩٠ حتى الآن .

القضاء من سنة ١٨٩٤ الى سنة ١٨٩٨

الاستقلال من سنة ١٩٠٢ الى سنة ١٩١٠

الجرمينة القضائية

القانون والاقتصاد

كلية الحقوق

بمجموعة أحكام محكمة التقض والابرار

التعليقات القضائية على قوانين المحاكم المصرية لفيليب جلاذ بك

بمجموعة الأحكام لمحمد حمدي السيد بك

بمجموعة هجائية لقضاء المحاكم الأهلية : لجورج والباس وروفايل عياشي

مرجع القضاء

٤ — الكتب الفرنسية

- Aubry et Rau* أوبري ورو
Baudry-Lacantinerie بودري لاكتنري
Planiol بلانيول
Dalloz Codes annotés دالوز التعليقات الجديدة
Capitant et Colin كابتان وكولان
Lawent لوران
Grandmoulin. Civil جرانمولان . شرح القانون المدنى
Grandmoulin. Pénal " " قانون العقوبات
De Hulis Civil دوليس شرح القانون المدنى
Dr. El-Ghamrawi; La protection légale des mineurs en droit comparé الدكتور الغمراوى . الحماية القانونية لعدى الاهلية
Sisostriş Sidasos Bey. Les meglis Hasbys et les institutions correspondantes; سينوستريس سيداروس بك
Revue Egypte Contemporaine 1910-1912 المجالس الحسينية والمالية
Hassan Nashat Pacha; Les Jeunes Selingnants حسن نشأت باشا . المجرمون الاحداث
Les Méglis Hasbys et la protection des biens des mineurs par Antoine Sabbagh أنطون صباغ . حماية أموال القصر
Valery. International privé فالرى : دولى خاص

٥ — المجلات والمجاميع العربية والفرنسية

- Sirey Recueil périodique* مجلة سيرى الدورية
Dalloz. Recueil periodique مجلة دالوز الدورية
Racueil officiel des arrêts de la Cour d'Appel المجموعة الرسمية المختلطة
Bulletin de Legislation et de jurisprudence Egyptiennes مجموعة التشريعات والاحكام المختلطة
Gazette des tribunaux Mixtes جازيت المحاكم المختلطة
Borelli Bey بوريللى بك

الفهرست

رقم الفقرة	صفحة	الموضوع
		كلمة الاستاذ الدكتور عبد السلام بك ذمى
		قائمة الكتاب

١	١	مقدمة تاريخية
١١	٧	النظام القضائى فى مصر من عهد محمد على
٣٥	١٤	الادوار التاريخية للمجالس الحسبية
٤١	١٨	الادوار التاريخية لقوانين المجالس الحسبية

الكتاب الاول

النظام القضائى للمجالس الحسبية فى مصر

	٢٣	الباب الاول - النظام القضائى فى مصر
٣٦	٢٣	الفصل الاول - تمهيد
٣٩	٢٥	الفصل الثانى - وظيفة السلطة القضائية
٤٠	٢٥	الفصل الثالث - القضاء الولائى
٤١	٢٦	الفصل الرابع - تعدد الجهات القضائية فى مصر
	٢٧	الباب الثانى - فى المجالس الحسبية
٤٣	٢٧	مقدمه
٤٤	٢٩	الفصل الاول - اقتراحات وآراء
٦٢	٣٨	الفصل الثانى - مسائل عمومية
	٤٠	الفصل الثالث - وظائف المجالس الحسبية
٦٢	٤٠	الفرع الاول - الاختصاص العام
٦٧	٤٢	الفرع الثانى - محليه القوانين
٧٦		الفرع الثالث - القوانين والمعاهدات فيما يتعلق بالتركات
		وجهة الاختصاص

رقم الفقرة	صفحة	الموضوع
٨٣	٤٧	الفصل الرابع . أصحاب الامتيازات
٩٦	٥١	الفصل الخامس . الاجانب الخاضعون للمجالس الحسينية
١٠١	٥٥	الفصل السادس . من هو المصري ؟
١٠٧	٥٧	الفصل السابع . سريان القوانين المصرية على المصري .
١١٠	٥٨	الفصل الثامن . ما هو الموطن ؟
	٦١	الباب الثالث . ترتيب المجالس الحسينية
١١٧	٦١	الفصل الاول . الاختصاص النوعي
١٢٦	٦٣	الفصل الثاني . الاختصاص المركزي
	٦٥	الباب الرابع . تشكيل المجالس الحسينية
١٣١	٦٥	الفصل الاول . مجلس حبي المركز
١٣٤	٦٦	الفصل الثاني . مجلس حبي المديرية أو المحافظة
١٣٧	٦٧	الفصل الثالث . المجلس الحبي العالي
١٤٠	٦٨	الفصل الرابع . المجلس الحبي الاستئنافي
١٤٢	٦٩	الفصل الخامس . بطلان القرارات بسبب عدم التشكيل القانوني .
١٤٦	٧١	الباب الخامس . اختصاصات المجالس الحسينية
١٥٥	٧٤	الباب السادس . القائمون بأعمال المجالس الحسينية
١٥٧	٧٥	الفصل الاول . الاعضاء الاعيان
١٦٦	٧٨	الفصل الثاني . عضو الملة
١٧١	٨١	الفصل الثالث . ود أعضاء المجلس
١٧٢	٨٢	الفصل الرابع . المحامون
١٧٥	٨٣	الفصل الخامس . الخبراء
١٨١	٨٤	الفصل السادس . الكتبة والمعاونون
		الباب السابع . مساعداً للمجالس الحسينية
١٨٥	٨٦	الفصل الاول . العمدة والمشايخ ورجال الادارة .

الموضوع	صفحة	رقم الفقرة
الفصل الثاني : الورثة - الاقارب - الاصهار - أصدقاء العائلة	٩٠	
الفرع الاول . واجبتهم	٩٠	١٩١
الفرع الثاني . الاصهار والاقارب للدرجة - الرابعة	٩١	١٩٢ مكرر
الباب الثامن . علاقه النيابة العمومية - بالمجالس الحسبية	٩٥	١٩٩
الباب التاسع . حقوق رئيس المجلس الحسبي وسلطته	٩٩	٢٠٨
الباب العاشر . سلطة المجلس وحقوقه وواجباته	١٠٥	٢٢٩
الباب الحادى عشر . نظام الجلسات والقرارات	١١٠	
الفصل الاول . نظام الجلسة :	١١٠	٢٤٨
الفصل الثاني . الامور المستعجلة	١١٢	٢٥١
الفصل الثالث . سرية الجلسات	١١٢	٢٥٢
الفصل الرابع . مداولات المجلس	١١٣	٢٥٤
الفصل الخامس . ضبط الجلسات	١١٤	٢٥٦
الباب الثانى عشر . طرق الطعن فى القرارات والاحكام	١١٥	
مقدمة	١١٥	٢٥٩
الفصل الاول . المعارضة :	١١٥	٢٦٠
الفصل الثاني . الاستئناف	١٢٠	٢٦٩
الفرع الاول : الاختصاص	١٢٠	٢٦٩
الفرع الثاني : ما يصح استئنافه	١٢١	٢٧١
الفرع الثالث . طريقه رفع الاستئناف	١٢٥	٢٨٠
الفرع الرابع : من له حق الاستئناف	١٢٧	٢٨٢
الفرع الخامس : اثر التقرير بالاستئناف	١٢٩	٢٨٩
الفرع السادس : سلطة المجلس العالى أو الاستئناف	١٣٠	٢٩١
الفصل الثالث : الالتماس	١٣١	١٩٢

رقم الصفحة	الموضوع
٢٩٤	١٣٣ الفصل الرابع . النقص والابرام
٢٩٥	١٣٤ الباب الثالث عشر . الاشكالات في التنفيذ . . .
٢٩٦	١٣٥ الباب الرابع عشر . علانية ونشر القرارات . .
	١٤٢ الباب الخامس عشر . قوة الشيء المحكوم به . . .
٣٠١	١٤٢ الفصل الأول . مقدمة
٣٠٧	١٤٧ الفصل الثاني . أنواع القرارات
٣٠٨	١٤٧ الفرع الأول . القرارات ذات الصفة القضائية
٣١٢	١٤٩ الفرع الثاني . القرارات ذات الصفة الوقتية
٣١٥	١٥١ الفصل الثالث الحكة في مبدأ قوة الشيء المحكوم فيه
	الفصل الرابع . الشروط الكلية لمبدأ الشيء
٣١٧	١٥٢ المحكوم فيه
	الفصل الخامس . الاحكام التي تحوز قوة الشيء
٣٢٠	١٥٦ المحكوم فيه بالنسبة للكافة . . .
٣٢٤	١٥٨ الفصل السادس . تنازع الاختصاص
٣٣٠	١٦٠ الفصل السابع . قرارات التصديق على الحساب
	الفصل الثامن . قوة القرارات أمام الجهات
٣٣٢	١٦٢ القضائية الأخرى
٣٣٥	١٦٤ الفصل التاسع . قرارات التعامل وقوتها القانونية
	الباب السادس عشر . مجلس البلاط
٣٣٦	١٦٨ الفصل الأول . ترتيب مجلس البلاط
٣٤٢	١٧٠ الفصل الثاني . تنفيذ القرارات
٣٤٣	١٧١ الفصل الثالث . قوة الشيء المحكوم فيه
٣٤٦	١٧٢ الفصل الرابع . لأئمة المجلس التنفيذية
٣٤٧	١٧٢ الباب السابع عشر . الدفتر والشهادات والاطلاع
٣٤٩	١٧٣ الباب الثامن عشر . انشاء قلم التسجيل

الموضوع	صفحة	رقم الفقرة
الباب التاسع عشر . إثبات الوفاة والولادة . . .	١٧٦	
الفصل الأول ، أحكام القيد بوجه عام . . .	١٧٦	٣٥١
الفصل الثاني . قوة شهادة الميلاد والوفاة . . .	١٨٠	٣٦٢
الباب العشرون . رسوم المجالس الحسبية . . .	١٨٣	٣٧١
الباب الحادي والعشرون . رقابة وزارة الحفانية	١٨٧	
الفصل الأول . أثر هذه الرقابة . . .	١٨٧	٣٧٦
الفصل الثاني . حق استئناف الوزير للقرارات	١٨٩	٣٨٠
وإيقاف تنفيذها . . .		

الكتاب الثاني

في الولاية الشرعية والقانونية

الباب الأول . في الولاية	١٩٣	
الفصل الأول . الولاية على العموم . . .	١٩٣	٣٨٠
الفصل الثاني . أنواع الولاية . . .	١٩٣	٣٨٥
الفصل الثالث . ابتداء الولاية وانتهائها . . .	٢٠١	٣٩٨
الباب الثاني . الولي الشرعي		
الفصل الأول . مقدمة	٢٠٢	٤٠١
الفصل الثاني . الولاية على النفس . . .	٢٠٦	
الفرع الأول . الزواج	٢٠٦	٤٠٧
الفرع الثاني ، حق الخصانة	٢١١	٤٢٠
الفصل الثالث ، الولاية على المال . . .	٢١٣	٤٢٢
الفصل الرابع . الحقوق والواجبات . . .		
بين الولي والصغير	٢٢٥	
الفرع الأول . السلطة المطلقة	٢٢٥	٤٤٩

الموضوع	صفحة	رقم الفقرة
الفرع الثاني . النفقة الواجبة للابناء على الآباء	٢٢٧	٤٥٢
الفرع الثالث . النفقة الواجبة للابوين على الابناء	٢٢٨	٤٥٢
الفصل الخامس . محاسبة الولي	٢٢٩	٤٥٥
الفصل السادس . انقضاء الولاية الشرعية .	٢٣٠	٤٥٨
الفصل السابع . سلب الولاية أو الحد منها .	٢٣١	٤٦٠
الفصل الثامن . إعادة الولاية الشرعية	٢٣٨	٤٨٣
الفصل التاسع . تعيين وصي خصومه	٢٤٠	٤٨٧
الفصل العاشر	٢٤٢	٤٩٠
الفرع الاول . مباشرة الدعاوى	٢٤٢	٤٩٠
الفرع الثاني مسئولية الولي	٢٤٢	٤٩١
الفرع الثالث . من هو القاصر المسئول	٢٤٦	٥٠٣
الفرع الرابع . دليل المسئولية	٢٤٨	٥١٠
الفرع الخامس . آراء الشراح والقضاء	٢٤٩	٥١٢
الفرع السادس . لاي قانون تخضع سلطة الولي في التصرف في أموال أبنائه القصر	٢٥٣	٥١٦
الباب الثالث . الاوصياء والقوام والوكلاء	٢٥٩	
الفصل الاول . الاوصياء	٢٥٩	٥٢٠
الفرع الاول . طلب التعيين	٢٥٩	٥٢١
الفرع الثاني . متى يصح التعيين	٢٦٠	٥٢٣
الفرع الثالث . هل الوصاية اجبارية	٢٦٥	٥٢٢
الفرع الرابع . الصفات الواجب توفرها في الوصي	٢٧٠	٥٣٨
الفرع الخامس . تعدد الاوصياء	٢٧٦	٥٥٥
الفصل الثاني . الاوصياء المختارون	٢٧٨	٥٦٠

رقم الفقرة	صفحة	الموضوع
٥٨٠	٢٨٦	الفصل الثالث. المشرفون
٥٨٧	٢٨٩	الفصل الرابع. المدير المؤقت
٥٩١	٢٩٠	الفصل الخامس. ضمانة الوصى
٥٩٥	٢٩١	الفصل السادس. واجبات الاوصياء وحقوقهم
٥٩٦	٢٩٢	الفرع الاول. محضر الجرد
٥٩٩	٢٩٦	الفرع الثاني. تقديم الحسابات
٦٠٢	٣٠٣	الفرع الثالث. ايداع الاموال واستغلالها
٦١٠	٣٠٦	الفرع الرابع. نشر القرارات بالجريدة الرسمية
٥٩٥	٣٠٧	الفرع الخامس. محاسبة الاوصياء
٦٢١	٣١٢	الفصل السابع. تصرفات الاوصياء
٦٢١	٣١٢	الفرع الاول. التصرفات على العموم
٦٢٦	٣١٤	الفرع الثاني. مسئولية الوصى بالنسبة لاعمال الصغير
٦٢٧	٣١٨	الفرع الثالث. حقوق وتصرفات كفيل الصغير
٦٢٨	٣١٩	الفرع الرابع. تصرفات الاوصياء
٦٤٠	٣٢٤	الفرع الخامس. التصرفات حال تعدد الاوصياء
٦٤٢	٣٢٦	الفصل الثامن. تصرفات الصغير الجائزة مع وجود الوصى
٦٤٦	٣٢٧	الفصل التاسع. مكافأة الوصى
٦٥٥	٣٣٠	الفصل العاشر. تأديب الاوصياء
٦٦٤	٣٣٣	الفصل الحاد عشر. عزل الارصياء واستبدال غيرهم بهم
٦٦٨	٣٣٤	الفصل الثاني عشر. انتهاء مأمورية الوصى
٦٧٨	٣٣٦	الفصل الثالث عشر. قيمة التصديق على الحسابات

الموضوع	صفحة	رقم الفقرة
الفصل الرابع عشر . مراقبة وتصديق وزارة الحقانية	٣٤١	٦٩١
الفصل الخامس عشر . قرارات التعامل	٣٤٦	
مقدمة	٣٤٦	٦٩١
الفرع الاول . شراء العقارات وبيعها	٣٤٦	٧٠٠
الفرع الثاني . شراء شيء لأنفسهم	٣٦٢	٧٢٦
المبحث الاول . فيما يتناوله المنع	٣٦٢	٧٢٦
المبحث الثاني . من يتناوله المنع	٣٦٦	٧٣٤ مكرر
المبحث الثالث . الآثار القانونية للمنع	٣٦٩	٧٤٣
الفرع الثالث تأجير الوصي واستجاره	٣٧١	٧٥٠
الفرع الرابع . الهبة	٣٧٦	٧٦٤
الفرع الخامس . الاقتراض والاقتراض	٣٧٨	٧٧١
الفرع السادس . الصلح والتحكيم	٣٧٩	٧٧٤
الفرع السابع . اليمين الحاسمة	٣٨١	٧٨١
الفرع الثامن إجراء القسمة بالتراضي	٣٨٣	٧٨٧
الفصل السادس عشر . مسئولية الوصي عن أفعاله	٣٨٦	
الفرع الاول . المسئولية العامة	٣٨٦	٧٩٢
الفرع الثاني دعوى الرجوع بقدر الاستفادة	٣٨٧	٧٩٦
الفرع الثالث . مسئولية الوصي في العقود	٣٨٨	٧٩٨
الفرع الرابع . مسئولية الوصي في إدارة التركة	٣٨٩	٧٩٩
المسئولية حسب الشريعة الاسلامية	٣٩٠	٨٠٣
الفصل السابع عشر . المسئولية الجنائية لوصي عن إدارة التركة	٣٩٥	٨١٨
الفرع الاول . طريقة خص الحساب	٣٩٥	٨١٨
الفرع الثاني . شروط الجريمة	٣٩٧	٨٢٣

رقم الفقرة	صفحة	الموضوع
٨٢٧	٣٩٨	الفصل الثامن عشر . المسؤولية الجنائية عن احوال أخرى .
٨٢٩	٣٩٩	الفصل التاسع عشر . مباشرة الدعاوى .
٨٤٣	٤٠٢	الباب الرابع . الولاية القضائية .
٨٤٩	٤٠٥	سبب هذه الولاية .
٨٥٠	٤٠٦	العقوبات التي تستلزم الحجر .
٨٥١	٤٠٦	مدة الحجر .
٨٥٢	٤٠٧	تنازع الحجر .
٨٥٣	٤٠٧	اثر التصرف من الوجهة القانونية .
٨٥٤	٤٠٨	تعيين القيم .

الكتاب الثالث

في الاهلية

	٤١١	الباب الاول . أنواع الاهلية وأقسامها .
٨٥٦	٤١١	مقدمة .
٨٦٥	٤١٣	الفصل الاول . الاهلية القانونية .
٨٧٠	٤١٥	الفصل الثاني أهلية تمتنع أو وجوب .
٨٧٢	٤١٦	الفصل الثالث أهلية أداء أو استغلال .
	٤١٩	الباب الثاني . عوارض الاهلية .
٨٨١	٤١٩	مقدمة .
٨٨٢	٤١٩	الفصل الاول . العارض .
٨٨٦	٤٢٠	الفصل الثاني . أقسام العوارض أو موانع الاهلية .
٨٩٠	٤٢٢	الباب الثالث . أدوار الانسان باعتبار الاهلية .
	٤٢٣	الفصل الاول . الحمل المستكن .
٨٩٣	٤٢٣	المرع الاول . هل تصح الولاية .

رقم الفقرة	صفحة	الموضوع
٩٠٤	٤٢٥	الفرع الثاني . وظيفة المجلس الحسبي
٩٠٦	٤٢٦	الفرع الثالث . مأمورية الوصى
٩١٣	٤٢٨	الفرع الرابع . مدة الحمل
٩١٨	٤٢٩	الفرع الخامس . نصيب الحمل المستكن
٩٢٣	٤٣١	الفرع السادس . الرصية للحمل المستكن
	٤٣٢	الفصل الثاني . من الولادة الى سن التمييز ..
٩٢٦	٤٣٢	الفرع الاول . الحقوق والواجبات ...
٩٢٩	٤٣٤	الفرع الثاني . سن الحضانة
٩٣١	٤٣٥	الفرع الثالث . النور الثالث للصبي
٩٤٠	٤٣٩	الفصل الرابع . النور الرابع
٩٤٢	٤٤٠	الفصل الخامس . حكم الشريعة في الدورين ..
		السابقين
٩٤٩	٤٤٢	الفصل السادس . سن الرشد
٧٩٢	٤٥٢	الفصل السابع . اللقيط
	٤٥٦	الباب الرابع - الحجر
٩٨٣	٤٥٦	مقدمة
	٤٥٨	الفصل الاول . السفه
٩٨٨		الفرع الاول . حكمته ومشروعيته ...
٩٩٤		الفرع الثاني . الفرق بين السفه والصبي
		المميز
٩٩٨	٤٦١	الفرع الثالث . تصرفات السفه
١٠٠٧	٤٦٤	الفرع الرابع . بطلان العقد السفه ...
١٠١٤	٤٦٨	الفرع الخامس . قضاء المحاكم

رقم الفقرة	صفحة	الموضوع
١٠٣٤	٤٧٤	الفرع السادس . تصرفات السفينة بعد الحجر عليه
١٠٤٢	٤٧٦	الفرع السابع . أسباب الحجر على السفينة
١٠٦٦	٤٨١	الفصل الثاني . الففلة
١٠٧٢	٤٨٣	الفصل الثالث . الجنون والعمه
١٠٧٧	٤٨٤	الفرع الاول . المعتوه
١٠٩٧	٤٩٠	الفرع الثاني . المجنون
١١١٣	٤٩٤	الفصل الرابع . المرض
١١٣٦	٤٩٩	الفصل الخامس . أنواع من الحجر خارجه عن اختصاص المجالس الحسنية
	٥٠٢	الفصل السادس . اجراءات الحجر
١١٤٥	٥٠٢	الفرع الاول . المجلس المختص
١١٤٧	٥٠٢	الفرع الثاني . طلب الحجر
١١٥٢	٥٠٥	الفرع الثالث . تقديم الطلب للنيابة
١١٥٤	٥٠٥	الفرع الرابع . وظيفة المجلس
١١٥٩	٥٠٧	الفرع الخامس
١١٦٤	٥٠٨	الفصل السابع . نشر قرارات الحجر
	٥١١	الباب الخامس . موانع الاهلية التي لاعلاقة لها بالمجالس الحسنية وآثارها القانونية
١١٦٧	٥١١	الفصل الاول . الاكراه
١١٨٢	٥٢٠	الفصل الثاني . النسيان
١١٨٥	٥٢١	الفصل الثالث . النوم
١١٩٠	٥٢٢	الفصل الرابع . الاغماء
١١٩١	٥٢٣	الفصل الخامس . الرق
١١٩٦	٥٢٥	الفصل السادس . الجهل

الموضوع	صفحة	رقم الفقرة
الفصل السابع - الخطأ	٥٢٧	١٢٠٣
الفصل الثامن - السكر	٥٢٨	١٢٠٥
الفصل التاسع - في الهزل	٥٣٠	١٢١٠
الباب السادس - الغائب والمفقود	٥٣١	١٢١٤
١ - حقوق وواجبات الوكيل	٥٣٣	١٢٢٠
٢ - رفع الدعاوى	٥٣٤	١٢٢٧
٣ - حقوق الغير وحقوق أهل المفقود	٥٣٦	١٢٣٦
٤ - حقوق الغائب	٥٣٧	١٢٣٨
٥ - انقضاء الغيبة	٥٣٨	١٢٤٠
٦ - رجوع المفقود بعد القضاء بموته	٥٣٩	١٢٤٥
٧ - هل يسرى التقادم على الغائب	٥٤٠	١٢٤٦
٨ - حفظ المال	٥٤٣	١٢٥٨
٩ - تقسيم التركة	٥٤٤	١٢٥٨
الباب السابع حماية عديمي الاهلية	٥٤٦	
مقدمة	٥٤٦	١٢٥٩
الفصل الاول . الولاية على النفس :	٥٥٠	١٢٦٠
الفصل الثاني . حماية المال	٥٥١	١٢٦٤
الفصل الثالث . حماية النفس	٥٥٧	
الفرع الاول . خطف الطفل	٥٥٧	١٢٧٩
الفرع الثاني . اسقاط الحوامل	٥٦١	١٢٩٠
الفرع الثالث . الجرائم الاخلاقية	٥٦٢	١٢٩٤
الفصل الرابع . العقوبات النافذة على الصغير	٥٦٦	١٣٠٤
الفصل الخامس . قوانين العمل	٥٦٩	١٣١١
الفصل السادس . نفقة الصغير	٥٧٠	١٣١٢

رقم الفقرة	صفحة	الموضوع
١٣١٣	٥٧١	الفصل السابع . حضنة الصغير
١٣١٧	٥٧٤	الفصل الثامن . سن الزواج
	٥٧٧	الباب الثامن . حقوق عديبي الالهية وواجباتهم حسب المقرر شرعا
١٣١٩	٥٧٧	الفصل الاول . العبادات
١٣٢٦	٥٧٩	الفصل الثاني . المعاملات

الكتاب الرابع

علاقة المجالس الحسية بالقوانين والمحاكم المصرية وتنازع الاختصاص ٥٩٢

١٣٥٨	٥٩٢	الباب الاول . القوانين الواجب تطبيقها . . .
	٥٩٨	الباب الثاني . الخاص بالجنسية المصريه . . .
١٣٧٩	٥٩٨	الفصل الاول . قانون الجنسية
١٣٨٨	٦٠١	الفصل الثاني . اثبات الجنسية
١٣٩٣	٦٠٣	الباب الثالث . الموطن
١٤٠٢	٦٠٦	الباب الرابع . الدين
١٤١٣	٦٠٩	الباب الخامس . تغير الدين والجنسية . . .
١٤١٨	٦١٣	الباب السادس . تنازع الاختصاص
	٦١٨	الباب السابع . تنازع القوانين والمحاكم والمجالس الحسية في مصر

١٤٣٢	٦١٨	مقدمة *
١٤٤٩	٦٢٣	الفصل الاول . المجالس الحسية وتنازع الاختصاص بينها
١٤٥١	٦٢٤	الفصل الثاني . المجالس الحسية والمحاكم المختلطة .

رقم الفقرة	صفحة	الموضوع
١٤٦٣	٦٢٩	الفصل الثالث . المجالس الحسينية والمحاكم الاهلية
١٤٨٠	٦٣٥	الفصل الرابع . المجالس الحسينية والمحاكم الشرعية
١٤٨٥	٦٣٧	الفصل الخامس . قيمة قرارات المجالس الحسينية لدى المحاكم المختلطة
١٤٩١	٦٤٠	الفصل السادس . المجالس الحسينية والمحاكم القنصلية الباب الثامن . القوانين التي تطبقها المجالس الحسينية في مصر
١٤٩٨	٦٤٥	الفصل الاول . القوانين الاجنبية
١٥٠٨	٦٤٨	الفصل الثاني . القوانين المصرية
١٥١٤	٦٥٠	الفصل الثالث . ما تطبقه المجالس الحسينية من احكام الشريعة الاسلامية
١٥١٥	٦٥١	الباب التاسع . اعتراف المجالس الحسينية باحكام المحاكم الاخرى
١٥١٧	٦٥١	الباب العاشر . تنفيذ قرارات المجالس الحسينية . . .
١٥١٩	٥٦٢	الباب الحادى عشر . الاحوال الصحية لتفجير المسلمين

ملحق الكتاب

عن القوانين واللوائح الجارى العمل بها
لدى المجالس الحسينية ومجلس البلاط

٦٥٩	مرسوم بقانون خاص بترتيب المجالس الحسينية
٦٧٦	مذكرة لوضاحية لمشروع القانون الخاص بترتيب المجالس الحسينية

صفحة	الموضوع
٦٨٦	لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسينية
٧٠٢	قانون خاص بتشكيل مجلس حسي عال
٧٠٦	مرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣١ تبديل بعض نصوص قانون المجالس
٧٠٩	مذكرة إيضاحية خاصة بالتعديل المذكور
٧١٢	قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ يوضع نظام الأسرة المالكة
٧١٨	مرسوم بتحويل دماوى المجالس الحسينية صفة مأمورى الضبطية القضائية
٧١٩	قرار بإنشاء قلم التسجيل بمجلس حسي مصر مرسوم بالتصديق على لائحة تعريفية الرسوم أمام المجالس الحسينية
٧٢٢	لائحة تعريفية الرسوم أمام المجالس الحسينية
٧٢٣	نظام الخبراء أمام المجالس الحسينية
٧٣٩	تعليمات للخبراء
٧٤٢	مراجع الكتاب
٧٤٦	فهرست الكتاب

ملاحظة : وقعت بعض أخطاء مطبعية لا تخفى على فطنة القارئ الكريم

Bibliotheca Alexandrina



0403041